

إدوارد سعيد



نهاية عملية السلام  
أوسلو وما بعدها

دار الآداب



نهاية عملية السلام  
أوسلو وما بعدها





إدوارد سعيد

# نهاية عملية السلام

أوسلو وما بعدها

دار الآداب - بيروت

نهاية عملية السلام - أوصلو وما بعدها

ادوارد سعيد/مؤلف فلسطيني

الطبعة الأولى عام ٢٠٠٢

All rights reserved. No part of this book may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means without prior permission in writing of the publisher.

جميع الحقوق محفوظة. لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال، دون إذن خطي مسبق من الناشر.

دار الآداب للنشر والتوزيع

ساقية الجنزير - بناية بيم

ص.ب. 11-4123

بيروت - لبنان

هاتف : 861633 (01) - 861632 (03)

فاكس : 009611861633

e-mail: d\_aladab@cyberia.net.lb

## الخطوة الأولى نحو سلام حقيقي

دُعيتُ الأسبوع الماضي لإبداء رأيي في «عملية السلام» الحالية أمام مجموعة مختارة من الضيوف في مدرسة الصحافة التابعة لجامعة كولومبيا. وحضر اللقاء نحو خمسين شخصاً، بينهم عدد قليل من الأكاديميين من الجامعة نفسها، وسفير عربي واحد في الأمم المتحدة، فيما كانت البقية من الصحافيين العاملين ومحرري الأنباء والمعلقين في الصحافة والإذاعة والتلفزيون. وجاء عنوان مداخلتني - «صور مضللة ووقائع وحشية» - ليعبّر عن مضمونها، الذي قلت فيه إن الصورة التي تعطيها وسائل الإعلام (والحكومة الأميركية أيضاً) عن التقدم «الرائع» نحو السلام في الشرق الأوسط تتناقض تماماً مع تدهور الوضع في المنطقة، خصوصاً بالنسبة إلى الفلسطينيين.

وأعطيتُ خلال ٤٥ دقيقة صورة موثقة، على رغم أنها محبطة تماماً، عن كيف أن اتفاق أوسلو وما نتج عنه فاقم البطالة والفقر الفلسطينيين، وكيف أن الجوانب الأسوأ من الاحتلال الإسرائيلي - وهو الآن الاحتلال العسكري الأطول في القرن العشرين - استمرت، وتواصلت أعمالُ مصادرة الأراضي وتوسيع المستوطنات، وكيف أن حياة الفلسطينيين الذين يعيشون ضمن «الحكم الذاتي المحدود» تحت السيطرة المفترضة للسلطة الفلسطينية تحولت إلى الأسوأ، وانكمشت الحريات وتضاءلت الآفاق. وجمّلتُ مسؤولية ذلك للولايات المتحدة، التي ترعى ما في عملية السلام من مظالم وانتهاكات، ولإسرائيل التي تستغل ضعف الفلسطينيين لإدامة

احتلالها العسكري وأعمال الاستيطان بوسائل أخرى، والسلطة الفلسطينية التي شرّعت الجوانب اللاشرعية، بل المذهلة في لاشرعيتها، من «عملية السلام» وتستمرّ فيها بضعف وتعتزّ، على رغم الأدلة القاطعة على أن إسرائيل والولايات المتحدة لم تغيّرا من عدائهما للمطامح الفلسطينية.

وخصّص الاجتماع نصف ساعة بعد الكلمة للنقاش وطرح الأسئلة، وسيطر على أكثر هذه اثنان أو ثلاثة من أنصار إسرائيل (أحدهم موظف إسرائيلي في وكالة أنباء رويترز). المفارقة أن كل هؤلاء هاجموني شخصياً، وتكلّموا على افتقاري إلى الصدقية وأنهموني باللاسامية إلخ... من دون أن يقولوا شيئاً يناقض الصورة التي قدمتها لتوني. وحاولنا، أنا ومنظّم الندوة، أن نلتفت على ذلك السيل من الشتم والتجريح، وطالبنا المتكلّمين بمناقشة الوقائع والأرقام التي يعتبرونها موضع خلاف. لكنّ هذا لم يحصل أبداً. وبدا أن جريمتي كانت أنني أعارض عملية السلام، حتى لو كانت الوقائع التي أوردتها عن العملية صحيحة. ووصف كل أولئك الذين هاجموني أنفسهم بأنهم من مؤيدي حركة «السلام الآن» الإسرائيلية (أي أنهم من اليهود الليبراليين) وأنهم بالتالي يريدون السلام مع الفلسطينيين. ولم اتلق جواباً، عندما أصررت على طرح قضايا الاحتلال العسكري وسياسة الاستيطان وضّم القدس، سوى المزيد من الهجمات والاتّهامات بأنني لم أفهم عدداً من المرامي ولم أراع بعض التمايزات المهمة.

استنتجت من كلّ هذا أنني انتهكت، وفي شكل عميق، التصرف المتوقّع من الفلسطينيين بعد أوصلو. ذلك أنني، من ناحية، أصررت على طرح أسئلة محرّجة وقضايا مقلّة، فيما يفترض بنا أن نشعر بأنّ السلام يتقدّم، وأنّ التشكيك في أيّ عنصر من «عملية السلام» يعني أن تكون وغداً يتّصف بالجوحد والخيانة، من ناحية ثانية تكلمت بلغة الوقائع والأرقام، ولم أقصّر في إدانة كلّ الأطراف في عملية السلام. إلا أنني وجدت أن المتوقّع مني كان التعبير عن الاعتراف بالجميل وعن مشاعر التفاؤل العموميّة، وهو ما انتهكته حين تحدّثت عن تجاوزات ملموسة. وأخيراً، فقد كنت وحقاً إذ تحدّثت عن الوضع لا من موقع الملتصين أو «السكان الأصليين» الخاضعين، وهو ما سبّب إزعاجاً عميقاً لأشخاص (مثل واحدة من المتكلّمين كانت الأقصى في استنكارها لكلامي) اعتادوا من الفلسطينيين أن ينظروا

إليهم على أنهم «خبراء» ومستشارون في الشؤون الخارجية. بكلمة أخرى، إنَّ على الفلسطينيين أن يَنظُروا إلى أشخاص كهؤلاء وكأنَّ من حقِّهم أن يخبرونا بما يصلح لنا ويكون في مصلحتنا. ويبدو أنَّ هذا النمط من العلاقات مستمدُّ من رئيس منظمة التحرير الذي احاط نفسه بمستشارين وخبراء ماليين أجانب، وكلُّهم يساعدونه في استثماراته وأعماله التجارية الخاصة.

وعلى رغم أنَّ بقيَّة الحضور ضُجروا بعد وقت قصير من معارضي موقفي، فقد أدركتُ أنَّ طبيعة لقائي مع مساندي «عملية السلام» هؤلاء تُبرز الخلل الرئيسي في العملية، أيَّ إهمالها التام لمصالح الشعب الفلسطيني، إضافةً إلى تقويتها موقف إسرائيل من خلال الدعاية والضغط السياسي المتزايد. فقد وُقِر اتفاق أوسلو للإسرائيليين وانصار إسرائيل شعورًا بأنَّ المشكلة الفلسطينية قد انحلت إلى الأبد، كما أعطى الليبيراليين شعورًا بالإنجاز، خصوصًا مع الهجوم الذي يتعرَّض له «السلام» من ليكود وحركة الاستيطان. وهذا بدوره جعل من المرفوض أن يعبَّر الفلسطينيون عن أيِّ شيء سوى التقدير لما قدَّمه لهم اتفاق أوسلو وما قدَّمه كليتون درابين وبيرين، على رغم أنَّ البطالة في غزَّة وصلت إلى ستين في المئة، فيما برهن إغلاق الضفة الغربية وغزَّة على أنَّ ممارسات الاحتلال الإسرائيلي لم تشهد أيَّ تغيير. وعندما سُئِلت عن البديل كان جوابي أنَّ البديل كان موجودًا منذ البداية: إنهاء الاحتلال وإزالة المستوطنات وإعادة القدس الشرقية وحق تقرير مصير حقيقيٍّ ومساواة حقيقية للفلسطينيين. وقلت إنَّني لا أعترض على السلام الحقيقي والتعايش الحقيقي، وهو ما أتحدَّث عنه منذ عشرين سنة، وإنَّ ما أعارضه وتعارضه غالبية الفلسطينيين هو السلام المزيف واللامساواة المستمرة بيننا وبين الإسرائيليين، الذين يُسمح لهم بالسيادة وسلامة الأراضي وتقرير المصير فيما تُحرَّم نحن ذلك.

والآن، وقد عادت مصادرات الأراضي العربية في القدس الشرقية، بوقاحة مكشوفة هذه المرة، أجد نفسي في حيرة إزاء وضع منظمة التحرير الفلسطينية والدول العربية نفسها في هذا الموقف الغيبي، أي التوقيع على اتفاقات سلام مع إسرائيل قبل أيَّ تطبيق مهما كان محدودًا لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨. ذلك أنَّ القدس لم تُضمَّ إلا في ١٩٦٧، وبدأت بعد فترة قصيرة مصادرات الأراضي

وبناءً المستوطنات من جانب حكومات حزب العمل المتعاقبة. وترفع حنان عشراوي في كتابها عن عمليّة السلام - هذا الجانب من السلام - القناع عن عقلية أولئك القياّدين الفلسطينيين الذين تهافتوا على توقيع اتفاق أوسلو مع إسرائيل قبل الحصول على موقف من إسرائيل تجاه المستوطنات والقدس. وقال لها أحد هؤلاء: «سنوّع الآن ثم تقومون [أي سكان الأراضي المحتلة] لاحقاً بالتفاوض مع الإسرائيليين على تفاصيل المستوطنات والقدس». بكلمة أخرى يبدو أنّ الموقف كان أن نوّع «نحن» الآن، وبالتالي نتنازل عن كلّ شيء، مع الأمل منّا «نحن» بأن تقوموا «أنتم»، لأنكم أذكىء فوق العادة، باستعادة ما يمكن استعادته.

والواقع أنّ هذا التصوّر الغريب يبدو كأنه جوهر التحرك الديبلوماسي العربيّ بالنسبة إلى القدس. فالمغرب، التي ترأس لجنة القدس في الجامعة العربيّة، متصالحة مع إسرائيل، كذلك منظّمة التحرير والأردن، إضافةً إلى تلك الدول العربيّة التي عقدت صلحها بشكل غير رسمي واستقبلت أو عبّرت عن استعدادها لاستقبال زعماء إسرائيل. وفي الوقت الذي تتخذ فيه هذه الدول مواقفها الوديّة من إسرائيل نجد الأخيرة مستمرة في سعيها إلى توسيع القدس المحتلة وإضافة أراض جديدة إليها وإلى المستوطنات في الضفّة الغربيّة وغزّة. وتبلغ مساحة المستوطنات في غزّة ٤٠ في المئة من مجموع مساحة منطقة «الحكم الذاتي»، فيما تبلغ مساحة الأراضي المصادرة في القدس والضفّة الغربيّة ٧٥ في المئة من المجموع، وكلّها مخصّصة لاستعمال اليهود دون سواهم. وتمّ تسجيل ٩٦ حالة مصادرة من جانب إسرائيل في الفترة ما بين تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٩٣ ونهاية كانون الثاني (يناير) ١٩٩٥.

لماذا إذن الدعوة المفاجئة إلى اجتماع طارئ للأمم المتحدة، ولماذا الشكاوى، والضجّة - وهي في معظمها كلاميّة، وكلّها لا تنمّ عن أيّ قدر مهما كان ضئيلاً من التنسيق والاستراتيجية؟ كيف أمكن الزعماء العرب والولايات المتحدة وإسرائيل إقناع القيادة الفلسطينيّة بالتوقيع على اتفاق أوسلو من دون كلمة عن ضمانات حول قضايا المستوطنات والقدس وتقرير المصير... عدا أنّ هذه القضايا المركزيّة، وهي جوهر المطالبة الفلسطينيّة بتقرير المصير، سيجري «تتاولها» في المرحلة الأخيرة، عندما لا يعود هناك ما يُمكن التفاوض عليه؟ هذه هي الأسئلة التي يجب الإجابة عليها الآن، حسب مبدأ الخضوع للمساءلة والمسؤوليّة الأخلاقية.

أثناء ذلك لا بد لنا أن نستنتج أن تلك العقول العظيمة التي رضخت للضغط الإسرائيلي، واقنعا معسول الكلام بأن عليها أن تعتقد أنها مُنِحَت هبة كبيرة عندما «اعترفت» بها إسرائيل، لا تزال غير قادرة وستبقى غير قادرة على قيادة معركة استرداد الحقوق الفلسطينية. وهذا ما يمكن أن يراه الأطفال أنفسهم. إلا أن ما يحيرني هو العدد الكبير من المثقفين ورجال الأعمال والأكاديميين والرسميين الفلسطينيين الذين يصرون على توهم أن عملية السلام في مصلحتهم ومصلحة شعبهم، ويواصلون أيضاً إعطاء ولائهم وخضوعهم للسلطة الفلسطينية، على رغم أن هذه، في أفضل الحالات، تقود شعبها على الطريق الخاطئ تماماً، وفي أسوأها تُفرض الاحتلال الإسرائيلي بتحريض من قادة إسرائيل الذين أقنعوا أنفسهم وانصارهم بأن هذه هي «عملية سلام» حقيقية. أهي قضية فساد؟ أم جشع؟ أم انعدام الكفاءة؟ أم أنها الغباء الأخلاقي، عندما تُقنع نفسك والآخرين بأنك تُخدم مصالحك، حتى عندما تواصل حياتك سجيناً؟ ومهما كانت الاستراتيجيات الذكية المخططة للاستعمال في مجلس الأمن والجامعة العربية، ومهما تصاعدت الحدة البلاغية، فلا مجال لتلافي السؤال عن كيف لقيادة كهذه أن تستمر بعدما تخلت عن شعبها وتاريخه لمصلحة هذه الحفنة من الوعود الكاذبة؟

الخطوة الأولى لتحرير الأراضي المحتلة هي أن نقرر فكرياً أنها ستحرر. إن قرار الولايات المتحدة وإسرائيل أن لا عودة عن الضم وعن عملية السلام ليس سبباً كافياً للقبول بالظلم والسرقمة المفصوحة. لذا فإن الخطوة الأولى لا بد أن تكون الاعتراف بأن عملية كهذه بالتأكيد قابلة للنقض وبأن الوصول إلى هذا الهدف يتطلب تعبئة حقيقية واستعداداً حقيقياً، في حين أن السير على الطريق الحالي بقيادة الأشخاص الحاليين لن يؤدي سوى إلى المزيد مما نجده الآن - أي الأوهام والخسارة والفساد. أمّا في ما يخص الاعتماد على رابين وكلينتون (أو «الثقة بهما» على حدّ التعبير اللطيف من رئيسنا الحكيم) فلنا أن نسأل إذا لم يكن الفيتو الأميركي في مجلس الأمن قد أبرز أنهما أبعد ما يكونان عن الجدارة بالثقة، وأن شعورهما تجاه العرب يتلخص بالاحتقار. هذا كله بدهي بالنسبة إليّ، على رغم أن عليّ أن أقول إنني متأكد تماماً أن جميع الزعماء العرب سيوجهون رسائل اعتذار خاصة إلى الولايات المتحدة، طالبين الصفح عن سوء التهذيب الذي دفعهم إلى الاعتراض أصلاً.

الحياة ٢٠ أيار ١٩٩٥

## الاعتذارات والتعويضات : كم وإلى متى ؟ !

اثارت الانتباه، في الاسابيع الأخيرة، سلسلة من الاعتذارات والاعترافات من جملة من القيادات والشخصيات في الغرب واليابان. فقد انتهنز الرئيس جاك شيراك مناسبة الاحتفال بذكرى الثورة الفرنسية في ١٤ تموز (يوليو) الماضي ليعتذر على إجراءات حكومة فيشي خلال الحرب العالمية الثانية بتسليمها لليهود الفرنسيين إلى النازيين لتسفيرهم إلى معسكرات الإبادة. كما قدم عدد من المسؤولين اليابانيين، من بينهم رئيس الوزراء، اعتذارات علنية - البعض منها لم يكن كاملاً - إلى ضحايا الاستعمار الياباني قبل الحرب الثانية وخلالها. وفي أوائل الشهر الجاري تكلم عدد من المثقفين والكتاب اليابانيين، بينهم كنزاپورو أوي الحائز جائزة نوبل للأدب السنة الماضية، في الذكرى الخمسين لإلقاء القنبلتين النوويّتين على هيروشيما وناغازاكي. فيما يستمرّ النقاش في أميركا حول الحكمة والأخلاقية في استعمال السلاح النوويّ ضدّ اليابان، وهي المرة الأولى والأخيرة التي استعمل فيها. وكما هو متوقع، كان الصمت الشامل هو الموقف الرسمي لإدارة الرئيس بيل كلينتون إزاء هذا النقاش، وكان ليس من علاقة بين قضية المسؤولية الأخلاقية عن الماضي والإقرار بالجزم وتصرفات حكومة يرى الكثيرون من مواطنيها أنّها قامت بعمل إجرامي.

إضافة إلى ذلك كان هناك تقريران على جانب كبير من الأهمية. التقرير الأول كتبه ريتشارد رودس ونشرته مجلة نيويوركركر في ١٩ حزيران (يونيو) الماضي عن



حياة وأفكار جنرال الجو الأميركي الراحل كرتس لي ماي، الذي كان يوماً من أقوى الشخصيات العسكرية الأميركية نفوذاً، وتقع عليه مسؤولية القصف الجوي الإحراقي لطوكيو، وأيضاً التدمير الجوي لشمال كوريا وشمال فيتنام، إذ قُتل في البلدين نتيجة القصف نحو ثمانية ملايين نسمة. والتقرير الثاني كتبه المؤرخ الإسرائيلي بني موريس في عدد الربيع الماضي من دراسات فلسطينية يصف فيه محاضرات جلسات مجلس الوزراء الإسرائيلي عام ١٩٤٨، التي سُمح للباحثين بالاطلاع عليها أخيراً، إضافة إلى أوراق خاصة لعدد من الشخصيات الإسرائيلية كُشف عنها أخيراً. ومن بين الشخصيات جوزيف فايتز الذي كان مسؤولاً عن «إدارة الأرض الإسرائيلية».

يُبرز التقرير عن لي ماي أنه، بالرغم من سمعته العالية وإعجاب الرئيس الراحل جون كينيدي به، مجرم حرب تدينه كلماته نفسها، وشخص متعطش إلى الدم كان متحزباً لإشغال الحرب العالمية الثالثة مع الاتحاد السوفياتي، على رغم أن ذلك كان سيكلف الطرفين عشرات الملايين من القتلى. وتأتي اعترافات لي ماي في أعقاب المذكرات الباسية التي نشرها وزير الدفاع السابق روبرت مكنامارا، وحاول فيها تبرير موقفه ومواقف زملائه من حرب فيتنام على أساس حسن نيتهم وعدم توفر الخيارات اللازمة للتعامل مع وضع الهند الصينية. ويتميز لي ماي عن ذلك بصراحته الوحشية. إذ يُعترف، على سبيل المثال، بأنه لولا انتصار الحلفاء في الحرب الثانية لكان واجه المحاكمة كمجرم حرب.

أما موريس فيكشف زيف الموقف الرسمي الإسرائيلي منذ ١٩٤٨ إلى الآن، وهو موقف يصّر على نفي أي مسؤولية إسرائيلية عن تشريد نحو ٧٠ في المئة من الفلسطينيين، ويدّعي أن التشريد جاء نتيجة «تعليمات» من الجانب العربي. ويوضح موريس أن القادة الصهيونيين الأرفع، مثل بن غوريون وفايتز، أوضحوا لمسؤوليهم بما لا يُقبل الشك ضرورة إجبار العرب على الرحيل. وكانت غالبية مؤرخي إسرائيل ودعائيتها أسهمت في تزييف هذا السجل وألغت منه كلّ القوانين الإجرامية.

ما يحاوله رودس وموريس هو بالطبع استعادة السجل الحقيقي، لكنهما أيضاً، كأمركي وإسرائيلي، يتخذان خطوة لرفع الأذى الذي لحقته حكوماتهما بالآبرياء. إلا أن للاعتذارات العلنية وتعايير التكفير عن الذنب، مثلما قام به شيراك،

أهمية رمزية أكبر. فهي لا تشكل اعترافاً بالذنب يعطي الضحية وجلادها نوعاً من الراحة النفسية في الحاضر فحسب، بل إنها تأتي في العادة بعد الكثير من النقاش والتحليل للماضي، يقوم به المسؤولون إضافة إلى المؤرخين والفلاسفة والمنحدرين من الضحايا. وفي الولايات المتحدة، التي شهدت جرائم كبرى بحق المواطنين السود، كانت هناك محاولاتٍ لإنصافهم رسمياً، بالدرجة الأولى من خلال جهود زعماء مثل مارتن لوثر كينغ وجيسي جاكسون، إضافة إلى التعبئة على مستوى جماهيرهم. من هنا جاء تحويل مبدأ «العمل الإيجابي» ضد العنصرية إلى قانون يخدم في الدرجة الأولى المواطنين السود، الذين يُعتبر وضعهم الاجتماعي الحالي نتيجة مباشرة للعبودية والتمييز العنصري الذي مورس ضدهم في الماضي. كما أن في الولايات المتحدة أيضاً «متحف المحرقة» الذي أقيم لذكرى ضحايا الإبادة النازية لليهود، على رغم أن هذا لم يحصل في أميركا بالطبع بل في أوروبا. ويقف المتحف، إلى درجة ما، شاهداً على نجاح الأميركيين من أصل يهودي في تحويل المحرقة إلى قضية أخلاقية لا للأوروبيين فقط بل لكل الشعوب أيضاً.

وخارج الغرب برزت في أعقاب الحرب العالمية الثانية، ومع عملية إنهاء الاستعمار التي شهدتها العالم وقتها، الدعوة إلى الاعتراف بالشروع التاريخية التي عانتها تلك الشعوب. وكان بين أول مُطْلَقِي هذه الدعوة ثلاثة كتاب بالغي الأهمية من منطقة الكاريبي، برهنوا على مسؤولية أوروبا عن ممارساتها ثم طالبوا بنوع من التعويضات عن السنين الطويلة التي خضعت فيها مجتمعات العالم الثالث للاستغلال الاستعماري. وجاء كتاب إيمي سيزير القوي خطاب في الكولونيات (١٩٥٥) ليشكل اتهاماً شاملاً للإيديولوجيا الاستعمارية. وأكد سيزير في الكتاب أن تلك الإيديولوجية لم تقتصر على عتاة العسكريين والإداريين المتعاملين مباشرة مع الشعوب الخضعة، بل شملت الباحثين والفلاسفة الأوروبيين أنفسهم، الذين أسهموا مباشرة في الفكرة القائلة بأن الملوثين يستحقون العقاب والاضطهاد لأنهم أقل حضارة من الأوروبيين. ويوضح فرانز فانون في آخر كتبه المعتبَر في الأرض (١٩٦١) أن الأوروبيين تصرفوا زمناً طويلاً في العالم الثالث من دون رادع من خلق أو ضمير. ويَطْرَح هذا بالطبع السؤال عن الطريقة التي يمكن أن تتوَّض بها أوروبا تلك الشعوب من معاناتها ومن كل ما أخذته منها. وبناء على آراء سيزير وفانون

طَرَحَ الاقتصاديّ الغياني والتر رويني في كتابه كيف أَفقرتْ أوروبا إفريقيا (١٩٧٢) فكرة أنْ فقر أفريقيا وتلخّرها حالياً مرّتُهما مباشرةً إلى ممارسات الغرب عندما كانت قواه الاستعماريّة تُنْخَلِ الأقاليم الغنيّة لتستعبد السكّان وتُنهَب مصادِر الثروة ثم تتخلّى عن المنطقة أو تستعمرها بشكل مباشر.

لا يحدّد سيزير أو فانون أو رويني ما يجب أن تعمله أوروبا للتكفير عن ماضيها، ويبدأ أنْ الأمر الأهم بالنسبة إليهم كان التأكيد المبدئيّ - حسب صياغة فانون - أنْ مسؤوليّة أوروبا تجاه ضحاياها لا تنتهي بمجرد نيل هذا البلد أو ذاك الاستقلالَ وخروج آخر موظّف أبيض منه. بعد ذلك يبدو أن المساعدات الاقتصاديّة هي إحدى وسائل التعويض، كذلك الاعتراف الرسميّ، الذي اتّخذَ عادةً شكلَ احتفالات الاستقلال، كما في حال الهند عندما تنازل عنها اللورد مونتباتن البريطانيّ إلى غاندي ونهرو. لكنّ، حسب علمي، لم يصدّر حتى الآن ذلك الاعتراف الأوروبيّ الصريحُ بخطايا الاستعمار. وهناك الكثيرون من البريطانيّين والفرنسيّين والبلجيكيّين والهولنديّين الذين يعتقدون أنّهم كانوا الضحايا عندما حصل السكان المحليّون على الاستقلال. وبالمقابل فإنّ هناك الكثير من مواطنيهم الذين كافحوا ضدّ الاستعمار، مثل جان بول سارتر في فرنسا الذي تبنّى قضية استقلال الجزائر.

في أساس كل هذه القضايا سؤالان لهما طبيعة رياضيّة تقريباً، لكنّ بالطبع لا يمكن وضعُهما في معادلة بسيطة. بعد ارتكاب ظلم ما، ما هي المدّة، التي تبقى فيها الحاجةُ إلى التكفير عنه قائمة؟ وما هي بالكمّ والكيف طبيعة التعويض؟ في حال الشعوب الأكثر تعرّضاً للاضطهاد في القرون الخمسة الأخيرة، أيّ سكان أميركا الأصليّين من الهنود، قد يكون ذلك السيلُ الذي لا ينقطع من الكتب والأفلام السينمائيّة أيقظَ إدراكَ الرأي العامّ بالفواجع التي تعرّضوا لها، من أعمال الإبادة المباشرة إلى القضاء على قطعان الجاموس الوحشيّ التي كانوا يعتمدون عليها للغذاء إلى سرقة أراضيهم، وكلّ ذلك باسم التقدّم الأميركيّ. وإذا كان التعويض الحقيقيّ الوحيد، وهو إعادة الأراضي إليهم، مستحيلاً الآن، فهناك تبرير قويّ لإعطائهم، كلّهم من دون استثناء، تعويضاتٍ كبيرةً من المال العامّ. لكنّ السؤال الذي لا جواب عليه: إلى متى؟ وكم؟

على رغم ذلك، هناك شيء واحد مؤكد، وهو أن هذه الأسئلة لم تكن تُطرح، ناهيك بأن تجد جواباً، لو لم يكن هناك نقاش جدّي عنها. ذلك أن دور المثقفين والباحثين والفلاسفة، وأيضاً السياسيين والمدافعين عن حقوق المجموعات الإنسانية المختلفة، هو تحويل قضايا المسؤولية الجماعية التاريخية إلى مسائل مطروحة على الوعي في الحاضر. فالواجب هو الكشف عن الماضي إذا كان طيّ الإخفاء، وأن توزع المسؤوليات على حاملها الحقيقيين، وأن يتعامل معها هؤلاء اعترافاً أو إنكاراً، وأن يجري طرح قضية التعويضات وتُحلل ويتمّ النقاش حولها إذا كان الصمت قد ساد سابقاً. والمثال الممتاز على نجاح معاصر في وضع قضية ما على جدول أعمال الأسرة الدولية هو إسرائيل، التي تمكّنت من الحصول على التأييد الدولي باعتبارها «دولة الناجين من المحرقة» النازية، إلى درجة أنها حصلت على بلايين الدولارات من المانيا بناءً على ذلك.

يشعر كثيرون من العرب، كما أعلم، بأنّ تدمير فلسطين يعود، في جزء منه، إلى قدرة الصهيونية على جعل الفلسطينيين أيضاً يدفعون الثمن الإنساني الهائل للمحرقة. وحتى لو كان هناك بعض الحقيقة في هذا فهو ليس ابداً سبباً لإنكار حقيقة المحرقة، أو القول إنّ إسرائيل استغلّتها لأغراضها الخاصة. وربما يريد الكثيرون منا أن يعتبروا أنّ المحرقة لا تعنيهم، لكنني اعتقد أنّها وسائر الكوارث الإنسانية المشابهة تؤثر في كلّ إنسان. ولا بدّ لنا أن نربط بين المحرقة النازية وإبادة الأرمن والمذابح في رواندا والتطهير العرقي في البوسنة.

لكننا كمرب نخفي عن أنفسنا أمراً أخطر وهو أنّنا، على رغم الحروب الكبيرة والكوارث والتضحيات الإنسانية الهائلة، لم نكلّف أنفسنا عناء النقاش العلني عن المسؤوليات التاريخية الجماعية والإثم الجماعي. لنأخذ، مثلاً، الحرب الأهلية اللبنانية التي أودت بـ ١٥٠ ألف ضحية، وكانت لها آثار اجتماعية وبيئية ونفسية تفوق الحصر. وما هو لبنان اليوم يشهد «معجزة» العودة وكان شيئاً لم يكن، مع الأشخاص أنفسهم في السلطة، أو ما يتاح لهم منها. أو لنأخذ التغيير المفاجئ بين الفلسطينيين والإسرائيليين. لماذا تشردّ مَنْ تشردّ وقُتل من قُتل ونُهب ما نُهب إذا كان لياسر عرفات، ذات صباح مشمس من أيلول في واشنطن قبل سنتين، أن يُقفر لإسرائيل بضربة قلم كلّ هذه الجرائم؟ أين المؤرّخون والباحثون الفلسطينيون

واللبنانيون والسوريون الذين كشفوا عما تم القيام به «باسم الشعب» من أعمال الاضطهاد والسجن والإعدام ومصادرة الأملاك؟ هذه قضايا لا بد من نقاشها في مجتمع صحي، وهي غائبة بشكل مفرج عن مجتمعاتنا، وهذا من النتائج السلبية لغياب الديمقراطية.

ذاكرتنا الجماعية صفحة بيضاء، وكأن الماضي حدث مرة ولن يعود أبداً. لا بد أن تكون الفجوة في الوعي هذه هي السبب في النوعية المريضة للخطاب الجماعي في العالم العربي، وأيضاً السبب في أن الحركات الأصولية تجد أذاناً صاغية كثيرة. ذلك أن الحظر الذي يفرضه محتكرو السلطة على البحث في التاريخ يؤدي إلى تدني الفكر التاريخي والفلسفي والأخلاقي، وإكسابه سمعة من الضعف والرياء لا تهدف إلى الإعلام بل إلى الإخفاء. ومن بين العلامات الأكثر إثارة للحرز على التهاافت العربي عدم الإحساس بجدوى الارشيفات (وهي تقريباً في حكم المعدومة) والمؤرخين، الذين هم في أفضل الحالات من الأثريين، وفي أسوأها من المدافعين عن الحزب والدولة. إن الاهتمام بالنفس يعني الاهتمام بالتاريخ، ونحن العرب، من بين غالبية الحضارات الحالية، نخاطر بتضييع تاريخنا بشكل شبه كامل. وعند ذلك سنخسر أي قدرة كان يمكن أن تكون لنا للبحث في واقعنا الحالي ومسؤولياتنا الماضية.

الحياة ٢٦ آب ١٩٩٥

## حصاد المفاوضات

قبل بضعة أسابيع التقى مسؤول كبير في وزارة الخارجية الأميركية مجموعة صغيرة من الوزراء وكبار الصحفيين اللبنانيين، وقيل إنه شجّعهم على البدء في إعداد ملفات التفاوض المباشر مع الإسرائيليين. ونُقِلَ عنه قوله: «مهما فعلتم، تجنبوا القيام بما يقوم به الفلسطينيون». وعندما طُلب منه أن يكون أكثر تحديداً في إيضاح ماخذه على السلوك التفاوضي الفلسطيني، حكى لهم طويلاً عن أخطاء مضحكة مبكية، وعن إهمال لا يُغتفر. فالمفاوض الفلسطيني لا يملك خرائط دقيقة خاصة به، ولا يعتمد في مفاوضاته - على عكس المفاوض الإسرائيلي - على معلومات مسهبة محدّدة عن الحقائق والأرقام محلّ التفاوض. وهكذا، وبدون كلّ هذا، وبدون التزام مبدئي واضح، فإنّ المفاوض الفلسطيني (الذي لا بدّ أن يرجع في كلّ كبيرة وصغيرة إلى عرفات) أصبح فريسة سهلة لكلّ أشكال الضغوط الأميركية والإسرائيلية. ولهذا نجد أنّ الفلسطينيين حصلوا على سلسلة من الصلاحيات الخاصة بإدارة شؤون المجالس البلدية داخل بانتوستانات (معازل عرقية) تتحكّم فيها إسرائيل، بينما حصلت إسرائيل على إقرار فلسطيني رسمي باحتلالها للأراضي الفلسطينية، الذي يتواصل، وإنّ بشكل أكثر تنظيمًا وأجدي اقتصادياً.

إنّ هذه النتائج تُدحض أيّ ادعاء، من جانب السلطة الفلسطينية والمدافعين عنها، بأنّ المعركة الحقيقية مع إسرائيل انتقلت الآن إلى مائدة المفاوضات. فنحن لم نشهد بعد أو سلو أيّ مفاوضات حقيقية، بل شاهدنا مفاوضات هزلية، تدخلها بلا

استعداد، أو جدية، أو مبدأ، لتنتهي برضوخ عرفات وفريقه المفاوض للمطالب الإسرائيلية.

خذ مثلاً الاتفاق الأخير حول إعادة الانتشار داخل الضفة الغربية، الذي تمّ التوقيع عليه بالأحرف الأولى في طابا. ولندع جانباً أنه جاء متأخراً شهوراً عن جدول المواعيد المتفق عليه في أوسلو؛ فهذا التسويف لم يكن أكثر من وسيلة لإبقاء السيد عرفات وفريقه المفاوض تحت رحمة إسرائيل، لينكشفوا كمزّوسين ضعفاء، كما تريد إسرائيل دائماً لشركائها الفلسطينيين. أمّا الاتفاق نفسه فإنه يحمل في طياته المزيد من التأجيل في مواعيد إعادة انتشار الجيش الإسرائيلي، التي ستُجْزَى وفق الاتفاق على مراحل كل ستة أشهر، لتستغرق العملية ما لا يقلّ عن سنتين. إضافة إلى ذلك، ستتم إقامة ٦٢ قاعدة عسكرية إسرائيلية جديدة في الضفة الغربية، كما أنّ القوات الإسرائيلية التي ستسحب من مراكز المدن الرئيسية في الضفة الغربية (باستثناء الخليل) ستحتفظ بسيطرة كاملة على مخارج هذه المدن ومداخلها، بالإضافة إلى سيطرتها على الطرق في الضفة الغربية. كذلك يعني الاتفاق إسرائيل من المسؤولية عن أكثر من ٤٠٠ قرية، لكنّ إسرائيل تعتزم الاحتفاظ بسيطرتها على بعض القرى المتاخمة لـ «الخط الأخضر» بهدف ضمّها لاحقاً. ولن تتخلّى إسرائيل عن شبر من القدس الشرقية، بدليل أنها تلوح بشكل مستمرّ بإغلاق المؤسسات الفلسطينية هناك، في الوقت الذي «تفاوض» فيه مع منظمة التحرير حول مستقبل المدينة. وستُربط منظومة الطرق الجديدة في الضفة الغربية كلّ المستوطنات بعضها ببعض، ليصبح مستحيلاً على الفلسطينيين أن يمارسوا الحكم على كلّ أراضيهم. كما أنّه سيتمّ تقسيم الضفة الغربية إلى سلسلة كانتونات، التي أفضل أن أسميها بانتوستانات أو معازل عرقية، تفصلها طرق إسرائيلية ومستوطنات. وأخيراً، ستحتفظ إسرائيل بسيطرتها في الضفة الغربية على كلّ الأراضي التي تعتبرها مناطق عسكرية أو أراضي تابعة للدولة (تمثّل هذه الأراضي أكثر من ٥٠ في المئة من المساحة الكلية). وهكذا نجد أننا، بفضل عبقرية التكتيكات التفاوضية الفلسطينية، قد حقّقنا لإسرائيل حلمها الصهيونيّ بمنح الفلسطينيين حكماً ذاتياً على شعبهم (الذي يحتاج الكثير من الخدمات) لا على الأراضي. فمجموع الأراضي التي ستقع تحت الحكم الذاتي للسلطة الفلسطينية (ستحتفظ إسرائيل بالسيادة)، وهو الحكم الذي سيتولّى مسؤولية مليون فلسطيني، يعادل

حوالى ٥ في المئة (بينما يحظى ١٤٠ ألف مستوطن إسرائيلي بحوالى ٨ في المئة من اراضي الضفة). فإذا أضفنا غزّة (التي يسيطر الإسرائيليون على ٤٠ في المئة من اراضيها) يصل مجموع الأراضي الواقعة تحت الحكم الذاتي إلى ١٨ في المئة.

هذا الاتفاق الملقّب الذي تمّ التوصل إليه هو كارثة حقيقية، واعتقد أنّ من المشروع تماماً في ظلّ هذه النتائج القول إنّ عدم التفاوض على الإطلاق وعدم وجود أيّ اتفاق أفضل ممّا تحقّق حتى الآن. ويبدو أنّ الحصيصة الرئيسية بالنسبة إلى الفلسطينيين هي أنّ «أوسلو ٢» تمنح «السلطة الفلسطينية» رموز الحكم ومظاهره، من دون حقيقة الحكم. هكذا يمارس عرفات وأعوائه الحكم على مملكة من الاوهام، بينما تحتفظ إسرائيل بسيطرتها على مقدرات الأمور. فهي تستطيع، وفقاً لاهوائها، أن تغلق أي بلدة في الضفة الغربية بموجب الاتفاق الجديد، كما حدث لاريحا خلال الأيام الأخيرة من آب (أغسطس) الماضي، وكما يحدث في غزّة الآن. وستبقى الحركة التجارية بين غزّة ومناطق الحكم الذاتي في الضفة الغربية في يد إسرائيل، فتضطرّ شاحنة تنقل الطماطم من غزّة إلى نابلس للتوقّف عند الحدود، لتُفَرِّغ حمولتها على متن شاحنة إسرائيلية، ثم تعيد تحميل المنتوج على متن شاحنة فلسطينية عند دخولها إلى نابلس. ويستغرق هذا الأمر ثلاثة أيام، تتعرّض أثناءها الحمولة للتلف، فترتفع الكلفة إلى حدّ يحول دون إجراء مثل هذه المبادلات التجارية (إذ من الأرخص، في هذه الحال، استيراد الطماطم من إسبانيا). الفكرة الرئيسية، بالطبع، هي أن تسيطر إسرائيل على الاقتصاد الفلسطيني بأكثر الطرق إذلالاً. وعلى رغم أنّ الخلاف حول عدد أعضاء «المجلس التشريعي» الذي سيجري انتخابه السنة المقبلة قد حُسم الآن (٨٢ عضواً)، ألا أنّ من المؤكّد أنّ إسرائيل ستحتفظ بسلطانها في فرض الفيتو (حق النقض) على أيّ تشريع يتبنّاه هذا المجلس الذي لا يملك أيّ سلطة أو وجود في القدس الشرقية. وقد حصل عرفات بمقتضى الاتفاق على حقّ إجراء انتخابات خاصة على منصبه، كي يضمن بقاء سلطته المنفردة، كما حصّل لنفسه على امتياز أن يلقّب بـ «الرئيس - الزعيم»، على رغم أنّ الإسرائيليين يصرون على أن يُعيّن «الرئيس - الزعيم» نائباً له. ويبدو أنّه يرفض ذلك، مصراً في الوقت نفسه على أن يُعرّف أيّ شخص دونه منزلةً بالـ «متحدّث» فقط.

وقد حدث أثناء المفاوضات أن قام عرفات بحركة من حركاته المسرحية المعهودة، إذ خرج من قاعة المفاوضات غاضباً يزمجر: «لسنا عبيداً لهم». وبينما



كانت المفاوضات كلها مهددة بالتوقف، تلقى عرفات مكالة هاتفية من دنيس روس، الذي قيل إنه لوج لعرفات بأنه ما لم يتم توقيع الاتفاق فوراً فإن المعونة المالية الأميركية التي تبلغ مئة مليون دولار لن تصله. فما كان من عرفات إلا أن عاد إلى مائدة المفاوضات ليوقع الاتفاق المهيمن الذي كان قد رفض شروطه قبل لحظات.

إن هذا الاتفاق الذي وقّعه عرفات في طابا يترك كل القضايا الأساسية معلقة من دون حل، بما في ذلك قضية مصير بلدة الخليل التوسع، التي تعاقب بانتظام منذ شباط (فبراير) ١٩٩٤ - أي منذ أن حظيت بشرف أن تكون مسرحاً لمجزرة وحشية على يد أحد المستوطنين الإسرائيليين - بكل الوسائل من حظر التجوال وهم المنازل، إلى اعتقالات وأعمال القتل، بينما يواصل المستوطنون وجودهم الاستفزازي والعدواني الأخرق بالطريقة نفسها، وتستمر المصادرات للمزيد من الأراضي، ويزداد عدد المستوطنات، ولا من حديث هناك عن أي شكل من أشكال التعويض. بل إن عرفات، ويا للأسف، يتعاون مع جهاز «شين بيت» والمستوطنين لمطاردة واعتقال «معارضين لعملية السلام»، في الوقت الذي تستمر إسرائيل فيه في احتلال المزيد من أراضي شعبه. كما أن إسرائيل لاتزال تحتجز أكثر من ٥ آلاف معتقل فلسطيني، وتتحكم بالياه من طرف واحد (على رغم أنها قبلت مبدئياً أن يحصل الفلسطينيون على المزيد من المياه)، وتواصل، بالطبع، احتلالها العسكري. وتتضمن خطة رابين الاستعاضة عن السيطرة المباشرة، أي عن القوات الإسرائيلية في المراكز الرئيسية للضفة الغربية، بسيطرة غير مباشرة، أي بوجود قوات إسرائيلية خارج المدن. ويبدو شمعون بيريز، الذي يستمر بعض القادة الفلسطينيين بتعليق الآمال عليه، عنيداً عندما يتعلق الأمر بالحكم الإسرائيلي، أو بالمستوطنين الإسرائيليين. فقد رفض رابين في مقابلة مع مجلة دير شبيغل في ٥ آذار (مارس) الماضي القبول بمقولة إن المستوطنات عقبة أمام السلام؛ فالقضية الرئيسية، وفقاً له، هي التوصل إلى صيغة تسمح بتحقيق الانسجام بين المستوطنين والفلسطينيين. وعندما قال له الصحافي الذي كان يجري معه الحديث إنه «لا يمكن تصوّر بقاء جميع المستوطنين الموجودين حالياً في الضفة الغربية في أماكنهم بعد استكمال عملية السلام»، أجابه بيريز «هذه وجهة نظرك، أنا أرى أنه يمكن تصوّر ذلك».

إذا كان هذا هو نوع السلام الوحيد الذي تستطيع السلطة الفلسطينية، بقيادة عرفات، الحصول عليه، دعونا إذن نسمّ الأشياء بمسمياتها الحقيقية: إنه استسلام

بلا حدود، بل ويلا منطق مقبول. فحتى إذا قبلنا الافتراض القائل بأنه لم يكن هناك أيُّ بديل آخر لاتفاق أوسلو، فإنَّ ما حدث لاحقاً لا يمكن إلا أن يوصفَ بأنه عار شديد، وإذلالٌ كامل، من جانب الإسرائيليين، لعرفات ولحفنة المتمرّكين المحيطين به.

أما الوجه الآخر للقضية فهو الوضع البائس الذي تمارس به السلطة الوطنية الفلسطينية حكمها. فعندما اجتمع عرفات مع لجنة التنفيذ في تونس، منذ أسابيع عدة، لمناقشة الاتفاق المزمع لم تحدث أيُّ مناقشة جدية للأمر، بل إنَّ النصاب القانوني للاجتماع نفسه لم يكتمل. إنَّ مناسبة كهذه، التي يتصور المرء أنها تستدعي إجراء نقاش مفصّل وجدّي حول وضعنا الحالي كشعب وحول الطريق الذي نسير إليه، مرّت من دون أيِّ شيء من هذا، تحديداً لأنَّ السيد «الرئيس» يريد الحفاظ على أساليبه في الحكم، وهي أساليب تضع مقاليد الأمور كلها في يد رجل واحد.

والشيء الذي لا يمكن التسامح معه في هذا كله هو أنَّ عرفات لعب على أسوأ الغرائز الإنسانية في نفوس شعبه، بدلاً من مخاطبة أفضل ما فيهم. فهو، من جهة، ينمّي لدى العديد من الفلسطينيين الإحساس بأنَّهم سينتفعون شخصياً إذا ما ربطوا أنفسهم بالجهاز البيروقراطي الفاسد والقمعي لـ «السلطة». ومن جهة أخرى، فإنَّ الترويع الذي تمارسه هذه السلطة يُدفع بقسم آخر إلى الصمت وعدم الاكتراث. لقد أدّى استخدام الضرب والتعذيب وإغلاق الصحف والاعتقالات العشوائية إلى خلق جوٍّ من الخوف واللامبالاة.

وكثيراً ما أجد صعوبة في تصديق أنَّ هذا كله يحدث لشعب كافح طويلاً، ويعناد وصلابة، ضدَّ البريطانيين والصهاينة، أو تصديق أنَّ هذا الشعب فَقَدَ القدرة على التصديّ للنكبات المتعدّدة التي تحلُّ به الآن من جراء السياسات التي تتبّعها قيادته، التي لا تعير أدنى اهتمام لأيِّ شيء سوى بقائها التمس في الحكم. إنَّ استهتار «السلطة الوطنية» بالمصير الفلسطيني، و«بلطجة» بعض المحيطين بها، وجيشها الجرار من البيروقراطيين غير الأكفاء، لهي في رأيي أسوأ من تواطئها مع الإسرائيليين.

إنَّ الفلسطينيين يملكون الآن جهاز دعاية يضاهي، على رغم فقره، أيُّ جهاز مماثل في العالم العربيّ. فهاهم أخيراً، وبعدما أمضوا سنوات طويلة يعانون القمع العربيّ والإسرائيليّ، يكتسبون الحقّ في امتلاك نظامهم القمعيّ الخاص. فليس هناك قانون في ظلّ «السلطة الوطنية»، ولا توجد أيُّ خطوات إجرائية واضحة، أو أيُّ

حريات وحقوق ديموقراطية حقيقية. خذ، على سبيل المثال، الطريقة التي عوملت بها النسوة الفلسطينيات (قلب الانتفاضة)، فنحن لم نسمع عن مسؤوليات ذات شأن تم إسنادها للنساء داخل مؤسسات «السلطة الوطنية»، ولا يبدو أن احتياجاتهن وطموحاتهن مُدرجة على جدول أعمال عرفات. بل إن بعض المؤشرات تدل على أن أوضاعهن تزداد سوءاً، إذ تتزايد نسبة حالات الزواج المبكر للفتيات، والقتل حفاظاً على «الشرف»، وإرغام النساء على العودة إلى المطبخ أو الحقل للنهوض بأعباء الرجل.

ومن السمات الملزمة لعقلية «السلطة الفلسطينية» عجزها الكامل عن الإجابة على الانتقادات، أو حتى الحوار بجدية مع نقادها الذين يزداد عددهم مع تدهور الوضع. إن الرد الوحيد الذي اتلقاه على الانتقادات المتكررة التي أوجهها لعملية السلام هو أنني أعيش في نيويورك لا في غزة، وأن رجال «السلطة» ومروسيهم يعرفون طبيعة المشاكل أكثر من أولئك الذين يعيشون في الخارج. كأنما الوجود في غزة يمثل ضماناً لقول الحقيقة، أو لإدراك الواقع، وكأنما معظم الشعب الفلسطيني، الذي تناسته عملية السلام الحالية، لا يعيش في معسكرات اللاجئين في الأردن، ولبنان، وسورية، وأماكن أخرى خارج فلسطين.

إن عرفات ومستشاريه يعيشون في عزلة تامة عن شعبهم، وهم لا يملكون أي إيمان حقيقي بمبدأ حق المساواة، أو مبدأ حق النقض الديموقراطي الحر. والأسوأ من هذا هو أن السياسة الكارثية التي أتبعها عرفات، وتلخص في الإذعان للإسرائيليين، والتوقيع على اتفاقات مع المحتلين تتضمن كل أنواع القيود التي تكبل حركة شعبه، أدت إلى رهن مستقبل هذا الشعب لدى أولئك أنفسهم الذين كانوا سبب نكبتهم، الذين لا يزالون يضطهدونه حتى الآن. كما لو أن عرفات، في عجلته للحصول على مكاسب شخصية، وعلى بضعة رموز لـ «سلطته» يفرط في مستقبل شعبه، تاركاً لأجيال لاحقة مهمة السعي إلى الخروج من الورطة التي أوقعهم هو فيها. أي قصر نظر هذا، وأي انعدام للمسؤولية!

كلمة أخيرة لمؤيدي عرفات الذين يواصلون القول إننا لا نملك خياراً آخر: ألا يمثل الخيار السوري، أي القبول بفكرة السلام والمفاوضات مع التمسك بالمبادئ والأولويات الوطنية، بديلاً آخر؟

الحياة ١ تشرين الأول ١٩٩٥

## حسنًا... وماذا بعد؟

ها نحن نتحرك من المرحلة المؤقتة في التفاوض بين الفلسطينيين والإسرائيليين إلى محادثات الوضع النهائي، التي يُفترض لها أن تبدأ خلال السنة المقبلة، وسيتم خلالها، أخيرًا، تسليط الضوء على ما أرادت إسرائيل وأراد عرفات، كلٌ لأسبابه المختلفة، تركه خارج التباحث حتى الآن. وستكون المواضيع الأساسية محلّ التفاوض هي: السيادة (أو فقدانها) على الأرض، وقضية الموارد الطبيعية والأمن الفلسطيني، ومصير اللاجئين الذين يشكّلون أكثر من خمسين في المئة من الشعب الفلسطيني. أمّا القدس فإنّ إسرائيل استبقت أيّ قرار بشأنها بإجرائها على الأرض، إلى درجة أنّ مصيرها أصبح، على المدى القريب، مقرّرًا سلفًا. فإذا نحينا موضوع القدس جانبيًا، فإنّنا نجد أنّ السلطة الفلسطينية ستدخل في المرحلة المقبلة مفاوضات هدفها تقرير مساحة الأراضي ورسم الحدود والأمن لإسرائيل والفلسطينيين. كما لا بدّ أنّ جزءًا من الاهتمام سيتركّز على ما إذا كان اللاجئين، الذين يصل عددهم إلى ٣,٥ مليون نسمة (وهذا العدد يقتصر فقط على أولئك الفلسطينيين، والمنحدرين منهم، الذين أجبرتهم إسرائيل على المغادرة في عام ١٩٤٨ ويعيشون الآن خارج أراضي فلسطين التاريخية)، سيحصلون على حقّ العودة أو التعويض، ذلك الحقّ الذي تواصل قرارات الأمم المتحدة السنوية منذ عام ١٩٤٨ التأكيد عليه.

إنّ مصير أولئك اللاجئين هو، في رأيي، جوهر القضية الفلسطينية. إذ قامت الحركة الصهيونية، منذ بداية القرن إلى الآن، بكلّ ما في وسعها لضمان بقاء غالبية

الفلسطينيين خارج وطنهم. أمّا أولئك الذين تمكّنوا من البقاء في الداخل، فقد سعت إسرائيل (التي تُعتبر نفسها دولة الشعب اليهودي أينما كان) دوماً إلى تقليص وجودهم السياسي إلى الحد الأدنى.

فإذا ما عدنا إلى مفاوضات الوضع النهائي نجد أنّ المشكلة المباشرة التي تواجهنا هي أنّ هذه المفاوضات لن تبدأ من نقطة الصفر. فالاتفاقات المبرمة في المرحلة الانتقالية تضع قيوداً على المرحلة المقبلة، وتؤثّر على نتائجها. فوجود ٤٥٠ مستوطناً في الخليل مثلاً، وهو الأمر الذي تمّت الموافقة عليه في اتفاق طابا، سيكون ورقة مساومة في يد إسرائيل. ذلك أنّ التفاوض على إخراج المستوطنين (وهو أمر ضروري) سيتطلّب، بالضرورة، تنازلاً فلسطينياً. كما أنّ التوسّع الإسرائيلي في مصادرة الأراضي الفلسطينية في القدس، وغيرها من المناطق، يسمح بأن تُعرض إسرائيل الانسحاب من هنا أو هناك، إلّا أنّ بقاء المستوطنات - خصوصاً بعد اعتراف عرفات باحتياجاتها و«أمنها» - سيضع قيوداً شديدة، لا على مساحة الأراضي التي ستُعطى إلى السلطة الفلسطينية فحسب، بل على عدد الفلسطينيين المطلوب عودتهم إلى وطنهم، وستستخدم إسرائيل والولايات المتحدة المستوطنات ذريعةً قويةً لعدم السماح بعودة أعداد أكبر منهم. فالأراضي الفلسطينية، التي تقسمها المستوطنات والطرق والنقاط العسكرية الإسرائيلية وتخرقها في كلّ اتجاه، غير كافية لاستيعاب لاجئي ١٩٤٨.

وأخيراً، وهذا أمر غاية في الأهمية، فإنّ المضي في أسلوب التفاوض الفلسطيني الحالي، الذي يتّسم بسوء التنظيم والافتقار إلى خبراء حقيقيين ومعلومات دقيقة (ومن ضمن ذلك خرائط موثوق بها وإحصاءات ومعرفة دقيقة بالتغيرات التي قامت بها إسرائيل على الأرض منذ ١٩٤٨ و١٩٦٧)، يعني أننا سنظلّ نكرّر الأخطاء نفسها - هذا أقلّ ما يمكن أن توصف به - والسليبات الماضية. ومهما تفاوتت التقديرات حول عرفات، وحول الحلقة الضيقة من الموالين له، فإنّ الأمر الذي لم يعد محلّ شك الآن هو عدم قدرتهم على التعامل مع التعقيدات الشديدة للوضع الفلسطيني في شموله. ولهذا ينبغي علينا أن نصرّ على عدم إطلاق اليد مرةً أخرى لهذا المزيج المعهود من عدم الكفاءة والسلطوية، لأنّ الكثير الكثير يتوقّف على المفاوضات المقبلة التي تمسّ حياة الكثيرين، بل تحدّد شكل المستقبل الفلسطيني الذي يجب أن نصرّ على عدم التفريط فيه.

إن الجانب الأكبر من مزاج الاستسلام واليأس السائد في أوساط الفلسطينيين المتعلقين يعود إلى الشعور بالعجز التام. ويتبدى هذا المزاج في القول الشائع: «ليس ثمة بديل آخر»، أو «فلندع السلطة الفلسطينية تقوم بالمهمة، فهم الذين يواجهون الإسرائيليّين على طاولة المفاوضات، بينما يقوم أمثالك من الجالسين في لندن أو نيويورك بالنقد، من دون أيّ مساهمة جادة». والردّ على العبارة الأولى سهل نسبياً، فمن غير المنطقي القول أنّه ليس هناك بديل لأشياء مثل انعدام الكفاءة والديكتاتورية، لأنّ البدائل عديدة ومعروفة منذ الأزل، كما سأوضح لاحقاً. إلّا أنّ العبارة الثانية أكثر خبثاً، كما أنّ العيب فيها أكثر التواء، الأمر الذي يحتاج إلى مناقشة فورية. إنّ شعور أنصار الوضع القائم والسلطة الفلسطينية بالحاجة إلى الردّ على مقالات أمثالي من الجالسين في لندن ونيويورك، بل اعترافهم، في ردودهم، بتفشّي ظواهر انعدام الكفاءة والتسلط، لهما برهان أكيد على أنّ عملية النقد تشكّل إسهاماً فعلياً. فعندما ينشأ وضع ما يسمّح لشخص واحد بالإمساك بكل مقاليد الأمور وتسييرها على هواه، فهناك دوماً مجال للجهر بأنّ هذه ديكتاتورية سافرة. إنّ الاعتراف العلنيّ لعدد متزايد من الناس الآن بذلك يبرهن على صحة الانتقاد، بل على الحاجة إليه، فلا معنى للتضامن مع القضية الفلسطينية قبل أن يسبقه النقد ويرافقه. إنّ الكلّ معرض للخطأ، حتى ياسر عرفات. وتزداد أهمية الدور الذي يلعبه النقد والتذكير بالنواقص في غياب نظام قانوني أو دستوري متكامل. ولا يصحّ هذا الأمر في حالة غرّة والصفة الغربية فحسب، بل ينطبق على أيّ مكان في العالم العربيّ، أو غيره من المناطق: فالنقد يرفع من مستوى الوعي ويعيد ارتباط القادة بشعبهم، كما أنّ نقد السلطة، فوق كلّ ذلك، واجب أخلاقيّ. إنّ التزام الصمت، أو اتّخاذ موقف اللامبالاة، أو الانصياع للسلطة الباغية، كلّها أمور تنمّ عن انعدام الحسّ الأخلاقيّ.

والأمر الذي يزيد الطين بلةً هنا هو نجاح السلطة الفلسطينية، إلى حدّ ما، في إخضاع أو إجبار غالبية منتقديها العلمانيّين على التخلّي عن الشكوى أو التنظيم. وتشير تركيبة السلطة في منطقة الحكم الذاتيّ إلى أنّ عرفات تمكن من شراء أو إخافة غالبية معارضيه. فهي هي الشخصيات التي كانت تبدو مستقلة قبل بضعة أشهر تأتي إلى مكتبه حاملة العرائض، أو تجلس في الصفوف الأمامية لتصفّق له

عاليًا. وعرفات بالطبع عبقرِيّ في توليف المصالح الشخصية والقوة التي توفرها أجهزته الأمنية (المجهزة والمساندة من جانب الإسرائيليين والأميركيين)، لكي يعطي الانطباع بأن الجميع يسانده. وأخشى ما أخشاه أن يتم استخدام هذه الأساليب في الانتخابات الموعودة، فتتحول إلى عملية اقتراع على أنصار عرفات فقط، الأمر الذي يطلق يده في المجلس التشريعيّ المزمع إنشاؤه. إن أحداً، حتى الآن، لا يجرؤ على الجهر بأن السلطة الفلسطينية تتسم، في عمقها، ببعض سمات المافيا، إذ يقوم العديد من رجال السلطة بعقد مختلف أنواع الصفقات التي تعود بالنفع على الحلقة الضيقة من رجال عرفات و«خبرائه»، الأمر الذي يستبعد، بالضرورة، أصحاب الكفاءة والشرفاء. إن القول بعدم إمكان تحقيق أي إنجاز ما لم يكن الشخص من «المتنمين» إلى تلك الجوقة، وبأنه لا تأثير للمنتقدين في نيويورك أو بيروت بسبب بُعدهم وعدم معرفتهم بالوضع، له ما يبرره في سياق الانتفاخ هذا، إلا أنه هراء في أي سياق آخر، خصوصاً عندما يدور الحديث عن مفاوضات الوضع النهائي ذات الأهمية الحاسمة للفلسطينيين الذين لا يخضعون للسيطرة المشتركة لإسرائيل والسلطة الوطنية.

أما عن الأفكار الرئانة عن «البراغماتية» والواقعية، التي يُطلقها دفاعاً عن عملية السلام كبار المفكرين والاستراتيجيين العرب في عمان أو القاهرة، فإنها لا تعدو أن تكون ترديدًا معيًّا لإيديولوجية سائدة يقوم بصياغتها وترويجها العديد من مثقفي الطبقة الوسطى، الذين يستخدمهم الطغاة في مختلف أنحاء العالم «خبراء» لتبرير استمرارهم في تخريب بلادهم عن طريق العنف والفساد، وليطمئنوا إلى أن نسبة تأييد الشعب لهم تبلغ ٩٩،٩ في المئة كما يؤكد لهم أولئك «الخبراء». فالبراغماتية والواقعية في وضعنا الحالي لا تعنيان أكثر من: دُع القيادة تفعل ما يحلو لها، ومن أن مهمتنا كاستراتيجيين ومثقفين هي ضمان بقاء السلطة بعيدة عن أي مسالة، أو أي شعور بأن الفقر والتذمر يتزايدان بين غالبية السكان. إن قبولنا كفلسطينيين بنصيحة «استراتيجي» الأمر الواقع هؤلاء يعني خسارة جولة مفاوضات الوضع النهائي حتى قبل دخولها. فنحن، فلسطيني الشتات، نحتاج الآن إلى النهوض من سباتنا، ودخول الحلبة بقوة، لأن السلطة الفلسطينية، المنشغلة بإدارة الحكم الذاتي، وبالاحتلال الإسرائيلي أيضًا، لا تستطيع في الوقت نفسه

الامتثال بمصالحنا. كما أن السلطة التي تقتصر على الضفة الغربية وغزة ليس لها، ولا يمكنها، تمثيل الفلسطينيين في بيروت وعمّان ودمشق وأوروبا وأميركا الشمالية. من الضروري، إذن، الدعوة لعقد مؤتمر واسع للشعوب الفلسطينية، تكون مهمته وضع جدول أعمال لمفاوضات الوضع النهائي. ولا شك أن عرفات سيحاول تجاهل هذا المؤتمر أو أن يوحي بأن المشاركين فيه هم من «الرافضين» العديمي الكفاءة. لكن هناك ما يكفي من النفوذ الفكري والسياسي والاقتصادي والأخلاقي لدى الشتات لإعطاء اللقاء وزنه المطلوب.

ما نحتاجه، أولاً، هو إحصاء دقيق لعدد الفلسطينيين الموجودين خارج فلسطين، ولما خسروه من الممتلكات لإسرائيل. إن المجلس الوطني الفلسطيني (الذي يتجاهله عرفات)، بكل ما له من سلطات، يجب أن يعود إلى ممارسة النشاط عبر عضوية جديدة تنسّم بالكفاءة، ويتم انتخابها وفقاً لمعايير التمثيل الديموغرافي. ويمكن هذه المؤسسة أن تختصّ بتمثيل المصالح الفلسطينية بشكل يتجاوز المجلس التشريعي المزمع وصلاحياته التي تضع إسرائيل حدوداً صارمة عليها. ثانياً، نحتاج إلى مؤسسة تجمع أفضل العقول العلمية والتقنية، أو ما يمكن تسميته «مكتب الخدمات الاستراتيجية»، لتناول قضايا مثل الأرض والجغرافيا والموارد المائية والحدود والممتلكات والتنمية الاقتصادية - وهي قضايا يهملها الطرف الفلسطيني حالياً، وتحكم إسرائيل غالبية المعلومات عنها. وستكون مهمة هذه المؤسسة، التي ينبغي أن تضم خبراء حقيقيين، إصدار ملفات ذات نفع مباشر في المفاوضات مع الإسرائيليين، الذين أخذوا أهبة الاستعداد منذ زمن بعيد.

وينبغي أن تكون المهمة الرئيسية، من وراء هذا كله، هي وضع منظومة من المبادئ التي لا تراجع عنها ولا مساومة حولها، ويجب أن يلتزم بها المفاوضات الفلسطينية في كل الأحوال. إن أسلوب عرفات في التفاوض لا يسمح بهذا الالتزام: فعرفات نفسه هو الذي ضرب عرض الحائط منذ عام ١٩٩٠، بكل المبادئ المركزية للحياة السياسية الفلسطينية، بما في ذلك قرارات الأمم المتحدة ١٨١ و٢٤٢ و٣٣٨. وعلى رغم أن عرفات لم يحصل على تفويض من أحد لاتخاذ تلك المواقف، إلا أنه كسياسي انكساري وأكثر حذراً من أن يتخذها من دون مراعاة لبعض الشكليات، مثل جمع بعض أعضاء اللجنة التنفيذية، أو إخوانه في المجلس المركزي (كما حدث في



إحدى المناسبات في أواخر ١٩٩٣)، لكي «يتصموا» على صفقاته مع إسرائيل. ويبدو أنه لا ييالي مطلقاً ببعد المسألة من جانب الشعب الفلسطيني، معتمداً على سيطرة شعور السلبية والهزيمة على أبناء شعبه، وهو الشعور الذي أسهم هو، إلى حد بعيد في خلقه لدى الشعب. ولو كان قادراً فعلاً على فهم اتفاق «أوسلو - ٢» البالغ التعقيد والمقيد للفلسطينيين، والذي وقّعه في أيلول (سبتمبر) الماضي، لكان الأمر، نظرياً على الأقل، أقل سوءاً مما هو عليه. ولكن، نظراً إلى استحالة أن يستطيع شخص واحد استيعاب كل تفاصيل ٤٠٠ صفحة من التعقيدات القانونية بشكل جيد، يصحّ لنا أن نفترض أنه ربط نفسه، وشعبه مع الأسف، باتفاق مع إسرائيل من دون أن يكون هناك مَنْ يدرك تماماً كل أبعاد هذا الاتفاق. ومن المؤشرات الخطيرة أن اتفاق «سلام» كهذا لم يُنشر حتى الآن لتتاح فرصة تفحصه.

إن الموضوع الوحيد الذي لم يهتم عرفات أو أصحابه بالنظر إليه بعناية هو التعويضات. إن العراق مطالب بدفع تعويضات عن احتلاله غير الشرعي للكويت مدة سبعة أشهر؛ أما إسرائيل فإنها، لأسباب غامضة، معفاة من أي محاسبة. إذن ينبغي أن تحتل مسألة التعويضات هذه أولوية لدينا، ولكن هذا الأمر لم يحدث ما لم تقم هيئة فلسطينية بجمع المعلومات والإحصاءات عما تم بين عامي ١٩٤٨ و ١٩٦٧ وصولاً إلى ١٩٩٥، إذ لم تكف إسرائيل خلال كل هذه الأعوام بسرقة الممتلكات وتدميرها، بل خطّطت عمداً للتخلف التنموي للفلسطينيين. ويوضّح كتاب ساره روي الجديد، قطاع غزة: الاقتصاد السياسي لفك التنمية أن إسرائيل تستمر حتى بعد أوسلو في تعويق التنمية الفلسطينية. وليس من تعامل فاعل مع النزف الذي يبدو أن لا نهاية له لمواردنا، وهي عملية لم توقفها السلطة الفلسطينية بل فاقمتها، إلا عن طريق علماء في الاقتصاد السياسي يخضعون للمساومة من طرف مجلس تمثيلي منتخب.

إن الفريق المفاوض الذي سيمثّل المصالح الوطنية للفلسطينيين كافة (لا المصالح البلدية أو المحلية) في مفاوضات المرحلة النهائية يجب أن يلتزم بوقف أي تنازلات أخرى حول قضايا المستوطنات، والسيادة، والموارد المائية والطبيعية، وحقّ الدخول والخروج، والقدس. ولا يستبعد هذا الموقف تنفيذاً تدريجياً لأي اتفاق، محمداً بجدول زمني صارم، مع ضمانات في الاتفاق ضدّ التصرفات الإسرائيلية

الخارجة على القانون. قلتُ سابقاً، وأكرر الآن: اللاتفاوض أفضل من تقديم تنازلات لا نهاية لها، الأمر الذي ينتهي بإدامة الاحتلال الإسرائيلي. فلا بد أن إسرائيل سعيدة الآن بقدرتها على الادعاء بأنها صنعت السلام، في الوقت الذي تضمن استمرار هذا الاحتلال، وبموافقة فلسطينية. لقد أصدرت إسرائيل «ملخصاً» مضملاً تماماً لاتفاق «أوسلو - ٢»، تناقله الصحفيون العرب والأجانب، من دون أن ينتبهوا إلى المعلومات المضللة الواردة فيه. إذ استبعد «الملخص» أي ذكر لتفاصيل مهمة مثل اختراع إسرائيل تصنيفاً للمناطق إلى ثلاثة أنواع، «أ» و«ب» و«ج»، أو أن الأراضي التي ستنسحب إسرائيل منها، في إطار إعادة الانتشار، لا تتجاوز ٢٥ في المئة من مساحة الضفة الغربية، أو أن إسرائيل ستقيم ٦٢ قاعدة عسكرية جديدة. ويعني إهمال ذكر هذه التفاصيل أن الملخص لا يعطي صورة حقيقية للوضع الجديد. باختصار: إن القانون الأساسي للمفاوضات بالنسبة إلى الفلسطينيين يجب أن يكون إنهاء الاحتلال الإسرائيلي بشكل غير مشروط، وينبغي عدم القبول بأي مساومة في هذا المجال.

إن إسرائيل، كما ذكرتُ سابقاً، لا يمكنها أن تدعي أنها أقامت السلام معنا ما لم يوقع شخص مثل عرفات على وثيقة سلام. فإذا كان ما تفاوض عليه عرفات ووقعه يحظى بقبوله وقبول سكان الضفة الغربية وغزة، فهذا شأنهم مهما كان سيئاً. لكن اتفاقات كهذه لن تُسمع لفلسطيني الشتات بالحصول على أي حقوق أو تعويضات. وأنا مقتنع تماماً بأن عرفات سيفرط بالقليل المتبقي، ما لم نأخذ نحن، المقيمين في بيروت أو نيويورك أو عمان أو غيرها، زمام المبادرة. ولي أن أقول في النهاية إن علينا دخول مفاوضات الوضع النهائي كشعب لا كمجموعة من القبائل. إن هذا الأمر يحتم علينا الاستعداد وتحديد المبادئ، والتزاماً ثابتاً لا بوقف المفاوضات إذا لزم الأمر فحسب، وإنما أيضاً بالاحتجاج بأعلى صوت ممكن وبإشدد ما يمكن من الفاعلية. لقد نجح عرفات، عن طريق الترغيب والابتزاز، في إقناع الكثيرين في الضفة الغربية وغزة، وكذلك خارجهما، بأنه الخيار الوحيد، ولذا لا بد من مساندته من دون قيد أو شرط. وعلى رغم أن الفلسطينيين لم يعرفوا تقاليد الحكم الفردي الشمولي في تاريخهم الحديث، فإن المرء يشك في هذا الأمر عندما يرى ذلك الإسراف في الخضوع والتعظيم الذي يلقاه عرفات. إنني أرفض أن

أصدق أن هذا هو ما نحتاجه، ولا بدّ من الإسراع في وقف هذه المظاهر لكي نتّمكن من تفحص مدى الضرر الذي ألحقته بنا مفاوضات عرفات وتسليطه.

وإلى أن يتمّ ذلك، يبدو لي، وربما للقليل من قرّائي، أن من الأفضل أن يكون المرء من أهل «الخارج»، بما يمكنه من التفكير بوضوح ومن دون أوهام. إن الاحتجاج على الوضع القائم، الذي يسير من سيئ إلى أسوأ، والتصدي له، لا يحتاجان في البدء إلا إلى حفنة من الذين يملكون شجاعة النفس. إنني أطالب كل من يرى أن الفلسطينيين يستحقّون أفضل من هذا أن ينظّموا أنفسهم، ويرفعوا أصواتهم، ويرفضوا السير في هذا الموكب المهين.

الحياة ٨ تشرين الثاني ١٩٩٥

## ملاحظات على دور القطاع الخاص... في السلام!

انعقدت قمة عمان الاقتصادية أواخر الشهر الماضي من أجل إدخال قضية التنمية الاقتصادية في عملية السلام في الشرق الأوسط، لضمان التغيير نحو الأفضل في حياة السكان (خصوصاً الفلسطينيين)، الذين كان من الضروري التعامل مع ظروفهم الحياتية السيئة. وهكذا فإن الترتيبات السياسية بذاتها لم تعتبر كافية، سواء لأنها تقتصر على النواحي الإدارية وقضايا السيادة، أو لأنها، حسب اعتقادي، لا تؤدي إلى تحسن في حياة غالبية الفلسطينيين إلا في شكل سطحي. من هنا فإن عملية السلام ستلقى قبولاً أكثر من السكان إذا توفر لهم الرضاء الاقتصادي. والقضية التي لا تقل أهمية عن ذلك في قمة عمان كانت دور إسرائيل كقوة اقتصادية جديدة في العالم العربي. لذا شارك عدد كبير من رجال الأعمال الإسرائيليين في الوفد الإسرائيلي، بهدف الاتصال مع شركاء من رجال الأعمال العرب، من أجل صفقات متنوعة تمتد من المشاريع الصناعية الكبيرة إلى إنتاج السلع الاستهلاكية وتسويق الخدمات.

كلمة «الخاص» في هذا السياق مضللة. لأن كل رجل أعمال مستقل حضر المؤتمر، عربياً كان أم إسرائيلياً، جاء بفضل تبدل هائل في السياسات الحكومية. ومكّن هذا التبدل الأفراد الفلسطينيين والإسرائيليين، للمرة الأولى منذ ١٩٤٨، من التعاون في مشاريع مشتركة. فالواقع إنّه هو أن القطاع الخاص انساق وراء موقف الحكومة، لكي يعمل في ميادين اقتصادية وافق عليها السياسيون لا رجال

الأعمال أنفسهم وضمنوا حمايتها. لكنَّ وفد رجال الأعمال الفلسطينيين إلى القمة، سواء اعترف بذلك أم لا، كان يعمل لتوطيد علاقات اللاتكافؤ والتفاوت في القوى حالياً بين الإسرائيليين والفلسطينيين، وهي علاقات جاءت نتيجة اتفاقات «أوسلو-١» والقاهرة وطابا، إضافةً بالطبع إلى سلسلة الاتفاقات الاقتصادية التي تعطي الإسرائيليين امتيازاتهم على حساب الفلسطينيين.

تقدّم دوائر الأعمال الفلسطينية تبريرين لتعجلها المفاجئ في الاستثمار والتنمية - وحدها أو بمشاركة إسرائيلية - في مناطق الحكم الذاتي. ويدور التبريران على اعتبارات التقدم والتنمية. الحجّة الأولى تنطلق من الحقيقة التي لا جدال فيها وهي أنَّ عملية السلام أصبحت واقعاً يعيشه الفلسطينيون في أقلّ من ربع الأراضي المحتلة، وفي وضع، إنَّ لم يكن أفضل من السابق فهو على الأقل مختلف ويقرُّ لهم قسطاً من السيطرة على شؤونهم الاجتماعية والبلدية ومسؤولية الأمن الذاتي. لماذا، إذن، لا نستغلّ هذا الوضع المختلف للبدء بإنشاء مشاريع توفّر العمل للفلسطينيين، وإقامة عدد من المؤسسات، بما يسمح للرخاء أن «يتسرب من الأعلى» إلى عامّة السكان؟ الحجّة الثانية أرقى، ولا تخلو من بعض اللامبالاة الأخلاقية، وهي ترى أنَّ السلطة الفلسطينية ستبقى عاجزة أبداً عن السيطرة على الاقتصاد، لأنَّ كل ما يهّمها كما يبدو هو السيطرة السياسية والأمنية. فلماذا إذن، حسب هؤلاء، لا نترك لها التركيز على هذه القضايا ونحوّل كلّ ما تبقى إلى القطاع الخاص، الذي يفترض أنّه يعجّ بالفلسطينيين ذوي الوطنية الخالصة الذين يريدون مساعدة شعبهم على التنمية وبرهنوا على قدراتهم في الخليج وأوروبا وغيرها على القيام بذلك بكفاءة وفاعليّة؟ بل إنَّني سمعتُ بعض رجال الأعمال الفلسطينيين يتسألون عن السبب في عدم الاستفادة من أموال الإسرائيليين وخبراتهم لمصلحتنا، ماداموا راغبين في الدخول في بعض هذه المشاريع؟

قبل لقاء عمّان بين رجال الأعمال الفلسطينيين وياسر عرفات والملك حسين، أتيح لي الحديث إلى رجل أعمال فلسطيني كبير يُعتبر من المحرّكين الرئيسيين للجانب الاقتصادي من عملية السلام. وعبرتُ له عن قلقي، من نواح عديدة، من المقترحات التي يقدمها القطاع الخاص، وقلت إنَّني أجد صعوبة في قبول فكرة أنَّ رجال الأعمال يريدون الاستثمار في الضفة الغربية أو غزة بدافع وطني صرف.

واشرتُ إلى أن تلك المناطق بدأت تشهد انطلاقة كبيرة في أسعار العقار، وأن هذا بذاته لا يشكل دليلاً على تحسُّن عام في حياة الفلسطينيين. وفي ما يتعلَّق بالمشاريع الكبيرة على المستوى الوطني - مثل شبكات الكهرباء والهاتف والطرق والمياه - فإن إدارتها يجب أن تكون في يد القطاع العام لا القطاع الخاص. وكان الجواب أن هذا النمط من التفكير طواه الزمن الآن، لأن «الأفكار الاشتراكية قد ماتت» بعد زوال الاتحاد السوفياتي، وأن لا سبيل إلا تسليم الاقتصاد إلى المستثمرين الخاصين والمؤسسات الخاصة. وقال إن زمن تولي السلطة الوطنية المسؤولية عن البنى التحتية قد ولَّى، ونذكرني بأن بعض الولايات في الولايات المتحدة نفسها سلَّم شبكات الكهرباء والسجون إلى الشركات الخاصة. استندت في جوابي إلى حجتي. الأولى أنه ليس هناك مَنْ يقول إن تخصيص مرافق مثل الكهرباء والنقل والسجون يرفع مستوى أدائها. بل إن المؤشَّرات في الواقع هي زيادة الأسعار والتكاليف وانخفاض الأداء، وفي حالات كثيرة لا يتم التعامل مع القطاعات الأفقر من السكان على المستوى نفسه مع الميسورين. ثانيًا، وهو الاعتبار الأهم، أن تخصيص في الولايات المتحدة يأتي في بيئة ومجتمع يسودهما القانون، وهناك هيئات فيديرالية للإشراف على أسواق الأسهم وشركات الطيران والكهرباء والنقل ووسائل الاعلام، وليست هناك هيئات مشابهة في الضفة والقطاع. وإذا أنشئت شركة للكهرباء باكتتاب مفتوح للأسهم فإن حاملي الأسهم سيكونون من رجال الأعمال الأثرياء الذي يستطيعون شراء كل الأسهم والسيطرة عليها، ليتصرفوا بعد ذلك كما يحلو لهم من دون هيئات للمراقبة والتنظيم تمثل مصالح المستهلكين والسكان عمومًا. إضافة إلى ذلك، ففي ظل الوضع التسلُّطي السائد حاليًا في مناطق الحكم الذاتي، ليس من شرط لمباشرة العمل سوى موافقة السيد عرفات (وقد أعطاهما للكثيرين من أصحاب الصفقات)، من دون وجود ما يكفل المراقبة من القطاع العام لأن «الرئيس» يحكم حسب إرادته لا من خلال الدستور والقوانين.

بالمقابل فإن لإسرائيل اقتصادًا متطورًا إلى حد كبير ويصَّف بالعدوانية، وقطاعًا عامًا كافيًا نسبيًا. ولديها أيضًا، حسب استراتيجية حكومتها بالنسبة إلى البلدان المجاورة، خطة محدَّدة لاختراق الأسواق باستعمال قابليتها التنافسية العالية إضافة إلى تنظيمها المتفوق ومهاراتها الاقتصادية. لكن النقطة الجوهرية ليست قوة

إسرائيل وإنما نظام المساطة لديها، وهو نظام لا يوجد له مثيل في العالم العربي، ولا في فلسطين بالتأكيد. ففي فلسطين يجري إرساء العقود من جانب الحاكم - وهو ما يفعله السيد عرفات - وينحصر التعاقد بين رجل الأعمال الفرد والحاكم. وليس هناك ما يقيّد المستثمر أو يُخضعه للمساطة سوى حسن نية الحاكم ومصالحه الآتية. ولهذا النقص خطورة كبيرة في السياق الفلسطيني لأنّ الافتقار إلى مؤسسات مستقلة (الحاكم، لجان المواطنين، صحافة مستقلة نسبياً) يعطي القطاع الخاص، المكوّن من أفراد أو مجموعات من رجال الأعمال، السيطرة على النشاط الاقتصادي والتجاري. ومهما يقول أفراد هذا القطاع، فإنّ المصلحة والأرباح وضرورات الاقتصاد العالمي هي التي تسيّره لا نوافع الإيثار أو الوطنية. ولم يسبق للكثير من هؤلاء أن اكتسبوا خبرة العيش تحت نظام ضريبي صارم التطبيق - من غرائب العالم العربي هو أنّ رجال الأعمال فيه إلى حدّ كبير لا يتحمّلون فعلياً عبء الضرائب مثل نظرائهم اليابانيين أو الأوروبيين أو الأميركيين الشماليين - ومن المستبعد أن يخضع الكثيرون منهم له في فلسطين الجديدة.

أخيراً، هناك ضريان من سوء الفهم لدى رجال الأعمال العرب الذين يمجّدون فضائل السوق الحرة والقطاع الخاص المنفصل. الأول أنّهم يخطئون عندما يقارنون أنفسهم برجال الأعمال الغربيين الذين يعيشون ويعملون في بلاد لها مجتمع مدني بالغ النشاط، ومؤسسات مثل الجامعات ووسائل الإعلام والقضاء المستقلّ والبرلمان الفاعل، إضافة إلى تشكيلة كبيرة من المنظمات الشعبية مثل النقابات والاتحادات والنوادي إلخ... وليس في العالم العربي ما يعادل كل ذلك، وعلى الأخص في فلسطين. ثانيًا، إنّ الطبقة الوسطى التي نشأ منها رجال الأعمال الأميركيون والأوروبيون تكوّنت عبر معارك طويلة مع الأرستقراطيات الإقطاعية، وكان من بين نتائج ذلك الصراع الثورة الفرنسية، أو الثورة البورجوازية كما سمّيت، التي أطلقت لاحقاً ديناميكية اجتماعية داخلية شاركت فيها الطبقات الجديدة وبقيت الطبقات القديمة. ولم تقتصر الطبقة الجديدة على الإنتاج والتصنيع بل أنتجت أيضاً ثقافتها المتميّزة، التي شملت فنّ الرواية الواقعية العظيم والجمعيات العلمية والفلسفية، والأوبرا وقاعات الموسيقى والجمعيات الخيرية - كل ذلك كان يتحدّى سلطة الحاكم والجهاز التنفيذي ويضع حدوداً لهما. وهذا التطور لم يعرفه العالم العربي. وهكذا

فإن دوائر الأعمال الفلسطينية، على سبيل المثال، تعول على تحالفها مع الحاكم وأمواله وتفتقر إلى سند اجتماعي. ولا يمكن هذا القطاع الخاص الذي لا يسنده مجتمع مدني نشيط أو ثقافة حيّة - بل ليس لنا أن نتوقع منه - توفير القيادة الأخلاقية والوطنية التي يعتبر أنها من حقّه. فلا عجب، إذن، أن تُحالف السلطة الفلسطينية - مثل الهيئات المشابهة في العالم الثالث - رجال الأعمال وتعادي المؤسسات الشعبية، أي المؤسسات التي تخلق مجتمعاً مدنياً حقيقياً. إن علينا توجيه كل الجهود ضدّ هذا الوضع، لا إطلاق الاستثمار الخاص من دون ضوابط أو حدود. بكلمة أخرى، إن الشرط الحقيقي للتنمية لا يقتصر على رأس المال بل يشمل إيقاظ الوعي الاجتماعي والامتثال الجدي بإقامة مؤسسات مدنية وطنية.

الحياة ١٢ كانون الأول ١٩٩٥



## الانتخابات والمؤسسات والديموقراطية

أشعر بسعادة بالغة للتحدي الذي توجّهه السيّدة سميحة خليل لياسر عرفات في انتخابات «الرئاسة» الفلسطينية، التي تجري غداً متزامنةً مع انتخابات المجلس الفلسطيني. (اتفاق طابا كما نَعلم يحظرّ على عرفات استخدام صفة «رئيس» بمعنى رئيس دولة، إلا أنه يستفيد من ازدواج معنى الكلمة بالعربية التي تعني أيضاً أنه لا يعدو أن يكون «رئيسَ منظمة التحرير الفلسطينية»).

السيّدة خليل هي المنافس الوحيد لعرفات، وهي تتّصف بالذكاء والصلابة والنشاط. تدافع علناً عن قضية غالبية الفلسطينيين، تلك الغالبية التي اختفى صوتها وغُطّت عليها الاحتفالات الفجّة بـ «الحكم الذاتي». إنها الغالبية التي تشمل النساء والأطفال والمحرومين والمشرّدين والسجناء وكل أولئك الذين تحوّلَت حياتهم إلى الأسوأ نتيجةً لعملية السلام.

تُبدي المرشحة اهتماماً خاصاً بتصحيح ما في الاتفاقات الموقّعة من إجحاف. قالت بوضوح مثير للإعجاب للصحافيّ البريطانيّ غراهام أشر إن تلك الاتفاقات «لا توفّر حلاً عادلاً للقضية الفلسطينية. ويستمرّ الإسرائيليّون في مصادرة أراضينا... ويجبروننا على العيش في كانتونات معزولة. إنّ الطرق التي تلتفّ حول المناطق الفلسطينية تُعزّل هذه المناطق بعضها عن بعض. ولا يستطيع الطلبة في غزة الذهاب بحريّة إلى جامعاتهم في بيرزيت والخليل وبيت لحم والقدس. والسجناء لا يزالون في سجونهم على رغم وعود الإسرائيليّين بإطلاقهم. لهذه الأسباب تقدّمتُ بالترشيح».

وردت بلهجة ديبلوماسية ساخرة على سؤال من «أشر» عن الفرق بين برنامجها وبرنامج عرفات: «لا أعرف أن للرئيس عرفات برنامجاً». وهذه هي الحقيقة بعينها، إذ إن عرفات يخوض الانتخاب من دون أي برنامج حقيقي لكي يرسخ موقعه على رأس كل المؤسسات والهيئات.

لقد تمكنت السيدة خليل، بمجرّد طرحها قضيتي التسلّط الداخلي والاحتلال الإسرائيلي (وهما ما رضخت له السلطة الفلسطينية) من فتح نافذة ولو صغيرة في الانتخابات. وإذا كانت النتيجة الأكيدة هي فوز عرفات، فإنّ شجاعة منافسته ستمنعه من الحصول على ٩٩,٦ في المئة من الأصوات. وليس من شك في أنّ مؤيديه سيفوزون بغالبية كبيرة في المجلس. وسيستمتع له هذا بأن يقول إنّ الممثل الديموقراطي لجميع الفلسطينيين. وهذا محض هراء، لأنّ قانون الانتخابات المتفق عليه يناسبه ويناسب الإسرائيليّين، لكنّه ليس نموذجاً لديموقراطية حقيقية. إنّ «لجنة الاتصال» الإسرائيليّة - الفلسطينية المشتركة (التي تسيطر عليها إسرائيل، لأنّ لها حقّ الفيتو فيها) تسجّل كلّ ناخب حسب رقم هويته التي أصدرتها سلطة الاحتلال، وهذا يعني أنّ مشاركة كل ناخب تتمّ بسماع من الإسرائيليّين. كما أنّ كلّ من المرشحين الذين يبلغ عددهم ٦٧٢ مرشحاً كان عليه أن يحصل على موافقة إسرائيل. وإذا يحظر ترشيح العنصريّين والإرهابيّين وأعداء عملية السلام فليس على إسرائيل بالمقابل أن تستبعد عن انتخابات الكنيست الإسرائيليّين العنصريّين والمعارضين للسلام. وهكذا فإنّ عرفات وإسرائيل يحتكران قرار رفض الترشيح أو السماح به.

في الأول من الشهر الجاري أصدر رئيس «وحدة الانتخابات التابعة للاتحاد الأوروبي» أريك ليدبوم بياناً بعنوان: «يكفي!» واتّهم البيان السلطة الفلسطينية (أي في الواقع عرفات نفسه) بالتلاعب بالانتخابات في شكل ينال من صدقيّتها على الصعيدين الدولي والداخلي. وكان عرفات رفع عدد مقاعد المجلس الفلسطيني من ٨٢ إلى ٨٨ مقعداً (أكثر المقاعد الإضافيّة خُصّص لغزّة، على رغم أنّ عدد سكان القطاع لم يشهد زيادة مفاجئة!) كما قرّر اختزال مدّة الحملة الانتخابيّة من ثلاثة أسابيع إلى نحو أسبوع واحد، ثم عاد عن القرار فجأة. ولم يعيّن رئيساً لهيئة انتخابات مركزيّة مستقلة إلّا في أواخر كانون الأول (ديسمبر) الماضي. وكان

المفروض تعيينُ الهيئة قبل ثلاثة أشهر لتتولَّى مسؤولية إدارة الانتخابات وضمان نزاهتها والتدقيق في شكاوى الانتهاكات والمخالفات. وكان يُفترض أن تتشكل الهيئة من شخصيات قانونية مرموقة، وأن تتشكل كذلك... وهذا هو الأهم - من شخصيات مستقلة من الرجال والنساء معروفة بترفعها عن المصالح الحزبية أو المالية. ولم يكتفِ عرفات بالتأخر أسابيع عدة في تسمية أعضاء الهيئة، بل إنَّه وضع على رأسها السيد محمود عباس (أبو مازن)، الشخصية الثانية بعده في القيادة الفلسطينية الحالية. وهو رجل لا يُعرف عنه أيُّ خبرة بالقانون أو الانتخابات أو الحياد. ولم يجرِ التعامل مع أيٍّ من الشكاوى. أما أعضاء الهيئة فهم، من دون استثناء تقريباً، إمَّا من موظفي السلطة الفلسطينية أو ممَّن لهم علاقة مباشرة بها. وليس هذا ما يمكن اعتباره ضماناً للنزاهة.

الأسوأ أن «أبو مازن» رفض لقاء «وحدة الانتخابات التابعة للاتحاد الأوروبي». وبسبب هذا الرفض لم تتمكن الوحدة من الحصول على معلومات أكثر عن المخالفات، التي كان الهدف منها بالطبع إعطاء عرفات سيطرة أكبر على نتيجة الانتخابات. ومن المفيد استعادة كلام ليدبوم حرفياً:

«كان من الممكن في اجتماع كهذا [أي في حال موافقة أبو مازن عليه] أن يستمع السيد ليدبوم باهتمام إلى تفسير لعدم تشكيل «الهيئة المركزية للانتخابات» في وقت سابق، ولماذا لم يصدر أيّ توزيع للمقاعد باسم الهيئة المركزية للانتخابات، وهي المسؤول الأعلى عن تنظيم الانتخابات، وهذا التنظيم هو المهمة التي حدَّدها لها قانون الانتخابات. بدلاً من ذلك جرت الدفعة الأولى من التوزيع بموجب مرسوم رئاسي، ثم جرى تغيير عدد المقاعد مرتين أيضاً بموجب مرسوم رئاسي. وكان للسيد ليدبوم أيضاً أن يرحَّب بتأكيدات من السيد عباس حول الاستقلال السياسي لهيئة الانتخابات المركزية.»

نبرة السخرية واضحة في هذه السطور. وليس في هذا أيُّ مفاجأة للذين يَعرفون عرفات وأبو مازن ولسوا بشكل مباشر لاحتقارهما للأساليب الديمقراطية، وللمواطنين الذين يشعرون بالقلق من ذلك. ويرى المواطنون القيانينيُّون الفلسطينيون وهم يتصرَّفون على هواهم، من دون أدنى مراعاة للمسافة والديمقراطية. هكذا كانت ممارساتهم منذ بداية عملية أوصلو، ولم يستطع أحد تغييرها حتى الآن. ولماذا

يقوم القياديون بالتغيير الآن؟ إضافةً إلى ذلك لم يسبق لعرفات أو أبو مازن المشاركة في انتخابات حرة، لذا من الواضح أنهما يُعتبران الانتخابات الحالية عمليةً استعراضيةً ليس فيها أيُّ مخاطرةٍ بالنسبة إليهما. وأكثر المرشحين هم إما من المنتمين إلى «فتح» أو إلى إحدى العائلات الفلسطينية الكبيرة، وهي مجموعات يجد عرفات أنَّ من السهل التعامل معها. علاوةً على ذلك فإنَّ إجراء الانتخابات في حدِّ ذاته - بصرف النظر عن مدى نزاهتها وحيثتها - يضمن للسلطة الفلسطينية قسطاً من الاحترام الدولي. وسيكون هناك الرئيس الأميركي السابق جيمي كارتر ليقدِّم شهاداته المعهودة، مثل تلك التي قدِّمها عن هايتي، وهي أنَّ الديمقراطية وصلت أخيراً إلى فلسطين. وربما سيؤدِّي هذا إلى زيادة مناسبة في المساعدات من الدول المانحة.

في غضون ذلك، يستمرُّ عرفات في تسيير الأمور كما لو كان يدير إقطاعيته الشخصية. وكان اعتقال ماهر العلمي وبسام عيد إجراءً ظالماً وقاسياً، إلا أنَّه كاد يكون مضحكاً أيضاً (لا بالنسبة إلى المعتقلين، بالطبع). وهو مؤشِّرٌ إلى المدى الذي يمكن أن يمضي إليه رئيسُ المنظمة لفرض إرادته الشخصية ضدَّ أبناء شعبه. ومجرّد معاقبة صحافيٍّ مثل العلمي لعدم نشره مديحاً لعرفات على الصفحة الأولى لـ القدس شيءٌ بشع، ويُظهر مزيداً من التفسُّخ في حكم عرفات. ولا توجد أيُّ حرية للصحافة في ظلِّ عرفات الذي يريد، كما هو واضح، أن يَحْتَرِزَ وسائلَ الإعلام إلى أبواقٍ لدعايته الشخصية. ومع ذلك، تمثِّل مسابقةٌ كثير من الصحافيِّين المحترمين لهذا النهج مؤشِّراً مؤسفاً إلى ما تؤول إليه الأفكارُ الفلسطينية في شأن الاستقلال وحرية الكلام.

لكنَّ الشيء الأسوأ، الذي لن تنفع فيه الانتخابات، هو أنَّ أوضاع معظم الفلسطينيين على المستوى الاقتصادي (خصوصاً في غزة) تتردَّى في شكل متواصل منذ توقيع اتفاق أوسلو، حيث يعيش ٢٠ في المئة من السكان تحت مستوى الفقر (معدَّل دخل الفرد حوالي ٦٥٠ دولار سنوياً). ويقول سارا روي، الباحثة الأميركية التي تعرف عن اقتصاد غزة أكثر من أيِّ شخص آخر، إنَّ ٣٣ في المئة من الفقراء الفلسطينيين نُفِعوا إلى الفقر بعد إنجاز اتفاق أوسلو، ولاتزال البطالة تزيد على ٥٠ في المئة. وتشير روي إلى أنَّ عدد الفقراء يزيد بنسبة ٧٤ في المئة على عدد

الذين يتلقون مساعدات حالياً من وزارة الشؤون الاجتماعية التابعة للسلطة الفلسطينية ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين (أونروا). ويتفق كل عائلة في غزة حالياً ٥٨ في المئة من دخلها على الغذاء، ويخسر اقتصاد غزة ٣ ملايين دولار يومياً بسبب القيود التي تفرضها إسرائيل.

وبين الأسباب الرئيسية لهذا التدهور الاقتصادي الفظيع الكلفة الكبيرة لحكم عرفات الذي يفرض عبر قوة الشرطة التابعة له، إضافة إلى سبعة أو ثمانية أو تسعة أجهزة أمنية (لا يعلم أحد بدقة كم أنشأ منها) وأكثر من ٤ آلاف عميل سرّي منتشر في أنحاء الضفة الغربية وغزة يتجسسون على السكان. ويقدّر راجي الصوراني، المحامي المدافع عن حقوق الإنسان في غزة وكان قد اعتقل بناءً على أوامر عرفات العام الماضي، أنه يوجد حالياً ٢٠ ألفاً من رجال الأمن لمراقبة سكان غزة البالغ عددهم مليون نسمة. وهذه النسبة، التي تبلغ شرطياً واحداً لكل ٥٠ شخص، هي الأعلى من نوعها في العالم. ويقرب العدن الكلي للشرطة في كل مناطق الحكم الذاتي من ٣٠ ألفاً، وهو ما يكلف الاقتصاد الفلسطيني حوالي ٥٠٠ مليون دولار سنوياً. وهذا القطاع، على رغم أنه أكبر قطاع اقتصادي، غير منتج أبداً وتبلغ ديونته ١٥٠ مليون دولار. ولأن عرفات يتفق قدرًا كبيرًا من الأموال على الشرطة لم يتفق لديه ما ينفقه على الإسكان والتعليم والصحة والخدمات الاجتماعية. ومن الصعب أن نتخيل كيف يمكن للانتخابات الفلسطينية أن تغيّر هذا الوضع، لأن عرفات ومرشحيه يخوضونها وفق برنامج «فلسطيني» صرف لا يعالج سيطرة عرفات على مناطق الحكم الذاتي. ويسعى عرفات إلى مواصلة هذا النهج بعد الانتخابات، وسيدعي بالطبع أنه يحظى بتأييد «الشعب» لما يقوم به. لكنه سينفذ، في الواقع، برنامج إسرائيل للحفاظ على النظام - وعلى أمن إسرائيل - في الأراضي المحتلة.

مع ذلك، تقدّم فكرة الانتخابات شيئاً جديداً في الحياة الفلسطينية. واعتقد أنه ينبغي أن نتذكر قبل كل شيء أن العالمين العربي والثالث مليئان بانتخابات عززت الكثير من الأنظمة غير الديمقراطية. لكن هذا، على رغم ذلك، لا يبطل فكرة الانتخابات التي تُعبد على الأقل باحتمال التغيير الديمقراطي. والمشكلة في الانتخابات التي تجري حالياً في فلسطين والعالم العربي أنها تشبه الطقوس التي تقام من وقت لآخر، من دون أن يسجل أي تغيير ديمقراطي نتيجة الانتخابات. كم

عددُ الحكام أو الأحزاب الحاكمة التي تأثرتُ جدّياً بالانتخابات؟ وتعملُ معظمُ المؤسسات في مجتمعاتنا مثل هياكل جليدية ضخمة يتولّى فيها شخص واحد (أو مجموعة صغيرة) المسؤولية بشكل دائم تقريباً. ويفسرُ هذا تدنّي مستوى جامعاتنا ويفسرُ لماذا لم يُصدّرَ منها أيُّ عملٍ مهمٍّ ذي شأنٍ حقيقيٍّ على صعيد العلوم الاجتماعية والطبيعية. فالبحث العلمي والإنساني يتطلبُ بيئةً منفتحةً نسبياً لكي ينتعش، بيئةٌ يُمكن فيها للباحثين أن يُفصّحوا عن آرائهم من دون أن يُخشوا بسبب ذلك على حياتهم أو وظائفهم.

ثانياً، كي تنجح الانتخابات يجب أن تكون جزءاً من حركة مستمرة تُخضع فيها الحكومة كلياً إلى المسألة أمام المواطنين الذين يملكون حقَّ التصويت ومن ثمَّ القدرة على التأثير بشكل مباشر في أداء الحكومة. ولتحقيق ذلك نحتاج إلى مجتمع مدنيّ فاعل، يضمُّ جمعيات حرفيّة ومهنيّة وسلطة قضائيّة مستقلةً وصحافة حرةً نسبياً ونظاماً تعليمياً مجهّزاً بشكل جيد. ولا توجد أيُّ من هذه الأشياء في فلسطين اليوم. ومن أكبر المعوّقات في نمط حكم السيد عرفات أنّه لا يملك القدرة أو الرؤية على السواء ليفهم أنّ فلسطين يجب أن تسعى إلى التحوّل إلى مجتمع، لا إلى مجرد انعكاس لإراداته الشخصية.

أتمنى لو كنتُ أستطيع المشاركة في هذه الانتخابات الفلسطينية، وإن لمجرّد التصويت لسميحة خليل وإبرنا مجها للتغيير الاجتماعي والاقتصادي. لكنّ أخذاً في الاعتبار أنّي لستُ قادراً على ذلك، فإنّه يُمكنني أن أأمل أن تُعدّ فكرة الانتخابات على الأقلّ بإمكان التغيير. وهذه الفكرة ستجعلُ أصعبَ قليلاً على السلطة الفلسطينية أن تستمرّ تماماً مثل السابق. ربما سييسال الناس مزيداً من الأسئلة ويُطلقون مزيداً من التحديّات ويطلبون مزيداً من الأجوبة. لكنّ أمني الحقيقي هو أنّ الانتخابات قد تجعلُ أصعبَ قليلاً بالنسبة إلى عرفات ورجاله المؤثّقين أن يحكموا كما يشاؤون، من دون احترام للناس الذين يُفترض أنّهم يخدمونهم.

الحياة ١٩ كانون الثاني ١٩٩٦

## تأملات في الانتخابات وما بعد الانتخابات

حفلت وسائل الإعلام الغربية، خلال الأيام القليلة التي سبقت وتلت العشرين من الشهر الماضي، بالأخبار والتقارير والتعليقات الاحتفائية بالانتخابات الفلسطينية. وعلى رغم الاعتراف الإعلامي، أحياناً، بأن هذه الانتخابات جرت في ظلّ واقع «معقد»، فقد بدا للجميع أنّ مجرد إجرائها كان إنجازاً كافياً، الأمر الذي ينبغي معه التغاضي عن النواقص العديدة الفعلية (وجود الاحتلال الإسرائيلي، والممارسات السلطوية) التي شابت عملية إجراء الانتخابات. ومما يؤكّد هذا الأمر أنّ القصة باكملها اختفت من وسائل الإعلام الغربية بعد أيام قليلة من التهليل.

والسؤال المهمّ الآن، وبغضّ النظر عن اهتمام وسائل الإعلام العالمية من عدمه، هو رؤيتنا نحن لتجربة الانتخابات هذه. الحقيقة الأولى التي ينبغي عدم إنكارها هي الإقبال الشعبيّ الواسع على صناديق الانتخاب، الأمر الذي يكاد أن يكون الجانب الإيجابي الوحيد لهذه الانتخابات. فهذا الإقبال الواسع يعكس رغبة عميقة ومثلهفة لدى الفلسطينيين للمشاركة في عملية تغيير الواقع الذي يعيشونه. أمّا عدم وجود الأحزاب، وانعدام البرامج الانتخابية الحقيقية، وتحكّم ياسر عرفات (شان غالبية الحكام العرب) في الترشيحات والأصوات بما يضمن له ولأصحابه الفوز المؤكّد، وبقاء مسؤوليات المجلس التشريعيّ من دون تحديد واضح حتى الآن، فكلّها سلبيات تسهم في دعم المخطط الإسرائيليّ إزاء الأراضي المحتلة.

أما الحديث عن الدولة الفلسطينية الوشيكة، وهو حديث تزايد بعد انتهاء الانتخابات، فقد تولى بيريز الرد عليه، مذكراً عرفات بأن كلامه عن الدولة ليس أكثر من حلم، مضيفاً بسخرية لاذعة: ماذا يريد الفلسطينيون أكثر بعدما حصلوا على منطقة للحكم الذاتي (تحت سيادة إسرائيل) تشغل ٢٧ في المئة من أراضي الضفة والقطاع؟ ولكن هذه السخرية لم تكن عرفات، الذي يأخذ نفسه بجديّة بالغة، عن الإسراع بتتصيب نفسه رئيساً في ١٢ من الشهر الجاري، مستبقاً انعقاد المجلس التشريعي، الأمر الذي أضاف عنصراً وهمياً جديداً إلى المسألة برمتها. أما أبو مازن، فلم يتوان هو الآخر عن القول بأن المجلس التشريعي سيقوم بإعلان الدولة الفلسطينية المستقلة قريباً. وفي غمرة الأحاديث الكثيرة عن الدولة، نسي الجميع أن المجلس الوطني الفلسطيني أعلن هذه الدولة نفسها في الجزائر في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٨

ترى كم إعلاناً نحتاج قبل أن نظهر علينا هذه الدولة، مثلما يطّلع الجنّي من مصباح علاء الدين السحري؟ ولماذا يغدو علاء الدين، وفرغه الدائم للمصباح، قدوة لنا؟ هذا في الوقت الذي أثبتت الأحداث فيه أن الإسرائيليين لا يابهن كثيراً أو قليلاً لقصص ألف ليلة وليلة. فقد قاموا، خلال الشهر الذي تلا الانتخابات، ولأسباب ورائع أمنية مختلفة، بإغلاق مدن رام الله، وبير زيت، وبيت لحم، ونابلس، حتى يدرك الفلسطينيون أن الإسرائيليين هم سادة الموقف، على رغم تصريحات ياسر عرفات الطنانة. فمع كل يوم جديد يسقط فلسطيني آخر برصاص الإسرائيليين، بينما تستمر مصادرات الأراضي، ويستمر بناء المستوطنات، وتستمر الانتهاكات لاتفاق أوسلو.

إضافة إلى كل هذا، فإن الضفة الغربية لاتزال تتعرض للمزيد من تقطيع الأوصال (في منتصف الشهر الجاري أقيم سياج أمني بين قلقيلية وطولكرم). أما قطاع غزة فقد وصلت الضائقة الاقتصادية فيه إلى مداها، فارتفع مستوى البطالة عما كان عليه السنة الماضية، واستغل تجار العقارات والمضاربون الجشعون الأوضاع لمصلحتهم الخاصة، فيما يقبع عشرات الألوف من اللاجئين في أكواخهم البائسة في مخيمات مكتظة مثل مخيم الشاطئ وجباليا. والقول بأن السبب وراء كل هذا البؤس هو نقص المال قول غير دقيق، إذ يتدفق على المنطقة ما يقارب ثلاثين



إلى أربعين مليون دولار شهرياً، من دون أن يُعرف أحدٌ مصيرَ هذا المال سوى عرفات. والأرجح أن الجزء الأكبر منه يذهب إلى أجهزته الأمنية الثمانية أو التسعة.

وهذا الضعف الفلسطيني ولّدَ فرصةً سانحة لـ «حمائم» إسرائيل (خصوصاً «رجل السلام» الشهير بيريز ونائبه المعسول اللسان يوسي بيلين) التي تُعرف جيداً كيف تقتنص فريستها. فهي «الحمام» تبدأ حملتها الانتخابية على أساس برنامج يقوم على الاكتفاء بما تمّ من التسوية. وليس هناك ما يوضّح صحّة هذا القول أفضل من قول المعلق الإسرائيلي المرموق حاييم بارام:

«غالبية الإسرائيليين، ومن بينهم أنصارُ ليكود، يتعاملون مع اتفاق أوسلو كأمر واقع. ويعمل يوسي بيلين، حليفُ بيريز الرئيسي في الحكومة، على توطيد دعائم الموقف السائد الجديد، الذي يَسمح لغالبية المستوطنين بالبقاء في أماكنهم، وَيَسمح باستمرار التعامل مع ياسر عرفات، المُطالب الآن بإلغاء الميثاق الوطني الفلسطيني، ومكافحة «الإرهاب الإسلامي» نيابةً عن إسرائيل. هذا في الوقت الذي تُحتفظ إسرائيل فيه بنهر الأردن خطاً دفاعياً عنها، وتلتزم بعدم تفكيك أيّة مستوطنة في وادي الأردن. كما أنّها ستقوم بضمّ مستوطنة معاليه أدوميم الكبرى، فيما تصبح القدس الموحدة (التي تشكّل عشرين في المئة من الضفة الغربية) العاصمة الأبدية لإسرائيل.»

إزاء هذه الوقائع القاسية، التي تُسندها قوّة إسرائيل وتصميمها، ليس من قيمة تذكّر لأقوال عرفات الجوفاء وتصريحاته الرثانة. فحتى لو تمّ ردُّ إسرائيل أو وقفها عن تنفيذ الخطة الحالية لكتلة «العمل»، فليس للدولة الفلسطينية أن تنشأ من بداية على هذا القدر من التحلّل والفساد. إن مجتمعا يعاني داء عضالاً، حيث لم يعد بمقدور أكثرنا تمييز الحقيقة من الأوهام.

وقد ترتّب على هذا الأمر أن فَقَدَت اللُّغة قُدْرَتها على توصيل المعاني الحقيقية للكلمات. فعندما يقف الفلسطينيون يَرْتَقِبُونَ في صمتٍ قيادية تسير بهم من كارثة إلى أخرى (من عمّان إلى بيروت إلى تونس إلى بغداد إلى غزة)، وهي تدقّ طبول النصر في كل محطة من هذه المحطات، فإنّ خلافاً كبيراً لا بدّ أن يكون قد أصابهم. وإلّا فلماذا نبدي تقبلاً لا حدود له لصماقات قادتنا العظام؟ إن إسرائيل لا يمكن أن تطمح

إلى أمر أفضل من وجود قائد يتنازل لها عن كل شيء مقابل الإفلات بجلده. إن قائدًا كهذا لن يُقدَّر على الوقوف في وجه الدولة التي شردت الشعب الفلسطيني، واحتلت أراضيه، واضطهدته وعاملته باحتقار طوال نصف قرن.

وكما هي الحال بالنسبة إلى غالبية القضايا السياسية، فإن بعداً مهماً من أبعاد القضية بيننا وبين إسرائيل هو البعد الأخلاقي، لا مقدار ما يملكون من الدبابات والمدافع فحسب. وللأسف فإن قيادتنا لا تتصرف بموجب قناعة بأحقية موقفها، إذ لم يتورع عرفات عن استعمال البيت الأبيض، في عام ١٩٩٣، منبرًا يلقي من فوقه خطاباً المليء بأنصاف الحقائق، وبالتضرع والاعتذار للولايات المتحدة وإسرائيل على رغم استمرارهما إلى اليوم في اضطهاد شعبه.

ولعله من المناسب هنا أن نتذكّر أن نيلسون مانديلا، الذي تمكّن النظام العنصري في جنوب أفريقيا، في مرحلة سابقة، من هزيمة التنظيم الذي ينتمي إليه، ومن تشريد رفاقه ما بين السجن والقتل والملاحقة، قضى ٢٨ سنة في السجن، رافضاً المساومة على قضيتته الجوهرية: «صوت واحد لكل مواطن». إن صمود مانديلا هذا، لا حيازته مطاراً، أو لقاءاته مع بيلين وساريد، هو الذي هزّم نظام العزل العنصري، وأثبت إفلاس الأخلاقي، الأمر الذي دفع هذا النظام في النهاية إلى الاستسلام أمام قوة مانديلا الإنسانية وشجاعته ومبادئه. وما قلته توّاً معروف للجميع، فلماذا إذن ينصاع مثقفونا وأصحاب الضمائر منّا، عدا استثناءات قليلة مثل الدكتور حيدر عبد الشافي، للتظاهر بالإيمان بعملية السلام الراهنة، التي يتأكّد كلّ يوم مدى ما فيها من غبن؟ هذا ما لا أستطيع فهمه.

إنني أذكر جيداً المرة الأولى التي التقيت فيها البروفسور إسرائيل شاهاك قبل سنوات. يومها قال لي شاهاك، من منظوره كمعارض لسياسات إسرائيل ضدّ الفلسطينيين، إن منظمة التحرير لم تفهم المجتمع الإسرائيلي أبداً. وقد كرّر شاهاك هذا القول مؤخراً، مضيفاً أن سبب خوف إسرائيل من حزب الله والرئيس حافظ الأسد هو أن الإسرائيليين يحترمون القوة، خصوصاً إذا توفر لأعدائهم ما يكفي من الشجاعة لإلحاق الأذى بهم، عسكرياً كان ذلك أم أخلاقياً. وقال، محقاً، إن منظمة التحرير لا تريد مواجهة إسرائيل، بل تبغي استجداء فضلها. وأعداؤنا الإسرائيليون، الذين يصرّ عرفات على وصفهم بـ «أصدقائنا»، يلتمسون موقف

الخنوع هذا. والنتيجة هي اتفاق أوسلو، وجوهره أن يَشعر الفلسطينيون أن في إمكان إسرائيل القيام بما تريده، وفي الوقت الذي تريده، وبأي شكل تريده.

لقد تعرّضتُ لانتقادات كثيرة تقول إنني مُقَرَّب في التشاؤم، وإنني لا أقدم أيّ بدائل. وردّي على هذا القول هو أن الانتباه الصارم للمعاني الحقيقية للكلمات، والإيمانُ بجدارة قضيتنا، وضرورة إنهاء سطوة القيادة الحالية، بديلٌ لحالة الزيف التي نعيشها الآن. فأننا لا أرى فائدة تُرجى من ترديد الكلمات الزائفة، عن النصر الكبير الذي تحقّق للشعب الفلسطيني في غزة والضفة الغربية، حين تشير كلُّ الوقائع والدلائل على الأرض إلى نجاح إسرائيل في مساعيها لإيجاد «تسوية» للقضية الفلسطينية، من دون أن تتنازل عن سيطرتها على الأرض والشعب. وليس القولُ بخلاف ذلك إلا نوعاً من المواربة.

لقد أن الوقت لمواجهة الحقائق دون مواربة. فلنعتزف بأننا لم نتعلّم كيف ننمّي قوّتنا ومقدّراتنا كشعب. ولنعتزف بأنّ قانتنا لم يهتموا يوماً بصياغة استراتيجية للنصر تضع مصلحة الجميع فوق رغبات الأقلّية. إنّ هذا الاعتراف يقودنا إلى فهم الكثير من مثالبنا، ومنها غيابُ المؤسسات القويّة التي يمكن الاعتماد عليها في مسيرتنا النضاليّة، وغيابُ الحيويّة والفعاليّة التي لا يستطيع أيّ مجتمع النموّ أو التطوّر بدونهما. ولا يستطيع أحدٌ، إلاّ الأحق، إنكار الصعوبة الهائلة لوضع الفلسطينيّين، كشعب مقسّم ومتناثر في أماكن شتّى، من دون استقلال في أيّ مكان. لكنّ الموقف النقديّ الجدّيّ والجماعيّ للسياسات الماضية، وللقيادة الذين أوصلونا إلى هذا الوضع، هو البداية الصحيحة على طريق التغلّب على بعض هذه الصعاب. باختصار، علينا أن نتحلّى بالقدرة على الاعتراف بنواقصنا، وبمسؤوليّتنا عن الكثير ممّا جنيناه على أنفسنا، لا إلقاء اللوم في كل ما وصلنا إليه على أعدائنا ومؤامراتهم.

ومواجهة صريحة كهذه لن تتسنى دون مواجهة جدية للواقع تعتمد على الاستخدام المسؤول للغة والعقل. فما جدوى ترديد القول إنّ «الدولة» وشبكة، بينما نحن في الواقع أبعد ما نكون عنها؟ إنّ بيريز لم يكن مخطئاً تماماً عندما قال إنّ الحديث عن الدولة ليس إلاّ حلمًا؛ فعرفات وأصحابه يستخدمون اللغة وكأنّهم يعيشون أضغاث أحلام. والسؤال هو: متى نفيق؟

الحياة ١ آذار ١٩٩٦

## إعلان الحرب على «الإرهاب الإسلامي»

كتب المبشر والمنقث البريطاني إدوارد طومپسون في عام ١٩٢٦، أثناء لحظة محترمة من لحظات الصراع بين بريطانيا والهند، كتيبًا بعنوان الوجه الآخر للميدالية، انتقد فيه بشدة سياسات الاستعمار البريطاني في الهند. وأثار طومپسون في مرافقته البليغة ضد الإمبريالية نقطة مهمة حول ما يكتب عن الهند باللغة الانكليزية، حتى في المصادر العلمية الموثوقة مثل تاريخ أكسفورد للهند، وهي أن هذه الكتابات تتجاهل بكل بساطة وجهة النظر الهندية. وبين طومپسون كيف يؤدي هذا التجاهل إلى تفاقم الخلاف المستحكم بين الهنود والبريطانيين، ليقضي على أي أمل في المصالحة والتفاهم بين الطرفين.

فالمؤرخون البريطانيون، على سبيل المثال، يصفون «العصيان» الهندي الشهير على الحكم البريطاني في عام ١٨٥٧ بأنه هجوم همجي إرهابي على النساء والأطفال، وهم حوّلوا شخصية «الهندي» إلى بريء متوحش لا يفهم سوى لغة القوة. ويشير طومپسون، في كتابه، إلى الوجه الآخر للعملة، وهو أن «عصيان» عام ١٨٥٧ يمثل للهنود حلقة من حلقات كفاحهم الطويل ضد الاستعمار البريطاني، وهو الكفاح الذي اشتعل نتيجة عقود من العقاب الجماعي لهم من قبل المستعمر، والتمييز العنصري ضدهم، والقمع الوحشي لأي حركة تطالب باستقلال الهند. وما يميّز طومپسون في كتابه هو أنه كان بين أوائل من انتبهوا إلى أن عملية ترجمة القوة السياسية والعسكرية الكبرى إلى لغة لا بد أن تتم على حساب الضعفاء

والمظلومين، الذين تقدّم لغةً القوّة صورةً مشوهةً لهم. وهكذا يصبح لشيءٍ بريمٍ نسبياً مثل اللغة تأثيرٌ جارحٌ على الذات موضع الوصف. يقول طومپسون: «إنّ تشويهنا لتاريخ الهند وشخصيّتها هو أحد العناصر التي أدّت إلى نفور الطبقات الهندية المثقفة منّا، إلى درجة أنّ عناصرها المعتدلة رفضت مساندة إجراءات الإصلاح [للسياسة الكولونيالية]. وهكذا فشلت هذه الإجراءات، على رغم أنّها استحقّت مصيراً أفضل، بسبب هذا النفور».

والآن، بعد هذه المقدمة الطويلة نسبياً، دعونا نُجرّ بعضَ التغييرات على السياق والمرحلة التي يكتّب عنها طومپسون، ولنضعَ تعبير «عملية السلام» بدل «الإصلاح»، و«الفلسطينيين» و«العرب» محلّ «الهنود»، و«الإسرائيليين» بدل «البريطانيين»، عندئذ سنجد أنفسنا أمام وصف دقيق للمأزق الحالي. إنّ أحداثاً كبيرة تتخذ شكلَ الدموية المتعمّدة والعنف العشوائي، مثل عصيان ١٨٥٧، أو التفجيرات الأخيرة في القدس وتل أبيب، بشعّةً بالتأكيد ولا يُمكن الدفاع عنها. وهي تضخّي بارواح الإسرائيليين والفلسطينيين، كما ضحّت بارواح الهنود والأوروبيين سابقاً. وهي تؤدّي في النهاية إلى إثارة المزيد من مشاعر الكراهية والانتقام، كما أنّها تؤدّي حتّى، لدى الجانب الأقوى، إلى ردّ فعل وحشيٍّ ضدّ السكّان. وما هي صيحات «اقتلوا العرب» تتردّد في إسرائيل الآن، كما كانت تتردّد صيحات «اقتلوا الهنود» في عام ١٨٥٧.

والقنابل التي قتلّت نحو ستين من الإسرائيليين غير مقبولة أخلاقياً، علاوةً على كونها عقيمةً استراتيجياً. إنّ المتاجرة بالدين أمر سقيم في كل الأحوال، لكنّ قتل أطفال وركّاب عابرين باسم الدين هو عمل قبيح لا بدّ من إدانته، بالقدر الذي تجب فيه إدانتهُ القادة الذين أعطوا الأوامر لشبّان في عمر الزهور للقيام بالعمليات الانتحارية. لكنّ هذا كله في جانب، وردّ الفعل الإسرائيلي والأميركي الذي لا شبيه له في صلفه وتحجّره في جانب آخر. فقد اتّسم ردّ الفعل بتكرار مجرّجٍ للشعارات المرائية ضدّ الإرهاب و«حماس» والأصولية الإسلامية، وصاحبتهُ المعروفةُ الكريهةُ المعتادة عن «صنع السلام»، و«عملية السلام»، و«سلام الشجعان»... إلخ.

وأخيراً جاء ذلك الاستعراض المنافق المتكفّف في شرم الشيخ، والاستخدامُ الوقحُ لكلّ من بيل كلينتون وشمعون بيريز له كشكل من أشكال الدعاية الانتخابية،

ليسأطاً الأضواء أكثر على التناقضات الصارخة في الموقف. فها هي إسرائيل والولايات المتحدة، بسجلهما العسكري الكولونيالي الذي لا مثيل له في الاستهتار بالقوانين طوال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، تدخران نفسيهما برداء الأخلاقية وتهنئان نفسيهما على ذلك. بل إن شخصيات عتسة كبريس يلتسن، الذي يستمر في إرهاب مسلمي الشيشان منذ سنوات، استطاعت في معمعة هذا الاحتفال أن تحطف لنفسها شيئاً من الهالة المزيفة التي تنافس الحضور عليها.

وفي خضم هذا كله تناسى الجميع الحقيقة الكامنة وراء ما يجري الآن، وهي أن «عملية السلام» تشكل إهانة للروح الفلسطينية. وليس كل تصريح جديد عملاً للعملية هذه من فضائل، أو كل إطارا بليغ لها، أو كل احتفال ومسيرات من أجلها، سوى تذكير للفلسطينيين بالتهاجل والانتهاك والتشويه التي يتعرض لها تاريخهم كسكان أصليين لفلسطين، وتذكير بمعاناتهم المستمرة - وهم الذين شروا عن أراضيهم، وممر مجتمهم، وعرضوا طوال ٢٩ سنة للاحتلال العسكري في الضفة الغربية وغزة. وما الإرهاب إلا الابن الشرعي للفقر والياس والشعور بالضعف والياس الكامل: إنه مؤشر إلى فشل السياسة وقصور الرؤية.

وإسرائيل تتصرف حيال كل هذا من دون أي استعداد للتفهم أو أي رغبة في إبداء شهامة. فقد شنت حرباً صريحة على الشعب الذي تدعي الآن أنها تريد السلام معه، بل تنتهك الشروط القاسية نفسها التي فرضها اتفاق أوسلو، وتبرز احتقارها الصريح للمجتمع الفلسطيني وقادته، لا عن طريق التظاهر بأن لا وجود للفلسطينيين في فلسطين فحسب، بل باستمرارها كذلك في التدخل في الحياة الفلسطينية، واغتيال القادة الفلسطينيين كلما أرادت، واستعمال قوتها العسكرية لتدمير المساكن، وإغلاق المدارس، واعتقال وإبعاد أي شخص تعتبره «خطراً» على «أمنها».

والمذهل في كل هذا هو أن تاريخ إسرائيل وسجلها المشين الحافل (فهو البائدة باستعمال الإرهاب ضد المدنيين في الشرق الأوسط، وهي الدولة التي بنيت على الاستيلاء على الأراضي بالقوة، وهي التي تقصف وتدمر كما تريد، وهي التي تحتل أراضي لبنانية وسورية وفلسطينية على رغم القانون الدولي) لا يجري ذكرهما أو تفحصهما في وسائل الإعلام الأميركية، أو الخطاب الرسمي الأميركي، خصوصاً خطاب بيل كلينتون ووزير خارجيته وارن كريستوفر، أو اعتبارهما

عنصرًا له أي دور في استشارة ظاهرة «الإرهاب الإسلامي». وفاقم قبج أحداث الأسابيع الأخيرة أن إسرائيل والولايات المتحدة، اللتين تستخدمان في شكل منظم سلاح الإعلام، وأساليب الحرب النفسية، والضغط السياسي، تقودان أيضًا حملة ضد الإسلام (تركز على إيران بالدرجة الأولى) باعتباره مصدر الإرهاب و«الأصولية».

ولنتوقف قليلاً لننظر إلى خلفية هذه الحملة: هناك منذ سقوط الاتحاد السوفياتي بحث دؤوب ومعلن في الولايات المتحدة عن أعداء رئيسيين جدد، وهو البحث الذي استقر منذ فترة على اصطناع «الإسلام» عدوًا أساسيًا. ولا بد بدايةً من التسليم بأن هناك تنافسًا قديمًا بين الغرب والإسلام، وبأن العالم الإسلامي، خصوصًا الجزء العربي منه - يشهد الآن حالاً من السخط ضد الغرب، إضافة إلى الأحزاب والقادة والتوجهات الإيديولوجية التي تعتبر الولايات المتحدة «الشیطان الأكبر» الذي يجسد كل شرور الغرب. ولا نستطيع إلا أن نقول إن سفك الدماء أخيرًا في الجزائر والسودان ومصر والعراق وسورية وغيرها من الدول، وأسهمت فيه المضاربة الفجة بالدين، أفسد كثيرًا الحياة المدنية في العالم العربي. لكن فهم كل هذا لا يتم من دون وضع التاريخ الطويل من التدخل الغربي الإمبريالي في العالم الإسلامي موضع الاعتبار، ومن دون إدراك الآثار الضارة لذلك الهجوم المستمر، الذي يشكل جزءًا أصبح معتادًا من الخطاب الأكاديمي والشعبي الغربي، على ثقافة المسلمين وتقاليدهم، وأيضًا - وربما هذا هو الأهم - الاحتقار الصريح الذي تعامل به طموحاتهم وأمالهم، ولأسيما العرب منهم.

ولنعد إلى حقائق الوضع الحالي. هناك الآن جيوش أميركية وإسرائيلية تُربط في أراضي العرب، ولكن ليس من جيوش عربية في الغرب. وتشعر غالبية العرب المقيمة في الغرب بأنها موضع العداء كونها موصومة بـ «الإرهاب»، وغني عن الذكر أن الخطاب الرسمي الإسرائيلي يوظف كل هذا لمصلحته. اعتدنا منذ السبعينيات على قاموس للسياسة الخارجية الإسرائيلية يصر على المماثلة اللفظية الدائمة بين كلمة «إرهابي» وبين الفلسطينيين ككل. والآن، وبالشكل الخبيث والمعتمد نفسه، تصر إسرائيل والولايات المتحدة على أن «الإسلام الأصولي» (وهذا هو الوصفة الجاهزة التي تختصر في أحيان كثيرة إلى كلمة «الإسلام» فقط) يتلزم

تماماً مع العداء لعملية السلام، ومعاداة المصالح الغربية، والديموقراطية، والحضارة الغربية بأكملها.

ولا أريد أن يفهم من كلامي أنني من المؤمنين بنظرية المؤامرة الشاملة. لكنّ عدم إيماني بمثل هذه النظرية لا يعني إغفال وجود تواطؤ فاعل بين إسرائيل والولايات المتحدة على صعد التخطيط والتنظير، وأيضاً، بعد قمة شرم الشيخ، في الاستراتيجية الشاملة. وما يريده الطرفان هو الانصياع التام، أي في التحليل النهائي ما يريده هو عالم عربي إسلامي يوطن النفس (كما وطنها كثيرون من زعمائه) على الانصياع لأوامر «السلام الأميركي» - الإسرائيلي. فالخضوع التام، ولا شيء سواه، هو المطلوب. وفي هذا الإطار يصبح الدخول مع العرب أو المسلمين في حوار أمراً مرفوضاً، لأنّ الفرضية الأساسية في هذه الاستراتيجية الشمولية هي أن العرب والمسلمين مستهترون وجانحون بالسليقة، ولن يصبحوا «طبيعيين» إلا حين ينصاعون تماماً، ويتكلمون اللغة نفسها ويتخذون الإجراءات نفسها التي تتخذها الولايات المتحدة وإسرائيل. آنذاك لا يعود العرب عرباً أو مسلمين حقيقيين، بل «صانعي سلام». إنّه لمن المؤسف أن تتحوّل فكرة نبيلة مثل «السلام» لتصبح بمثابة قطعة حلّي تافهة تخفي قبح منطق القوة الغاشمة، المتسرّرة بمزاعم الرغبة في التصالح.

والأبنة على وجود هذه الاستراتيجية الشاملة التي تحدثت عنها دامغة. ففي عام ١٩٩١ سرّبت صحيفة واشنطن بوست أنباء عن دراسة مستمرة تُعدها دوائر الدفاع والاستخبارات الأميركية عن الحاجة إلى العثور على عدو مشترك جديد: وكان الإسلام هو المرشح. وسارع العديد من مجلات الشؤون الخارجية والمنتديات العلمية وكبريات الصحف إلى عقد الحلقات الدراسية ونشر المقالات والدراسات التي تحذّر من خطر الإسلام، وأنتج عدد كبير من الأفلام والتقارير التلفزيونية عن الخطر نفسه. وبين الذين يقودون هذه الحملة على صعيد الصحافة جوديث ملير، في حين يقودها على الصعيد الذي يدعون أنّه «علمي» المؤرّخ برنارد لويس وتلامذته، وكثيرون منهم من الإسرائيليين. أما مقالة صموئيل هنتغتون الشهيرة عن «صراع الحضارات» فلعبت دوراً أساسياً في ترويج المقولة التي أثارت كثيراً من الجدل عن أنّ هناك حضارات تتنافر بطبيعتها مع الغرب، والمثال الرئيسي هو الحضارة



الإسلامية (المتحالفة أحياناً مع الحضارة «الكونفوشيوسية»؛ وهو رأي لا يخلو من غرابة) وما لم يلاحظ على مقالة هنتنغتون هو أن عنوانها مقتبس من مقال لبرنارد لويس، وأن أكثرها يركز على الإسلام كعدو للغرب. أخيراً، هناك مشروع «الأكاديمية الأميركية للفنون والعلوم» عن الأصولية، الذي يحتل الإسلام فيه مكانة المرشح المفضل لموقع «البيع»، في حين أن الأصولية المسيحية واليهودية، أو الهندوسية، أو السلافية، لا تحظى من هذا المشروع إلا بالقليل من الاهتمام. والحال الآن أن وسائل الإعلام تُماثل بين الإسلام والإرهاب والأصولية، لدرجة أنه ما إن تنفجر قنبلة في أي مكان من العالم حتى يوجه إصبع الاتهام فوراً إلى المسلمين أو العرب.

ما وصفته هو مجرد جزء من هذه الظاهرة. ولا يقتصر الأمر على النشرات الدورية، والنفوس، والندوات «العلمية» في أمكنة لا تحظر على البال وتختص بالدراسات عن «الإسلام» وسياساته ونشاطاته. إن كل ما يُنشر عن «حماس» أو الأصولية الإسلامية في إيران (ومن المستحيل الكلام عن هذين في شكل عقلاني الآن) يصف عالماً مجرداً، لاتاريخياً، يسوده الطغيان المطلق، والغضب المطلق، والعنف المطلق. وكل هذا موجه «نحونا» بالذات، «نحن» الضحية البريئة التي تصادف أنها استقلت الباص لتذهب إلى مكان أو آخر، من الأماكن البريئة التي تأخذهم أعمالهم اليومية العادية إليها. فلا علاقة بين جميع هؤلاء الأبرياء وعقود العذاب المفروض على شعب بأكمله. وليس من إشارة في هذه المقالات إلى أن العالم الإسلامي وسكانه يشهدون منذ قرون هجمات متواصلة، في شكل أو آخر، من الغرب. بل إن المقالات التي يدبجها «خبراء» مزعمون تعطي الانطباع بأن ليس من تحليل ممكن لنشوء «حماس» واستمرارها سوى وجود إيران، وأن لا هدف واضحاً لهذه المنظمة سوى الهجوم على اليهود أو الغرب. ولا يكاد أحد من أولئك الذين ينددون بالإرهاب يتذكر - إلا نادراً - شيئاً عن الاحتلال أو الهجمات الدائمة على العرب والمسلمين.

قبل أيام قليلة ظهر على التلفزيون الأميركي الصحافي الفرنسي المرموق إريك رولو، ليشترك في برنامج للنقاش، شارك فيه أيضاً المدير السابق لوكالة الاستخبارات الأميركية جيمس وولزي، وجيمس كيمب الذي يُلقون عليه صفة «خبير في الإرهاب». فإذا بنا نرى مقدم البرنامج يسأل الأخيرين عن قمة شرم

الشيخ، ونسمعهما يستفيضان في إطراء القمة وإبداء الحماسة لها. ولكن عندما حاول رولو، ثلاث مرات، أن يشرح «السياق» الذي أدّى إلى قيام «حماس»، لم يعطه مقدّم البرنامج فرصة للكلام. فالمطلوب هنا هو البرهان على «أننا» نتصدى لـ «الإرهاب الإسلامي»، وأننا مفتبطون لذلك، وما عدا ذلك غير ضروري. فلم يكلف أحد نفسه، مثلاً، الإشارة إلى أن «حماس» تتبنّى معارضةً لعملية السلام تنطلق في الأساس من منطلقات وطنية لا دينية. من هنا يمكن القول إن نظرية هنتنغتون - وهي في رأيي إعلان حرب شمولي على كل الحضارات التي لا تساير القيم الغربية - توضع الآن موضع التنفيذ.

أسوأ ما في هذا أن الاستراتيجية الأميركية - الإسرائيلية تخاطر بتحويل الحكومات العربية إلى حكومات متواطئة في العمل ضدّ عدد متزايد من مواطنيها. ولا أعرف كم من الناس يدرك ذلك، لكنني متأكد أن هذا يتم فعلاً. وتهتدّد هذه السياسة، على الصعيد الشعبي، بسرقة ذكرياتنا وماضينا، كي لا يكون أماننا خياراً سوى دخول الحظيرة الأميركية، التي لا تقدّم لنا الكثير من الناحية الإنسانية. عملية السلام الشحيحة تقدّم مثلاً ممتازاً على ما يمكن أن نحصل عليه من الدخول أو البقاء خارجها، من دون أية هوية سوى «الاصولية الإرهابية»، وبذلك نكون هدفاً للتخويف والمقاطعة، وربما للإبادة. إن هذا الأمر هو الذي يجعلني أشكّ كثيراً في جدوى الكثير من العمليات التي تقوم بها مجموعات مثل «حماس»، لأنها لا تشكّل مقاومة للخطة التي وصفت أعلاه، وتستجلب - بدل ذلك - العقوبات الجماعية التي تهتدّد مصالح غالبية الشعب.

لا يمكن لسلام وحوار أن يقيما إلا على أساس التكافؤ بين طرفين. ووضعنا في العالم العربي لم يكن يوماً أضعف، أو أكثر ضحالة، مما هو عليه الآن، إذ نفقّر إلى المؤسسات، والعلم، والتنسيق، ووجود إستراتيجية مضادة. إن غالبيتنا الآن موزعة بين اللامبالاة والإحباط وظاهرة القتالية الإسلامية التي نشهد تصاعدها ليست إلا رد فعل على تدهور حالتنا المرضية. وليس هناك طريق قصير لعبور مازقنا الحالي، أو علاج سهل له. وهذا يحثّ على المثقفين وأصحاب وصاحبات الضمائر الحية تدبّر واقعنا بعقلانية ووضوح. علينا تجنّب الوصفات السهلة، والاستعراضات المضلّة، مثل قمة شرم الشيخ التي تجعلنا جماعة من المنافقين

والمهلّين للدمار الآتي. مهمّتنا الأساسيّة هي التفاني في خدمة أهدافنا المشروعة، عبرَ التحليل والجدّ في صوغ رؤية أخلاقيّة قابلةٍ للتحقُّق، حتى نصل في بناء أنفسنا إلى موقع يمكننا منه القيامُ بحوار حقيقيّ، نُظهِر من خلاله للمتكلّمين باسم الغرب وإسرائيل أنّنا لا نستطيع القبولَ بالخيار الوحيد المطروح علينا الآن: إمّا أن نكون «إرهابيّين دينيّين» ساخطين، أو هنودًا حمراء منصاعين.

الحياة ٢٤ آذار ١٩٩٦

## الرفض الكامل والقبول الكامل وجهان لعملة واحدة!

من المفارقات في التحليل السياسي العربي في الآونة الأخيرة أننا تحولنا فجأة من منظور يرى أن كل شيء في إسرائيل متجانس تماماً، إلى آخر يرى فروقاً وخلافات في كل مكان هناك فروقاً مطلقة لا تقبل التسوية. وعلى سبيل المثال، فقبل عشرين سنة اعتُبرت الصهيونية أنها تلون كل أحزاب إسرائيل السياسية وشخصياتها ونقاشاتها وأعمالها. واعتُبر كل إسرائيلي، من سائق الباص إلى رئيس أركان الجيش، عدواً صهيونياً. وعلى رغم محاولات فكرية متفرقة لتليين هذا التصور المتصلب، فقد كانت وحدة المواقف العربية وتشابهاً كامليْن تقريباً، إلى أن قام أنور السادات بزيارته إلى القدس في ١٩٧٧. وطراً على التصور مقدار أكبر من الرقي بعد اتفاقات كمب دايڤيد، لكن التغيير الرئيسي جاء بعد حرب الخليج ومؤتمر مدريد، عندما أصبحت إسرائيل موضوعاً يلبي فيه الخبراء العرب كافة بدلائهم. وأذكر أنني كنت في عمان في حزيران (يونيو) ١٩٩٢، بعد أن زرت الأراضي المحتلة، وهي زيارتي الأولى إلى فلسطين منذ غادرتها وعائلتي في ١٩٤٧. وشاعت الصدفه أن يكون ياسر عرفات في عمان أيضاً، حيث كان يقضي فترة النقاهة في واحد من القصور الملكية بعد إجراء عملية جراحية. وذهبت مع أسرتي للقيام بزيارة اجتماعية له في اليوم الذي أعادت الانتخابات الإسرائيلية حزب العمل بقيادة إسحق رابين إلى السلطة. وأثار انتباهي وقتها حرص عرفات ونحو ١٥ من كبار مساعديه على متابعة أخبار الانتخابات على التلفزيون بدقة، ومعلوماتهم المفصلة عن المناطق

الانتخابية والتمايز في مواقف كل من المرشحين، وهو ما كان مستحيلًا قبل خمس سنوات من ذلك.

التغير من التصلب الأعمى إلى التحليل والدرس المتأنّي أمر جيد بالطبع. لكنّ هذا ليس موضوعي. العنصر المثير للقلق هو أنّ التقدّم الفكريّ قد يقود في هذه الحال إلى الاعتقاد بأنّ الفروق بين العمل وليكود، على سبيل المثال، مطلقة لا نسبية، وإلى نسيان أو إغفال الثوابت في السياسة الإسرائيلية، بل في كل السياسات على المستوى الوطني. وربما من المفيد الآن، بعد انتهاء الانتخابات الإسرائيلية، أن نوّكد أنّ هناك فروقاً مهمّة بين شيمون بيريز وبينامين نتانياهو. فالأول سياسي على الطراز الأوروبي، نشأ في أوساط اشتراكية دولية، مثل تلك التي عاش فيها «استاذة» بن غوريون. أمّا نتانياهو فهو تقنيّ على الطراز الأميركي، أي أنّه إداريّ وأيضاً جنديّ إيديولوجيّ، ويحتمل أفكاراً عن إسرائيل والعالم لا يمكن وصفها إلاّ بأنها بسيطة إلى درجة الفجاجة. ويمثّل نتانياهو ردّ فعل على الجوّ المغلق للنخبة الإسرائيلية التي أنتجت بيريز، ويتغذّى من كونه ذلك «الخارجيّ» المغامر. وأذكر بوضوح انطباعاتي الأولى عنه عندما كان ممثلاً إسرائيل في الأمم المتحدة، إذ كنّا نظهر معاً أحياناً للتناظر على التلفزيون. وكان أوّل ما استرعى انتباهي رفضه الدائم لأن يكون معي في الاستوديو نفسه، واشترطه أن يكون في ستوديو منفصل، حتى عندما كان المفترض أنّنا نقوم بحوار مباشر. وأذكر مرّة أن تيد كويل، مقدّم برنامج «نايتلاين» المعروف، اضطرّ لأن يوضّع للمشاهدين أنّ التنظيم الغريب للمناظرة جاء بطلب من نتانياهو، وإلاّ لكنّا جلسنا في الغرفة نفسها. واستخدمتُ هذا التصرف الغريب من رئيس الوزراء العتيد للتعلّق على الإيديولوجية الصهيونية التي تقوم على غياب الفلسطينيين، إنّ لم يكن محوه تماماً.

الانطباع الثاني كان استحالة الدخول في أيّ نوع من التباحث معه. كانت تلك أيام الانتفاضة، عندما كنّا نُطرح قضايا رئيسية مثل حقوق الإنسان وحقّ المقاومة والصراع من أجل العدالة. وتلخّص موقف نتانياهو وقتذاك في تكرار معلّحة من العبارات الجاهزة عن أمن إسرائيل، والحاجة إلى مقاومة الإرهاب، ثم - مراراً وتكراراً - أهميّة ححر الإرهاب. كان انطباعي أنّ كلامه موجه للكلّ، وفي الوقت نفسه ليس موجّهاً إلى أحد. وشعرتُ بأنّه صوت مبرمج في آلة، أو شخص لا

يريد التحرك بوصة واحدة خارج منظوره الإيديولوجي المحدود. وكان سطحياً لكن لا تخونه الكلمات، وملتزماً تماماً ما يقوله. المرة الأخيرة التي رأيته فيها كانت في ١٩٨٨. وكنتُ أجلس في طائرة منتظراً الإقلاع في رحلة إلى أوروبا عندما دخل مسرعاً وجلسوه على المقعد أمامي. لم يَرِنِي أولاً، وقضى الساعة الأولى من الرحلة في تصفُّح أعداد قديمة من مجلتي تايم ونيوزويك. ورأني عندما عاد إلى مقعده من الحمام وتجمد وجهه. ودعا المضيفة فوراً وطلب تغيير مقعده، فوجدتُ له مقعداً آخر فوراً. وكان في الرحلة مسؤول كبير في الأمم المتحدة، قال لي معلقاً على الحادث: «السيد السفير يبدو خائفاً منك». لم أر نتائهاو بعدما غيّر مقعده، حتى بعدما وصلنا إلى وجهتنا. واتصور أن بيريز لو كان محطه لقضى بعض الوقت في تبادل المصاحفات.

هذه هي الفروق: الخلفيّة والجيل والأسلوب. لكنّ الاثنين مرتبطان واحدهما بالآخر في قضايا أهم. إذ لا يُمكن أيّاً منهما أن يفكر جدياً بإعطاء الفلسطينيين السيادة، مع أن بيريز استأذ في استعمال لغة المصالحة والسلام لإغراء الفلسطينيين والقادة العرب والخبراء بالاعتقاد أنه يقصد تماماً ما يريد منه العالم أن يقصده. والرجلان عميقا الالتزام بتفوق اليهود الإسرائيليين على العرب الفلسطينيين، أو بالأحرى على كل العرب. وكلاهما على ثقة لا تتزعزع بأنّ على إسرائيل، إذا كان لها أن تستمر كما استمرت، أن تحتفظ بقوة ساحقة، وأن تكون مستعدة لاستعمالها، ضدّ العرب. ومهما يكن نوع التعايش بين الطرفين، فإنّ بيريز ونتائهاو يريان أنّ على العرب أن يلَبُوا متطلبات إسرائيل على الصُّعد السياسي والاقتصادي والعسكري. وبدا بيريز كأنه يقدم التنازلات، إلّا أنّ نظره إلى سجله تبين النمط الذي كان يتبعه. فقد استغلّ ضعف العرب وسذاجة الفلسطينيين لفتح أسواق آسيا وأفريقيا (والأسواق العربية بالطبع) لفائدة إسرائيل الاقتصادية. ثمّ أثار، هو ورايين، في أميركا، وتلاعبا بعملية السلام لإبقاء إسرائيل في موقع السيطرة الذي يمكنها من فرض الشروط والأجندة وكلّ نتيجة ممكنة... كل ذلك من دون التضحية بأيّ هدف استراتيجي. فهو قد قصّف لبنان من دون رحمة، ولم يعط السوريين شيئاً، سوى تلميحات كلامية. واستمرّ على سياسة مصادرة الأراضي في الضفة الغربية وغزة، وزاد من عدد المستوطنين، وعزّل المنطقة «أ» عن المناطق

«ب» و«ج»، وخلق الاقتصاد، وفرض شروطاً أمنية بشعة على ياسر عرفات، محيلاً مناطق الحكم الذاتي إلى مناطق للاضطهاد تُغفى فيها أسس الحياة المتحضرة، متحججاً بضرورات قاسية، حقيقية ومتخيلة، لأمن كل رجل وامرأة وطفل في إسرائيل.

ولا يهم بيريز أو نتانياهو في النهاية الثمن الذي يدفعه الفلسطينيون شعباً نتيجة لأعمال إسرائيل. الفرق هو أن بيريز يريد إقناع العرب وغيرهم أخلاقياً بمواقفه، في حين لا يهتم نتانياهو بما يفكر به الآخرون. وقطع بيريز شوطاً طويلاً في محاولته الحصول لإسرائيل على البراءة من كل مسؤولية عما فعلته بالفلسطينيين خلال سنين الاحتلال الطويلة، كما أراد الاستمرار في الاحتلال لكن بشكل مستتر لا يظهر فيه الجيش الإسرائيلي أو المستوطنون في الواجهة. أما نتانياهو فيريد سيطرة مباشرة، ويريد للكل أن يروا المستوطنين والجنود الإسرائيليين وهم يغزون ويحتلون المناطق الفلسطينية. ومن الوقائع المثيرة للاهتمام (التي لا تذكرها حسبما أعرف أي من الصحف العربية أو الغربية) أن صحيفة نيكودا الأسبوعية، وهي من بين أهم الصحف الناطقة باسم المستوطنين، اعترفت قبل أسبوع من الانتخابات بأن بيريز وحزبه قدما للمستوطنين أكثر مما قدمه ليكود.

على رغم هذه الوقائع فإن قيادة العالم العربي تبدي الأسف والانعاج إزاء فوز نتانياهو. وما لم نستطع إدراكه بوضوح، في بحثنا عن التغيرات والفروق في السياسة الإسرائيلية، هو أن جوهر المواقف الإسرائيلية تجاه العرب عمومًا، والفلسطينيين خصوصًا، لم يتغير بما فيه الكفاية. وقد تأقلمنا مع هذا الجوهر، وتغيرنا، وقبلنا به كحقيقة واقعة لا مهرب منها، وكانت النتيجة أننا ركزنا على الفروق السطحية التي تمكن تكتيكياً بارعاً مثل بيريز من استغلالها لكي يبدو كأنه مختلف عن ذلك الجوهر. لكن ما دام الجوهر محمياً بقوة إسرائيل، وما لم تكن هناك محاولة عربية منظمة ودائمة لإجبار إسرائيل على التغير، فسنظل في موقع المستعطين والأتكاليين.

هناك تشابه مأسوي بين وضع الفلسطينيين ووضع السود في المجتمع الأميركي خلال القرن الحالي. وتبرهن الحملة الأخيرة لإحراق كنائس السود في بعض الولايات الأميركية الجنوبية (لا يبدو أن أحداً وصفها بـ «الإرهاب») على تلك

الهوة الكبيرة من الكره والتمييز العنصري التي لاتزال تُسمع للغالبية البيضاء بمعاملة السود بوصفهم طبقةً مسحوقةً يُمكن إبقاؤها في حال التخلف والاضطهاد الدائمين. وهذه الهوة من التمييز العنصري هي ما يؤدي إلى إحراق الكنائس وإبقاء الجنس الأسود رهن الإذقاع والاضطهاد. والبيض هم الأقوياء، فيما يبقى السود أضعف من أن يقوموا بالتغيير. وبالشكل نفسه يُمكن للإسرائيليين في إسرائيل أن يعيشوا حياتهم ويقودوا سياراتهم ويعتنوا بحدائقهم ويملأوا مسابحهم ويذهبوا إلى المدارس والجامعات من دون أن يضطروهم شيء إلى التفكير بال فلسطينيين، إلا كمصدر اني للإزعاج يمكن تجاهله. وللعرب أن يقوموا بالأعمال اليدوية، ويخدموا في المطاعم، ويعيشوا في مناطق الحكم الذاتي، لكن ليس أكثر من ذلك. فهم لا يدخلون بأي شكل من الأشكال وعي الإسرائيليين وشعورهم بالهوية، مثلما لا تشعر غالبية الأميركيين البيض من الطبقة الوسطى والمهنيين بالحاجة إلى الكثير من التفكير في الوضع المأسويّ المستديم الذي يعيشه الأميركيون الأفريقيون. ولم يحدث اندماج يُذكر في المجتمعين الأميركي أو الإسرائيلي. ولا فرق تقريباً، من هذه الناحية، بين حزبي العمل وليكود.

ليس لنا أن نقول إن أوضاع مجتمعاتنا، التي تبقى مغلقة على نفسها إلى حد كبير، هي أفضل بكثير. خذ كمثال العدد الكبير من اللاغريبيين الذين يعيشون ويعملون حالياً في الولايات المتحدة وأوروبا - أي اليابانيين والكوريين والهنود والباكستانيين والأفارقة والعرب وغيرهم. ولا أعتقد أن من الإجحاف القول إن العرب هم الأقل إسهاماً في تغيير الحضارة والسياسة والمجتمع في الغرب. ونحن نتمتع في بلداننا بأحدث البضائع الاستهلاكية وكل وسائل الراحة المستوردة من الخارج، وليس من يضارعنا في معرفة آخر طرازات سيارة مرسيدس أو البرامج التلفزيونية الأفضل. لكنني لا أعرف جهداً منظماً في الجامعات العربية، وفي مؤسساتنا المدنية، لتعميق معرفتنا بالآخر، أي بالمجتمعات المختلفة واللغات والتواريخ التي تشكل عالمنا الحالي. بل إننا بقينا محكومين بالماضي ومثقلين بالتاريخ، من دون أن نستطيع تجاوز أنفسنا للقاء الآخرين. ويظل أكثر أدبنا من أي محاولة لتصوير، ناهيك عن فهم، ذلك الآخر. كم من الروايات الأخيرة حاول بجد أن يصور شخصاً أميركياً أو إسرائيلياً؟ أقل من القليل.



ويسبب مراوحتنا بين الرضوخ والرفض الكامل، لم نُقْم إلا بجهد قليل جداً لدخول الوعي الإسرائيلي، لفرض حضورنا الثقافي على جيراننا، كأناس يستحقون أن يؤخذوا مأخذ الجد. والإشارات هنا غير مشجعة. ولاحظت عبر السنين تراجع معرفة اللغات الأجنبية لدى طلبة الجامعات العربية. وأثار ذلك انتباهي منذ زيارتي جامعات عربية للمرة الأولى في منتصف الثمانينيات. وإذا كان من الصحيح الآن أن عدد الشباب الذين يعرفون الإنكليزية أكثر مما كان عليه سابقاً، بمعنى أن عدداً أكثر منهم يستطيع العمل في بنك أو شركة طيران، فإن الدخول في حوار ثقافي بالإنكليزية أو الفرنسية (ناهيك عن العبرية أو اليابانية) يتجاوز طاقة أكثر الخريجين ذكاءً. إننا نميل إلى التوجه نحو الماضي، إلى أزمنة أبكر وأبسط، بكل مواجهة ما في الحاضر من صعوبات وتحديات. ولن يتغير وضعنا كعرب ما لم نتعامل مع الآخرين من خلال التناظر والحوار والتبادل الحر للأراء. أمّا الرفض فليس فيه أبداً ما ينفخ قضيتنا.

إنني أرى الآن ما يشير إلى عودة كثيرين من المثقفين والسياسيين، من المتحمسين حتى وقت قريب لعملية السلام، إلى موقف الرفض. ويبدو هؤلاء كأنهم يكتشفون فجأة أن اتفاقات أوسلو مليئة بالمصاعب والإحباط، وأن بيريز شخص محتال، رغم أنه، مع جميع قادة إسرائيل، كان دوماً كذلك. لكنني مقتنع بأن موقف الرفض الجديد هذا يشابه في حمقه الرفض السابق، عندما كنا نشير إلى إسرائيل بأنها «الكيان الصهيوني». لكن لا شك أن انتخاب نتانيا هو سيعطينا فرصة لنرى كم من الإسرائيليين، وبأي درجة من الجدية، سيعارضون سياساته ويقفون في وجهه دفاعاً عن سلام عادل مع الفلسطينيين والعرب الآخرين. عندما سقطنا قبل أربع سنوات في أحضان حزب العمل، كان السبب أننا تعرضنا للاختراق من جانب نخبه الثقافية والسياسية، التي أقنعتنا بأننا إذا قدمنا التنازلات المطلوبة سنحصل على شيء في المقابل. ثم تبين لنا أن ذلك كان ضريباً من الوهم. واعتقد الآن أن علينا أن نقرر بماذا، بالضبط علينا أن نُؤمن، وبماذا يجب أن نتمسك. وليس هناك سوى ذلك طريق للبدء بتغيير أنفسنا، وتغيير إسرائيل.

الحياة ٣ تموز ١٩٩٦

## مانديلا... نتانياهو... وعرفات !

في الوقت نفسه تقريباً، كان نلسون مانديلا يزور بريطانيا وكان بنيامين نتانياهو يقوم بأول زيارة رسمية له إلى الولايات المتحدة. ولا يمكن تصوّر تباين أكبر بين زعيمين سياسيين. لم يأت مانديلا إلى لندن ليمثّل جنوب أفريقيا الجديدة وحدها بل ليمثّل أيضاً انتصار المبدأ السياسي والمصالحة الأخلاقية بشكل يفجّر عنه أيّ زعيم آخر في عالمنا اليوم. ولا علاقة لهذا بالنظرة المثالية أو العاطفية إلى المؤتمر الوطني الأفريقي، هذه المنظمة المكافحة من أجل التحرّر التي تزعمها مانديلا لمدة تزيد على ٣٠ سنة أمضى معظمها في سجن انفرادي بعيداً تماماً عن مسرح الأحداث السياسي. كان المؤتمر الوطني مداناً بالفعل بالفساد والمحسوبية وأعمال القتل السياسية ومجموعة كاملة من الجرائم الأخرى. لكنّ ما كان يمثّله دائماً، والهدف الوحيد الذي أنشئ من أجله وما جسّده مانديلا بالذات، لم يتغيّر أبداً: إنهاء نظام التمييز العنصري وتحقيق المساواة القانونية - صوت واحد لكل شخص - بين السود والبيض. ومن المهم أن نتذكّر أنّه بحلول الثمانينيات كان المؤتمر الوطني الأفريقي قد دُحر عسكرياً من جانب حكومة جنوب أفريقيا، وكان معظم قادته، مثل مانديلا ووالتر سيسولو، يرزحون في السجن بينما لقي الآخرون مصرعهم أو عاشوا في المنفى، مثل أوليفر تامبو. وحده الالتزام الذي لا يلين بالمبدأ، ومن موقع القوة الأخلاقية، التي جسّدها مانديلا أيضاً، استطاع أن ينزع الشرعية عن نظام التمييز العنصري في أنحاء العالم. وأجبر هذا حكومة البيض على أن تبدأ التفاوض تدريجاً مع المؤتمر الوطني الأفريقي، لا حسب شروطها بل حسب شروط مانديلا.

لم ينته الأمر عند هذا الحد. كانت سياسة مانديلا على امتداد المفاوضات تقوم على السعي إلى اجتذاب قطاع مهم من رجال الأعمال والمثقفين البيض في بلاده، انطلاقاً من أن المصالحة بين الأعراق، لا الانتقام، ستعقب نظام التمييز العنصري في حال إزالته. وكانت القوة الأخلاقية للوعد الذي قطعه مانديلا، بتوحيد السود والبيض بعد إزالة هذا النظام، عظيمة إلى حد أن وجوده وحده بدا ضامناً للمستقبل. وساد إحساس بأن مانديلا وحده قادر على توحيد البلاد ولأم الجروح، ولأن شعبه كان ضحية اضطهاد البيض فإنه الرجل الذي يستطيع أن يغفر. لكن دون أن ينسى - الماضي. وبين الأشياء التي قام بها مانديلا إثر الانتخابات في جنوب أفريقيا تشكيل لجنة دائمة مهمتها أن تستمر في إطلاع الرأي العام على شروط نظام التمييز العنصري. لم يجر هذا بروح انتقامية، بل لضمان ألا ينسى أحد شروط نظام حكم على ملايين البشر بالعبودية والتبعية الدائمة. وهكذا، عندما أتى مانديلا إلى بريطانيا حظي بالتقدير لإتجازته الكبيرين اللذين حققهما بشرف وتصميم مدهشين. حتى إنه التقى مارغريت ثاتشر بعدما شاع أنها الشخص الوحيد الذي يرفض أن يلتقيه؛ فثاتشر، هذه الشخصية السياسية الرجعية التي تُعرف بفظاظتها وعنادها، رفضت دائماً الاعتراف بالمؤتمر الوطني الأفريقي إلا باعتباره منظمة إرهابية. وما يؤكد مكانة مانديلا أنه استطاع أن يتمسك بمواقفه في بلد ثاتشر ذاته على رغم أنها رئيسة وزراء سابقة وعضو في مجلس اللوردات.

من جهة أخرى، كانت زيارة نتانياهو انتصاراً للتعصب والكذب. استقبل الخطاب الذي القاه في جلسة مشتركة للكونغرس بالتصفيق وقفاً مرات عدة، ولقيت مواقف المتعنتة حيال القدس والمستوطنات ومعارضته لإقامة دولة فلسطينية دعماً من جانب الرئيس كلينتون. لم يمثل وجود نتانياهو في الولايات المتحدة انتصاراً للمصالحة والسلام بل مثل - على رغم كل الضجيج منذ ١٩٩٣ في شأن النجاحات الهائلة التي حققتها عملية السلام - انتصاراً للقوة والظلم. وأكرر نتانياهو، مثل كل الزعماء الآخرين لإسرائيل، ماضي الفلسطينيين وواقعهم. ولم يُبدِ اكتراثاً بالخسائر البشرية الجسيمة التي سببتها إسرائيل للملايين العرب. ومرة أخرى، لاذت الدول العربية بالصمت أو التأوه بعجز من مواقع هامشية. قبل سنوات قليلة، عندما جاء مناحيم بيغن إلى أميركا حاملاً رسالة ليكود، نظم عدد من

تنظيمات الأميركيين العرب تظاهرات ضده، وسُمعت حينها بالفعل أصوات الاحتجاج التي أطلقوها. أمّا بالنسبة إلى نتانيا هو هذه المرة فالمرجح أن بضعة أميركيين عرب حاولوا أن يلتقوه وراء الكواليس. وبهذه الطريقة خسرنا القوة الأخلاقية لموقفنا حيال فلسطين التي لا تمثل حالياً أكثر من بضعة رموز مهترنة في «بانثوستانات» مناطق الحكم الذاتي. كانت فلسطين تمثل في السابق مثلاً أعلى - يُشبه كثيراً مناهضة العنصرية - للعدالة والكفاح من أجل المساواة. أمّا اليوم فإنها نادراً ما تُذكر، إلا عندما يشار بصورة ساخرة إلى فساد وظلم «السلطة الفلسطينية» بزعماء ياسر عرفات.

عُدْتُ لتوّي من زيارة قصيرة إلى الضفة الغربية والقدس. وما صعقني - عدا اليأس العميق الذي يعبر عنه معظم الناس - أن المحادثات بين الفلسطينيين تكاد تكون محصورةً بهموم الحياة اليومية ومشاعر القلق التي تُعكس في معظمها الإحباط لدى شعب جرى الحط من كفاحه وتجاهله وأختزاله إلى مسألة بسيطة تدور على الحد الأدنى من البقاء. وتَحمل كلُّ الصحف إعلانات تشيد بالسيد عرفات بوصفه رجلاً عظيماً، وهي تعبّر عن امتنانها العظيم للأشياء التي أنجزها. ومع هذا لا توجد لدى أحد أيّ أوهام إطلاقاً بأن حكمه فاسد وأن شرطته وسجونه (يوجد ٣٥ سجنًا في غزّة وحدها) وحشية، فيما يتفشى التعذيب وتُعلّق الإجراءات القانونية معظم الوقت، وإذا أردت القيام بأيّ شيء تحتاج إلى أن تكون لديك علاقة مع شخص ما في السلطة. وأحد المؤشرات إلى هذا الوضع أن أعضاء منتخبين في المجلس التشريعيّ يعبرون عن مشاعر إحباط بسبب فشل محاولاتهم لتميرير مشاريع قوانين للإصلاح لأن عرفات، ببساطة، يرفض تنفيذها: إنّه يريد أن يحكم بطريقة الخاصة من طرف واحد ومن دون أيّ تدخل مدنيّ مهمّ. وأبلغني صديق يعمل محامياً أن آخر مسودة لـ «القانون الأساسي» - أو «الدستور» - تجري دراستها حالياً من جانب خبراء قانونيين عيّنهم عرفات هي أسوأ كثيراً (في ما يتعلق بالحريات الديمقراطية) من مسودات سابقة. أولاً، لم يعد عرفات يعطي وعداً بالبقاء في السلطة أكثر من ولايتين. ثانياً، قلّصت سلطات المجلس التشريعيّ إلى حدّ كبير بالمقارنة مع الرئاسة. وأخيراً، جرى الحدّ كثيراً من الإمكانيات المتاحة أمام المواطنين للجوء إلى القانون إذا مُسّت حقوقهم أو هُدّت.

المسألة كلها تعني أن فلسطين، وفق رؤية عرفات، تُخضع كلياً لحكمه ومشيتته، وهذا بدوره يعتمد على ما تسمح له به إسرائيل.

المسألة هي أن الفلسطينيين الذين يُنظرون بقلق وخشية إلى صعود نتانيا هو ليسوا في موقع يمكنهم من الدفاع. ذلك أن من الصعب، من منظور العالم، القول إن عرفات وكل ما يمثله يشكّلان بديلاً حقيقياً لمنظور ليكود المرفوض. وهل منظور عرفات فعلاً أفضل؟ فهنا نجد سلطة وافقت، تحت زعامته، على ما لا يمكن الموافقة عليه، وتنازلت عن معظم الحقوق الفلسطينية لكي تستطيع أن تسيطر كما يحلو لها تقريباً على سلسلة من الجيوب الصغيرة المتناثرة، والتعاون مع إسرائيل لقمع أي تقرير حقيقي للمصير الفلسطيني.

عندما كنتُ في الضفة الغربية ذهبتُ لزيارة الخليل، التي يعود وضعها التعس الحالي إلى تطرف المستوطنين من جهة وإلى الجهل التفاوضي الفلسطيني (أو التواطؤ - لكن لا فرق) من الجهة الثانية. ووجدتُ أن الجيش الإسرائيلي يضرب حصاراً صارماً على المسجد الإبراهيمي - وهو ما كان عرفات وافق عليه بعد المجزرة! وكان مركز المدينة العربي مهجوراً تقريباً بعدما خنقت إسرائيل النشاط الاقتصادي، وشهدتُ في كل مكان المتطرفين اليهود المهوسين الذين يحميهم الجيش الإسرائيلي - الموجود بصفة شرعية لأن عرفات ومفاوضيه العباقره وافقوا ببساطة على بقائه هناك - والذين يحيلون حياة مئتي ألف عربي يسكنون المدينة إلى جحيم. ويضطر هؤلاء السكّان إلى الانصياع لحظر التجوّل والتفتيش الدائم وتقييد التنقّل - وكل ذلك بعد المجزرة. وقال لي رئيس البلدية السيد مصطفى النتشة إنه ناشد عرفات ومجموعته عدم التوقيع على تلك الفقرات من اتفاق طابا التي تعطي الإسرائيليين هذه السيطرة المطلقة على الخليل، لكن الناشدة ذهبت أدراج الرياح. وحصل الشيء نفسه لبيت لحم، المدينة التي تقع تماماً ضمن المنطقة الفلسطينية، إذ شقت إسرائيل لنفسها طريقاً مستقلاً لضمان الوصول إلى ضريح راحيل، وتم هذا أيضاً بموافقة المفاوضين الفلسطينيين الذي لم يُدركوا مدى ما تنازلوا عنه لإسرائيل.

وبسبب هذه الخلفية المحبطة، انهارت الآن تلك الرؤيا للكفاح الفلسطيني التي عبأت حوله الناس في أنحاء العالم، وسادت قبل أن يبدأ عرفات ومنظمة التحرير

تغيير الخط. ويُعتبر أكثرُ الفلسطينيين تصريحات عرفات وقراراته كلاماً فارغاً، فيما يأخذون بجديّةٍ كبيرةٍ التقاريرَ عن قسوةِ ممارساتِ أجهزتهِ الأمنيّةِ. وعلى العكس من ماندبلا، فإنَّ عرفات ومؤيديه داسوا على المبادئ وخانوا الالتزام وأفرغوا اللّغة من أيّ علاقة مع الحقيقة السياسيّة. ويَعكّس هذا للأسف الوضع في العالم العربيّ أيضاً. فمن من القادة العرب يحظى بالإعجاب ويُنظر إليه كقدوة؟ العدد قليلٌ بالتأكيد. إنّ هذا الفراغ الأخلاقيّ على المستوى القياديّ أمر بالغ الخطر إذا أخذنا في الاعتبار أنّ نصف سكان العالم العربيّ هم الآن من الأحداث (أي أقلّ من ١٦ عاماً). واعتقد أنّ هذا هو سبب عودة الكثير من المتعلّمين والمتقنين إلى الدّين وما فيه من الثوابت. إنّ ما يُغضب هؤلاء ليس، كما يقول المستشرقون ومَن يدعون أنّهم «خبراء» في الإسلام، الخوف من الحداثيّة، بل مصادرة الخطاب السياسيّ والحيز الاجتماعيّ من جانب ذلك النوع من «الواقعيّة» الضيّقِ الأفقِ والمفتقرِ إلى الروح.

وينطبق هذا خصوصاً على وضع فلسطين. إنّها المرّة الأولى، حسبما أذكر، التي يركّز فيها العربُ من غير الفلسطينيين في مصر ولبنان وسورية والأردن وغيرها على الحاجة إلى استعادة المثلّ والمبادئ في السياسة وإعطائها موقعها الصحيح في الكفاح من أجل فلسطين. وهي أيضاً المرّة الأولى التي لا يلعب فيها الفلسطينيون في الضفّة الغربيّة وغزّة دوراً رئيسياً في حركة مثل هذه، لانهماكهم في التسابق على المناصب الوزارية، وأيضاً بالطبع في الصراع من أجل لقمة العيش. إنّها حقائق صعبة، ولا يمكن بالطبع لوم شخص على تركيزه على ضرورات المعيشة تحت الاحتلال المزدوج من الإسرائيليين والسلطة الفلسطينيّة، لكنّ تجب مراجعتها، على الأقلّ من جهة نتائجها على الحياة السياسيّة الفلسطينيّة والعربيّة.

تعرّضتُ للانتقاد من أصنقاء جديرين بالاحترام مثل الدكتور حيدر عبد الشافي وغيره لعدم إعطاء ما يكفي من الاهتمام بالناحية العمليّة. ويقولون إنّ اتّفاقات أوسلو أصبحت الآن حقيقة واقعةً وعلينا أن نتعلّم كيفيّة التعايش والتعامل معها. لكنني أرى في هذا التّفافاً على النقطة الرئيسيّة، وهي أنّ تلك الحقيقة الواقعة - إذا كانت حقّاً كذلك - هي ما يجب تغييره لا التعايشُ معه. ولم يُخَفّرِ ثنائياها، أو، في التحليل النهائي، الولايات المتحدة، أنّ مفهومهما لعمليّة السلام لا يعطي الفلسطينيين سوى أقلّ ما يمكن من الحقوق، ليس بينها السيادة وليس سوى القليل

من حق تقرير المصير. فلماذا يُفترض بنا أن نقبل بذلك؟ وتبين كل قراءة متأنية لاتفاقي أوسلو وطابا أنَّهما صُمِّما لإحياء الطاقات الفلسطينية وإدامة السيطرة الإسرائيلية ووضع عرفات في السلطة. ويبدو واضحاً لي أنَّ علينا أن نبداً، على الصعيد العملي، برَفْض كلِّ من هذه النقاط الثلاث، ونُطرح بديلاً منها سياسة عدم التعاون مع أوسلو وفي الوقت نفسه بناء مؤسساتنا المدنية والثقافية. ونحن بحاجة إلى تنسيق أكثر بين الفلسطينيين داخل فلسطين وخارجها، وأيضاً بين الفلسطينيين والعرب عموماً، وأيضاً بيننا وبين مؤيدينا في أنحاء العالم. وطالبتُ دوماً بسياسة إعلامية نشيطة تؤكد للعالم نياتنا السلمية وفي الوقت نفسه التزامنا الذي لا يلين بالمساواة وتقرير المصير والاستقلال. علينا أن نخاطب الإسرائيليين ببساطة وصراحة. المسألة هي أنَّ هناك الكثير من الخطوات العملية التي يُمكن القيام بها، وهي ما اتكلم عنه منذ ثلاث سنوات، وأشعر الآن بالضجر من جوقمة المطالبة المملة بد اقتراحات عملية» التي تُترك أوسلو وبُنية السلطة الفلسطينية الحالية مكانهما كـ«حقيقة واقعة» علينا «التعامل» معها. وكلُّما توصلنا أسرع إلى إفهام عرفات أنَّ طريقه عبر أوسلو وتل أبيب سيُبعدنا أكثر فأكثر عن أهدافنا الوطنية، كان ذلك أفضل. لكنَّ ما أراه الآن هو أنَّ الكلَّ يحاول التعايش مع الوضع المستحيل الحالي، الذي لن يؤدي إلى نتيجة.

تاريخ فلسطين في العالم العربيّ وعالم عدم الانحياز هو أنَّها شكَّلت قضية ألَّهمت الشعوب، من خلال المنظور إليها كمثال أعلى، وقادت إلى فهم أفضل للماضي والحاضر. وجاءت أوسلو لتنتهي كلُّ ذلك، وهو، كما أعتقد، ما قصَّدته إسرائيل والولايات المتحدة أصلاً من العملية. لكنَّ حان الوقت لوضع فلسطين مرة أخرى في نقطة المركز، كمثال هامٍ لممارسات الأفراد والتزامهم المبدئي، بالشكل الذي ألهم في مبادئ مانديلا وأعماله الحركة المعادية للعنصرية. ولا يعني هذا العودة إلى خطاييات العدوان والتهديد، أو تمجيد هذا الزعيم أو ذاك، بل تشكيل حركة جديدة للسلام هدفها تعايش الجميع بسلام متمتعين بالمساواة. وليس من رؤيا تُلهم حركة كهذه سوى فلسطين الديمقراطية المتعددة الثقافات. لقد حان وقت السياسات الجديدة، بل الإنسان الجديد.

الحياة ٢٧ تموز ١٩٩٦

## نظرية حظر الكتب والأفكار... وتطبيقها

أذكر أثناء سكوني مصر عندما كان عمري ١٤ سنة أن السلطات منعت أفلام الممثلة اليزابيث تيلور، التي ما زلت أعتبرها أسوأ ممثلة في العالم. ولم يكن الحظر لأسباب تتعلق بفن السينما بل لأن السلطات اعتبرتها مناصرة للصهيونية، لا تستحق شرف الظهور على شاشات مصر. كما أذكر خلال الخمسينيات وأوائل الستينيات أن المجلات الأجنبية، مثل تايم أو إيكونوميست، كانت تصلنا بعدما تحذف منها السلطات كل ما يتصل بمصر أو إسرائيل (المعروفة آنذاك بـ «الكيان الصهيوني») وهو ما كان يعتبره الرقيب مرفوضاً سياسياً. طريقة الحذف كانت طمس الصفحات المعنية بالحبر، وكنت أتخيل الموظفين الحكوميين منكبين على عملهم المضني في تفحص المجلات وطمس المقاطع المرفوضة، لكنني وجدت ذلك أمراً طبيعياً يخص الأمن الوطني.

أذكر أيضاً خلال الستينيات، عندما كنت أعمل على أطروحتي للدكتوراه عن الأدب في أميركا، أنني كثيراً ما قضيت إجازة الصيف في مسكن عائلتي في بيروت، حيث كنت أنصرف إلى القراءة والكتابة. مدة الإجازة كانت ثلاثة أشهر، لذلك كنت أشحن عند سفري مجموعة كبيرة من الكتب على متن طائرات «بان أميركان» وأذهب إلى مطار بيروت بعد أيام على وصولي لتسلمها. ولكن كان عليّ كلماً فعلت ذلك أن أخذ الرزمة الثقيلة إلى مكتب الرقابة حيث كان يجري تفحصي أنا وكتبي، لترى السلطات إن كان هناك ما ينم عن الصهيونية. وفي إحدى المرات



سألني مسؤولٌ بدينٌ في الأمن العام (وهو يحمل واحدًا من الكتب بالمقلوب) إذا كانت في أيٍّ منها (أي في قصائد الشعراء كيتس ووردزورث وروايات فيلدنغ وسترن وستندال وثاكيري) إشاراتٌ إلى إسرائيل.

تغيّر كلُّ هذا إلى حدٍّ ما نتيجة ما كُنّا نسمّيه آنذاك الثورة الفلسطينية بعد ١٩٦٧، عندما أنّت هذه الحركة لا إلى شيوع أسلوب وخطاب سياسيين جديدين في بيروت يركّزان على النقد الذاتي فحسب، بل أنّت أيضًا إلى نشر مقالات بحثية عن إسرائيل والعرب مدعومة بالهوامش (وهو أمر جديد في ذلك الوقت). وكان هناك تسامحٌ تجاه الصراحة، وانتشر النقد العلني للماضي وللزعماء العرب. لا أقصد بهذا أن الليبرالية والانفتاح تحقّقًا تامًّا، وأذكر أن ياسر عرفات أرسل أوائل السبعينيات سيارة مصفحة إلى مسكن الكاتب الصحفي إلياس خوري، الذي كان واحدًا من محرري مجلة شؤون فلسطينية، لأنّه كتب شيئًا استنكره عرفات. لكنّ لبنان ليس كلُّ العالم العربي، واستمرّت الرقابة في أمكنة أخرى كثيرة، وإنّ رُسمًا بمقدار أقلّ من التحجّر المثير للسخرية الذي كان سيمتها قبل ١٩٦٧. النقطة التي أحاول الوصول إليها هي أنّ جيلين من العرب بعد ١٩٤٨ تشربًا تدريجيًّا الفكرة القائلة إنّ جزءًا من كفاحنا كشعب يتطلّب لا طمس بعض الوقائع المكروهة والمُرّة، من قبل الحكّام الذين يرفضونها دون أن تكون لديهم حيلة تجاهها، بل يتطلّب أيضًا أن علينا القبول بمبدأ أنّ من واجبنا كمواطنين الخضوع لإلغاء حقنا في حرّية الفكر والتعبير.

ليس هناك مجتمع يخلو تمامًا من السيطرة على الفكرة والتعبير، وإنّ لم تكن السيطرة دومًا من فعل الحكومة. واعتقد أنّ من الصحيح أنّ هناك أشياء لا يمكن قولها أو كتابتها بسهولة في الولايات المتحدة - فمن المستحيل منذ سنين توجيه النقد إلى إسرائيل، ومن شبه المستحيل الآن نشر مائة تنطلق من المنظور الفلسطيني في أيّ مطبوعة أميركية رئيسية - ولكنّ ليست هناك وزارة إعلام أو مكتب رقابة في أميركا. ويمكن حظر شخص ما أو منظمة ما (مثلما بقيت منظمة التحرير محظورة سنوات طويلة) ولكنّ كانت هناك دومًا مقاومة نشيطة وصريحة للحظر. من هنا فإنّ حرّية التعبير نسبية ولكنّ من الواجب، كما أرى، حمايتها قانونيًّا ودستوريًّا. وإذا لم يتم ذلك فإنّ ما يمكن قوله أو كتابته - وفي النهاية للتفكير به - سيخضع لنزوات الحاكم وأرائه ومزاجه ومصالحه الشخصية.

حرية التعبير النسبية هي الغرب تمّ تحصيلها عبر فترة زمنية طويلة، وكانت نتيجة صراع، أولاً، بين الأرستقراطية المالكة للأراضي والملكية، ثم بين الأرستقراطية والطبقات الوسطى. ولم يكن هذا هو الحال في أكثر البلاد العربية، إن لم يكن كلها، حيث تهيمن السلطة التنفيذية على الدستور وقوانين الدولة، في حين لا تزال الفئات الوسطى طبقات اقتصادية ومهنية لا سياسية. وعندما يأتي الأمر إلى السيطرة على التعبير، سواء بدوافع سياسية أم دينية، فإن الوضع السائد في العالم العربي يقترب من المهزلة، لأن وسائل الاتصال الالكترونية والقدرة على السفر، بل الواقع نفسه، تجعل محاولات السيطرة من قبل السلطات مثيرة للسخرية. إلا أن الرقابة لا تزال موجودة، وتدوم في أحيان كثيرة عن طريق العنف، في شكل يكلف مجتمعاتنا الكثير. ولم اسمع أو أقرأ حتى الآن دفاعاً حقيقياً عن الرقابة، على رغم أن عدداً كبيراً من الصحافيين يقبعون في السجون العربية، وهناك عدد مهم من الفنانين والمثقفين يتّفع الثمن من خلال التشريد أو التعذيب أو الصمت المفروض عليه. والغريب أن كل الدساتير العربية لا تسمح بفرض الرقابة، ومع ذلك تمارس بقسوة على أنواع معينة من الآراء والتعبير. ولا يريد الحكام خوض نقاش حقيقي في قضية الرقابة، لأنها لا تستطيع مقاومة ضوء العقل ومتطلبات المنطق. فالرقابة تبقى دوماً في الظلام، ويُنذر أن تقدم تفسيراً كاملاً لنفسها، وتتجنب النقاش العام، وتبقى مثل يتيم منكمش على نفسه. وها هو الحظر يُفرض على كتبي في فلسطين، من دون أن يعترف أحد بالمسؤولية عن أمر منعها ومصادرتها من المكتبات.

للرقابة كما تجدها اليوم في المجتمعات العربية ناحيتان تثيران القلق في شكل خاص: الأولى أنها ليست ذات فاعلية، بمعنى أنها لم تؤدّ إلى تحسين أي من الأنظمة، أو تزيد شعبية أي من الحكام، أو فاعلية أي من الجيوش، أو تجعل صحيفاً ما أو جامعة أكثر اتصالاً بعالم اليوم، أو تضمن للمجتمعات قسماً أكبر من الأمن والاستقرار والحداثة. وهي تصيب الجميع، حتى الأنظمة التي تستعملها، بأضرار لا حصر لها: إذ جعلت المجتمعات العربية عموماً هي الأقل ديموقراطية في العالم، وأصابت بالإحباط والخيبة كل عربي يحل اليوم حتى من كونه عربياً، وأهدرت ثروات روحية وفكرية لا تقدر بثمن، عندما أدت إلى نفي الروهيين وتوقف البحث والاستكشاف والتفكير، وكل ذلك بسبب الرقابة وحظرها للنقاش والبحث الحر. السؤال، إذن، هو لماذا تستمر الرقابة مادامت غير فاعلة؟

هذا هو الوجه المقلق الآخر للرقابة في المجتمعات العربية اليوم. والواقع أننا لا يمكننا بعد الآن كإفراد التهرب من المسؤولية عن آفاتنا الاجتماعية، أو عن الحكومات والحكام، وهم إما من الظالمين أو ممن لا يتجاوبون مع حاجات الغالبية. أي أن الرقابة تستمر لأن كثيرين من الأفراد يتواطون معها - وأعني الأفراد الذين يفرضون على أنفسهم الرقابة الذاتية، والذين يرون أن البقاء ضمن نظام ما ومحاولة الإصلاح من الداخل أفضل من التهميش والعزلة، أو لا يرون ضيراً في السماح للسلطات بفرض الرقابة عليهم لأن موقفهم الحقيقي لن يؤثر في مسيرة العالم. الجميع يشكو ذلك في أحاديثه الخاصة، لكن قلة قليلة فقط، مثل نصر حامد أبو زيد وليث شبيلات، تأخذ الخطوة التالية وتقول علناً ما يقوله الآخرون في السر. لكن الأهم من كل ذلك أننا نقبل بالرقابة، كما نقبل بكل الأمور الأخرى في عالمنا العربي اليوم، عالمنا المهزوم المتداعي المظلم المسدود الأفق، لأننا نقول أننا عاجزون، وإن العالم ضدنا، وإن الإمبريالية والصهيونية انتصرتا علينا. ويقال لنا إن علينا أن نتحلى بالواقعية والبراغماتية - تلك الكلمة المرفقة بالمنعنى الذي يقصده مثقفوننا السياسيون لتبرير مساوماتهم: أولئك الذين كانوا من البعثيين والماركسيين يوماً ثم انقلبوا بين عشية وضحاها إلى مستشارين لهذا الرئيس أو ذاك. إنهم يقولون إنه ليس أمامنا خيار سوى هذا الطريق، وعلينا أن ندرك ذلك بسرعة...

الحقيقة هي أنه ليس هناك مجال للمساومة مع الرقابة، وحظر الكتب والأفكار، وسجن منتقدي الأنظمة ومعارضيهما وتعذيبهم. وحان الوقت لتعريض الرقابة، نظرياً وتطبيقاً، لنور العقل، وأن نسأل علناً لماذا لاتزال تُعتبر ضرورية، وما إذا لم يكن أفضل لجميع العرب التخلص منها تماماً، وأن نعلن أن لنا الحق، في تصرُّفنا نحو القرن الواحد والعشرين، أن نقول ما نريد قوله ونقرأ ما نريد قراءته، وأننا اكتفينا تماماً من كل هذا الهراء عن الأمن والخطر وحماية أنفسنا من عدو خارجي متخيل. ذلك أن اليزابيت تيلور لاتزال تمثل أمام الجمهور على رغم حظر أفلامها في مصر، كما أن مجلتي تايم وإيكونوميست مازالتا تنتشران ما يحلو لهما بعد أربعين سنة على حظرهما. ولننظر إلى أنفسنا: ألا نبذل كأنا شخصيات مثيرة للسخرية تتعثر في ظلام الدهاليز في حين تسير الإنسانية تحت الشمس؟

ويصحّ هذا أكثر ما يصحّ على وضع فلسطين، حيث يستعمل ياسر عرفات وسلطته الرقابة لإسكات معارضي سياسته وتهديدتهم فحسب بل أيضاً لطمس أخطائه السابقة وإبقائها بعيداً عن النقاش والمساءلة. وهو قد عقّد أنفاقاً مع إسرائيل ليس فيه، من جهة، أيّ ذكرٍ للحقّ الفلسطينيّ في تقرير المصير، ووافق ضمناً، من الجهة الثانية، على الاحتلال ووجود المستوطنات. واستمرّ شريكاه رابين وبييريز خلال السنوات الثلاث الأخيرة في بناء المستوطنات وتوسيعها، وقرّرا مصيراً مظلماً للقديس العريّة، ودمّرا الاقتصاد الفلسطينيّ، وأفسدا الطبقة السياسيّة، وفرضوا الحكم العسكريّ على المناطق «ب» و«ج»، واستولت إسرائيل بكلّ بساطة على ٩٠ في المئة من الأراضي. ويعد مجيء بنيامين نتانياهو إلى السلطة وفضحه زيف عمليّة السلام، ما هو عرفات، من دون كرامة أو صدقيّة، يناشد كلّ من هبّ ودبّ المساعدة، فيما تستمرّ قوّاته الأمنيّة في تعذيب وقتل كلّ من يعارض أخطاءه الهائلة. وأعلن إضراباً عاماً لمدة أربع ساعات، لكنّه لم يضر سوى شعبه، لأنّ الإسرائيليّين لا يتسوّفون في نابلس أو رام الله، وحضّ أبناء شعبه على الذهاب وحدهم إلى القدس للصلاة. هذا الرجل لم يتعلّم شيئاً من تاريخ الصراع السلميّ ضدّ الإمبرياليّة، ولم يأخذ شيئاً عن غاندي أو مارتن لوثر كينغ. كما أنّه لم يفهم معنى الصراع المسلّح كما مارسه الجزائريّون أو الفيتناميّون. ولا تعني تجربة جنوب إفريقيا شيئاً لعرفات. وما عليه أن يعمل الآن - بدلّ تقوية سيطرته داخل فلسطين - أن يقود سلسلة من التظاهرات ضدّ المستوطنات، وأن يعلن أنّه لا يريد مقاتلة الإسرائيليّين بل مقاتلة الحجارة التي بنوا بها مستوطناتهم، وأنّه سيقوم بذلك من دون سلاح، على رأس جماهير شعبه الغفيرة، بكلّ البقاء خلف حراسه وفي قصوره في رام الله وغزّة. إنّ علينا جميعاً أن نرفع الصوت ضدّ سياسة ستكلّفنا ما تبقى من فلسطين إذا لم يتمّ تغييرها، وإذا لم تُجبر القيادة على تغيير خطّها أو التخلّي عن السلطة.

الحياة ٤ أيلول ١٩٩٦

## الانتفاضة ضدّ أو سلو

كانت هناك معركتان بين الفلسطينيين والإسرائيليين في الأيام الأخيرة. الأولى دارت حول القدس، وكان السبب المباشر لتفجيرها قرارُ رئيس بلدية القدس الإسرائيليّ إيهود أولمرت إعادة فتح نفق تحت ما يسمّيه بعض اليهود «جبل الهيكل»، موقع الهيكل الثاني الذي دُمّر قبل نحو ألفي سنة، وما يسمّيه المسلمون «الحرم الشريف»، حيث يقع مسجدُ عمر والمسجدُ الأقصى، اللذان يعودان إلى نحو ١٥ قرنًا. والقضية، حسبما يراها الطرفان، هي السيطرة على القدس.

يدرك أولمرت ورئيس الوزراء الإسرائيليّ بنيامين نتانياهو تمامًا أنّ ضمّ الإسرائيليّين القدس الشرقية بعد حرب ١٩٦٧ توطّد بشكل حاسم عن طريق ذلك الحزام الهائل من المستوطنات، التي بنيت على أراضٍ فلسطينيّة مصادرة حول المدينة. إضافة إلى ذلك فإنّ الإسرائيليّين استقدموا بشكل متواصل أعدادًا كبيرة من اليهود، غالبيتهم من الطوائف المحافظة، إلى المدينة العربيّة، في محاولة مستمرة - مدعومة بالاستيلاء على المساكن، ومصادرة الأراضي، وصفقات الشراء المزيفة مع العرب، والطرّد التعسّفيّ - لـ «تهويد» كلّ ما كان فلسطينيّاً في القدس الشرقية.

ولم تجدْ هذه الأعمال من الفلسطينيين والعرب والمسلمين عمومًا إلا ردّ فعل محزنًا في ضعفه. ولم تنفع المؤتمرات والتصريحات البليغة والوعود بتقديم الأموال شيئًا لمواجهة الهجمة الإسرائيليّة. وعلى رغم أنّ ليس من دولة في العالم تعترف بضمّ إسرائيل للقدس، فالواقع هو أنّ إخراج الإسرائيليّين من المستوطنات والأحياء

التي تم تهويدها يتطلب كارثة طبيعية كبرى أو حملة عسكرية على درجة من القوة تصعب على التصور. ولما كان الأمران مستبعدين تماماً حالياً، فإن إعادة فتح النفق بهذا الشكل المفاجئ يبدو كأنه الحلقة الأخيرة من مسلسل «خلق الحقائق»، أي أنه عمل يعبر عن الصلابة والغرور بالانتصار، هدفه ترميع أنف الفلسطينيين والمسلمين في التراب. وكان من شأن العمل تلجيع التنافس الديني الذي تعانيه المدينة تاريخياً. ولا اعتقد أن هناك شكاً في أن هذا الفرض الصريح من جانب ليكون للسيطرة اليهودية على الأماكن المقدسة الإسلامية يهدف إلى أن يُظهر للعالم، خصوصاً للأجنحة اليمينية الدينية المتزايدة القوة في إسرائيل، أن لليهود أن يعملوا ما يحلو لهم. بكلمة أخرى، إنها إشارة عميقة القبح، صُممت لإبراز ضعف الفلسطينيين (ثم العرب والمسلمين عموماً).

المعركة الثانية مليئة بالنقائص، وتنطلق مباشرة من عملية السلام التي بدأت في أوسلو. وكثلاً، نحن الذين انتقدناها منذ البداية، أقلية ضئيلة من العرب واليهود، أدركت ما تتضمنه من الإجحاف والمهانة للشعب الفلسطيني. إلا أن هذا الرأي حصل على تأييد متزايد. وأقيمت عملية السلام التي ترعاها الولايات المتحدة لتغطي على الـ ١٩٤٨ من جانب جالية يهودية وافدة تدعي حقاً دينياً بفلسطين. وشرد ثلثا الشعب الفلسطيني عن وطنهم، ثم احتلت إسرائيل في ١٩٦٧ بقية فلسطين التاريخية. لكن عملية أوسلو لم تضع حداً لتشريد الفلسطينيين وسلبهم، كما لم تخفف ولو على المدى القريب من معاناة الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي الذي دمر بشكل منظم اقتصاده وبناء التحتية وطاقاته البشرية. صحيح أن ياسر عرفات، الذي فقد صدقيته وأصبح معزولاً بسبب سياسته الحمقاء أثناء حرب الخليج، سُمح له في ١٩٩٤ بإقامة نظام من الحكم الذاتي المنقوص، الذي استمر تحت سيطرة إسرائيل. لكن على رغم التعابير الطنانة ومراسم السلام ورموزه فإن المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية استمرت في التوسع خلال حكم حزب العمل الإسرائيلي، بقيادة إسحق رابين ثم شيمون بيريز، الذي انتهى في أيار (مايو) الماضي. وأعطيت مناطق الضفة الغربية وغزة، التي أعيد ترسيمها، قدراً محدوداً من الحكم الذاتي (لكن من دون سيادة)، يشمل ثلاثة في المئة من مساحة الضفة ونحو ٦٠ في المئة من مساحة غزة، التي كان

الإسرائيليون يريدون التخلص منها في أي حال. خلال ذلك أنشأ عرفات سلطة فلسطينية تنقسم بالفساد والليكثاتورية، وأيضاً بالفشل الفادح في أي تحسين عام للأوضاع.

تمثل ترتيبات الحكم الذاتي للفلسطينيين (عدا اللاجئين الذين يبلغ عددهم نحو أربعة ملايين نسمة، ومصيرهم المؤجل حتى «الوضع النهائي» الغامض) خليطاً عجيباً من ثلاثة «حلول» ابتكرها ثم تخلّى عنها الكولونياليون البيض لمشكلة السكان الأصليين في أفريقيا والأميركيتين في القرن الماضي. أحدها فكرة تهميش السكان الأصليين عن طريق الاستيلاء على أراضيهم وفرض ظروف معيشية عليهم تحوّلهم إلى مخلوقات «فولكلورية» طريفة أو عمال مياومين ومزارعين بدائيين - وهو نموذج الهنود الأميركيين. «الحل» الثاني هو تخصيص «محميات» أو «معازل» متناثرة للسكان الأصليين يتمتع فيها المستوطنون (هم اليوم الإسرائيليون) البيض بامتيازات تفضّلها لهم سياسة العزل العرقي، فيما يترك السكان الأصليين للعيش في غيتواتهم المتداعية، حيث يتحملون المسؤولية عن أمنهم، لكن تحت السيطرة الأمنية من السلطات البيضاء (أي السلطات الإسرائيلية في هذا الحال). وهذا هو نموذج جنوب أفريقيا أثناء الحكم العنصري. «الحل» الثالث يدور على الاعتراف بالحاجة إلى قسط من الموافقة من السكان، أي الحصول على توقيع «زعيم» محلي. ويحصل هذا عادة بعد أن يكون الزعيم قد قوى موقعه إلى حد ما ولو وقتياً، بدعم من البيض الذين يعطونه لقباً وبعض الامتيازات، وحتى قوة من الشرطة لضمان الجميع إلى أن السلطات الكولونيالية عملت كل ما في الإمكان لضمان مصلحة السكان. وهذا هو النموذج الفرنسي والبريطاني لأفريقيا في القرن الماضي. وعرفات اليوم هو ما يعادل «الزعيم» الأفريقي وتذاك.

المشكلة بالطبع هي أن من المستبعد تماماً للفلسطينيين كشعب أن يرضوا بحلول فات أوأنها كهذه - أي أن عرفات حشّر نفسه في وضع مستحيل. فقد استمر في وعوده بتحقيق مطالب رئيسية (كما في ما يخص القدس الشرقية) لا يستطيع في الحقيقة الحصول عليها، لكنه في الوقت نفسه كان حريصاً على التفرّد بالحكم لدرجة منعه من السماح لغيره بأي مقدار من السلطة أو هامش للتحرك. كما لم تتحقق أي من المزايا الاقتصادية التي استمر عرفات في الحديث عنها، هو

والإسرائيليون والأميركيون. إذ تصل البطالة في غزة اليوم إلى ٧٠ في المئة، ولم تتدفق الاستثمارات. كما يستمر في مناطق الحكم الذاتي قمع الممارسات الديمقراطية وحرية التعبير، على المستوى نفسه الذي كان تحت الاحتلال الإسرائيلي. وحول الجهاز الأمني الهائل مرحلة تقرير المصير الوليدة إلى نسخة سابقة لأوانها لوضع دول مثل العراق. على رغم ذلك يستمر الإسرائيليون في الإلحاح على توفير «الامن» لهم من الإرهابيين الفلسطينيين، فيما يستمر مستوطنوهم في مصادرة المزيد من الأراضي، وبناء المزيد من المساكن، وإرهاب المزيد من السكان، مثلما في الخليل التي يُمكن اعتبارُ معاناتها صورةً مكثفةً للأوضاع المزرية الحالية. ويقبع في وسط هذه المدينة العربية نحو ٤٠٠ مستوطن يحرسهم الجيش الإسرائيلي، فيما تُعاقب إسرائيل السكان الذين يبلغ عددهم نحو ٢٠٠ ألف فلسطيني بمنع التجول وإغلاق السوق الرئيسية وشبكة معقدة من الحواجز الأمنية. والسبب؟ لأنّ باروخ غولدشتاين اقتحم الحرم الإبراهيمي في شباط (فبراير) ١٩٩٤ وتُفكّر عمداً ٢٩ من المصلّين الفلسطينيين.

لا يمكن إنساناً أن يتحمل هذا الظلم والألم فترةً طويلة. وأوضح بنيامين نتانياهو مراراً وتكراراً منذ مجيئه إلى السلطة أنّه متشدّد وأنّ السلم مع الإرهابي ياسر عرفات ليس من بين أولوياته. لكنّ هذا ليس سوى الغطاء السكّري على الكعكة التي خبزها حزبُ العمل وأكل قسمًا منها. والخيف هو الحدّ الذي وثق به بعضُ الفلسطينيين بنيّات إسرائيل، خصوصاً في الوقت الذي كانت الحكومات العربية وصلت إلى حضيض جديد من الضعف والاستسلام، وأيضاً من الرياء الإجرامي والكذب.

بكلمة أخرى، إنّ ما يحصل في غزة والقدس والضفة الغربية هو في معظمه انفجار كان يمكن توقّعه (بل جرى توقّعه) فعلاً. إنّها انتفاضة ضدّ نصوص وخرائط اتفاقات أوسلو نفسها، وضدّ المخطّطين لها والمشاركين فيها، الإسرائيليين والفلسطينيين. ويعبّر الاستنكارُ الفلسطيني لنظام عرفات عن نفسه منذ شهور بانتفاضات مصفّرة ضدّ شرطته في مناطق مثل نابلس وطولكرم. وأظهرت استطلاعاتُ الرأي تصاعداً متزايداً في الرفض والنقمة. لكنّ عندما تقع الواقعة، ويبدو أنّ هناك دفعةً إسرائيليةً جديدةً لإيذاء كلّ الفلسطينيين، يتفجّر الغضب كما



شهدنا في الأيام الأخيرة، فيما لا يجد نتانياهو وعرفات خياراً حقيقياً سوى استعادة السيطرة على مجرى الأحداث، وإطالة عمر أوسلو ما أمكن. وبالفعل ما هو أبو مازن (الشخصية الثانية بعد عرفات وأحد دعاة أوسلو) يُرسل إلى تل أبيب، فيما يقطع نتانياهو رحلته الأوروبية. هذه الجهود، كما اعتقد، ستنتج في النهاية، ويعود الهدوء، مهما كان قلقاً، إلى المناطق الفلسطينية. ذلك أن كلاً من الزعيمين أسيرٌ لنظام لا يستطيع السيطرة عليه في شكل كامل، على رغم أن ميزان القوى يميل بشكل طاع إلى مصلحة إسرائيل.

مشاعر الحزن والغضب إزاء سفك دماء الفلسطينيين يفاقم منها الآن توقع انفجارات جديدة مستقبلاً. وفيما تبذل إسرائيل جهدها لاستباق نتائج مفاوضات الوضع النهائي، بل حتى الالتفاف تماماً على تلك المفاوضات، لا يجد الشعب الفلسطيني أمامه، بسبب ظروفه الهائلة الصعوبة، خيارات واضحة. هناك احتمال أن يبدأ عرفات وسلطته الفلسطينية المضغضة إدراك أن الوضع النهائي سيكون على الأرجح نسخة من الوضع البائس الحالي، ومن هنا فقد حرّض المندئين العزّل على التصدي للجيش الإسرائيلي. لكنّ الخطر دوماً هو أن مشاعر الغضب المبرّرة هذه لا يمكن إطلاقها ثم لجّؤها بسهولة، أو التلاعب بها كلّما وجد عرفات نفسه في مشكلة أمام تعنت نتانياهو. وأملّي أن يعترف عرفات لشعبه، في نهاية المطاف، بالحققة المرة. وهي أن إسرائيل، إزاء ضعفنا وتفكّكنا، لا تحتاج سوى إلى سلام تجميلي.

الازمة الحالية، كما اعتقد، مؤشّر أولى إلى نهاية حلّ «الدولتين»، وهو الحلّ الذي تجسّد أوسلو، ولو بشكل غير واع، افتقاره إلى الناحية العملية. ذلك أن الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي أكثر ارتباطاً ببعضهما ببعض، تاريخياً وعلى صعيدي التجربة والواقع، من أن ينفصلا، على رغم إعلان كلّ منهما عن الحاجة إلى دولته المنفصلة. والتحدّي هو إيجاد طريقة سلمية للتعايش، لا كأطراف يهودية ومسلمة ومسيحية محتربة، بل كمواطنين متساوين في الأرض نفسها.

الحياة ١ تشرين الأول ١٩٩٦

## المسؤولية والحساب

برزت فكرتان أساسيتان في الخطاب العربي والفلسطيني أثناء الأزمة الأخيرة حول فتح نفق القدس بشكل استفزازي، وبعدها. كانت الأولى تتعلق بالحاجة إلى الالتفاف حول السلطة الفلسطينية في أزمتها مع تنانياهو، فيما تمحورت الثانية على الحاجة الأكثر إلحاحاً للعودة إلى وثائق السلام الموقعة بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل. وكلاهما ردود فعل مفهومة إزاء إحساس جدّي بأزمة وذعر كبيرين. فمن دون اتفاقات أوسلو ستفقد السلطة الفلسطينية قدراً كبيراً من شرعيّتها الدوليّة، فضلاً عن تماسكها الداخلي. بالإضافة إلى ذلك، من الطبيعيّ في ظرف أظهرت فيه إسرائيل تمادياً في غطرستها، وبعدها تكبّد الفلسطينيون خسارة كبيرة في الأرواح، أن يجري التحدّث بشكل عاطفيّ عن نبذ الخلافات ووضع النزاعات الداخليّة بين الفلسطينيين جانباً والتخلّي عن كلّ المواقف السياسيّة المتحازة من أجل المصلحة المشتركة.

وغامر قائد عسكريّ سابق في «الجبهة الديمقراطية» يعيش حالياً في رام الله بعد إقامة طويلة في تونس، بطرح فكرة مفادها أنّه يكاد يكون موقفاً لاختلافياً بالنسبة إلى المثقفين في هذا الظرف أن يصرّحوا بأيّ شيء يمثل خروجاً على الإجماع المقبول، خصوصاً بعدما سقط شهداء فلسطينيون من أجل القضية الوطنيّة. وفي الوقت الذي اتّفهم فيه هذا الرأي وتعاطف إلى حدّ ما مع جزء منه، يجب أن أقول أيضاً أنّي لا أزال غير مقتنع بهذا النمط من التفكير كلّّه. الوحدة شيء جيد بالتأكيد،

كما هي مواصلة الضغط على الإسرائيليين الذين كانت مواقفهم المشينة والجديرة بالازدراء تجاه العرب والفلسطينيين سبب الخراب والدمار في الشرق الأوسط على امتداد خمسة عقود. لكن لا يمكن أن أقبل الفرضية القائلة بأن علينا جميعاً أن نلقي بأنفسنا بتهور في لجة الهيجان العاطفي الآتي، من دون تفكير أو قدر من الوضوح في شأن الأسباب التي تقف قبل كل شيء وراء هذا الوضع الفظيع. فالوضع الباعث على اليأس للسياسات العربية والفلسطينية لا يرجع إلى إفراط في الحكمة والمسؤولية بل إلى ندرتهما. أيكون من واجب المثقف أن يصبح مجرد واحد من أفراد الجوقة، أم أن موقفه يكون أكثر فائدة إذا اعتكف جانباً (دون أن يعني هذا الانعزال بل، حسب ما اعتقد، التزاماً أكبر بالصالح العام) وتأمّل من دون انفعال مفرط في أسباب وجودنا في هذا الوضع وكيف يمكن أن نتقدّم إلى أمام؟ الجواب بالنسبة إليّ واضح: الفكر الانتقادي أكثر فائدة بكثير من الغلو في الوطنية، وهي خدعة دعائية اعتبرتها دائماً واحداً من أنفه ما ابتكر إطلاقاً من تكتيكات سياسية.

ونشرت مجلة نيويورك الأسبوعية الأميركية ذات النفوذ في عددها الصادر في ١٤ تشرين الأول (أكتوبر) تحليلاً طويلاً للمفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية في ضوء المازق الذي نجم عن سياسات نتانياه. والكاتبة كوني بروك لم يتسّق لها أن تكتب عن الشرق الأوسط، لكن مقالها زوّد القراء بعرض يُعدّ بين أكثر ما كُتب عمّا حدث شمولاً وتفصيلاً. ومع هذا، فمن الواضح تماماً أنه على رغم استنادها إلى أحاديث مع عدد كبير من الفلسطينيين المتنفذين (أبو مازن، وأبو علاء الذي اعتمدته مصدرًا رئيسياً، ونبيل شعث ومحمود درويش وناصر القدوة وحسن عصفور، وغيرهم)، الذين شارك بعضهم في صورة مباشرة في المفاوضات مع إسرائيل، يبدو أن بروك صهيونية من مؤيدي حزب العمل. وهي تقدّم على امتداد مقالها مثلاً تلو الآخر - وسأعرض بعض الأمثلة أدناه - على الطريقة التي عامل بها بيريز محاوريه الفلسطينيين مستخدماً الفش والضغط بفجاجة، ليجعل لهم في النهاية خريطة مرقّعة مثيرة للشفقة تتألف من مناطق صغيرة للحكم الذاتي لا تمثل، حسب قولها، سوى حوالي ٣ في المئة من الأرض.

مع هذا، تختم مقالها بالإشادة بـرابين وبيريز وأوري سافير، الذي تفيد بأن أبو علاء أقام معه رابطة «روحية» كرجلين يجسّدان المبادئ والشجاعة. وتقول إن

قادة حزب العمل تحلّوا بـ «التزام أخلاقي» ولكنّ على رغم ذلك «انتزعوا التنازل لتو التنازل من الفلسطينيين، ولا جدل في أنّهم قهروهم.» ثمّ تضيف، في تناقض تامّ مع ما ذكرته في مقالها بالذات، أنّ الإسرائيليين «لم ينظروا إلى الفلسطينيين كأشخاص أدنى مرتبة.» بينما يوحى كلّ شيء تحدّثت عنه بأنّهم عاملوهم هكذا بالفعل. «لم ينظروا إليهم كرعايا مشاكسين ينبغي أن يكفيهم الحصول على قطعة أرض صغيرة مجرّاة من وطنهم.» وهو بالضبط ما أعطاه الإسرائيليون للفلسطينيين، وبالضبط كيف كانوا (ولا يزالون) ينظرون إليهم.

أذكر هذا كلّه عن بروت كاي أيبين أولاً أنّ مؤيدي إسرائيل، حتى عندما يواجهون بأدلة من أبحاثهم ذاتها ومن اختيارهم، يمكن أن يتجاهلوا هذه الأدلة ويستنتجوا أنّ بعض الصهاينة أشخاص ممتازون يتحلّون بالتزام أخلاقي. وأتذكّر أنّ إحساساً مماثلاً انتابني عندما قرأت للمرة الأولى كتاب بني موريس المهمّ حول نشوء مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، الذي قدّم فيه موريس - وهو أيضاً إسرائيلي ليبرالي - المثال تلو الآخر على الخطّة الصهيونيّة المدبّرة لتشريد الفلسطينيين في ١٩٤٨. وإنّك مع هذا، يستنتج هو أيضاً، بشكل يتعدّر تفسيره، أنّه لم تكن هناك أيّ خطّة فعليّة بل مجرّد سلسلة حوادث كانت نتاج حربٍ شاملة.

ورغم ذلك، يكتسب مقال بروت كاي فينيووركر أهمية لا بسبب استنتاجاته الغريبة بل لأنّه أوّل تحليل غير عربيّ وغير فلسطينيّ للعملية من منظور أميركيّ وإسرائيليّ يؤكّد ما كنتُ ومنقّدين آخرين كثيرين للعملية نقوله. ويستحقّ المقال الترجمة إلى اللّغة العربيّة نظراً لتفاصيله ودقّته. وهنا لا يمكن أن أقدم سوى مثالين أو ثلاثة أمثلة على الطريقة التي تمّ بها التفاوض في شأن مستقبل فلسطين. ثبّلنا بروت أنّه حسب مساعدي عرفات من المحتمل أنّ الزعيم الفلسطينيّ لم يقرأ الاتّفاقات أبداً، معتمداً على مساعديه (الذين أعطوه «صورةً وريّةً» عن مضامينها) أو اكتفى بقراءة سريعة لعناوينها. وأبلغ أبو مازن بروت أنّه على امتداد أشهر عدّة بعد احتفال التوقيع في واشنطن لم يُدرِك عرفات أنّه لن يحصل على دولة بل على مجرّد حكم ذاتيّ. بالإضافة إلى ذلك، كان عرفات يتسلّخ في صورة منتظمة في المفاوضات، وهو ما سهّل على الإسرائيليين أن ينتزعوا منه تنازلاتٍ كان أعضاء وقده قد رفضوها بالفعل. ولعب النرويجيون دوراً مفيداً في هذا الصدد، ولا بدّ لي

أن اقول إنهم تصرّفوا، حسب مقال بروت، بصورة ملتوية ومراوغة، وعلى نحو منحاز بشكل غير معقول لإسرائيل.

كانت خطة إسرائيل، كما صاغها بيريز، تقضي بـ «إعادة صنع» عرفات و«تحويله» إلى شريك للإسرائيليين كي يستطيع أن يقدم لهم تنازلات غير مقبولة تاريخياً ويبقى أداة لتنفيذ خططهم. وقبل أن تبدأ المفاوضات بصورة جديّة، كان محام إسرائيلي - أميركي لديه خبرة عالميّة تمتدّ سنين قد أعدّ صيغة الاتفاق في ١٦ مسودة. لكنّ الفلسطينيين، من جانبهم، لم يكونوا قد أعدّوا شيئاً. وتصف بروت ضعف استعدادهم المثير للشفقة، وتعدّد الزعمات الفرديّة الذي كانوا ضحية له، على حساب شعبهم بالطبع.

وتجلى التضليل الأسوأ من جانب الإسرائيليين في اتفاق «أوسلو ٢». كان كلا الطرفين قد وافق لا على جدول زمني لإعادة الانتشار وحسب بل أيضاً على النسبة المئوية التي سيتمّ التنازل عنها للفلسطينيين من الأراضي الواقعة تحت سيطرة إسرائيل. وأدى تسقيّ الجداول الزمنيّة والنسب المئوية على امتداد أشهر عدّة إلى إعطاء العمليّة مظهراً من النجاح بالنسبة إلى الفلسطينيين. لكنّ على رغم أنّهم بدأوا بالحصول على حكم ذاتي في المدن الرئيسيّة (٣ في المئة من المجموع) فإنّهم كانوا سيحصلون حسب خطة الجداول الزمنيّة والنسب المئوية على حوالي ٧٠ في المئة (اعتقد البعض أنّها ٨٠ في المئة) من الضفّة الغربيّة. وتقول بروت إنّ عندما أُعدّت الوثائق وأصبحت جاهزة للتوقيع، كانت النسب المئوية قد أُلغيّت من طرف واحد. لكنّ الفلسطينيين الغاضبين أرغموا في أيّ حال على التوقيع. وهذا يعني أنّه إذا أراد نتانياهو أن «يعود» إلى تنفيذ اتفاق أوسلو فإنّه يستطيع أن ينسحب ستّ بوصات ويقول إنّه بادل الأرض مقابل السلام. الحقيقة إذا أنّ بيريز وبيلين وسافير وشركاهم خدّعوا الفلسطينيين، بينما كانوا طوال الوقت يتظاهرون بأنّهم رجال سلام جادون ولديهم شركاء حقيقيون. لكنّهم في الواقع عاملوا الفلسطينيين كمتوحّشين سُدّج يحقّ لهم تملك قطعة الأرض التي تقول بروت بشكل غير معلّل إنّها لن تكون من نصيبهم!

من الضروريّ التأكيد على أنّ بروت تكتب كشخص مؤيّد لعمليّة السلام لا كمنتقد أو معارض إطلاقاً. فهي أيضاً تحنّ إلى عهد بيريز وجماعته، بمعنى أنّهم كانوا يسلّبون الفلسطينيين بصورة معقولة ظاهريّاً بينما يمثلّ نتانياهو المتوحّش،

الذي يطمح إلى الأهداف ذاتها تقريباً، وجهاً لا يصلح للتقديم ومصدر إخراج أكبر لأنصار إسرائيل.

وهكذا، إذا أخذنا الأزمة الحالية في الاعتبار، يبدو واضحاً تماماً أن قدرًا كبيراً من المسؤولية عن الفضاعات التي يعانيها الشعب الفلسطيني حالياً على يد إسرائيل يتحملها المفوضون، وعلى رأسهم السيد عرفات. هذه القيادة أنتجت تلك الخريطة الشنيعة ذات «البانتوستانات» الكثيرة. وافقوا على المستوطنات، ولم يتهيأوا، وكذبوا (تقول بروك إن عرفات «كذب دائماً»)، وقبلوا الخطة من دون جدال زمنية ونسب مئوية حقيقية، وقدموا التنازلات، وتواطأوا عملياً مع الإسرائيليين لطرح ما كان في الواقع سلاماً زائفاً لم يحصل فيه الفلسطينيون على شيء سوى نظام الحكم الذاتي والامتيازات المشكوك فيها بإدارة الشؤون البلدية. وبقيت السلطة الفعلية في يد الإسرائيليين: السيادة، المداخل والمخارج، الأمن، القدس، المستوطنات، الطرق، المياه، ٩٧ في المئة من الضفة الغربية.

الرجوع إلى اتفاق أوسلو، الذي أصبح المسألة الرئيسية في الخطاب الفلسطيني الرسمي، يعني إذاً العودة إلى الوضع ذاته الذي أنتج المازق الذي نجد أنفسنا فيه الآن. خلال المفاوضات البريطانية - الإيرلندية في ١٩٢١، عندما كانت بريطانيا أقوى بلد في العالم، كان زعيما المقاومة الإيرلندية مايكل كولينز وإيمون دو فاليرا يقولان دائماً إن قوتهم الأساسية في التعامل مع البريطانيين مستمدة من شعبهما وقوته الرفض.

ليس من الصائب في هذا المنعطف أن نُعلن الرفض لتكرار الصيغ المعروفة في شأن الوحدة الوطنية، إذ يجري التنازل عن المزيد من فلسطين بشكل طائش ومن دون مشاركة شعبية واسعة؟ أوافق على أننا نواجه حال طوارئ عامة، لكن أكثر من ٤ ملايين فلسطيني يوجدون خارج فلسطين، فلماذا لم تؤخذ حاجاتهم وهمومهم إطلافاً في الحساب؟ لماذا لا تجري استشارة الفلسطينيين في لبنان وسورية والأردن ومنطقة الخليج؟ يوجد داخل فلسطين حكم أوتوقراطي يخشى الناس في ظله التحدث، وتخضع فيه الصحافة للرقابة، ولا يتاح فيه التعبير إلا عن آراء مسموح بها. والقول، كما يدعي السيد أحمد خالدي في مقال نشر أخيراً، إن المطالبة بالديموقراطية في فلسطين حالياً موقف غير مسؤول لأن علينا أن ننتظر ١٥ سنة قبل أن نبدأ التفكير بممارسات ديموقراطية، هو البلاء في أسوأ صورها.

فكلما تخلىنا عن المزيد والمزيد من أنفسنا لـ «السلطة الفلسطينية»، وسمحنا لعرفات بأن يفعل ما يشاء من دون أي رقيب أو حسيب على صلاحيته في استخدام أجهزته الأمنية المنتفخة، أصبحنا لا نقل سوى عن أي دولة عربية - ونحن لا نملك مجرد دولة. كيف يُمكن أن نكرّر المسار المأسوي للبلدان العربية، التي استُخدمت فيها الوحدة القومية وحال طوارئ دائمة غطاءً لديكتاتورية مستديرة وفساد شامل، بالإضافة إلى خسارات متزايدة في مواجهة إسرائيل؟!

وتبيّن الحقائق أنه ليس لدى إسرائيل والولايات المتحدة أدنى رغبة في تشجيع عملية سلام تضمن للفلسطينيين تقرير المصير أو الحصول على دولة مستقلة. هذه هي الحقائق الجلية، كما سيؤكدها فوراً مجرد تفحص بسيط لترتيبات السلام المختلفة بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل. انتهى زمنّ الأوهام والأكاذيب. لقد أريقَت دماء الفلسطينيين من أجل قضية عقيمة تتعلق باتفاق صُمم على وجه التحديد لإبقاء الفلسطينيين تحت الهيمنة الدائمة للإسرائيليين. نحن لم نُؤذِ الإسرائيليين، ولم نُهزمهم في أي شيء: فلماذا نتوقع إذاً أن يحترمونا أو لماذا نُهم أنفسنا بالاعتقاد، كما يظلّ العقل الفلسطيني الرسمي يأمل، بأنهم سيعطونا شيئاً؟ إن الاعتماد على الولايات المتحدة للحصول على أي شيء أكثر من انتزاع مزيد من التنازلات منا هو، حسب رأيي، وهم تام. يجب أن نتعلّم العيش في واقع نُخلقه بجهودنا الذاتية، ويجب أن نكفّ عن انتظار منقذٍ خارجي ليُظهر ويُصلح كل شيء من أجلنا.

لقد تعرّضتُ إلى النقد لعدم تقديمنا بدائل، ولأنّخاذاً مواقفَ مفرطة في السلبية، وغير ذلك. لكنّ كل ما أكتبه ينطلق من فكرة أنّ ما نجده أمامنا بديل سيئ، وأنه يحتاج التغيير. وأن يتوقع منّي، أو من أي فرد آخر بمفرده، تقديم حلول جاهزة وسهلة هو جزء من التشوّه الفكري ذاته الذي يجعلنا في هذا الوقت المتأخّر نجلس في انتظار منقذٍ في الولايات المتحدة أو فرنسا أو روسيا. السبيل الوحيد قدماً أن نتحدّى جميعاً، كشعب، أولئك الذين باعوا فلسطين في لحظة ذهول. يجب أن نتكلم جهاراً، ونعتقد اجتماعات، ونوجّه أسئلة بأعلى صوت ممكن وبأكبر قدر ممكن من العلانية. ها هي أربعة بدائل. ويجب في النهاية أن يكون شخص ما موضع محاسبة عن فقدان ما تبقى من فلسطين عبر اتفاق أوسلو. وذلك هو البديل الخامس.

الحياة ٢٩ تشرين الأول ١٩٩٦

## المثقفون والأزمة

في خضمّ الذعر الذي أحدثته ممارسات بنيامين نتانياهو في صفوف الفلسطينيين والعرب خلال الأسابيع العديدة الماضية، كان هناك ميل إلى التأسّف على اختفاء حزب العمل من سدّة السلطة. وكما ذكرتُ، في مقال سابق لي، فقد زيد إلى ذلك ارتفاع صوت الجوقة بأنّ علينا أن نعود إلى اتّفاقات أوسلو، كما لو أنّ هذه الاتّفاقات بكلّ جوانب الغموض والعبارات السلبية فيها لم تكن في الواقع المشكلة التي استغلّها نتانياهو لعصر الفلسطينيين وتعذيبهم وممارسة كلّ ما يكرّ عيشهم. وعلى العكس فإنّ هاتّين المحاولتَين لإعادة التاريخ إلى خلف، إلى فترة رعيّة حين كانت كلّ الأمور تبدو واعدة وممكنة، لا تقدّمان حلولاً للمعضلة ولا مهرباً منها، بل إنّهما تبدوان لي أوهاماً خطيرة. فنحن اليوم نعرّف عن ممارسات شمعون بيريز منذ عام ١٩٩٢ أكثر ممّا يَسمح لنا بتقبُّل الفكرة القائلة بأنّه كرئيس للوزراء كان رجل سلام بالمعنى الحقيقيّ للكلمة. فكلّ ما فعله تجاه الفلسطينيين، ويأسر عرفات خصوصاً، يشير إلى عناية في الحفاظ على الاستمرارية بين المواقف التاريخية للصهيونية العماليّة تجاه الفلسطينيين وحقوقهم وأمانهم المسموح بها (بن غوريون كان يشير إلى العرب بأنّهم هنود حمري) وسياسات بيريز. وصحيح أنّ بيريز أستاذ قديم في «الحصبراء» - فنّ نشر المعلومات لغير اليهود (الفويم) - وأنّه مناوئ بارغ على التلفزيون إذ يستطيع أن يبدو دائماً بمظهر رجل الدولة وصاحب الرؤية، ولكنّ رغم ذلك فإنّ معظم ما فعله كان استخلاص التنازلات من



الفلسطينيين وفقاً لبرنامج إيديولوجي صارم يعتبرهم دائماً شعباً تابعاً ولا يقدم لهم شيئاً في المقابل.

وفي ضوء هذه الحقائق يبدو لي من غير المناسب - على الأقل - أن نعتبر حزب العمل الإسرائيلي وقايته (حتى أعضاء ميريتس) جماعة الضغط الرئيسية باتجاه السلام داخل إسرائيل. وبالطبع فقد كانت هذه هي سياسة منظمة التحرير الفلسطينية وسياسة العرب منذ عام ١٩٩١، وحتى قبل ذلك. وعندي أن جميل مطر كان محقاً، في مقاله الأخير الذي يحلّل المحادثات الخاصة بالتطبيع في مصر وبلدان أخرى، عندما قال إنه خلال السبعينيات والثمانينيات كان المثقفون العرب مطالبين من حكوماتهم بالدخول في مناقشات مع المثقفين والمسؤولين والسياسيين الأميركيين والإسرائيليين على أمل خداع بأن هذه الاجتماعات ستقنع إسرائيل ومؤيديها بأن العرب مستعدون حقاً للسلام. ولم يؤد ذلك إلا إلى زيادة تشدّد الإسرائيليين في مواقفهم وزيادة عدد المطالب التي قدموها إلى العرب. وأذكر أنه في أواسط الثمانينيات جرى إقناعي بالاجتماع مع عضو معروف في حزب العمل واسمه شهير جداً. قال لي: «أعطونا موافقتكم على القرار ٢٤٢ وانتظروا العجائب: إننا نستطيع أن نفعل أشياء مدهشة في مقابل ذلك». وفي عام ١٩٨٨ أصدر المجلس الوطني الفلسطيني اعترافه بالقرار ٢٤٢. ولم يحدث أي شيء يظهر تحسناً الموقف الإسرائيلي. وبدا لي وقتها، كما الآن، أن المواقف العربية وخصوصاً الفلسطينية كانت تصدر عن أولويات لا علاقة لها بالقهر والحرمان الفلسطيني بل بالنفسية الإسرائيلية، كما لو أن امتلاك الإسرائيليين أحد أقوى الجيوش في العالم فضلاً عن ترسانة نووية والتأييد الكامل غير المشروط من جانب الولايات المتحدة لم تكن تكفي جميعاً لتبديد مخاوفهم. كنّا مطالبين دائماً بالقفز فوق حاجز جديد وبمعالجة شعور جديد باللامان، وتبديد مزيد من المخاوف. كانت القائمة تطول وتطول. وبشكل ما، بدا كأنه لم يكن من اللائق أن نفكر بمخاطرتنا نحن ومخاوفنا نحن. كانت مخاوفهم ومخاطرهم هي دائماً الأكثر إلحاحاً والأهم، بينما كانت مخاوفنا ومخاطرنا مهملة.

هذا الإيثار غير العادي من جانبنا كان ولا يزال إرثاً من العصر الاستعماري عندما كان تحصيلاً حاصلاً أن يخاطب السيد أهل البلاد ويستخدمهم ويستعملهم ويستغلهم دونما اعتبار لاهتماماتهم ومصالحهم. ويزيد الأمور تعقيداً أن محدثينا

من اليهود كانوا في الوقت نفسه هم الناجين من المحرقة النازية، والمستوطنين الذين استخدموا استراتيجيات وتكتيكات المستوطنين في أجزاء أخرى من أفريقيا وآسيا. وليس في علمي أن أحداً اضطّر إلى التعامل مع مثل هذا التعقيد في أي مكان آخر من العالم حيث اغتصب المستوطنون البيض السيطرة على الأرض والموارد من المواطنين. فضلاً عن ذلك، فإن أحد المكونات المثالية حقاً في الصهيونية في ما يخص اليهود وحدهم - التي قالت للعالم كله إن اليهود إنما جاؤوا إلى فلسطين من أجل أن يولدوا من جديد كأمة بعد قرون من العذاب الفريد من نوعه - استمالت الرأي العام وكذلك سياسات الحكومات الغربية التي دُفِعَ بها إحساسها بالذنب لتراخيها في مساعدة اليهود خلال المحرقة النازية إلى التعويض (بصورة رخيصة نسبياً) في الحاضر عن خطاياها الكبيرة في الماضي. ونتيجة لذلك فإن أصوات الفلسطينيين لم تكن مسموعة، ولم تلبث إسرائيل أن أصبحت مسألة مركزية في إيديولوجية الليبرالية الأوروبية والأميركية. وكان المستفيد الأكبر من هذا بالطبع حزب العمل، العضو الكامل العضوية في الاشتراكية الدولية والممثل المعترف به للقضايا التقدمية في الشرق الأوسط ومناطق أخرى. ولم يُعَرِّ العالم اهتماماً لحروبه العدوانية ولا لسياساته العنصرية المهينة تجاه السكان العرب، أو - منذ ١٩٦٧ - لسياساته الاستيطانية الوحشية، بما فيها بناء المستوطنات الضخمة وإنزال العقوبات الجماعية وضَمُّ الأراضي والهجمات على البلدان المجاورة. ونعم، كان يفترض أن يكون حزب العمل متشددًا، إلا أنه كان يعتقد أنه حاضر وجاهر كلامياً ليكون المبادر والمصالح في حين لم يكن العرب كذلك.

وخارج حزب العمل كان معظم الحكومات العربية ومثقفوها لا يرى إلا المتطرفين الدينيين والسياسيين المرتبطين بالليكود مثل «غوش إيمونيم» والحاخام كاهانا والمتطرفين الإيديولوجيين الآخرين. وإلى حوالى العام ١٩٩٠، كانت معرفة إسرائيل والتحليلات الخاصة بها، وكذلك الأمر بالنسبة إلى الولايات المتحدة، في العالم العربي سطحية وناقصة في أن. وحتى العدد الصغير من المعاهد والأشخاص المتخصصين لم يكونوا يتمتعون بجمهور كبير. وفي غياب حرية المناقشة والمناظرة أمكن الحفاظ على فكرة شائعة مفادها أن إسرائيل عدو ووجودها - على رغم اتفاقات كامب ديفيد - مدان ومتجاهل شعبياً. ولذلك فإن الاجتماعات المختلفة

والمؤتمرات والندوات التي أقيمت، كما وصفها جميل مطر، كانت في الواقع خافيةً عن علم معظم الناس، كما لم تكن متناسقة، وفي النهاية لم تكن ذات فائدة للعرب اللهم إلا كوسيلة للتقرب خلسةً من دائرة السلطة الإسرائيلية. ولم يكن واضحاً ماذا كان صانعو السياسة يقصدون. وبالنسبة إليّ، كمشارك في عدد من مجموعات النقاش الذي جرى بين الإسرائيليين ويهود أميركيين نافذين (وكنّا نظنهم في ذلك الوقت) حسني النّيّة، وحفنة صغيرة من المثقفين الفلسطينيين، لم أشعر أبداً أنّ ما نقوم به كان مفهوماً من جانب منظمة التحرير الفلسطينية أو أنّها كانت تقوم بصورة ملائمة. وثبت أنّي كنتُ مخطئاً جزئياً، لأنّه من وراء ظهورنا كان يجري إعدادُ برنامج كامل للتعاون يقوم على أساس التنازلات الفلسطينية. وهذا ما أدّى مباشرة إلى أوصلو.

وثمّة نقطتان لا بدّ من تسجيلهما في شأن الأزمة الراهنة. تتعلّق الأولى بالوضع داخل إسرائيل، وكيف تجري قرأته وترجمته. والثانية تتعلّق بدور المثقف العربيّ وهو ما أريد أن أتناوله أولاً. هناك خياران واضحان هنا (في الواقع هما ليسا واضحين تماماً في الحياة الواقعيّة، ولكن لأغراض التحليل يمكن اعتبارهما واضحين). ينبغي على المرء الحفاظ على موقف الاستقلال التامّ والقول إنّهُ سيتكلّم عن الموقف ويتصرّف إزاءه بصورة تتصادم مباشرة مع السلطة السياسيّة العربيّة والإسرائيليّة على السواء، رافضاً قبول تدخّل أيّ منهما في تصديد دوره. إلّا أنّ محمّد سيّد أحمد يقول في مقال نشرته الأهرام أخيراً في شأن الجدل الدائر حول الأزمة الراهنة إنّ سياسة السياسيّين والمثقفين التابعين لهم هي سياسة البراغماتيّة وفنّ الممكن. وفي هذه الحال يقوم الواحد منّا بدور المثقف الذي تحدّث غايته بالدفاع عن مصالح مختلفة والتأثير في السياسة والاشتراك فيها. واعتقد أنّ هذا نهج يقود إلى الكارثة. فقد قادنا إلى حال لم يبقَ فيها مكانٌ للقيم والمبادئ، نظراً إلى أنّ المقياس الأوّل للعمل هو أن تكون فعّالاً ومؤثراً ومنتمياً للنهج السائد ومقبولاً. ويكون من العواقب أيضاً أن لا يحدو المثقف في مهمته إحساسه بحقيقة الموقف بل باعتبارات «الممكن». وغالباً جدّاً ما أدّى ذلك إلى إضفاء الصفة الذاتية على قواعد السلطة لا على قواعد التفكير والتحليل الأصليين التي تقدّم الإجابة، في رأيي، عن الاعتبارات الأكثر دواماً على المدى البعيد ولا تتصل مباشرة بالتفويض

وبإنجاح السياسات والمصالح في مجال الممكن. وعندنا، في العالم العربي، الكثير الكثير من الصَّنَف الأول، والقليل القليل من الصَّنَف الثاني. ويزيد الأمر سوءاً أنه نظراً إلى كوننا أضعف من إسرائيل أو الولايات المتحدة - لا عسكرياً فحسب بل أيضاً ثقافياً ومؤسساتياً - ينتهي بنا الأمر إلى أن نتولَّى تحقيق أغراضهم وخططهم، كما أظهرت السنوات الأخيرة بصورة جائرة.

واعتقد أن المثقف المستقل سيعتبر الأزمة التي نمرُّ بها اليوم جانباً من المشكلة الأكبر، التي هي أن المجتمع الإسرائيلي استمرَّ في إنكاره الصارم لماضيه تجاه الفلسطينيين خصوصاً والعرب عموماً. فلا أحد داخل المجتمع الإسرائيلي يَسْمَع صوتنا، من موقع يجب إلينا الاهتمام كأصوات ضمير وأصوات تحدٍّ، لا كمتوسلين ومتضرِّعين. إنَّ الرفض التام لما يسمى الآن «التطبيع» يبدو لي فظلاً وغافلاً عن تيارات مهمَّة داخل الثقافة الإسرائيلية، وهي تيارات تجب مساندتها والتوجُّه إليها والاتِّصال بها. لماذا ينبغي تجاهل أصوات مهمَّة مثل صوت إسرائيل شاحاك لجرد أنه ليس متَّصلاً بالسلطة أو لأنَّ سياستنا تقضي بعدم التحدُّث إلى الإسرائيليين تحت أيِّ ظرف؟ إنَّني لا أعقد أنه يعقل أن نتوقَّع من الإسرائيليين أن يعتذروا سلفاً، قبل أيِّ مناقشة، عمَّا فعلته إسرائيل للعرب والفلسطينيين، وذلك على رغم أن من الممكن في رأيي اختيار محكِّمينا ومستمعينا داخل إسرائيل على قاعدة المبدأ بدلاً من القُرب من السلطة. ومن هنا يبرز أشخاص مثل شاحاك أو ستانلي كوهين أو «جمعية المعلومات البديلة»، في مقابل يوسي ساريد أو شمعون بيريز.

والمهمَّة الثقافية الرئيسيَّة هي مواجهة الضمير الإسرائيلي بالمطالب السياسيَّة والإنسانيَّة الخطيرة للفلسطينيين. وهذه تتطلب اهتماماً أخلاقياً وثقافياً وفكرياً من النوع المتجذِّر، ولا يُمكن حرقها بسهولة باستخدام التكتيك المعروف بوضع المخاطر الإسرائيلية على السويَّة نفسها. ومن جهة أخرى، فإنَّني أعتقد حقاً بأنَّ من الخطأ الاستخفاف بتاريخ اللاساميَّة كلَّه (بما في ذلك المحرقة) واعتباره غير ذي قيمة. وكفلسطينيين وعرب لم نحاول مجرد أن ندرس هذا الموضوع الضخم، ولا حاولنا بصورة جيِّدة أن نرى كيف يترك آثاره على الضمير اليهودي والضمير الغربي أيضاً كحقيقة ثابتة. وهكذا فإنَّنا في حاجة إلى خطاب صادق ومركَّب فكرياً بشكل يَسْمَح له بالتعامل مع التجربة الفلسطينية والتجربة اليهودية سواء بسواء، ويستطيع

أن يتبين أين تقف مطالب التجربة الواحدة وتبدأ مطالب الأخرى. بعد ذلك يمكننا أن نناقش صيغة التعايش المستقبلي بين الشعبين، وهو تعايش ينبغي أن يُسقط من الحساب احتمال أي معاودة للصدمتين التاريخيتين العظيمتين اللتين تربطاننا معاً. وفي رأيي أن هذا هدف جدير وشرطاً مسبقاً لأي نقاش.

مثل هذه الاعتبارات ستعطي علينا فهمنا للمجتمع الإسرائيلي، وهو الموضوع الأول الذي أثيرته آنفاً. فإذا نظرت إليه من وجهة نظر حزب العمل ومصالحه، وهو الاتجاه القائم منذ مدريد، فسيكون من المحتم أنك ستتنضم إلى منظور إيديولوجي شديد المحدودية. صحيح أن ما من عضو في حزب العمل مشابه تماماً للعضو الآخر، وأن ليس كل عضو في الحزب مقيد بمبادئ الحزب، إلا أن من الخطر اعتبار حزب العمل مؤشراً ومزجاً أو أداة التغيير الرئيسية في إسرائيل في ما يتعلق بالفلستينيين. فسجل الحزب ليس مشجعاً، وعلاقته بالسلطة متائرة، ضرورة، بالاتجاه العسكري والمواقف الاستيطانية والإهمال العام إزاء الفلستينيين كشعب. وإنني لا أرى سبباً يجعلنا نمنحه أو نُسبغ عليه قدرات عجابية على التغيير يمكن أن تخدعنا في ما بعد، كما فعل بيريز. المجتمع الإسرائيلي معقد ووليء بالميوعة البالغة، إلا أنني أرى أنه لا يمكن تحقيق فائدة من درسه من دون إيلاء اهتمام لقابليته على الدخول في عملية استيعاب حقيقية - لا سطحية وتتعلق بالمظاهر - للحقوق الوطنية الفلسطينية في غناها التاريخي والأخلاقي كله. هنا تبدو الجماعة المؤلفة، على سبيل المثال، من الجامعات والفنانين والصحافيين المستقلين والجالية اليهودية الشرقية عامل تغيير أكثر تقدمية، حقاً، من النظر إلى الورا بمشاعر الحنين إلى الماضي نحو بيريز وحزبه.

وما كنتُ بصدد اقتراحه، هنا، هو مقارنة مختلفة جداً لما هو متوفر حالياً داخل حلقات النقاش العربية اللازمة التي نعيشها. إن الاستقلال الأصيل في الرأي والاستقلال الأصيل في النهج مطلوبان لهذه المقاربة، إلا أنهما يبدوان بلا سند داخل المؤسسات السياسية التي تُدرس الموقف الراهن عندنا وتحاول أن تعالجه. وباختصار، فإن الموقف يبدو مهياً بصورة خاصة للحوار والنقاش المفتوح ولعملية أصيلة يتولأها المثقفون المستقلون. فهل نحن على مستوى المسؤولية؟

الحياة • تشرين الثاني ١٩٩٦

## مع أيِّ إسرائيل... نتكلّم؟

من المفيد تمامًا، مع استمرار النقاش عن دور المثقفين، أن نقدّم سياقًا وخلفيةً أوفى لنوع المشكلة الإيديولوجية التي نواجهها حين نتناول إسرائيل. فهناك حتى الآن اندفاع أوسع ممّا يجب لاعتبار حزب العمل الإسرائيليّ شريكًا ممكنًا في السلام، أو مجموعةً يمكن للمثقفين العرب مراجعتها حول قضية السلام عمومًا، وهي القضية التي يتّخذ حزب الليكود بقيادة بنيامين نتانياهو، واليمين المتطرّف، والأحزاب الدينيّة المتطرّفة التي تمثّل قاعدة ليكود الانتخابيّة، موقفًا بالغ التشدّد منها. إلّا أنّ المقاربة الأنفع لهذا الموضوع هي البدء بالسؤال عن نوع السلام الذي نريد، نحن الفلسطينيين والعرب، وإذا ما كان هناك في تكوين حزب العمل وتاريخه توجهات عميقة تضع حدودًا على إمكان قبوله، زمنا ما، ذلك النوع من السلام الذي نعتبره مقبولاّ ومشتملاّ على الحد الأدنى من العدالة. ومن الضروريّ أن نضع في اعتبارنا أنّ التفاوض على عملية السلام الحاليّة لم يحدث في فراغ، بل إنّ نتج عن التقليد السياسيّ المتميّز للحزب وتشكّله الإيديولوجيّ والفلسفيّ عبر تاريخه. والنقطة التي يجب إثباتها هنا هي أنّنا ما لم نفهم هذه على أنّها عناصر تشكّل حدودًا لما يمكن لحزب العمل أن يرضى به للجانب الفلسطينيّ فسنكرّر الأخطاء ومواطن القصور نفسها التي تعاني منها عملية السلام الحاليّة، التي ترتكن، كما قلتُ مرارًا خلال الأشهر الماضية، على سوء فهم عميق لماهيّة حزب العمل وما يمكنه (وأيضًا ما لا يمكنه) أن يكون.

ما أريد بحثه هنا هو الفلسفة السياسية لحزب العمل لحزب ليبرالي في إسرائيل: وما تننيه صفة ليبرالي هو أن الحزب يلعب دوراً محدداً، ويشارك في عدد من الصفات مع الأحزاب الليبرالية الدستورية الأخرى، وينظر إلى المستقبل ضمن أطر معينة. من هنا فإن ما يستطيع هذا الحزب أن يلتزمه تجاه السلام مع الفلسطينيين أمر محدّد تماماً، وما لم ندرك هذا كقيد عميق على نوع السلام الذي سيتحرك الحزب من أجله فيوسفني القول إننا سنبقى نتخبّط في مستنقع الخيبة والانخداع. ولا شك عندي أن الشكل الوحيد للسلام بين إسرائيل وفلسطين يجب أن يقوم على التكافؤ، إذ لا يمكن لإسرائيل أن تحصل على ميزات مثل السيادة والأمن والتواصل الأرضي والاستقلال السياسي الحقيقي وتقرير المصير الوطني فيما لا يحصل الفلسطينيون على أي شيء من ذلك. فالسلام يكون بين الأنداد، وهذا بالضبط ما ينقص عملية أوسلو للسلام. وكل ما على المرء أن يفعله ليتحقّق من ذلك هو أن ينظر إلى النصوص ذاتها، بدءاً برسائل «الاعتراف» المتبادل المفترضة، حيث نجد أن منظمة التحرير الفلسطينية اعترفت بحق إسرائيل في الوجود - وهي صيغة لم تُعرف من قبل في القانون الدولي أو العرفي - وتخلّت عن العنف، وتعهّدت عموماً بـ «حسن السلوك»، فيما اكتفت إسرائيل بالاعتراف بمنظمة التحرير ممثلة للشعب الفلسطيني، وهو شكل محدود تماماً من الاعتراف. إضافة إلى ذلك فإننا لا نجد في مئات الصفحات من النصوص التي تبعت ذلك أي إشارة إلى أن الفلسطينيين سيحصلون على السيادة أو أن إسرائيل ستسحب في شكل كامل قوات الاحتلال والمستوطنات. والواقع، كما أكرّر منذ شهر طويلة، أن اتفاقات أوسلو صُمّمت لضمان خضوع الفلسطينيين وتبعيتهم على المدى المنظور. وتعهّد نتانياهاو، مثل شمعون بيريز، التزام هذه الصيغة، وإن كان التعهّد جاء في شكل أقسى (وأقل رياء كما أرى) ممّا كانت عليه الحال مع الأول.

إذا أخذنا كلّ هذا في الاعتبار فمن الحكمة أن نسال إن كان هناك إمكان للنظر إلى حزب العمل - إلى مثقفيه ومسؤوليه وعضويّته العامة - بوصفه مستعداً للاعتراف بالفلسطينيين كشعب يحقّ له أن يتمنّع بالحقوق نفسها التي لليهود الإسرائيليين. إنني من جهتي مستعد للاعتقاد أن اعترافاً كهذا يمكن أن يحصل خلال فترة معقولة من الزمن، وأن عملية جديدة تقوم على الاعتراف المتبادل بين

الفلسطينيين والإسرائيليين ستتحرّك خطوة خطوة وعلى مراحل. لكن السؤال يبقى ما إذا كان حزب العمل هو ذلك الحليف المحتمل أو «اللوبي» الدافع نحو سلام بالمعنى الحقيقي؟

رأيي هو أنّ الحزب ليس كذلك، وأنّ علينا، فلسطينيين وعرباً، أن ننشط خارجه من أجل التغيير المنشود. ما هي الأسباب؟ لا حاجة للتذكير بأنّ إسرائيل دولة من نوع متميّز تماماً وأنها ديموقراطية قائمة على القانون من نوع غير مألوف. إنّها نتاج تيارين تاريخيين على الأقلّ، كلاهما يصبّ مباشرة في حزب العمل، وهو الحزب المهيمن خلال كلّ التاريخ الحديث للصهيونية. التيار الأوّل هو بالطبع الصهيونية السياسية، وهي شكل من أشكال القومية اليهودية التي كان هدفها منذ القرن الماضي إقامة دولة في فلسطين لليهود دون غيرهم (على رغم أنّها في فترة ما فكرت بمناطق أخرى من العالم لهذا الغرض). ولا بدّ لكلّ من قرأ نصوص المناظرات الرئيسية ضمن الحركة الصهيونية أن يلاحظ أنّها لم تخصّص وقتاً يذكر لدور غير اليهود (أي المسلمين والمسيحيين والفلسطينيين والعرب الآخرين) في ما كان سيصبح دولة إسرائيل؛ فقد حصر الصهاينة اهتمامهم بالمشاكل التي تتعلّق باليهود، وإذا لم يقضوا وقتاً في النظر إلى ما حولهم، وهذا من دون شكّ هو من بين أوضح الأمثلة على العمى السياسي والأخلاقي في تاريخ الفكر السياسي. وكانت هناك، إضافة إلى الجدل المستعر في صفوف الحركة الصهيونية، الأهمية الكبرى للفكر الديني اليهودي، الذي كان دوماً، كما يبيّن إسرائيل شاحاك في كتابه عن الدين والتاريخ اليهوديين، مناهضاً، إنّ لم يكن معادياً في شكل صريح، لغير اليهود. وهكذا عندما أقيمت دولة إسرائيل في ١٩٤٨ تشكّلت لها بنية قانونية معقّدة متماشية إلى حدّ كبير مع الصهيونية والتاريخ اليهودي. وكانت البنية ليبرالية قومية سمحت لليهود بامتيازات كثيرة فيما خفّضت وضع الفلسطينيين قانونياً إلى وضع «غير اليهود». ويستمرّ هذا الوضع المنحاز إلى اليوم، على رغم مناظرات دورية في الكنيست - انعكست في عدد من الممارسات القضائية، مثلّ تجريم جنود إسرائيليين بقتل فلسطينيين أبرياء، ثمّ الحُكم عليهم بالسجن مدّة ساعة واحدة وبغرامة مقدارها أغورا واحدة (أي نحو مليون) - حيث تحاول الأطراف الدينية واليمينية تعديل الليبرالية القانونية للدولة. ولم يؤدّ وصول عدد غير اليهود في إسرائيل إلى ٨٠٠



الف نسمة (أي الفلسطينيين الذين يشكّلون ما بين ١٨ في المئة و١٩ في المئة) من السكّان إلى تغيير وضعهم نحو الأفضل.

تُعتبر إسرائيل اليوم، على رغم سياستها الوحشية تجاه الفلسطينيين، من ضمن الديمقراطيات الليبرالية الغربية. وأرى أنّ هذا الحكم ليس خاطئاً في ما يخصّ مواطنيها اليهود. وتشبه إسرائيل دولاً مثل الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا من حيث قوانينها التي تحمي مواطنيها اليهود وتضمن لهم المساواة وتعتبرهم أعضاء حقيقيين (أي مرغوباً فيهم) في الدولة. أمّا أولئك الذين لا يندرجون في هذا التصنيف، مثل الفلسطينيين في إسرائيل أو الأميركيين الأصليين في الولايات المتحدة، فيبقون خارج هذه الحماية، لكنّ لهم في الواقع أن يحاولوا الحصول على المساواة من خلال عمليات الضغط أو المساومة أو النقاش الدائم وأحياناً من خلال العمل المباشر. وهناك في كلّ من هذه الدول ثلاثة مواقف قانونية يمكن أن تتخذها المحاكم والبرلمانات في ما يخصّ حقوق السكان الأصليين أو حقوق المجموعات التي لا يغطيها الدستور الأصلي: الأول هو الموقف القومي التقليدي القاضي بأنّ الانتماء إلى الأمة يقتصر على من يُعتبرون أميركيين أو بريطانيين أو فرنسيين أو إسرائيليين أصليين. والثاني هو الموقف الليبرالي الذي يُنظر إلى مطالبة الأقليات أو المجموعات غير المندمجة في المجتمع بأنّها تحمّل خطراً على التجمّع الذي تمثله الأمة من خلال تاريخها وقانونها ومنظورها المشترك. والخيار الذي يُقرضه الليبراليون على السكان الأصليين هو أن يحاولوا الاندماج في الأمة إذا كان ذلك ممكناً، وإلاّ (وهو الوضع المعتاد) فالانفصال. ولم تُعرض إسرائيل على الفلسطينيين تاريخياً سوى فرصة المغادرة، لأنّ دولة الشعب اليهودي لا يمكن أن تكون دولة لكلّ مواطنيها، يكون العرب فيها مثل اليهود. من هنا، كما أبرزت الدكتورة نور مصالحة، فإنّ مفهوم «نقل السكان» كان دوماً محورياً في التفكير الصهيوني ومن ثمّ الإسرائيلي. الموقف الثالث هو الذي تتخذه الأطراف الليبرالية اليسارية، التي تقول بإمكان إعطاء السكان الأصليين قدرًا محدوداً من الاعتراف، على أنّ الحلّ الأفضل هو السماح لهم بتطوير بناتهم الاجتماعية ضمن البنية السائدة، ولكنّ بمعزل عنها. وأرى أنّ الأطراف التي ترفع هذا الشعار، والذي جسّدته في اتّفاقات أوسلو، هي ما يسمّى «معسكر السلام» الذي يقوده أشخاص

مثل بيريز ويوسي بيلين في حزب العمل الإسرائيلي، إضافةً بالطبع إلى أعضاء في حزب ميرتس مثل يوسي ساريد. ولا ينطوي هذا الموقف على أيّ اعتراف إسرائيلي حقيقي بالاستقلال وحق تقرير المصير الفلسطينيين، الذين ربّما تمكّنوا من التظاهر أمام أنفسهم بأنّهم حقّقوا إنجازاً ما، بينما الحقيقة هي أنّ خضوعهم لمجتمع الأكثرية يبقى كاملاً.

وكما يحتاج البروفسور جيمس تالي من جامعة ماكغيل الكنديّة في كتابه الجديد الجدير بالتقدير التعمّية العجيبة، فليس هناك بلد ليبراليّ يميّز عن غيره في ما يخصّ حقوق السكّان الأصليّين. ففي بريطانيا، على سبيل المثال، لم يحصل الإيرلنديّون على الاستقلال الجزئيّ إلّا بعد نحو ستة قرون، مع استمرار شمال إيرلندا بغالبية البروتستانتية ضمن بريطانيا واستمرار الوجود العسكريّ البريطانيّ هناك. وفي الولايات المتحدة، يمكن القول إنّ السكّان الأصليّين على شفير الانقراض بسبب أعمال الإبادة والأمراض التي جاء بها الإنسان الأبيض والاستعباد وبرامج التشييت المتعمّد. وفي أماكن مثل نيوزيلندا وأستراليا وولاية هاواي الأميركيّة توجّه التنظيمات المهمّة التي شكّلها السكّان الأصليّون تحديّاً للتعريف الدستوريّ للأمة، إلّا أنّ الحكومة لم توافق بعدّ على إجراء تعديلات جوهرية في سلطاتها القضائية وقوانينها التي حرّكت السكّان الأصليّين وثقافتهم إلى مواطنين من الدرجة الثانية وثقافتهم من الدرجة الثانية.

من هنا فإنّ من سوء الفهم العميق لإسرائيل، وللتقاليد والممارسات المختلفة التي شكّلت السياسة الإسرائيلية، أن نتوقّع منها اعترافاً بحقوق الفلسطينيين يصل إلى المستوى الضروريّ المطلوب لإقامة سلام حقيقيّ. إنّ منظور حزب العمل وتاريخه أعمق جذوراً وأقوى ارتباطاً بالموقفين الليبراليّ والقوميّ، كما وصفتهما أعلاه، من أن يستطيع الانتقال من موقف الإنكار لحقوق الفلسطينيين إلى الاعتراف بها. من هنا لا بدّ لتحليل دقيق للمجتمع الإسرائيليّ أن يستنتج أنّ الاستراتيجية الفضلى، في غياب خيار عسكريّ حقيقيّ، هي البحث عن مجموعات ضمن المجتمع تكون: ١ - مشتبكة في صراع مشابه من أجل الاعتراف بها. ب - غير مرتبطة عضويّاً بحزب العمل. والمجموعة التي تتبادر إلى الذهن فوراً ضمن الصنف الأوّل هي يهود البلاد العربية الذين لايزالون يعانون الاضطهاد ضمن النظام الإسرائيليّ الذي يسيطر عليه يهود

الأشكيزان. أمّا في الصنف الثاني فهناك المثقفون المستقلّون والفنّانون والجامعيّون  
طلبةٌ وأساتذة، الذين يَسْمَحُ لهم وضعهم الاجتماعيّ وعملهم الفكريّ بمقدار أكبر من  
التقبّل لفكرتيّ الحقوق الوطنيّة الفلسطينيّة والاستقلال الفلسطينيّ.

ويؤسّفي القول إنّ مجرد تكرار الوصفة الجاهزة القائلة بأنّ حزب العمل هو  
الشريك المحتمل الوحيد لنا في الحوار والضغط لا يتعدّى أن يكون ردّاً كسولاً على  
صعوبة المهمة الحقيقيّة أمامنا. إضافةً إلى ذلك يجب أن نركّز بقوة على أنّ  
سياسات نتانيا هو ليست سوى امتداد متحجّر وقح لسياسات حزب العمل تجاه  
الفلسطينيّين، التي تقوم على المواقف نفسها، ضمناً أحياناً وصراراً أحياناً أخرى.  
إنّني، بالتأكيد، لا أقول باستحالة أيّ تغيير في حزب العمل، كما لا أقول إنّ كل  
عضو أو مؤيّد للحزب معادٍ تلقائياً لأيّ اعتراف حقيقيّ بالحقوق الوطنيّة  
الفلسطينيّة. بل أقول إنّ هناك معقوليّة سياسيّة أكبر بكثير في موقع التغيير  
السياسيّ من مواقع أخرى من المجتمع الإسرائيليّ، وعدم تضييع الطاقات على  
حزب العمل وصفوفه التي حجّرها تاريخه، ويمكنه بسبب قوّته الهائلة التفوّق في  
الحصول على تنازلات أكثر من الفلسطينيّين والعرب. لماذا، إذن، لا نختار التكتيك  
الأكثر عمليّة والأصحّ أخلاقياً؟

هناك نقطة أخرى يجب إيرادها: أدرك الفيلسوف السياسيّ العظيم والمنظّم  
العُماليّ أنتونيو غرامشي مبكراً أنّ المجتمعات الحديثة (ولنا أن نعبر إسرائيل من  
بينها) ليست معرضةً للثورات والانقلابات التي شهدتها مجتمعات متأخرة نسبياً،  
مثلما جرى في بلادنا أو في روسيا في ١٩١٧. ذلك أنّ المجتمعات الديموقراطيّة،  
ضمن التقليد الليبراليّ الغربيّ، تستمدّ قوّتها وتتمكّن من مقاومة التغيير عن طريق  
ما فيها من المؤسسات، والروابط الطوعيّة، والهيئات الدينيّة، وأنظمة التعليم والقضاء  
المستقلّ، والعائلة إلخ. وهناك في هذه المجتمعات ما يسمّيه غرامشي الهيمنة، لا  
الحُكم عن طريق استعمال القوّة. وتعني الهيمنة في هذا السياق تلك المنظومة من  
الآراء والأفكار والمؤسسات التي يوقّرها المجتمع المدنيّ، وهو في حال إسرائيل  
لا يزال بعيداً تماماً عن الاعتراف بحقوق الفلسطينيّين. علينا إذا أردنا ممارسة  
تأثير على هذه الهيمنة أن نقوم بالكثير من العمل الفكريّ والثقافيّ من النوع الذي  
تحدّث عنه غرامشي في دفاقر السجن. وهذا أمر لم نَعْمُ به، نحن المثقّفين العرب

والفلسطينيين، على رغم أنني اعتقد أن العمل الفكري والثقافي الذي بُذِلَ أثناء الانتفاضة كان بدايةً واعدةً تمامًا لإقناع الكثير من الإسرائيليين بأن الفلسطينيين موجودون حقيقةً وأنهم يستحقون اهتمامًا جليًا.

سأحدث أكثر في مقالات لاحقة عن طبيعة العمل الفكري والثقافي الذي قد يُنتج التغيير الاجتماعي المطلوب. ما أريد أن أختتم به الآن هو التركيز على حدود ما يُمكن الطواقم الرسمية العربية والفلسطينية أن تفعله، وحدود ما فعلته. إن مجتمعاتنا أساسًا غير ديموقراطية، ولا تُحكم عن طريق الهيمنة المستندة إلى المحاجة والإقناع والموافقة بل عن طريق القوة المباشرة والرقابة وأجهزة الاستخبارات وغياب حرية التعبير. ولذا سيكون من الخطأ الفادح أن نتوقع من سلطة ياسر عرفات، كمثال ممتاز على ما عندنا، أن تقوم بأي عمل ضد الاحتلال العسكري الإسرائيلي وسياسات الاستيطان سوى الشكوى ومحاولة الحصول على المزيد من الأموال من الدول المانحة لتغذية فسادها. وإذا أردنا مستقبلًا أن ندقق في المجتمع الإسرائيلي علينا بالطبع أن ننظر بالقدر نفسه من الدقة والصدق إلى مجتمعاتنا. وإلى أن يتم ذلك، سنستمر في قراءة المقالات عن حزب العمل بوصفه «لوبي» السلام في إسرائيل.

الحياة ٤ كانون الأول ١٩٩٦

## المعنى الحقيقي لاتفاق الخليل

اتفاق الخليل الذي تم التوقيع عليه قبل أيام، وسط مظاهر الإثارة والضجيج الإعلامي، كانت الأطراف وقعت عليه بالفعل كجزء من اتفاق «أوسلو - ٢» في حديقة البيت الأبيض، مع كل الاحتفالات والمراسيم المتعجّلة المعتادة، في أيلول (سبتمبر) ١٩٩٥. وعندما زرت الخليل في تموز (يوليو) الماضي حرصت على لقاء صديقي رئيس البلدية مصطفى النتشة للاطلاع على توقعاته لمستقبل المدينة. وما قاله أنه ناشد ياسر عرفات وصحبه خلال مفاوضات طابا صيف ١٩٩٥، التي قادت إلى «أوسلو - ٢»، عدم التوقيع على اتفاق يتضمن موافقة الفلسطينيين على بقاء المستوطنين اللاشروعيين الذين يبلغ عددهم ٤٥٠ شخصاً، أكثرهم من المتعصبين من ذلك النوع الذي رأى القاتل باروخ غولدستاین، كما أُنشج أخيراً نوعاً فريديمان، مطلق النار عشوائياً على السكان في سوق المدينة؛ إنهم متعصبون متمسكون - بعنف بشع يصل إلى حد القتل - بوجودهم في قلب هذه المدينة العربية.

قال النتشة: «المؤلم (في التنازل تجاه المستوطنين) ليس مجرد المبدأ، بل إن إعطائهم موطئ القدم هذا بيننا عن طريق تقسيم المدينة يمكّنهم من استعمال الخليل سابقة للبقاء في كل مستوطناتهم الأخرى، ولتوسيع نطاق سيطرتهم أكثر في كل أنحاء الضفة الغربية». ولم يلقَ نداء النتشة انشاً صاغية، بل انطلق عرفات وفريقه مع «شركائهم» الإسرائيليين في السلام (التعبير دخل القاموس السياسي

الفلسطيني الآن الذين، كما اعتقد، لم يصدقوا السهولة التي تمكّنوا بها من توطيد مكاسبهم. إذ كيف يُمكن لأكثر الإسرائيليين تشدداً أن يفسّر قبول الفلسطينيين بصيغة «التعايش» في الخليل التي تعطي للمستوطنين الأربعة والخمسين الذين يقعون هناك تحت حراسة الجيش الإسرائيلي الـ ٢٠ في المئة الأفضل من القلب التجاري للمدينة، فيما يتوقع لك ١٦٠ ألف فلسطيني أن يفرحوا بالحصول على ٨٠ في المئة، مع كل ما يكفل ذلك من شروط وتحفظات، ما يجعل هذه المنطقة هامشاً ملحفاً بالجيب الإسرائيلي؟ ما هو هذا النوع من الحساب «الاستراتيجي» من جانب القيادة الفلسطينية الذي أدّى بها إلى الرضوخ لهذه المعادلة الرياضية العجيبة التي تعطي للمستوطنين، الذين يشكّون نحو ٠.٠٣ في المئة من السكان ٢٠ في المئة من المدينة العريضة، مع السماح لهم بحمل السلاح وحمايتهم من جانب الدوريات العسكرية الإسرائيلية التي تركت لها فعلياً السيطرة على التلال المحيطة بالمدينة، فيما اقتصر وجود الشرطة الفلسطينية على عدد قليل من العناصر بتسليح ضعيف، مع الخضوع نظرياً للقيود الإسرائيلية في كل ما تفعل؟

على رغم ذلك يبدو أن هناك بهجة غامرة لدى سكان الخليل، الذين طالت معاناتهم تحت وطأة الاحتلال العسكري الإسرائيلي ووجود المستوطنين. ولا شك أن رؤية الانسحاب الإسرائيلي، والأمل بأن جنوده لن يعودوا على الأسس نفسها التي سادت سابقاً، كانتا تستحقّان يوماً من الاحتفال. لكن الفرح، للأسف، لن يدوم طويلاً، تماماً مثلما لم يدم فرح رام الله ونابلس قبل ١٨ شهراً. وعلى رغم الهتافات العالية والتصريحات المتحمّسة فإن الخليل لم «تتحرّر» أعطي ٨٠ في المئة منها حق إدارة نفسها بلدياً (التنظيفات، الصحة، البريد، التعليم، الأمن المحلي، تنظيم المرور) تحت حكم السلطة الفلسطينية، مع استمرار سيطرة إسرائيل على قضايا الأمن والدخول والخروج والماء والسيادة. وانعكس غموض الوضع في التقارير الصحافية عن الخليل. ونقلت الصحف في اليوم الأول عن رئيس الوزراء نتانيا هو وزير السكن أناتولي شارانسكي تأكيدهما أن الخليل لاتزال إسرائيلية، ودعما ذلك بوقائع وأرقام تبين استمرار سيطرة إسرائيل على المدينة. وفي اليوم الثاني قرأنا مقالات وتقارير إخبارية تتوقع قيام الدولة الفلسطينية قريباً على ذلك «الارخبيل» (الوصف الدقيق تماماً) الفلسطيني المفكك الحالي، إذ تنقسم الضفة الغربية وغزة إلى جيوب

صغيرة متناثرة من دون تواصل أرضي أو سيادة. ولا بد أن هذا السيناريو الشيزوفريني يؤثر في الفلسطينيين، الذين يريدون أن يصدقوا أنهم يتحركون إلى الأمام في الوقت الذي تشير فيه الدلائل كلها إلى العكس.

نقل التلفزيون الأميركي مشهد المصافحة بين عرفات وبتانيا هو، المشهد الذي أصبح لازماً لكل التقارير عن القضية، وأظهر ياسر عرفات وهو مكفهر الوجه يتعجل المغادرة تحت ستار الليل. وكان المفترض أن عرفات صمد طوال هذه الفترة من أجل ضمانات أميركية - إسرائيلية بإعطاء جدول زمني لانسحاب الجيش الإسرائيلي من المنطقة «ب» (الأراضي الريفية والقرى التي تشكّل نحو ٢٢ في المئة من الضفة الغربية، التي تسير فيها حالياً دوريات إسرائيلية - فلسطينية مشتركة، مع استمرار مسؤولية إسرائيل عن أمنها)، بل والانسحاب، كما يعتقد بعض المفرطين في التفاؤل، من المنطقة «ج» التي تغطي ٧٣ في المئة من أراضي الضفة الغربية (عدا القدس)، الواقعة حالياً تحت سيطرة إسرائيلية كاملة، لأنها تحتوي على كل المستوطنات والطرق والمناطق العسكرية إلخ... لكن ما حصل عليه عرفات بدلاً من ذلك كان سلسلة من «الملاحظات»، كما سُمّيت، لا تلزم إسرائيل بشيء. وإذا كان حصل حقيقة على جدول زمني لإعادة الانتشار عن المنطقة «ب»، فإن ذلك سيكون على مدى سنة إضافية، والأسوأ من ذلك عدم تحديد المساحة المعنية. وكما لاحظت نيويورك تايمز باستحياء في تقريرها المبتهج عن حسن سير الأمور، فإن مساحة الأراضي التي سيجري التنازل عنها للفلسطينيين متروكة لـ «استنساب» إسرائيلي. لكن هذا بالضبط ما كانت عليه القضية في اتفاق «أوسلو ٢»، عندما قام الإسرائيليون، قبيل التوقيع على الاتفاق، بحذف تفاصيل المناطق التي يفترض أن يتم الانسحاب منها، وهو ما كان الطرفان اتفقا عليه، ولم يتركوا في النص سوى الجدول الزمني. والظاهر أن عرفات احتج على ذلك بشدة، إلا أن الضغط الأميركي اضطره إلى التوقيع في النهاية. وبدأ بوضوح أن مواقفه «البطولية» الأخيرة كانت محاولة للتعويض عما حصل من قبل، لكنه فشل مرة أخرى. ولا عجب، إذن، أنه لم يُرد الإجابة عن أسئلة الصحفيين.

ليس سرّاً أن الولايات المتحدة، التي ناطت سياساتها تجاه الشرق الأوسط بدنيس روس وفريقه الصغير من الخبراء، مارست على عرفات ضغوطاً لا تقاوم.

وتبنّى الوسطاء الاميركيون، وهم أبعد ما يمكن عن التجرد، كلّ مطالب إسرائيل السياسية، أيّ هوسها المفرط حول الأمن والإرهاب، واعتبار أن مستوطنات مساحاً واحداً يستحقّ اهتماماً أكثر من الوف الفلسطينيين. وكان هناك أيضاً توافق مهمّ في الأهداف الاستراتيجية بين نتانياهو وروس، وتحديداً ضمان أن لا يكون هناك أبداً شيء يشابه تقرير المصير الفلسطيني. والواقع أن ما حصل عليه الفلسطينيون إلى اليوم، بعد ثلاث سنوات ونصف سنة على بدء عملية أوسلو، لا يتجاوز «الحكم الذاتي»، وذلك في جيوب صغيرة مبعثرة في الضفة الغربية، يسيطر الإسرائيليون على مداخلها والطرق في ما بينها. إضافة إلى ذلك فإنّ مدناً مهمة، مثل رام الله، محاصرة الآن من ثلاث جهات بالمستوطنات. أمّا السيادة بالمعنى الحقيقي فتبقى في يد إسرائيل، وستبقى كذلك في المدى المنظور.

من هنا يحقّ للمرء أن يتساءل عن السبب في ما يبدو من انزعاج الكثيرين من الإسرائيليين من الاتفاق، الذي يبقّيهم في النهاية في موقع السيطرة في كلّ المناطق التي لاتزال محتلة. السبب تعصّب إيديولوجي هو من العمق والشمول بحيث إنّ غالبية القراء الغربيين بل والعرب أيضاً لا يملكون فكرة كافية عن دوافعه. وعلى رغم وجود ملايين الفلسطينيين في فلسطين فإنّهم يُعتبرون غرباء، يُمكن التسامح معهم في أفضل الأحوال، فيما يكونون في معظم الحالات عرضةً للطرد أو المعاملة كأنّهم غير موجودين، أو يعتبرهم القانون أدنى مرتبة. إضافة إلى ذلك، فإنّ أرض فلسطين تُعتبر أرضَ الشعب اليهودي التي عُهد بها إلى إسرائيل، ولا يُسمح لغير اليهود ضمن هذه العقيدة باستعمال الأرض أو تملكها. وهذا هو السبب في أن نتانياهو، الذي هو أكثر صدقاً من بيريز، يرفض دوماً قبول مبدأ «السلام مقابل الأرض»، وهذا هو أيضاً السبب في عدم قبول مبدأ السيادة لغير اليهود خلال كلّ المفاوضات حتّى الآن ومستقبلاً. وأرى أن ما يُسمّى الإسرائيليين «المقبولين» (من ضمنهم عموس أوز، وهو أمام أعيننا أينما نظرنا)، الذين تواصلوا وسائل الإعلام الغربية بنشر أرائهم كممثّلين لمعسكر السلام الإسرائيلي، يشاركون في هذه المواقف، فيما يَتهرون في إخفاء نظرتهم الحقيقية إلى الفلسطينيين تحت ستار من المواقف الكلامية المعبرة عن ألم الضمير. لكنّهم أيضاً لا يتطرقون أبداً إلى موضوع السيادة الفلسطينية. وإذا كان من الصحيح



أن كثيرين منهم (ومن ضمنهم السيّد الذّكر هنري كيسنجر) يتكلّمون عن دولة فلسطينيّة ويقولون إنّهـم يوافقون على إقامتها، فإنّهم لا يحدّدون ابتداءً موقعاً من قضية السيادة وتقرير المصير الحقيقيّ للفلسطينيّين. وهم يقولون: نعم، في إمكانكم الحصول على دولتكم المتواضعة، لكنّ يجب أن تكون مجرّدة من السلاح، وسنبقي على مستوطناتنا، ونكون المسؤولين عن الأمن، ونسيطر على الدخول والخروج، والاقتصاد، وأمور أخرى مثل الماء، وعدا ذلك يمكنكم أن تطلقوا أيّ صفة تشاءون على ذلك الكيان، حتّى صفة دولة. أمّا السيادة فتبقى لنا في جميع الأحوال.

عندما أضع نفسي مكان قادة منظمة التحرير الفلسطينيّة الذين يستمرّون في الخروج باتفاقات أقلّ ما يمكن أن يقال عنها إنّها تُضِرّ بمصلحة الفلسطينيّين ولا تعني أيّ تغيير في مجرى سياسة إسرائيل، فإنّني أتساءل عن طريقة تفكير قادتنا (إنّهم بالتأكيد لا يتكلّمون كثيراً عمّا يعملون، عدا التصريحات الانتصارية الفارغة). وكلّ ما أستطيع التوصل إليه عندما أحاول تقمّص دورهم هو سلسلة من التبريرات التي لا تشرّف كثيراً للاستمرار في الوضع كما هو، بنتائج مأسوية في السوء، ومستتبعات مأسوية مشابهة، للشعب كلّهُ. من بين التبريرات أنّ كلّ شيء تقريباً مقبول مادامت عمليّة السلام تضمّن دوراً مركزيّاً لمنظمة التحرير وقائدها. التبرير الثاني الممكن هو أنّك في وضعك الحالي، أمام تفوّق إسرائيل الكبير عليك مناوراتيّاً ومن حيث ميزان القوى، تُشعر أنّ لا سبيل أمامك سوى الاستمرار ومحاولة المكابرة تجاه شعبك عن طريق الإكثار من الخطب والوعود الملأى بالتفاؤل لكن المضلّة في النهاية، وأن تحيط نفسك بمؤيّدين لا يقولون سوى ما تريد سماعه، ويحرصون على مساعدتك في أمور رمزيّة صغيرة تلطّف الجوّ، مثل فرقة لموسيقى القُرْب وبعض البيوت الفخمة والسيّارات الفارهة وصُوركَ على طوابع البريد إلخ... والأفضل من كلّ ذلك أن تقوم بأكثر ما يمكن من الزيارات الرسميّة (كلّها غير ضروريّة)، فتكون يوماً في ستوكهولم، وآخر في باريس، وتصيح في بكين، وتسمي في القاهرة. ثالثاً، تكتيك إعطاء المزيد من التنازلات، والقبول بكلّ الشروط الإسرائيليّة المهينة، بناءً على الأمل الكاذب بأنّك ستصل يوماً إلى وضع لا تقدّم فيه تنازلات أكثر أو أنّ الإسرائيليّين سيعطونك شيئاً في المقابل. رابعاً، تبرير كلّ ما يحصل بأنّ هذه هي

السياسة، وهي لعبة قذرة، ومن هنا فنحن نستمر مع الإسرائيليين وكأئنا شركاء في جريمة، ولا يهم بعد ذلك إذا كانوا يحصلون على كل شيء، مادامنا نتسلم الكثير من الصفقات التجارية.

قد يكون هناك احتمالان آخران أو أكثر، لكن ليس من بينها ما يفسر قبول الشارع الفلسطيني بهذا الوضع التعس الذي يبدو كأنه يتفاقم يوماً بعد يوم. بين مستشاري عرفات الكثير من الرجال والنساء الأذكياء، وللمعدي منهم تاريخ طويل في العمل السياسي التقدمي. لماذا يستمرّون في السكوت؟ ولماذا يقبلون، حتى أكثرهم موهبة، ببعض الامتيازات المائية (سيارة، مكتب، وظيفة، وجهة) مقابل الاستمرار في العمل مع شخص يكون لتكياته الاحتقار ويعرفون أخطاءه المستمرة منذ سنين، وصرحوا بذلك فعلاً، تلك الأخطاء التي أوصلتنا كـفلسطينيين وعرب إلى أحط مراحل تاريخنا؟ لماذا الصمت، ولماذا التعاون؟ ألا يشعرون بأيّة مسؤوليّة تجاه الحقيقة وتجاه عذاب شعبهم الذي كان يمكن التخفيف منه ألف مرة أكثر ممّا فعلت منظمة التحرير حتى الآن؟

أثناء ذلك سيستمرّ ننانيا هو ومادلين أولبرايت ونديس روس في إدارة عملية السلام بالنتائج نفسها. وتعتقد غالبية الرأي العام الأميركي والأوروبي مُخلصة أنّ السلام حسن أوضاع «المنطقة»، وأنّ الفلسطينيين يحصلون على حريّتهم للمرأة الأولى منذ ٣٠ سنة. وهذه هي قسوة المأزق الفلسطيني. فمن جهة نريد أن نبين للعالم أنّنا نريد السلام، فيما الحياة اليومية للجميع، عدا أقلية ضئيلة من رجال الأعمال الأغنياء والقادة الأميين وموظفي السلطة الفلسطينية، تردّت إلى حدّ كبير. وتمتلئ وسائل الإعلام الغربيّة بالتقارير عن الجانب الدبلوماسي من العملية وما فيه من جولات التفاوض والمأزق ثمّ، في الأخير، الاختراقات، لكنّها تفرّغ تماماً من أيّ وصف لحقيقة حياة الفلسطينيين على الأرض. ولم تكن هناك تغطية من أيّ نوع لوضع الالف الطلبة في غزة الذين لا يستطيعون العودة إلى مدارسهم وجامعاتهم في الضفة الغربيّة (بسبب الحظر الإسرائيلي)، كما لا تُذكر شيئاً عن العدد الكبير من السجناء الفلسطينيين القابعين في سجون إسرائيل (حيث يتعرّض قسم منهم للتعذيب حتى الموت)، أو عمّا تلاقيه في الصراع من أجل البقاء عائلة غزيّة فيها ثمانية أطفال عندما يكون عائلاً عاطلاً عن العمل، أو عن أعمال إسرائيل

الانتقامية المستمرة ضد الفلسطينيين الذين يحاولون مقاومة استيلاء المستوطنين الإسرائيليين والجيش الإسرائيلي على أراضيهم، وماذا تعنيه للفلسطيني محاولة دخول غزة أو الخروج منها، أو حظر دخول القدس على كل سكان الضفة الغربية منذ سنة، أو حواجز التفتيش في كل مكان التي تحيل مناطق سكنى الفلسطينيين في الضفة الغربية إلى غيتوات خانقة، كما لا تنقل شيئاً عن طبيعة الحياة تحت نظام عرفات التسلطي، حيث تُفرض الرقابة والحظر على الكتب والصحف والمجلات، وتوجه قوات الأمن التهديد إلى المواطن العادي، ولا تُنقل شيئاً عن الفساد الذي وصل إلى مدى يُخفق فيه النشاط الاقتصادي اليومي، وأخيراً، وهو الأهم، فإنّها لا تتحدث عن غياب القانون وحكم القانون في مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني. إن صحيفة مثل نيويورك تايمز لا تقدّم التقارير عن أي من هذه القضايا بالتواتر المطلوب الذي يجعلها الخلفية الحقيقية للتقارير الدبلوماسية التي لا تملّ من إيرادها يومياً. كم من المرّات يرى مشاهد أو قارئ الأخبار الغربي اسامه الخريطة المبقعة المجنونة التي فرضها الإسرائيليون على الفلسطينيين، والمكوّنة من المناطق «أ» و«ب» و«ج»، والكيفية التي تحاول إسرائيل بها تدمير وإنّ مجرد إمكان وجود وطني فلسطيني؟

إذا أخذنا كل هذا في الاعتبار، إضافة بالطبع إلى الشعور بالكبت واليأس عند كل فلسطيني إزاء المهزلة المؤلمة التي تُفرض على قادتنا لعب أدوارهم فيها، يصبح من واجبنا تماماً أن نصف واقع الحياة اليومية تحت عملية السلام، من دون تزويق وبكثير ما يمكن من تفصيل. علينا إخبار العالم عن معاناة شعبنا المستمرة تحت الاحتلال، وهي المعاناة التي تخفيها التقارير المضلّة - الإسرائيلية والأميركية والفلسطينية الرسمية - التي شكّل تناولها أخيراً قضية الخليل مفارقة قاسية. والمهمة هذه لا تتوقّف على توفير المال، بل على الانضباط والإرادة أيضاً. وإذا التزم كل واحد منا أن يتقصّى تفاصيل معاناة السكان في رام الله أو الخليل أو بيت لحم أو القدس، ثم يحاول بأي شكل ممكن أن يَكسر حاجز الصمت الذي تُفرضه وسائل الإعلام - مثلاً عن طريق رسالة إلى التحرير، أو مكالمة إلى محطة التلفزيون أو الإذاعة، وتشكيل مجموعات للقيام بهذه المهمّات جماعياً وفي شكل منظم - نكون قد بدأنا محاولتنا للتحرّر. ومهما كانت هذه البداية متواضعة بل ومثيرة للسخرية عند

البعض فإنها بالتأكيد أفضل من السلبية والصمت الجماعي. إن الوضع الحالي غير قابل للاستمرار. وهناك أكثر ما يمكن من الانتهاكات والظلم في قلب الحياة الفلسطينية الآن. كما أن الوضع الإسرائيلي - بمستوطنيه المجانين، ومتطرفيه الدينيين، وقيادته العسكرية التي تغلي غضباً، وحكومته الضعيفة، والمدنيين الحسني النية المكبوتين الذين أنهكهم التوثر المستمر - أضعف من تحمل مفاوضات جديدة على طراز الخليل من دون أن يؤدي ذلك إلى المزيد من العنف والمزيد من الألم والاضطراب. لكن من بدأ منذ الآن الاستعداد للمرحلة المقبلة؟

الحياة ٢٧ كانون الثاني ١٩٩٧

## استعمالات الثقافة

سمعت أن كتاب صموئيل منتنغتون الأخير عن صراع الحضارات أثار العديد من النقاشات (والسخرية أيضاً كما أمل) هنا وهناك في العالم العربي. ويبدو أن مقاله عن الموضوع، الذي نشره قبل ثلاث سنوات ونصف السنة، أثار الجدل في الولايات المتحدة أكثر من كتابه الذي يجمع ما بين نقل الدم والتكليف. ولعل السبب، في جزء منه، كان قصر المقال وعنوانه المثير، وتوحيه صدم القارئ ودفعه إلى الرد. على العكس من ذلك نجد أن للكتاب أسلوباً متعترراً يشبه أسلوب طالب أبحاث يضيع في متاهاتٍ حين لا يعرف عنه الكثير، معتقياً بالتعريفات والوقائع والإحصاءات، وخاشعاً في الوقت نفسه من انفجار غضب الأستاذ المشرف. والواقع أن من الصعب أخذ الكتاب بجد، بسبب النواقص الكثيرة في مسلمات المؤلف (مثلاً، أن الحضارات تبدل كائناتها كتل دائمة هائلة الحجم، مثل جبل جليدي)، وبسبب الأخطاء المخجلة العديدة في شأن الطريقة التي تعمل بها ثقافة ما، وبسبب سوء وصف العناصر التي تميز الغرب عن الإسلام والكونفوشيوسية وغيرهما، والافتراضات الساذجة التي لم تخضع للنقد والتقويم عن تفرد حضارة الغرب بالعظمة، وهي الافتراضات التي سقط أكثرها منذ عهد مونتين وهيوم.

ومن أغرب ما في الموضوع أن نواقص منتنغتون تبرز أكثر عندما يتناول حضارته هو، أي الغرب، على رغم أنه من الواضح تماماً أن تناوله للحضارة الإسلامية، مثلاً، مليء بمادة يستعيرها من مستشرقين مثل برنارد لويس. خطأ

هنتفتون الأساسيّ هو اعتباره أنّ للغرب جوهرًا ثابتًا لا يَعرِف التغيّر، أو هويّة مُطلقة تبقى كما هي عبْرَ القرون. ويقول إنّ الحضارة تتكوّن من الكتب الرئيسيّة والأبطال والقيم التي تتمحور عليها الثقافة، وهو ما يدفعه من ثمّ إلى القول بأنّ كلّ ما في الغرب يؤكّد هذا الجوهرَ وتلك القيم، والعكس بالعكس، في حتميّة لا تسمح بالتنوّع أو التغيّر بالمعنى الحقيقيّ للكلمتين.

قراعتي للغرب لا تركّز على الثوابت أو الجوهريّات التي يُفْرَح بها هنتفتون، بل على ما فيه، مثله في ذلك مثل كلّ الحضارات والثقافات، عبر الزمن من الانقسام والانقسام، إضافةً إلى الخلط والهجنة اللذين يشوّهان كلّ الحضارات والثقافات. على سبيل المثال، يرى مفسّرٌ سلطويٌّ دغمانيٌّ مثل هنتفتون أنّ سقراط شخصيّة تاريخيّة يشكّل منهجها في التحقيق الميتافيزيقيّ في طبيعة الحقيقة والصالح مفخرةً دائمةً من مفاخر الحضارة الغربيّة. أمّا بالنسبة إلى قارئ المعيّ فعلاً وواسع المخيّلة مثل فريدريش نيتشه فإنّ المثير في سقراط هو كونه، من خلال منهجه و«عينه النقديّة العظيمة الجوّالة»، المتحدّيّ العظيم للقيم السائدة، والناقض للأفكار المتعارفة، والمهدّد لكلّ أنواع السلطة. وكان هذا بوضوح هو السبب في محاكمة سقراط ثمّ تركه من دون خيار سوى الانتحار. والواقع أنّ في الإمكان القول إنّ من العناصر الرئيسيّة في الثقافة الغربيّة الحديثة بروزٌ وسيطرةٌ فلسفات مثل فلسفة نيتشه، الذي كان هدفه الرئيسيّ نقضَ فكرتي الخير والشرّ نفسيهما ومحاولة القضاء على كلّ إيمان بمفهوم ثابتٍ للهوية. أمّا عند هنتفتون فإنّ للحضارات هويّاتٍ متميّزةً دائمة، في حين أنّ السؤال النقديّ الذي يناسب نهاية القرن هو: «أيّ غرب، أو إسلام، أو كونفوشيوسيّة، تعني؟» ذلك لأنّ هناك عشرات الأنواع من كلّ منها، وكلّها في صراعٍ وتعارضٍ دائمين وفي تغيّر مستمرّ. أمّا الممكن الكلام عن «الغرب» أو عن كونفوشيوسيّة واحدة، بملاحظ أنّ الأداة على التنوّع الواسع ضمن كلّ ثقافة تقضي فوراً على اختزال الثقافة أو الحضارة إلى ظاهرة واحدة بسيطة؟

الغطة الثانية التي تنتظم كلّ كتاب هنتفتون هي أنّه لا يأخذ بجديّة مدى ما في كلّ حضارة أو ثقافة من الهجنة والاختلاط بالحضارات الأخرى وامتلائها بعناصر مأخوذة من تلك الحضارات. وأرى أنّ مدى الاختلاط والهجنة يجعل القول بثقافة واحدة موحّدة متطابقة دوماً مع ذاتها ضرباً من اللامسؤوليّة الفكرية. وليس

هناك أبعادٌ عن الجدوى من اعتبار الغرب كأنه يقف وحده متعالياً على حضارات أفريقيا والإسلام وأميركا اللاتينية. وإذا كان من الصحيح أن هناك محاولات أيديولوجية في كلِّ الثقافات للتظاهر بأنَّ لهذه الثقافة أو تلك تلك الجوهرَ المتساميَ السابقَ على وجودها، الذي يحدِّدها مرةً وإلى الأبد، فإنَّ هذا من قبيل الأيديولوجيا لا التاريخ أو التفسير الجدِّي للثقافة. وصادف أخيراً أن قرأتُ كتاباً جديداً عن بروز علم التفاضل والتكامل، فحواه أن هذا الحقل من الرياضيات الذي لا غنى عنه برزَ مكتملاً في أوروبا القرن السابع عشر وفي وقت واحد في أعمال لايبنتس ونيوتن. واعتبر المؤلف أن هذا البروز المذهل كان نتيجة مباشرة لعودة علوم الإغريق المفاجئة إلى الظهور في ذلك القرن. ولا بدَّ لي أن أصف هذا الرأي بأنَّه «أيديولوجي» وليس تفسيراً تاريخياً حقيقياً لما حصل. إنَّ هذا الوصف للعبرة العلمية «الغريبة» يُخفِّف الدورَ الجوهريَّ الذي لعبه علماء الرياضيات المسلمون، الذين ما كان في إمكان نيوتن ولايبنتس لولاهم تطوير التفاضل والتكامل، ولا يعدو ذلك الوصف أن يكون محاولةً لإدامة أسطورة «الغرب» كحضارة نقيّة منفصلة على نفسها، تدين بسيطرتها وقوتها لنفسها دون سواها، وليس لتاريخها في التحليل النهائي أيُّ علاقة مع الحضارات والثقافات الأخرى.

هناك اليوم إشباعٌ لهتنتغتون في كلِّ ثقافة. وأرى أن السبب هو القومية، أو على الأقلَّ ذلك الجانب من القومية الذي يتَّسم بنفسية الدفاع عن ذاتٍ يُعتبرها تحت التهديد، ويتَّسم بكره الغريباء، وهو أيضاً جانبٌ يُطاور ذلك النوع من التحريض الذي أنتج الصراعات الإثنية والدينية وأنتج تقسيمَ الكثير من المجتمعات التعددية إلى كيانات صغيرة منفصلة تبادلُ جيرانها التهديدَ عبر حدودها المرسومة بالأسلاك الشائكة. ويكتب هنتنتغتون من منظور مثقَّف مهمته إدارة هذا النوع من الصراع، أيُّ كمثقَّف يخدم مصالحَ القوة العظمى الأخيرة (الواقع أنه صريح تماماً في هذا) ويخدم إدامة أولويتها كقوة عالمية. ومن هنا فإنَّ الموضوع الحقيقي للكتاب ليس كيفية خفض حدة صراع الثقافات بل كيفية الاستفادة منها لمصلحة أميركا وكوسيلة لإعطاء الولايات المتحدة الحقَّ في قيادة العالم. لكنَّ كلَّ تلك الفخامة البلاغية لا تستطيع أن تخفي أن كلَّ نمطه الفكريّ مستقًى من المصدر الملوث نفسه الموجود في كلِّ الحضارات، أي الفكرة القائلة بأنَّ «نمط حياتي» و«طريقة تفكيري»

«ديانتي» و«حضارتي»، لا يمكن أن يشارك فيها أو يفهمها من لم يكن من ديانتي أو لوني إلخ... وتقدم دول مثل الهند وباكستان والبوسنة وإيرلندا وجنوب أفريقيا ولبنان، وبالطبع فلسطين - إسرائيل، أمثلة على الآثار المدمرة لهذا المنطق، الذي لا يقوم في النهاية إلا إلى المزيد من ضيق الأفق وسوء التفاهم والعنف. النقطة بالطبع هي أن التسليم بهذه الأفكار ليس أمراً حتمياً، على رغم كل ما يدعو إليه هنتنغتون وأشباهه. وعلى رغم أن هناك تشابهاً بين أفكاره وأفكار الصهاينة اليمينيين، الذين يرون أن لهم حقاً يعلو على كل من عداهم في أرض فلسطين ويبدون الاستعداد لقتال الفلسطينيين إلى يوم القيامة، فإنه يؤخذ بجديّة أكثر لأن الولايات المتحدة اليوم هي الدولة الأقوى في العالم، لكن ذلك لا يُمكن أن يشكل برهاناً على صحة رأيه.

ليست هناك ثقافة نقيّة اليوم. لكن هنتنغتون يكتب عن فرنسا وكأنها مكونة من أشخاص مثل دوپون وپروجراك دون سواهم، وعن بريطانيا وكأن كل سكانها يحملون اسم سميث أو جونز. إن هذا هو أصولية لا تحليل لثقافة ما، وهو أصولية من صنع البشر وليس مفروضاً مرة وإلى الأبد من قبل القضاء والقدر. من هنا فإن كل هوية مادة مركبة، أي مزيج من مختلف التواريخ والهجرات والفتوحات وانتفاضات التحرر إلخ. ويمكننا أن نتعامل معها باعتبارها صراعات بين مختلف العوالم، أو خبرات يمكن التوفيق في ما بينها. إن من بين الصلاحيات التي تضفيها القوة تاريخياً على حاملها تصنيف الأقوام الأضعف ووضعها ضمن نماذج لا تُعرف التغيير - من الأمثلة المعروفة على ذلك، الصيني «الصبور»، أو الأسود «الخانع»، أو المسلم «المخاثل» أو «العنيف» - وهو ما يحكم على تلك الأقوام بالعزلة والفصل عن البقية، ويسهل التحكم بها أو إبعادها. وهذا بالضبط ما يعنيه «فصل» العرب عن الإسرائيليين، في الماضي أيضاً خلال عملية السلام. لكن هل هذا هو السبيل الوحيد لتعايش الحضارات؟

لا أعتقد ذلك. إن السبيل الآخر الممكن لاستعمال الفروق ضمن الثقافة هو الترحيب بـ «الأخر» ككيان مساوٍ دون أن يكون مشابهاً تماماً. ورأت غالبية الباحثين الإنسانيين العظام في زمننا، من أريش أورياخ إلى جوزيف نيدهام ولوي ماسينيون وعلّه حسين، في الماضي وفي الحضارات المختلفة فرصةً للتغلب على التغريب الذي يأتي بفعل مرور الزمن والبعد. وعندما قرأ أورياخ الشاعر الإيطالي دانتي فإنه لم



يتناول علاقته بالقرن الرابع عشر الميلادي فحسب، بل بزمنا أيضاً. والفكرة هنا هي دراسة الحضارة من منظورٍ يَخْتَلِفُ عن المنظور القومي، لمعرفة الطريقة التي تكونت بها وكيفية تشكيلها وتقديمها للغير. وهذا، إضافةً إلى التطلع الأكثر أصالة إلى إمكانات الأسرة الإنسانية، هو ما يقدمه العالمُ أو المثقَّفُ الإنساني، لا مديري الأزمات، الهنتغتون.

قضيتُ ٣٥ سنة من عمري في تعليم الشبيبة فنونَ التفسير، أي كيف على المرء أن يقرأ ويفهم ويجد صلةً الوصل بين منتجات الثقافة البشرية والأنشطة البشرية الأخرى. ومكنتني هذا، كما اعتقد، من فهم السياسة في شكل أفضل، لأنَّ التفسير يعلمنا أنَّ كلَّ النشاطات الإنسانية تقع في سياق التاريخ، بل إنها من مادته. وهدف التفسير، كما أرى، هو أنَّ نتعلَّم ربطَ الأشياء بعضها ببعض: أي الثقافات المختلفة، والشعوب المختلفة، والحقب التاريخية المختلفة. وهذا بالتالي ناتج عن خيار معيَّن، يخالف تماماً خيارَ هنتغتون وغيره في الغرب والعالم الإسلامي، الذين ينظرون إلى الثقافات بمنظور التعارض والصدام. مقولة صراع الحضارات تقدِّم على أنَّها حتمية، لكنَّها بالطبع مفروضة على عالم مليء بالاضطراب والصراعات المحتملة والفعلية. غير أنَّ أماننا دوماً أن نختار إذا كنا نريد العمل على تغذية الصراع أو العمل ضده. علينا أن لا نُخدع بلفة هنتغتون الحماسية وأن لا نقتنع بأننا محكومون بالصراعات التي لا نهاية لها، لأنَّ الواقع هو أننا لسنا كذلك.

الحياة ١٣ شباط ١٩٩٧

## سلطة التلفزيون... أو فقدان الدقة

أصبحت خلال الأسابيع السبعة أو الثمانية الماضية بسلسلة من الالتهايات التي سببت لي ألماً شبه دائم، كما فرضت عليّ البقاء في البيت طوال الوقت، من دون قدرة على تدريس صفوفي (التي ألغيت لهذا الفصل الدراسي)، وهو ما جلب لي ذلك النوع من الاكتئاب والإحباط الذي يشعُر به مريضٌ يعتقد أن معاناته طالّت واشتدّت أكثر من المعقول. ولكنني على رغم ذلك تمكّنتُ من أن أختبرَ عن كثبِ التأثير الذي لا بدّ أن يمارسه التلفزيون على الأميركيّ العاديّ الذي يشاهده فترات طويلة. ذلك أن المرض أقعدني عن القراءة فترات طويلة أو عن سماع الموسيقى أو لعبها، ووجدتُ نفسي أنساق مرةً بعد مرة إلى إغراء «الريموت» الذي يعدّ، من خلال كبسة واحدة صغيرة، بأن يأتي بالعالم كله إلى الشاشة الصغيرة أمامي.

على المشاهدين في نيويورك أن يشتركوا في خدمة الكابل (هناك شبكة واحدة في المدينة، وهي احتكار تملكه شركة «تايم - وارنر») لأنّ الأبنية الشاهقة تمنع تماماً تسلّم البثّ المباشر. هكذا وجدتُ أمامي وأنا على فراش الألم ٧٥ قناة حافلة على مدار ٢٤ ساعة بالأفلام السينمائيّة والأخبار والرياضة والاشطرة الوثائقيّة والمقابلات والكثير غيرها من البرامج التي لا يتسع المجال لتعدادها هنا. واستمتعتُ في بداية علاقتي هذه مع التلفزيون بالأفلام القديمة. وقبل أسابيع أفردتُ إحدى القنوات يوماً كاملاً لأفلام من استوديوهات يونيفرسال في الأربعينيات، كلّها مستوحاة من الشرق الأوسط، غالباً غاليّتها من بطولة جون هول وماريا مونتيز وسابو

وايفسون دي كارلو وثرهان بك، في أفلام مثل «السودان» و«ألف ليلة وليلة» و«شهرزاد». وتعطي هذه الأفلام صورةً مسلّية، لكنّ شنيعة أحياناً، عن مفهوم هوليوود للمشرق (لا غنى لصورة الشرق الأوسط، في هذه الأفلام التي عفا عليها الزمن، عن الكثير من الرمال، والخيول المتراكضة، والسلاطين القساء، والراقصات إلخ...). وبعد مشاهدة ثلاثة أو أربعة من هذه الأفلام انسدت نفسي عنها تماماً ولم أطلب الاستمرار ولو ثانية أكثر.

بعد فترة قصيرة نسبياً نفذ صبري تماماً من التلفزيون كله. إذ إنَّ على المرء أن ينتظر ساعات، بل ربما أياماً، ليُحصل على فيلم أو برنامج وثائقي مقبول، وهو يكون في الغالب أجنبياً. أمّا برامج المقابلات فهي حافلة بالتوافه المضجرة والغبية في شكل يُصعب تصديقه، فيما تقتصر برامج الأخبار في شكل كامل تقريباً، سواء في «سي إن إن» أو الشبكات الوطنية أو المحلية، على أبناء الولايات المتحدة، وذلك في تقارير مكررة تتناقلها الشبكات بعضها عن بعض. ووجدت أن «سي إن إن» لا تشجّع على المشاهدة نظراً إلى كثرة الإعلانات والبرامج التي لا تثير اهتمامي مثل تلك التي تتناول الطبّ أو الموضة، ما يجعلك تنتظر ساعات قبل الحصول على تقرير إخباري مهمّ. وهناك الكثير من البرامج الرياضية، تغطّي كرة السلة والقدم عادة، لكنّ مع رياضات جديدة عجيبة، مثل الملاكمة النسائية والتزلّج على الماء باستعمال القدمين لا ألواح التزلّج.

هناك ثلاثة أنواع من البرامج تلوّث موجات البثّ. الأول هو ذلك الصنف العامّ الذي يندرج في إطار التسلية، ويتكوّن من أشياء مثل أفلام الكارتون والمسلسلات الشعبية والعروض الأسبوعية مدّة ساعة من الأفلام والمسرحيات. ويهدف كلّ من هذه إلى اجتذاب مجموع من المشاهدين يتجاوز العشرين مليون مشاهد، وهي في العادة تعتمد الإثارة وتتميّز بالبساطة التي تجعلها سهلة المتابعة، إضافة إلى الإفراط في العاطفيّة والفراغ العقليّ. ويشاهد الكثير من الأميركيّين هذه البرامج على مدار الساعة - قسم منهم يشاهدها حتى أثناء العمل - لكنّ خصوصاً عند العودة من العمل. ولنا أن نتصوّر في كل بيت تقريباً في أنحاء البلاد أفراد الأسرة وهم يجلسون صامتين، مع ما تيسّر من البيرة والـ «بب كورن» مشدوهين أمام التلفزيون الرئيسيّ (هناك أكثر من جهاز واحد لكل بيت، عدا العائلات الفقيرة

طبعًا). الفئة الثانية هي برامج المقابلات، التي تضم مقدّم البرنامج وعدداً من الضيوف، هم عادةً من المشاهير، لكنهم في أحيان كثيرة من الناس الذين يعانون مشاكل خاصة (النساء اللواتي يفضلن صحبة صديقات أبنائهن، الرجال الذين يقعون في غرام النساء المفرطات في السمعة إلخ)، أو «صانعي الأخبار»، أي السياسيين، أو كبار الضيوف الأجانب مثل الأميرة ديانا (وأيضاً بنيامين نتانياهو). وبلغ التلفزيون درجة من الانشغال بالذات، واكتسبت شخصيته ذلك القدر من النفوذ، بحيث نجد كبار صحافييه يقابلون بعضهم بعضاً، الأمر الذي ما يجعل «الخبر» هو ما يحدثه هؤلاء كـ «خبر». أخيراً هناك البرامج الدينية، والأرجح أنها تفوق الصنفين الأولين كميةً. ويشهد الانتشار الهائل لهذه البرامج على أن الولايات المتحدة هي البلد الأكثر انشغالاً بالدين في العالم. وأظهر استطلاع للرأي أجري أخيراً أن ٨٨ في المئة من الأميركيين يعتقدون أنهم يحظون بحبة الله لهم. وتضم البرامج الدينية التلفزيونية كل الطوائف المعروفة وتقدم شعائرها، لكن هذه لا تشكل إلا جزءاً ضئيلاً من المجموع، فيما الغالبية الكبرى هي برامج عن العبادات وعن فرق دينية بالغة الغرابة، من بينها مدارس مسيحية تؤمن بإمكان فهم الدين في شكل مباشر عن طريق دراسة هندسة أهرام الجيزة (صدّقوني، لأنني شاهدتها بنفسي على التلفزيون!)، إلى مستعملي العلاج الطبي «الإيماني» الذين يحيلون العميان إلى مبصرين والمقعدين إلى متحركين ناشطين، وكل ذلك تحت الأضواء الساطعة وأمام ملايين المشاهدين.

هذه النظرة العاجلة تكفي للإشارة إلى أن التلفزيون الأميركي، الذي يجري تصديره إلى أنحاء العالم الآن، هو من منظور شخص متوسط التعليم مصدر سيئ تماماً للأخبار بل وللتسلية والترفيه بالمعنى الحقيقي. ومن أسباب ذلك أنه، نظراً لغزارة برامجه وسهولة توافره، يُفرض على ذهن نوعاً من الاتكالية والسلبية. ويشعر معظم السكان أن في إمكانهم تجنّب مشاكلهم، أو ربما حلّها، عن طريق فتح التلفزيون والاستسلام لما يثيره من الأوهام وأحلام اليقظة، التي تصبح مألوفة وكأنها حقائق واقعة لها جاذبية أكثر ممّا للحياة الفعلية. أمّا بالنسبة إلى الأطفال، فليس هناك للآبوين وسيلة لتهدئتهم أسهل من وضعهم أمام التلفزيون ساعات. هكذا، ومن أوجه عدة، يمكن أن يصبح التلفزيون مثل مختر، ما إن يبدأ المرء بالتعود.

عليه حتى يصبح مدمناً له. الأهم من ذلك، أن التلفزيون يعطي جواباً عن السؤال الذي يطرحه المهتمون بسبب ندرة الرافضين في هذا المجتمع - وفي العالم العربي أيضاً - للاكاذيب والانتهاكات التي تمارسها حكومتهم، وأيضاً لما نشهده حالياً من تدنٍّ في مستوى القادة وسوء أدائهم. ذلك أن التلفزيون، بشموليته في التغطية وانتشاره، وأيضاً عن طريق رسالته الإيديولوجية للضمرة - ومفادها أن هذه هي أميركا، المجتمع الأعظم على الأرض، حيث يمكن حلّ كلِّ المشاكل بالسهولة التي نفتح بها قنينة الكوكاكولا - يشلُّ التفكير الانتقادي أو الأخلاقي.

لا أريد أن أقول إن التلفزيون لا يقدم سوى المهازل والسخف، بل إن الألفية المحلية على سبيل المثال مليئة بالدرجة الأولى بجرائم القتل والاغتصاب والحرائق والكوارث الطبيعية. ولوسيلة الإعلام هذه قدرة غريبة على تشويه صورة الحقيقة، بحيث تشعر أن قصة ما «حقيقية» لأنها معروضة على التلفزيون، أما إذا لم تكن موضع اهتمامه فلا وجود لها. ويمكن القول إن نسبة القضايا الدولية إلى المجموع في البرامج الإخبارية لا تتجاوز ثلاثة أو أربعة في المئة، ويغطيها التلفزيون في العادة عندما تتطور القضية إلى أزمة، وينساها ما إن تنتهي تلك الأزمة. من هنا يندر حالياً أن نجد نكراً لقضايا مثل رواندا أو يوغوسلافيا السابقة، وهي تتحوّل في أذهان المشاهدين تدريجياً إلى «مشاكل» بعيدة غامضة. بالمقارنة نجد أن التغطية الاستثنائية التي حظيت بها محاكمة أو. جي. سمپسون ضخمتها وحولتها إلى شيء يتجاوز كلَّ حدود العقل وحتى العاطفة. وأصبح من المستحيل تقريباً أن نرى العالم وكأنه لا يدور على سمپسون ومحاميه وضحيّته ومآزقه القانونية. والمشكلة أن مسؤولية هذا التضخيم لا تقع فقط على التلفزيون بل يتحملها جمهور لا يشبع من قصة بشعة تدور على ضرب النساء والقتل. ويكلمة أخرى، فقدّ الذهن القدرة على مقاومة الهجمة الواسعة هذه، بكلِّ ما فيها من السخف والتزييف الفاضح للحقيقة.

أنا من جهتي متأكد أن هذا «الإدمان» على التلفزيون لعب دوراً كبيراً في تغييب الفكر النقدي، وأيضاً، وهو الأهم، في تقليص قوة الذهن على الاستعمال الدقيق والصحيح للغة، وهي، عندما نتفحص عالمنا، وسيلة تفكيرنا ومادة ذلك التفكير في الوقت نفسه. إن الصور التلفزيونية تمثّل نوعاً من السحر الذي يعمل من

خلال التنقل السريع بين الأمكنة والصور والمواضيع، وتقدم تصوُّراً للعالم يسوده التركيز الاعتباطي والمفاجئ على هذه القضية أو تلك، والإيقاف الذي يساوي ذلك في الاعتباطية لهذه العملية أو تلك، في شكل يبعث فينا الاطمئنان إلى أن ما نجده أمامنا، سواء كان المسلسلات الشعبية أو النشرات الإخبارية أو المباريات الرياضية أو الصحفيين الذين يتحاورون بثقة ومرجعية، وكأنه العالم الفعلي الذي يُعاش أمامنا ويُفسَّر ويقدم لنا في شكل سهل الهضم من دون أن نبذل أيَّ جهد. وليس من خيار بالنسبة إلى المشاهد الفرد سوى الانتقال من قناة إلى أخرى. وشيئاً فشيئاً يصبح ذلك السيل من الصور والكلام المتدفق من التلفزيون بديلاً عن العمل الذهني، وتضمَّن شيئاً فشيئاً القدرة على التفكير، التي كان التعليم بناها بجهد وتأنٍّ في الإنسان. ويدل التفكير في شكل حقيقي وواع تجد نفسك معتمداً على ما سمعت ورايت على التلفزيون، ذلك السيل الذي يتدفق عليك حين تحاول العثور على الكلمة المناسبة أو الفكرة الصحيحة. وهكذا يصبح التلفزيون هو الناطق بأفكارك، والفارص للكثير من المفاهيم، والعنصر الذي يفرض وتيرة الحدث، ويختزل التعقيد إلى صور بسيطة.

بهذا الشكل، ومنذ سنوات، تم اختزال صورة العربي والمسلم إلى «جوهَر بسيطه أو معنى واحد، هو «الإرهابي». ويؤسفني القول إننا لانزال راهناً مرتبطين في الوعي الأميركي بهذه الهوية، مهما بدا من قادتنا من الاعتدال والتنازل، ومهما كان عدد المرات التي يأتون فيها إلى البيت الأبيض لتلتقط وسائل الإعلام صورهم. علينا أيضاً أن نُبقي في ذهننا أن ليس هناك - وأنا أعني ذلك حرفياً - في ما نراه على التلفزيون ما يمكن أن يعطي للمشاهد مجرد إمكان الشك في أن الولايات المتحدة هي الأرض التي يخصها الله برعايته، وأنها لم ترتكب خطأ في تاريخها، وأنها قوة خير في هذا العالم. واكتسب ضميرُ الجمع في تعبير «بلدنا» قوةً إيجابية لا رادَّ لها، حتى إنَّ لكلمة «أميركا» في الكلام العادي معنى إيديولوجياً واضحاً لا مجرد إشارة إلى بلد معيَّن أو شعب معيَّن، وهذه هي الطريقة التي يستعملها بها التلفزيون. ومن هنا فإنَّ الاستعمالات الخاصة للمفاهيم تجد نفسها أمام هجوم كبير من المفاهيم الجاهزة مثل «نحن نسير إلى الامام» و«الفرص العظيمة التي فتحتها أمامنا الله» إلخ... وغالبيتها تهدف إلى الدفاع عن رأسمالية منفلتة مهما

كان الضرر الذي تلحقه بالكثيرة السكان. المثال الاكمل على ذلك هو الجوقات التي تندد بـ «الحكومة»، وهو التعبير الذي يعني حالياً «الحكومة الكبيرة»، أي الاشتراكية. وخلال الجدل الفاشل الذي دار قبل ثلاث سنوات على قضية العناية الصحية - علينا ان نتذكر أن هناك ٤٥ مليون شخص في اميركا من دون حق في الخدمات الصحية، لأن الحكومة لا تقدم الرعاية الصحية لأحد، عليك الانضمام إلى الضمان الصحي الذي تقدمه الشركات - كان الخيار الوحيد الذي لم يذكره أحد هو ما نجده في كل بلد في العالم، أي ضمان صحي على الصعيد الوطني. ولم يتكرم أحد وإن بنقاش ذلك كمجرد فكرة، لأن هذا النوع من الضمان الصحي يختلط في الأذهان بالاشتراكية، وهي مبدأ لا يزال يلقي الرفض الكامل من الأميركي العادي.

ما أقوله عن اميركا ينطبق أيضاً على العالم العربي، حيث يمنع التعليم الذي يأخذ شكل التلقين، إضافة إلى الراديو والتلفزيون والخطاب السياسي الفاسد تماماً، أو على الأقل المزيف، حول الوضع الاجتماعي، التعبير السهل والمتعين عن الذات. وقام الناشط التعليمي المرموق منير فاشه (٩) قبل سنوات بتحليل للنثر الذي يكتبه طلبة المدارس الثانوية في الضفة الغربية. وأنصح له امران وجدهما في كل الحالات: عجز الطالب عن الكتابة في شكل معين عن أي موضوع، وايضاً العجز الكامل عن الكتابة المباشرة عن الذات. مثلاً، عندما يطلب من الطلبة الكتابة عن الأشياء المحددة التي رأوها أو شعروا بها في طريقهم إلى المدرسة لم يستطيعوا إلا ذكر ملاحظات شديدة العمومية عن الجو والشارع والحاجة إلى الذهاب إلى المدرسة، وكل ذلك في قوالب جاهزة وافتقار إلى التخصيص والدقة. ووجد الطلبة في بعض الحالات إطاراً مناسباً للكتابة في شعارات سياسية عن أننا نحقق الاستقلال، وأهمية الدولة الفلسطينية إلخ... ويعود هذا في بعض منه بالطبع إلى الظروف الحياتية الصعبة لهؤلاء الطلبة. لكنني أجد هنا، عند طلبتي في هذه الجامعة الأميركية الرئيسية، ذلك النوع نفسه من فقدان الدقة والتخصيص، والميل إلى التخلف عن التفكير الواضح عملية ومفاهيم. من هنا فإن الظاهرة هنا شمولية، وباهمية حاسمة خلال السنوات المقبلة، إذ سنرى بالطبع تنامي قوة الاتصالات الإلكترونية في كل أشكالها وتأثيرها في ذهن الفرد وإرادته.

ويبدو أن نظام السوق العالميّة، أو نموذجه حسب صندوق النقد الدوليّ أو البنك الدوليّ، أنتج متوازياً مع ذاته نظام اتّصالات من شأنه تخفيف مقاومة الفرد للافكار السياسيّة والتجاريّة على حدّ سواء. وأرى أن في الإمكان الحكم على وعي الفرد عن طريق مدى السرعة أو السهولة التي يشاق فيها إلى ما يقدّمه التلفزيون أو الخطاب العامّ السائد، وإن كان الواقع لا أكثر تعقيداً فحسب من ذلك التصوّر بل مختلفاً تماماً عنه. السابقة الكبرى على ذلك هي حرب الخليج في ١٩٩١، التي مثّلت (بغض النظر عن لاشرعيّة خطوة صدام حسين في غزو الكويت) عرضاً واستعمالاً للقوّة الأميركيّة على الصعيد العالميّ. وكانت تلك الحرب فعليّاً من دون تأييد شعبيّ في الولايات المتحدة. وفي الفترة ما بين أيلول (سبتمبر) وكانون الأول (ديسمبر) ١٩٩٠ عمل التلفزيون بداب وعناية على بناء إجماع يقدّر صدام حسين شيطاناً شريراً يهدّد «حريّتنا»، وأن «علينا» وقف عدوانه. ولم يتسأل أحد عن «اعتداءاتنا» نحن، أو من على وجه التحديد عيّننا وصداً على النظام العالميّ. وكانت سنين طويلة من الإصرار الإيديولوجي على أنّنا لا نقوم إلا بالعمل الصالح، وأنّ دوافعنا أبعد ما تكون عن الاعتبارات الاقتصاديّة والسياسيّة والاستراتيجيّة الرخيصة، قد هيأت غالبية الأذهان للتحول إلى موقف التأييد. والأهم من ذلك، جرى التخطيط للحرب وخوضها على أنّها «عملية جراحية» نظيفة تشاهدها على التلفزيون، وتمّ إقناع المشاهدين بأنّ، نعم، هناك بالفعل قوّة أميركيّة في الصحراء، لكنّ لما كانت تُشاهد على التلفزيون في أميركا فليس هناك من خسائر أو كلفة «حقيقيّة» لأيّ شخص، عدا بالطبع العراقيّين الأشرار. والمخيف أنّ الأقلّيّة المعارضة للحرب وجدت أنّ من المستحيل الوصول إلى وسائل الإعلام، التي أحاطت الأحداث بجدار إلكترونيّ منيع، وذلك بالاتفاق مع الحكومة.

باختصار، إنّ التناول الغائم والمفتقر إلى التخصيص للغة والواقع يُنتج مواطناً أسهل قياداً وانسياقاً، ويحوّله من مشارك في المجتمع إلى مستهلك يعاني نهماً دائماً. وللتعليم الراقي النقديّ دورٌ فائق الأهميّة في توفير وسائل المقاومة لهذا الوضع، وهي أيضاً، كما علينا أن نقول، وسائل الدفاع عن النفس. عدا ذلك ليس أمامنا إلا صورة مخيفة، صورةً البلائين من الناس وقد تم تطويع إرادتهم وإخضاع وعيهم.

الحياة ٢٤ شباط ١٩٩٧



## سياق زيارة عرفات إلى الولايات المتحدة

قضيتُ يومين أخيراً في قراءة مخطوطة كتاب رجا شحادة الجديد من الاحتلال إلى الاتفاقات الموقّعة، ذلك العمل المؤلم والقويّ الذي سيرى النور قريباً بفضل ناشر هولنديّ. وشحادة نفسه شخص جدير بالاهتمام، يمتاز بالعناية والترويّ في كلّ ما يقول ويكتب، ويجمع ما بين الشجاعة والتواضع والجديّة البعيدة عن أيّة أوهام. هو نجل الراحل عبد العزيز شحادة، المحامي المرموق من رام الله، الذي كان من أوائل الذين قالوا بعد ١٩٦٧ بضرورة المطالبة بحق تقرير المصير للفلسطينيّين في دولة في الضفّة الغربيّة وغزّة. وأتذكّر أنّ رأيه هذا عرضّه وقتئذٍ لهجوم واسع. أمّا الابن فدرّس في الجامعة الأميركيّة في بيروت، وهو ما أعطى كتاباته دوماً بعداً أدبيّاً عميقاً، خصوصاً في مذكراته عن الصمود تحت الاحتلال العسكريّ الوحشيّ. درّس القانون في بريطانيا وعاد إلى الضفّة الغربيّة في السبعينيّات لينضمّ إلى مكتب محاماة العائلة، وأيضاً ليصبح واحداً من مؤسّسي منظمة «الحق»، وهي إلى اليوم المنظمة الفلسطينيّة الأكثر صدقيّة في مجال حقوق الإنسان. وتشكّل دراسات هذه المنظمة، بأسلوبها التحليلي الواضح البعيد تماماً عن كل مغالاة أو بلاغيّات (من بينها تحليلات شحادة للنظام القانونيّ الذي تُفرضه سلطات الاحتلال العسكريّة والمدنيّة، والتي صدرت بعنوان قانون المحتل) سجلاً لا يمكن محوه لاستراتيجيّة إسرائيل المنظّمة للسيطرة على الأراضي الفلسطينيّة لفترة طويلة. وأتذكّر عبداً من المناقشات معه حول الموضوع خلال الثمانينيّات، عندما

اشتكى من أن منظمة التحرير الفلسطينية لا يبدو أنها تفهم أن الإسرائيليين لا يُصدرون القوانين جزأً، بل كانوا يعملون ضمن خطة متماسكة لوضع تلك الأراضي التي كانوا بوضوح يريدون الاحتفاظ بها تحت سيطرة قانونهم وحسب مصلحتهم. وكان، كما اعتقد، أول من فهم العقلية الإسرائيلية في تشبُّهها بشكليات القانون، ويبقى ضمن تلك الأقلية الصغيرة من الفلسطينيين الذين يحاولون فهم البنية العامة للسيطرة التي تعطي التفكير الإسرائيلي عن الفلسطينيين وأرضهم تماسك وقوته.

كما أتذكر ارتياحي لدى تعيين شحادة مستشاراً قانونياً للوفد الفلسطيني الذي جاء إلى واشنطن للتفاوض مع الإسرائيليين في خريف ١٩٩١ بعد مؤتمر مدريد. وأتذكر أيضاً لقائي معه في لندن بعد أشهر على ذلك، عندما قال لي باكتئاب شديد إنه قرّر الاستقالة. إذ اتضح له وقتها أن منظمة التحرير الفلسطينية في تونس كانت تحاول تخريب عمل المفاوضين من الضفة الغربية وغزة، وأنه شعر تبعاً لذلك بأن لا فائدة من الاستمرار. وكانت هذه الإشارة الأولى التي حدثت منها أن عرفات يحاول على الأرجح عقد اتفاق سرّي منفصل مع الإسرائيليين ليضمن أن تكون منظمة التحرير المحاور الرئيسي للإسرائيليين لا مندوبو الضفة الغربية وغزة. وكان رجاً دوماً على ما يكفي من الانضباط الذاتي لكي يستخلص النتائج ثم يعمل بموجبها. وانسحب من العمل السياسي منذ ذلك اليوم (أواخر ١٩٩٢ كما اعتقد) وهو الآن يركّز على عمله في المحاماة.

من هنا فإن كتابه الجديد، كما يقول، هو نوع من «التشريع القضائي» لما حصل خلال الفترة الممتدة من محادثات واشنطن إلى الوقت الحاضر، إذ يوثّق بتفصيل كبير التنازلات وحالات الإهمال الهائلة وكل أنواع القصور من الجانب الفلسطيني، مبرزاً في كل من الحالات مدى تناقض ذلك مع الإسرائيليين الذين استعملوا المفاوضات حسب خطة معدّة بدقّة لإحكام قبضتهم على الأراضي وعدم التنازل للفلسطينيين عن السيادة أو إعطائهم حق تقرير المصير. وهكذا فإن «السلام» في هذا السياق تعبيرٌ مضلل. ويبدو أن الفلسطينيين لم يفهموا أبداً طبيعة السياق الإسرائيلي، أي الخطط الخفية والمناورات القانونية والتكتيكات التفاوضية المهيأة بدقّة التي ضمنت لهم التقدم، في واشنطن أولاً، ثم، وهو الأخطر، في أوسلو.

وكان على القيادة الفلسطينية، لكي تفهم هذا السياق، أن تكون قد درست إسرائيل بعناية، وفهمت ديناميكية سياساتها والتزاماتها الإيديولوجية، واتخذت موقفاً أصلياً وأنشطت تجاه المفاوضين الإسرائيليين. بدلاً من ذلك، يبين شهادة بتفصيل مؤلم أن القيادة الفلسطينية (خصوصاً بعد هزيمة سياسة عرفات في تأييد صدام حسين خلال أزمة الخليج) حرصت على أن تبرهن للإسرائيليين استعدادها للتنازل عن مواقف فلسطينية رئيسية، تجاه قضايا مثل المستوطنات والقدس، لمجرد البرهنة للإسرائيليين على تمسسها للمشاركة. وحدث في ١٩٩٣ أن وجه رئيس وزراء إسرائيل آنذاك إسحق رابين خمسين سؤالاً إلى الفلسطينيين، حصلت كلها على أجوبة إيجابية من عرفات وأبو مازن (الذي يبرز من خلال كل القصّة رجلاً جاهلاً في شكل كارثي ومستعداً للتنازل عن كل شيء مقابل مجرد البقاء في السلطة). واستغرب رابين نفسه هذه الأجوبة، وزاد من استغرابه أن الفلسطينيين لم يَطرحوا أبداً أسئلة على الإسرائيليين، ولم يتحدثوهم، ولم يحاولوا استكشاف نياتهم بشكل فاعل.

أطلقت الحديث عن كتاب شهادة لأنّ الوضع نفسه بالضبط لا يزال مستمرّاً اليوم في العلاقة بين السلطة الفلسطينية، أي عرفات ومجموعته، والأميركيين. وجاء عرفات إلى أميركا أخيراً في ما سُمّي «زيارة رسمية» التقى خلالها الرئيس بيل كلينتون، ووزيرة الخارجية مادلين أولبرايت، وعدداً من أعضاء الكونغرس في واشنطن، وذهب بعد ذلك إلى الأمم المتحدة لحضور حفلة استقبال، وقابل بعض القادة الأميركيين اليهود، ثملقى خطاباً في مجلس العلاقات الخارجية، وزار الرئيسين السابقين جورج بوش في تكساس وجيمي كارتر في أتلانتا. وبدأ بالطبع مبتهجاً بأن يُستقبل وحده في الولايات المتحدة، وبما لقيه من المجاملة الرفيعة من الجهات الرسمية ووسائل الإعلام، وبكونه محط أنظار الجميع. عدا ذلك فإنه وحاشيته بدوا جاهلين بالسياق السياسي والفكري الذي كان الأميركيون يتحكمون بهم من خلاله. وأعطى كلينتون تصريحاً واحداً، واحداً فقط، أشار فيه إلى تضايقه من الإعلان الإسرائيلي عن إقامة مستوطنة جديدة في جبل أبو غنيم. كما أصدر الناطق باسم وزارة الخارجية تصريحاً انتقد فيه نية إسرائيل إغلاق أربعة مكاتب تدعى أنها «سياسية». وهذا كل ما هناك. وفي الوقت نفسه كان مندوب عرفات في

الأمم المتحدة، وهو ابن شقيقته، ناصر القدوة، يُطرح اقتراحًا على مجلس الأمن حصل على الموافقة بالإجماع من أعضاء المجلس يدين إسرائيل بسبب خطوتها في جبل غنيم، لكنّ الأميركيين أوضحوا بما لا يقبل الشك لمنظمة التحرير أنّهم سيلجأون إلى الفيتو إذا قُدِّمَ الاقتراح إلى التصويت، وهو ما فعلوه.

إضافة إلى ذلك بدا أنّ عرفات لا يفهم مغزى اللطف الذي أبدته وسائل الإعلام تجاهه، تلك الوسائل التي كانت إلى عهد قريب تعتبره قاتلاً جماعياً لليهود يقارنُ بهتلر وستالين. وظهر في برنامج مقابلات مسائي مع المدعوّ لاري كينغ، وهو صهيوني ليكودبي متحمّس، طرح عليه أسئلة عن كوفيته وعمّا إذا كانت هناك حرية صحافة وغيرها من الحريات الديمقراطية في الأراضي الفلسطينية. وأجاب عرفات، من دون خجل، بـ «نعم، لدينا ديموقراطية كاملة؛ وهي كذبة، كما يعرف كينغ، لكنّه اختار أن يمرّ بها مرور الكرام ليحمي عرفات من عار الفضيحة. ولم يذكّر عرفات، في كل مقابلاته وتصريحاته إلى وسائل الإعلام، كلمة واحدة عن معاناة شعبه، أو عن أحداث ١٩٤٨، أو الحصار المفروض على الفلسطينيين، أو الخمسة آلاف سجين الذين لا يزالون في يد إسرائيل. لقد كان صنيعةً سياقي لم يفهمه أو يحاول تغييره. فالواقع أنّ عرفات لم يكن في أميركا من أجل دفع قضية شعبه إلى الأمام بل ليلعب دورًا صغيراً في السياسة الأميركية كإرهابيٍّ ثانٍ جاء ليقف شامداً على قوّة أميركا وصلاحتها، ولدعم مصالحها في منطقته من العالم.

وبدا أنّه لا يعي أبداً أنّ الأميركيين تساهلوا مع ادّعاءاته كقائد عسكريّ ولاعب سياسيّ كبير لأنّه، ضمن السياق الأميركيّ (الذي لم يتكرّم عليه بالكثير من المال)، كان قد قدّم التنازلات المطلوبة عن مطامع شعبه نحو الحرية والتقرير الحقيقيّ للمصير. هذا كان الثمن الذي توجّب عليه دفعه لكي يعامله كليتتون وأولبرايت باحترام. وهو في السياق الأميركيّ لا يعدو أن يكون منفقاً للسلام الذي فرضته أميركا وإسرائيل عليه، تلك السلام الذي يبيّن كتاب شهادة بوضوح تام أنّه ليس سوى وسيلة لتوطيد مكتسبات إسرائيل في غزّة والضفة الغربية. وكان من مظاهر خضوعه اللّغة الشاحبة المملّة التي استخدمها هو وحاشيته (كان من المحزن رؤية الشخصية اللامعة حنان عشراوي وقد أصبحت مجرد مترجمة ومساعدة لغويّة له).

الأمر الأسوأ كان أن عرفات بدا كمن يجَهل مؤيِّديه الحقيقيين، أي الأميركيين الأفريقيين والطلبة والأساتذة ومختلف المنظمات الأميركية العربية التي تدافع منذ سنين طويلة عن حق تقرير المصير للفلسطينيين على رغم الظروف البالغة الصعوبة. ولم يَلْقَ بالألأى من هؤلاء، مكتفياً في حفلة الاستقبال الباذخة والخالية من المعنى في الأمم المتحدة بمصافحة أيدي المئات من النكرات. ولم يعد عرفات، في السياق الأميركي، مقاتلاً في سبيل حقوق شعبه، بل شخصاً لا يخلو من طرافة قام بسلسلة من العروض والمقابلات ثم اختفى. وهذه، كما اعتقد، طريقة حمقاء في التصرف من جانب شخص يقدم نفسه على أنه رئيس دولة فلسطينية في طريقها إلى الولادة. وكان عليه، بالعكس من ذلك، أن يأتي كشخص مدرك ويريد للآخرين أن يدركوا مدى الضرر الذي لحقته الولايات المتحدة بشعبه، وليتحدى الأميركيين وي طرح أسئلة صعبة، ويدخل في حياة هذا البلد لا كحامل عرائض لا يفقه شيئاً بل ممثلاً لقضية ولشعب بنلت إسرائيل والولايات المتحدة كل ما في وسعهما للقضاء عليهما. ومع ذلك هناك ما يشير إلى أن موقف الشعب الفلسطيني يختلف عن القيادات. ومن بين هذه المؤشرات المحاولات الشعبية العفوية لوقف بناء المستوطنات الإسرائيلية، وستكون هناك محاولات أخرى ضد طغيان عرفات المتزايد على شعبه.

الحياة ١٧ آذار ١٩٩٧

## ذكرى دير ياسين

تركنا فلسطين للمرة الأخيرة، أبي وأمي وأختي وأنا، أواخر كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٧. كان والدي شريكاً في عمل في فلسطين، مسؤولاً عن فرع الشركة في القاهرة. لذلك عندما تركنا القدس إلى القاهرة كنا في الواقع نعود إلى مكان نعرفه جيداً، إلى بيت ومدرسة وأصحاب إلخ. لكن الحظ لم يسعف بقية الأقارب، إذ وجد الأعمام والأخوال وأولادهم أنفسهم بحلول ربيع ١٩٤٨ لاجئين مشتتين في أنحاء العالم العربي. وذهب معظمهم إلى الأردن، وعدد أقل إلى لبنان، فيما جاءت عمتي مع أكثر أبنائها الراشدين إلى القاهرة، حيث عملوا في شركة والدي إذ كانوا من الشركاء. وأذكر بوضوح أنني، رغم كوني في الثانية عشرة آنذاك، لم أخبر الكثير، أو أفهم تماماً، طبيعة الكارثة التي حلت بنا كشعب. بل لست متأكداً أنني اعتبرتُ آنذاك أننا ننتمي إلى شعب معين، فقد كانت حياتنا في المنزل بعيدة كل البعد عن السياسة. ومع ذلك شعرنا أن الظروف الصعبة التي واجهها اللاجئون الفلسطينيون في مصر تمسنا في شكل من الأشكال. ولم يكن هذا مستغرباً لأنني أتذكر رؤية كثيرين من الأقارب وهم يعانون الفقر ويعبرون عن القلق من كيفية تسديد الإيجار والعثور على عمل وغير ذلك. لكنني خلال عام ١٩٤٨ واحداً من المتابعة بدأت أفهم، ولو في شكل غائم وناقص، الطامة التي حلت بفلسطين العربية. من العناصر التي لعبت دوراً مهماً في إدراكي المتزايد لمصير فلسطين تلك الروايات المتناثرة التي كنت أسمعها على مائدة العشاء في بيتنا في القاهرة خلال

ربيع وصيف ١٩٤٨ عن مجزرة دير ياسين، التي حدثت في التاسع من نيسان (ابريل) من العام ذاته. وكانت عمّتي وابنتها في القدس (على بعد نحو أربعة كيلومترات عن دير ياسين) وسمعتا تلك الروايات المرعبة عن أولئك الـ ٢٥٠ شخصاً من الرجال والنساء والأطفال، جميعهم من المدنيين الأبرياء، الذين قتلهم عمداً ومن دون رحمة «اليهود» كما كان الجميع يسمّونهم. إنّها الواقعة المليئة بالاغتصاب وذبح الأطفال وبقر بطون الأمّهات وما شابه، واقعةٌ لاتزال الأكثر برزواً في ذاكرتي عن تلك الفترة المليئة بالأهوال.

وسيطرت هذه الروايات على المخيلة، وكان أريد لها أن تسيطر. وأذهلني، وأنا في صباي وبعيدٌ عن مركز الأحداث، هذا العنف الدمويّ الأعمى ضدّ فلسطينيّين لا ذنب لهم سوى أنّهم كانوا هنا. لكنّ لم أستطع أن أفهم السياق والمعنى الحقيقيّ لما حصل في دير ياسين إلا بعد نحو عقد من الزمن.

الرأي السائد سابقاً هو أنّ المجزرة كانت عملاً إرهابياً اعتباطياً إلى حدّ ما، خطّطت له ونفّذته منظمة «أرغون» التي قادها مناحيم بيغن. لكنّ ما نعرفه الآن، خصوصاً بفضل أعمال المؤرّخ الإسرائيليّ بيني موريس، أنّ «عملية» دير ياسين لم تحظ فقط بمباركة قوات الهاغانا ومشاركتها، بل كانت جزءاً من خطة صهيونيّة شاملة (خطة «داليت» التي كان وليد الخالدي أول من كتب عنها) تهدف إلى إخلاء فلسطين من سكانها العرب. وكما يقول موريس في كتابه *ولادة مشكلة اللاجئين الفلسطينيين: ١٩٤٧ - ١٩٤٩* [The Birth of the Palestinian Refugee Problem, 1947-1949]، كان لدير ياسين «أثر أقوى من أيّ حادث آخر في الحرب على تشجيع هروب القرويين العرب من فلسطين». (ص ١١٣) الحقيقة بالطبع أنّ اللجوء لم يقتصر على «القرويين العرب» بل شمل ثلثي الشعب الفلسطينيّ، أيّ نحو ٨٠٠ ألف شخص. وجاءت في الفترة الأخيرة أعمال الباحث الفلسطينيّ الإسرائيليّ نور مصالحة التي ركزت على مفهوم «نقل السكان» في الفكر الصهيونيّ، لتبيّن مدى ثبات الصهاينة على وضع برامجهم وتنفيذها لتخليص «أرض الميعاد» من سكّانها الأصليين. وكان كتابه الأول *طرد الفلسطينيين* [Expulsion of the Palestinians] وتناول فيه الإيديولوجيا الصهيونيّة من ١٨٨٢ إلى ١٩٤٨؛ فيما يقدّم كتابه الثاني، الذي صدر لتوّه بعنوان *أرض بلا شعب: إسرائيل ونقل السكان*

والفلسطينيون [Land Without People: Israel, Transfer and the Palestinians], صورة مخيفة لما حصل بين ١٩٤٩ و ١٩٩٦.

والمادة التي يقدمها في الكتاب الأخير صدقية لا تأتي من كونها مستقاة في الدرجة الأولى من المصادر الصهيونية فحسب، بل لما تبينه من استمرار تصميم السياسيين والعسكريين والمثقفين الإسرائيليين فترة طويلة بعد ١٩٤٨ على متابعة هدف التخلص من الفلسطينيين، سواء عن طريق التهجير الفعلي، أو المجزرة (كما في كفر قاسم)، أو بإجبار الفلسطينيين كشعب على الرضوخ. وكان الهدف دوماً القضاء على الواقع الفلسطيني، أي محو الفلسطينيين كشعب ذي حقوق مشروعة وتحويلهم إلى غرياء في وطنهم. والواقع أن إسرائيل نجحت حتى الآن في وضع وجهة نظرها موضع التنفيذ. وما هي الآن عملية أو سلو للسلام، والمستوطنات، والتحديث والغطوسة من نتانيا هو، التي تعود كلها في أصلها إلى إحداث مثل دير ياسين والأفكار التي جعلت مجزرة دير ياسين أمراً ممكناً.

ولكن يبقى السؤال: لماذا أصبحت دير ياسين قيد النسيان تقريباً، ولماذا يحذف القادة والمثقفون الفلسطينيون عام ١٩٤٨ بأكمله من جدول الأعمال؟ السنا، في النهاية، نتعامل مع يهود إسرائيليين لا ينفكون عن تذكير العالم، وهم محقون، بشروع اللاسامية والمحرقة النازية وما تستوجبه من تعويض؟ يبحث المؤرخ الهايتي ميشال رواف ترويو كيف أن السرد الغربي لثورة ١٧٩٨ في هايتي يفترض أن الغربيين لا بد أن ينتصروا في النهاية وينهزم الثوار، إضافة إلى ذلك فإن أكثر الكتابات عن تلك الفترة يُهمل ببساطة ما كان يحصل داخل هايتي. ويتحدث ترويو عن «إسكات ثورة هايتي»، ويقول إنه حدث لأن الخطاب التاريخي الغربي يصور هزيمة الأقوام باعتبارها حتمية إذا لم تحاول تلك الأقوام إعادة كتابة تاريخ السيطرة الغربية، مُطلقاً بذلك «عملية إعادة كتابة جذرية لتاريخ العالم». ونحن كعرب وفلسطينيين بعيدون إلى حد كبير عن هذه المرحلة. ويتولى الآخرون كتابة تاريخنا، وهي معركة أعلنّا فيها التسليم قبل بدايتها. ويتفاوض قادتنا كأنهم يبدؤون دوماً من نقطة الصفر، فيما تتحكم أميركا وإسرائيل بقائمة الأولويات. ونستمر في تقديم التنازل تلو التنازل، لا فيما يخص الحاضر وحده بل الماضي والمستقبل أيضاً.



إنّ الذاكرة الجماعية لشعب ما هي إرثه، لكنّها أيضاً قوّة دافعة: إنّها ليست شيئاً سلبياً خامداً بل يجب تفعيلها كجزء من هوية الشعب وشعوره بما له من حقوق وامتيازات. من هنا فإنّ تذكّر دير ياسين لا يعني مجرد العودة إلى الكوارث الماضية، بل لفهم من نحن وأين نتّجه. وبدونها نكون في حال من الضياع، وما يبدو هو أنّنا بالفعل في ضياع.

الحياة ٢٥ نيسان ١٩٩٧

## بعد ثلاثين سنة...

من الكتب الأميركية الأكثر جراءة في مجال البحث والنقاش التاريخيين ذلك الذي أصدره في ١٩٨١ البروفسور أرنو ماير من جامعة پرنتستون. عنوان الكتاب استمرار النظام القديم: تاريخ أوروبا حتى الحرب العظمى. وكان محوره الرئيسي أن أوروبا بعد الثورة الفرنسية في ١٧٨٩، ثم بعد قرن كامل من الثورات ضد الملكية والارستقراطية والكنيسة، شهدت استمرار البنى التقليدية شبه الإقطاعية حتى مرحلة مهمة من القرن العشرين، ومحافظة النخب القديمة والثقافات التقليدية العالية، بكل طقوسها السلطوية، على مركز الصدارة، أمام تقدم التصنيع وصعود البرجوازية والتوجه المتسارع الأكيد نحو الديمقراطية الجماهيرية. وإذا كانت هناك حالات أخرى من استمرار نظام قديم زمناً طويلاً بعد زوال عهده فهي بلا شك ما نجده في العالم العربي بعد ١٩٦٧. إذ كانت حرب حزيران (يونيو)، في نظر كل عربي وإسرائيلي، واحداً من المنعطفات الكبرى في تاريخ الشرق الأوسط المعاصر. وأدت الضربة العسكرية الوقائية التي شنتها إسرائيل إلى تدمير القوتين الجويين المصرية والسورية خلال ساعات. واحتل الجيش الإسرائيلي مساحات شاسعة من الأراضي - سيناء، الضفة الغربية، غزة، مرتفعات الجولان - وقتل الآلاف من الجنود العرب، بعضهم (كما عرفنا خلال السنتين الأخيرتين) في المجازر التي ارتكبتها الجنود الإسرائيليون في حق أسرى حرب عُرِّل. وانهارت في العالم العربي الإيديولوجيا العسكرية، فيما انتصرت هذه الإيديولوجيا في إسرائيل.

وأصبحت الدولة اليهودية القوة المسيطرة عسكرياً في الشرق الأوسط، وذلك، في جزء منه، بفضل تحالفها مع الولايات المتحدة، فيما كان الاتحاد السوفياتي، الذي وُقِرَ للمصريين والسوريين السلاح والدعم السياسي، في موقع الخاسرين إلى أن تمكن حلفاؤه الإقليميون من استعادة سمعتهم في حرب ١٩٧٣.

المفارقة الكبرى هي أن كلاً من الأنظمة العربية المهمة اليوم لا يزال على حاله من دون أي تغيير جوهري، بعد ثلاثين سنة على الهزيمة الجماعية الكبرى في تاريخ العرب. وإذا كان من الصحيح أن الحكومات كلها تقريباً حوكت ولاها إلى الولايات المتحدة، ووقعت مصر والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية على اتفاقات للسلام مع إسرائيل، فإن بنية السلطة في العالم العربي بقيت مكانها، في الأوساط الثرية الحاكمة نفسها، والكوادر العسكرية نفسها، والنخب التقليدية نفسها، التي تستمر في المحافظة على الامتيازات وتتخذ ذلك النوع من القرارات الذي اتخذته في ١٩٦٧. وأذاع الملك حسين في الذكرى الأخيرة للحرب خطاباً اعتبر فيه تلك الحرب غلطة مؤسفة، جاءت نتيجة سوء التخطيط والتنسيق والاستراتيجيات المبسرة والدعايات الصاخبة. لكنه لم يشر (أو لم يستطع الإشارة) إلى أن وضع العرب اليوم ليس بأفضل مما كان عليه في ١٩٦٧. وإذا كانت موجات الأثر العربية في أواخر أيار (مايو) من تلك السنة مليئة بالتوقعات عن الانتصار القريب، فهناك بدلاً منها الآن الجوق الصاخبة، التي لا تقل مخادعة عن الدعاية القديمة، التي تتغنى بـ «عملية السلام»، ولم تحظ حتى الآن بدعم شعبي، ولم يستفد منها سوى إسرائيل. وهناك في كل بلد عربي رئيسي انتخابات وبرلمان، لكن من الواضح أن الديمقراطية بالمعنى الحقيقي مفقودة. إذ لا يزال الحاكم ينفرد بإدارة شؤون الخارجية والدفاع وقضايا الموازنة والنواحي الأمنية. ولا تزال حرية الرأي تُعتبر ضريراً من الترف، فيما تبقى الصحف والإذاعات الرسمية مصدر المعلومات الوحيد للشعب. أما في ما يخص الحريات الفردية، فالوضع لا يقل سوءاً وبيدائية عما كان عليه في ١٩٦٧. وينتشر في كل مكان التعذيب والاعتقال الكيفي والظروف البشعة في السجون. وتواصل فرق المخابرات نشاطها على أساس مكافحة الإرهاب، الذي تربطه دوماً بالمجموعات الإسلامية، ذلك العدو الذي يهدد الحكام العرب ونظراءهم الغربيين والإسرائيليين على السواء.

ويبدو استمرارُ الأنظمة القديمة أكثرَ مَثَارًا للدهشة عندما نَسْتَعْرِضُ الهزَّاتِ الكبرى المتتالية خلال السنين الثلاثين الأخيرة. وشهدت المنطقة تمكُّنَ إسرائيل، رغم عملية السلام، من الاحتفاظ عملياً بسيطرتها على الضفة الغربية وغزّة (٩٠ في المئة من أراضي الأولى و٤٠ في المئة من الثانية). كما شهدت حرباً رئيسية في ١٩٧٣، تبعها الحظرُ النفطي الذي رفع أسعار النفط إلى مستويات لم يحلم بها أحد من قبل. وبرزت منظمة التحرير الفلسطينية كقوة سياسية مهمة، وأيضاً عسكرية لفترة ما في الأردن، وذلك إلى أيلول (سبتمبر) الأسود في ١٩٧٠ الذي أنهى وجودها في الأردن. ثم انتعشت المنظمة من جديد في لبنان، فاندلعت الحرب الأهلية هناك في ١٩٧٥، ودُمِّرت البلدُ وقتلتُ حسب التقديرات ١٥٠ ألفاً من السكان، قبل التوصل إلى تسوية الطائف في ١٩٩٠. وتخلَّلَ هذه الحربُ الهجومُ الإسرائيلي على لبنان في ١٩٧٨، والاحتياحُ في ١٩٨٢ الذي أدَّى إلى طرد منظمة التحرير ومقتل نحو ٢٠ ألف مدني، من ضمنهم المئات من اللاجئين الفلسطينيين العزَّك في مخيم صبرا وشاتيلا. وكانت هناك أيضاً الثورة الإسلامية في إيران التي دخلتُ عنصرًا جديدًا في سياسات مرحلة ما بعد ١٩٦٧، أولاً كمساندة للمقاومة الفلسطينية، ثم كراعية لمجموعات مقاومة محلية، مثل حزب الله اللبناني، وهو الطرف العسكري العربي الوحيد الذي استطاع أن يصمد في وجه إسرائيل. وبدأت في ١٩٨٧ الانتفاضة الفلسطينية التي أجبرت قادة إسرائيل، للمرة الأولى منذ نشوب الصراع بين الصهيونية والشعب الفلسطيني، على الاعتراف بالوجود السياسي لهذا الشعب.

وبالقدر الذي أُنْذِرْتُ فيه الهزَّاتُ والاضطراباتُ بتغيُّراتٍ بالغة العمق فإنَّ السمة الرئيسية للمشهد السياسي كانت قدرة النظام العربي القديم، إضافة إلى الولايات المتحدة وإسرائيل، على احتواء أيِّ تحدٍّ جدِّيٍّ وصدِّه. ويبدأ أن كل جيل جديد من القادة لا يعدو أن يكون نسخةً متزايدة الشحوب عن سابقيه. وحلَّت العصبية الوطنية الضيقة محلَّ القومية العربية، التي فصَّلت الجغرافيا على مقاسها لترسم حدوداً في ما بينها تخضع لأكثر ما يمكن من السيطرة. وبرز هذا الاتجاه في صورته الأبعث والأكثر إجراماً لدى بعثيي العراق، الذين نظَّروا إلى جيرانهم نظرة تقوم على اخس ما يمكن من الأحلام البسماركية. وشكَّل احتلال العراق للكويت في ١٩٩٠ ثم حرب الخليج في ١٩٩١ الأزمة الكبرى في مرحلة ما

بعد ١٩٦٧، وكشفت الأزمة الانقسامات الرهيبة بين العرب، وفُضحت الفراغ الأخلاقي لما يسمى الفكر «الراдикаلي» العربي، كما أدت إلى الحضور العسكري الأميركي المباشر في قلب العالم العربي. وجاءت بعد ذلك أحداثات أوسلو الشهيرة، والاتفاق بين الصهاينة وزعيم الحركة الوطنية الفلسطينية - ونتج ذلك عن الهيمنة الأميركية على المنطقة، وأيضاً عن السياسة الخاطئة في شكل ماسوي التي اتخذتها منظمة التحرير الفلسطينية بقيادة ياسر عرفات، خصوصاً في خطوته الجنوبية في التحالف مع صدام حسين. واضطر عرفات بعدها، مدفوعاً بجبنه وقصر نظره فضلاً عن ضغط الأميركيين، إلى وقف الانتفاضة والقبول برضوخ شعبه.

وما لبثت «عملية السلام الشهيرة»، التي انطلقت من حديقة البيت الأبيض وسط المبالغات الإعلامية، أن توقفت تماماً لما انطوت عليه من إجحاف ونواقص، ولكن ليس قبل أن تحصل إسرائيل من خلالها على كل مطالبها الاستراتيجية التاريخية، وأوصلت الفلسطينيين إلى أسوأ وضع يعرفونه. إذ انخفضت المداخل الفردية بنسبة خمسين في المئة، فيما وصلت البطالة إلى أربعين في المئة، وانتشر الفقر والإحباط والنقص الغذائي، واستمرت الهجمات العسكرية الإسرائيلية على المدنيين لتوصل الفلسطينيين إلى حضيض جديد من الانسحاق. خلال ذلك يبقى نحو ٤٥٠ ألف لاجئ فلسطيني في لبنان من دون مواطنة، ومن دون إذن للعمل أو التنقل، وتحت تهديد الطرد الجماعي، ويبقى نحو ٨٠٠ ألف لاجئ في سورية قيد الحجز في مخيماتهم من دون اهتمام كاف بحاجاتهم، وأكثر من مليون في الأردن، والوف غيرهم يقبعون من دون بصيص أمل في مختلف الدول العربية. وفي مناطق الحكم الذاتي الفلسطينية (علينا أن نتذكر أن اتفاقات أوسلو تنص على «الحكم الذاتي» لكنها تترك السيادة، والذخول والخروج، والموارد مثل المياه والأرض، والمسؤولية النهائية عن الأمن في أيدي الإسرائيليين) تتحكم بالفلسطينيين سلطة مستبدة تتسم بالفساد والقسوة والعجز، من دون هدف غير مراعاة مصالح حفنة من المحاسبين. ونجد هناك احتكارات للوقود، ومواد البناء، من ضمنها الخشب والإسمنت، والتبغ، وكل سلعة ومادة استهلاكية تقريباً، وكل ذلك لكي يثري منها بلا خجل رجال السلطة وأبنائهم. وأصبح هذا الفساد فضيحة دولية. ولم يستطع المجلس التشريعي منذ انتخابه شعبياً قبل ثلاث سنوات إقرار أي قانون أو

إحراز أي تقدم دستوري ضدّ مستبدّ يسيطر على الموازنة إضافةً إلى إدارته عشرين جهازاً أمني يمارس تعذيباً وقتلاً وسجنَ منتقديه وحظرَ الكتب حسب رغبة ياسر عرفات. لكنّ هذا ليس كل شيء. إذ إنّ الفلسطينيين الذين يبلغ عددهم سبعة ملايين نسمة يجدون أنفسهم تحت رحمة رجل عديم الكفاءة مهمته أن يكون أداةً للاحتلال والنهب الإسرائيليّين، ولا يستطيع أن يقدم لشعبه سوى الاضطهاد والخداع. وما لا يلاحظ إلا نادراً أنّ عرفات لا يمثل حالياً إلا نسبة ضئيلة من شعبه (سكان الضفة الغربية وغزة) فيما يقيم ٦٠ في المئة من مجموع الفلسطينيين في الشتات، وعليهم الآن السعي من أجل رفع المظالم التاريخية التي لحقتهم بسبب أخرى ومع قادة آخرين، وبفكر جديد وعزيمة جديدة.

من المفارقات التي لا تدركُ بما فيه الكفاية أنّ السلام الملوّث الذي عقده عرفات مع إسرائيل يعني أنّه غفّر للحركة الصهيونية كلّ ما إلحقته بالفلسطينيّين، بدءاً من ١٩٤٨ عندما دمّرت مجتمعهم وطردت ٧٠ في المئة من السكان. وما يضاعف من قسوة المفارقة أنّ منظمة التحرير الفلسطينية تفاضت عن الاحتلال العسكري الإسرائيليّ المدمر الذي يستمرّ منذ ثلاثة عقود، ووافقت على ضمّ القدس ووجوب ١٤٠ مستوطنة على أراضٍ مصادرة من الفلسطينيين، واعتبرت عملياً أنّ «عفا الله عمّا مضى». وكلّ هذا في مواجهة شعب لا يسمح للعالم بأن ينسى ما لقيه من الظلم، وتسلم تعويضات هائلة عن ذلك، ولا يزال يطاردُ قدماء النازيّين ويضغط على دول مثل سويسرا، التي يتهمها الآن بالتعاون مع الفاشية. إنّ الضمير الإسرائيليّ يعاني عمىً جوهرياً عندما ينظر إلى مصير فلسطين والفلسطينيّين، وهو عمى شجّعته منظمة التحرير الفلسطينية بتصرّفها بدل أن تُجبر الصهيونية على الاعتراف بمسؤوليّتها عن جرائمها تجاه شعب بأكمله. وإنّ يكون هناك أبداً سلام بين الفلسطينيين العرب والإسرائيليين اليهود (وانصارهم الكثيرين في الشتات) حتى يُعترف الطرف الإسرائيليّ رسمياً بجرائم التشريد والاضطهاد وسرقة الأرض التي ارتكبتها بحقّ الفلسطينيين ويحدّد سياسته تجاههم على أساس هذا الاعتراف.

ويمكننا الآن بفضل جهود شجاعة من مؤرّخين فلسطينيّين وإسرائيليين يعيدون النظر في سجلّ الأحداث أن ندرك بوضوحٍ ما حصل خلال عقود الصراع

بين الصهاينة والفلسطينيين. ونَعْلَم الآن أن كل شخصية صهيونية رئيسية منذ ١٨٩٧ كانت تحلم بطرد السكان الأصليين العرب لكي تديم تلك الأسطورة البائسة عن «أرض بلا شعب لشعب بلا أرض». ونَعْلَم أن القوات الصهيونية قاتلت في ١٩٤٨ بهدف طرد أكثر ما يمكن السكان الفلسطينيين، وأن إسحق رابين مسؤول شخصياً كقائد الهاغانا الذي طَرَدَ ٦٠ ألفاً من الرجال والنساء والأطفال من اللد والرملة. ومنذ ١٩٤٨ لعب قادة إسرائيل، واحداً بعد الآخر، دورهم في قمع وإفشال كل محاولة فلسطينية للحصول على حق تقرير المصير، عادةً عن طريق الطرد والتجوير (بلغ عدد اللاجئين في حرب ١٩٦٧ وحدها أكثر من ٢٠٠ ألف نسمة). والأمثلة الحالية على خطوات القمع ومحاولات الإفشال هي الحصارُ المتوالي التي تُضرب على المناطق الفلسطينية وحظر التجوّل ومصادرة الأراضي لإنشاء طرق تُربط ما بين المستوطنات إلخ... ويعترف الكثيرون من قادة إسرائيل، حتى الصقر المتطوّر مناحيم بيغن، بأن إسرائيل لم تكن بحاجة حقيقة إلى شنّ حرب ١٩٦٧، وأن دافعها إلى ذلك كان الحصول على المزيد من الأراضي ومواصلة إخضاع الفلسطينيين. وتَشهد الضفة الغربية حالياً نظام العزل العنصري، حيث يسكن الفلسطينيون مناطق متناثرة تفصلها المتاريس والمستوطنات والطرق الالتفافية بعضها عن بعض، وأقيم أكثر هذه العوائق كجزء من «عملية السلام». وعلى عرقات أن يحصل على إذن إسرائيل في كل مرة يريد دخول غزّة أو الخروج منها، وهو وضع مفروض بقسوة أقوى بكثير على الفلسطيني العادي. وتحظر إسرائيل على سكان الضفة الغربية وغزّة دخول القدس الشرقية، فيما تقوم إسرائيل بجهد منظم لإلغاء أدون السكّن الرسميّة للمقدسيّين الفلسطينيين لكي تتمكّن من تهويد المدينة.

إذا أخذنا كل هذا في الاعتبار نجد من المذهل إصرار القيادة الفلسطينية على توهمها أن مواصلتها التفاوض مع إسرائيل على أساس اتفاقات أوسلو سيعطيها الأرض مقابل السلام. إذ إن اتفاقات أوسلو لا تستطيع أن تقدّم ذلك، بل إنّه لم يكن هدفها أبداً، وهذا ما لم يحاول حزب العمل إخفاءه عندما كان في السلطة، فيما أعلنت حكومة بنيامين نتانياهو المتطرفة بوضوح كامل أن هدفها الاستمرار في الاستيطان وسرقة المزيد من الأرض الفلسطينية، وذلك باسم ذلك «الحق» الزائف لليهود في السكن في كل جزء من «أرض إسرائيل». ولا يبدو أن

لإدارة بيل كلينتون نيّة عمل أيّ شيء تجاه ذلك سوى التمسك بدعم إسرائيل «من دون شروط» كما قال أخيراً نائب الرئيس آل غور.

من الأكيد، إذن، أنّ الميل إلى السلام الحقيقيّ القائم على العدل والمساواة مفقود لدى الطرفين. إذ يشعر الإسرائيليّون أنّ في إمكانهم، بعد ثلاثين سنة من التفوق العسكريّ، الحصول على كل ما يريدون سواء في الحرب أو السلم. فيما يرفض الفلسطينيون، على رغم عجز قياداتهم، القبول بالرضوخ الدائم. ولن يكون هناك تصالح أو تعايش حقيقيّ مادام هناك من يُنكر الحقيقة أو يتفادها: وهي أنّ إسرائيل موجودة كدولة يهوديّة على أساس من قمع حقوق كل الفلسطينيين وإخضاعها للحقوق اليهوديّة «المتفوّقة». وإذا كان هناك درس يمكن تعلّمه من السنين الثلاثين الأخيرة فهو استحالة إلغاء وقمع تطلّع الفلسطينيين إلى السلام المشرف وتقرير المصير، مهما بلغت إسرائيل من القوة العسكريّة والسياسيّة. وما نحتاجه الآن هو تغيير في الوعي: أي أنّ على الإسرائيليّين أن يدركوا أنّ مستقبلهم يعتمد على مواجهتهم وتعاملهم الشجاع مع مسؤوليّتهم التاريخيّة الجماعيّة عن مأساة فلسطين. كما أنّ على الفلسطينيين، والعرب عموماً، أن يدركوا أنّ الصراع من أجل حقوقهم جزء لا يتجزأ من الحاجة إلى إقامة مجتمع مدنيّ ديمقراطيّ، والاستثمار الكثيف في التعليم، وأن يستكشفوا أنماطاً علمانيّة في حياتهم لا توفرها «العوادات»، اليهوديّة منها أو المسيحيّة أو المسلم، التي تمثّلها الأصوليّات الدينيّة المعاصرة.

الحياة ١٩ حزيران ١٩٩٧



## «مثقفو كوينهاغن»... ونقاش مستمر

عُقد مطلع السنة الجارية لقاءً بين مثقفين عرب وإسرائيليين في كوينهاغن بمساعدة الحكومة الدانماركية. دعونا نُقبل الفكرة القائلة بأن هؤلاء كانوا مثقفين، على رغم أن أحد المشاركين الإسرائيليين كان عميلَ استخبارات أمضى سنوات كثيرة في الخدمة في أنحاء العالم العربي (خصوصاً لبنان)، وأن المجموعة الأردنية تألفت حسب ما أُفيد من ضباط في الجيش كُلفوا هذه المهمة من جانب الحكومة (التي عجزت عن إيجاد مدنيين مستقلين للمشاركة في لقاء كوينهاغن). وصدر إثر اللقاء مباشرة إعلان افترض له أنه سيُرسم الطريق إلى السلام بين العرب واليهود، إذ أُعطي الانطباع بأن كل المشاركين في اللقاءات كانوا يمثلون حركة أكثر أنشاعاً وشعبية من الأشخاص القلائل الذين حضروا إلى كوينهاغن. ولم تُقدم أي أدلة على هذا الادعاء. مع ذلك، انتشرت أخبار اللقاء والوثيقة الصادرة عنه ونوقشت على نطاق واسع في العالم العربي، فيما لم تُشير إليها وسائل الإعلام الأميركية إلا مرة أو مرتين وتعاملت مع المسألة كأمر لا يستحق كثيراً من الذكر. ونظراً إلى أنني لا أملك كل الحقائق عما جرى في كوينهاغن، باستثناء نص الإعلان الذي لفت انتباهي أنه كان ضعيفاً نوعاً ما، سأكتفي بتناول بضع قضايا أثارها مشاركون في اللقاء في النقاش اللاحق. وتبدولي هذه القضايا مثيرة للاهتمام وتستحق التفحص، خصوصاً إذا استطاع المرء أن يتجنب إطلاق النوعات والطعن المتكرر الذي يُستخدم لتشويه سمعة الخصوم، وهو أحد الجوانب الأكثر بشاعة في المسألة برمّتها. ونظراً إلى أنني أكثر اهتماماً بكثير الجانب العربي فسأقتصر على القضايا التي بدت مهمة بالنسبة إليه.

هناك نقطة تمهيدية أخرى يبدو مفيداً تثبيتها: على رغم أنه جرت الإشارة إليّ بإيجاز في مقابلة مع لطفي الخولي - إحدى الشخصيات الفاعلة في لقاء كوبنهاغن - فإنني شخصياً لم أدلّ بشيء عن اللقاء قبل الآن. أجرى المقابلة الصحفي نوري الجراح، الذي سأل الخولي ضمنها إذا كانت لأرائي في عملية السلام تأثير في اللقاءات. وردّ بالقول إنه على رغم ما يكتّ لي من احترام كباحث في الأدب فإنني مع ذلك لست سياسياً - وهو ما يشير ضمناً، حسب ما يبدو، إلى أن كوني أدبياً يعني أنني لست مؤهلاً لشيء آخر. وإذا كنتُ أبعد ما يكون عن الادّعاء بأنني خبير سياسي وثقافي مثل السيد الخولي، أو أنني أملك أيّاً من منجزاته الكبيرة، فلا يبدو لي هذا سبباً كافياً للاستهانة بآراء شخص ما لمجرد أنه ليس معتمداً من جانب أحد الخبراء. فالمشاركة في النقاش السياسي، كما اعتقدتُ دوماً، هي في الواقع واجب كل مواطن وليست امتيازاً مقصوراً على محترفين معتمدين مثل السيد الخولي.

كانت إحدى القضايا الرئيسية في الجدل حول كوبنهاغن تتعلق بمسألة التغيير في التفكير السياسي الإسرائيلي: هل توجد في أوساط الرأي العام الإسرائيلي قاعدة للسلام الحقيقي؟ هل تغيرت الظروف في إسرائيل بما يكفي لتبرير للعرب وضعّ الأعمال في عملية التحولات وبذلّ الجهد السياسي لاستثمارها؟ الأدلة المتوافرة من التاريخ، ومن السلوك السياسي الإسرائيلي، بعيدة في شكل مبطلٍ تماماً عن إعطاء إجابات إيجابية عن هذه الأسئلة.

ولا يبدو أن في المواقف العربية المدافعة عن عملية السلام، فضلاً عن آفاق السلام مع إسرائيل، إدراكاً بأنّ الكلام عن إسرائيل أو التعامل معها أو تحليلها يتناول ظاهرة سياسية فريدة. فإسرائيل ليست دولة عادية، ولم يُقصد لها أبداً أن تكون دولة عادية. إنها «دولة الشعب اليهودي»، وليست دولة لمواطنيها، بمن فيهم حوالي ٩٠٠ ألف من غير اليهود، حسب الوصف الإسرائيلي الرسمي للأقلية الفلسطينية في الدولة.

وكما قال البروفسور إسرائيل شاماك في صحيفة الأهرام الأسبوعي قبل بضعة أيام، فإنّ «تاريخ الصهيونية الحديثة أظهر تركيزاً على هدف لا مثيل له في أي حركة معاصرة أخرى. وبلغت الدوافع المحركة لقادتها وانصارها من القوة، والثقة بصواب نهجها وقضيتها، درجة من العمق أصبحت معها انتهاكات قواعد

الأخلاق والقانون والكرامة الإنسانية تُقْبَلُ على نحوٍ متكرّر باعتبارها أشياء مؤسفة ولكنها نتائج محتومة لتحقيق قدرها - أي استعادة وطن اليهود كما جاء في التوراة وإقامة دولة إسرائيل العبرية».

لو كان هذا الوصف مسألة إيمان إيديولوجي بمعنى مجرد فحسب فإنه سيكون سيئاً بما فيه الكفاية، لكنه أيضاً توصيف دقيق لمواقف إسرائيل منذ تأسيسها في ١٩٤٨. وكانت الفرصة أتت لي في هذه الأعمدة للتطرق إلى أعمال نور مصالحة، الباحث الإسرائيلي - الفلسطيني الذي ألف كتابين عن الموقع المحوري لمفهوم «نقل السكان» في الفكر والتطبيق الصهيونيين. وينبغي لكتابه الثاني أرض من دون شعب، الذي نُشر في إنكلترا هذه السنة، أن يستأثر باهتمام الحثمسين لعملية السلام و«كوبنهاغن»، بدل إطلاق الشعارات السطحية عن الحاجة إلى تفكير جديد وعقل عربي جديد. ويتتبع مصالحة إجراءات الحكومة الإسرائيلية ضد الفلسطينيين من ١٩٤٨ إلى الوقت الحاضر، مبيّناً كيف أن الهجرة عام ١٩٤٨، ومحاولات بن غوريون وشركائه (دايان ورابين وبيريز والون ويادين وهرتزوغ والآخرين) لإعادة رسم خريطة الشرق الأوسط بهدف إزالة أو تفكيك سورية ولبنان والأردن والعراق والاحتلال العسكري بعد ١٩٦٧، والسياسات تجاه فلسطيني إسرائيل، والمستوطنات، وحتى اتفاقات «أوسلو»، كانت كلها وجوهاً متعددة للهوس ذاته: تخليص فلسطين من سكانها الفلسطينيين العرب الأصليين عن طريق الطرد والقمع والاستيطان، والتجاهل المتقصّد لهم كبشر. على سبيل المثال، كتب المدعي العام الإسرائيلي في ١٩٧١ عن قيام إسرائيل بترحيل فلسطينيين من ديارهم إلى الأردن: «إنّ ترحيل شخص إلى الأردن ... ليس ترحيلاً إلى أراضي القوة المحتلة، وفي الوقت نفسه ليس ترحيلاً إلى أراضي بلد آخر. إنّه أشبه بإعادة أو مبادلة أسير مع القوة التي أرسلته وأعطته موافقتها وأوامرها للتحرك» (صفحة ١٣١) ويُنلّت، حسب مصالحة، جهود منذ وقت بعيد لإجبار الفلسطينيين على الهجرة، بل وتوفير أموال لهم كي يرحلوا إلى الأرجنتين وفنزويلا وأماكن أخرى في أميركا اللاتينية.

وخلال الثمانينيات، تمكّنت حركة يمينية متطرّفة قويّة بشكل تدريجي من تعزيز قوتها ونفوذها في الحياة السياسية في إسرائيل، بتشجيع بالطبع من بيغن أولاً، ثم من شامير، والآن من نتانياهو. ولم تكتفِ تنظيمات مثل «غوش أمونيم» و«كاخ» و«تحيا» و«مولديت» و«حركة أرض إسرائيل كلها» بالدعوة علناً إلى ضمّ

أراضي فلسطين بل تبنت أيضاً موقفاً يتسم بالعداء الشديد تجاه الفلسطينيين باعتبارهم «غريباء» في أرض إسرائيل. صحيح أنه كان هناك، كما يُقر مصالحة، منتقدون إسرائيليون ليبراليون لهذه الاتجاهات والأحزاب، لكن ليس بالمقدار الكافي لردع مثل هذه التنظيمات أو جعلها تخفّف مواقفها المتطرفة. بالإضافة إلى ذلك من الواضح تماماً أن نفوذ اليمين أخذ بالتفوق على الليبراليين، الذين تضاعل نفوذهم، حسب ما يبدو، منذ أوسلو. كما أن اتفاقات أوسلو لم تلغ الرغبة لدى حزبي العمل والليكود في إعاقة التنمية الفلسطينية وضمّ معظم أراضي الضفة الغربية، ورفضهما، قبل كل شيء، إعادة المستوطنات أو التسليم بأيّ حقوق للفلسطينيين في القدس. وفي هذه المدينة، سجّل لنانب رئيس بلديتها شموئيل مائير اعترافه بالتخطيط «لالتهام القدس الشرقية العربية وتقليص سكانها العرب إلى أقلية غير مهمة». وتتضمّن الخطة هدم المزيد من منازل الفلسطينيين، وبناء المزيد من المستوطنات، وتجريد مزيد من الفلسطينيين في القدس من هويتهم الشخصية وأنونات الإقامة. ولم يكن من قبيل الصدفة ألا تعترف اتفاقات أوسلو للفلسطينيين بحق تقرير المصير وإقامة دولة فلسطينية، وألا تتصوّر أو تخطّط في الوقت نفسه لأيّ شيء سوى استمرار هيمنة إسرائيل وسيادتها على الضفة الغربية وغزة.

يحتفي المتحمّسون لـ «كوينهاغن» وعملية السلام كثيراً بأشخاص مثل يوسي بيلين، الذي اعتُبر دوماً من «الحماة» وظيفاً إلى حدّ ما للفلسطينيين. لكنني، بعدما سمعته السنة الماضية في واشنطن يدافع عن مجزرة قانا، لست من المقتنعين بهذا الرأي، على رغم أن من الصحيح أن له تاريخاً من التعامل الودّي مع قادة الفلسطينيين مثل أبو مازن. ووضع الاثنان وثيقة «سرية» حول التسوية النهائية التي يُفترض أنها مقبولة من الطرفين. ولم يجرّ تسريب هذه الوثيقة على نطاق واسع فحسب، بل إن بيلين عقد اتفاقاً موازياً مع واحد من نواب ليكود في الكنيسيت ينصّ على عدم إزالة المستوطنات (التي ستضمّ إلى إسرائيل)، وعدم العودة إلى حدود ١٩٦٧، وعدم قيام الدولة الفلسطينية (بل مجرد «كيان» منزوع السلاح)، وبقاء وادي الأردن ضمن المنطقة الأمنية الإسرائيلية. وصرّح بيلين عن ذلك في صحيفة هاروتس في ٢٨ آذار (مارس) الماضي، عندما توقع قيام «كيان فلسطيني منزوع السلاح، بسيادة محدودة، مقابل القدس الموحدة بكاملها». بل كان أكثر وضوحاً في مناظرة تلفزيونية بُثت في ١٧ آذار

(مارس): «أنا من المؤيدين للبناء في كل مكان في القدس، بما في ذلك إقامة هار حوما، لأن هذا من حقنا. لكننا مسألة توقيت ونكاه تكتيكي. وقمنا [بحكومة إسحق رابين] بتوسيع المستوطنات بنسبة ٥٠ في المئة، وبأعمال البناء في يهودا والسامرة، لكننا تصرفنا بهدوء وحكمة. أما أنتم [حكومة نتانياهوا] فإنكم تعلنون نيّاتكم كل صباح، وتخيفون الفلسطينيين، وتحولون القدس كعاصمة موحدة لإسرائيل - وهو ما يتفق عليه كلُّ الإسرائيليين - إلى موضوع للجدل على الصعيد العالمي. الأمر الرئيسي هو الحصول على قبول الفلسطينيين بأن القدس عاصمة إسرائيل. ولن يكون هناك اتفاق ما لم يقبلوا». (نيوز فروم ويذين، تيكفا هونينغ بارناس، نيسان أبريل ١٩٩٧).

يا لسعادة العرب بحليف موثوق وصانق مثل هذا! معسكر السلام الإسرائيلي يصطف متهيئاً للمسيرة معنا! المزعج هو أن المعلقين والمثقفين العرب المؤيدين لـ «كوپنهاغن» وعملية السلام لا يواجهون أشخاصاً مثل بيلين وكيمحي علناً بأسئلة عن مواقفهم الحقيقية. وكان لنا أن نتوقع من السيد الخولي وصحبه - بعد مئة سنة من العداء الإسرائيلي المتواصل للفلسطينيين، وخمسين سنة من المحاولات، الناجحة في غالبيتها، لتدمير وجودهم الاجتماعي والسياسي، وانتزاع أراضيهم، ووضعهم موضع السود تحت نظام العزل العنصري أو الهنود الحمر في المعازل، وكل ذلك بتعاون مع قيادة فلسطينية تتصف بالفشل وفقدان الصدقية والفساد الكامل - مقداراً أكبر من التشكك بالطرف المقابل، لا ذلك السيل من الإهانات والتجريح الموجه إلى أولئك العرب المخلصين الذين ينتقدون إسرائيل وعملية السلام. ولماذا لا يوجه الخولي وأصحابه جهودهم إلى تغيير الصهيونية، خصوصاً أنهم لا يبدون حتى الآن كأنهم يعرفون الكثير عن إسرائيل أو الحركة الصهيونية؟ ولماذا هذا الحماس، الذي يتجاوز حدود اللياقة، للسلام مع دولة لم تُبذّر ميلاً كبيراً، بل أي ميل، للتنازل عقائدياً أو عملياً؟

القضية الرئيسية الأخرى في النقاش الذي تلا لقاء كوپنهاغن تتعلق بشيء يطلقون عليه تلك التسمية الغامضة: «العقل العربي»، وكان في الإمكان الكلام في شكل مسؤول وواضح في موضوع هائل السعة ومذهل العمومية كهذا. وعلينا هنا أن نبدأ بالقول إن المعلقين العرب المساندين للولايات المتحدة، وغالبيتهم من اليساريين السابقين المقيمين في المهاجر، عندما يتكلمون في هذا الشكل العنصري عن العقل العربي

ويُتهمونه بالعُتْهُ أو، بكل بساطة بـ «الجنون»، إنما يسهمون في الانحطاط المحيق بالخطاب السياسي والاجتماعي العربي. ويعتبر هؤلاء أن الحداثة لا تعني سوى الانتهازية. ولا يذكرون الكثير عن سياسة إسرائيل أو الولايات المتحدة، فيما يستفيضون في التشهير بأشخاص يعتبرون أن آراهم رجعية، وليست حديثة، وغبية في أساسها. من النماذج على ذلك المقالة الخطابية المتهافئة المنطق التي اتهم فيها واحد من هؤلاء المثقفين العرب بأنهم يفتقرون إلى تلك النوع من الفكر المطلوب لتناول مسألة السلام، ووصل به الأمر إلى القول إن الفلسطينيين أنفسهم يفكرون أكثر مما يجب بالمظالم التي أحاقَت بهم في الماضي ولا يلتفتون كفاية إلى المستقبل - أو هذا النوع من الهراء. إنهم يتحدثون وكأن من الممكن فصل الماضي عن المستقبل، خصوصاً عند التعامل مع خصم يقوم كل وجوده على تحقيق الوعد التوراتي، وهو نمط من التفكير متجذر في الماضي بل متجذر فيه. وتمكّن هذا الشخص من فصل نفسه عن ماضيه إلى درجة دعوة الولايات المتحدة، في مقالة نشرتها مجلة فكرية أميركية مرموقة في ١٩٩١، إلى غزو بغداد واحتلال العراق عسكرياً. وإذا كان هذا نموذجاً من التفكير المستقبلي فإنه يصحّ لنا نبذه كنوع من الاحتيال، وأن لا نرى فيه سوى العقدة النفسية القديمة - عقدة عبادة قوة الرجل الأبيض، والرغبة في تملّقه والتشبّه به مهما كان الثمن.

من الأكيد أننا بحاجة إلى قدر أكبر، لا أقل، من النقاش في العالم العربي. لكن لا يمكننا أن نعتبر أي موقف يعتمد على القسر ويستمد سلطته من التفكير الرسمي شريكاً في النقاش وحرية التعبير عن الرأي. إن علينا أن نضع المسؤولية بوضوح وحزم على إسرائيل، وأن نطالب مواطنيها ومتقفيها بالتحوّل النوعي من إيديولوجية سياسية لم تحدّ يوماً عن خطّ التطرّف الشوفيني والعدوانية الصريحة على العرب، الفلسطينيين منهم وغير الفلسطينيين. لكن المأساة، للأسف، هي افتقارنا في العالم العربي إلى المؤسسات الاجتماعية والسياسية التي يمكن فيها إثارة نقاش يُسم بالانفتاح والتكافؤ على قضايانا الأساسية، كما نفقّر إلى التوجّد والشعور بالهدف المشترك لمواجهة خصمنا الذي لا يُعرف الرحمة والمصمّم على بلوغ هدفه. وما لم نَسُدّ هذا النواقص ستستمرّ على الأرجح الادّعاءات والمضادة التي صدرت بعد اجتماع وبيان كوينهاغن، من دون تأثير في تقدّم إسرائيل نحو الاستحواذ الكامل على فلسطين.

الحياة ٧ أيار ١٩٩٧

## الجيل المقبل؟

لا بد لأيّ عربيّ في ما بين الخمسين والسبعين من العمر أن يشنعر بأنّ جيله لم يَحْصُد سوى الهشيم. إنّنا من الجيل الذي أيّد وعاش العقد الأوّل من مرحلة الاستقلال بعد الحرب العالميّة الثانية، التي جاءت بتلك الأنظمة - والغريب أنّها لا تزال مهيمنة إلى اليوم - المتمثّلة بالجيش، والمجتمعات اللاديموقراطية، والمخابرات في كلّ مكان، والتخلّف المستعصي، وأنظمة التعليم البالية، والهوة المتنامية بين النخبة الصغيرة والغالبية الساحقة المحرومة، والأثكال على الولايات المتحدة، والغياب شبه الكامل للمجتمع المدنيّ الناشط، والتراجع المتواصل لكلّ أشكال الانتاج.

جيلنا أيضًا هو الذي رفع عاليًا تلك الشعارات الطنانة عن التحرّر وخلق مجتمع جديد والانعقاد من أغلال الماضي الكولونياليّ. وكان الحلم هو الوحدة العربيّة، وهو تعبير يكاد يكون معيّنًا اليوم، بعدما حلّت محلّه تلك الصيغ المتخلّقة عن «شرق أوسط جديد»، التي افترض أنّها ستحرّرنا من الأمل الواهم بالوحدة. والأسوأ من هذا هو اضمحلال مُثُل التعاون والتخطيط لنصل إلى وضعنا الحاليّ، وضع الولاءات «الوطنية» الضيّقة المتضاربة، وكلّها الآن تواجه دريهاً المسدود. فوق كل ذلك، ها نحن نعيش الآن تحت الهيمنة الإسرائيليّة. إذ يستمرّ الاحتلال العسكريّ لأراضيّنا منذ ثلاثين سنة، وهو الاحتلال الأطول في القرن العشرين. ونجد تلك المنظومة من اتفاقات السلام المجففة، والمكروهة بعمق من جانب الشعب،

مع إسرائيل التي لم تكلف نفسها حتى الآن رسم حدودها أو إلغاء قوانينها العنصرية المعادية للعرب - وكل هذه النتائج المحزنة لفشل سياساتنا العسكرية والسياسية والاجتماعية. وحصلت إسرائيل منا على كل ما تريد تقريباً، والنتيجة أن غالبية العرب أصبحت تتجنب كلمة «السلام» نفسها بعدما اكتسبت معنى المصيدة، ولا يحتفل بها الآن سوى أقلية صغيرة لاتزال تعتبر أن فيها بعض الأمل، فيما رفضتها تماماً حكومة بنيامين نتانياهو، وهي الأكثر رجعية ووحشية في تاريخ إسرائيل.

من الواضح أنه سجل لا يدعو إلى الفخر، ولا نستطيع تقديمه بثقة إلى أطفالنا. وبالتأكيد ليست المشكلة أن علينا أن نصبح أكثر غربيّة، أو أن ننأى بأنفسنا أكثر عن الغرب (كما تدعو الحركات الإسلامية كافة). إذ إن غالبية مستشاري القادة العرب هم من المتعلمين والمدربين في الغرب. كما أن عدداً لا بأس به من أساتذة الجامعات والكليات درسوا في الجامعات الأميركية والأوروبية. وكثير منهم من جيلي نفسه، بينهم عدد كبير من ذوي المواهب والواعدين. عاد هؤلاء إلى بلادهم أملاً أن يكون في مقدورهم أن يخدموا شعبهم. لكن السيطرة في العالم العربي اليوم ليست في يدهم بل في يد طبقة من المضاربين والبيروقراطيين والانتهازيين. والمؤسف أن بعض المستشارين الذين تلقوا تعليمهم في جامعات مثل هارفارد أو أكسفورد انتهى إلى الانسياق في سياسات تقود إلى حروب أهلية عربية (من ضمنها حرب الخليج الأخيرة) وإلى فشل بعد فشل.

ولاحظت من خلال خبرتي المباشرة المصدودة نفسها، أن الكثيرين من الواعدين من دارسي العلوم الإنسانية والاجتماعية والطبيعية، من الذين التقيتهم أو حتى درّسّتهم في الولايات المتحدة، يعودون إلى مواقع مريحة في الجامعات العربية حيث يَلْجأهم الكسل ويتوقفون عن الإنتاج، ربما بسبب جو الإحباط المسيطر على الكثير من القطاعات العلمانية في المجتمع العربي.

من المؤسف أن جيلنا يقترب حثيثاً من نهاية العمر من دون أن يترك الكثير لأطفالنا. ومع ذلك فهناك ما يدعو إلى الأمل، ونجده في أمكنة غير متوقّعة. ألقيتُ قبل ثلاثة أسابيع محاضرة عن العلاقة بين المخيلة والإمبريالية في جامعة مرموقة قرب مدينة بوسطن. كانت محاضرتي الأولى بعد أربعة أشهر من المرض



والاعتكاف في البيت، وشعرتُ قبلها بالقلق من رأي المستمعين فيها، وكذلك من قدرتي على إقائنها. لكنّها كانت ناجحة إلى حدٍّ معقول. وتلتها مناقشاتٌ حامية، استمرّت فترة طويلة امتدّت إلى ما بعد ذهابنا إلى حفلة الاستقبال التي أقيمت للمناسبة. وكان أكثر المشاركين من النساء والرجال العرب، تراوح أعمارهم بين العشرين والثلاثين (غالبيتهم أقرب إلى العشرين)، من الطلبة في جامعات مثل هارفارد و«أم أي تي» وبوسطن وثافت. وسعدتُ بلقائهم من نواحٍ عديدة، بينها أن بعضهم أولاد أصدقاء لي، وكنت رأيتهم آخر مرة وهم أطفال يتصايحون في البيوت. وها هم الآن طلبة جامعيّون متشوّقون إلى المعرفة ومليّنون بالنظريات والأسئلة، وينظرون إلى العالم العربيّ بروح تجمع بين الانتقاد والرغبة في العمل من أجل التغيير.

لم تكن المجموعة كلّها من الأميركيّين العرب، على رغم أن أكثرها جاء من مدارس ثانويّة ممتازة في شرق الولايات المتحدة. وكان بينهم عدد لا بأس به من انحاء العالم العربيّ، من ضمنه الخليج. وتحدثتُ مع باحثين في الاجتماع والاقتصاد والأدب وعلم السياسة وشعراء، إضافة إلى واحد أو اثنين من دارسي علوم الطبيعة.

وأكثر ما أعجبنى فيهم الافتقار شبه الكامل إلى التعبيرات الجاهزة والوصفات الغامضة التي كانت جزءاً لا يتجزأ من خطاب جيلي. ولم يكن لدى أيّ منهم جوابٌ جاهز أو نظام فكريّ مسبق يجيب على مشاكلكنا، بل كانوا مليّئين بالأسئلة عن دوافع جيلنا لأخذ مواقف في الماضي، وأبدوا تشكُّكاً جديراً بالإعجاب بالأجوبة السهلة. ولم يتغرّب أيّ منهم عن العالم العربيّ، حتى الذين ولدوا في الغرب أو نشأوا فيه، لكنّ علاقاتهم به كانت حقيقيّة وخلت من المزايدات العاطفيّة. وكانوا كلّهم مزدوجي اللغة، يتكلّمون العربيّة والإنكليزيّة بطلاقة. وتعلّم أكثرهم العربيّة مثلما تعلّمها ابني، أيّ على أنفسهم، رغم ما في ذلك من الصعوبة. وبدوا مسيطرين تماماً على الخطابين العربيّ والغربيّ، وذلك بسهولة لم يعرفها جيلي، الذي أرى أنّه أخذ من الطرفين أسوأ ما فيهما، إذ كان محتقناً وعدوانياً تجاه الغرب الذي بدا كأنّه يرفضه، وعاطفياً تجاه العالم العربيّ، الذي كان ينظر إليه من دار الهجرة في الغرب بمنظور زامٍ كاذب.

من المهم أن أذكر أن كل المجموعة المكوّنة من نحو أربعين من الشبيبة، من طلبة الأبحاث والطلبة العاديين، بدت وكأنّها في عهدة البروفسورة إيلين هاغوييان، تلك الشخصية المليئة بالعطف والكرم، وهي أستاذة علم الاجتماع في كلية سيمونز في بوسطن. وهي بالتأكيد أكثر من عرفتْهم تفانيًا وتواضعًا وإنكارًا للذات. والأدعى للإعجاب أنّها حملتْ نفسها مسؤوليّة العناية بهؤلاء الشابات والشبان العرب في بوسطن، الذين لا ينظرون إليها على أنّها أستاذة كبيرة فحسب، بل كالأخت الكبرى للجميع. وهي تؤمن تمامًا بالمساواة، وقال لي واحد من الشباب إنّها لا تجعلهم يشعرون وكأنّهم أقل شأنًا أو أهميّة منها. وتقدّم خدماتها مجانًا ومن دون دعم رسمي. لا غرابة إذن في أنّ كل الطلبة العرب هناك، وكلّهم أنكياء أقوياء في التعبير عن الذات ومتحمّسون للعمل في خدمة عالمتنا العربيّة، يبدون مدينين لها. أمّا بالنسبة إلى جيلي فقد كان الوضع - ولا يزال - أنّك عندما تشعر أنّك أكبر سنًا وأهميّة تقوم باضطرهاد الشباب وكبح تقدّمهم وحماسهم ومبادرتهم، والشعور بالفيرة عندما ينجحون: البروفسورة هاغوييان عكس ذلك تمامًا.

شعرتُ إثر لقائتي هذه المجموعة أنّ تشاؤمي حيال وضعنا بدأ بالانحسار. فيها هو جيل جديد يبرز فجأة (لا بدّ أنّ هناك الكثير من نوعه في العالم العربيّ وخارجه) على رغم كل ما في الماضي والحاضر من انكسار وفشل. وأرى أنّ من أهم صفات هذا الجيل القدرة على التعايش بسهولة مع أكثر من عالم، فقد زالت رويّة الانكماش المرّضيّ التي سادت في الماضي، عندما كان الكره الشامل للغرب يتعايش مع الخوف منه والجهل به، وأيضًا الخضوع في السرّ لكل ما يفرضه. وشعرتُ أنّ من واجبي أن أعلن لشعبنا المحيط أنّ جيلًا جديدًا من الشبيبة اللامعة يقف على أهبة الدخول إلى معترك الحياة، وهو بحاجة إلى الدعم والاعتناء. هل نتّبع مثال إيلين هاغوييان، أم نتّبع طريق جيلنا؟ نعم إنّهُ جيل جديد، لكنّ علينا تحمّل مسؤولية وصوله إلى موقع النفوذ. وأملي أنّنا سنتصرّف في الشكل الصحيح تجاهه.

الحياة ٢١ أيار ١٩٩٧

## هل هناك حدود للفساد؟

خلال زيارتي الأخيرة إلى لندن قبل بضعة أسابيع حضرتُ حفلة عشاء خيرية لصالح جمعية «المساعدة الطبية لفلسطين»، وهي مؤسسة خيرية بريطانية مهمة توفر الأدوية والتدريب والمعدات الطبية للفلسطينيين في لبنان والضفة الغربية وغزة. وكانت غالبية الحاضرين (وغالبية مساندي المؤسسة عمومًا) من العرب، وخصوصًا من الفلسطينيين، لكن كان هناك أيضًا حضور بريطاني قوي. المتكلمان الرئيسيان كانا اللورد نيفيد ستيل، النائب السابق والرئيس السابق للحزب الديموقراطي الليبرالي، وكليير شورت، وزيرة التنمية الدولية في حكومة حزب العمال الجديدة التي يرأسها توني بلير - وهما شخصيتان معروفتان بمساندتهما لحقوق الشعب الفلسطيني. ورغم أنهما تكلمتا بإعجاب عن اتفاق أوسلو إلا أنهما حرصا على إبداء الأسف حيال الوضع الحالي، إذ يستمر إنكارُ حقوق الفلسطينيين. لكن أوضح ما في الكلمتين كان الإشارة إلى إساءة استعمال المال العام من جانب السلطة الفلسطينية. وركز ستيل وشورت على الحاجة إلى المساطة والشفافية، ملتحين إلى ضرورة وقف ذلك الجانب من ممارسات السلطة الفلسطينية الذي أصبح معروفًا لدى العالم أجمع، أخذًا في الاعتبار أن الفلسطينيين لا يزالون شعبًا يعاني القمع ويحتاج إلى المساعدة المالية والدعم.

جاءت هذه التعليقات في وقت شديد الصعوبة بالنسبة إلى الفلسطينيين. إذ لم تؤدِ عملية السلام إلا إلى مفاقمة الأوضاع الاقتصادية والسياسية في الأراضي المحتلة، بل إن حكومة بنيامين نتانياهو اليمينية المتطرفة ضاعفت استقرازااتها وسرقاتها المفضوحة التي تشكّل جوهر حملتها الاستيطانية. إضافة إلى ذلك، فإن الكونغرس

الأميركي، الذي يحرص على أن يبدي ولاءً لإسرائيل أكثر مما يبديه لأي بلد آخر، أقر مشروعاً يعطي إسرائيل السيادة الكاملة على القدس. ولم يحصل الفلسطينيون على ما يُذكر من الدعم من الدول العربية، فيما خسرت القضية الفلسطينية الكثير من مواقعها على الصعيد الدولي، ولا عجب في ذلك إذ إن هناك مشاكل أخرى كثيرة في العالم.

من هنا يصحّ تماماً القول إن شعور الفلسطينيين الآن هو الاحتراب والعزلة. فهم بين لاجئ منسي أو أسير للاحتلال الإسرائيلي. لكن لا يمكن القول، بالمقابل، إن مشاكلهم كلها من صنع أعدائهم. إذ لا بد من وضع قسم من المسؤولية عن الوضع الكارثي على عاتق السلطة الفلسطينية ورئيسها ياسر عرفات. وعندما يقول تقرير وضعه إدارة محاسبة السلطة نفسها إن ما نسبته ٤٠ في المئة من موازنتها راح هدراً بسبب التمييز أو إساءة الاستعمال، فمن السخف إلقاء اللوم على إسرائيل أو القول إن كل حكومات الشرق الأوسط مصابة بالفساد واللافاعلية ولماذا علينا أن نكون مختلفين. وليس من الصحيح أن الانتهاكات التي يرتكبها الرسميون الفلسطينيون هي من اختراع وسائل الإعلام الغربية المساندة للصهيونية. نشرت صحيفة الغارديان البريطانية أخيراً تقريراً عن الوضع في غزة من كبير مراسليها ديفيد هيرست، وهو صحافي رفيع المستوى ومتعاطف أصيل مع القضية الفلسطينية يقيم في العالم العربي ويكتب عنه منذ فترة طويلة. جاء التقرير بعنوان «من دون عيون في غزة»، وشكّل إدانة ساحقة لفساد السلطة الفلسطينية. ووصف هيرست الفيلآت الباذخة التي تشاد على الساحل لبعض رموز السلطة الفلسطينية، وتحدث عن شركة «البحر»، وهي اسم على مسمى، إذ إن مهمتها «بلّغ» ما تجده من الشركات والعقارات لمصلحة رأس السلطة، وعن النوادي الليلية والسيارات الفخمة والانتهاكات الاقتصادية والتجارية التي يرتكبها كبار المسؤولين، وكل هذا في الوقت الذي تصل فيه نسبة البطالة في غزة إلى ٤٠ في المئة، وتستمرّ تعاسة الألوف من سكان المخيمات، ويعاني الاقتصاد الفلسطيني الشلل التام، فيما انهارت كل محاولات التقدم نحو الحقوق الفلسطينية.

وعندما سألت مجلة نيوزويك عرفات عن ذلك، في مقابلة كانت مشينة أكثر من المعتاد، أنكر كل شيء وأكد أن السلطة لا تملك أي مال، وأن موازنتها تخضع تماماً للدول المانحة. وكان جوابه على كل انتهاك يُتهم به نظامه (مثلاً، الاعتقال الكيفي للصحافي داود كُتّاب واحتجازه عشرة أيام) إمّا أنه عيّن لجنة للنظر في الأمر، أو الاعتراض: «ألا تعرف أنك تخاطب ياسر عرفات؟» ذلك أن عرفات لا يفتقر فقط إلى أي

فكرة عن مسؤولية الحاكم ومبدأ المساواة، بل يعتقد أن في إمكانه أن يخدع الكل عن طريق المماطلة والتهويز. ولا يحتاج أحد إلى التذكير بأن كلمة عرفات في الأراضي المحتلة هي بمثابة القانون، وأن «السلطة الفلسطينية» هي عرفات ولا أحد غير عرفات، ولا يمكن عمل أي شيء من دون موافقته، ولا أحد غيره يعرف حجم الموازنة.

نحن الآن أمام فضيحة دولية. إذ نشرت صحيفة هارتس في نيسان (أبريل) الماضي ملحقاً من ١٥ صفحة عن السياسات الخادعة التي تمارسها السلطة الفلسطينية. وستحوّل إسرائيل هذه السنة ١,٥ بليون شاقل (٥٠٠ مليون دولار) إلى حسابات سرية تملكها السلطة في البنوك الإسرائيلية، وهو ما يشار إليه باسم «الصندوق الثاني»، ويتكوّن من رسوم الاستيراد ومستعادات ضرائب القيمة المضافة واستقطاعات منخرات التقاعد للفلسطينيين العاملين في إسرائيل، التي تعيدها إلى عرفات. لكنّ أحدًا - باستثناء عرفات ومساعدين له مثل محمد رشيد (خالد سلام) - لا يعرف بالضبط حجم هذه الأموال وأمكّة إيداعها، ولذلك فهو حرّ في التصرف بها، في الدرجة الأولى لشراء الولاءات والضم. وأمام الانعدام شبه التام للإنتاجية والاشغال العامة فإنّ عرفات يواصل تغذية التضخم الكبير في بيروقراطيته وقوّاته الأمنية، حتى يبلغ المجموع الآن نحو ٩٠ ألف شخص، الكثير منهم بدون أعمال حقيقية، وإنما برتب رسمية فارغة (هناك، مثلاً، ٧٥٠ مدير عام في الوزارات) ومرتبّات تتماشى معها. وعلى الفلسطينيين، من أجل البقاء، أن يصبحوا خدماً لطاغية ليس له ما يقدمه لشعبه سوى شخصه الكريم، والمزيد من الفشل والفساد والتفاهة!

السرقه الحقيقيّة والجديّة التي يتعرّض لها الفلسطينيون ترتكبها تلك المنظومة الاحتكاريّة التي يديرها عرفات وأصحابه، من ضمنهم بعض الوزراء، إضافة إلى أطفالهم وزوجاتهم وما تيسّر من الأعمام والعَمّات. فهناك الآن احتكارات للقمح والإسمنت والخشب والحصى والسجائر والسيارات والوقود وعلف الحيوان وغيرها من السلع، وكلّها تضطر الفلسطيني العاديّ إلى دفع أسعار متضخّمة تفوق بمرات ما كانت عليه أثناء الاحتلال الإسرائيليّ. فقد كان سعرُ الطن من علف الحيوان ١٢٠ ديناراً أردنيّاً، لكنّه يصل الآن إلى ٢٠٠ دينار. وليس من يعرف كمّيّة الثروات المستحصلة بهذه الطريقة، أو إلى من تذهب، أو كيف تنفق. وليست هناك قوانين للشركات والاستثمارات، وبالتالي لا حاجة لتسجيل الشركات أو فتح باب التنافس أمام العطاءات والعروض. ولا نجد وسيلة لتنظيم الرهونات، أو آلية منظمة لاستيفاء الديون. وفي هذا الجوّ من الفوضى

المتقصدة يستطيع عرفات وأصحابه أن يعملوا ما يطولهم، من دون رادع قانوني أو اعتراض من إعلام مستقل. ويستخدمون الكثيرين من القادة الأمنيين لفرض الصفقات والابتزاز، وبالدرجة الأولى لتهديد كل من يجرؤ على الاعتراض. كل هذا نتائجه سلبية تماماً. وليس هناك إمكان، ضمن وضع كهذا، للتنمية أو لتطور المؤسسات أو للرفاه. ومن الناشئ تماماً أن نرى، في مجتمع لا يزال تحت الاحتلال ويواجه صعوبات معيشية كبرى، وزراء ومساعدتهم يحلون قوائم مصاريفهم البيئية على السلطة لكي تدفعها، ويملك كلٌ منهم أربع سيارات، ويصرّ على السفر بالدرجة الأولى، وهي كلها إساءة لاستعمال الأموال العامة وانتهاك لثقة الشعب بهم. ويؤدي كل ذلك إلى تفشي مشاعر الإحباط ويشكل احتيالا على شعب أثرك دوماً أن «عملية السلام» كانت في الأساس ضريباً من الخداع، ولا يزال يتطلع إلى العدالة والحرية.

يتوقع من القادة في المراحل العنصرية أن يكونوا قدوة للباقيين من حيث السلوك الشخصي والالتزام. أمّا في وضع فلسطين، فإنّ ما يفاقم من مأساة شعبها المستباح والقابع تحت الاحتلال العسكري هو تلك القيادة التي عقدت صفقة «السلام» مع عدوها المنقوّ - صفقة تخدم أهداف إسرائيل الاستراتيجية عن طريق إبقاء الشعب الفلسطيني، الذي خسر أرضه عملياً للاحتلال الإسرائيلي، في وضع اليأس والاسترقاق. إنّ قيادة ياسر عرفات تديم هذا الوضع المرعب ولا تحفّف منه. إنّ عرفات يؤرّث الأمن لإسرائيل عن طريق معاقبة شعبه، مدّعياً كذباً أنّه يقود الشعب نحو تقرير المصير، ويحاول إيهام الكل بأنّه يتصرّف باسم الشعب وخدمته لمصلحته. أمّا الواقع فإنّ فسادَهُ أدّى إلى نهب موارد الشعب وتبذير ثروته وإيصاله إلى حضيض جديد من شظف العيش والمهانة. كيف له أن يدّعي ما يدّعيه فيما يستمرّ في سرقة شعبه، مجبراً إيّاه على القبول بالاحتكارات، رافضاً أيّة مساومة، ومعنّفاً في الإرشاء والتخويف وإفساد كل من يستطيع؟

الحقيقة هي أنّ عرفات، بتصرّفاته، لم يعد يمثل غالبية الفلسطينيين، وهو يبقى في السلطة، من دون كرامة، بفضل المساندة الأميركية والإسرائيلية والعربية. إنّهُ يستهين بشعبه، ولو كان لشعبه حرية التعبير لبادله الاستهانة. ولا شك أنّ استقالته ستكون في مصلحة القضية الفلسطينية. هذا ما قلّته مباشرة بعد توقيع اتفاق أوسلو، ويؤسفني القول إنّ الزمن برهن على صحة رأيي. ليس لعرفات الرؤيا والشجاعة لقيادة الشعب الفلسطيني نحو أهدافه المنشودة، بل لا وجهة لقيادته سوى نحو المزيد من الفقر واليأس.

الحياة ٢ تموز ١٩٩٧

## التعويضات : القوة والضمير

تستمرُ امامنا يوماً بعد يوم قصة البنوك السويسرية، التي أُجبرت على الكشف عن موجوداتِ وأرصدةِ وأرقامِ الكثير من حساباتها السرية. وكانت هذه المؤسسات البالغة القوة والموثوقية ترفض بشدة منذ سنوات طويلة الكشف عن هذا النوع من الحسابات، الذي يأتي إليها طالباً المأمن من المراقبة أو الملاحقة أو أي نوع من أنواع التطفل، معتبرة أن الكشف يمسّ رفاة سويسرا وصدقيتها كمركز مصرفي. لكنّ تعبير «حساب بنكي سويسري» اتّخذ منذ مدة طويلة معنى الغش والانتهاك، وأصبحت فكرة وجود مأمن تامّ السرية للمال غير المشروع مغرية لكل الديكتاتوريين والمجرمين في أنحاء العالم، فيما تمتعت سويسرا من جرّاء ذلك بالرفاه وبسمعتها كدولة «محايدة». من المفيد أيضاً أن نعرف أن هناك منذ نحو عقدين حركة سويسرية تعارض بشدة قوانين سرية البنوك. وشنّ المثقف السويسري الشجاع، عضو البرلمان جان زيغلر، حملة قوية على سياسة بلاده هذه ووصمها باللااخلاقية، معتبراً أن الأرباح التي تجنيها سويسرا من هذه السياسة تأتي على حساب الفقراء والمضطهدين في العالم الثالث. وانضمّ آخرون إلى محاولة زيغلر، لكن من دون مردود يُذكر.

واستمرّ هذا الوضع إلى الشهور الأخيرة عندما أُجبرت سويسرا، تحت ضغط سياسيٍّ أميركيٍّ مشترك مع المجلس اليهوديِّ العالمي، على فتح سجلات بنوكها. وخصّصت صحيفة نيويورك تايمز في ٢٣ من الشهر الماضي صفحتين

كاملتين لأسماء أشخاص وحسابات بقيت غُفلاً، معدّدة ٢٠٠٠ مبلغ تقبع في البنوك منذ الأربعينيات. ولم يكن لهذا أن يحصل لولا الضغوط على سويسرا التي مارسها عدد من قادة مجلس الشيوخ الأميركي، إضافة إلى الجهود في الاتجاه نفسه من شخصيات أميركية يهودية مرموقة. وعقد الكونغرس الشتاء الماضي جلسات استماع استمرت أياماً، قُدم فيها شهود كثيرون معلومات عن حسابات بنوك سويسرا تعود إلى يهود ذهبوا ضحية المحرقة النازية ولهم ورثة لايزالون على قيد الحياة وموكلون قانونياً لتسليم المبالغ. ثم عُيّن الكونغرس لجنة برئاسة بول فولكر، وهو الاقتصادي المعروف والرئيس السابق للاحتياطي الفيدرالي، مهمتها الحصول على أكثر ما يمكن من المعلومات عن هذه الحسابات التي تعود إلى الحرب العالمية الثانية، ونشر المعلومات، وبالتالي تحصيل المبالغ للورثة، اليهود منهم وغير اليهود. وأثارت القضية اهتماماً إعلامياً كبيراً في أنحاء العالم، خصوصاً الولايات المتحدة، وتصاعدت الضغوط على الحكومة السويسرية، واضطرّ عدد من المسؤولين إلى الاستقالة أمام موجة الاستنكار الواسعة على ما اعتُبر جشع السويسريين وتعنتهم. وتلقى مطلب الكشف عن الحسابات دفعا قوياً عندما هُرب حارس أمني في بنك سويسري إلى الولايات المتحدة قائمة بحسابات من هذا النوع. واضطرّ الحارس في النهاية إلى مغادرة سويسرا وجاء إلى أميركا، حيث استقبل استقبال الأبطال وأعطى عملاً ممتازاً. وشعرت حكومة سويسرا بالإحراج أمام العالم، وتراجعت عن السرية للحسابات العائدة إلى الحرب العالمية الثانية. (المفارقة المثيرة للانتباه هي عدم الطلب من ديكتاتور زاتير السابق الجنرال مويوتو، الذي نهب ملايين الدولارات من ثروات بلاده، التصريح عن حساباته في سويسرا، ولم يُعثر كشف أولي قام به خبراء مستقلون في سويسرا سوى على ١٤ مليون دولار. ولما كانت الولايات المتحدة غير مهتمة بالقضية فإن سويسرا لم تتعرض لأي ضغط من أجل الكشف عن الحسابات). وسُجّري سويسرا خلال أسابيع استفتاء عاماً حول إنشاء صندوق لتمويل «أهداف خيرية»، من ضمنها التعويض على ضحايا المحرقة، اليهود منهم وغير اليهود.

لا شك أن عدداً من الأفراد المشاركين في الحملة ضد سرية البنوك السويسرية تصرفوا بدوافع أنانية أو انتهازية، لكنني أرى أن مجمل ما حصل كان



مبرراً تماماً. ولم تنتج كل الضغوط على سويسرا عن نفوذ اليهود، لأن الواضح أن الولايات المتحدة تحاول أيضاً إنهاء قبول سويسرا وضْع أموال المخدرات في بنوكها. ومن الواضح أيضاً أن الاتحاد الأوروبي متضايق من وجود هذا المركز الاقتصادي والمصرفي الرئيسي داخل أوروبا ولكن بمعزل عنها. ومهما كان الأمر فلا يسعنا إلا الإعجاب بإصرار المجلس اليهودي العالمي على المطالبة بالتعويضات لضحايا المحرقة اليهود. إذ لماذا تنتزع من ضحايا الاضطهاد والإبادة ممتلكاتهم، ولماذا يسمح لاضطهدهم بهذا الانتصار الإضافي؟ إنها ليست مسألة انتقام، بل هي رفع للظلم. أما إذا كان أصحاب البنوك السويسريون والسكان يشعرون بأن العدالة أخذت مجراها، فهذه قضية أخرى، لأن من الأكيد أن التنازل لم يكن ليحصل لولا الضغوط الهائلة التي لا يمكن أن يمارسها غير الولايات المتحدة. إلا أن ما يثير الأسف في الدرجة الأولى هو أن هذه القوة نفسها لم تستعمل دوماً لدعم ضحايا آخرين للظلم.

لكن لا يمكن للتحليل أن يقف عند هذا الحد. إن إسرائيل، بمعنى من المعاني، دولة الناجين من المحرقة وضحايا اللاسامية الغربية (خصوصاً النوع المسيحي منها). وكان من ضمن تبريرات ثيودور هرتزل للصهيونية الحاجة إلى إنهاء اضطهاد اليهود من خلال إيجاد مكان لهم يشكون فيه الغالبية ويتخلصون بذلك من وضعهم كقليات محترقة. ويعتقد كثيرون من مؤيدي إسرائيل في خلافتها مع ما يسمونه في شكل عام «العرب» أنهم يعوضون بذلك عما فعلته مجتمعاتهم تاريخياً باليهود. لكن الواقع لم يكن بهذه البساطة، لأن فلسطين كانت مأهولة بالفعل، ومارس الصهاينة ضد سكانها أعمال السلب والتشريد والتدمير الاجتماعي الشامل للمجتمع، وطردت أعداداً كبيرة منهم إلى الخارج، فيما قرّضت إسرائيل في ١٩٦٧ الاحتلال العسكري على ما تبقى من الأرض. وتُشهد إسرائيل منذ مدة جدلاً متنامياً حول ما يسميه المؤرخ وعالم النفس في جامعة حيفا بنيامين بيت هالامي خطيئة إسرائيل الأصلية - أي معاملتها للفلسطينيين منذ بداية الحركة الصهيونية وصولاً إلى ١٩٤٨ ثم ١٩٦٧. وهناك الآن أدلة وفيرة من الأبحاث في أرشيفات إسرائيل، إضافة إلى شهادات الفلسطينيين وأبحاثهم، تؤكد أن المصير المأسوي الذي تعرض له الشعب الفلسطيني في السنين الخمسين الأخيرة كان إلى حد كبير نتيجة سلوك

إسرائيل - أي إسرائيل التي تصرّفت على أنها دولة الشعب اليهودي. ونشرت مجلة إيكونومست في عدد ١٩ - ٢٥ من الشهر الماضي تقريراً بعنوان «الشعب اللامختار» - في إشارة إلى الشعب الفلسطيني - عن مناظرات المؤرخين الإسرائيليين عن حجم مسؤولية إسرائيل وجيشها حيال عذاب الفلسطينيين. إنه لا شك تطوّر مهم، لأنها المرة الأولى منذ قيام إسرائيل التي يجري فيها اختراق جدار الإنكار الرسمي والصمت عن كلّ ما جرى في ١٩٤٨، على رغم أنّ بعض المثقفين لا يزال يصرّ على إنكار الأدلة الملموسة. وتنتهي إيكونومست تقريرها بالقول إنّ «حرب المؤرخين لا بدّ لها أن تستمرّ، وهي، بالنتيجة، أمر جيّد. ولا يمكن أحداً أن ينكر ما تبين من أنّ مشروع قادة الصهاينة، مهما كانت نيّاتهم الأصلية، جاء بنتائج كارثية على عرب فلسطين. وربما سيجد الإسرائيليون أنّ قبولهم تحمّل جزء من المسؤولية سيسهّل التوصل إلى تسوية مع الفلسطينيين. لكنّ، كما يؤمل، ليس عن طريق إعادة كتابة تاريخ بلادهم».

من الطبيعي، على خلفية الانصياع السويسري للرجبة المشروعة من المجلس اليهودي العالمي في الكشف عن الحسابات السرية لضحايا المحرقة، أن نتوقع على الأقلّ فتح موضوع مطالب الفلسطينيين تجاه إسرائيل. إنّ من قبيل الرياء بالنسبة لإسرائيل أن تطلب العدالة في قضية معينة وترفضها في قضية أخرى، خصوصاً أنّ هناك الآن سبعة ملايين فلسطيني، تعرّض كل واحد منهم تقريباً للاضطهاد والسلب والاحتلال العسكري والقنابل والإرهاب. إنّ القول بأنّ السبب الوحيد لاضطرار سويسرا إلى فتح سجلاتها المصرفية هو قوّة الولايات المتحدة والمجلس اليهودي العالمي لا يُفصح إلّا عن جزء من الحقيقة. فقد لعبت القوّة من دون شك دوراً مهماً، وهو أمر لا يمكن للفلسطينيين مضاهاته. لكنّ الحقيقة أيضاً هي أنّ الشرور التي رافقت الحرب الثانية كانت ستبقى بلا معالجة من دون اعتراف سويسرا بتورّطها في ظلم فادح. ولا يمكن أن نعرف إذا كان كل واحد من سكان زوريخ أو جنيف يشعر بندم حقيقي أم لا، لكنّ النقطة هي أنّ النتيجة التي تمّ التوصل إليها كانت محتمّة، سواء كان السبب القوّة أو الضمير أو الاثنين معاً. أمّا إسرائيل فلم تجبر أبداً على مواجهة ماضيها، وتستمرّ منذ خمسين سنة على أنّها الدولة التي تجسّد برامة الضحايا. وهذا بالطبع محض هراء. إنّ خسارة

الفلسطينيين التي تتحمل إسرائيل المسؤولية المباشرة عنها تقدّر ببلابين الدولارات، علماً أن الصهاينة في ١٩٤٨ لم ينجحوا في شراء سوى ٦ في المئة من مساحة الأرض، واستحوذوا على الباقي بالقوة وعن طريق تشريد أكثر ما يمكن من الفلسطينيين وتهجيرهم. وهكذا، فإن ما حصل هو أن اليهود من ضحايا اللاسامية والمحرقه أصبح لهم ضحايا بدورهم، أي الفلسطينيون. وعلى رغم صعوبة صياغة مطالب ضحايا الضحايا هؤلاء فالواقع أن من الضروري صياغتها، بالدرجة الأولى من جانب الفلسطينيين، ثم العرب عموماً وكل مساندي حقوق الإنسان.

رُكِّز الفلسطينيون أكثر جهودهم خلال نصف قرن على الكفاح المسلح، لأسباب مفهومة لكنها كما اعتقد لم تُخضع لما يكفي من التحليل. وسَمَحَ ذلك لأسطورة البطل المقاتل في سبيل الحرية بأن تقف وحدها. ومن هنا كان من السهل بالنسبة إلى الإسرائيليين تصوير الفلسطينيين على أنهم إرهابيون، أي تفرغ مطالبتنا بالعدالة والتعويض من محتواها الحقيقي. وقفزت قيادتنا مباشرة من موقف التحدي والكفاح المسلح إلى التنازلات التي قادت إلى كارثة أوسلو، ومنها الفادح الآن على غالبية الفلسطينيين. لكن الأهم من السلام لنا هو الاعتراف بخسارتنا وهزائنا الماضية، ويوسفني القول إن هذا هو ما يتناساه العرب عموماً والقيادة الفلسطينية على وجه الخصوص. لكن عالم اليوم يختلف عن عالم ١٩٤٨ أو ١٩٦٨. ذلك أن هناك نهضة ضميرية أخلاقية في كل أنحاء عالم اليوم، وهو ما يفسر الانجازات المعنوية والسياسية التي أحرزتها الانتفاضة ما بين ١٩٨٧ و١٩٨١، وإيضاً الأصداء التي أثارها في كل مكان الانتصار في جنوب أفريقيا وسقوط جدار برلين ووصول الديمقراطية إلى مختلف دول أميركا اللاتينية. الهدف هنا ليس إلقاء اللوم على القيادة الفلسطينية على خطأ جديد من أخطائها، بل الإشارة إلى أن علينا إعادة النظر في استراتيجيتنا للسلام بما يتجاوز الطريق المسدود الذي تمثله أوسلو. ولا بد أن يكون من المكونات الرئيسية لتلك الاستراتيجية النداء الذي وجهه حيدر عبد الشافي لترتيب أوضاع البيت الفلسطيني أولاً، لأنه لا يمكن أن نشن صراعنا من أجل حقوقنا الوطنية من دون أن نكون أهلاً لرفع هذا المطلب العادل. أي ليس من مكان بيننا للفساد والتعذيب وإساءة استعمال السلطة والخطابية الفارغة، أو القبول بالتعاون مع سلطة تمارس كل هذا. والخطوة التالية هي أن نرصد

صفوفنا كمجموع أخلاقي لنقف إزاء إسرائيل ومؤيديها موقفًا أبعد ما يكون عن الاستجداء أو التماس الرحمة، بل كشعب يطالب بالاعتراف الكامل به، ماضيًا وحاضرًا - وهو مطلب لا يمكن أن يترافق مع الصفقات الرخيصة ومساومات السوق والتنازلات والتنازلات المقابلة. علينا الإخلاص لمبادئ تاريخنا ولضحاياتنا وعدم الانحراف إلى حلول مضحكة مثل «خطة ألون» التي يعرضها نتانياهو ومساندوه المتشدّدون، لأن ليس من سلام عادل إلّا على أساس من المصالحة والتعويض.

باختصار، نحن بحاجة إلى استراتيجية جديدة للسلام، وحركة سلام تقوم على أسس المساواة والعدالة، وخطاب يضع تاريخنا على الأجندة العالمية لرفع مظالم التاريخ. ولن يحصل هذا إذا اتّخذنا موقف الاستجداء. بل علينا تنظيم الموارد الوفيرة وتعبئتها لدى الجاليات الفلسطينية في الشتات، ومن ضمن ذلك المال والمواهب الإنسانية والإرادة الواعية. لكنّ في النهاية لا بديل عن استحداث خطاب وطني لا يحمل أيًا من شعارات الماضي البائسة، أو المفاهيم الحمقاء التي تقوم عليها عمليّة السلام الأميركيّة - الإسرائيليّة. إنّ الجيل الحالي من القادة، عاجلاً أم آجلاً، في طريقه إلى الزوال. وعلينا من الآن أن نبدأ في التفكير البتّاء بمستقبلنا، لكنّ لن نستطيع ذلك من دون إرساء أنفسنا على تاريخنا وقائمة أولوياتنا. عانينا قرناً كاملاً من الخسارة والفشل. لكنّ يمكننا بالتأكيد أن نغيّر أنفسنا، مادام النظام المصرفي السويسري نفسه قد اضطرّ إلى التغيير!

الحياة ١٠ آب ١٩٩٧

## قنابل وجرافات

تفكُّ عملية أوصلو للسلام والانقشاع المتواصل المحتوم لغلافها البراق استغرقا أربع سنوات، وها هي الآن تكشف حقيقتها: لم يكن هناك اتفاق سلام، بل اتفاق على إدامة الهيمنة الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية، من خلال معسول الكلام من جهة، والقوة العسكرية من الجهة الثانية. ويعود هذا في أكثره، كما أقول منذ زمن، إلى الفشل الفلسطيني المؤسف في استقراء نيات الإسرائيليين - خصوصاً حزب العمل عندما كان في الحكم - وأخذ موقف الحذر والحفظ حيالها. ومن هنا فقد دخلنا هذه الدوامة المريعة من الخسارة والمهانة، بعدما أوهمتنا الولايات المتحدة ووسائل الإعلام بأننا حصلنا في النهاية على قسط من الاحترام والقبول، فيما اضطرتنا إسرائيل، بضرياتها المتوالية، إلى القبول بمفهومها العصابي لـ «لأمن» و«الحوار». وأدّى ذلك إلى إيصال شعبنا إلى حضيض جديد من التعماسة والإفقار: فقد انخفض معدل الدخل الفردي للسكان إلى نصف ما كان عليه، وخسرنا حرية التنقل في أرضنا بعدما فُرض علينا أن نقبع في تلك الـ «بانتوستانات» الصغيرة المقيتة (نحو ثلاثة في المئة من أراضي الضفة الغربية)، التي نصّر على تسميتها «أراضي محررة»، فيما نرى أمامنا بناء المزيد من المستوطنات، ومصادرة المزيد من الأراضي، وهدم المزيد من المساكن، وتشريد المزيد من السكان، والعقوبات الجماعية السادية التي لا يحدّها حدّ أو يبرّرها عقل. إنّ على الليبراليين الغربيين أن يدركوا أنّ «أوصلو» لم تبدأ من فراغ، بل جاءت بعد ٢٦

سنة من الاحتلال الإسرائيلي، وقبلها ١٩ سنة من التشريد والتهجير والاضطهاد للفلسطينيين. وإذا كانت إسرائيل تصرّ على عدم مسؤوليتها على ما أحاق بالشعب الفلسطيني منذ ١٩٤٨ فعليها أن تشرح لنا لماذا علينا، من دون سائر شعوب الأرض، نسيان الماضي، وأن نبقي دون تعويض بل دون اعتراف بما عانينا، حتى عندما نجد في أنحاء العالم أنّ الكثير من الشعوب التي تعرّضت للاضطهاد تلقى التعويض والاعتذار. ليس هناك منطق في موقف إسرائيل، بل هو لا يعدو أن يكون تعبيراً عن موقف القوة المفتوّرة إلى رادع خلقيّ - القوة النرجسيّة الباردة القاسية التي لا تبالي بعذاب الآخرين.

لم أسمع، منذ التفجيرين الأخيرين في القدس، فلسطينياً واحداً يعبر عن الفرح إزائهما، أو حتى الميل، مهما كان ضئيلاً، إلى الموافقة. لقد كانا عملين غيبين إجراميين جلبا كارثة على شعبنا. لكنّ وسائل الإعلام وحكومتَي إسرائيل والولايات المتحدة (ولا ننسى ميكرونيزيا، حليفتهما العنيدة في الأمم المتحدة) أصرت على وقف الإرهاب والعنف. بل أصرّ «رجل كل المناسبات» أموس أوز نفسه على أنّ علينا الخيار بين السلام والعنف، وكأنّ إسرائيل تخلّت بالفعل عن طائراتها، وفكّكت مُفاعل ديمونة الذي يُنتج قنابلها النووية، وتوقّفت عن قصف جنوب لبنان (حيث قتلَ القصف الإسرائيليّ شيوخين في السبعين من العمر في اليوم الذي وقع فيه تفجيرُ السوق في القدس: لماذا لا يمكن اعتبارُ ذلك عنفاً وإرهاباً؟)، وسحبت قوات الاحتلال من الـ ٩٧ في المئة من أراضي الضفّة الغربيّة التي لا تزال تحت سيطرتها، وأزالت الحواجز العسكريّة التي تُعزل بها المدن الفلسطينيّة الرئيسيّة بعضها عن بعض. إنّ إسرائيل ومؤيديها الأميركيّين نادراً ما يعنون أنفسهم بتلك الحقائق، التي يعتبرون أنّ لإسرائيل الحق في «خلقها» أو إلغائها كما يحلو لها على الأرض وعلى صفحات وشاشات وسائل الإعلام.

لكن من الحقائق التي لا يريد هؤلاء مواجهتها أنّ المهاجمين الانتحاريّين لا يزالان مجهولي الهوية تماماً، ويُستبعد أن يكونا من الأراضي الفلسطينيّة أصلاً. ولم يصدر أيّ ادّعاء موثوق بالمسؤوليّة عن أيّة منظمة فلسطينيّة. كما أنّ إسرائيل، بهوسها الأمنيّ، تسيطر على كل مداخل الأراضي الفلسطينيّة ومخارجها، وهي وحدها المسؤولة عن أمن القدس الغربيّة حيث وقع الهجوم. كيف يجرؤ بنيامين

نتانياهو وجوقاً تابعيه الاميركيين على المطالبة بالاعتقال الكيفي للناشطين الإسلاميين وضمان أمن إسرائيل؟ إلى مَنْ يوجّه خطابه هذا بلهجة السيد إلى العبد؟ وعلى أيّ أساس أخلاقي إنساني يمكنه أن يفترض أن المئات من الفلسطينيين الذين قُتلوا في الانتفاضة ومجزرة صبرا وشاتيلا - وإسرائيل تتحمل المسؤولية المباشرة عن قتلهم - هم لا شيء مقابل «احتياجات الأمن» الإسرائيلية؟ وقبل أسابيع فقط قرّر الجهاز القضائي الإسرائيلي، من طرف واحد، عدم السماح لضحايا الانتفاضة بالتحرك ضد إسرائيل في المحاكم، لأن الدولة كانت وقتذاك في حال «حرب..» مَنْ يعتقد هؤلاء انفسهم حين يعتبرون أن في إمكانهم الاستخفاف بما ألحقوه بنا بل وتناسيه تماماً، ويواصلون تغطية عريهم الأخلاقي بالادّعاء أنهم «الناجون من محارق النازية»؟ ألسنا نحن ضحايا الضحايا؟ ألا يستحقّ عذابنا أيّ قسط من الاحترام؟ هل هناك حدود لما يُمكن إسرائيل أن تقتطفه بحقّ ضحاياها، فيما تصرّ في الوقت نفسه على أنها دون غيرها «الضحية البريئة»؟

في مقال في نيويورك تايمز (١١ من الشهر الجاري) قال المعلق المعروف أنطوني لويس إن إسرائيل تملك كل الأوراق، وإن في إلقاء المسؤولية على الفلسطينيين في كل حادث أو هجوم داخل إسرائيل خلطاً بين المسؤوليات والأوامر. إنه محقّ تماماً في هذا، كما أنه محقّ تماماً حين يقول أن ليس من أمل كبير في السلام تحت ظروف كهذه. لقد كنّنا دائماً من أشدّ المنتقدين لياسر عرفات وصحبه لما عملوه خلال السنوات الخمس الأخيرة، لكن عليّ القول الآن إنني أتفق تماماً مع سياسته في رفض التفاوض في مجال «الأمن» كما تعرّفه إسرائيل (أي، باختصار، حشر كلّ مَنْ يُشتبه في أنّه ناشط «إسلامي» في معسكرات الاعتقال) إلى أن تفي إسرائيل بالتزاماتها في اتفاقات أوسلو، بعد كل انتهاكاتهما الفاضحة للاتفاقات أو إهمالها التام لها. وعندما يكرّر بيل كلينتون ووزيرة الخارجية مادلين أولبرايت الوصفة الجاهزة التي يستخدمها اللوبي الإسرائيلي في دعايته القائلة أن «ليس من تكافؤ بين القنابل والجرفافات» فعليهما أن يوضّحا، في هذا السياق، ما هو «المكافئ» للجرفافات الأميركية - الإسرائيلية، وأن يوجّها التوضيح خصوصاً إلى الأسرى الفلسطينيين التي تتعرّض للتشريد، أو إلى الفلسطينيين الراضحين تحت حظر التجوّل وتدمير المساكن، والذين يُعجّب شبابهم وشابّاتهم في سجون الإسرائيليين، والمدنّيين

الذي يتعرضون يومياً للتفتيش الجسدي المهين، والذين يطردون عن مسقط رأسهم منذ أجيال في القدس ليأخذ مكانهم المهاجرون اليهود الروس، والذين يذهبون ضحايا للمجازر، ويُحرمون أي حق في مقاومة سياسات الاحتلال الإسرائيلي. إن «عملية السلام» هذه، والحنقات والكمان التبريرية الدعائية التي ترافقها، تقوم على فرضية عنصرية بسيطة، هي أن حياة الفلسطينيين والعرب لا تعادل أهمية حياة اليهود الإسرائيليين. وعندما استهدفت إسرائيل بمفعليتها السنة الماضية المدنيين اللبنانيين المتجنين إلى قاعدة الأمم المتحدة في قانا في جنوب لبنان وقتلت قصداً وعمداً أكثر من مئة من النساء والشيوخ والأطفال والرجال، لم تُصدر أي اعتذار، ولم تطالبها الولايات المتحدة بالتوقف بل ولا بتحجيم العمليات، وإنما رفضت الدولتان مجرد قبول تقرير الأمم المتحدة التفصيلي عن المجزرة. هل هناك معنى حقيقي وراء هذا العرض المسرحي الأحمق، الذي يحاول الإحياء بأن الولايات المتحدة، وفريقها من أعضاء اللوبي الإسرائيلي الأميركي السابقين الذي يقود «عملية السلام»، يريدان فعلاً التوصل إلى سلام حقيقي وأن في إمكانهما أن يكونا وسيطاً تفاوضياً عادلاً بين الطرفين؟

السلام الوحيد الذي يستحق الاسم هو تبادل الأرض بالسلام، على أساس من التكافؤ العام بين الطرفين. ولا إمكان للسلام ما لم تتخذ إسرائيل وحلفاؤها الأقوياء خطوة مُخلصة نحو ضحاياهم، خطوة يُقدمون عليها بروح التواضع والتصالح لا بالخلطة الحالية من التذاكي من جهة والممارسات الوحشية من الجهة الثانية. لا يريد إلا القليل منا استعادة ما خسرنا في ١٩٤٨، لكننا بالتأكيد نريد اعترافاً بما خسرنا ويدور إسرائيل في سلبنا وتشريدنا - الدور الذي يستكشفه الآن، بشجاعة ودفق، عدد من المؤرخين الإسرائيليين. إن الكثيرين من الفلسطينيين لا يريدون الآن العودة إلى وطنهم. لكنهم يتساءلون لماذا يتمتع كل يهودي نظرياً بـ «حق العودة»، ولا يكون لنا نحن هذا الحق؟ على مواطني إسرائيل وأصدقائها أن يسألوا أنفسهم علناً إذا كانوا يعتقدون أن في إمكان إسرائيل الإمعان في اضطهاد الفلسطينيين وإهانتهم، وإظهار الأزدراء للعرب، والتبجح أمام العالم بذلك، في الوقت الذي يتمتعون هم فيه بكامل الاعتراف والقبول. لكن الحقيقة المحزنة هي أن أميركا وإسرائيل بعيدتان تماماً عن واقع العالم العربي، ومهوستان بالكلشيهات عن



الإرهاب الإسلامي والراдикаليّة واللاساميّة العربيّتين، إلى درجة أنّهما لم تلحظا أنّ العرب يريدون السلام، وأنّ الفلسطينيّ العاديّ، مثل الأميركيّ العاديّ أو الإسرائيليّ العاديّ، يريد حياة كريمة تحت ظلّ الاستقلال والديمقراطيّة. لماذا إذن مضاعفة مخزون المراتة والكراهة بين الأطراف، بما يعرقل السلام بين العرب والإسرائيليّين سنوات طويلة؟

التفجيرات الإرهابيّة أمر قذيع، ولا يمكن التسامح معها. لكنّ جرافات النسيان والعنجهيّة فظيعة أيضاً. واعتقد أنّ مطالبة إسرائيل الدائمة بالأمن تخفي قلق إسرائيل النفسيّ من «خطيئتها الأصليّة»، أيّ وجود شعب آخر في فلسطين، وأنّ كل قرية أو كيبوتز أو مستوطنة أو مدينة أو بلدة لها أيضاً تاريخها العربيّ - وهو ما كان يعترف به علناً موشي دايان. لكنّ الجيل الجديد من قادة إسرائيل يفتقر إلى هذه الصراحة. وأسوأ منهم اللوبيّ الإسرائيليّ والمنظّمات الموالية لإسرائيل في أميركا، التي تلوك دوماً الكليشيهات السخيفة نفسها عن فضائل إسرائيل من دون أثر لإدراك بأنّ تحت كل شارع أو طريق هناك، وخلف كل انتصار عسكريّ، وكل مستوطنة يتمّ بناؤها، ثمة مأس تعرّض لها الفلسطينيّون. أيّ نوع من الرياء هذا الذي يندّد بالأصوليّة الإسلاميّة ولا يقول شيئاً عن الأصوليّة اليهوديّة التي تنفي صفة الإنسانيّة عن كل منّ هو غير يهوديّ وتعتمد على وعود توراتية تعود إلى ألفي سنة؟

يشبه التشدّد بإعادة التفاوض، في السياق الحاليّ، وضع الملك كانيوت، الذي «امر» مدّ البحر بالتراجع وظل يكرّر الأمر بكل حزم إلى أن غمره الماء، وكأنّ في إمكان مخططي سياسة الخارجيّة الأميركيّة وصانعي القرار الإسرائيليّ صوغ التاريخ والحقيقة على هواهم. هناك حاجة ماسة لتنقية الهواء، وتصفيّة اللّغة من الشعارات المستهلكة، وإعطاء الفرصة للصدق والإنصاف. نعم، الفلسطينيّون يريدون السلام، لكنّ ليس بأيّ ثمن، وليس بالتأكيد حسب تعريف ثنائيا هو وجوقته للسلام، الذي يحيطونه بالظلمة وتحفّظ وشرط ويخفّون تحتها رفضاً لا يلين لتطلّع الفلسطينيّين إلى المساواة. إنّ الناس يستجيبون الدعوة إلى العدالة وإنهاء الاضطهاد والخوف، لكنّ ليس لما يسمّونه «عملية السلام» المتعذّرة البطيئة هذه، حيث تتوفّر لإسرائيل كل أشكال التفوّق (من ضمنها ترسانتها النوويّة)، فيما لا ترى

معنى للفلسطينيين سوى ضمان «أمنها». وأخشى الآن أن الجو مشحون بالأكاذيب ومُفسدٌ بالأوهام والإحباط إلى درجة لا تسمح بالتقدم. لكن من الضروري البدء في شكل ما، في مجال ما، وتوزيع اللوم والمسؤوليات في الشكل الصحيح. ولا يمكن أن نتوقع دوماً من أناس من دون نولة أو حقوق أو أمل أن يتصرفوا وكأنهم ديبلوماسيون أنيقون يناقشون على مستوى نظري في ندوة دراسية السيناريوات المحتملة وخطوات بناء الثقة المطلوبة. ما نحتاج الآن – وهو خطوة يمكن للولايات المتحدة القيام بها – هو إعادة التأكيد على المسألة الرئيسية، وهي أن لا سبيل إلى السلام إلا بإعادة الأراضي، وأن الهدف هو الاستقلال وإقامة الدولة للشعبين في فلسطين. إذا بدأنا من هذه النقطة قد نتكّن من التحرك نحو ذلك الهدف، على كل المراحل التي تتطلبها التوصل إليه. لكن لا يمكن توقع السلام والأمن في الوقت الذي يستمرّ عذاب الفلسطينيين من دون أن يقول أحد كلمة عن أسباب ذلك العذاب.

الحياة ١٩ آب ١٩٩٧

## استراتيجيات الأمل

لا شك أن لاتحة السلبيات التي تسجل ضد اتفاق أوسلو طويلة، وإن نعمن النظر فيها في الذكرى الرابعة لحفلة التوقيع في واشنطن، فإنَّ المحصلة المريعة للاتفاق تجعل من المستحيل تقريباً أن نفهم لماذا يستمرّ زعماء عرب وغربيون في التحدّث عنه بمثل هذا الحماس. لكنّ في أعقاب صعود بنيامين نتانياهو إلى السلطة انتجت سياسة الأرض المحروقة التي يَنْتهجها، في الواقع، مشهداً يمتاز بقتامة فريدة حتى بالمقارنة مع الخراب المتعمّد الذي تضمّنه اتفاق أوسلو. مع ذلك، قيل ما فيه الكفاية عن أنواع الحرمان الاقتصادي والاجتماعي والسياسي التي عاناها الفلسطينيون خلال السنوات الأربع الماضية (تعرّى كلّها إلى عملية أوسلو للسلام) من دون إيلاء اهتمام كافٍ للعامل البشري، الأكثر أهمية من دون شك. ففي عصر عولة رأس المال وانتصار نموذج السوق، على المستوى النظري إنّ لم يكن فعلياً، يميل معظم المحلّلين إلى إعادة إنتاج أحد العناصر الإيديولوجية الملائمة لهذا الانتصار الذي يتمثّل، حسب اعتقادي، بالاعتناق بأنّه ليس هناك أيُّ بديل منه. فإذا كنتَ تفكّر بأنّ صندوق النقد الدولي والبنك الدولي واقتصاد السوق، المحايية للشركات المتعدّدة الجنسيّة والبلدان الأكثر ثراءً، هي وحدها التي يُحسب لها حساب في العالم اليوم، وأنّ التوزيع الأكثر إنصافاً والعدالة الاجتماعية هما إفرازان عاطفيّان لهزيمة الاشتراكية، فإنّك ستكون محكوماً باعتقاد مفاده أن لا بديل سوى التنافس في السوق. وستراجع في الأهمية إرادة الفرد وقوّته، فيما يبدو

أن القوة المطلقة لاقتصاد السوق تهيمن على كل فرد في كل مكان. هكذا كانت الحال مع اتفاق أوسلو، الذي كان انتصاراً للقوي، والذي أُنعت عبْرهُ إسرائيل والولايات المتحدة الفلسطينيّين وغيرهم بأن ما جرى منذ ١٩٩٣ ليس أحسن شيء فحسب بل إنّه الحلّ المتبقي الوحيد لمشاكلنا البالغة الخطورة. وهكذا، فإنّ الموقف اليوم هو «دعونا نُعدّ اتفاق أوسلو الى مساره، لأنّ أيّ شيء عدا ذلك غير وارد».

في منعطف كهذا يصبح واضحاً أنّ الخسارة الكبرى على صعيد أوسلو بالنسبة إلى الفلسطينيّين كانت فقدان الثقة بما سمّيته أعلاه العامل البشريّ. ونحتاج إلى أن نذكر أنفسنا بأنّ الصراعات السياسيّة هي دائماً صراعات إرادة، يحاول الطرف أن يقنع الطرف الآخر بأن يستسلم، أن يفقد الإرادة في المقاومة ومواصلة الكفاح. وهذا ليس شأنًا عسكرياً بل إنّه شأن سياسيّ ومعنويّ. لذا اعتقد أنّ المهمة التي يواجهها المثقفون الفلسطينيّون اليوم هي إعادة تفعيل الإرادة وكذلك، بمقدار لا يقلّ أهميّة، إحياء الثقة في أنّ ما يفعله البشر يمكن أن يُحدث تأثيراً. والمأساة في عمليّات التفجير الانتحاريّة أنّها تُنبئ من اليأس، فهي لا يمكن أن تكون جزءاً من برنامج للانبعاث الوطنيّ لأنّ ما تروّجه هو الرفض كهدف في حدّ ذاته. والمشكلة في ما يتعلّق بالمنازق الحاليّ لا تدور حول عدم استعداد مالدن أولبرايت والولايات المتحدة للضغط على إسرائيل إلى حدّ كافٍ بل إنّ القيادة منهكة أساساً في مساعٍ للبقاء لا في مساعٍ لتعبئة أكثر ما يمكن من الفلسطينيّين لمقاومة ما تحاول إسرائيل، بفطرسيتها وطيشها الأعمى، أن تفعله بنا كبشر. هذا المسعى للبقاء مفهوم، لكنّه غير كافٍ ليكون جوهر الاستراتيجية الفلسطينيّة لأنّ مصلحة السواد الأعظم، مصلحة الأمة، أكثرُ أهميّة بكثير من مصلحة القلّة. فما هي إذًا المتطلبات الرئيسيّة في هذا الوضع؟

إنّ بعضها واضح ولا يحتاج هنا إلى تأكيد. الصمود ذو أهميّة حاسمة، كما هو بناء مؤسسات مدنيّة من جانب الفلسطينيّين ومن أجلهم، بشكل مستقلّ تماماً عما قد يدور أو لا يدور في خلد السلطة الفلسطينيّة. فنحن نميل إلى التفكير فقط بشكل واقعيّ شبه حرفيّ بدل التفكير إلى حدّ كافٍ بشكل رمزيّ ومعنويّ. كان اعظم انتصار للصهيونيّة هو ما تمكّنت من إدامته طوال قرن كامل: إقناع اليهود وغيرهم بأنّ «عودة» إلى أرض مهجورة هو الحل المناسب، بل الوحيد، لمآسي الإبادة

ومناهضة السامية. لكن ما جرى تجاهله تماماً في هذا المشروع، بالطبع، هو الثمن الفادح الذي دفعه الفلسطينيون الذين اعتُبر منذ البداية أنه يمكن التضحية بهم على مذبح الهدف الصهيوني الكبير، بوصفهم كائنات «أدنى مرتبة» غير منظورة، صامتة، أو لاعقلانية بالأساس وميالة إلى العنف. وبعد سنوات كثيرة أمضيها في العيش والدراسة والنشاط من أجل الحقوق الفلسطينية زدت اقتناعاً أكثر من أي وقت مضى بأننا اهتمنا كلياً الجهد - الجهد البشري - الضروري لنبيّن للعالم لآخلاقية ما ارتكبنا بحقنا. وهذه، كما أرى الآن، هي المهمة الجوهرية التي تواجهنا كشعب حالياً. وما لم نعيّ أنفسنا وأصدقائنا، وقبل كل شيء أصواتنا، كي نتمكن بشكل منظم من إظهار المشروع الصهيوني على حقيقته، الآن وفي الماضي، فإننا لا يمكن أن نتوقع أبداً أي تغيير في مكانتنا كشعب أدنى منزلة وخاضع للهيمنة. وحتى عندما يحاول عرفات ورجاله من دون نجاح أن يتعاملوا مع مواقف إسرائيل فإنهم ينسون، حسب ما يبدو، أن ليس هناك أي صوت (أو أصوات) للتعبير عن معاناة الفلسطينيين، ولا يُبدل أي جهد بشكل منهجي لتسجيل الحيف الذي يلحق بنا، ولا تُكرس أي طاقة للسعي إلى تنظيم جالياتنا المغتربة العديدة كي تتمكن من النهوض بمهمة التعبير بقوة وفي النهاية نحر مشروعية الخطة التي استهدفت انتزاع كل فلسطين، كل شبر من أرضنا، كل جانب في ماضينا كشعب، وكل إمكان لتقرير المصير في المستقبل. ففي الأساس يجب أن نكسب صراعنا مع الصهيونية أولاً على المستوى الأخلاقي ومن ثم يمكن خوضه في مفاوضات من موقع قوة أخلاقي، أخذين في الاعتبار أننا سنكون دائماً أضعف عسكرياً واقتصادياً من إسرائيل ومؤيديها.

تبينت أهمية هذا بالنسبة إليّ للمرة الأولى عندما زرت جنوب أفريقيا في أيار (مايو) ١٩٩١ بعد إطلاق نيلسون مانديلا من سجنه وعودة قادة المؤتمر الوطني الأفريقي إلى الوطن، وسط التهيب والتحول السياسي الكبير الذي أتى إلى الانتخابات الديمقراطية بعد أربع سنوات وانتصار شعار «صوت واحد لكل مواطن». وزرت مقر المؤتمر الوطني الأفريقي في وسط جوهانسبرغ، المنظمة التي كانت تُعتبر، قبل أسابيع قليلة آنذاك، إرهابية ومحرومة من أي شرعية. وأذهلني الانقلاب الكامل في الأوضاع. وعندما التقيت والتر سيسولو، الذي أمضى ثلاثة عقود في المنفى وكان الرجل الثاني في المؤتمر الوطني بعد مانديلا، سألتُه عن كيفية

إمكان تغيير كهذا، وكيف تمكّن المؤتمر الوطني من تحويل الهزيمة الى انتصار؟ وكان جوابه: «عليك ان تتذكّر أننا هُزمتنا في جنوب أفريقيا خلال الثمانينيات، وتمكّنت قوات الأمن من تدمير للتنظيم، وكانت معسكراتنا في الدولة المجاورة تتعرّض للهجوم الدائم من جيش جنوب أفريقيا، فيما كان قادتنا بين قتل ومسجون ومنفيّ. وأدركنا وقتها أنّ أملنا الوحيد كان التركيز على الحلبة الدولية، وتمكّنا من نزع الشرعيّة عن نظام الفصل العنصريّ. وقمنا بالتنظيم في كل مدينة رئيسيّة في الغرب، وشكلنا اللجان، وحركنا وسائل الإعلام، وعقدنا الاجتماعات والتظاهرات، لا مرّة أو مرتين بل ألف مرّة. وشكلنا التنظيمات في الجامعات والكنائس واتّحادات العمال ومجموعات رجال الأعمال والمهنيّين». وتوقف برهه ثم قال شيئاً لن أنساه ما عشت: «كل انتصار أحرزناه في لندن أو غلاسكو أو أيوا سيتي أو تولوز أو برلين أو ستوكهولم أعطى الشعب في الداخل شعوراً بالأمل وجدّد عزمه على مواصلة الكفاح. ويمرور الوقت استطعنا فرض العزل الأخلاقيّ على النظام وسياسته العنصريّة، وهكذا، على رغم أنّنا لم نستطع أن نوذبه عسكرياً في شكل مهم، فقد اضطرّ في النهاية إلى المجيء إلينا ليطلب التفاوض. ولم نغيّر أو نتراجع عن برنامجنا، عن مطلبنا الرئيسيّ، وهو صوت واحد لكل مواطن».

يمكنني أن أضيف إلى هذا أنّني قمت، بناءً على تجربتي في جنوب أفريقيا، بتنظيم ندوة دراسيّة في لندن ضمّت كل الناشطين والمثقفين الفلسطينيين الذين عرفت، من ضمنهم من أصبحوا لاحقاً وزراء في حكومة ياسر عرفات. ودعوتُ سفير جنوب أفريقيا في لندن، وكنتُ التقيتهُ أول مرّة في مكتب نيلسون مانديلا ثم على الطائرة إلى بريطانيا، لإلقاء كلمة في واحدة من الحلقات، ولبّى الدعوة بسرور. وكانت الفكرة هي التأكيد للجميع، في الأسابيع القليلة قبل مؤتمر مدريد، أنّ علينا أن نركّز من دون كل على الحقائق نفسها في ما أحاق بنا كشعب، وأن لا ننجرّ إلى مناقشات حول السياسة المطلوبة أو استراتيجيّات التفاوض مع الإسرائيليّين والولايات المتحدة فننسى الهدف الأخلاقيّ - السياسيّ المتمثّل في عزل الاحتلال الإسرائيليّ والفضح الكامل للاحرعيّة، وذلك من خلال حركة شعبيّة واسعة متينة التنظيم في أوروبا وشمال أميركا والعالم العربيّ ومناطق العالم الأخرى. وكان هناك بعض التحفّظ حيال أقوال ممثل المؤتمر الوطنيّ الأفريقيّ عن تجربته الخاصة. وقال

عالم سياسة فلسطيني شاب «نحن لسنا سوداء»، معتبراً أن علينا الاجتماع إلى الخبراء في جامعات مثل أكسفورد أو هارفرد خلف الأبواب المغلقة لإضاعة الوقت في محاولة لخلق حركات شعبية لمساعدة حقوق الإنسان الفلسطيني. وأذكر أنني قلت وقتها إن علينا قدر الإمكان التأكيد على الواقع العياني، أي الحديث عن الحياة اليومية تحت الاحتلال، والمهانات التي يتعرض لها الفلسطينيون على الحواجز الأمنية الإسرائيلية، وعن نفس مساكننا وقلع أشجارنا - لا الكلام إلى السامعين وكأننا نفاوض على قضايا نظرية. وشعرنا، بقية منظمي الندوة وأنا، أننا أحرزنا بعض التقدم. لكن الغريب أننا في اللحظة التي أعطتنا مدريد فرصة الكلام بدأنا نتكلم وكأن كل منا وزير الخارجية الأميركي جيمس بيكر، ونسبنا أن نستمد قوتنا من كوننا ممثلين لقضية أخلاقية أكثر مما نحن أعضاء فريق وفد ديبلوماسي. وبالطبع فقد تغير الهدف بعد ذلك إلى حد أننا، في مفاوضات أوسلو والفترة التي تلتها، لم ننس قيمنا فحسب بل تاريخنا أيضاً.

أنا مقتنع بأن لا خيار لنا الآن سوى العودة إلى خطاب المظلومين وأن نستخدم ما يُقنع تانياهاو بنا فرصة لتسليط الضوء على العلاقة المباشرة بين سياساته وتاريخ السياسات الصهيونية تجاه الفلسطينيين. ذلك أنه ينحدر بشكل مباشر من ذلك الخط من المنظرين الصهاينة، الذين أعلنوا يوماً أن حقوق اليهود تلو على حقوق الفلسطينيين على رغم وجود الفلسطينيين وحضورهم. علينا أن لا نتحدثي ما يقومون به تجاهنا الآن فحسب بل نُفهم وجودنا الأخلاقي في الوعي الإسرائيلي والغربي، والعربي أيضاً. الخطيئة الصهيونية الأصلية هي سلبنا، وما يعمل ليكود الآن هو ما عمله حزب العمل قبله، أي الإمعان في السلب تحت غطاء «السلام» و«الأمن». لكنها مواجهة لا يُمكن الأفراد الذين يعملون وحدهم القيام بها، بل تتطلب أولاً جهداً لتنظيم وتفعيل خطة كهذه من جانب الفلسطينيين في كل أنحاء العالم. إنها قضية لم يفهمها أبداً ياسر عرفات ووطنته، إذ افترض هؤلاء يوماً أنهم إذا استطاعوا جذب انتباه رئيس أميركي أو وزير لخارجيته، أو حتى بعض القادة اليهود في الولايات المتحدة، فإن في الإمكان إقناع هؤلاء النافذين بأن يفعلوا «شيئاً ما» للفلسطينيين. لكنني كنت ولا أزال من الراضين لموقف الذين يرون أن ما نطالب به كشعب يُمكن أن يعطى لنا كنوع من الإحسان، أو أن يُعطى بالتقسيط ثمناً لحسن

سلوكنا. إن في هذا ما يحط من شأننا وقضيئنا، لأن قضيئنا الأخلاقي كمشعب مسلوب لا تقبل الرد. هكذا، يصبح واضحاً أن كل جالية فلسطينية يجب أن تنظم نفسها كي تسهم في النقاش العام الذي يجري حالياً على صعيد عالمي حول النزاع بيننا وبين أولئك الإسرائيليين الذين يؤيدون نتائجنا. لكن يجب أن نجذب أيضاً تلك الغالبية من الإسرائيليين، الذين يقولون في استطلاعات الرأي إنهم يؤيدون السلام، إلى واقعنا بالذات، واقع شعب انتزعت منه أرضه كي يمكن أن تقام عليها إسرائيل.

لا أقول إطلاقاً إنه ينبغي أن ندعو إلى تدمير إسرائيل أو طرد الإسرائيليين. فحركتنا تكسب مكانتها الأخلاقية من أبعادها الإنسانية واستعدادها الصادق للتعايش وإيمانها الراسخ باحترام حقوق الآخرين. ما اتحدث عنه هو مبادرة سلام جديدة تهدف، عبر فترة زمنية طويلة، إلى تحقيق التكافؤ بيننا وبين الإسرائيليين، الذين غلبونا حتى الآن، ليصبح البعد الأخلاقي الميدان الوحيد لصراعنا. يجب أن نبين لإسرائيل ومؤيديها أن إقراراً كاملاً من جانبهم بما اقترفوه في حقنا هو وحده الكفيل بتحقيق السلام والمصالحة. وهذا يقتضي أن تكون لدينا سياسة تعتمد التفاصيل المموسة بدل بيانات مجردة عمومية لا تتفاعل بشكل كامل في الصراع على الأفكار. سيكون من المفيد، على سبيل المثال، أن نذكر قراء المقالات الصحافية بأن الأماكن المختلفة في إسرائيل كانت يوماً عربية قبل أن يطرد منها سكاتها الأصليون. هكذا، لم يُشَرِّ بروفيل [تُبذت] نشره دايفيد ريمنيك عن حياة أناثولي شارانسكي في مجلة نيويوركر إلا بشكل عابر إلى أن الناشط السوفياتي يقيم الآن في القلمون، «أحد الأحياء القديمة في القدس الغربية»، من دون أن يبلغ قراءه أنه كان حياً عربياً أفرغ من سكانه بالقوة في الأشهر الأولى من ١٩٤٨. وعلى نحو مماثل، عندما تشير أولبرايت إلى تقديرها لـ «معاناة الفلسطينيين» ينبغي أن نعرض ونطلب منها أن تجري عملية الحساب علناً: ما هو عدد الفلسطينيين الذين يجب أن يعانوا، ولأي فترة من الزمن وبأي طريقة، كي يمكن تهدئة المخاوف الأمنية لإسرائيل؟ أو، مرة أخرى، بالنسبة إلى بروفيل عن جبريل الرجوب نشرته أخيراً المجلة التي تُصدرها صحيفة نيويوركر تائمز يوم الأحد وأعدّه جوناثان غولدرغ الذي يعترف بأنه خدم في الجيش الإسرائيلي. ينبغي أن نعرض علناً على مدى اهلية جندي إسرائيلي سابق للكتابة بشكل منصف عن ناشط فلسطيني. ويمكن للامثلة أن تزداد



إلى ما لانهاية، لكنّها جميعاً تستند إلى افتراض أنّ هناك حجة أخلاقية كاملة مفادها أنّنا كشعب أصحاب قضية لم يُنصتْ إليها ولم تؤخذ في الاعتبار بشكل كامل. وما نطالب به هو الإقرار بما ارتكب في حقنا لا بالتدمير، وبالمساواة لا بالخضوع. كما أعتقد أنّه يجب أن نكون دائماً في منتهى الوضوح في ما يتعلّق بتفهّمنا لمعاناة اليهود وفي تبيان أنّ ما يريطنا معاً هو تاريخ مشترك من الاضطهاد الذي يجب أن نوضح أنّه ليس الملك الحصري لليهود. ولا يُمكن أن نشجّع ونساعد رفاقنا في فلسطين أو في معسكرات اللاجئين المختلفة في العالم العربيّ إلا إذا رفعنا أصواتنا بانسجام وسجلنا انتصارات أخلاقية. ينبغي أن نكون أصوات شجاعة وصدق يرتبط كلاهما على نحو جدير بالثقة بجهد متواصل لنيل تقرير المصير بشكل حقيقيّ للشعب الفلسطينيّ. أنا أدرك أنّ المشكّكين سيقولون إنّ الكلمات ليست مؤثرة مثل الأفعال، وإنّ خبرة مواجهة المستوطنين على الأرض هي وحدها التي تتخلّ في الحساب. لكنّ هذا، حسب اعتقادي، يعني للأسف تجاهلّ البعد الأخلاقيّ الذي يجب أن يؤصّح حيثما كان هناك أناسٌ ينصتون وقوّة ظالمة ينبغي منازلتها بشكل مباشر. إنّ أعظم انتصارات الصهيونية لم تتحقّق لمجرد أنّهم كانوا يملكون جيوشاً أفضل مما توافر لدينا، بل لأنهم هيأوا الأذهان لتقبّل، بل ولتأكيد الفكرة القائلة بأنّ توطين فلسطين باليهود القادمين هو مشروع إيجابيّ أخلاقياً.

ويجب أن نأخذ على عاتقنا الآن المهمة الصعبة ذاتها، بنزع الشرعية أولاً عن سياسة إسرائيل العسكرية والاستيطانية في غزّة والضفة الغربية، ثم بإعطاء مطلبنا في تقرير المصير الاعتبار الذي لا يزال يفتقر إليه. ينبغي أن نكون مستعدين لمطالبة الأكاديميين والخبراء بأن يقاطعوا الزيارات إلى إسرائيل إلا إذا سعوا إلى زيارة جامعات ومعاهد فلسطينية وتقديم الدعم لها. كما ينبغي أن نشنّ حملة لضمان أن يبدأ السياح إلى إسرائيل، الذين لا يُعتبرونها سوى «مكان مثير للاهتمام»، بالنظر إليها كارض يجب أن يعيش فيها شعبان جنباً إلى جنب بسلام وتكافؤ، لكنهما لا يعيشان هكذا حالياً. بمعنى آخر، إنّ ما نواجهه الآن هو التزام يفوق بكثير أيّ شيء توقّعه اتفاق أوسلو أو وعد به، وإذا لم نرتق إلى مستوى التحديّ فإننا سنكون الخاسرين الدائمين الأكثر عرضة للتسويات المذلّة والأكثر ضعفاً.

الحياة ٢٥ أيلول ١٩٩٧

## إسرائيل الحائرة

لا بد أن كل مُطّلع على تاريخ إسرائيل منذ ١٩٤٨ يُعرف أن قادتها أعطوا أنفسهم دوماً حقّ التدخل من طرف واحد في شؤون الدول الأخرى. ولم يقتصر هذا على الدول المجاورة، وإنما شمل دولاً مثل الولايات المتحدة وإيطاليا، على رغم علاقات الصداقات، بل التحالف، التي تربط بينهما والدولة اليهودية. وكانت قضية پولارد، الخبير في البحرية الأميركية الذي تجسّس لمصلحة إسرائيل، ألحقت كما يبدو قدراً كبيراً من الضرر بالامن الوطني الأميركي إلى حد أن واشنطن رفضت المناشدات المتعاقبة من رؤساء وزراء إسرائيل (رابين وبيريز وأخيراً نتانياهو) لإطلاقه. كما أقدم الإسرائيليون على خطف مورخاي فعنونو من شارع في روما واقتادوه إلى إسرائيل حيث لا يزال في السجن بعد الحكم عليه مدى الحياة. أمّا العمليات ضدّ الدول العربية، أي الاجتياح والغزو والاعتقالات والتفجيرات والخطف، فهي أكثر من أن تحصى، لكنها تبقى حيّة في أذهان غالبية العرب، التي ترى في هذه الأعمال براهين أكيدة على غطرسة إسرائيل وعدوانيتها، أيضاً على عجز العرب وانكشافهم. من هنا، وعلى هذه الخلفية، تتركز الهجمات الانتحارية ضدّ إسرائيل خطوات يائسة يقوم بها الضعفاء، ولا يمكن تبريرها أخلاقياً لكنها مفهومة إنسانياً. غير أن محاولة إسرائيل الأخيرة ضدّ مواطن عربي في عاصمة البلد العربي الأكثر وداً وهدوءاً في التعامل معها كانت على درجة من الفجاجة تبعث على الحيرة، وغبيرة تماماً. إذ لم تكن خطة الاغتيال بالغة الغرابة فحسب، بل انطوى

تنفيذها أيضاً على الكثير من العجائبيّة. فلماذا محاولة قتل شخص ما عن طريق سكب السمّ في أنفه (وهي الطريقة التي كان آخر من استعملها كلوديوس ضدّ والد هاملت في المسرحية الشهيرة)، وما الدافع إلى استعداد الكنديّين عن طريق استعمال جوازات سفر كندية مسروقة ومزوّرة؟

الانطباع الأقوى هو التخبط والاحتقار. وكانّ قادة «إسرائيل» قرّروا التخلّي عن كل احتراس أو حذر، وإطلاق الحرّيّة لتخيّلاتهم المريضة من دون هدف سوى تأكيد قوّتهم والإمعان في إذلال العرب. وفأتمّ من الأمر العنتر الذي قدّمه تنتياهو، وهو أنّ العلنيّة كانت جزءاً من حرب إسرائيل على الارهاب، لا لأنّ ذلك يعني أنّ إسرائيل ستواصل هذه الأعمال فحسب، بل أيضاً لأنها توجي بأنّ الـ «غوييم»، أيّ غير اليهود، يستحقّون كلّ ما يصيبهم، وأنّ اليهود، بعد قرون من اللاساميّة، قد جاء دورهم لاضطهاد الآخرين. ولا بدّ أنّ هذا قد كان الدافع، لأنّه لم تكن هناك أيّة مصلحة ممكنة لإسرائيل في القيام بعملية بهذه الوقاحة في شوارع عمان سوى القول: «سنعمل ما يطولنا، وإلى الجحيم بالعواقب».

قد يبدو من الحديث عن أخطاء تنتياهو وكأنّها مؤشّرات إلى أنّ إسرائيل ضلّت طريقها أو أنّها كانت سابقاً تسير على الطريق الصحيح. لكنّ إسرائيل في حكم قادتها التاريخيّين - بن جوريون وجولدا مائير ومناحيم بيغن وإسحق رابين وشمعون بيريز - أبدت دوماً رغبتها في الهيمنة، لا عن طريق تفوقها العسكريّ الساحق الذي حافظت عليه وعزّزته عبر السنين فحسب، بل عن طريق العناية النوعيّة بمواطنيها اليهود ومجتمعها. وعنى هذا إعطاء التعليم أولويّة عالية، وأنّ الكثير من مؤسسات المجتمع المدنيّ مثل وسائل الإعلام والمحاكم والجامعات والحركة العماليّة تطوّرت على النمط الأوروبيّ الغربيّ. كانت هناك دوماً شقوق خفيّة وغير معترف بها في النسيج الاجتماعيّ، مثلاً بين اليهود الاشكناز والسفارديم، وبين المواطنين اليهود وغير اليهود (أي الفلسطينيين). لكنّ كان في إمكان إسرائيل أن تدعي أمام العالم أنّ سكّانها في شكل عام يعيشون حياة أفضل ممّا كانوا في الشتات قبل ١٩٤٨ (عدا اليهود الأميركيّين الذين نجحوا في شكل لا مثيل له). لكن مشكلة إسرائيل المؤجّلة دوماً هي مكانها ووضعها الفعليّ في الشرق الأوسط، هذه المنطقة العربيّة المسلمة في غالبيتها. ونعلم الآن أنّ بن جوريون كان يرى، من ١٩٤٨

إلى أوائل الستينيات، أن من الأفضل لإسرائيل رفض تحركات العرب نحو السلام، لأنَّ حال الحصار في مصلحة إسرائيل مادياً، كما أنَّها تمنَّتها من عزل نفسها وعدم التعرُّض لـ «الاستعراب» أو «التشريق». ومن هنا أمكن لسياسة الدولة أن تنطلق من فكرة إسرائيل كقلعة حضارية وسياسية تنمِّي قدراتها ومصالحتها ضدَّ محيطها العربيِّ والمسلم. وتشكَّلت على هذا الأساس الهوية الإسرائيلية، الجامعة بين التأكيد على الذات وروح الجماعة، وهو ما يمكن أن يتطوَّر ليصبح الهوية الجديدة لليهوديِّ، المتحرِّرة من ماضيها الصعب من جهة، ومن محيطها في شرق المتوسط من جهة ثانية.

لم أجد نفسي يوماً ما متفقاً مع سياسات إسرائيل، لكنني كنتُ، حتى أواخر السبعينيات، متفهِّماً على الأقلَّ للمنطق الذي كان يُعَلِّي عليها تلك السياسات. وليس من الصعب أن يضع المرء نفسه مكانَ شعبٍ يشعر أنَّ عليه التعويض عن الاضطهاد الذي لقيه طوال قرون، عن طريق هوية سياسية جديدة مناقضة لما كان عليه اليهودُ في الماضي. لكنَّ القوةَ الهائلة التي راكمتها إسرائيل منذ حرب ١٩٦٧، والنجاح الكبير الذي أحرزته بالنسبة إلى يهود الشتات، مكَّناها في وقتٍ قريب من أن تُسبق العربَ اقتصادياً وثقافياً واجتماعياً. وتحوَّل ما كان دولةً محاصرةً قلقاً على مستقبلها إلى قوة نووية، والأهم من ذلك، إلى قوةٍ محتلةٍ تتحكَّم بملايين العرب وتواصل معاملتهم كبشر غريباء وأدنى في المرتبة. المذهل أنَّ المرء عندما يمعن النظر في الماضي تبدو سياسات إسرائيل في عمقها بالغة الحق، وكأنَّها تقوم على صرف أنظار القيادات والناخبين عن كل حذر وتدبر، وكأنَّها اعتبارات لا ضرورة لها إطلاقاً. ليس من شكٍّ في أنَّ الإسرائيليين يريدون من جيرانهم القبول والتطبيع، وهو ما يريده البشر عموماً لضمان أمنهم، لكنَّ مع تسارع الاستيطان في الضفة الغربية وغزة، وتتابع المغامرات الطموحة خارج البلد (مثلاً، اجتياح لبنان واستمرار احتلال جزء من جنوبه)، وتبديد المكاسب السياسية، بدا وكأنَّ البلد أضاع أنجاهه وأصبح يتخبَّط من دون أيِّ أثران أو اعتبار لضرورات البقاء. وكنتُ أتصوِّر نفسي طارحاً على رابن أو بيغن السؤال التالي: «إلى أين تعتقد سيقود كلُّ هذا العنف ضدَّ العرب، كلُّ هذا التحقير المتعمَّد، هذا الإنفاق من دون حساب لقوتكم؟ هل تعتقد أننا سنقول في النهاية إنكم ممتازون ونحن نُقبَل بكم؟ هل تعتقد أننا سننسى الماضي

وننسى كل ما سلبتم من أراضٍ وقتلتهم من بشرٍ ودمرتهم من مساكن، وننسى التعذيب والتفجير والعذاب الذي فرضتموه علينا بالجملة، ونشعر فجأةً أنكم في الحقيقة أناس طيبون، وأننا نريدكم هنا مقيمين على أرضنا التي تأخذون المزيد منها كل يوم، وتسرقون مياهاً، وحريةً تنقلنا واملنا بل وشعورنا بالهوية، ونقبل بكم في النهاية جيراناً طيبين؟»

ليس لهذه الأسئلة اليوم معنى بالنسبة إلى السياسة الإسرائيلية، عدا مجموعات صغيرة وأفراد يستثير فيهم هذا التدمير الدائم الذي يروونه حولهم ضميرهم الإنساني وضرورة تلمس الواقع. وكان من الجدير بالانتباه تماماً تلك المرة الأولى التي يرتفع فيها صوت إسرائيلي بعد هجوم انتحاريّ متهماً الحكومة الإسرائيلية لا منفذي التفجير. وكان ذلك صوت ابنة الجنرال الراحل ماتي بيليد، التي قُتلت ابنتها في الهجوم على سوق الخضار في القدس. لم تهاجم ابنة الجنرال بيليد الفلسطينيين بل صبت كل غضبها والمها على السياسة المتعمدة لحكومتها التي قالت إنها الخالقة للإرهاب. كنتُ على معرفة جيّدة بوالدها الراحل، وأتذكر أنني سألتُه مرةً في جنيف ١٩٨٢، أثناء مؤتمر للأمم المتحدة عن القضية الفلسطينية، عما دفعه إلى القبول بالمصير الصعب الذي اختاره لنفسه، وهو أن يكون الصوت الإسرائيلي المتفرد الذي يهاجم زملاءه السابقين من العسكريين وحكومته بسبب لانسانية سياساتهم ضد الفلسطينيين. وكان جوابه المختصر والكامل: «الندم» - أيّ عذاب الضمير لما يفعله الإسرائيليون اليهود ويستمرّون في فعله بحق الفلسطينيين. ويشكّل انتقالُ إرثه إلى ابنته في لحظة مصابها الفظيع مصداقاً على قوّة وجدان لا يزال موجوداً، على رغم غيابهِ على صعيد المجتمع بصورة عامّة، ويمكن نشره وتشجيعه. وباستثناء بيليد وزوجته وإسرائيل شاحاك وليا تسميل، ويضعه آخرون من أمثالهم، فإن إسرائيل تتحرك حالياً، حسب ما يبدو، بشكل عشوائي مدمر من دون سياسة أو نكاه. وفقدت إحساسها بالهدف، ولم تعد قادرةً على الردّ إلا بشكل غريزيّ على «إرهاب» ترفض رفضاً باتاً تقصّي أسبابه وارتباطه بسلوكها تجاه الفلسطينيين خصوصاً، والعرب بشكل عام. وهناك قصور في العقل وعجز عن إدراك أن القبول والتطبيع لا يُمكن أن يُقرضاً بالقوّة العسكريّة الفظة.

هناك مشكلة أعمق. إذ يبدو أن معركة تدور داخل إسرائيل والشقات حالياً بين السلطات الدينية المتشددة وقطاعات اليهود الإصلاحية والمحافظة الأكثر ليبرالية. ويشكو كثير من اليهود العلمانيّين والليبراليّين من ظهور التيار الديني المتشدد معتبرين أنه ليس إلا نتاجاً للحياة السياسية في إسرائيل لكنهم يغفلون، حسب اعتقادي، عن النتيجة الحتمية لإقامة دولة غايتها الرئيسية ترسيخ الانتماء اليهودي وتقيده وحده باعتباره مبرر وجودها. والأزمة الحالية في إسرائيل هي أزمة تتعلق بما تعنيه الهوية اليهودية، إن لم تكن هي ذلك الصنف المتطرف والمتخلف تماماً والبدائي من التشدد الديني الذي أصبح في المقدمة. ويقول هؤلاء إنهم يجسدون الديانة اليهودية، أو أقلها اليهودية التي صُممت إسرائيل لإدامتها. ولا يملك خصوصهم ما يمكن أن يقدموه كردّ جدي لأنهم لا يستطيعون الادّعاء أن إسرائيل كدولة عبرية يمكن أن تفعل شيئاً عدا ضمان إخضاع غير اليهود أو إقائهم بعيدين عنها. وفشلت الصهيونية الليبرالية، ممثلة بحزب العمل تحت زعامة رابين وبييريز، في الاختبار عندما واجهت اتفاق أوسلو. ففي النهاية أرادت هي أيضاً أن تكون الغلبة للانتماء اليهودي مهما كان الثمن، وبغض النظر عن التغييرات الضرورية لسلام حقيقي مع الفلسطينيين. ولم تفشل أوسلو لأنها كانت مجحفة بحق الفلسطينيين فحسب بل لأن الزعماء الإسرائيليين كانوا أيضاً عاجزين عن التقدم بخطوة حقيقية إلى أمام مبتعدين عن سياساتهم التاريخية التي تقوم على إذلال العرب وإجبارهم على الإنعاز. وتعامى رابين وبييريز (بالإضافة إلى رعاتهما الأميركيين) ببساطة عن المعنى الحقيقي والإمكانات الحقيقية للسلام. كان ينبغي أن يدركا أن المطروح هو إمكان انتهاج سبيل جديد يضع الإسرائيليين والعرب على قدم المساواة في التخطيط للمستقبل. وبدل التفكير بمصير مشترك تبنى رابين وبييريز الأسلوب السهل بتعزيز الاحتلال والمكاسب العسكرية بوسائل أخرى (أي الحكم الذاتي المزعوم) وواصل بشكل أساسي النهج ذاته كما كانا يفعلان دائماً في الماضي، عبر استخدام القوة مقترناً بازدياد العرب الذي ميّز معظم تاريخهما السابق.

يقف الفلسطينيون والإسرائيليون معاً على شفا كارثة اليوم. ولا يُنعم أي منهما بقيادة تمّاز برؤية وشجاعة أخلاقية. لكن الإسرائيليين يواجهون تحدياً أكثر

حدة وصعوبة. فعليهم أن يحدّدوا ما تعنيه الهوية اليهودية بطريقة تسمح لهم أن يعيشوا بشكل عقلائي ومثمر في المستقبل عبر التعايش على أساس من التكافؤ في شرق أوسط عربيّ ومسلم. لكنّ للأسف، لا يوجد في ماضي إسرائيل الرسميّ ما يُمكن استلهامه للنهوض بمهمة كهذه. كما أنّ زعامة الفلسطينيين والعرب، واحسرتاه، غيرُ قادرة بسبب عجزها وإفلاسها الأخلاقيّ عن تقديم أيّ شيء ذي أهمية كي يتعامل معه الإسرائيليّون. وتُرك لعدد ضئيل من المثقفين والمفكرين أن يصوغوا نظرية جديدة للتعايش يمكن أن تقدّم، في المآزق الحاليّ، مخرجاً من الورطة. هذا ما سابعثه في مقالتي المقبل. لكنّ، في غضون ذلك، يواصل تتناياهاو تخبطه، بصورة طائشة ومتهورة ومدمّرة تتّصف أساساً بالعناد.

الحياة ٢١ تشرين الأول ١٩٩٧

## أسسٌ للتعايش

من أهمّ الفروق بين العرب في العالم العربيّ والعرب في الغرب أن الأخيرين يضطرونّ يومياً إلى مواجهة تجربة اليهود المتمثلة باللاسامية والإبادة العنصرية. ونجد سنة بعد سنة سيلاً متزايداً من الكتب والأفلام والمقالات والصور عن الموضوع. السنة الماضية كانت سنة «قائمة شيندلر»، فيلم ستيفن سبيلبرغ الذي وضع ملايين المشاهدين وجهاً لوجه أمام أهوال المحرقة النازية. كما دار ويدور الكثير من النقاش والجدل حول الأسباب التي أدت إلى الكارثة الألمانية، وكيف أن أمة على هذا القدر الرفيع من الحضارة، قدّمت إلى أوروبا أعظم ما عرفت من الفلاسفة والموسيقين والشعراء والعلماء والباحثين، انحطت لا إلى جنون النازية فحسب بل إلى أبشع برنامج للإبادة عرفه التاريخ. وليس هناك من مقيم في الولايات المتحدة أو فرنسا أو غيرها من دول أوروبا يستطيع تجاهل صور معسكرات الإبادة في أوشفيتز أو داخاو، تلك الشواهد الدائمة على عذاب اليهود في تلك الحملة الوحشية المنظمة التي استهدفت في الدرجة الأولى شعباً بعينه، اليهود، الذين اعتُبروا، على رغم إنجازاتهم وإسهاماتهم في الحضارة، حيوانات يمكن قتلها بالملايين في غرف الغاز والمحارق.

إضافة إلى تداول هذا التاريخ دومًا في الجامعات والمدارس والمتاحف والإعلام ودخوله إلى صميم الخطاب العامّ الغربيّ، هناك أيضًا خلافات كبيرة حوله. من الأمثلة الأخيرة على ذلك كتاب دانيال غولدهاغن جلدو هتلر المطاوعون السنة



الماضية، الذي حاجج بأن كل الماني، لا الحزب النازي وحده أو المهوسين من مساعدي هتلر، كان مهياً للقيام بحملة الإبادة بل قام بها فعلاً. وإذ خالفت غالبية المؤرخين هذا الرأي المتطرف، فإن السؤال عن الإثم الجماعي الأوروبي، والمسيحي على وجه الخصوص، تجاه اليهود، يستمر في إشغال العالم الغربي. ويضع الأميركيون اليهود، الذين لم تتعرض جاليثهم لما تعرض له يهود أوروبا، تجربة المحرقة نصب أعينهم دومًا، ويشتبعونها درسًا واستذكارًا. ومن الجدير بالملاحظة أن واشنطن تحتضن «متحف المحرقة» البالغ الفخامة، فيما تخلو من أي تذكارات لحملات الإبادة التي تعرض لها سكان أميركا الأصليون أو الملايين من السود المستعبدين. من هنا يمكن القول، ضمن حدود معينة، إن تاريخ المحرقة يُستخدم لتبرير أوضاع سياسية معاصرة. ويستعرض النقاد دومًا العلاقة بين معاناة اليهود في تاريخهم وإنجازات الجالية الأميركية اليهودية، أو بين المحرقة وإسرائيل، إذ تبرز المعاناة على أنها سبب وتبرير لوضع الجالية وإقامة إسرائيل. بل إن هناك ما يكفي من الأدلة التاريخية على أن التيار الرئيسي في الحركة الصهيونية كان في أحيان معينة أقل اهتمامًا بإنقاذ الشعب اليهودي كله من الإبادة، منه بإنقاذ بعضهم للاستيطان في فلسطين. كما أن التيار اليميني في الحركة (مثلًا، إسحق شامير) أتصل بالألمان أثناء حكم النازيين ليطالب المساندة والمعونة.

لكن ما حصل بين ١٩٢٢ و ١٩٤٥ يفوق في مجمله قدرتنا على الوصف، ناهيك عن الفهم. وكلما أمعن المرء في درس تلك المرحلة ازداد يقينه بأن إبادة الملايين من الأبرياء لا بد أن تترك للأجيال التالية، اليهودي وغير اليهودي، إرثًا بالغ الإيلام والتأثير. ومهما اتفقنا - على سبيل المثال - مع توم سيغيف في كتابه المليون السابع على أن إسرائيل استغلت المحرقة لأهداف سياسية، فليس لنا بالتأكيد أن نستهن بالذاكرة الجماعية عن تلك المأساة والرعب الذي أورثته اليهود إلى اليوم. هناك بالطبع مجازر أخرى في التاريخ (مثلما لسكان أميركا الأصليين والأرمن والبوسنيين والاكرواد، إلخ)، مجازر لم تحظ بالاعتراف ولم يزل ضحاياها التعويض. لكن هذا، كما أرى، لا يشكّل أبدًا سببًا لإنكار مشاعر الاستهوال والرغبة إزاء تلك المأساة التي حلت بالشعب اليهودي. وأجد أن من المهم بالنسبة إليّ، خصوصًا كعربي، أن أحيط أقصى ما يمكن بتلك التجربة الجماعية وتفصيلها

البشعة، لأن محاولة الإحاطة هذه تضمن للشخص إنسانيته وتصميمه على أن كارثة كهذه يجب أن لا تُدرج أبداً طي النسيان وأن لا تتكرر في تاريخ الإنسانية.

هذا المنظور لعذاب اليهود توفّر للمعلقين العرب أوائل الستينيات أثناء محاكمة أدولف آيخمان في إسرائيل، التي استُخدمت المناسبة لكشف أهوال الإبادة النازية. وفيما اعتبر معلقون يمينيون من حزب الكتائب اللبناني أن القضية كلها دعائية ولا تستند إلى أساس، فإن الصحافة العربية الأخرى وقتها (في مصر، والصحف اللبنانية الرئيسية) غطت المحاكمة في شكل يأخذ في الاعتبار الأحداث البشعة في ألمانيا أثناء الحرب. وحسب دراسة عن الفترة قام بها الدكتور أسامة مقدسي، وهو مؤرخ لبناني شاب في جامعة راييس في هيوستن عاصمة ولاية تكساس الأميركية، فإن التقارير العربية استنتجت أن ما حلّ باليهود في ألمانيا كان بالتأكيد جريمة ضد الإنسانية، لكن جريمة إسرائيل في سلب شعب بأكمله وطرده من أرضه تشكل جريمة لا تقل عن ذلك من حيث النوع. واكتشف الدكتور مقدسي أن المعلقين العرب لم يحاولوا المساواة بين المحرقة وكارثة الفلسطينيين، بل اعتبروا أن الحكم على القضيتين بموجب معيار واحد يبيّن أنهما جريمتان كبيرتان بشعتان. من جهتي أرى أن قضية آيخمان ربما كانت مفيدة للعرب خلال المواجهات السيكولوجية مع إسرائيل في الستينيات، لفضح قسوة إسرائيل تجاه العرب لا بشكل خاص في محاولة لإطلاع القارئ العربي على تفاصيل التجربة اليهودية.

أتحدث عن هذا في مقالة عن التعايش لأنه يُبرز المفارقة التاريخية التي ينطوي عليها المازق الحالي - المفارقة التي ربما لا يمكن إدراكها في شكل وافر، ومن ثم، بمعنى من المعاني، تخطيها، إلا من جانب العرب واليهود في الشتات. ليس هناك سلام حقيقي حالياً، وهذه حقيقة لا تُنكرها سوى قلة قليلة من المراقبين الذين يجمعون العناد إلى السذاجة. وكما قلت في مقالتي السابقة، فإن تصرفات إسرائيل الأخيرة كما تتجسد في وحشية بنيامين نتانياهو العشوائية المتواصلة تشكل امتداداً لسياسة إسرائيل منذ أيامها الأولى، وهي سياسة تقوم على احتقار الفلسطينيين واستعمال القوة الوحشية السافرة ضدهم. ولكن لا يمكن، من جهة أولى، سوى رفض أية محاولة إسرائيلية لتبرير هذه السياسة عن طريق الإشارة إلى المحرقة؛ ولا يمكن من الجهة الثانية، سوى رفض أية محاولة من الفلسطينيين لإنكار

أي علاقة للمحرقة بالقضية، بل التشكيك في حدوثها أصلاً. إن في الموقفين نوعاً من الاستهتار بالقيم، وكما قال أوسكار وايلد فإن المستهتر هو ذلك الذي يعرف سعر كل شيء لكنه لا يعرف قيمة أي شيء. ولنا أن نواجه بالقدر نفسه من الاستنكار ادعاءات إسرائيل عن «الأمن النفسي» والمحاولات العريضة الأخيرة للحصول على مساندة أشخاص منحطين مثل روجيه غارودي لإلقاء الشكوك على الملايين الستة من الضحايا، إذ ليس في الموقفين ما يساند قضية السلام أو التعايش الحقيقي بين شعبين يربط بينهما بقوة تاريخهما المأساوي.

على رغم ذلك لم يقدّم المفكّرون اليهود، باستثناء عدد قليل من الأشخاص هنا وهناك، ومنهم الصاخام الأميركيّ مارك إيليس والبروفسور إسرائيل شاحاك، ما يكفي من التفكير في العلاقة بين تاريخ اللاسامية البشع وما يجري اليوم. إن هناك علاقة واضحة بين ما حصل لليهود في الحرب العالمية الثانية والكارثة التي حلت بالشعب الفلسطيني، وهي علاقة يجب أن لا يقتصر تناولها على الناحية البلاغية، أو جعلها مجرد وسيلة للتقليل من شأن أحداث المحرقة من جهة، أو، بالمقابل، تبرير ما حصل في ١٩٤٨. وإذا كان الحدّثان ليسا متكافئين، فلا يمكن في الوقت نفسه لأيّ منهما أن يشكّل تبريراً للعنف الحاليّ. أخيراً، ليس من المقبول انتقاص أيّ منهما، فقد عانت كل الأطراف ما يكفي من الآلام والمظالم. لكنّ ما لم يتمّ توضيح الصلة التي تبين أنّ مأساة اليهود قادت في شكل مباشر إلى كارثة الفلسطينيين، وذلك «بالضرورة» كما يُمكن أن نقول (وليس الإرادة المتعمّدة)، فإنّه لن يُمكننا التعايش كمجتمعتين لكلّ منهما الله التاريخي الخاصّ من دون تخاطب في ما بينهما. وكانت خليئة أوسلو أنّها خطّطت على أساس تقسيم الشعبين في شكل «جراحي» إلى كيّانين غير متكافئين، بدل أن تدرك أنّ السبيل الوحيد إلى تجاوز الحلقة المفرغة من العنف واللاإنسانية هو الاعتراف بإنسانية تجربة الطرفين التاريخية وشموليّتها، والبدء في التخطيط لحياة مشتركة سوياً.

ليس هناك مجال، كما أرى، لإنكار أنّ يهود إسرائيل هم فعلاً، وفي شكل حاسم، النتيجة الدائمة للمحرقة، كما لا بدّ في الوقت نفسه من مطالبتهم بالاعتراف بما فعلوا بالفلسطينيّين خلال ١٩٤٨ وبعدها. ويعني هذا بالنسبة إلينا نحن الفلسطينيّين أن نريد منهم إدراك ما فعلوا وتقديم التعويضات، من دون أن يعني

ذلك مطلقاً الثقيل من شأن تاريخهم المليء بالعذاب وحملات الإبادة. إنه الاعتراف المتبادل الوحيد الذي يستحق أن يُقال، وإذا كانت الحكومات الحالية والقادة الحاليون يفتقرون إلى القدرة على القيام بتحريك في هذا الاتجاه فذلك يقف شاهداً على فقر الروح والمخيلة الذي نعانیه جميعاً. وهذا هو المطلب الذي يمكن للفلسطينيين واليهود خارج إسرائيل أن يلعبوا دوراً إيجابياً فيه، وهو ما يبدو مستحيلاً بالنسبة إلى المقيمين في الداخل، الذين يعيشون تحت الضغوط اليومية للاحتلال وجدليات المواجهة. على الحوار أن يكون على المستوى الذي أحدث فيه هنا، لا على مستوى الاستراتيجية والتكتيك السياسي المنحط. وعندما يطلع القارئ على الخطوط العريضة للفلسفة اليهودية من بوهر إلى ليفيناس ويرى هناك غياباً شبه تام لقضية فلسطين، يدرك أن هذه المسيرة ستكون طويلة. المطلوب، إذن، هو مفهوم للتعايش يتماشى مع الفروق بين اليهودي والفلسطيني، ولكن يتماشى أيضاً مع التاريخ المشترك في الصراع والبقاء، من موقف الأضعف لكل منهما في حينه، الذي يجمع بينهما.

ليست هناك ضرورة أخلاقية أعلى من النقاش والحوار في هذا الشأن. علينا أن نفهم التجربة اليهودية في كل ما حفلت به من رعب واهوال، لكن علينا أن نطلب إعطاء تجربتنا اهتماماً لا يقل عن ذلك، أو ربما على مستوى آخر من الحقيقة التاريخية. من ممّا يريد أن يساوي بين الإبادة والسلب؛ إن من السخف مجرد محاولة ذلك. ومع ذلك، فالأمران مترابطان، وهو شيء يختلف تماماً عن المطابقة - في الصراع على فلسطين بكل ما فيه من عناد وتحجّر بين الأطراف. أعرف أن الكلام على معاناة اليهود في السابق، في هذا الوقت الذي يشهد استمراراً اغتصاب الأراضي الفلسطينية وتدمير مساكنها وإخضاع حياتنا اليومية للمهانة والقيود التي تفرضها إسرائيل ومساندوها الكثيرون في أوروبا، ولكن خصوصاً في الولايات المتحدة، قد يبدو ضريباً من الوقاحة. إنني أرفض الفكرة القائلة بأن الصهيونية قدّمت الخلاص لليهود عن طريق سلب أراضينا، ولا يمكن أن أخضع أبداً لسلب كل الشعب الفلسطيني. لكن في إمكاني أن أفهم أيضاً أن التشويهات التي ملّتها المصرة أدت إلى تشويهات في ضحاياها، وهي تؤدي الآن إلى تشويهات في ضحايا الصهيونية نفسها، أي الفلسطينيين. إن تفهم ما حصل لليهود في أوروبا

تحت النازية يعني تفهّم ما هو شموليّ في التجربة الإنسانيّة عندما تحيق بها الكارثة. إنّه يعني الشفقة والتعاطف الإنسانيّين والاستبشاع الكامل لفكرة قتل البشر لأسباب عرقية أو دينيّة أو قوميّة.

لا أضع حدوداً على هذا النوع من التفهّم والتعاطف، لأنّه شعور له قيمته الذاتيّة، وليس من أجل مكسب سياسيّ. لكنّ هذا النوع من التقدّم في الوعي بالنسبة إلى العرب يجب أن يقابلَ باستعدادٍ مشابهٍ للتفهّم والتعاطف من جانب الإسرائيليين ومسانديهم الذين يلجأون إلى كل أساليب الإنكار والإصرار على عدم المسؤوليّة إزاء دور إسرائيل المركزيّ في سلبنا كشعب. إنّه أمر مشين. ومن المرفوض تماماً القول (كما يفعل الكثير من الصهاينة الليبراليّين) إنّ علينا أن ننسى الماضي ونتقدّم نحو دولتين منفصلتين. إنّها إهانة للذكرى اليهوديّة لضحايا المحرقة بمقدار ما هي إهانة للفلسطينيّين الذين تستمرّ معاناتهم ويستمرّ سلبهم على يد إسرائيل. الحقيقة البسيطة هي أنّ التجريبتين اليهوديّة والفلسطينيّة مرتبطتان تاريخياً، وفي شكل عضويّ، وفي فصلهما الواحدة عن الأخرى تزويرٌ لحقيقة أصيلة في كل منهما. علينا أن نفكر بتاريخينا معاً، مهما كان ذلك صعباً، لكي يكون لنا مستقبل مشترك. ويجب لذلك المستقبل أن يشتمل العرب واليهود معاً، من دون أي مخططات للعزل والإنكار من جانب طرف للطرف الآخر، نظرياً أو سياسياً. هذا هو التحديّ الحقيقيّ، أمّا الباقي فهو أسهل بكثير.

الحياة • تشرين الثاني ١٩٩٧

## العراق وأزمة الشرق الأوسط

تتضمن الأزمة الحالية التي تتعلق بالعراق كلّ عناصر الوضع الأوسع - وهو على درجة كبيرة من التعقيد والتفكك - الذي أخذ الآن يسود المنطقة على نحو قد يتعدّر إصلاحه. وسيكون من الخطأ، حسب اعتقادي، أن يُختزل ما يجري بين العراق والولايات المتحدة إلى مجرد تأكيد لإرادة العرب وسيادتهم مقابل الإمبريالية الأميركية، مع أن ذلك يلعب من دون شك دوراً رئيسياً في هذا كلّه. ومهما كانت نيات صدام، فإنّ براعته لا تكمن في أنّه يزرع الشقاق بين أميركا وحلفائها (وهو ما لم ينجح فعلاً في تحقيقه) بل في أنّه يستغلّ البلاهة المدهشة للسياسة الخارجية الأميركية وإخفاقاتها. ولا يمكن أن يُخدع أحدٌ، بما في ذلك صدام ذاته، بأنّه الضحية البريئة للغطسة الأميركية؛ فمعظم ما يلقاه شعبه التعسّ الحظ، الذي يتعرّض لمعاناة مريعة وغير مكثرٍ بها إلى أقصى حدّ، ناجمٌ إلى حدّ كبير عن استهتاره الأخلاقيّ الفظّ: قبل كل شيء، غزوه المدمر للكويت الذي لا يمكن تبريره، واضطهاده للأكراد، وغروره الوحشيّ وذاتيتّه المتبجّحة بالإصرار على تبجيله وتبجيل نظامه بكلفة باهظة وغير مبرّرة إطلاقاً حسب اعتقادي. فمن المستحيل بالنسبة إليه أن يدعي الدفاع عن الأمن والسيادة الوطنيّين في الوقت الحاضر نظراً إلى استخفافه التامّ بهما في حالة الكويت وإيران. ومع ذلك فإنّ النزعة الانتقاميّة للولايات المتحدة، التي سأتناول مصادرها بعد قليل، فاقمت الوضع بفرض نظام عقوباتٍ وصفه أخيراً ساندي بيرغر مستشار الأمن القوميّ الأميركيّ بفخر بأنّه لا مثيل لقسوته في تاريخ العالم كلّه.

قضى ٥٦٧ ألفاً من المدنيين العراقيين منذ حرب الخليج، ونجمت معظم الوفيات في الغالب عن تفشي الأمراض وسوء التغذية وتدهور الرعاية الطبية لدرجة يُرثى لها. وتعاني الزراعة والصناعة حال ركود تام. وهذا وضع غير معقول بالطبع، وتحتمل المسؤولية عنه أيضاً بشكل أساسي البربرية الوحشية لصانعي السياسة الأميركيين. لكن يجب ألا ننسى أن صدام يغذي هذه البربرية على نحو متعمد تماماً كي يُبرز بشكلٍ مثيرٍ التضاد بين الولايات المتحدة وبقية العالم العربي. فبعدما أثار أزمة مع الولايات المتحدة (أو الأمم المتحدة التي تهيمن عليها الولايات المتحدة) لجأ في البداية إلى إبراز جور العقوبات. لكن باستمراره في هذا النهج، كما يفعل الآن، تغيرت القضية وأصبحت تتعلق بعدم إذعانه، وجرى تهميش الآثار الفظيعة للعقوبات.

ولا بدّ من تحليل متأنٍّ لهذه الأزمة. عارضت الولايات المتحدة دائماً أيّ بوادر للشعور القومي أو الاستقلال من جانب العرب، ويُرّجع هذا في جانب منه إلى أسباب خاصة بها كقوة عظمى، وفي جانب آخر إلى أن تأييدها غير المشروط لإسرائيل يتطلب منها أن تفعل ذلك. ومنذ حرب ١٩٧٣، وعلى رغم الحظر النفطي القصير الأمد، حاولت السياسة العربية، حتى بدء عملية السلام وبعدها، أن تتفادى هذه العداء أو تخفّف منها بالتماس المساعدة من الولايات المتحدة، وبالتزام سلوك «جيد»، وبالاستعداد للسلام مع إسرائيل. لكنّ الإذعان لرغبات الولايات المتحدة لا يمكن أن يفضي إلى شيء باستثناء كلمات استحسان تطلقها أميركا أحياناً حول زعماء يبدون «معتدلين». ولم تكن السياسة العربية أبداً مدعومة بتنسيق أو ضغوط جماعية أو أهداف تحظى باتفاق كامل. وحاول كل زعيم عربيّ بذل ذلك أن يتوصّل إلى ترتيبات منفصلة مع الولايات المتحدة وإسرائيل على السواء، ولم يؤدّ أيّ منها إلى نتيجة تُذكر سوى مطالب متزايدة ورفض ثابت من جانب الولايات المتحدة لممارسة أيّ ضغوط ذات شأن على إسرائيل. وكلّما أصبحت سياسة إسرائيل أكثر تطرّفًا تزايد احتمال تأييد الولايات المتحدة لها، وتضائل الاحترام الذي تبديه للشعوب العربية التي ارثهن مستقبلها ورفاهها بأمال كاذبة تتجسّد، على سبيل المثال، في اتفاقات أوسلو.

بالإضافة إلى ذلك، تُفصل فجوة عميقة بين الثقافة والحضارة العربيّتين من جهة، والولايات المتحدة من جهة أخرى. وفي ظلّ غياب أيّ سياسة إعلامية وثقافية

عربية جماعية، فإنّ الفكرة التي تتحدّث عن شعب عربيّ ذي تقاليد وثقافات وهويّات خاصّة به غيرُ مقبولة تماماً في الولايات المتحدة. هكذا، يُجرّد العرب من إنسانيتهم ويُنظر إليهم كإرهابيّين لاعقلانيّين مجبولين على العنف يسعون دائماً إلى تنفيذ أعمال قتل وتفجيرات مثيرة للاشمئزاز. والعرب الوحيدون الذين يستحقّون أن تتعامل معهم الولايات المتحدة هم زعماء ورجال أعمال وعسكريّون مذعنون تساعد مشترياتهم من الأسلحة (تَبْلُغ أعلى معدلٍ للفرد في العالم) في دعم الاقتصاد الأميركي. وبعداً ذلك فليس هناك أيُّ تحسّس إطلاقاً، على سبيل المثال، للمعاناة المريعة للشعب العراقيّ الذي غابت هويّته ووجوده عن الأنظار في الوضع الحاليّ.

هذا الخوف والكره المَرَضِيّ للعرب كان فكرة ثابتة في السياسة الخارجية للولايات المتحدة منذ الحرب العالميّة الثانية. كما أنّ أيّ شيءٍ إيجابيّ يعلّق بالعرب يُنظر إليه في الولايات المتحدة كتهديد لإسرائيل. وعلى هذا الصعيد، لعب اليهود الأميركيّون المؤيّدون لإسرائيل والمستشرقون التقليديّون والمتطرّفون ذور النزعة العسكريّة دوراً تحريضياً. وتُعامل الدُول العربيّة بازدراء أخلاقيّ لا مثيل له. فتركيا، على سبيل المثال، تشنّ حملة ضدّ الأكراد منذ سنوات عدّة، ومع هذا لا يُسمع شيءٌ حول ذلك في الولايات المتحدة. وتحتلّ إسرائيل أراضي بشكل غير شرعيّ منذ ثلاثين سنة، وهي تنتهك موافيق جنيف ساعة تشاء، وتنقّذ عمليّات غزو وهجمات إرهابيّة واغتيالاتٍ ضدّ العرب، وعلى رغم ذلك تستخدم الولايات المتحدة حقّ النقض (الفيتو) لمنع أيّ إجراء عقابيّ ضدها في الأمم المتحدة. وتُصنّف سورية والسودان وليبيا والعراق دُولاً «منبوذة». والعقوبات ضدها أقسى بكثير مما أقرّ ضد أيّ بلدان أخرى في تاريخ السياسة الخارجية الأميركيّة. ومع ذلك تتوقّع الولايات المتحدة أن تكون الغلبة لأجندة السياسة الخارجية الخاصّة بها (مثلاً، القمة الاقتصاديّة الباناسية في الدوحة) على رغم عدائها للأجندة العربيّة الجماعيّة.

وفي حالة العراق، هناك بعض المبررات الجزئيّة الإضافيّة التي تجعل الولايات المتحدة تمارس قمعاً أكبر. وتستعر في اللاوعي الأميركيّ الجماعيّ حماسةً بيوريتانيّة مرمّمة تقضي بتبنيّ أشدّ المواقف صراماً إزاء كلّ مَنْ يُعتبر شريراً ضالاً. وواضح أنّ هذا الموقف كان الموجه للسياسة الأميركيّة تجاه الهنود الأميركيّين الذين حوّلوا إلى شياطين أولاً ثم صوّروا كهمجيين مخزيين، وجرّت بعدئذ



تصفيئتهم وعزلُ العدد الضئيل المتبقي منهم في معازل ومعسكرات اعتقال. هذا الغضب الديني تقريبًا يغذي موقفًا مسبقًا لا مكان له في السياسة العالمية، لكنه بالنسبة إلى الولايات المتحدة يشكل عقيدة مركزية لسلوكها حول العالم. ثانيًا، يُنظر إلى العقاب بصيغة مطلقة. وخلال الحرب الفيتنامية روج جنرال بارز - وحقق ذلك تقريبًا - لتبني هدف قصف العدو وإعادةته إلى العصر الحجري. وساد الرأي ذاته خلال حرب الخليج في ١٩٩١. فالأشرار محكوم عليهم بالفناء، وبأقصى درجة من الوحشية، بغض النظر عما إذا كانوا سيعانون أكثر سكرات الموت قسوةً. وتحتل فكرة العقاب «المبرر» للعراق الآن موقع الصدارة في أذهان معظم مستهلكي الأخبار الأميركيين، ويترافق ذلك مع ابتهاج أقرب إلى العريدة إزاء القوة العسكرية المتزايدة التي تُحشد لمواجهة العراق في الخليج. وتتخلل صور أربع حاملات ضخمة للطائرات (ربما أصبح عددها الآن خمس حاملات)، وهي تمضي بقوة في طريقها، نشرات أنباء متلاحقة حول تحدي صدام والأزمة المحدقة. ويعلن الرئيس الأميركي أنه لا يفكر بالخليج بل بالقرن الحادي والعشرين: كيف يمكن أن نتهاون إزاء تهديد العراق باستخدام أسلحة جراثيمية على رغم إيضاح تقارير اللجنة الخاصة الدولية «اونسكوم» (وهو ما لا يُشار إليه) أنه لا يملك القدرة الصاروخية أو الأسلحة الكيميائية أو الترسانة النووية، كما لا يملك قنابل «انثراكس» التي يُزعم بأنه يلوح بها مهددًا؟ وفي خضم هذا كله يجري تناسي أن الولايات المتحدة تملك كل أسلحة الرعب التي عرفتتها البشرية، وهي البلد الوحيد الذي استخدم قنبلة ذرية ضد مدنيين. ولم تمض أكثر من سبع سنوات منذ أن ألقت ٦٦ ألف طن من القنابل على العراق. وباعتبارها البلد الوحيد المتورط في هذه الأزمة، الذي لم يُضطر أبدًا لخوض حرب على أراضيه، من السهل للولايات المتحدة ومواطنيها الممسولة أدمغتهم تقريبًا أن يتكلموا بتعابير قطعية. ولح تقرير من أستراليا الأحد الماضي، في ١٦ تشرين الثاني (نوفمبر)، إلى أن إسرائيل والولايات المتحدة تفكران في إلقاء قنبلة نيوترونية على بغداد.

وللاسف فإن إملاءات القوة الفجة غاية في القسوة، وهي ساحقة بالنسبة إلى دولة ضعيفة مثل العراق. والمؤكد أن إساءة استعمال العقوبات من جانب الولايات المتحدة لتجريد العراق من كل شيء، بما في ذلك أي فرصة للأمان، شيء سادي

على نحوٍ بشع. وتتألف ما يُعرف بـ «اللجنة ٦٦١» التابعة للأمم المتحدة، التي أنشئت للإشراف على العقوبات، من ١٥ من الدول الأعضاء (بينها الولايات المتحدة) يتمتع كلٌ منها بحق النقض (الفيتو). وكلّ مرة يُقدّم فيها العراق إلى هذه اللجنة طلباً لبيع النفط مقابل أدوية وشاحنات ولحوم وغير ذلك، يُمكن أيّ عضو في اللجنة أن يعترض على هذه الطلبات بالقول إنّه قد تكون لمادة معينة أغراض عسكرية (إطارات السيارات مثلاً، أو سيارات الإسعاف). بالإضافة إلى ذلك، أكدت الولايات المتحدة وحلفاؤها بوضوح - على سبيل المثال، ريتشارد باتلر المزعج والعنصري، الذي يقول علناً إنّ لدى العرب مفهومًا للحقيقة يختلف عن بقية العالم - أنّه حتى إذا خُفّضت قدرات العراق العسكرية إلى النقطة التي لا يعود عندها يمثل خطراً على جيرانه (وهو الحال في الوقت الحاضر) فإنّ الهدف الحقيقي للعقوبات هو إطاحة نظام صدام حسين. بمعنى آخر، حسب الأميركيين، ليس هناك ما يمكن للعراق أن يفعله لرفع العقوبات باستثناء استقالة صدام أو موته. وأخيراً، ينبغي ألا ننسى ولو للحظة أنّ العراق أصبح، عدا كونه موضع اهتمام على صعيد السياسة الخارجية، قضيةً أميركيةً داخلية ذات تأثير بالغ الأهمية على قضايا لا علاقة لها بالنفط أو الخليج. والازمات الشخصية التي يواجهها بيل كلينتون - فضائع تمويل الحملة الانتخابية، ومحاكمة وشيكة حول اتهام بتحرش جنسي، وإخفاقاته المختلفة على الصعيدين التشريعي والداخلي - تتطلب منه أن يبدو قوياً ومصمماً و«رئاسياً» في مكان آخر. وأين إلّا في الخليج في مواجهة العراق سيجد عدوًّا خارجياً جاهزاً على هذا النحو ليطلق قوّته ويستثمرها إلى أقصى حدٍّ بالإضافة إلى ذلك، فإنّ الزيادة في الإنفاق العسكري لتغطية استثمارات جديدة في إنتاج الأسلحة «الذكية» الإلكترونية، والمزيد من الطائرات المتطورة والقوات لنشر القوة الأميركية على نطاق عالمي، ملائمةٌ تماماً للعرض والاستخدام في الخليج حيث يكون احتمالاً انكشاف الضحايا للعيان (من المدنيين العراقيين في الواقع) ضئيلاً جداً، وحيث يمكن إظهار براعة التكنولوجيا العسكرية الجديدة على أحسن وجه. وتبدو وسائل الإعلام مستعدة على وجه الخصوص، لأسباب ينبغي تثبيتها هنا مرةً أخرى، لمسايرة الحكومة وجعل الزبائن المحليين يتأثرون بأجواء الإثارة التي تتجلّى في الاعتقاد بالتفوق الأخلاقي للأميركيين والتلويح بالأعلام والإحساس بالرضا إذ نواجه «نحن» بجسارقة

ديكتاتورًا متوحشًا. وبدلاً من التحليل والتأمل الهادئ تستمد وسائل الإعلام وحيها بشكل رئيسي من الحكومة، ولا تقدم تصويماً أو تبدي أي معارضة. هكذا، بإيجاز، تمثل وسائل الإعلام امتداداً للحرب ضد العراق.

الجانب الذي يبعث على الأسى بدرجة أكبر في المسألة كلها هو أنه كُتب على المدنيين العراقيين، حسب ما يبدو، أن يتحملوا مزيداً من المعاناة والألم. ولا تميل حكومتهم أو الحكومة الأميركية إلى تخفيف الضغوط المسلطة عليهم، واحتمال أن يتحملوا وحدهم نتائج الأزمة يبدو كبيراً جداً. على الأقل - وهو ليس بالشئ الكثير - لا يبدو أن هناك أي حماسة لدى الحكومات العربية إزاء التحرك العسكري الأميركي. لكن لا يوجد عدا ذلك أي موقف عربي منسّق، حتى على صعيد القضية الإنسانية البالغة الخطورة. ومن المؤسف أن يكون هناك، حسب الأنباء، تأييد شعبي متزايد لصدام في العالم العربي، كما لو أن الدروس السابقة في شأن التحدي من دون قوة حقيقية لم تُستوعب بعد. لا جدال أن الولايات المتحدة تستخدم الأمم المتحدة لغاياتها الخاصة، وهو موقف مخزٍ نظراً إلى أن الكونغرس لم يصادق في الوقت ذاته على مشروع قرار بدفع بليون دولار عن متأخرات بذمتها إلى المنظمة الدولية. والأولوية الأساسية بالنسبة إلى العرب والأوروبيين والمسلمين والأميركيين هي أن يدفعوا إلى المقدمة قضية العقوبات والمعاناة الفظيعة المفروضة على المدنيين العراقيين الأبرياء. وتبدو فكرة طرح القضية على محكمة العدل الدولية في لاهاي شيئاً قابلاً للتحقيق تماماً، لكن المطلوب تصميم قوي من جانب العرب الذين تحملوا طويلاً الضربات الفاضحة من الولايات المتحدة من دون رد ملائم.

الحياة ٢٥ تشرين الثاني ١٩٩٧

## أشعيا برلين : بين الليبرالية والصهيونية

تشرين الثاني (نوفمبر) شهرُ للأحزان بالنسبة إلى الفلسطينيين. ففي الثاني منه عام ١٩١٧ صدر وعد بلفور الذي فتح الطريق أمام إقامة إسرائيل دولةً يهودية. وفي الشهر نفسه من ١٩٤٧ أصدرت الأمم المتحدة، تحت ضغط أميركيٍّ شديد، قرار تقسيم فلسطين، مخصّصةً نحو ٥٥ في المئة من الأراضي لأقلّ من ٣٠ في المئة من السكان - وهم الأقلية التي لم تكن وقتئذٍ تملك أكثر من سبعة في المئة من الأراضي. ونجد مفتاح الوعد والقرار في المذكرة التي كتبها بلفور في آب (أغسطس) ١٩١٩، وقال فيها: «إننا لا ننوي، في ما يخص فلسطين، القيام ولو بشكليات استشارة رغبات السكان الحاليين لذلك البلد... إن القوى العظمى الأربع تلتزم الصهيونية، والصهيونية - محقّة كانت أم مخطئة، شرّاً كانت أم خيراً - متجذّرة في تقليد تاريخيٍّ عهيد، وفي حاجات الحاضر وآمال المستقبل، بأهميةٍ أعمق بكثيرٍ من رغبات وأهواء السبعمة ألف عربيٍّ الذين يسكنون الآن تلك الأرض التاريخية. وارى أن هذا صحيح..» من هنا فإن سياسة بريطانيا خلال مرحلة الانتداب كانت تغيير فلسطين سكانياً، على رغم رغبات سكان فلسطين الأصليين. أمّا عن فترة ما بعد ١٩٤٧ فقد جرى عمداً اجتياح الفلسطينيين من جانب حركة وخطابٍ سياسيين لم يجدوا لهما أي فائدة ولم ينظروا إليهما فعلياً إلا على أنّهما خطر موقت على استيطان فلسطين.

في السنين الخمسين، منذ إقامة الدولة اليهودية، لم تتمكن هذه الدولة من توطيد سيطرتها على الأرض (خصوصاً بعد ١٩٦٧) فحسب، بل اصطلعت في

الغرب، بدقة ومثابرة، بنية فكرية وخطاباً سياسياً شاملين، أكملت بهما محور الفلسطينيين كشعب ليس له أي قسط من الحقوق أو التواصل السكاني أو الانتماء بحق في أرض فلسطين التاريخية. ومن الحقائق الصارخة أن القائمين بهذه المهمة كانوا من اليهود الموالين للصهيونية وأيضاً من غير اليهود الذين كانوا في قلب الحضارة والمجتمع الغربيين، إذ أعطى نفوذهم كمثقفين وعلماء وموسيقيين وكتاب وفنانين وسياسيين ورجال أعمال وصحافيين وزناً وصدقية لتأييدهم المشروع الصهيوني. ولم يجد الجانب العربي تياراً مشابهاً من صانعي الرأي، فكانت النتيجة أن بقي الفلسطينيون في حال من الإخفاء والصمت في الغرب في ما يخص «رغبتهم وأهوامهم» (حسب تعبير بلفور المهن). ولم يكن في الحكومة البريطانية وقتئذ من معارض للصهيونية سوى اللورد كورزن، إلا أنه تغيب يوم التصويت على وعد بلفور. ولكن إذا فكرنا في شخصيات مثل تشرشل ووايزمان وأينشتاين وفرويد وراينهولد نيبور واليانور روزفلت وترومان وشاغال، والموسيقارين العظميين أوتو كلمپر وأرتورو توسكانيني إضافةً إلى العشرات غيرهم في بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا وأوروبا عموماً، ثم حاولنا تسجيل قائمة بمساندتي الفلسطينيين الذين يمكن أن يوازنوا ما لتلك الشخصيات من نفوذ وشهرة في ذلك الوقت، فإثنا لا نكاد نجد اسماً على القائمة.

من بين أشهر مساندي إسرائيل في بريطانيا في الفترة ما بعد ١٩٤٨ كان السير أشعيا برلين، ذلك الرجل المتميز اللافق، الذي ولد في روسيا وعاش سنينه الأولى في ريغا وسان بطرسبورغ، ثم جاء إلى بريطانيا في أواخر سنوات المراهقة. ودرس أولاً في مدرسة سانت پول في لندن، ثم في جامعة أكسفورد، التي بقي فيها طيلة حياته تقريباً، إلى أن توفي هناك عن ٨٨ عاماً في الخامس من الشهر الماضي. كانت دراسة برلين الأصلية، وكذلك محور الكثير من أعماله، هي الفلسفة. لكنه كان أيضاً مثقفاً شمولياً لامعاً، واشتهر بقدرته الحوارية المذهلة (كان تشرشل يعتبر أن أمسية مع برلين هي المتعة العظمى)، وبذاكرته الخارقة وموهبته كمحاضر ويلطفه الشخصي وعلاقاته مع كل المشاهير والناقدين في العالم الأنكلوسكسوني وفي عالم اليهود وإسرائيل، واشتهر فوق كل هذا بقدرته على اجتذاب أفضل الطلبة والأساتذة الجامعيين والصحافيين والمثقفين والفلاسفة والقائمين بالأعمال الخيرية، وبقي

موضع احترامهم وحبهم. وهو الأكاديمي والمثقف الوحيد الذي يشار إليه دوماً باسمه الأول: فقد عَرَفَ الكلُّ مَنْ هو «أشعيا»، واعتبره الجميع من الدُرَرِ النادرة في حضارة الغرب.

اختلف برلين عن شخصيات كبيرة مثل توينبي وهيرتراند راسل وجان پول سارتر - وكلهم مثله من ذوي الشهرة الواسعة وحازوا احترام الباحثين المختصين والقراء عموماً - بأنه لم يكن من المكثرين في التأليف. واقتصرت أعماله المكتوبة في الدرجة الأولى على المقالات، إضافةً إلى ثلاثة أو أربعة كتب صغيرة (من بينها كتاب غير منقح - كما أرى - عن كارل ماركس). لكن مجال اهتمامه كان واسعاً ومتنوعاً، ووظف ذلك، فضلاً عن اتقانه الروسية والفرنسية والألمانية والإيطالية، لتسليط الضوء على تاريخ الفكر الحديث وفن الأوبرا والانطباعات الشخصية، وتميَّز بدراساته عن مثقفي روسيا في القرن الماضي، ومن بين أفضل مقالاته تلك التي تناولت هزرن وتورغينف. كتابه الأشهر، الذي أذكُرُ أنني قرأته عندما كنتُ في نحو العشرين، كان القنفذ والثعلب، وهو دراسة عن تولستوي تقوم على الفرق بين الحيوانين وقد استقاه من الشاعر الغنائي الإغريقي أرخيلوخوس. ذلك أن القنفذ، حسب الشاعر القديم، فكرة واحدة كبيرة وجدها في كل مكان، في حين أن الثعلب لا يهتم إلا بأفكار صغيرة كثيرة. وتلخصت مقولة برلين في أن تولستوي كان يريد أن يكون قنفذاً، وكانت له رؤيا شمولية عن تاريخ الإنسان ومصيره، لكن واقعه كروائي عظيم الموهبة جعله في حقيقته ثعلباً ملتزماً بالتفاصيل العيانية والخبرة الإنسانية الفعلية والسلوك المرئي، وهي كلها نقيض ما يهيم القنفذ. وعكس برلين في كتابه تشكُّه وعداء، اللذين لازماه طيلة حياته، لكل الأنظمة الفكرية التي تُعَدُّ بتوفير حلول لكل المشاكل (مثل الماركسية). وطوَّر في مقالته الأشهر «مفهوم الليبرالية» نظريةً للحرية السياسية في شكلها الواقعي، تقوم على التفريق بين الحرية السلبية (حق الإنسان في عدم التعرُّض للاضطهاد) والإيجابية (الحق في الحريات الإيجابية). وأصبحت النظرية بمثابة السمة المميزة للتصوُّر الغربي للذات أثناء الحرب الباردة والمواجهة مع الستالينية والكتلة السوفياتية. ورفع برلين دوماً قيم الأتزان والمعقولة وحرية الفكر والبراغماتية والسلوك المتحصّر، وعادى التطرُّف سواء اتَّخذ شكل العقلانية المطلقة أو العاطفية الدوغمانية وبناء الأنظمة الفكرية. ومن هنا اتَّفَاقه مع المثقفين الروس

المنفيين الذين منعهم موقفهم المشكك من الحياة في وطنهم الثوري. وكان هذا أيضاً سبباً لاهتمامه بالفيلسوفين الإيطالي فيكو والألماني هردر، اللذين أطلق عليهما صفة «عدوي الاستنارة»، لأنهما، مثله، اعتبروا أن الاستنارة بالغت في إيمانها بإمكان وصول الإنسان إلى الكمال من خلال العلم والعقل.

قراءتُ كتابات برلين خلال السنين ببالغ الاهتمام، وحرصتُ على اغتنام كل فرصة لسماع محاضراته. كان رجلاً ضئيل البنية يقف عادةً أمام حشد كبير من المستمعين ممسكاً بيده حزمة من الأوراق (التي لم ينظر إليها أبداً أثناء المحاضرة) ومشيراً بالأخرى، فيما يتدفق منه سيلُ الكلام، وفي سرعة تصل أحياناً إلى درجة تصعب معها متابعته. وكان بالتأكيد المَحْ مُحاضر استمعتُ إليه، بسبب وضوح أفكاره وغزارة مادته وجمله الإنكليزية الرائعة (مع لكنة خفيفة من لغته الأصلية الروسية). التقيتهُ مرات عديدة، وكان دوماً بالغ الود. اللقاء الأخير كان في مطعم في لندن السنة الماضية، حيث ناداني وحرص على محاورتي بشكل عابر عن الفيلسوف فيكو من القرن الثامن عشر، وهو موضع اهتمامنا المشترك الكبير.

أطلق موتُ برلين الشهر الماضي سيلاً من مقالات التابيين، زخرتُ كلها بالود والإعجاب والحزن، وأيضاً بروح احتفائية، لأن الواضح لكل من عرفه (وأنا من بينهم) أنه كان يجد الحياة نفسها مصدراً للسعادة، وهو شعور كان يوصله دوماً إلى أصدقائه ومستمعيه ومحاوريه. النغمة الوحيدة الناشزة في برلين بالنسبة إلي كانت صهيونيته المتحمسة التي لا تعرف أي شك أو تردد، وإيمانه بإسرائيل ومساندته لها، وكلها أسهمت في شكل كبير في الصورة الإيجابية لإسرائيل وتلك التشكيكية من المشاعر حولها التي اصطبغت في الغرب. كان صديقاً شخصياً حميماً لحاييم وايزمان، ووصفتهُ في مقالة تقريبية كتبها قبل سنين بأنه من بين أعظم الشخصيات التي التقاها في حياته. وكتب أن وايزمان «لم يرتكب أيّاً من تلك الانتهاكات الكبرى التي يبررها صانعو الدول، ومن يكتب سيرتهم بعدهم، بأنها كانت مما يسمى ضرورات السياسة». أجد في هذه الجملة عمى مذهلاً، بل ما يكاد أن يكون عبادةً صنمية. ذلك أن وايزمان ترأس عملية استيطان فلسطين، وكان يُعرف عن طرد الفلسطينيين، ولا بد أنه شعر دوماً بأنه لو ارتكبت تلك الأعمال بحق اليهود لكان أول من وصّفها بالظالم. وقال للرئيس روزفلت في ١٩٤٤: «لا يمكننا أن نرهن

قضيتنا بموافقة العرب، فهم بالطبع سيرفضون كلما طلبت منهم الموافقة». هذا ما لا يشير إليه برلين ولو بكلمة. والواقع أن ما حَيَّبَ أُملي هو أنني بعد قراءة كل ما كتبه تقريباً وجدت أنه، حسب أقصى معرفتي، لم يُنطق بكلمة واحدة عن الفلسطينيين. ويبدو أنهم لم يكونوا في نظره أكثر من عوائق متوقعة يمكن نسيانها تماماً وإلغاؤها من الفكر بعد إزاحتها عن طريق المهمة الأكبر.

الغريب أن آخر موقف عبّر عنه برلين، حسب صحيفة غارديان البريطانية في ١٣ من الشهر الماضي، تناول إسرائيل وإمكان السلام في الشرق الأوسط. وهنا أيضاً لا نجد نَجْراً، ولو بكلمة، للفلسطينيين، بل يكتفي بالإشارة إليهم كواحد من «طرفين». كما يتحدث عن التقسيم الذي يقول عنه بتردد إنه قد يؤدي إلى علاقات جوار طيبة. لكنه يتراجع عن هذا الموقف نفسه حين يقول: «هناك شوفيونيون متعصبون إرهابيون بين الطرفين»، وكان الفلسطينيين هم المسيطرون على معظم الأرض فيما يمنعهم الإرهابيون المسلمون من التوصل إلى تسوية؛ ويُقفل برلين تماماً الاحتلال العسكري والمستوطنات وكل أعمال الغزو والقتل والسلب. بل يخلص بدلاً من ذلك إلى القول بأننا بحاجة إلى «تسامح على مضض» كوسيلة لتجنب الحرب. أما عن القدس فيقول برلين «عليها أن تبقى عاصمة إسرائيل فيما تُصبح الأماكن الإسلامية المقدسة أرضاً خارج السيادة الإسرائيلية تحت سلطة إسلامية»، وكان في إمكان أية دولة مسلمة، مثل الأردن أو العربية السعودية، بل ربما باكستان وبنغلادش، المشاركة في عضوية تلك «السلطة الإسلامية». هكذا لا شيء عن حقوق الفلسطينيين الوطنية أو حقوق المسيحيين أو أي شيء من هذا القبيل. من الواضح أن الفلسطينيين بالنسبة إلى برلين ليسوا شعباً، وليسوا ضحية للظلم. إنهم إما «الجانب الآخر» أو مجموعة من البشر تمثلها وتحكمها «اللجنة الإسلامية». أما عن كون الصهيونية مبدأً أنعزالياً أو ممارساً للتمييز ضد «غير اليهود» الذين تجدهم على طريقها فلا يقول برلين شيئاً.

لكن برلين لم يقتصر على تأييد إسرائيل وعدم التساؤل عن أخلاقية أعمالها في سلب وقمع شعب بأكمله بل حاول منع الآخرين من القيام بذلك، مستعملاً صيته ونفوذه لخلق المنشقين وإخراس المعارضين. روى لي نوم تشومسكي حادثتين يمكن إيرادهما في هذا السياق. الأولى حصلت أواخر الستينيات، عندما كان تشومسكي يلقي سلسلة من المحاضرات السياسية في جامعة أكسفورد. وخصص واحدة من



المحاضرات لتناول الشرق الأوسط، ووجه كعادته انتقاداته المبررة إلى إسرائيل. وزاره برلين صبيحة اليوم التالي وقال إنه قد يكون موافقاً على بعض ما قاله تشومسكي لكنه جاء ليُخبر المنشقَّ اليهوديَّ الشهير أنَّ من غير المناسب لليهود الكلام بهذا الشكل علناً عن إسرائيل. وبالطبع لم يوافق تشومسكي على الرأي، لكنَّ صداقتهما استمرت. الحادثة الثانية كانت أواسط الثمانينيات عندما طلبت مجلة إنديكس اون سنسورشيپ (فهرست الرقابة) من تشومسكي مقالةً عن الإهمال والتحرير في تقارير الصحافة الغربيَّة عن إسرائيل. ولبَّى الطلب، إلا أنَّ برلين تحرك من وراء الكواليس فنظَّم حملةً لمنع المجلة من نشر المقالة، ودعا أصدقاءه النافذين لتوجيه رسائل الاحتجاج إليها وحاول الإضرارَ بها، حتى إنَّه حاول إغلاقها، لكنَّ المجلة أصرَّت على موقفها ونشرت المقالة.

التناقض في كل هذا واضح تماماً: برلين كان شخصاً مؤمناً بالإنصاف والمشاعر الإنسانية، وبالاعتدال المتحضَّر في كل شيء إلا في ما يخصَّ إسرائيل. وكان اندفاعه المتحمَّس والاعمى في هذا المجال مشابهاً لسلوك المتطرفين، سواء من اليمين أو اليسار، الذين استنكر برلين مواقفهم دوماً في كتاباته. بهذا المعنى كان برلين «متفقاً عضوياً» بالنسبة إلى إسرائيل، لصيقاً بمصالح تلك الدولة، خصوصاً عندما تجتاح تلك المصالح اعتبارات الإنصاف والإنسانية، إلى درجة دفعت قراءه والمعجبين به إلى السير على طريقه وإعلام شأن إسرائيل والتغافل عمَّا ترتكبه من مظالم. لا يمكن القول إنَّ برلين خلق الأكاذيب لخدمة إسرائيل. لكنَّه سمح لنفسه بالعمى الذي يتَّصف به الصهاينة العاديون إزاء الفلسطينيين، ذلك الشعب الذي لم تكن جريمته سوى الوجود في أرض، حسب تعبير بلفور، لها أهمية جغرافيَّة عظيمة إلى درجة لا يمكن تركُّها لـ «رغبةٍ وأهواء» سكَّانها الأصليين.

ما يؤسفني أكثر أنَّنا نحن الفلسطينيين (وأنا أيضاً لا أجد لنفسني العُذر) لم نواجه برلين بقضية فلسطين. ويؤسفني أنَّني لم أذكر شيئاً عنها خلال أحاديثي معه، وأنَّني أقوم بذلك الآن بعدما أكمل حياتي وعمله. لكنَّ تركة برلين ستبقى حيَّة، وأفضل ما يمكن أن نقوم به اليوم هو أن نضمَّن أنَّ تلاميذه وزملاءه في الحركة الصهيونيَّة سيضيفون بعداً واقعياً جديداً إلى فكرهم عن مستقبل السلام في الشرق الأوسط.

الحياة ٩ كانون الأول ١٩٩٧

## فلسطين وإسرائيل : منظور عبر ٥٠ سنة

أوشيك، وأنا اكتبُ هذه السطور من كلكتا، على إنهاء أول زيارة أقوم بها إلى الهند، هذا البلد الذي شعرتُ نحوه دائماً بانجذاب كبير وكنتُ أطمح دائماً إلى التعرف عليه. وأذكر أنني درستُ عن الهند عندما كنتُ صبيّاً في مدارس بريطانيّة في فلسطين ومصر، وقرأتُ روايات كيبلينغ وقصص إدموند بورك واللورد ماکولي عنها، وأدركتُ أنّ مكانتها بالنسبة إلى الانكليز أشبهُ بالجوهره في التاج، أو حجر الزاوية في صرح الإمبراطوريّة. وكان العالم العربيّ، حسب ما تعلّمتُ، مهماً بالنسبة إلى الإمبراطوريّة لأنّه كان يمثّل الطريقَ إلى الهند، وهو ما استوجب حمايته والدفاع عنه مهما كلف الأمر. ومكث البريطانيون في الهند ٤٠٠ سنة: جنوا ثروات هائلة، وأمّدوا جيوشهم بالوف الرجال من هذا البلد، وأنشأوا نظاماً من المؤسسات والشبكات التعليميّة والبيروقراطيّة والقانونيّة والعسكريّة والدينيّة) التي كانت تُخضع لسيطرتهم عبر سلطات حاكمة وإجراءات اتّسمتُ بالوحشيّة في أحيان كثيرة وكانت تتّبع من جبروتهم. وفي النهاية رحلوا، بعدما توصّلوا إلى أنّ نزوع الهند إلى الاستقلال قويّة هائلة لا يمكن مقاومتها. وقد فرضتُ بريطانيا العظمى في ذروة عظمتها سطوتها على ٢٥٠ مليون هنديّ باستخدام قوات لم يكن تعدادها يزيد على مئة ألف رجل.

وعلى رغم حجم الهند الهائل، والتنوّع العجيب في لغاتها وتقاليدها، وجمالها ومعالها الملهمه، فإنّها تبدو بالنسبة إليّ بلداً أقلّ غراية بالمقارنة، مثلاً، مع السويد

أو إيطاليا. ولعب الإسلام دورًا بالغ الأهمية في شبه القارة الهندية، وهو ما يتجلى للزائر على نحوٍ مثيرٍ للإعجاب في العمارة الإسلامية الرائعة وبهائنها الخارق. على سبيل المثال، يجمع «تاج محل» بين ما هو فريد تمامًا ومألوف في الوقت نفسه؛ فجدرائه السماوية وتصاميمه المتناسقة الجميلة التي تسمو على ارتفاع شاهق تحاكي مساجد في الأندلس ومصر وسورية. فالهند، في أي حال، جزء من الشرق ذاته الذي تخيلته فلوبيير وبرتون وذرانيلي، ونحن العرب إلى حدٍّ ما شرقيون من الصنف ذاته، إذ خضعنا للاستعمار واعتبرنا أدنى مرتبة، ونكافح الآن من أجل استقلالٍ حقيقي، وحبنا البعض ويبدي إعجابه بنا لماضيها «الكلاسيكي»، فيما يعاملنا آخرون بازدراء لتخلفنا وقصورنا على صعيد التكنولوجيا، ونعاني الاستغلال من جانب الشركات المتعددة الجنسية والنخب المحلية الجشعة على السواء. لكن يمكن العرب أن يحسوا في الهند بألفة يتعذر التمتع بها في أوروبا. وهناك، بالطبع، الوجود الإسلامي القوي (يزيد عدد المسلمين في الهند وباكستان وبنغلادش على عددهم في العالم العربي كله). وهناك أيضًا الدفء والحس بالتراث، ونمط الحياة المتحرر بشكل عام من الإجهاد الذي يميّز الكثير من العالم غير الغربي. كما نتقاسم المشاكل ذاتها التي تتمثل بالفقر والجهل والمرض، ولو أن الهند، بخلاف العالم العربي، تمكّ طبقةً وسطى مهمة، وفئةً حيويةً من الأكاديميين والمثقفين، وقطاعًا بالغ التطور في الصناعة الإلكترونية، وديموقراطيةً حقيقيةً.

لكن ربما كان وجه الشبه الأكثر وضوحًا هو أن كلينا عانى الآثار المدمرة للتقسيم على أيدي القوى المستعمرة. وصادفت السنة ١٩٩٧ الذكرى الخمسين لاستقلال الهند، وهي أيضًا الذكرى الخمسون لتقسيم البلاد إلى باكستان الإسلامية والهند التي يشكّل الهندوسُ غالبيةً سكانها البالغ عددهم ٩٥٠ مليون نسمة ومن ضمنهم ١٢٥ مليون مسلم وملايين عدة من السيخ، بالإضافة إلى أقليات أخرى كثيرة أصغر حجمًا (من ضمنها المسيحيون في جنوب الهند). كما كانت ١٩٤٧ السنة التي صنّرت فيها قرارُ الأمم المتحدة الخاص بتقسيم فلسطين، ونتائج النزاع بين الحركة الصهيونية والعالم العربي كله معروفةٌ تمامًا. لكن التقسيم الإنثي والديني لم يولّد ذلك النوع من الاستقرار أو الهدوء والسكينة الذي كان يطمح إليه الهندوس والمسلمون، بالقر الذي أخفق فيه في توفير الأمن والانسجام بين العرب

والإسرائيليين، بل بين العرب أنفسهم. فقد وُلد الاستقلال الطائفية والحرب الأهلية الدموية (كما جرى في فلسطين ولبنان والجزائر) وذلك النوع من عدم الاستقرار الذي كان يُفترض أن ينتهي مع رحيل آخر جنديٍّ مستعمر. وفي العالم العربي، تفتشت نزعات الخوف من الأجانب وعدم التسامح الديني والقومي التي تجسدها إسرائيل. وواضح أن بعضها مستمد من الصهيونية ذاتها، لكن قدرًا لا يستهان به نجّم أيضًا عن التعصّب الديني الناشئ محليًا الذي لم يجرّ الحدّ منه بنشوء مجتمع ديمقراطي حقيقي. وفي الهند نفسها، يبدو أن حزب بهاراتيا حاناتا الذي يمثل الأصولية الهندوسية ويسعى إلى تحويل الهند إلى بلد هندوسي - وهو ما كان يلقي دائمًا مقاومةً شديدة من جانب غاندي ونهرو - أصبح الحزب الأقوى بعد حلّ البرلمان أخيرًا. ويسبب الفساد والانتهاكات المعتادة من جانب البيروقراطية (تشبه كثيرًا الطريقة التي بدّدت بها سلطة جبهة التحرير الوطني في الجزائر) تطلّ النفوذ التاريخي للمؤتمر الوطني الهندي لدرجة أن أقدم أحزاب البلاد الذي انتزع استقلالها من بريطانيا يعيش الآن حال انهيار دائم بعد سنين طويلة من حكم عائلتي جواهر آل نهرو وأنديرا غاندي. وتستمرّ أزمة الحكومة فيما يقترب موعد الانتخابات. ويلفّ البلاد سياسيًا إحساسٌ ينذر بالشرّ.

هكذا، تقدّم الهند منظورًا موثوقًا، ونموذجًا موازيًا ضخمًا، لنصف القرن الذي انقضى منذ إقامة إسرائيل بالقوة وتشريد الفلسطينيين وعسكرة العالم العربي واستنزافه عبر سنين من الحرب، وتعطيل الحقوق الديمقراطية، وتطوّر التطرف الديني إلى قوة ذات شأن. ولا شك لديّ بأننا أسوأ حالًا من الهند، أو من باكستان التي تشبه البلدان العربية أكثر لأنّ الجيش هناك - بخلاف الهند - لعب دورًا سياسيًا كبيرًا. وكما قلتُ في إحدى مقالاتي الأخيرة، فإنّ «حلّ» إسرائيل للمشكلة اليهودية المعنة في القِدَم أدّى إلى جدل طائفي داخل البلاد حول مسألة «مَنْ هو اليهودي؟» فيما تنتقل من أزمة إلى أخرى في ظل حكم بنيامين نتانياهو. كان الجيل الأول من الزعماء العرب والهنود، بل ومن الإسرائيليين أيضًا، بعد الاستقلال متشابهين في كونهم جميعًا - عبد الناصر، نهرو، بن غوريون - مهما اختلفنا معهم في الوقت الحاضر، يتصفون بجاذبية جماهيرية ويتمسكون بموقف قوميّ وعلمانيّ بعض الشيء كان يمتاز، باستثناء إسرائيل، بشموليته وأخلاقيته

ويشي بحسّ قويٍّ بالعدالة. ونعيش في الوقت الحاضر ضمن آفاق أضيق كثيرًا، حيث تسود نزعاتٌ قوميةٌ ذات طابعٍ محليٍّ ووطنيٍّ ولكنه في الأساس دينيّ (أو محافظ على الأقل)، ولا ترجع سيادتها تلك إلى ما تبديه من روح تسامح أو قيادةٍ مُخصّصة بل إلى استغلال مشاعر القلق والإحساس بانعدام الأمان الذي يستبدُّ بشعوبٍ تُشعر أنها ضلّت طريقها فيما هي تقترب من الألفية الجديدة. وإذا جرّدت إسرائيل من الإحساس بأنّ مواطنيها يمثلون أقلّيّة محاصرة تواجه عدوًّا «عربيًّا - مسلمًا» مخيفًا، فإنّ المسألة المتعلّقة بما تعنيه فعلاً الهوية الإسرائيلية تدور حول جدل تلموديّ يُشرف عليه رجال دين رجعيّون ومتعصبون خطرون يُعتبرون العربَ غرباء في «بلادهم» أو في ما يسمّى أرض إسرائيل. ويكرّر كثيرًا هذا النوع من المشاعر، الذي تكمن جذوره في استقطاب يضع الذات في مواجهة الآخر، في أنحاء العالم العربيّ حيث الديمقراطية والمجتمع المدنيّ معطلان عمليًّا على المدى المنظور.

وتقوم إسرائيل منذ أبرمت اتّفاقها العسكريّ الجديد مع تركيا باستعراض خياراتها النوويّة في تهديدات موجّهة إلى إيران. ومع زيادة الضغوط الأميركيّة على العراق تعطي هذه التهديدات مؤشّرًا إلى ما سيحمله لنا عصرٌ جديدٌ من الإرهاب النوويّ. ولا توجد حاليًّا أيّ دلائل مباشرة على أنّ الفلسطينيين سيمارسون فعلاً حقّ تقرير المصير: ٣٠ سنة من المقاومة ضدّ إسرائيل استنزفت الحركة القوميّة الفلسطينية وأدت إلى احتوائها في النهاية، وقادتها الآن كبارٌ في السنّ ومرضى، وجماهيرها مشبّهة ومكتنبة، ومستقبلها عبارة عن توليفة من حكم مسؤولين أمنيين وشخصيّات قياديّة من الدرجة الثانية. وعلى الصعيد العسكريّ لاتزال الدول العربيّة أعجز من أن تكون نداءً حقيقيًّا لإسرائيل وحلفائها. وقد لا تعدو سوريّة أن تكون مسألةً جانبيّةً بالنسبة إلى المتشدّدين الإسرائيليين، وهي بالتأكيد لا تمثل رادعًا، ولا تختلف في ذلك عن أيّ من القوى الإقليميّة الأخرى.

خسر العرب إذاً أولَ نصف قرنٍ من النضال ضدّ التوسّع والهيمنة الإسرائيلية من دون تسجيل أيّ مكاسب مهمّة. وعلى رغم ما نمتاز به من كثافة سكانيّة أكبر، فإننا أفقر، ومهدّدون أكثر بالأميّة والفقر المتفشّي، وأقلّ حرية، وأقلّ براعةً في العلوم والثقافة والزراعة والصناعة. وتزداد شحّة المياه والنفط والموارد الطبيعيّة الأخرى. من المحتمل أن تتخطانا منطقة بحر قزوين في إنتاج النفط، ولم

ننسّق بدرجة كافية على المستوى الإقليمي في ما يتعلق بتقاسم المياه، ولا يَخضع التلوث لضوابط بل يبلغ معدلاته عالية في مدن كبيرة مثل القاهرة وبيروت ودمشق وأماكن أخرى.

كان قيام إسرائيل نتيجة عوامل كثيرة بالطبع، وجاء بشكل أساسي نتيجة رغبة الإمبرياليين في التفرقة والحكم، بالترابط مع برنامج صهيوني مصمّم أيضاً على إنهاء الاضطهاد المناهض للسامية. وأدت عمليات التقسيم المختلفة التي نجم عنها نشوء العديد من الدولة المستقلة في الشرق الأوسط إلى تجاوز، إن لم يكن تدمير، فكرة الوحدة العربية التي كانت فكرة ملهمة في المنطقة على امتداد النصف الأول من القرن العشرين، وهي الآن «حلم» يكاد لا يُذكر ويتعرّض للكثير من القرح والدم ولا يجرّو أحد على الدفاع عنه علناً. ومنذ ظهور إسرائيل إلى الوجود (يُمكن المرء أن يتذكّر هنا فضيحة لافون في الفترة ١٩٥٤ - ١٩٥٥) لم تكفّ بالسعي إلى تجزئة العرب بل عملت أيضاً على عزلهم عن بقية العالم. ويبلغ هوسنا حالياً بإسرائيل والغرب درجة جعلتنا ننسى أفريقيا وشبه القارة الهندية والصين واليابان، بالإضافة إلى بقية آسيا، على رغم أنّ غنى ثقافتها وتاريخها يؤكّد أهمية الاحتفاظ بعلاقة وثيقة معها (كما كان للعرب في وقت مضى). لكن يجري تجاهلها الآن لأسباب تتعلق بالتحامل العنصريّ والشهية المتزايدة إلى الاستهلاكية الغربية والاعتماد من دون تحفّظ على الولايات المتحدة.

وإن يكون لنا كشعب أيّ خيار حقيقيّ إذا لم نستعدّ مرّة أخرى مكانتنا في العالم، كثقافة، وحضارة، وكقضية أخلاقية وسياسية. وجوهر هذا التحوّل يجب أن تحفّزه رؤية لا تقوم على تنافس العرب فيما بينهم وعدم اكتراثهم، بل على نوع من التعاون الاجتماعي والإقليمي الذي لا بدّ منه للمحوّل دون مزيد من التدهور في أوضاعنا. والمكان الوحيد الذي ينبغي أن ننطلق منه بشكل ملموس هو في الداخل، لا أن نكتفي بالنواح بشكل مشنّت يفتقر إلى التأمل من قوّة إسرائيل وغرستها. وإذا كانت السنوات الخمسون الماضية علّمتنا شيئاً فهو أنّه لا يمكن مقاومة عدوّ إذا كان مجتمعتنا يتهاوى من الداخل. لقد ضحّينا بسنين من حياتنا الوطنية لشراء أسلحة نعجز عن استخدامها كما ينبغي، وبملايين من شعبنا في حروب لم يفكروا إطلاقاً بشكل جدّي في كسبها، وببلايين الدولارات في مشاريع كُرسَتْ لخدمة

سماسرة ورجال أعمال عديمي الضمير أكثر من خدمة أي شخص آخر. المطلوب: مفهوم للمواطنة العربية، فكرة تنطوي على حقوق والتزامات ومسؤوليات. وهي تقتضي، قبل كل شيء، خدمة الصالح العالم، وحق كل مواطن في ألا يتعرض للتعذيب أو السجن أو القتل بشكل جائر، وحقه في الكلام والتقصي بحرية، وفي انتخاب ممثليه بطريقة عادلة، وأن يعيش حياة تؤمن فيها حاجاته الأساسية. والعنصر الأساسي في هذا كله، حسب اعتقادي، يتمثل في نظام مناسب للضرائب. وكما قال الخبير الاقتصادي جورج فرم ذات مرة فإن العالم العربي هو الآن منطقة معفاة من الضرائب بالنسبة إلى الأثرياء، وهو ما يعني عملياً أن جني الأرباح والنهب يمكن أن يتواصل من دون اكتراث للمجتمع الذي يعيش فيه المرء، بينما توجد البرلمانات والجمعيات التشريعية للتصديق على سياسات الحكام على رغم أن الكثير منها لا يحظى بشعبية.

ولا يمكن التحدثي الحقيقي الذي تمثله إسرائيل، التي برزنا حتى الآن على صعيد القوة العسكرية والاقتصادية والسياسية، في أنها تحتل أراضينا وتقرّر إلى حد ما مستقبلنا من طرف واحد فحسب، بل إنها ترغمنا على التراجع أكثر فأكثر وتعمّق ما نعانيه من عجز وغياب ديموقراطية وانعدام إرادة. لا أدري كيف سيحدث التحول والانعطاف في الوضع أو إذا كان سيحدث إطلاقاً. لكن نهجنا الحالي ليس بالتأكيد هو النهج الصحيح، ولا يمكن أيّاً منّا أن يتهرب من المسؤولية. نحتاج إلى هدف جماعي وجهد فكري لم يسبق له مثيل كي نواجه السنوات العشر المقبلة: ويخالف ذلك، كما قال إبراهيم أبو لغد في ١٩٩١، سنتتهي الدول العربية إلى ما انتهت إليه أفريقيا في القرن التاسع عشر، فتعاني التجزئة والتفكك والفقر.

الحياة ٤ كانون الثاني ١٩٩٨

## التحدي الإسرائيلي... بعد خمسين سنة

الندوب لاتزال طرية، والجراح تنزّ، والماضي لايزال حياً في الذاكرة. ومع ذلك ليس هناك اتفاق في العالم العربي على ما تمكّنه إسرائيل لنا وعلى الطريقة الأصحّ لتعاملنا معها. حتى إنّ استعمال ضمير الجمع هنا، بما يوحي بوحدة في المواقف، ينطوي على قدر من المبالغة، لأنّها وحدة مفترضة أكثر ممّا هي فعليّة. إنّ إسرائيل، إذا تناولناها على مستوى ما من السياسة والإيديولوجيا، حليف موضوعي لبعض سياسات العرب. وساستهم، وليس هؤلاء كلّهم من المسيحيّين اليمينيّين اللبنانيّين. فهناك مثلاً الأردن، الذي وقّع على معاهدة للسلام مع إسرائيل، كما فعلت قبله منظمّة التحرير الفلسطينيّة ومصر. ومع ذلك لا يعبرُ إلّا القليلُ من الكتاب والمثقفين والاكاديميّين، وحتى صانعي القرار السياسيّ، عن الاستعداد للتطبيع مع إسرائيل، على رغم استمرارها في احتلال أراض فلسطينيّة وسوريّة ولبنانيّة. إنّ في وعينا منطقة غائمة كبيرة، وهناك نجد إسرائيل. لكنّ كيف يمكن أن نفكر فيها، والأهم من ذلك كيف نعمل حيالها؟ الكل يريد السلام ويتحدّث عنه، لكنّ كيف يُمكن شخصاً أن يُعلن للفلسطينيّين الذين استولت إسرائيل على كلّ أراضيههم ونمّرت مجتمعم انقضاء «الفترة القانونيّة» للملاحقة الانتهاكات، وأن يقول إنّ ما مضى قد مضى وإنّ علينا أن نوطّن أنفسنا على مستقبل مع إسرائيل؟ وإذا فكّرنا في الوضع الراهن، كيف يمكننا القول إنّنا سنتعايش مع دولة لم تعلن بعد عن حدودها وتستمرّ في وصف نفسها لا على أنّها دولة لكلّ مواطنيها بل دولة لكلّ اليهود ولها الحق في كل



«أرض إسرائيل؟» أمّا عن المستقبل، فأين بصيصُ الأمل بإسرائيل جديدة لا إمبريالية ولا إقصائية، متقلّمة في شكل من الأشكال مع العالم العربيّ الإسلاميّ الذي انزعت في وسطه فكرةً وتطبيقاً منذ عام ١٨٩٧؟

إذا طرحنا التحدّي الذي تمثّله إسرائيل بهذه الطريقة يقفز أمامنا عدد من الحقائق المتضاربة. من بينها استحالة طمس الحقيقة التاريخية في أن وجود إسرائيل يقوم بالضرورة على تدمير مجتمع آخر وشعب آخر. إنَّ الضرر الذي لحق بالفلسطينيّين لهو من العمق والشمول بحيث لا يمكن تجاوزه. باختصار، إسرائيل موجودة كواقع تاريخيّ مفروض على واقع تاريخيّ آخر ومتشابك معه، وهذا الواقع هو الشعب الفلسطينيّ الذي يتعرّض لإنكار وجوده وتاريخه، وليس له صوت يُسمَع ضمن الخطاب السائد في الحياة الإسرائيليّة. من المؤكّد أن كلّ إسرائيلي يدرك ذلك، مثلما يدركه كلّ فلسطينيّ. والسؤال هو إلى متى يمكن أن يستمرّ بالنسبة إلى الضحية، هذا الوضع الذي لا يطاق، وضِعُّ القرب من جهة والمعاناة المفروضة من الجهة الثانية، وإلى متى يمكن للطرف المنتصر إرجاؤه؟

تكوّنت سياسة إسرائيل دوماً من شقّين: الأول الجهد لتبرئة الذات من كل مسؤولية عن «المشكلة» الفلسطينيّة والثاني محاولة التوصل، على أساس هذه التبرئة، إلى تسوية مع القيادة العربيّة أو الفلسطينيّة المسيطرة الموجودة، مع الاستمرار في الاستيطان. ويقوم هذان الشقّان على افتراض واحد، وهو أن الخيار أمام الفلسطينيّين، مع ما يكفي من الضغط ومرور الزمن، هو النسيان أو الاستسلام والرضوخ، في شكل من الأشكال، لواقع أنهم فقّدوا إلى الأبد ما كان لهم. هذه السياسة، عموماً، لم تحقّق الكثير من النجاح، على رغم عمليّة السلام واتفاقيّتي السلام مع دولتين عربيّتين. ذلك أن الفلسطينيّين والعرب يجدون أنفسهم مواجهين بذلك التاريخ بسبب إصرار إسرائيل على العودة دوماً وأبداً إلى ارتكاب خطيئتها الأصليّة. فما هو المنطق الشاذّ المريض الذي يحكم بنيامين نتانياهو ليستطيع في الوقت نفسه القول إنّه يريد لعمليّة السلام أن تستمرّ فيما يصرّ على أن الضفّة الغربيّة وغزّة هما جزء من أرض إسرائيل؟ إنَّ كلّ نصف لمسكن، وكلّ استيلاء على دونم من الأرض، وكلّ اعتقال وتعذيب، وكلّ إقامة لحاجز، وكلّ حصار، وكلّ خطوة متعجرفة تُقصد إلحاق المهانة بالفلسطينيّين، تعيد ذلك التاريخ إلى الحياة، وتكرّر

خطايا إسرائيل الأصليّة تجاه روح الفلسطينيين وأرضهم وحياتهم كمجموع. إنّ الحديث عن السلام ضمن سياق كهذا ضرب من المستحيل، فهو محاولة للتوفيق بين موقفين لا مجال للتوفيق بينهما.

لكنّ ما هو على الدرجة نفسها من الاستحالة تصوّر إمكان إزالة إسرائيل وشعبها في شكل من الأشكال. نعم، يمكن إجبارهم على الانسحاب من الأراضي المحتلة، غير أنّه من الوهم أن نتوقّع لهم الاختفاء أو العودة إلى بولندا أو روسيا أو أميركا. هنالك الآن قومية إسرائيلية، وهناك مجتمع إسرائيلي منفصل عن رغباتنا ومستقلّ كذلك عن الشّتات اليهودي. وتكمن خلف هذا المجتمع، كما قلّت في مقالة سابقة، ذكريات المحرقة وقرون من اللّاساميّة الغريبة، ومن الحق أن نعتقد أنّ في إمكان الإسرائيليّين نسيان ذلك. لكنّ هناك أيضاً سجلاً من الممارسات المعادية للفلسطينيّين، وهو أيضاً يتطلّب الاعتراف به كتاريخ يحتوي على أبشع أنواع الظلم والقسوة. وكما يتطلّب اليهود من العالم الاعتراف بمعاناتهم فإنّ علينا أيضاً أن نستمرّ في الطلب نفسه لا بقصد الانتقام بل من أجل العدل. من هنا فإنّ ما يؤلم في اتفاق أوسلو هو أنّ قادتنا سايروا رابين وبييرين، وصرفوا النظر عن ذلك التاريخ، في حين كان علينا أن نضع نصب أعيننا ما فعله الصهاينة، ونضع أيضاً، وهو ما لا يقلّ أهميّة، نصب أعيننا ما فعلته بريطانيا والولايات المتّحدة وغيرهما من الحكومات الغربيّة التي تواطأت على سلبنا.

التحدّي الأول تجاه إسرائيل، إذن، هو أن نستخلص منها الاعتراف بما فعلته بنا وبغيرنا من العرب، الذين قتلت إسرائيل أبنائهم وبناتهم في حروبها واحتلالاتها وأعمالها الاستيطانيّة. إنّها مهمّة أخلاقيّة علينا كلّنا الاضطرّاع بها، مهمّة عدم النسيان وتذكير بعضنا بعضاً وكذلك العالم بمصيرنا، والقيام شهوداً على استمرار الظلم بحقنا. ولا اعتقد أنّ التاريخ سيغفّرنا إذا فشلنا في هذه المهمّة. لكنّ علينا أيضاً، كما أرى، أن نطرح إمكان قيام نوع من التعايش، يتمثّل في حياة جديدة أفضل تخلو من التعصّب الإثني أو الديني. ذلك أنّ الفقر الروحي للصهيونيّة من جهة وللوطنيّة الفلسطينيّة من الجهة الثانية هو ما يكمن خلف فراغ الرّؤيا وانعدام الدفع الروحي، وهو ما نعاني منه اليوم. أنا على ثقة بأنّنا إذا قدّمنا مطالبنا المستندة إلى الماضي على أنّها تمكّننا من التعايش والتعاون في المستقبل فإنّ الموقف الذي

سيواجه في البداية السلبية والاستخفاف سيلاقى تدريجاً صدى إيجابياً من الطرف الإسرائيلي والغربي.

من البديهي بالنسبة إليّ أيضاً أنّه ليس في الإمكان فصل منظورنا لإسرائيل عن مواقفنا وسياساتنا تجاه الولايات المتحدة. ذلك أنّ الأخيرة ضخّت منذ ١٩٤٩ إلى إسرائيل نحو ١٤٠ بليون دولار من المساعدات. وليس هذا استثماراً مالياً هائلاً فحسب، بل إنّ بالنسبة إلى الفئة الحاكمة الأميركية يمثل استثماراً سياسياً على المدى البعيد في ذلك البلد. وإذا كان لنا توقُّع مساندة أميركية أقلّ لإسرائيل، أو حتى موقفاً انتقائياً منها (وهما ليسا مستحيلين)، فإنّ هذا لن يتمّ من دون القيام بحملة كبرى في الولايات المتحدة دفاعاً عن حقوق الفلسطينيين الإنسانية والسياسية. إنّ هذا من البدهية بحيث لا يحتاج إلى نقاش. لكنّ السؤال الوحيد هنا هو لماذا لم يحم ذلك أحدٌ حتى الآن؟ إنّ كلّ مَنْ يعرف الغرب ممّا يدرك أنّ نجاح إسرائيل على الأرض تمّت التهينة والمساندة له عن طريق حملات دعائية جاهدة تركز على تحجّر العرب ورغبتهم في قذف اليهود في البحر، مقابل رغبة إسرائيل في السلام. وتدور هذه الحملات على أنّ إسرائيل دولة يهودية خلقتها حركة لتحرير اليهود (هي الصهيونية) وإنّها وجدت فلسطين أرضاً قفراء وأحالتها حديقةً غناء. ذلك أنّ الصهيونية، مثلها مثل كل الحركات الشعبية الناجحة في القرن العشرين (ومن ضمنها الفاشية)، أدركت قيمة الدعاية، أي أنّ المعركة من أجل كسب الرأي العام هي الأهم. إنّ شيء لم نتعلّمه بعد، وسنبقى من الخاسرين ما لم نتعلّمه.

باختصار، يمكن القول إنّ إسرائيل تشكّل معياراً لما فينا من الضعف والنواقص. إنّنا ننتظر قائداً عظيماً منذ سنين لكنّ لم يأت أحد. وانتظرنا انتصاراً عسكرياً عظيماً، لكنّ لم نحصد سوى الهزيمة. وانتظرنا القوى الخارجية (الولايات المتحدة، والاتحاد السوفياتي عندما كان موجوداً) لكنّ لم يهب أحدٌ لمساعدتنا. الشيء الوحيد الذي لم نحاوله بأيّ مقدار من الجدية هو الاعتماد على أنفسنا، وإلى أن يتمّ ذلك مع التزام تام بالنجاح فلا أمل بالتقدّم نحو تقرير المصير والتحرّر من العدوان.

لنأخذ مثلاً قضية الوضع السياسي الفلسطيني الحالي، إذ يتجلّى الفشل باقوى مظاهره فيما العلاج متوقّف بشكل أسهل ممّا نتصوّر. إنّنا نعاني، على مدّ

الذاكرة، قيادة متهافئة، ومع ذلك نستمر في تأييد هذه المجموعة المفلسة عبر كل أخطائها وكوارثها. لكننا نفتخر في الوقت نفسه بأمثلة النجاح الكثيرة التي حققناها - كأطباء ومحامين ومهندسين ورجال أعمال ومثقفين وأكاديميين وفنانين. وندعي أننا نريد الاستقلال وإقامة الدولة، لكن لا يفكر أي منا حتى في أبسط مؤسسات الدولة. إذ ليس هناك قانون أساسي في المناطق التي تحكمها السلطة الفلسطينية، وذلك نتيجة نزوة شخص واحد لا يريد الموافقة على ذلك القانون، في تحدٍّ فاضح للمجلس التشريعي. جامعاتنا أيضاً في حال مزرية، بافئقارها إلى المال وما تعانيه من مشاكل إدارية، وبأساتذة عليهم الكفاح من أجل لقمة العيش ولم يقوموا منذ سنين بأبحاث مستقلة أو أعمال جديدة. عندنا أيضاً مجموعة كبيرة من الأشخاص البائلي الثراء الذين لم يُدركوا الضرورة الملحة للاستثمار أقصى ما يمكن في التعليم، وإنشاء مكتبة وطنية فلسطينية وتمويل بنية التعليم الجامعي بكاملها لضمان مستقبلنا كشعب. حضرت خلال عقدين عشرات الاجتماعات لتمويل مئات المشاريع الصغيرة المتناثرة، لكن من دون رؤيا للجوهر الموحد لها، أي ما نحتاجه كمجتمع. هذا الافتقار إلى هدف جماعي شكّل الجهود الفلسطينية لا على المستوى الرسمي وحده بل ضمن الهيئات والتجمعات المدنية، حيث تعوق تقدمنا الخلافات الشخصية والصراعات وشتى ضروب النيمية.

من هذا المنظور نجد أن التحدي الذي تمثله إسرائيل يستهدفنا كبشر - إنه تحدٍّ لعجزنا عن التنظيم، وعجزنا عن نذر أنفسنا لمنظومة من المبادئ التي لا حياد عنها، وعجزنا عن التركيز على تعبئة طاقاتنا، وعجزنا عن بذل كل جهودنا في التعليم ورفع الكفاءة، وأخيراً عجزنا عن اختيار قيادة قادرة على الاضطلاع بمهامها. لا نفع هنا في إلقاء اللوم على منظمة التحرير أو عدد من الفاسدين والفاشلين. الواقع هو أن لنا الآن القيادة التي نستحق، ولن يتوقف وضعنا عن التدهور إلى أن ندرك أن هذه القيادة التي لايزال الكثيرون يخدمونها ويحترمونها تُبعضنا أكثر فاكثرت عن هدفنا في تقرير المصير واستعادة الحقوق. ثمة تمييزٌ بليغٌ لانتونيو غرامشي عن تشاؤم العقل وتقاؤل الإرادة. نعم، إن وضعنا إزاء إسرائيل كارثي، ولا شك أنه سيتفاقم أثناء حكم نتانياهو. لكن علينا أن نسأل ماذا يمكننا أن نعمل، ونعتقد العزم جماعياً على القيام بذلك العمل. وكل شيء عدا ذلك هو لغو. من

الضروريّ اختياراً قادمٌ جدد، لكنّ علينا أيضاً تحسينَ أوضاعنا لئلاّ يضطرّ عمالُنا لبناء المستوطنات الإسرائيليّة للحصول على خبز يومهم، ولكي لا يضطرّ طلابُنا إلى الخضوع للبرامج الدراسيّة المتخلّفة في هذا العصر الذي وصل فيه منافسونا إلى القمر، وكيلا يبقى شعبُنا يرزح تحت التحكّم والقمع، حيث تعاقبُ السلطة المعارضين وتُسّتعمل التعذيب لإخضاع المواطنين، وكلّ ذلك باسم الوحدة الوطنيّة. إنّها نومة العقل، وما لم نستيقظ منها سنخسر أكثرَ وأكثرَ من الأرض والسيطرة لصالح إسرائيل. لكنّ لا يمكننا الكفاح من أجل حقوقنا وتاريخنا ومستقبلنا ما لم نتسلّح بسلاح النقد والوعي الملتزم. ونحن بهذا في حاجة إلى المثقفين العرب والمجموع الثقافيّ العربيّ الذي صرّف أكثرَ ممّا يجب من الوقت على الشعارات عن الصهيونيّة والإمبرياليّة وأقلّ ممّا يكفي لمساعدتنا في الكفاح ضدّ نواقصنا ونقاط ضعفنا. التحديّ من إسرائيل يواجه مجتمعاتنا. ونحن لسنا على قدر المهمة لأننا لانزال مرتبطين بأساليب ومواقف تنتمي إلى زمن ماضٍ. الصراع في القرن المقبل هو الصراع من أجل تحرير الذات وتخليصها من الكولونياليّة. وعندها يمكننا تناول قضية إسرائيل.

الحياة ١٢ كانون الثاني ١٩٩٨

## المشكلة هي الوحشية

استحوذت بلدانُ في العالم العربيّ على اهتمامي خلال الأسابيع الأخيرة: الجزائر ولبنان. كان اسمُ الأولى في ما مضى مرادفًا للمقاومة المناهضة للاستعمار والصلابة المبدئية، فيما ارتبط اسمُ الثاني بالانفتاح والتنوّع ومتعة الحياة. ومع ذلك فإنّ كلا البلدين مرّ بتحوّلات مريعة. فالحرب الأهلية في لبنان استمرّت حوالي ٢٠ سنة، ودمّرت عملياً المجتمع، مخلفة وراءها الوفاً لا تُحصى من الضحايا الأبرياء الذين قُتلوا أو دُبحوا في الغالب بسبب ديانتهم، ثم أنجبت أخيراً ما يسمّى لبنان الجديد الذي جرى فيه إخفاء كثيرٍ من المشاكل القديمة تحت ستار من الفساد وحمى إعمارٍ مدمرٍ للبيئة وأزمةٍ اقتصاديةٍ متعمّقة. فالفقراء يزدادون فقرًا، والأغنياء غنى، ويحافظ كل السياسيّين القدامى على مواقعهم وفق معايير طائفيةٍ بالكامل تقريبًا.

لم يكن نصيب الجزائر أقلّ سوءًا، لكنّ بطريقة مختلفة، ربما كانت أكثر إيلامًا. فقد حكمتها على امتداد ثلاثة عقود منذ ١٩٦٢ نخبةٌ سياسيةٌ هرمة احتفظت بمواقعها منذ أيام الكفاح ضدّ الفرنسيّين. وفي سياق ذلك نهبت البلاد، وقضت على الديمقراطية، وأعطت الجيش الدور الرئيسيّ في السلطة والحياة السياسيّة. وفي ١٩٩٢، بعدما فازت جبهةُ الإنقاذ الإسلاميّة في الانتخابات عملياً، ألغى الجيش نتائج تلك الانتخابات، واعتُبر الإسلاميون - الذين لا أكنّ لسياساتهم أيّ مودة - خارجين على القانون، واعتُقل قادتُهم، وحطّت منظمتُهم. وعانت الجزائر منذ ذلك

الحين موجة بعد أخرى من المجازر، ابتدأت بقتل مثقفين وفنّانين، ثم صحافيين، لتُشتمل في الفترة الأخيرة المئات من النساء والأطفال الأبرياء الذين قُتلوا بأكثر الطرق وحشيةً وعشوائيةً. ويتمثل موقفُ الحكومة بإلقاء مسؤولية كل أعمال القتل على عناصر منشقة من جبهة الإنقاذ الإسلامية أو على «الجماعة المسلحة»، فيما اتَّهم مراقبون مستقلون مثل منظمة العفو الدولية القوات الحكومية بالمشاركة في أعمال القتل، أو بعدم القيام بأي شيء لوقفها على رغم أن سكان القرى ذُبحوا، في حالات عدّة، على مقربة من مواقع للجيش. وما زاد الطين بلة أن الحكومة جعلت زيارة الصحافيين الأجانب إلى الجزائر شيئاً يكاد يكون مستحيلًا، ورفضت اقتراحات عدّة للوساطة قدّمتها الجامعة العربية والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة.

هل تمتاز هاتان الحالتان بالفراة في العالم العربي؟ من حيث الدرجة فحسب، لا من حيث النوع. فالذين كافحوا منّا على امتداد سنين من أجل حقّ تقرير المصير للفلسطينيين أصيبوا بخيبة أمل مريرة بسبب سلوك السلطة الفلسطينية بزعامة ياسر عرفات تجاه مواطنيها بالذات. وتحدثت كل المنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان عن غياب القانون وعن الفساد والوحشية السافرة لرجال الأمن التابعين للسلطة الفلسطينية الذين كان كثيرون منهم، وهو ما يشكل مفارقة، ضحايا سياسات الاحتلال التي تمارسها إسرائيل. وأتذكر شاباً من غزة، كان قد أصبح أحد أفراد جهاز الأمن في رام الله، وهو يردّ على تساؤلي عن أنشطته للتجسس على زملائه الطلبة في جامعة بيرزيت والتحقيق معهم. قال: «إنهم [يقصد الإسرائيليّين] عذّبوني، والآن حان دوري». ويمارس كل بلد عربي ما ندينه كلّنا في إسرائيل، وهو تحديدًا القمع الجسديّ في السجون. وتتجلى في أنحاء إسرائيل بوضوح الأدلة على وحشية العرب تجاه العرب. لناخذُ مثلاً غايةً في البساطة بل عادياً: وصول الناس إلى المطار. إنهم يعاملون، من دون استثناء تقريباً، بقسوة وبطريقة عدوانية من جانب شرطة الحدود التابعة لسلطتهم، كما لو كان مُفترضاً أنهم مجرمون وليسوا مواطنين يعودون إلى ديارهم. وأينما نظر المرء تبرز شاخصات علامات على غياب الإنسانية لدى الأقوياء تجاه الأضعف والمحرومين. التعذيب، والمجازر، والقمع، والممارسات اللاديموقراطية: هذا ما أصبحنا نُعرف به نحن العرب.

لا يجدي نفعاً أن نكتفي بإلقاء مسؤولية هذا الوضع على إسرائيل أو على الإمبريالية، على رغم أنه يمكن أن يُحملاً قدرًا من المسؤولية. فلا أحد يُنكر أن الصهيونية تتحمل مسؤولية جسيمة عن المصير التعسّ للشعب الفلسطيني منذ ١٩٤٨، لكنّ العرب - بشكل جماعي ومنفرد - يتحملون مسؤولية هم أيضاً. وتجلّى هذا بشكلٍ مثيرٍ في برنامج امتاز بالصرامة والإنسانية على نحو مفاجئ بثّته شبكة تلفزيون «أي بي سي» في ٢٠ كانون الثاني (يناير) الجاري. ويبدو أنّ المراسل ستيف لورانس أوفد إلى لبنان ليُعدّ تقريراً عن إعادة إعمار البلاد، لكن انتهى به الأمر إلى إرسال تقرير عن الفلسطينيين البالغ عددهم ٣٥٠ ألفاً (وربما أكثر) الذين تقطعت بهم السبل هناك من دون أذونات إقامة حيث يتعذّر عليهم العمل (هناك ٩٥ وظيفة مختلفة يُحظر على الفلسطينيين القيام بها بموجب القانون) والسفر، ويعانون الفقر والعوز ولا يلقون الرعاية، ويعيشون بشكلٍ عامّ أوضاعاً يرثى لها، إذا لم توصف بأنها مريعة. ويركّز لورانس على إحدى عائلات اللاجئين في مخيم شاتيلا، يفتقر أفرادها تماماً إلى الأمل والصحة والمال. ويروي الأب كيف ذهب بطفله الرضيع الذي لم يتجاوز عمره أسبوعاً إلى أحد المستشفيات لمعالجته عندما اشتدّ به المرض. فأحاله ذلك المستشفى على مؤسسة خيرية متعاقدة مع وكالة الغوث الدولية (أونروا) لتقديم العلاج للفلسطينيين. وهناك أبلغ الرجل المسكين أنّ عليه أن يدفع ٣ آلاف دولار قبل أن يبدأ علاج الطفل المريض. وعندما زار لورانس المستشفى لمعرفة ما حدث بالضبط، قيل له في البداية إنّ الطفل عولج بالفعل مجاناً. لكنّ أحد المسؤولين الإداريين في المستشفى اعترف في وقت لاحق أمام الكاميرا بأنّه «من المحتمل» أن يكون قد رفض إدخال الطفل لأنّه فلسطيني. اضطرّ الرجل وقد استبدّ به اليأس إلى نقل طفله المحتضر إلى صيدا، التي تبعد مسافة ٥٠ ميلاً، لكنّ طلب منه هناك أيضاً أن يدفع ١٠٠٠ دولار. ولأنّه أخذ ييكي فقد أشفق عليه المسؤول في المستشفى وأبلغه أن يترك الطفل ليتلقّى العلاج شرط أن يعود مع المبلغ في اليوم التالي. لم يكن الأب يملك أيّ خيار، ونقذ ما طلب منه. وعندما عاد في اليوم التالي كان الطفل قد توفّي. لكنّ أحد المسؤولين في المستشفى رفض تسليم جثمانه ما لم يُدفع له ٢٢٠ دولاراً. وكما أبلغ الرجل المفجوع وزوجته لورانس، فإنّ الموت أفضل من الحياة التي يعيشونها.



وتتطوّر الرواية نحو الأسوأ. يقوم المراسل بزيارة إلى رئيس الوزراء الذي يقول أمام الكاميرات إن لبنان ليس مسؤولاً عن الفلسطينيين، بل إن إسرائيل وحدها هي المسؤولة. واقتبس في ما يأتي حرفياً من نص الحديث:

- لورانس: هل من الإنصاف أن يقول رئيس الحكومة اللبنانية إنها ليست مشكلتنا؟

- رئيس الوزراء: يتوقف الأمر على الطريق التي يُطرح بها. لا يمكن أن ندمجهم في المجتمع. لا يمكن أن نمنحهم الجنسية اللبنانية. لا يمكن أن نعاملهم كلبنانيين لأنهم ليسوا كذلك، وإذا فعلنا ذلك نشعر بأننا ننفذ خطة إسرائيل.

- لورانس: اللاجئون إذاً محشورون. يبدو أنه حتى ياسر عرفات نسيهم. فالمساعدات المالية من منظمة التحرير الفلسطينية قُطعت. والتبرّعات من الدول العربية الغنية، التي كانت سخية في ما مضى، تكاد تكون معدومة الآن.

من المؤلم حقاً أن يرى المرء مثل هذا المشهد على شاشة التلفزيون الأميركي الذي لا يُعرف بشفقه على الفلسطينيين. والحادة التي وصفها بإيجاز لا يمكن أن ترقى بالتأكيد إلى مستوى العرض الشامل لحياة الفلسطينيين في لبنان الذي أعدته روزماري صايخ، وهي باحثة رائعة حقاً وإنسانة عطوفة: عنوان كتابها أعداء كثير، ويمكن الحصول عليه من دار «رَدُّ بؤكس» للنشر. لكنّ القصة التي ترويها لا تختلف كثيراً عما رواه لورانس، وهي قصة تصبح معها الأعذار والتبريرات المعتادة غير مقبولة. فما يقوله رئيس الوزراء اللبناني ليس غريباً، بل ربما كان مقبولاً، وفق المنطق السياسي العربي. لكنّه، وفق المنطق الإنساني العادي، شيء في منتهى الوحشية. وهو الموقف نفسه الذي تجده في كلّ بلد عربيّ يعيش فيه اللاجئون الفلسطينيون الذين يعاملون في الغالب، باستثناء الأردن، مثلّ تكرات، لا يكاد يُطاق وجودهم، ويوصّمون رسمياً بالفرياء، نعم بالفرياء الفلسطينيين. يبقى على الخطاب السياسي العربيّ أن يوضح بشكل مقنع كيف يمكن لمعاملة الفلسطينيين بشكل إنسانيّ أن تساعد على تنفيذ خطط إسرائيل: لا أستطيع أن أفهم ذلك، ويُعجز عن فهمه أيضاً بالتأكيد معظم البشر العاديين غير المطلعين على خفايا المنطق العميق لرجال الدولة والسياسيين. هل هي جريمة تستحقّ العقاب إذا كان المرء لاجئاً

فلسطينياً؟ المؤسف والمساوي في المسألة أن الزعماء الفلسطينيين أنفسهم لا يبدون اهتماماً حسب ما يبدو بالناس المعنمين الذين يزعمون تمثيلهم في المحادثات مع البنك الدولي أو الرئيس كلينتون.

أو لنأخذ مثال العراق. واضح أن صدام حسين لا يريد أن يخضع لـ «بلطجة» الولايات المتحدة. لكنه غزا الكويت فعلاً وحاول أن يزيلها، وتسبب بشكل متعمد في نشوب حرب مكلفة وعقيمة في النهاية، وجلبت ممارساته معاناة هائلة لشعبه الذي دفع أكثر فئاته براءة (الأطفال والمرضى وكبار السن)، ولا تزال تدفع، ثمن حماقته. هل تستحق حماية إمكانات العراق العسكرية، التي أثبتت عجزها التام، مثل هذه الوحشية، ومثل هذه الاستهانة القاسية بحياة الإنسان، حتى في الوقت الذي يشهد فيه المزيد من القصور الرئاسية و«ثُعان»؟

هناك في حياتنا العامة وحشية فظة تثير اشمئزازاً عميقاً. لم نول اهتماماً كافياً تنقيف الناشئة بالقيم الليبرالية والإنسانية، أو الأولويات الحقيقية لمؤسساتنا الوطنية. ويجري تكرار وحشية الاستعمار، بل إعادة إنتاجها، في مجتمعاتنا بعد انقضاء جيلين على انتهاء الاستعمار. ولم تصحح تشوهات الصهيونية من جانب حركاتنا الوطنية المختلفة التي مجدت القوة الفجة والطاعة العمياء للسلطة وكُرسَتْ كرهاً مخيفاً تجاه الآخرين في ممارسات تعود بنا بشكل أكيد إلى القرون الوسطى. باسم أي شيء؟ ليس باسم الحرية قطعاً، فما نملكه منها الآن أقل بكثير مما كان لدينا قبل خمسين سنة. باسم السيادة والوحدة الوطنية؟ كلا بالتأكيد: العرب معزقون ومخترقون أكثر من أي وقت مضى. باسم التنمية والديمقراطية؟ كلا، بالطبع. باسم أي شيء إذا؟ أتردد في الإفصاح عنه، لكن لا مفر من الاستنتاج: باسم الوحشية. هذه هي مشكلتنا، عجزنا جماعة وأفراداً أن نعامل أنفسنا كبشر يستحقون أن يُعاملوا كمواطنين حياتهم مهمة وقيمة بشكل حقيقي. كيف سيساعدنا ما يُسمى عملية السلام على إحراز هذا المستوى الأساسي من الطيبة والإنسانية؟ من الواضح أنها لن تتمكن من القيام بذلك، لأن المشكلة تبدأ في الداخل. وكلما جرى إقرار ذلك بسرعة كان ذلك أفضل بالنسبة إلينا.

الحياة ٢٩ كانون الثاني ١٩٩٨

## صنع التاريخ... بناء الواقع

يُفصل بين عبد الرحمن بن خلدون، المتوفى سنة ١٤٠٦ عن ٧٤ سنة، والفيلسوف غيامباتستا فيكو من نابولي المتوفى سنة ١٧٤٤، البحرُ الأبيض المتوسط وثلاثمائة سنة من الزمن. لكن المفكرَين يَعرضان تشابهاً مذهلاً في منظورهما للتاريخ، وهو منظورٌ لا يزال يعني لنا كثيراً اليوم. لم يُنشر كتاب فيكو العلم الجديد إلا بعد سنة من موته، وبقي مغموراً إلى أواخر القرن الثامن عشر عندما اكتشفه المؤرّخ الفرنسيّ جول ميشيليه وترجمه إلى الفرنسيّة. منذ ذلك الحين يدين عدد كبير من الشخصيات الرئيسيّة في الفكر الأوروبي، من بينهم هيغل وماركس ونيتشة وكروتشه وفرويد وجيمس جويس وصموئيل بيكيت، إلى هذا الحدّ أو ذاك، لنظرة فيكو العميقة، التي ترى أنّ البشر يصنعون تاريخهم بأنفسهم، وبالتالي فهو تاريخ يُمكن البشر إدراكه علمياً وحسب قوانين السياق والتطوّر والفهم. من هنا فمن الخطأ، كما قال فيكو، الحكمُ على عالم هومر البدائيّ من منظور عالم أرسطو العقلانيّ الأرقى. ذلك أنّ النوع البشريّ يبدأ من مرحلة الهمجيّة ليتقدّم نحو الحياة الاجتماعيّة كما تمثّلها العائلة ثم يتوصّل إلى اللّحمة الاجتماعيّة، ما أسماه ابن خلدون، الذي يعدّد المراحلَ نفساً «العصبية». النقطة الجوهرية للرجلين هي أنّ عالم البشر مختلف عن عالم الطبيعة من جهة، وعن المجال الروحانيّ من الجهة الثانية؛ إنّهُ عالم التاريخ، أي ذلك الحيز الدنيويّ الذي يمكن فهمه عقلياً كنتيجة للتحوّلات والاستدامات والهزّات التي تُحكّمها قوانينُ وأفعالُ إنسانية قابلة للإدراك.

الفهم التاريخي هو استيعاب ما يعمله البشر وما لا يُمكنهم عمله. في مقطع شهير يَسْخَر ابن خلدون من المسعودي وفكرته المفرقة في الخيال في أنَّ إسكندر المقدوني نزل إلى البحر المتوسط لإخافة وحوش برية خرافية بما يمكنه من بناء مدينة الإسكندرية. بكلمة أخرى، على التدوين التاريخي أن يتوخى المعقوليّة، وأن يضع الأحداث في سياقها، وأن يخلو من المبالغة والتحيّز، وأن يركّز على ما فعله البشر إلخ. وإذا كان هذا الطرح المختصر يجعل من السهل القبول بآراء المفكرين العظميين فالواقع هو أنّنا لانزال نواجه نتائج نظرتهما العميقة هذه، خصوصاً في العالم العربيّ - لكنّ أيضاً في مناطق أخرى. إنّ أفكار «المؤامرة» والتدخلُ الإلهي، وشخصيات الأبطال تعوق قدرتنا على أن نفهم أنّ التاريخ يأتي من الجهد البشريّ، لا من السحر أو القوى الغامضة التي تعمل سراً. وإذا كان هذا يبدو أمراً لا يقبل النقاش فلا يمكن وصف بعض التفاسير المتداولة عن قضايا مثل السلوك «الإسرائيليّ» والأميركيّ إلاّ بأنّها أبعد ما تكون عن العقلانيّة والعلميّة والقابليّة للتصديق.

تتحكّم بالولايات المتحدة في تعاملها مع العالم العربيّ ضغوطاً ومصالحٌ معيّنة، لا مجرد مؤامرة صهيونيّة، أو تجاهلٌ لأخلاقيّ لحقوق الفلسطينيين، رغم أنّ هذا أيضاً ما نجده أماناً بالفعل. وكما قلّت مراراً في السابق في هذه المقالات فإنّ تركّ القادة العرب أنفسهم تحت رحمة الولايات المتحدة، بسبب قوتها ولغة الأخلاق التي تتشددّ بها، مسلّكٌ أبعدُ ما يكون عن العقلانيّة. إنّهُ في رأيي مثال على الفكر السحريّ، أي افتراض أنّ زعيماً في مكان ما سيقلب منطق المصالح والضغط ويقفز من السياق التاريخي ليحتضن العرب. وتؤرّخ دراسة أخيرة من عالم سياسيّ عربيّ مرموق هذا التاريخ المؤسف من الانحياز الأميركيّ، والمبالغ الهائلة من المال والسلاح التي حصلت عليها إسرائيل.. إلخ. ويقول إنّ أوصلو جاءت نتيجة لميزان القوى، وكأنّ ميزان القوى واقع ثابت لا يقبل الردّ، مثل هذه الشجرة أو ذاك الجبل حين نتكلّم عن الطبيعة. ولا نجد في أيّ مكان تفسيراً لجملة من الأوضاع، وبالدرجة الأولى كيف صاغت إسرائيل تلك الصورة لنفسها التي مكّنتها من الحصول على مساعدة الولايات المتحدة. كما لا نجد أيّ جهد لاكتشاف ما يمكن عمله حالياً إزاء هذا الوضع. عندما يُطرح «ميزانُ القوى» بهذا الشكل فهو يأتي دون بعد تاريخيّ.

أيُّ أنّه نوع من التفكير التسحييري الذي يجعلنا نميل إلى أن نأخذ الأمور وكأنّها  
تحصيل حاصل، وليس هناك ما يمكن عمله من أجل التغيير.

العنصر المفقود هنا هو دور الإرادة في السيطرة في شؤون الإنسان، وهو ما  
فهمه جيّدًا ابنُ خلدون وفيكو. تعمل الإرادة في الشكّلين الهجوميّ والدفاعي. وبينن  
الباحث زيف ستيرنهيل في الكتاب الذي أصدره أخيرًا بالإنجليزية الأساطير  
المؤسّسة لإسرائيل: القوميّة، والاشتراكيّة، وتكوين الدولة اليهوديّة أنّ الفكرة  
الجوهريّة للصهيونيّة هي الاحتلال. وهو ما يتّضح من خطاب بن جوريون. كما  
يتّضح من لغة بيرل كاتسنيلسون، وهو من المنظرين الرئيسيين للصهيونيّة العالميّة،  
الذي قال بصراحة في العام ١٩٢٩ إنّ «المشروع الصهيونيّ هو مشروع احتلال». وأضاف:  
«ليس من قبيل المصادفة أن استعمل تعبيرًا عسكريًا عندما اتحدت عن  
الاستيطان». لتحقيق هذا الهدف سعت الحركة الصهيونيّة دومًا إلى القوّة ورسختها  
واستعملتها، وهو ما حصل بالفعل في فلسطين قبل ١٩٤٨، ثم بعد إقامة الدولة  
عندما تبين أنّ إسرائيل بحاجة إلى مساعدة دائمة من الخارج، خصوصًا من  
الولايات المتحدة. علينا التركيز على أنّ إرادة القوّة والسيطرة هذه عمل بنائيّ واع  
ومنظّم قام به رجال ونساء نذروا أنفسهم للحفاظ على الأرض التي احتلوها. أي أنّ  
القضيّة أبعد ما تكون عن الحظ أو الصدفة أو المؤامرة بل كانت - ولاتزال - تُطرح  
على أنّها هدفٌ كل زعيمٍ إسرائيليّ من اليمين أو اليسار. ومن هذا المنظور فإنّ  
بنيامين نتانياهو ليس سوى نسخة فجّة لا تختلف في جوهرها عن بن جوريون أو  
رابين. لم يكن الجهلُ بميزان القوى من بين نواقص المفاوضين الفلسطينيين في  
أوسلو، بل الجهلُ بتفاصيل احتلال إسرائيل العسكريّ للضفّة الغربيّة وغزّة  
والجولان والقدس. ولو عرفوا تلك التفاصيل لرأوا بوضوح أنّ هدف أوسلو كان  
الحصول على قبول الفلسطينيين بإدامة تلك الأوضاع وإدخالها إلى قلب الاتّفاق  
الرسميّ للسلام بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. إنّ كل ما نعرفه عمّا  
حصل في أوسلو يشير إلى أنّ القيادة الفلسطينية اعتقدت أنّها كانت ستحصل على  
دولة، فيما كان الإسرائيليّون واقعيًا يخطّطون للعكس تمامًا. وفي ظلّ هذه الظروف  
لعبت الإرادة والجهدُ الواعي والاستعدادُ والتنسيقُ دورها المتوقّع من طرف، فيما  
أدى غيابُ كل هذا من الطرف الآخر إلى الوضع الذي نراه الآن، ولم تتنازل

إسرائيل سوى عن ثلاثة في المائة من أراضي الضفة الغربية (دون سيادة فلسطينية عليها) وتعلن أنها ستضمّ غالبية المتبقي.

النقطة هنا هي أن إسرائيل والولايات المتحدة خطّطتا في شكل واع لاستعمال القوة والإرادة لإدانة الظلم على الفلسطينيين. والسؤال هنا هو: إذا كان هذا الوضع من صنع البشر لا مفروضاً من السماء أو من الطبيعة، أئمة سبيل للتعامل معه في شكل لا يؤدّي إلى استمرار الظلم؟

أعتقد أن الجواب هو نعم، لكنّ بوسائل واعية عقلانيّة، أي ترفض الاكتفاء بانتظار معجزة أو قائد عظيم أو تدخل غير متوقّع، وهي كلّها مستبعدة تماماً عن عالم الامم، أو العالم النيوبيّ، كما درسه ابن خلدون وفيكو، الذي يحكمه الجهد الإنسانيّ القابل للتحليل والفهم العقلانيّ والتاريخيّ. وكان الناقد الثقافيّ البريطانيّ المرموق ريموند وليامز قال مرّة إن ليس هناك من نظام اجتماعيّ، مهما كان كابحاً، يستطيع إخماد كل البدائل الاجتماعيّة التي يمكن أن تناقضه أو تقاومه. الشيء نفسه يصحّ على الولايات المتحدة. ذلك أن هناك، رغم قوّة اللوبي الإسرائيليّ وتوافقه مع الأهداف الاستراتيجيةّ الأميركيّة كما ترسمها دوائر الاقتصاد والدفاع، قطاعاً مهماً من السكّان يشعّر بالحيرة والغضب من تمكّن إسرائيل من ارتكاب كل هذه الانتهاكات للسياسة الأميركيّة المعلنة في مجالات حقوق الإنسان وانتشار أسلحة الدمار الشامل والضمّ غير القانونيّ للأراضي إلخ. علينا أن نسأل أنفسنا لماذا لم يخاطب العربّ والفلسطينيّون هذا القطاع في شكل منظّم؟ لماذا آمن قادتنا دوماً، وأيضاً مثقفونا المشهورون وعلمائنا السياسيّون، بتوجيه الاهتمام إلى «صانعي السياسة» وكبار المسؤولين، وإهمال الباقيين؟ إنهم لم يعيشوا في الغرب أو في بلد ديمقراطيّ لكي يفهموا طريقة التوصل إلى صوت مسموع في مجال السياسة. أي أسلوب نشر الأفكار، والتفاعل بين الأفكار والمصالح، وبين المؤسسات والقيم. وكما قلت في مقالة سابقة فإنّ الصهاينة أدركوا ما للرأي وإذاعته من أهميّة في عالم اليوم، وحاولوا التأثير في العدد الأكبر من السكّان في الغرب عن طريق إغراق وسائل النشر والإعلام بصورة إسرائيل كنموذج ديمقراطيّ رائدة، أنشئت على أرض مهملة خالية من السكّان، يحيطها العرب الذين لا يعرفون سوى العنف ويريدون إلقاء اليهود في البحر. ولا يعرف تسعون في المائة من الناحيين في الغرب أن في

إسرائيل قانون العودة الذي يقتصر على اليهود دون سواهم، وأن إسرائيل أقيمت على حطام المجتمع الفلسطيني، وأن الانتفاخ بمؤسسات الدولة يقتصر على اليهود ويأتي على حساب السكان الأصليين، خصوصاً لجهة ملكية الأرض.

نعم، للحفاظ على أرضنا أهميّة حاسمة، لكن ما لا يقلّ عن ذلك أهميّة هو الحاجة إلى التحدي الأخلاقي للاحتلال العسكري الذي يعارضه الكثير من الإسرائيليين وأنصار إسرائيل في الغرب. هذه كانت المهمة التي قام بها أعداء نظام التمييز العنصري في جنوب أفريقيا عندما شنوا حملاتهم المتواصلة في الجامعات والكثائن ولدى الشركات الكبرى وفي وسائل الإعلام، وأصبح التمييز العنصري في جنوب أفريقيا نتيجة ذلك قضية أخلاقية مطروحة على الرأي العام. أمّا نحن فلم نحاول أبداً تنظيم حملات مشابهة على الصعيد الشعبي. ويعود ذلك في جزء منه إلى أننا لم ندرك بعد أهمية عمل كهذا، ويعود أيضاً إلى أن الكثيرين منا لا يزالون يرفضون رؤية العلاقة بين القوة والإرادة والظلم، ويرفضون تبعاً لذلك أن يروا الوجه الآخر للمعادلة، وهو إمكان استعمال القوة والإرادة لصالح العدالة.

ليس هناك شيء غير هذا على الأفق - الأفق الذي يبدو أكثر إظلاماً من أي مرحلة سابقة من تاريخنا. إن قوانا تضعف ويتركنا الآخرون خلفهم لنفرق شيئاً فشيئاً في النسيان. وما هي أصواتنا تخفت بالتدريج، لتندم إلى الصمت المحبط الذي تلزمه الأقوام الأصلانية الأخرى المقهورة. لكن قراءة صحيحة للتاريخ ترينا أن ميزان القوى مهما مال لصالح الخصم، فقد يمكن للضعف الانتصار على الأقوى بسبب العنصر الإنساني في المعادلة، أي إرادة المقاومة وإيجاد سبل جديدة ذكية لمحاربة الظلم، والتفاني في بذل الجهد والتمسك بالامل. ولعلنا نجد السند في أننا، رغم سنين القمع والاستلاب، نستمر في وجودنا كشعب وأن صوتنا لا يزال مسموعاً، وهو ما يجب أن يشجّعنا على مواصلة الطريق بروح انتقادية واعية وخلقة. فوق كل ذلك علينا أن نحرص دوماً على قراءة التاريخ بوصفه سجلاً لما فعله البشر وما لم يفعلوه.

الفشل، مثل النجاح، هو ما يصنعه الإنسان، وليس شيئاً تلقائياً: الفشل هو ما يركّبه الإنسان لنفسه، ما يعمل عليه إلى أن يصبح عادةً والتزاماً. إنه ليس شيئاً في «الجيئات» أو «مصيّر» محتوماً. وبالمقابل يمكننا أن نلتزم تغيير أوضاعنا - لا

بقوة السلاح، لأنها لا تتوفر لنا ولن تتوفر بالقدر الكافي في المستقبل المنظور، بل بحركة شعبية يقوم بها أناس عقدوا العزم على الكفاح سياسياً وأخلاقياً، بوسائل لا تشمل العنف، لمنع تعرضنا للمزيد من التهميش والضياع. هناك مئات الآلاف من الفلسطينيين في كل مكان مستعدون مبدئياً لرفع مطالبهم إلى كل من يسمع ويهمه أن يفهم. إن فلسطين، لأهميتها التاريخية والدينية والثقافية، رمز مفتوح دوماً على إمكان التنوع والتعددية والتوازن الخلاق. لكن توقع نهوض الصهيونية لتلبية هذا التحدي الذي تطرحه فلسطين أخلاقياً وسياسياً ينطوي على مثالية مغرقة، بل ربما ينطوي على السذاجة والبله. ومع ذلك أوصل قناعتني بإمكانية الانتصار إذا أوضحنا كفلسطينيين استعدادنا، مع يهود إسرائيل والشعب العربي في المناطق المحيطة، لصنع تاريخ من نوع جديد يقوم على سياسات التكامل والقبول بالجميع. إنه، ولا شك، عمل بطيء وصعب، لكنه ممكن وواعد. إن القناعة بأقل منه تشكل خطأ بشعاً نرى نتائج واضحة حولنا.

الحياة ١٨ شباط ١٩٩٨



## غاليفر... في الشرق الأوسط !

أصدر الكاتب الإنكليزيّ الإيرلنديّ جوناثان سويت روايته رحلات غاليفر، وهي من كلاسسيكيات الأدب السياسيّ الساخر، في ١٧٢٧. وروى فيها قصة الإنكليزيّ ليميويل غاليفر الذي يقرّر مغادرة إنكلترا، وينجو إذ تفرق سفينته ليروي أحداث الرحلة الأولى من رحلاته الأربع عندما يصل إلى جزيرة ليليبوت بسكانها الأقزام الذين لا يتجاوز طول الواحد منهم ست بوصات. الرحلة الثانية كانت إلى بلاد برويدنغناغ، بلاد العمالقة الهائلي الحجم. وهكذا فإنّ غاليفر يتحدّث في ليليبوت عن نفسه كعملاق بين أقزام، فيما هو في برويدنغناغ قزم بين عمالقة.

تعطي الحادثتان تصوّرًا للمشاكل المتعلّقة بكون المرء أكبر من المناسب في وضع أو سياق ما، وأصغر من ذلك في غيره. ويتعرّض غاليفر في ليليبوت، على رغم كونه عملاقًا هناك، لاضطهاد سكانها الذين يورطونه في مكائدهم، وفي النهاية يقرّرون له الإعدام أو النفي. أمّا في برويدنغناغ فيجد نفسه دومًا في مأزق، مهدّدًا بالسحق من جانب سكانها الضخام. وعندما يسمّح له الملك في النهاية بالكلام دفاعًا عن نفسه وعن العالم الإنسانيّ «السويّ» الذي يأتي منه، يقدّم خطبةً طويلةً عن حياة إنكلترا وما فيها من الطبقية والتمايز ومكائد البلاط وقذارة السياسة وانعدام المبادئ والحروب والمؤامرات والعنف عمومًا. ويدل أن يشعر الملك بالإعجاب بحياة «أقزام» مثل غاليفر يستنتج أنّه ينتمي إلى «أبشع جنس من الهوام سمحت له الطبيعة بالزحف على سطح الأرض».

يبدو لي أنْ سوفيت، بنظرته الحالكة السود إلى الحياة السياسيَّة وإدانتته الشاملة والمريرة لها، هو الكاتب الوحيد القادر على تناول الأزمة العراقيَّة - الأميركيَّة الأخيرة، بكلِّ ما فيها من الغرائبيَّة والدراما والمهازل. ذلك أنْ الولايات المتحدة، بكلِّ قوَّتها العسكريَّة والسياسيَّة والاقتصاديَّة في الشرق الأوسط، لم تحرز نجاحًا هناك يفوق ما أحرزه العملاق غاليفر في ليليبوت، بعدما أدَّت بها أوهامُها عن قوَّتها وسلطانها الأخلاقيَّة إلى السقوط في حبال السياسة المحليَّة.

القوَّة والحجم، كما يعلمنا سوفيت، ليسا كل شيء. وكانت الولايات المتحدة بقيادة جورج بوش قد اكتشفت فجأة أهميَّة الأمم المتحدة وقراراتها، بعد عقود من «البطجة» الدوليَّة واحتقار القانون الدوليِّ ومساندة حلفائها في أنحاء العالم في مغامراتهم الدمويَّة. ولم يسبق لقوَّة عظمى أن استعانت بالأمم المتحدة بذلك القدر من الاستهتار الأخلاقيِّ والتناقض السياسيِّ مثل الولايات المتحدة، التي لم تدفع حتى الآن إلى المنظمة الدوليَّة مستحقَّاتها المتراكمة التي تبلغ ١٠٢ بليون دولار. كما لم تستعمل قوَّة عظمى حقَّ النقض مثلما استعملته واشنطن للدفاع عن سلوك مرفوض دوليًّا (سلوك إسرائيل). كما لم تُظهر قوَّة عظمى أبدًا ما تُظهره أميركا من احتقار للمنظمة الدوليَّة.

ثم كان أنْ وَجَدَتْ واشنطن، في شكل انتهازيٍّ، أنْ من الأفضل التعبير عن موقفها من العراق من خلال حفنة من القرارات الدوليَّة حصلتْ عليها قبل سبع سنوات وتستمرُّ في محاولة تنفيذها حرفيًّا، وهو ما لا سابق له في تاريخ الأمم المتحدة. أثناء ذلك أدَّى نظام العقوبات على العراق إلى تدمير البنى التحتيَّة العراقيَّة، وكان معناه الفعليُّ قتل ما لا يقلُّ عن ١٠٥ مليون من المدنيِّين العراقيِّين الأبرياء.

وشهدنا قبل أيام الأداء المخزي من وزيرة الخارجية مادلين أولبرايت، التي فاقت كل من سبقها في المنصب كنبأ، ووزير الدفاع وليام كوهين أمام مجموعة من المواطنين الأميركيِّين العاديِّين الذين أبدوا امتعاضهم الواضح لسياسات واشنطن. وأعلنت الوزيرة بفخر عن «إنسانيَّتها وقلقها» على شعب العراق، فيما تباهت في الوقت نفسه بأنْ العقوبات على العراق كانت الأشمل والأقسى في التاريخ. ولم يُرَدِّ الرئيس بيل كلينتون، الذي يتروَّع تحت الفضائح الجنسيَّة والماليَّة المتواصلة، أن يترك الحلبة لوزيرته، بل بلغتْ به الصفاقة أن وجَّه خطابًا إلى الشعب العربيِّ،

مستعملاً لهجةً من يتكلّم مع جملة من البلهاء. وأكّد أنّ ليس من نزاع بين أميركا وشعب العراق، بل إنّ ذلك يقتصر على صدام حسين، في حين يُعرف الكلّ أنّ الرئيس العراقيّ لا يعاني شيئاً يُذكر من الحصار، وأنّ مَنْ يعانيه ويموت من جرائه هو شعبُ العراق. وقدّم كلينتون هذا على أنّه تبرير مُقنّع للهجوم العسكريّ على العراق.

لكنّ هذا ليس كل شيء. فقد تابرت وسائل الإعلام الأميركيّة طوال أسابيع على تغذية الرأي العام بقصص عن أسلحة الدمار الشامل التي يُخفيها العراق. ولم يبرهن أحد على وجود تلك الأسلحة، لكنّها حتى إنّ وُجدت فإنّها لا تشكّل خطراً على أيّ جهة. وأعطت الولايات المتحدة نفسها حقّ تجاوز كل أعراف السلوك الدوليّ، وتأكيد العزم على توجيه ضربة عسكريّة في حال فشل المساعي الدبلوماسية. وهكذا أرسلت الأساطيل والطائرات والقوات الأرضيّة في عمليّة تُكلّف دافع الضرائب الأميركيّ خمسين مليون دولار يومياً (ولا ننسى المشاركة البريطانيّة الضئيلة في هذا الجهد، التي جاءت لتشكّل تعبيراً معجوجاً عن خنوع لندن أمام واشنطن). ولم يبرز خلال أسابيع من التبيّج والتهديد هدف حربيّ واضح. كما لم يُظهر أيّ ضمان بأنّ الهجوم سيؤدّي إلى الإضرار بقوات صدام حسين، أو ما تبقى منها، بل استمرّت تدفق القوات على المنطقة والكلام على تفكيك العراق واحتلاله وسيلةً للقضاء على نظام صدام حسين المخيف.

نتيجة هذا كلّ كانت تقليص العملاق الأميركيّ إلى حجم صدام حسين، وبرهنت الولايات المتحدة على أنّها تقف على المستوى نفسه الذي يقف عليه صدام حسين، من حيث افتقارها إلى القاعدة الأخلاقيّة وغرورها وضررها عرض الحائط بالقانون. وأصبحت مثل غاليفر، العملاق الذي يكبّله سگان ليليپوت الأقزام ولا يستطيع سوى التباهي والتبجح.

ما لا يقلّ عن ذلك أهميّة أنّ نتذكر أنّ واشنطن، التي لاتزال تسيطر عليها عقلية الحرب الباردة العقيمة، تخبّط من فشل إلى آخر في ما يخصّ قضية الشرق الأوسط. إذ عاث بنيامين نتانياهوا تخريباً بالأشلاء المتبقّية من عمليّة السلام، التي يُفترض أن تكون تحت «رعاية» الولايات المتحدة. وأستطيع أن أقول بعد عودتي أخيراً من رحلة استمرّت عشرة أيام إلى فلسطين إنّ الأخطبوط الصهيونيّ بعد

خمسین سنة من إقامة إسرائيل يستمرّ يوماً فيوماً في سلب الأراضي وتدمير المساكن وتشريد السكان، وأكثرها عملياً عاد الصهاينة إليها بحماس متجدّد بعد أيلول (سبتمبر) ١٩٩٣. وفقدت الولايات المتحدة دعم الدول العربيّة والمسلمة التي يُفترض أنّها حليفتها، وذلك نتيجة تلبّدها الأخلاقيّ وريائها الفاضح إذ تمالئ إسرائيل إلى ما لا نهاية فيما تطالبُ العربُ بالخضوع الكامل. وشكّلت «قمة الدوحة» في تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي كارثة ديبلوماسية لواشنطن، تبعها كارثة الفشل في تعبئة تأييد مصر والمملكة العربيّة السعوديّة للحملة على العراق.

فوق كل ذلك هناك الخداع الصارخ في الخطاب الأميركيّ، كما يتجسّد في الوزيرة أولبرايت المقيّنة التي لا تضيّع فرصةً للتصرّف مثل «بلطجيّ» محترف - ذلك الخداع الذي ينمّ عن المبادئ المهترئة (إذا جاز وصفها بمبادئ) لسياسة واشنطن تجاه الشرق الأوسط.

لكن ما يكاد يستحيل على التصديق تلك الجديّة التي يتكلّم بها الناطقون الرسميون الأميركيّون عن استنكار العنف وإدانة الإرهاب، متناسين سجلّ أميركا الطويل الذي يتفوّق على كل الدول الأخرى في الأعمال الدموية اللاقانونيّة في كل أنحاء العالم الثالث. فهل نسينا أنّ الولايات المتحدة هي التي قتلت ثلاثة ملايين فيتناميّ، وكانت وراء المجازر التي أودت بنحو عشرة في المئة من سكان غواتيمالا في الخمسينيّات، وتواطأت مع نظام سوهارتو في أندونيسيا في غزو تيمور الشرقيّة وأيضاً في قتل نحو نصف مليون من الذين اتّهمهم سوهارتو بالشيوعيّة، وزرعت الألغام في موانئ نيكاراغوا (وبالتّبع بذلك إدانة المحكمة الدوليّة) وساندت ثوار الكونترا ضدّ النظام الساندينيّ في الثمانينيّات، وغزت بنما وجرانادا، وموكت الأصوليّين الأفغان، وتستمرّ في تمويل الاحتلال والنهب الإسرائيليّين للذين لا يعرفان حدوداً، كما تتواطأ يومياً الآن في هجمات تركيا على الأكراد؟ المذهل أنّها إذ عملت وتعمل كلّ هذا تعطي نفسها الحقّ في إلقاء المحاضرات على العرب عن القانون الدوليّ، صارخةً بغضب مثل غاليفر وهو يعنّف الأقزام من سكان ليليبوت، قبل أن يتمكنوا بتكتيكاتهم وأحابيلهم من إخضاع العمالق الثقيل الحركة.

اضطرتّ الولايات المتحدة، رغم حجمها وقوّتها، إلى الاعتراف بالواقع العالميّ الفالّات عن سيطرتها ولا يمكنها يوماً ما أن تُخضّعه تماماً لرغباتها. وها هو بيل

كليتون، الذي يبدو محرّجاً خجلاً من نفسه مثل طفل شقيّ أمسكه بالجرم المشهود أستاذ حازم لكن بالغ الهدوء، يوافق على التسوية التي توصل إليها الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان. وإذا كانت تفاصيل الاتفاق وآلياته لاتزال قيد البحث فالواضح أن الديبلوماسية نجحت هذه المرة (ربما لفترة قصيرة فقط) في لجم الآلة العسكرية الجبّارة. ومع ذلك يمكنني المخاطرة بالقول إن «موسم العز» الأميركي في الشرق الأوسط على وشك الأفول. وإذا كان من الصحيح أن واشنطن لاتزال تحتفظ بقسط كبير من الهيمنة، فالذي افتضح تماماً هو فراغ وراثته ادّعائها أن في إمكانها السيطرة على الكل في كل الأوقات. إن المسؤولين الأميركيين سيستمرون من دون شك في التشدّد بقوة أميركا العسكرية وسعة حيلتها.

لكنّ تبجّحهم يبقى واضح الهشاشة، مثل ادّعاءات غاليفر أمام ملك برويدنفناغ، إذ انكشف تماماً فراغ سياستهم تجاه الشرق الأوسط - السياسة التي يتلاعب بها اللوبي الصهيوني وتمسّقها تلك الجوقة من الصحافيين الذين لايزالون يؤمنون بـ «رسالة» الولايات المتحدة (من أمثال توماس فريدمان وجيم هوجلاند وأم. روزنتال وفؤاد عجمي وغيرهم)، ويحاولون إقناع أنفسهم بصحة رأيهم على رغم أن الأحداث برهنت مرّة بعد أخرى على سخفه. ولا ننسى أيضاً «الاستراتيجيين» المتقاعدين مثل هنري كيسنجر، بأرائهم التي أكل الدهر عليها وشرب، والمشابهة للبالون في أيام الـ «جمبوجت».

مع ذلك فإنّ ما نتشوّق إليه هو أن يكون لعالمنا العربي ما يكفي من الهمة لكي يستفيد من بؤس وضع غاليفر. إنّ صدام حسين، كما أرى، وصل إلى درجة من فقدان الصدقية والتلطخ بالدماء لا تسمح له بأن يشكّل أكثر من مضايقة لجيرانه (لكن لا ننسى أن بقاءه يعني العذاب المستديم لشعبه). ولا يبدو أن هناك الكثير من المعنى في البحث في ما إذا كان صدام هو «المنتصر» أو «الخاسر» في المواجهة الأخيرة، لأنّ بلده تعرّض للدمار وعاد عقوداً، بل ربما حقّباً، إلى الوراء من حيث التنمية. وأفضل ما يمكن أن يفعله هو الاستقامة، على رغم أنّه أكثر عناداً من أن يفكر في ذلك. وأخشى أن الكثيرين من العرب يقدّسون كبطل، رغم عدم أهليّته الكاملة. إنّه سيستمرّ على وضعه، مثل نظرائه في العالم العربي، إلى أن يطيح به مغامر آخر، لتبدأ بذلك عملية جديدة تحمّل التقدم أو المزيد من الانهيار.

لا يجد القادة العرب أمامهم، في غياب الديمقراطية، سوى الاستمرار في مداولاتهم الخافتة واجتماعاتهم التي تأخذ مظهر الطقوس الفارغة، وصفقاتهم المالية التي تؤجل أكثر فأكثر الاستثمارات الكبرى المطلوبة في التعليم والصحة والممارسات والديموقراطية. في حال سويقت نجد أنه أجبر بطله غاليفر في النهاية على أن يواجه نفسه ويدرك أنه ليس سوى بريء لا سبيل له إلى الترفي، يستمع إلى محاضرات يلقيها عليه حصان صاهل لا إنساناً حكيماً.

من السهل، في إيماننا السود هذه، أن نذهب إلى الحد الأقصى في إدانة أنفسنا كبشر يعانون عجزاً متأصلاً عن تحقيق أي إنجاز. لكنّ مشهد الفلاحين والعمال والسكان الفلسطينيين العاديين وهم يقاومون بصبر وصلابة حملات السلب المتواصلة التي يقوم بها المستوطنون الإسرائيليون والجيش الإسرائيلي يبقيني على ثقة بأنّ لنا، على رغم كل نواقصنا، معركة لا يدّ من خوضها وقضية لا بدّ من نُصرتها.

الحياة ٢ آذار ١٩٩٨

## مَشَاهِد من فلسطين

عدتُ أخيراً من رحلتين منفصلتين إلى القدس والضفة الغربية حيث قمت بإعداد برنامج تلفزيوني لـ «بي بي سي» بُثَّ في الثالث من أيار (مايو) المقبل، وفي وقت لاحق من الشهر نفسه تبثه أيضاً «بي بي سي» - الخدمة العالمية. مناسبة البرنامج هي السنوية الخمسون لقيام إسرائيل، وقد تناولت الموضوع من زاويتي الشخصية، ومن ضمن ذلك طبعاً منظوري كفلسطيني. وتوقَّرتُ لنا فريق عمل ممتاز، يُشمل مخرجاً بريطانياً، وشابّةً بريطانيّةً من أصل هندي (وهي صاحبة فكرة دعوتي لإعداد البرنامج)، ومصوِّراً تلفزيونياً فلسطينياً، ومهندسَ صوتٍ إسرائيلياً. انهينا مرحلة تجميع المادة في نيويورك قبل أيام، ولم تبق إلا مرحلة التقطيع والتحرير وتكثيف الساعات الطويلة من المقابلات والمشاهد إلخ... إلى فيلم من ساعة واحدة. ولا شك أن هذه ستكون المرحلة الأصعب، نظراً إلى غزارة المادة. وقد كانت تجربتي في التجوال في فلسطين وتسجيل المشاهدات من القوة بحيث رأيتُ من المفيد تسجيلها في هذه المقالة. وعليّ بدءاً الإشادة بما لقيته من التعاون والمساعدة من المخرج وبقية الفريق، بمن في ذلك مهندس الصوت الإسرائيلي. إنّه من موظفي «بي بي سي» في القدس، واعتبر أنه استفاد من تجربة الكلام مع الفلسطينيين وعدد قليل من الإسرائيليين، وتعلّم منها الكثير، ووجد فيها تحدّياً لمسلّماته عن تاريخ إسرائيل - خصوصاً أنه صهيونيّ التنشئة (وإن كان ليبرالياً بعيداً عن التعصّب الأعمى). وقد قال بعد انتهاء العمل: «من الصعب أن أعود إسرائيلياً الآن».

كان هناك انطباعان رئيسيان متناقضان تمامًا تغلبا على كل ما عداهما. الأول، وجود واستمرار فلسطين والفلسطينيين على رغم كل جهود إسرائيل المنظمة منذ البداية، الهادفة إلى التخلص منهم أو تحجيمهم إلى درجة تُفقد أي فاعلية. ولي أن أقول بثقة إننا برهنا على الحماقة العميقة التي تنطوي عليها سياسة إسرائيل؛ ذلك أن فلسطين وشعبها لم يختفيا، ولا مفر من هذه الحقيقة: بقاء فلسطين وشعبها كفكرة وذكرى، وفي أحيان كثيرة كواقع دفين أو خفي. ومهما بلغ العداء المنظم والمستمر من النخبة الصهيونية لكل ما تمثله فلسطين فإن حقيقة وجودنا التي لا تُنكر أفضلت، ولولم تُنحر، الجهود الإسرائيلية للتخلص منا تمامًا. وكلما بالغت إسرائيل في عزل الذات وكره العرب ساعدتهم أكثر على البقاء والإصرار على مقاومة مظلما وإجراءاتها الوحشية. هذا ما يصح في شكل خاص على الفلسطينيين الإسرائيليين، كما لمسْتُ عند مقابلة عزمي بشارة، تلك الشخصية المثيرة للإعجاب، والممثل الرئيسي للفلسطينيين الإسرائيليين في الكنيسة. المقابلة كانت مستفيضة، وأعجبت بموقفه الذكي والشجاع الذي يلهم جيلاً جديداً من الشباب الفلسطينيين، الذين قابلت عدداً منهم أيضاً. المعركة بالنسبة إليهم، وأيضاً بالنسبة إلى عدد متزايد من الإسرائيليين (في مقدمتهم البروفسور إسرائيل شاحاك)، هي من أجل المساواة في حقوق المواطنة، في إسرائيل التي تُعتبر نفسها دولة اليهود لا دولة كل مواطنيها بمن فيهم غير اليهود. من هنا فإن إسرائيل، على عكس هدفها المعلن والموضوع قيد التطبيق، قوّت من الوجود الفلسطيني، حتى لدى مواطنيها اليهود الذين نفذ صبرهم من سياستها القصيرة النظر الهادفة إلى إخضاع الفلسطينيين وعزلهم. فما نحن في كل مكان هناك، غالباً بحضور متواضع صامت كعمال وطلاب وخم، وما إلى ذلك، ولكن أيضاً في تجمعات كبيرة، كما في الخليل، تقاوم باستمرار القبضة الإسرائيلية التي تحاول سحقهم.

الانطباع الحاسم الآخر كان أننا - دقيقة بعد دقيقة، ساعة فساعة، يوماً فيوماً - نخسر المزيد من الأراضي الفلسطينية لصالح إسرائيل. ولم يكن هناك درب أو طريق التفافي أو قرية صغيرة مررنا بها خلال الأسابيع الثلاثة التي قضيناها هناك إلا وكانت شاهدة على تلك المأساة اليومية المتمثلة بالاستيلاء على الأراضي وتدمير الحقول واقتلاع الأشجار والمحاصيل وهدم البيوت - فيما يقف المالكون



الفلسطينيون عاجزين عن صدّ الهجوم، من دون مساعدة من سلطة ياسر عرفات، أو اهتمام من الفلسطينيين الأوفر حظاً. من المهم أن لا نستخفّ بالضرر الذي تاتي به هذه العمليات إلى حياتنا، وما تلحقه بها من التشويه والبؤس. وليس هناك ما يشابه شعور الحزن والعجز عندما نستمع إلى شاب فلسطيني اشتغل عاملاً مياوماً من دون تصريح في إسرائيل مدة ١٥ سنة لكي يجمع ما يكفي لبناء بيت صغير، ويعود يوماً ليجد المسكن وقد سحقته الجرافات الإسرائيلية بكلّ ما فيه من الممتلكات. وإذا تسأل عن السبب، علماً بأنّ الأرض ملكه، تُخبر أنّه لم يتسلم أيّ إنذار مسبق، بل أعطاه جنديّ إسرائيليّ وثيقة بعد يوم من تدمير المنزل تقول إنّّه بناء من دون ترخيص. في أيّ مكان في العالم، سوى تحت سيطرة إسرائيل، يُطلب من الناس الحصول على ترخيص (وهو ما ترفض إسرائيل إعطائه في أيّ حال) للبناء على أرض يملكونها؟ لليهود بالطبع حقّ البناء، لكنّ ليس، أبداً، للفلسطينيين. إنّهُ التمييز العنصريّ في شكله الأصفيّ.

في واحدة من جولاتي، على الطريق من القدس إلى الخليل، توقّفتُ لتصوير جرافة إسرائيلية يحميها الجنود وهي تسوّي أرضاً خصبة مجاورة للطريق. على بعد نحو مئة متر وقف أربعة فلسطينيّين ينظرون بمزيج من الحزن والغضب. قالوا إنّها أرضهم ويعملون فيها منذ أجيال، وما هم الإسرائيليّون يدمرونها بحجّة توسيع الطريق الذي يستخدمه سكّانُ المستوطنات، وهو عريض بما فيه الكفاية. وشكا واحد منهم: «لماذا يحتاجون طريقاً عرضه ١٢٠ متراً، لماذا لا يتركوني أزرع أرضي؟ كيف أطعم أطفالي الآن؟» سألتهم إذا كانوا تسلّموا إنذاراً بالخطوة الإسرائيلية، فنفخوا ذلك، وقالوا إنّهم لم يسمعوا بها إلّا اليوم، ووصلوا بعد فوات الأوان. سألتُ إذا كانوا حصلوا على مساعدة السلطة الفلسطينية وأجابوا كلا بالطبع. لا تراها عندما تحتاجها. ذهبْتُ بعد ذلك إلى الجنود الإسرائيليّين، الذين رفضوا أول الأمر الكلام أمام الكاميرا والميكروفون. وحين أصررتُ وجدتُ أنّ أحدهم كان منزعجاً من المهمّة، على رغم أنّه مضطر لتنفيذ الأوامر. سألتُه: «ألا ترى مدى الظلم في أخذ الأرض من مزارعين لا يملكون أيّة حماية منكم؟» قال: «هي في الحقيقة ليست أرضهم بل أرض دولة إسرائيل.. أتذكّر قولِي له إنّ الحجّة نفسها استُعملت في ألمانيا قبل ستين سنة ضدّ اليهود، وما هم اليهود يستعملونها ضدّ ضحاياهم الفلسطينيّين. لم يجب، بل ذهب ليقف بعيداً».

هذا كان الوضع في كل أنحاء الأراضي المحتلة والقدس: عَجَزُ الفلسطينيين عن مساعدة بعضهم بعضًا. في جامعة بيت لحم أقيمتُ محاضرة عن استمرار عمليات السلب هذه. وتساءلتُ عن دور نحو خمسين ألف عنصر أمني تابع للسلطة الفلسطينية، إضافةً إلى الألوف غيرهم من البيروقراطيين الذين لا عمل لهم سوى ترتيب الأوراق على مكاتبهم وقبض معاشٍ محترم آخر الشهر. لماذا لا يذهبون إلى الحقول للمساعدة على وقف المصادرات ومنع إسرائيل من قطع أرزاق المزارعين؟ لماذا لا يذهب المزارعون إلى الحقول ويقفون أمام الجرافات الإسرائيلية، ولماذا لا يقدم قادتنا العظام المساندة، حتى المعنوية، إلى الشعب الفقير الذي يخسر المعركة؟ رجعتُ في أحد أيام التصوير لأجد أن الفندق يقيم حفلة عشاء بمناسبة «عيد العشاق» ثمنُ البطاقة فيها ٢٨ دولارًا (نعم ٢٨ دولارًا!) للشخص. قالوا إنني لم أحجز تذكرة، لذا لا يمكنني تناول العشاء. رفضتُ هذا مصرًا على حقِّي كنزير في عشاء مهما كان بسيطًا - سندويشًا أو ما يشابه. وضعوني على طاولة منزوية في الركن وقدموا صحناً من الرزّ والخضار. بعد لحظات رايتُ وزيراً فلسطينياً يدخل الصالة مع سبعة من الضيوف، ويجلس إلى طاولة عامرة بعشاء «عيد العشاق» المكوّن من سبعة أصناف لكل شخص، إضافة إلى ما تيسر من النبيذ وغيره من الأشربة. قرّفتني منظرُ تلك الرجل البدن المتبسّم، المشغول دومًا في «التفاوض» مع الدول المانحة والإسرائيليين، وهو يلتهم الأطباق بتلذّذ فيما يتعرّض أبناء شعبه في المناطق المجاورة للحرمان، وخرجتُ من الصالة مليئًا بالاحتقار والاشمئزاز. كان هذا الشخص قد جاء إلى الفندق بسيارة مرسيدس فارمة، ورايتُ في الباحة سائقه ومرافقيه - وكانوا ثلاثة - وهم ياكلون الموز، فيما كان زعيمهم العظيم يتخّم نفسه في الداخل.

كان هذا من بين أسباب عدم سماعي، في كل مكان ومهما كان الموضوع، كلمةً مديح واحدة للسلطة الفلسطينية أو لمسؤوليها. نلك أن الكلّ يعتبر أنّها في جوهرها ضامنة لأمن إسرائيل والمستوطنين، وليست حكومة شرعيةً مهتمةً بمصالح شعبها. المذهل أن الكثيرين من هؤلاء القادة يرون من المناسب الآن، وسط كل هذا الجؤس والالام، التنافس على بناء أفخم ما يمكن من المساكن. ولكنّ إذا كان لقادة الفلسطينيين من مهمة في هذا الوقت، فهي أن يكونوا مثلاً على التضحية والتفاني

في الخدمة، وهو بالضبط ما لا تقدّمه السلطة الفلسطينية. الانطباع الأشدّ إيلاّماً كان انعدام أيّ نوع من الرعاية أو التعاطف، وكان على كل فلسطيني أن يعاني مصيبته وحده، دون أن يتلطف عليه أحدٌ بطعام أو غطاء أو حتى بكلمة مواساة. الفلسطينيون اليوم شعب يتيم بكلّ معنى الكلمة.

الواقع الصارخ في القدس هو الاستمرار الذي لا يلين لعملية التهويد. وما هي المدينة الصغيرة التي تُركت قبل أكثر من خمسين سنة وقد أصبحت حاضرة [من الحواضر] مترامية، تحيط بها من كل الجهات مشاريع البناء الكبرى الشاهدة على سطوة إسرائيل وقدرتها التي لا تُحدّ على تغيير شخصية المدينة. هنا أيضاً لمست شعور العجز لدى الفلسطينيين وكانت المعركة قد انتهت وأصبح المستقبل في حكم المقدور. أكثر الذين تحدّث إليهم قالوا إنهم لا يجدون دافعاً للتظاهر ضدّ إسرائيل وإعطاء المزيد من التوضيحات بعد حادث فتح النفق التاريخي في أيلول (سبتمبر) الماضي، وتساءل أحدهم: «ماذا تتوقّع؟ خسرنّا ستين قتيلاً لكنّ النفق بقي مفتوحاً، وذهب عرفات إلى واشنطن على رغم تأكيده أنّه لن يلتقي نتانياهو إلّا بعد إغلاق النفق. ما جدوى الكفاح الآن؟» لكنّ الفشل في القدس لا يخصّ القيادة الفلسطينية وحدها بل الدول العربيّة والإسلاميّة، والمسيحيّة نفسها، المقيمة كلّها على خنوعها إزاء اعتداءات إسرائيل. ولا يُسمح بدخول القدس، التي يطوّقها الجيش الإسرائيلي، إلّا للقليل من الفلسطينيين من غزة أو الضفة الغربيّة (أيّ سكان مدن مثل رام الله والخليل وبيت لحم وجنين ونابلس)، وهو مثال آخر على العزل العنصريّ.

من جهة أخرى وجدت أنّ الوضع الإسرائيليّ لم يكن حالكاً بالشكل الذي توقّعت. قمت هناك بمقابلة طويلة مع البروفسور إيلان پايي من جامعة حيفا. إنّهُ أحد المؤرّخين الجدد الذين تحدّث أبحاثهم عن أحداث ١٩٤٨ الرواية الصهيونيّة الرسميّة حول مشكلة اللاجئين، وعن دور بن غوريون في إجبار الفلسطينيين على الرحيل. في هذه الأبحاث يؤكّد المؤرّخون الجدد، بالطبع، ما يصرّ عليه دوماً المؤرّخون وشهود العيان الفلسطينيون -- وهو إطلاق حملة عسكريّة متقصّدة طرد أكثر ما يمكن من العرب. الأهم أنّ پايي قال أيضاً إنّهُ يتلقّى دعوات كثيرة متحمّسة لإلقاء المحاضرات في المدارس الثانويّة في أنحاء إسرائيل، على رغم أنّ الكتب

المدرسية الرسمية، بكل بساطة، تُقفل أي ذكر للفلسطينيين. هذا التعايش بين العمى والتناسي من جهة، والانفتاح على التاريخ الحقيقي من الجهة الثانية، يعبر عن المزاج الإسرائيلي الحالي، وهو تناقض يستحق التناول الجاد، تعميقاً ودرسا.

قضيت يوماً في التصوير في الخليل، ووجدتُ وضعاً يجسدُ أسوأ ما جاءت به أوسلو. فهناك حفنة من المستوطنين، لا تتجاوز المئتين، تسيطر فعلياً على قلب مدينة عربيةٍ يخضع سكانها الذين يجاوزون مئة ألف شخص للتهميش التام، وليس لهم مجرد حق زيارة مركز المدينة، فيما يواجهون يومياً تهديدات الإسرائيليين، مستوطنين وجنوداً على السواء. زرتُ مسكناً فلسطينياً في الحي العثماني القديم. ووجدتهُ محاصراً بمعازل المستوطنين، من ضمنها ثلاثة مباني جديدة إضافة إلى ثلاثة خزانات هائلة الحجم (التي يسرقها المستوطنون من مياه المدينة)، ومواقع الجنود على السطوح المحيطة. شكى الفلسطينيون بمرارة من قبول القيادة الفلسطينية بتقسيم المدينة بحجة زائفة تماماً، وهي أن المدينة احتوت زمن الثورة على ١٤ مبنى إسرائيلياً (لا اثر لها الآن). سألني بغضب: «كيف وافق المفاوضون الفلسطينيون على هذا التزييف البشع للواقع، خصوصاً أنهم لم يكونوا، حتى تلك المفاوضات، قد زاروا المدينة ولو بشكل عابر؟» في اليوم التالي لزيارتي الخليل قُتلَ الجنود الإسرائيليون فيها ثلاثة من الشبان الفلسطينيين، وجرحوا في الاشتباكات عدداً كبيراً من السكان. الخليل والقدس تقفان رمزاً لانتصار التطرف الإسرائيلي، لا للتعايش أو لأي أمل بمستقبل يحمل الأمل.

المقابلة الأكثر إثارة مع الإسرائيليين بالنسبة إليّ كانت مع الموسيقار ولعاب البيانو اللامع دانيال بارينباوم، الذي كان في القدس لتقديم عرض موسيقيّ تزامن مع وجودي هناك. ولد بارينباوم في الأرجنتين ونشأ فيها، وجاء إلى إسرائيل عام ١٩٥٠ عندما كان عمره تسع سنوات، وعاش هناك نحو ثماني سنوات. في السنين العشر الأخيرة عمل قائداً لاثنتين من أعظم الفرق الموسيقية في العالم، هما أوبرا برلين وأوركسترا شيكاغو السيمفونية. تعارفنا منذ مدة، ونمت بيننا خلال السنوات الأخيرة صداقة شخصية قوية. عبر لي أثناء المقابلة بصراحة عن مدى أسفه لأن السنين الخمسين من عمر إسرائيل هي السبب في السنين الخمسين من تعاسة الفلسطينيين، كما دعا بقوة إلى إقامة الدولة الفلسطينية. في نهاية العرض الموسيقيّ

طالبه الحضور بالمزيد، واهدى القطعة الإضافية الأولى التي عزفها إلى سيّدة فلسطينيّة (كانت بين الحضور) كانت قد استضافته على العشاء الليلة السابقة. كان الحضور يهودياً صرّفاً، عدا السيدة الفلسطينية وأنا كما يبدو، وفوجئت بموقفهم من أرائه، إذ استقبلوها، مثلما استقبلوا لفتة الإهداء النبيلة، بعاصفة من التصفيق. من الواضح أنّ هناك صحوة ضميريّة تنمو تدريجاً في إسرائيل، سببها، في جزء منه، تجاوزاتُ تتانياهو، وفي الجزء الآخر مقاومة الفلسطينيين. ما شجّعني أيضاً أنّ بارينباوم، وهو من بين أعظم موسيقيّي العالم، عرض خدماته كعازف بيانو على المستمعين الفلسطينيين، في رمز تصالحيّ يعادل أكثر من دزينة من اتفاقات أوسلو. بهذا أختتم مشاهداتي المختصرة عن الحياة الفلسطينية اليوم، شاعراً بالأسف لعدم قدرتي على زيارة اللاجئين في لبنان وسورية، ومتمنياً لو أتيحت لي فرصة أطول للتصوير. لكنّ يبدو لي حالياً أنّ من المهمّ أن نقدّم شهادتنا على صمود القضية الفلسطينية وقوّتها، وهو ما أثر في عدد من الناس داخل إسرائيل وخارجها أكثر بكثير ممّا تصوّرت. إنّنا نعيش فترة حالكة من تاريخنا، لكنّ هناك بريقاً من الأمل في أنّ المستقبل قد لا يكون بالسوء الذي نتصوّر.

الحياة ٢٦ آذار ١٩٩٨

## نهاية عملية السلام أم بداية مرحلة جديدة؟

عاد دنيس روس إلى واشنطن من رحلته الأخيرة إلى الشرق الأوسط بالنتيجة المعتادة: لا تقدم، مهما كان ضئيلاً، في عملية السلام التي تحتضر. فقد رفضت إسرائيل اقتراحاً أميركياً متواضعاً بانسحاب جديد يشمل ١٢ في المائة من أراضي الضفة، ورفضت السلطة الوطنية الرقض؛ فيما أكد بنيامين نتنياهو موقف إسرائيل المتشدد في خطاب القاءه في ٢٦ من الشهر الماضي ونشرته صحيفة هآرتس اليوم التالي، عندما أعلن: «أننا نبذل جهداً مستمراً للحفاظ على القدر الأكبر [من الأراضي]، من ضمن ذلك أراضٍ أنا مستعد للقتال دونها حتى لو لم يكن لها قيمة أمنية». وأضاف: «التسوية الدائمة ستتيح المفاوضات على قضية الأراضي وعلى الناحية الوظيفية. الجانب الوظيفي سيتضمن القيود على السلطات التي يتسلّمها الفلسطينيون، مثل حظر عقدهم التحالفات الدولية، وحظر استعمالهم موارد إسرائيل المائية، ومنعهم من تهديد مجال إسرائيل الجوي وإغراق المنطقة باللاجئين».

الواضح أن عدوانية وغرور نتنياهو وصلوا إلى حد لا يهّمه معه الحديث سوى إلى نفسه وإلى تلك الحلقة الضيقة من مسانديه اليمينيين. والمذهل أنه لا يزال هناك في أميركا من يرى (من بينهم مسؤولو إدارة كلينتون) أن موقفه ينطوي على قدر من المعقولية. أمّا الحقيقة فهي أن نتنياهو يعيش، مثل «أليس في عالم العجائب»، واقعاً توهّمه لنفسه، ويتكلم عنه بلفة تشبه لغة «أرنب أذار» أو «ملكة القلوب» من حيث إغفال الوقائع والإمكانات ومصالح الآخرين في العالم الحقيقي. الواضح أيضاً، كما اعتقد، أنه يرى أن السلطة الفلسطينية على المدى البعيد ستقنع

بتسعة في المائة من الأراضي، إضافةً إلى الثلاثة في المائة التي تمارسها في الحكم الذاتي الآن، ويترك إسرائيل لحالها، وكأنها صفقة مُرضية للجميع.

من جهتها تجد إدارة كلينتون أن أجندة الرئيس الداخلية تمنعه من عمل الكثير تجاه تدهور مكانة أميركا في الشرق الأوسط. من هنا فإن سياسة الولايات المتحدة، راهناً على الأقل، ستتترك في يد حفنة من الموظفين الضيقي الأفق، غالبيتهم من المسؤولين السابقين في اللوبي الإسرائيلي الذين يبدو أن همهم الأول هو المحافظة على عملهم. وربما كانت المواجهة بين وزير الخارجية البريطاني روبن كوك والمسؤولين الإسرائيليين مؤشراً على تغيير في الموقف الأوروبي، لكن لم يحن التأكد من ذلك بعد. في أي حال، لا مجال للخلاف على أن بؤرة التوتر الرئيسية بين الفلسطينيين والإسرائيليين هي قضية الأرض. إنه صراع سيستمر، ومن الضروري بالنسبة إلينا، في غياب وزن عربي عسكري رادع أو خلاف حقيقي بين أميركا وإسرائيل، أن نفكر بالوسائل المتاحة لنا في الوقت الحاضر.

من بين الضرورات الملحة للفلسطينيين إيجاد طريقة لوقف الفلسطينيين عن العمل على بناء المستوطنات الإسرائيلية، وهو بالطبع ما يضطر إليه العاملون بسبب ظروفهم اليائسة. قبل ثلاثة أسابيع سألت سائق شاحنة فلسطينياً عن السبب في عمله لدى مقالٍ إسرائيلي. أجاب: «علي أن أطعم أطفالي. إعرش لي على عمل آخر وسأترك فوراً». علينا، بالتعاون مع السلطة الفلسطينية، أن نوجه اهتمامنا فوراً إلى هذه المشكلة، والجواب عليها هو إنشاء صندوق لمساعدة العاطلين عن العمل، وهو ما سيمنع، أو على الأقل يخفف، من قيام الفلسطينيين بأعمال كهذه. ولا أجد أن هناك ما يمنع المجلس التشريعي الفلسطيني من تحدي ياسر عرفات على هذه النقطة، ووضعها ضمن النقاش المستمر حول الفساد في السلطة الفلسطينية. الواقع أيضاً هو أن ما بين ٤٠ ألفاً إلى خمسين ألف فلسطيني يعملون في أجهزة الأمن، أكثرهم في مهام التجسس وأعمال حراسة شكلية. لماذا إذاً لا يجري تحويل قسم من هذا الإنفاق من المجال الأمني إلى مجال الحفاظ على الأراضي؟ إضافة إلى ذلك هناك أربعة ملايين فلسطيني يعيشون في الخارج، منهم كثيرون من الميسورين ويمكنهم الإسهام بمبلغ شهري لمواجهة تكاليف صندوق مساعدة العاطلين عن العمل (أو صندوق مخصص للتشغيل).

إنها ضرورة ملحة نسأها تماماً في إيماننا النقاش النظري العقيم حول «الاستراتيجية».

علينا، إضافة إلى وقف الفلسطينيين عن العمل في بناء المستوطنات، أن نفكر بعناية في أسلوب العصيان المدني. لا أشير هنا إلى انتفاضة جديدة، لأن هذا يعني تكرار شيء لا يقبل التكرار. لكن أعتقد أن علينا التفكير بالقيام في شكل منظم ومستمر بمسيرات سلمية إلى مواقع إنشاء المستوطنات وعرقلة المرور والتظاهر إلخ، وذلك جزءاً من استراتيجية عامة لاحتواء التوسع الإسرائيلي المستمر يوماً بعد يوم. ولما لم يكن لنا، لأسباب بديهية، اعتماد الأساليب المستعملة في جنوب لبنان التي جاءت بانتصار مهم إلى حزب الله، فإن علينا التخطيط لما يمكننا القيام به، والأهم من ذلك، لما يمكننا أن ننتصر من خلاله. إن إعادة بناء المساكن التي يهدمها الإسرائيليون هي جزء من عملية المقاومة السلمية. لكن لا يمكننا التفكير في أي من هذا ما لم ينجح الضغط الشعبي الفلسطيني في إجبار القيادة على طرح هذه الإمكانيات، واضطارها إلى الاعتراف علناً بأن عملية أو سلو بأسرها قد أفرغت من أي محتوى حقيقي، وأنها إزاء أولويات جديدة نابعة من ضرورة ملحة تتعلق بالحفاظ على الذات.

أخيراً يجب إطلاق حملة دولية ضد المستوطنات ومن أجل حق تقرير المصير. إن في هذا ما يساعد الاتحاد الأوروبي على تحديد أوضاع أولوياته، ووجه تحذيراً إلى الولايات المتحدة من أن الفلسطينيين كشعب لن يسمحوا بعد الآن بهذا القضم البطيء والمستمر لسيادتهم على أرضهم. وكنت فوجئت، خلال الشهور الأخيرة، بالحماس الذي قويت به كلما تحدثت أو كتبت عن القضية، ولست مدى تلهف الكثيرين من العرب والأوروبيين والأميركيين والأفارقة على السماع من الفلسطينيين والبحث عن طرق لمساندة كفاحهم ضد قوة إسرائيل وغلوسستها التي لا تضاهى. لكن لن نحصل على عون ما لم نعد إلى تحمل مسؤولياتنا في معركتنا ضد التمييز العنصري. لقد غرقنا منذ زمن في تفاصيل عملية مزيفة للسلام منعنا من التركيز على مواقفنا المبدئية بل كادت تنسينا تلك المواقف. إن إسرائيل صريحة في عزمها على خوض حرب استنزاف ضدتنا، لذا حان الوقت بالتأكيد لمواجهة هذه الحقيقة ووقف هذه اللعبة الغبية التي ورطتنا طيلة خمس سنوات في مباحكات لا تنتهي بشأن ما هو أقل فأقل.



علينا اكتساب القدرة على مواجهة الرأي العام الإسرائيلي حسب منطلقاتنا، أي ليس كمجرد حرس لأمن إسرائيل بل كشعب يطلب العدالة. ولا شك عندي أن هناك، خارج الأقدية الرئيسية التي تمثلها الفئات الحاكمة في إسرائيل، أي ليكود والعمل والمؤسسات الدينية، أقدية كثيرة للاتصال بالإسرائيليين المستعدين للكفاح ضد العنصرية والتعصب الديني في بلادهم. علينا أن نمتلك الشجاعة الكافية للترحيب بهؤلاء بدل السفسطات المعتادة عن «التطبيع». علينا التطبيع مع الإسرائيليين الذين يتفقون مع أهدافنا، أي حق تقرير المصير للشعبين في فلسطين. علينا أن نكون مستعدين لزيارة أشخاص مثل دانيال بارينباوم، الذي لم يخف رغبتة في إقامة العروض الموسيقية للفلسطينيين والعرب، ويرى أن المجال الحقيقي للمصالحة هو الثقافة لا السياسة أو المشاريع الاقتصادية. ما الضير في استضافته في رام الله أو القاهرة أو القدس، والاستماع إلى هذا الموسيقى العظيم المطالب دوماً بالعدالة والسلام للفلسطينيين؟ كما أن هناك غيره من الذين نتجنب التعرف عليهم بسبب تردنا وخوفنا. حان الوقت لكي نجعل العدالة موضوعاً مشتركاً بيننا وبين الإسرائيليين.

لا ادعي أن هذه الاقتراحات تشكل جواباً أو حتى جزءاً من جواب على سؤال «ما العمل؟» الذي طرحه الدكتور حيدر عبد الشافي. لكن مهمة المثقفين هي تكوين وطرح مفاهيم جديدة وفتح أبواب للتفكير والدرس وأصدها علينا زمناً طويلاً روحية المحافظة وأتباع المؤلف. إننا نعاني ظروفًا خارجة تمامًا على المعتاد: ذلك أن خصمنا الإسرائيلي فريد من نوعه، وتاريخنا فريد من نوعه، لذا لا بد أن يكون مستقبلنا فريداً أيضاً. أنا على ثقة أن نهاية أوصلو تعني بداية مرحلة جديدة، لا بد لها، في ظل ظروف التفكك الحالية، أن تكون أفضل من كل ما يواجهنا الآن. إنني متأكد تماماً أن أوصلو كانت وبالأعلى على المجتمع الفلسطيني، وولدت فيه فساداً بأعمق ما في هذه الكلمة من معنى. فقد تقدمت إلى الواجهة المصالح الفردية، وتزايد التهرب من المهام الجوهرية والتطلع إلى الربح السريع باتباع الطرق المعهودة.. وهذا ما قادنا إلى مازنا الحالي.

لقد لعبت الولايات المتحدة وإسرائيل دوراً في إضعاف وضعنا هذا، لكن من المرفوض تماماً إهمال الدور الرئيسي الذي قمنا نحن به. التحدي الأكبر أمامنا هو أنفسنا، وما لم نواجه التحدي فلن يكون أمامنا سوى الانصياع إلى مصير مظلّم في الشرق الأوسط، مشابه لمصير الهنود الحمر في أميركا.

الحياة ١٠ نيسان ١٩٩٨

## الفن، الثقافة، القومية

عدتْ لتوَّي من رحلة قصيرة إلى برلين حيث شاركتُ في مهرجان استمرَّ أسبوعًا وشمل حفلات موسيقية وجلسات للنقاش عن الموسيقى العظيمة المرتبطة بالقومية الألمانية - وهي القومية التي أدت، كما نعلم، إلى موجة الجنون الجماعي المسماة الفاشية الهتلرية. جوهر البرنامج الموسيقي كان عرض أوبرا رихارد فاغنر «أساتذة الغناء في نورنبرغ» (Die Meistersinger von Nürnberg) التي ألفها مباشرة بعد أوبرا «تريستان وإزولده»، وأيضًا أثناء عمله على الرباعية الأوبرالية الكبرى «خاتم النيبلنغ». تنفرد أوبرا «نورنبرغ» بين كل أعمال فاغنر بأنها كوميدية ذات نهاية سعيدة. كما أن لها، على الأقل في واحد من مواضيعها، أهمية خاصة للنازيين وهتلر نفسه.

العرض الأول للأوبرا كان في ١٨٦٨، قبل ثلاث سنوات تقريبًا من توحيد ألمانيا على يد بسمارك. لكن الغريب أنها استبقت صعود موجة التعصب القومي الألماني، التي تفاقمت لاحقًا لتصل إلى الهستيريا الشوفينية في «الرايخ الثالث» بقيادة هتلر. الموضوع المذكور يأتي قرب نهاية هذا العمل الكبير، حين يبدو مقطع من الأوبرا وكأنه يدعو إلى حماية «الفن الألماني المقدس» من التأثيرات الأجنبية لكي يبقى «ألمانيًا أصليًا». هذا المقطع وحده تحوّل على يد النازيين إلى عقيدة لا جدال فيها، واعتبروا أن كل ما لا يتفق مع المواصفات التقليدية لـ «الفن الألماني» عمل سلبى يستحق الإذانة والإزالة - أو هكذا رأى المتأخرون من تابعي فاغنر ومفسريه.

تعود الأوبرا بالمُشاهد إلى القرن السادس عشر، الذي اعتقد فاغنر أنه يحاكي عالمه في القرن الماضي. وتدور على مجموعة من المغنيين، أو بالأحرى «أساتذة الغناء» الخبراء في قواعد الغناء الألماني وتقاليدهم. لكل من هؤلاء مهنته الخاصة، من الحزقي إلى البورجوازي، لكنهم شغلوا أُنحَادًا للمغنيين. بطل الأوبرا هانز ساخس، وهو إسكافي إضافةً إلى مهارته في الغناء. ويساند ساخس النبيل الشاب فالتر في نيل رغبته، وهي إتقان الغناء لكي يتزوَّج من إيفا، المرأة المعروضة جائزةً للمغني الأفضل. لفالتر مواهب كبيرة كشاعر وموسيقي، لكنه يضيق ذرعًا بقواعد الفن. منافسه كاتبُ عدل المدينة سكستوس بيكميسر، وهو بدوره من «أساطين الغناء» ويطمح إلى الزواج من إيفا. نتيجة المنافسة هي الفشل الذريع لبيكميسر رغم إتقانه أصول الغناء، فيما يفوز فالتر بفضل مساعدة ساخس له، التي مكنته من الجمع بين القواعد والتقاليد من جهة والإبداع من الثانية. هكذا يتمكن من الزواج من إيفا. أمّا ساخس فيقدم أغنية إلى سكان البلدة مشيرًا عليهم بأهميّة تقبّل الجديد لكنّ من دون نسيان «المُعلّمين الألمان التقليديّين» ولا «الفنّ الألماني النقي» بالطبع.

تنامى مرور الزمن لدى القوميّين الألمان، وأعداء ألمانيا أيضًا، تفسيراً لشخصيّة ودور بيكميسر يعتبره نموذجًا يقدمه فاغنر لليهودي المكروه، على رغم أن الأوبرا تُظهره ألمانيًا لا يختلف في شيء عن الباقين. ذلك أن فشل بيكميسر المخزي في نهاية الأوبرا، والأغنية النشاز التي يقدمها، ثم إخراجها من المسابقة، جعلت الكثيرين يفترضون أن مقصد فاغنر، الشهير بلاساميته، كان الإشارة إلى تخليص ألمانيا من عضو مكروه في المجتمع، أي اليهودي.

هذا ما اعتقده النازيون، واستعملوا عروض هذه الأوبرا أثناء الاحتفالات الرسميّة للإشادة بنقاء الفن الألماني، وفي الوقت نفسه لإظهار طريقة التعامل المطلوبة مع اليهود. بعد الحرب العالميّة الثانية أصبحت الأوبرا، التي لا ينكر أحدُ عظمتها الفنيّة، مثارًا لنقاش حادّ حول ما إذا كانت تحتفي بالثقافة الألمانية، لتكون بذلك وثيقة تسجّل ذلك النوع المسعور من القوميّة الألمانيّة التي قادت إلى النازيّة ومعسكرات الإبادة مثل أوشفيتز، أم أنّها عمل فنيّ يحتوي أيضًا على أفكار شريرة وإحياءات مخيفة، لكنّها تلعب دورها ضمن الكلّ ولا تحدّد المعنى النهائيّ له. هذه

كانت المسألة التي ناقشناها في برلين، وجاءت المناقشات بشأن «أوبرا الدولة الألمانية» في قلب ما كان يُعرف باسم «الرايخ الثالث».

يبلغ من تعقيد فنّ فاغنر أنّ للمرء أن يرى في هذا العمل بذور ذلك الوضع الذي أدّى في الثلاثينيات إلى المسيرات النازية الكبرى في نورنبرغ، ولكنّ يرى أيضاً عملاً فنياً بالغ الغنى والإنسانية يحاول إظهار العلاقة بين الثقافة وأمة تمرّ بمرحلة من التطور. إنّ في اعتبار فاغنر نبياً للفاشية إغفالاً لجانب مهمّ منه، وهو شعوره أيضاً بالخطر الذي تأتي به القومية عندما تنحو إلى التطرّف. من هنا فإنّ ما يقوله ساخس في نهاية العمل هو أنّ على الشعب البقاء مرتبطاً بجذوره لكنّ عليه أيضاً أن يتطور عن طريق استيعاب التجارب الجديدة الثمينة الخارجة عن الوصفات التي يقدمها القوميون. أيّ أنّ تجربة الجديد أو «الآخر» هي ما يمتنع الثقافة من التكلّس في مجموعة من المسلّمات والقوالب. إنّ الثقافة لا تستحقّ اسمها إلاّ عند تحديثها وإعادة تفسيرها وعيشها مجدداً. أما موت الثقافة فيأتي عندما تؤخذ بحرفيّتها، أيّ عندما تحوّل تقاليدنا وتاريخها إلى سلطة محافظة ضاغطة.

هناك علاقة بين الكثير من هذا النقاش في ألمانيا والثقافة العربية المعاصرة، التي تمرّ بعملية مشابهة من تفحص الذات والعودة إلى النهوض. لكنّ هناك عنصراً يضيف تعقيداً على علاقتنا بماضيها وتقاليدنا وفننا، وهو مواجهتنا مع الغرب وإسرائيل، وكلاهما يبدوان أنّهما سلبانا أوجهاً عديدة من التواصل والثقة بالنفس. هذان الحضوران الخارجيان لا يزالان يحوزان منا مقداراً متفوقاً من الاهتمام لأنهما يوجّهان إلينا تحدياً ثقافياً إضافةً إلى التحدي السياسي. النتيجة هي التناقض المذهل لدينا بين التصديّ المعلن لإسرائيل والغرب والقلق الذاتي، بين التصريحات النارية المعبرة عن الموقف القومي الرسمي والتعاون المشين مع أعدائنا. استمرّ الموقف القومي المحافظ سنين طويلة في التأكيد أنّ إسرائيل عدوّنا الذي لا يلين، وأنّ عدوانها يتوجّه إلى كل العرب، وأنّ وجودها نفسه يشكّل عبئاً علينا التحرّر منه. لكنّ فجأة أصبح من الممكن لا القبول بإسرائيل فقط بل عقد اتفاقات سلام معها، وفي الوقت نفسه طلب الوساطة الأميركية. واستمرّت لغة عملية السلام هذه بعد عقد الاتفاقات، حتى بعدما اتّضح استمرار مطامع إسرائيل في أرض الفلسطينيين واستمرار الاحتلال والاستيطان في الأراضي السورية واللبنانية والفلسطينية، فيما

لم توقف أميركا خطوات إسرائيل بل دعمت أقصى حكوماتها تطرفاً، حكومة ليكود بقيادة بنيامين نتانياهو.

ينطوي الموقف العربي المحافظ خصوصاً تجاه فلسطين على تناقضات حادة. من الأمثلة الصارخة على ذلك الحملات القاسية أخيراً في لبنان على «مسرح بيروت» الذي نظم عدداً من الفعاليات لإحياء الذكرى الخمسينية للكارثة التي أحقت بفلسطين عند إقامة إسرائيل (الحياة ١٧/٤/٩٨). المنظم الرئيس للفعاليات كان إلياس خوري، الروائي الموهوب والصحافي والمثقف الذي حافظ على التزامه المبادئ الديمقراطية العلمانية للثورة الفلسطينية. وقد كان في إمكانه، باعتباره مواطناً لبنانياً، أن ينسى فلسطين، خصوصاً بعد التناقضات والتسويات والتعقيدات الصعبة التي يعيشها اللبنانيون والفلسطينيون منذ ١٩٨٢. لكنه مع زملاء له في المسرح، من بينهم فؤاد طرابلسي، حافظوا على المثل التي كافحنا من أجلها، فلسطينيين وغير فلسطينيين، وجوهرها الإيمان بضرورة تحقيق العدالة والمساواة ورفض أشكال التمييز، وهي بالضبط ما تحرّمه إسرائيل على الفلسطينيين. الفكرة القائدة هنا شمولية الطابع، أي أنها مطروحة لكل إنسان، بغض النظر عن الدين والعنصر واللغة، وأن لكل الحقوق المدنية والسياسية والإنسانية نفسها. إذا أخذنا في الاعتبار المعاناة الشديدة التي تفرضها إسرائيل على غير اليهود من مواطنيها لاعتبارات الدين واللغة، فإن الموقف الفكري الوحيد المسؤول هو التأكيد على خطأ ذلك التمييز ووجوب استبداله - ولكن ليس بالتمييز لمصلحة العرب بل بإلغاء التمييز ضد الجميع.

من هذا المنظور نجد أن الكفاح الفلسطيني استمد الكثير في موقفه الأخلاقي من مساندة اليهود المعارضين للصهيونية، خصوصاً يهود من بلاد عربية مثل المغرب وتونس، لاقوا الاضطهاد من جالياتهم بالضبط لأنهم عارضوا ميولها الصهيونية. هذا كان أيضاً وضع بعض اليهود الفلسطينيين، وأيضاً، في الآونة الأخيرة، وضع يهود من السفارديم (من اليمن والعراق ومصر) ذهبوا إلى إسرائيل وأصبحوا من أقوى منتقديها بعدما تعرضوا للاضطهاد لأنهم ليسوا من الأشكناز أي اليهود الغربيين. وكان من بين الفعاليات الأكثر إثارة للاهتمام في برنامج «مسرح بيروت» في ذكرى النكبة الندوة التي كان من المفترض أن يعقدها عدد من

هؤلاء اليهود العرب، وكلهم دون استثناء - خصوصاً المغربي إبراهيم سرفاتي الذي سُجن سنين طويلة - دفعوا ثمنًا باهظاً لدعمهم العلني للأفكار الراديكالية اللاصهيونية.

لكنَّ المخجل والمثير للغضب كان تلك الضجة التي أثارها نية عقد تلك الندوة، والهجوم على «مسرح بيروت» بسبب توجيهه الدعوة إليها وأتهامه بالسعي إلى «التطبيع» مع العدو الإسرائيلي، ما أدَّى إلى إلغاء الندوة. إنَّ التهمة البالغة الزيف والتضليل هذه تعيد إلى الأذهان الشكل المرفوض من القومية الألمانية، الذي تنامي في التالي إلى الفاشية الألمانية في إدانتها لليهود على أساس أنهم ليسوا ألمانيًا «حقيقيين» بل طارئین يدسُّ وجودهم ذلك الجوهر النقي، أي حسب تعبير تلك الشخصية التي صورها فاغنر في «أساتذة الغناء»، كل ما هو «أصيل وألماني».

إنَّ فكرة الثقافة النقية والهوية النقية والأمة النقية تنطوي على غطوسة مطلقة وليس لها من قيمة. إذ ليس من ثقافة أو شعب أو أمة بعيدة عن قدر كبير من الاختلاط والتمازج. فماذا كانت ألمانيا ستصبح دون تأثيرات اليونان وإيطاليا وفرنسا؟ أو من دون وجود الأقوام السلافية؟ أو، كما نرى اليوم، دون وجود ذلك العدد الكبير من الأتراك والأكراد والعرب الذي يشكلون جزءاً مهماً من واقعها الحالي؟ إنها بالتأكيد لن تساوي كثيراً، كما أنَّها لا تساوي كثيراً إذا اعتقد المرء، مثل هتلر أو غوبلز، أنَّ اليهود الألمان أنفسهم، الذين يتكلمون الألمانية ويُعتبرون الحضارة الألمانية حضارتهم، ليسوا ألمانيًا «حقيقيين»، وكان كون المرء ألمانيًا شيء يُمكن استحداثه عن طريق التشريع أو استحضارُه في المختبرات. إنَّ تاريخ الإنسان وواقعه أكثر تعقيداً من ذلك، وينطويان على «شوائب» من الحق استبعادها أو تدميرها. ماذا يمكن أن يكون اعتراضنا على إسرائيل إذا قلنا إننا نريد فلسطين «نقية»، خاصة من اليهود، وخاصة من كل ما هو غير عربيّ ومسلم وفلسطيني؟ لن يمكننا أن نعترض لأننا عندها سنكون من مقلدي ما نهاجم. ويا له من غباء وضيق أفق، ويا لها من شوفينية وعنصرية، عندما نحدد الشخص لا من خلال ما يحمله من الأفكار والقيم بل من حيث العنصر أو الدين أو الثقافة.

الأمر الذي أثار اهتمامي في النقاش في ألمانيا كان حصوله هناك أصلاً، في حين يبدو لي أنَّ وضعنا لا يَسْمَحُ بنقاشٍ مشابهٍ. إذ يبدو من وضعنا كأنَّ الفئات

المسيطرة تخاف الاعتراف بوجود نضال فلسطيني حقيقي من أجل الحرية والديمقراطية، أو أنها لا تريد أن تسمع في العالم العربي المطالبة التي يجب أن نكرّرها دومًا: مطالبة إسرائيل باحترام الفلسطينيين وإنصافهم، بعد كل ما ألحقته بهم من الاستلاب والاضطهاد. الخطاب الواحد والحقوق الإنسانية الشاملة للجميع، على رغم اعترافنا اللفظي بها، تبدو أمورًا بالغة الخطر عندما نتكلم عنها في العالم العربي أو في باريس ونيويورك. التحديّ أمامنا هو رفض ازدواجية القيم وازدواجية اللغة، لأنّ هذا يعني سقوطنا في الفخّ نفسه الذي نقول إنّ إسرائيل سقطت فيه. على كفاحنا أن نقدّم منظورًا بديلاً عن العلاقة بين الثقافة والسياسة. إذ لا يمكننا القول إنّ لا يحقّ الكلام عن العرب سوى للعرب أنفسهم، وإنّ لا يحقّ الكلام عن فلسطين إلاّ للمسلمين العرب. بكلمة أخرى، علينا إمّا أن نكون جزءًا من الحل، أو، مهما كان الاعتراف بذلك مخيفًا، جزءًا من المشكلة. إنّ الهجوم على إلياس خوري و«مسرح بيروت» فضيحةٌ تنضج بالرياء والشوقيّة المحمومة الفالسة. إنّ هراء لا يمكننا تحمّل ثمنه، وعلينا، إزاء فداحة الاضطهاد الاسرائيلي لـ «غير اليهود»، أي الفلسطينيين، أن نتخذ موقفًا أفضل من مجرد استنساخ عنصريّة الغريم وكرهه للآخرين وإقامتها في كفاحنا.

الحياة ٢٨ نيسان ١٩٩٨

## خمسون سنة من السلب

تحاول الاحتفالات في الولايات المتحدة بالذكرى الخمسين لإقامة إسرائيل استعادة صورة لذلك البلد كانت سائدة قبل الانتفاضة الفلسطينية (١٩٨٧ - ١٩٩٢)، أي إسرائيل كدولة أقامها الرواد وَحَمَل الأمل إلى الناجين من المحرقة النازية، وكمعقل للاستنارة والليبرالية في العالم العربي الذي يسوده التعصب والرجعية. على سبيل المثال، كان هناك برنامج من ساعتين بثته محطة «سي بي إس» من هوليوود وقدمه النجمان مايكل دوجلاس وكيفن كوستنر، وظهر فيه ممثلون مثل أرنولد شوارزنيغر وكاثي بيتس (الأخيرة قرأت مقاطع من مذكرات غولدا مائير، لكنها لم تقرأ بالطبع مقولاتها الشهيرة التي نفت فيها وجود الفلسطينيين) ووينونا رايزر. ليس لأي من هؤلاء المشاهير خبرة بالشرق الأوسط أو اهتمام بشؤونه، لكنهم أجمعوا على الإشادة بعظمة إسرائيل وإنجازاتها الراسخة. شمل البرنامج مساهمة من الرئيس بيل كلينتون، تجاوزت الكل في سخفها، عندما استخدم تعابير لامداح إسرائيل أثبت الزمن كذبها، مثل كونها «واحة صغيرة» نجحت في «تحويل الصحراء إلى جنة» وأنها «أقامت ديموقراطية حيّة على تربة معادية».

المفارقة أن تلفزيون إسرائيل لم يقدم مدائح مثل هذه، بل احتفل بالذكرى الخمسينية بإذاعة مسلسل باسم «تگوما» مكون من ٢٢ حلقة من تاريخ البلد. إنه مسلسل ذو محتوى أكثر تعقيداً وانتقاداً مما نجده في الولايات المتحدة. ففي الحلقة عن الحرب (١٩٤٨)، على سبيل المثال، استخدم البرنامج المواد الأرشيفية التي



كشفت عنها ما يسمى «المؤرخون المراجعون»، مثل بيني موريس وإيلان بابي وأفي شلايم وتوم ستيغف وغيرهم، للبرهنة على ما أحاق بالفلسطينيين من الطرد وتدمير القرى وسلب الأراضي وتدمير المجتمع. ويدأ أن المشاهد الإسرائيلي، عند استعراض تاريخ إسرائيل، ليس بحاجة إلى تلك «الملطقات» التي يحتاجها يهود الشتات أو المشاهدون العالميون عمومًا، إذ يبدو أن على إسرائيل الاستمرار في إقناع هؤلاء بأن تأسيسها واستمرارها مدعاة لبهجة لا يعجز صغورها شيء، وأنها ليست، كما هي للفلسطينيين، السبب في الكارثة التي لاتزال تصيبهم إلى اليوم.

إغفال الاحتفالات الأميركية أيّ ذكرٍ للفلسطينيين يشير أيضًا إلى قدرة إيديولوجية ما على الصمود رغم كل الوقائع، ورغم الأخبار والعناوين الصحافية عبر السنين، من خلال الجهد المتابر ولكن الفاشل في النهاية، لمحو أي ذكر للفلسطينيين، لكي تبقى صورة إسرائيل على بهائها. إنه الاعتقاد بأن عدم ذكر الفلسطينيين يعني عدم وجودهم! ولا أزال، حتى بعد خمسين سنة من العيش في الشتات الفلسطيني، أجد نفسي مذهولاً من المدى الذي تذهب فيه إسرائيل الرسمية ومساندوها للتكتم على أن كل هذه السنين مرّت من دون تعويض من إسرائيل أو إدراك أو اعترافٍ منها بحقوق الإنسان الفلسطيني، وأيضاً من دون الاعتراف بالحقيقة الدامغة، وهي الترابط الوثيق بين انتهاك تلك الحقوق والسياسات الرسمية الإسرائيلية. وحتى عندما يكون هناك تلمسٌ لذلك، مهما كان غامضاً ومبهماً، مثلما حدث في مقال للمدعو إيثان برونر على الصفحة الأولى من نيويورك تايمز في ٢٣ من الشهر الماضي، فإن النكبة الفلسطينية تُصور على أنها حادث شبه خيالي (مثلاً عن طريق إحاطة الكلمة بمزيجين) لا مسؤول عنه. وعندما ينقل برونر كلام لاجئ فلسطيني يتحدث عن معاناته فإنه يضيف: «إن مجرد التفكير بأنّاء شخص مثل السيد شفاقي صفة الضحية أمر يبعث على القشعريرة لدى غالبية الإسرائيليين». ويضيف على هذا الموقف مسحةً من العقلية أن برونر يقفز بلامبالاة على ما تعرض له الفلسطينيون من السلب والانتهاك المنظم لحقوقه ليتحدث فوراً عن «الغضب» المتأصل عنده (وهو التعبير المستعمل منذ سنين كُما أريد تناول التاريخ الفلسطيني)، الذي دفع أولاده للتطوّر في صفوف «حماس» و«الجهاد الإسلامي». وهكذا، فالفلسطينيون هم دومًا «الإرهابيون» فيما تستمر إسرائيل في كونها «قوة

إقليميّة عظمى نابضة بالحياة وديموقراطيّة أقيمت على رماد الإبادة النازيّة» - لا على رماد فلسطين ودمارها الذي يستمرّ من خلال الإجراءات التي تتّخذها إسرائيل لانتهاك حقوق الفلسطينيين داخل أراضيها وكذلك في الأراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧.

لنأخذ قضية الأرض والمواطنة على سبيل المثال. طردت إسرائيل من فلسطين سنة ١٩٤٨ نحو ٧٥٠ ألف فلسطيني، وعندهم الآن أربعة ملايين نسمة. وبقي في الداخل ١٢٠ ألف فلسطيني، هم الآن مليون نسمة، أصبحوا مواطنين إسرائيليين. إنهم يشكّلون أقلية من ١٨ في المئة من السكّان، لكنّ ليس لهم من حقوق المواطنة شيء سوى الاسم. إضافة إلى ذلك هناك في الضفّة الغربيّة وغزة ٢,٥ مليون فلسطيني من دون سيادة. إنّ إسرائيل هي الدولة الوحيدة في العالم التي ليست دولة لكلّ مواطنيها، بل لكلّ اليهود في العالم، الذين يتمتّعون تبعاً لذلك بحقوق ليست لغير اليهود. إنّها أيضاً دولة من دون دستور بل بمجموعة من القوانين الأساسيّة، من بينها «قانون العودة» الذي يعطي لأيّ يهودي من أيّة دولة حقّ الهجرة إلى فلسطين، فيما ليس للفلسطينيين المولودين على أرض فلسطين هذا الحقّ. أمّا عن الأرض، فإنّ ٩٢ في المئة من الأراضي تُعتبر «أراضي يهوديّة»، أي لا يحقّ تلجيرها أو شراؤها لغير اليهود، فيما لم تمتلك الجالية اليهوديّة قبل ١٩٤٨ إلا أكثر قليلاً من ٦ في المئة. واشتهرت في إسرائيل أخيراً قضية الإسرائيلي الفلسطيني عادل قعدان الذي أراد شراء قطعة أرض ورقيص طلبه لأنّه ليس يهودياً. وإنّ نجح في إيصال القضية إلى المحكمة العليا فإنّها لم تبتّها بعد، ولعلها تفضّل عدم البتّ. ونقلت نيويورك تايمز عن محامي قعدان مطلع الشهر الماضي قوله: «أعتقد، كيهودي في إسرائيل، أنّ حرمان أيّ يهودي في أنحاء العالم من شراء أرض تملّكها الدولة... تملّكها الحكومة الفيدراليّة، لمجرّد كونه يهودياً، أعتقد أنّ ذلك كان سيثير ضجة في إسرائيل». ما يفاقم هذا الشنود في الديموقراطيّة الإسرائيليّة، الذي قلّما يُعرف أو يُذكر، أنّ الأراضي كانت أصلاً للفلسطينيين الذين طردوا في ١٩٤٨، وخضعت بعد ذلك لـ «قانون ملكية الغائبين» و«قانون أملاك الدولة» ونظام تلك الأراضي للمصلحة العامّة. وهكذا فليس من سبيل إلى الأرض الآن سوى لليهود، وهو ما يحضّ التعميم الغريب الذي أطلقته مجلة إيكونوميست البريطانيّة

الأسبوعية في عددها الأول من الشهر الجاري، حين قالت بمناسبة الذكرى الخمسينية لإسرائيل إنَّ الفلسطينيين منذ إقامة الدولة «يتمتعون بالحقوق السياسية الكاملة».

ما يؤلم الفلسطينيين في شكل خاص أنَّهم يشهدون، يوماً بعد يوم، تحويل وطنهم إلى دولة غربية، هدفها الصريحُ الاعترافُ باليهود من دون غيرهم. فقد بقي فلسطينيو إسرائيل ما بين ١٩٤٨ و ١٩٦٦ تحت السلطة العسكرية. بعد ذلك، مع تطور سياسات الدولة في مجالات التعليم والقانون والديانة والاجتماع والاقتصاد والمشاركة السياسية، تمَّ ذلك في شكل يُبقي الفلسطينيين أقليةً محرومةً تعاني العزل والتمييز. هناك تفصيل مفيد تماماً لهذا التاريخ المزدري لا يشار إليه إلا نادراً، وعند الإشارة يجري فوراً تبريره وصرفه بالشكل نفسه الذي كان يلجأ إليه النظام العنصري في جنوب أفريقيا، أي أنَّ «لهم» نظامهم الخاص. أتحدث عن التقرير الذي صدر الشهر الماضي بعنوان «الانتهاكات القانونية لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل» عن منظمة «العدالة» العربية - اليهودية داخل إسرائيل. المفيد بشكل خاص هو القسم الذي يتناول «التمييز الذي تتبعه المحاكم الإسرائيلية»، التي يشيد بها أنصار إسرائيل دائماً لئلازهايتها وإنصافها. يلاحظ التقرير، في الواقع، أنَّه في الوقت الذي أصدرت المحاكم قراراتاً تقيميةً ونزيهةً على صعيد حقوق المرأة ومثليي الجنس والمعتوقين وغيرهم، فإنَّها «رفضت منذ ١٩٤٨ كلَّ الدعاوى التي تتعلق بمساواة المواطنين العرب في الحقوق، ولم تُدرج إطلاقاً أيُّ بيان صريح في القرارات المتعلقة بحماية حقوق العرب». ويتجلى هذا في مسح للدعاوى الجنائية والمدنية، إذ لا يحصل العرب فيها على أيِّ مساعدة من المحاكم، واحتمالُ إدانتهم أكبر بكثير بالمقارنة مع اليهود في ظروف مماثلة.

لم تتكشف الصورة القبيحة لإسرائيل إلا خلال السنة أو السنتين الماضيتين نتيجة أبحاث في تكوينها السياسي الذي كان يُفترض حتى تلك الحين أنَّه اشتراكيٌّ ومساواتيٌّ ورياديٌّ ومنفتح. ويمثل كتاب زئيف سترنهل الأساطير المؤسسة لإسرائيل (پرينستون ١٩٩٨) عملاً مؤرخاً إسرائيلياً مختصاً بالحركات الجماهيرية اليمينية في أوروبا في القرن العشرين، يكشف تطابقاً مزعجاً بين هذه الحركات والنقط الخاص بإسرائيل، وهو ما يسميه سترنهل عن صواب «الاشتراكية القومية».

فمؤسّسو إسرائيل، وتبعاً لذلك نظام الحكم التي أنشأوه، كانوا مناهضين بقوة للاشتراكية ومصمّمين على «الاستيلاء على الأرض» و«تحقيق الذات» وخلق شعور جديد بالانتماء القومي العضويّ كان يَجْنَع باستمرار إلى اليمين خلال السنوات التي سبقت عام ١٩٤٨. يقول سترنهل إن «الحركة الصهيونيّة في الخارج والرواد الذي بدأوا يستوطنون في البلاد عجزوا عن تطوير سياسة تجاه الحركة الوطنيّة الفلسطينيّة. ولم يكن السبب الحقيقي لذلك نقص في فهم المشكلة بل إدراك واضح للتناقض الذي لا يمكن تجاوزه بين الأهداف الأساسيّة للطرفين». بعد ١٩٤٨، كانت السياسة تجاه الفلسطينيين تقوم بوضوح على إخفاء هذه الجماعة أو إلغائها سياسياً، إذ كان واضحاً أنّ التناقض بين الطرفين سيبقى دائماً غير قابل للحلّ. باختصار، لم يكن بمقدور إسرائيل أن تصبح دولة ليبراليّة علمانيّة على رغم الجهود التي بذلها جيلان من خبراء الدعاية لإظهارها كذلك.

بعد ١٩٦٧، أدّى احتلال الضفة الغربيّة وغزّة إلى نشوء نظام عسكريّ ومدنيّ للفلسطينيّين كان هدفه إخضاع الفلسطينيين وتحقيق الهيمنة الإسرائيليّة، أي بمثابة امتداد للنموذج الذي قامت عليه إسرائيل. وأنشئت مستوطنات في أواخر صيف ١٩٦٧ (وجرى ضمّ القدس)، ولم تقم بذلك أحزابٌ يمينيّة بل حزب العمل الذي كان عضواً في الدوليّة الاشتراكيّة. ولم يكن تشريعّ المئات من «قوانين المحتلّين» يخالف بشكل مباشر أسس الإعلان العالميّ لحقوق الإنسان فحسب بل موثّق جنيف أيضاً. وتعدّدت هذه الانتهاكات لتمتدّ من الاعتقال الإداري إلى المصادرات الجماعيّة للأراضي وهدم المنازل والإجلاء القسريّ للسكّان والتعذيب واقتلاع الأشجار والاعتقال وحظر الكتب وإغلاق المدارس والجامعات. لكنّ توسيع المستوطنات اللاشرعيّة استمرّ دائماً فيما شملت سياسة التطهير العرقيّ المزيد من أراضي العرب كي يمكن توطين اليهود القادمين من روسيا وأثيوبيا وكندا والولايات المتحدة وغيرها من البلدان.

بعد توقيع اتفاقات أوسلو في أيلول (سبتمبر) ١٩٩٣، شهدت أوضاع الفلسطينيين تدهوراً مستمرّاً. وأصبح من المستحيل بالنسبة إلى الفلسطينيين أن يتنقّلوا بحريّة بين مكان وآخر، وحُظر عليهم الوصول إلى القدس، وأدّت مشاريع بناء ضخمة إلى تغيير جغرافيا البلد. وفي كل شيء جرى الحرص بدقة على التمييز

بين اليهودي وغير اليهودي. ويتضمن كتاب رجا شحادة من الاحتلال إلى اتفاقات الفترة الانتقالية: إسرائيل والأراضي الفلسطينية (كلوير، ١٩٩٧) أعمق تحليل للوضع القانوني الذي نشأ بعد أوسلو، وهو عمل مهم يبيّن الاستمرارية التي جرى التمسك بها بين استراتيجية التفاوض الإسرائيلي خلال عملية أوسلو وبين سياسة الاستيلاء على الأرض التي تتبعها في الأراضي المحتلة من مطلع السبعينيات. بالإضافة إلى ذلك، يكشف شحادة الغياب المتساوي للإعداد والفهم في استراتيجية منظمة التحرير الفلسطينية خلال عملية السلام، وما ترتّب على ذلك من تفريط بالكثير من التعاطف الذي حصل عليه الفلسطينيون عالمياً ضدّ سياسة إسرائيل الاستيطانية وضدّ سجلّها البائس في مجال حقوق الإنسان، من دون الاستفادة من ذلك التعاطف واستثماره. فيقول إن «كلّ التأييد والتعاطف الذي أمضى الفلسطينيون سنين في حشده عاد إلى منزله، إذا صحّ التعبير، وهو يظنّ خطأ أن الكفاح انتهى. وقد ساعد الفلسطينيون، بدرجة لا تقلّ عن الإسرائيليين، على إعطاء الانطباع الزائف - عبر صورة المصافحة بين عرفات ورايين التي تناقلتها وسائل الإعلام على أوسع نطاق، فضلاً عن أمور أخرى - بأنّ النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني قد حلّ. ولم يُبدل أيّ جهد جديّ لتذكير العالم بأنّ أحد الأسباب الرئيسية للنزاع بعد ١٩٦٧، وهو المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، لا يزال قائماً من دون أيّ تغيير. هذا فضلاً عن المسائل الأساسية الأخرى التي لاتزال من دون حلّ، مثل عودة اللاجئين والتعويضات وقضية القدس».

لا جدال أن المآزق الأخلاقي الذي يواجهه كلٌّ من يحاول أن يتناول النزاع الفلسطيني - الإسرائيلي هو مآزق عميق. فاليهود الإسرائيليون ليسوا مستوطنين بيضاً من الصنف الذي استعمر الجزائر أو جنوب أفريقيا، على رغم أن وسائل مماثلة استُخدمت. ويُنظر إليهم بحقّ كضحايا تاريخ طويل من الاضطهاد الغربي المسيحي المناهض للسامية بشكل أساسي، وقد توجّ بفظاعات المحرقة النازية التي تكاد تتجاوز حدود التصديق. لكن بالنسبة إلى الفلسطينيين فإنّ دورهم هو دور ضحايا الضحايا. ويفسّر هذا لماذا ينأى الليبراليون الغربيون بأنفسهم، وهم الذين أيّدوا علناً حركة مناهضة نظام التمييز العنصري، أو الحركة الساندينية في نيكاراغوا، أو البوسنة، أو تيمور الشرقية، أو الحقوق المدنية في أميركا، أو إحياء

الأمر من لذكرى الإبادة التي نُفذها الأتراك أو قضايا سياسية أخرى كثيرة من هذا النوع، عن التأييد العلني لحق تقرير المصير للفلسطينيين.. أمّا بالنسبة إلى السياسة النووية لإسرائيل، أو حملة التعذيب المشروعة قانونياً، أو استخدامها للمدنيين كرهائن، أو رفضها إعطاء الفلسطينيين أدونات للبناء على أراضيهم في الضفة الغربية، فإن القضية لم تُطرح إطلاقاً في المجال العلني الليبرالي. ويرجع السبب في جانب منه إلى الخوف، وفي جانب آخر إلى الشعور بالذنب.

ثمة تحدٍّ أكبر من السابق نفسه، ويتمثل في صعوبة الفصل ما بين المجموعتين السكانيّتين الفلسطينية والإسرائيلية، وهما الآن متداخلتان من نواح تفوق الحصر، على رغم الهوية الكبيرة بينهما. ويدرك الكثيرون منّا، الذين نادوا سنين طويلة بإقامة الدولة الفلسطينية، أنّ «دولة» كهذه (المزيجان هنا في مكانهما الصحيح!) إذا قُدِّر لها أن تولّد من كارثة أوسلو، ستكون ضعيفة ومعتمدة اقتصادياً على إسرائيل ومفتقرة تماماً إلى أيّ قوة أو سيادة. فوق كل ذلك فإنّ خريطة الضفة الغربية حالياً تبيّن أنّ مناطق الحكم الذاتي منفصلة بعضها عن بعض (مساحتها الآن لا تتجاوز ثلاثة في المئة من مساحة الضفة الغربية، فيما تواصل حكومة نتانيا هو رفض إعطائها ١٣ في المئة إضافيّة) وهي بذلك ستكون بمثابة بانتوستانات تسيطر عليها إسرائيل من الخارج. الحل المعقول الوحيد، إذن، هو أن يجدّد الفلسطينيون ومساندوهم الصراع ضدّ المبادئ الإسرائيلية الأساسية التي تضع غير اليهود موضع الهوان في أرض فلسطين التاريخية. يبدو لي أنّ هذا هو المطلب المنطقي لأيّ حملة لتحقيق العدالة للفلسطينيين، بدل المطالبة بالانفصال بين الطرفين، كما تفعل بين حين وآخر، ويتربّد وضعف، حركة «السلام الآن» الإسرائيلية. ليس هناك مبدأ لحقوق الإنسان، مهما كان مطّاعاً، يمكن أن يتوافق مع التمييز الذي تمارسه إسرائيل ضدّ غير اليهود، أيّ ضدّ الفلسطينيين بالدرجة الأولى. وليس من أمل في مصالحه على أرض فلسطين - إسرائيل ما لم تتمّ مواجهة التناقض بين عقيدة إسرائيل الانعزاليّة على الصعيدين الدينيّ والإثنيّ من جهة، ومتطلّبات الديمقراطية الحقيقيّة من الجهة الثانية. أمّا التهرّب من هذه القضية أو تغطيتها كلامياً أو اللجوء إلى تعريفات غامضة لـ «السلام» فلن تجلب للفلسطينيين، وللإسرائيليين على المدى الطويل، سوى المعاناة والقلق.

الحياة ٥ أيار ١٩٩٨

## تاريخ جديد... أفكار قديمة

نظمت صحيفة لوموند ديبلوماتيك الشهيرة الفرنسية، بالاشتراك مع دورية ريفو ديتود باليستينين (مجلة الدراسات الفلسطينية)، ندوة بحثية في باريس الأسبوع الماضي وكنّت من بين المشاركين. وإذا اعتبرت الإعلان عن الندوة أنها تمثل اللقاء العلني الأول بين ما يسمى «المؤرخين الجدد» الإسرائيليين ونظرائهم الفلسطينيين، فإنّ الواقع هو أنّها كانت اللقاء الثالث أو الرابع بين الطرفين. ومع ذلك فإنّ ما امتاز به اجتماع باريس هو أنّه كان الأول من حيث إتاحة نقاش موسّع وشامل بينهما. من الطرف الفلسطيني كان هناك إيلي صنبر ونور مصالحة وأنا، مقابل بيني موريس وإيلان پاپي وإيتمار رابينوفيتش (الأخير ليس مؤرخاً بالمهنة، على رغم أنّه بروفيسور تاريخ في جامعة تل أبيب، وهو سياسيّ عماليّ سابق وخبير في شؤون سورية، وقاد الطرف الإسرائيليّ في محادثات المسار السوريّ - الإسرائيليّ في واشنطن، ويبدو حالياً أنّه يغيّر من مواقفه). كما كان هناك البروفيسور زئيف ستيرنهيل من الجامعة العبرية، وهو مؤرخ إسرائيليّ مختصّ بالحركات الشعبية اليمينية في أوروبا، أصنر أخيراً كتاباً بالغ الأهمية عن الأساطير التي يتمسك بها المجتمع الإسرائيليّ نحضّ فيه تماماً الأساطير الرئيسية، مثل أنّ إسرائيل دولة ليبرالية، اشتراكية، ديموقراطية، من خلال تحليل مذهل في الدقّة والتفصيل للبرالية الإسرائيلية وطبيعتها شبه الفاشية المعادية بعمق للاشتراكية، كما يجسّد ذلك حزب العمل واتحاد النقابات (الهستدوت).

لم تحظَ الندوة بالكثير من الإعلان، ومن هنا لم يكن عدد الحضور كبيراً. لكن المستوى الممتاز للمساهمات (مع بعض الاستثناءات) جعلها مناسبة ثمينة جداً. من الانطباعات القوية التي تركها الاجتماع لديّ كان تركيز الجانب الإسرائيلي، الذي ينتمي إلى اتجاهات سياسية متفاوتة، على أهمية التجرد وأخذ موقف البعد النقديّ التأمليّ من الوقائع، مقابل إلحاح الجانب الفلسطينيّ وتشبّهه العاطفيّ القويّ بضرورة تأريخ جديد. السبب بالطبع هو أنّ إسرائيل، وبالتالي غالبية الإسرائيليين، هم الطرف المسيطر في الصراع. فهم يمسكون بكل الأرض، ولهم كلّ القوة العسكرية، ومن هنا يُمكنهم التريث والارتياح إلى ترك النقاش يأخذ مجراه. ولم يؤيّد أيّ منهم الموقف الفلسطينيّ صراحةً باستثناء إيلان پاپي، المؤرّخ الإشتراكيّ المعاديّ للصهيونية، الذي قدّم المساهمة الإسرائيلية الألع والاكثّر راديكالية. أمّا الآخرون فقد اعتبروا، بدرجات متفاوتة، أنّ الصهيونية ضرورية لليهود. واستغربت من ستيبرنهيل اعترافه في الجلسة الأخيرة بالظلم الفادح الذي تعرّض له الفلسطينيون، وبأنّ جوهر الصهيونية هو أنّها حركة استحواذ، ثم قوله بعد ذلك إنّهُ استحواذ «ضروريّ».

من السمات الأبرز للإسرائيليين (أيضاً باستثناء پاپي) التناقض العميق الذي يطبع أعمالهم ويصل إلى حدّ الشيزوفرينيا. من الأمثلة أنّ بيني موريس ألف قبل عشر سنوات العمل الإسرائيليّ الأهمّ عن جذور مشكلة اللاجئين الفلسطينيين. وأثبتت دراسته بما لا يقبل الشك، اعتماداً على أرشيفات الهاغاناه والأرشيفات الصهيونية، أنّ الفلسطينيين أُجبروا على النزوح، وذلك ضمن سياسة لـ «الترحيل» تبناها بن غوريون. وأبرزت أبحاث موريس الدقيقة أنّ الأوامر صدرت تبعاً إلى قادة المناطق بطُرْد الفلسطينيين وإحراق قرَاهم والاستيلاء المنظم على مساكنهم وأراضيهم. لكنّ الغريب أنّ موريس يبدو في نهاية كتابه عازفاً عن استخلاص النتيجة البديهية لأبحاثه. إذ يقول إنّ رحيل الفلسطينيين كان في جزء منه من عمل القوات الصهيونية، فيما كان الجزء الثاني بسبب الحرب. وهكذا يبدو موريس كأنه لا يزال صهيونياً بما فيه الكفاية ليصدّق الرواية الإيديولوجيّة، وهي أنّ الفلسطينيين اختاروا المغادرة ولم يطردهم الإسرائيليون، بدل أن يفتنح بالانلة التي قدّمها هو نفسه على أنّ السياسة الصهيونية أجبرت الفلسطينيين على الخروج. هناك أيضاً



ستيرنهيل الذي يَعترف في كتابه بأنَّ الصهاينة لم يعتبروا العرب مشكلة، لأنَّهم لو اعتبروهم كذلك لكان عليهم الاعتراف علناً بأنَّ لا مجال لتنفيذ المشروع الصهيوني بإقامة دولة يهودية إلاَّ عن طريق التخلُّص من الفلسطينيين. ومع ذلك أصرَّ خلال ندوة باريس على أنَّ طرد الفلسطينيين، على رغم أنَّه عمل لا أخلاقي، كان «ضرورياً».

ومع هذه التناقضات كان من المثير للاهتمام أنَّ موريس وستيرنهيل أبديا بعض التردد في موقفيهما إزاء الضغط عليهما من جانب بايي والفلسطينيين، وهو ما اعتبرته مؤشراً إلى تغيُّر في المواقف يَعْكس التغيُّر الأعظم الذي تشهده إسرائيل. النقطة هنا هي أنَّ تغيُّراً مهماً في الخطوط الرئيسية للإيديولوجية الصهيونية لا يمكن أن يَحصل تحت هيمنة السياسة الرسمية، سواء كانت من ليكود أو العمل، بل إنَّ عليه أن يأتى من خارج ذلك السياق، أيَّ حيثما يتمتُّع المثقفون بحرية التفكير والتأمُّل في واقع إسرائيل حالياً. المشكلة في المحاولات الأخرى التي يقوم بها مثقفون من الطرفين للتأثير في سياسة بنيامين نتانياهو مثلاً أنَّها، كما في حال مجموعة كوپنهاغن، تجري على مسافة أقرب ممَّا يجب من الحكومات التي تتمسك بمنظور أضيق وأقصر مدى. وإذا كانت السنوات منذ ١٩٩٣ برهنت على شيء فهو أنَّ المنظور الصهيوني الرسمي للصراع مع الفلسطينيين، مهما كان مستتيراً أو ليبرالياً (وهذا ينطبق على أوساط اليسار الصهيوني مثل حركة ميريتس، أو يسار الوسط مثل شيمون بيريز)، لا يستطيع الوصول سوى إلى مرحلة الشيزوفرينيا المذكورة أعلاه: أي، نعم، نريد السلام مع الفلسطينيين، ولكنَّ لا، لم نَقم بما يستحقُّ الإدانة في ١٩٤٨. غير أنَّه لا يمكن لهذا الموقف المتناقض أن يشكِّل أساساً للسلام، لأنَّه ينطوي على اعتبار الفلسطينيين في بلدهم كأنَّهم أدنى مرتبة من اليهود. كما ينطوي الموقف على القبول بالتناقض العميق بين الصهيونية والديمقراطية (كيف يمكن أن تكون هناك دولة ديمقراطية يهودية حين يكون فيها أكثر من مليون مواطن غير يهودي لا يتساوون مع اليهود في الحقوق والتشغيل وتملك الأرض؟) ميزة أعمال المؤرِّخين الإسرائيليين الجدد هي أنَّها على الأقلَّ تدفع التناقض الصهيوني إلى حدود لم تكن بادية لغالبية الإسرائيليين، بل وللكثيرين من العرب أيضاً.

من المؤكد أن الأهمية الكبيرة اليوم للمؤرخين الإسرائيليين الجدد هي أنهم أكدوا ما قال به الفلسطينيون دوماً، مؤرخين وغير مؤرخين، عما حصل لنا كشعب على يد إسرائيل. وهم قاموا بذلك بالطبع كإسرائيليين تكلموا باسم ضمير شعبهم ومجتمعهم. لكنني، من منظور نقد الذات، أرى أن علينا كعرب عموماً وكفلسطينيين على وجه الخصوص أن نستكشف توارخنا وأساطيرنا وتصوراتنا البطريكية لأنفسنا كقومية، وهو ما لم نفعل به حتى الآن، لأسباب بديهية. خلال ندوة باريس شدد الفلسطينيون، ومن ضمنهم أنا، على الحاضر، وبالإحاح، ذلك لأن النكبة لاتزال معنا إلى الآن. ورغم ذلك فإن علينا كمثقفين ومؤرخين واجب النظر إلى تاريخنا وتاريخ قياداتنا ومؤسساتنا بعين انتقادية جديدة. هل هناك في أي من هذه ما يفسر المشاكل التي نواجهها اليوم؟ وماذا عن الصراع بين العائلات الكبيرة، وأن قادتنا تقليدياً لا يأتون بالانتخاب الديمقراطي، والواقع الذي لا يقل عن ذلك إيلاماً في أننا كما يبدو نتوارث جيلاً بعد جيل الكثير من الفساد والتسيب؟

إنها قضايا خطيرة بل حاسمة، ولا يمكننا تركها من دون جواب، أو الاستمرار في تأجيلها بذريعة الدفاع عن الوطن والوحدة الوطنية. ويمكن أن يشكّل كتاب يزيد صايغ الجديد عن تاريخ الكفاح المسلح الفلسطيني بداية لهذه النظرة النقدية إلى الذات. ونحن بحاجة إلى الكثير من الأبحاث السياسية والنقدية التي لا تنهزب ممّا في تاريخنا من التعقيد والمفارقات.

أعمال مورييس وپايي وستيرنهيل ، حسب علمي، لم تترجم إلى العربية بعد، وعلينا سدّ هذا النقص بأسرع ما يمكن. الأمر الذي يضارع ذلك أهمية كما أرى هو أن يبادر المثقفون العرب إلى الاتصال المباشر مع هؤلاء المؤرخين ودعوتهم إلى النقاش في الجامعات ومراكز الثقافة والمنابر العامة في العالم العربي. أعتقد أيضاً أن واجبنا كمثقفين، فلسطينيين وعرباً، مواجهة الأوساط الثقافية والأكاديمية الإسرائيلية عن طريق إلقاء المحاضرات في المراكز الإسرائيلية، وذلك في شكل علني وشجاع وواضح الالتزام. فماذا استفدنا من السنوات الطويلة التي رفضنا خلالها التعامل مع إسرائيل؟ لا شيء سوى إضعافنا وإضعاف تصوراتنا لمناوئتنا. إن السياسات التي استمرت منذ ١٩٤٨ وصلت إلى نهايتها بفشل عملية أوسلو التي قامت على الفصل ما بين اليهود الإسرائيليين والفلسطينيين. ومن بين ما يمكن عمله

في السياسات الجديدة المطلوبة التي تحدثتُ عنها في هذه المقالات الاستمرار في اللقاء مع المؤرخين الإسرائيليين الجدد. فهم رغم كونهم أقلية صغيرة يمثلون ظاهرة مهمة. فقد كان لأعمالهم، على سبيل المثال، تأثير كبير في مسلسل «تكوما» المكوّن من ٢٢ حلقة الذي عرضه التلفزيون الإسرائيلي بمناسبة الذكرى الخمسين لتأسيس الدولة. كما تنهافت المدارس الإسرائيلية على دعوتهم لإلقاء المحاضرات، في حين تثير أعمالهم اهتمام المؤرخين وغيرهم في أوروبا والولايات المتحدة. والغريبة، إن لم نقلُ التخلف، أن المكان الوحيد الذي لم يسمع صوتهم هو العالم العربي. لكنّ حان الوقت لتخليص أنفسنا من التحامل العنصري ودفن الرأس في الرمل والبدء من الآن بالعمل لتغيير وضعنا.

الحياة ٢٦ أيار ١٩٩٨

## «الولاية» الأخرى

يندر للصراعات في العالم الحديث، سواء كانت سياسية أم عسكرية، أن تتخذ صفة الثبات. فإذا يحدّد طرف ما موقعه ويتمسك به، عليه أيضاً أن يستخدم المناورات والتكتيكات المتحرّكة كي يحمي ذلك الموقع. ويتصاعد التعقيد والحركة في الصراع كلّما غلب عليه الطابع السياسي. ولنا أن نلاحظ أن معظم الصراعات الرئيسية من أجل التحرّر في القرن الحاليّ خالف الأساليب التقليدية وتمّ له الانتصار لا من خلال الجيوش بل عبر القوى السياسية المتحرّكة، التي اعتمدت أساليب المبادرة والإبداع والمفاجأة أكثر مما اعتمدت التمسك بالمواقع المحصنة والقوة النارية للجيوش التقليدية أو ثقل المؤسسات الرسمية والتقليدية. من الأمثلة على ذلك الهجوم الكبير الذي قامت به قوات فيتنام الشمالية والفييتكونغ في فيتنام في ١٩٦٨ وعرف باسم «حملة تيت». وتمثّلت الحملة في عاصمة فيتنام الجنوبية سايفون، مقرّ القيادة العامة الأميركية، بعدد كبير من الهجمات الجريئة على أخطر المواقع الأميركية، من بينها السفارة الأميركية نفسها. وكان الهدف، الذي دفع الفيتناميون نمّاً بشريّاً فادحاً له، تسليط الضوء على انكشاف القوات الأميركية وقوات فيتنام الجنوبية أمام الثوار، وهو ما أبرزته التقارير التلفزيونية التي صدمت المشاهد الأميركيين. بكلمة أخرى، كان الهدف التأثير في الرأي العام الأميركي ودفعه إلى معارضة الحرب، والبرهنة على هشاشة الموقف السياسي الأميركي الذي هدف إلى فرض إرادة واشنطن على فيتنام.

أما في الجزائر، خلال حرب التحرير ما بين ١٩٥٤ و١٩٦٢، فقد قسّمت جبهة التحرير الوطني البلاد إلى ست ولايات، لكل منها هيكلها القيادي الخاص وقوّاتها المسلّحة الخاصة ومسرح عملياتها، فيما اعتُبرت فرنسا نفسها الولاية السابعة. الفكرة كانت أنّ على حركة التحرّر، إزاء تفوّق فرنسا العسكري، أن تقوم بعمليات سياسية خلف الخطوط الفرنسية، أي محاولة الحصول على أكثر ما يمكن من التأييد من المدنيين الفرنسيين. وكان هذا عنصراً مهماً في الانتصار الجزائري، الذي لم يكن عسكرياً بمقدار ما كان سياسياً. واستطاع الجزائريون كسب تأييد شخصيات فرنسية مرموقة مثل جان بول سارتر وبيار فيدال - ناكيه وجان جينيه. وكانت أهمية هذه الشخصيات تنبع بالضبط من كونها فرنسية، أي منتمية إلى الطرف الآخر في المواجهة.

في جنوب أفريقيا كان من السياسات الرئيسية للمؤتمر الوطني الأفريقي إشراك البيض في شكل مباشر في الصراع ضدّ نظام الفصل العنصري والتأكيد أنّ الصراع ضدّ العنصرية لا يهدف إلى إخراجهم من البلاد. الهدف الواضح من هذه السياسة كان إدراك المؤتمر الوطني ضرورة إقناع البيض أنّ انتصار العدالة بالنسبة إلى السود لا يعني بداية شكل جديد من الظلم، بل إنّ سيأتي بالمساواة إلى الجميع. من هنا كان من الضروري منطقياً إشراك البيض في الصراع كأعضاء في المؤتمر الوطني. ولم يكن للمؤتمر الوطني الانتصار لولا سياسة إشراك الرجال والنساء البيض في الكفاح ضدّ نظام يحاييهم عنصرياً. وعندما دخل المؤتمر الوطني مرحلته الأضعف داخل جنوب أفريقيا، وتوزّع قادته بين القتل والنفي والسجن، ووصلت الروح المعنوية بين الكوادر إلى الحضيض، وبدأ أنّ قوات النظام العنصري تمكّن من إحكام سيطرتها على الوضع، نقلت الحركة الصراع إلى الخارج وإلى أوساط البيض، ولاسيما الشخصيات المؤثرة في الرأي العام. كما أنّ حركة المطالبة بالحقوق المدنية في الولايات المتحدة خلال الستينيات تمكّن من تحقيق قسط من النجاح بفضل حرص قياداتها من السود على إشراك أكبر عدد ممكن من المثقفين والشخصيات العامة، خصوصاً البيض، في مسيراتهم وعرائضها وغير ذلك من الفعاليات.

تتطلّب استراتيجية كهذه قدرًا كبيرًا من الانضباط والدقة في العمل. وقال لي صديق زار فيتنام أواخر الستينيات إنّهُ نُهل أثناء زيارة المقر السياسي لجبهة

التحرير الوطني الفيتنامية عندما شاهد خارطة كبيرة للولايات المتحدة مقسمة حسب المناطق الانتخابية، مع تقرير مفصل عن كل ممثل للدوائر في الكونغرس يحدد كيفية تصويته على عشر قضايا رئيسية، خارجية وداخلية. هكذا تمكن الثوار الفيتناميون من متابعة خطأ كل عضو في مجلسي الكونغرس، وتحديد الأعضاء الذين يمكن إقناعهم بتغيير التصويت أو الثبات عليه في القضايا التي تخص الحرب. المهم أن كل هذا كان يجري أثناء تعرض الهند الصينية بأجمعها لقصف جوي متواصل فاق كل ما شهدته الحرب العالمية الثانية أو حرب كوريا.

في جنوب أفريقيا، خلال الثمانينيات وأوائل التسعينيات، واصلت حركة مناهضة العنصرية مقاطعة الزيارات التي كان يقوم بها الأكاديميون والصحافيون والرياضيون والفنانون ورجال الأعمال إلى جنوب أفريقيا، لكن كانت هناك استثناءات للمقاطعة. وعندما زرت البلاد في أيار (مايو) ١٩٩١ ضيفاً على جامعتي كيب تاون وجوهانسبرغ قررت اللجنة المعنية استثنائي من المقاطعة، معتبرة أن حضوري يساند الصراع ضد العنصرية. بكلمة أخرى، لم يكن هناك أبداً في فيتنام أو أميركا أو الجزائر أو جنوب أفريقيا حظر مسبق شامل على كل من يفترض أنه من الجانب الآخر، فقد اعتبرت الحركات هناك أن من بين العناصر الجوهرية في الصراع من أجل التحرر إشراك أشخاص من الطرف المقابل فيه.

على موقفنا، فلسطينيين وعرباً، المناهض للانتهاكات الصهيونية أن يتعامل مع الطرف المقابل بالمقدار نفسه من المعرفة والتمييز. إن الفكرة القائلة إن علينا، في رفضنا للتطبيع، مقاطعة كل الإسرائيليين من دون تمييز، تشكل سلاحاً بالغ العمومية يفنقر في النهاية إلى الفاعلية ويرتد علينا بالضرب. ففي الدرجة الأولى ليست هناك قوة عربية، عسكرية كانت أم سياسية، تواجه إسرائيل فعلاً. وقد وقعت منظمة التحرير الفلسطينية نفسها، إضافة إلى مصر والأردن، على اتفاقات سلام مع إسرائيل، وليس أمامنا خيار عسكري من أي شكل - عدا طبعاً حرب العصابات الشجاعة التي يقوم بها حزب الله في جنوب لبنان. ثانيًا هناك الكثير من الإسرائيليين الذين يشعرون بالاشمئزاز من سياسة حكومة بنيامين نتانياهو، وفي مكانهم أن يلعبوا دوراً فاعلاً في كفاحنا ضد العزل العنصري الذي يشوه المشهد السياسي الإسرائيلي والفلسطيني. ثالثاً، إننا نتصرف بحمق حين يقتصر قبولنا

بإسرائيليين لدعم موقفنا على شخصيات مرتبطة في شكل أو آخر بالحكومة أو الفئات الحاكمة عموماً. هذا ما يصحّ على منظمة التحرير الفلسطينية عندما تحاول الحصول على رضا حزب العمل، بمقدار ما يصحّ على المثقفين المستقلين الذين تُسعدهم مقابلة أشخاص مثل ديفيد كيمحي في كوبنهاغن.

إنّ في القيام بذلك سوء فهم عميقاً لطبيعة المعركة من أجل المساواة في الحقوق وتقرير المصير. وكما كانت الحال مع جنوب أفريقيا، فإنّ علينا أن نوضّح للإسرائيليين بما لا يقبل الشكّ أنّ كفاحنا لا يهدف إلى طردهم من الشرق الأوسط. إن لا يمكننا إعادة الساعة إلى ما قبل ١٩١٧ أو ما قبل ١٩٤٨. لكنّ يمكننا التأكيد لهم، كما حرص نيلسون مانديلا دوماً على التأكيد للبعض، أنّنا نريد لهم البقاء والمشاركة معنا في الأرض على أساس المساواة. من هنا يمكننا مناقشة الإسرائيليين على أساس الحقوق المدنية والإنسانية والسياسية لكلّ سكان فلسطين. ما نعارضه هو سيطرة الإسرائيليين علينا واستمرارهم في احتلال أرضنا وحرماننا إيّاها. ولو قلنا للعناصر الديمقراطية في المجتمع الإسرائيلي إنّنا نطمح إلى الأهداف نفسها، أي التساوي في الحقوق والحياة الكريمة في ظلّ الأمن والسلام، لا يمكننا التعاون معها. غير أنّ علينا أن نقوم بذلك بناءً على إدراك دقيق لطبيعة المجتمع المدني الإسرائيلي، مثلما فعل الفيتناميون تجاه الولايات المتحدة والجزائريون تجاه فرنسا.

أركّز على فكرة العمل على أساس وجود «ولايات» أخرى أو مجالات أخرى للصراع لكي أنتقد الفكرة المقابلة المفتقرة إلى الفاعلية، المصرة على الفصل المطلق بيننا وكلّ إسرائيلي أو يهودي. لهذا تحدثت في مقالة سابقة عن حاجة المثقفين الفلسطينيين إلى مخاطبة الطلبة والأساتذة والمثقفين والفنانين الإسرائيليين وغيرهم من المستقلين في شكل مباشر، بدل رفض التكلّم والتعامل مع أيّ إسرائيلي. ففي غياب الخيار العسكري الحقيقي، بل حتى غياب أيّ جبهة حقيقية تفصل الفلسطينيين عن الإسرائيليين (لأنّ الكتلتين السكانيّتين مختلطتان رغم الحلم الصهيونيّ بالفصل بينهما)، ليس هناك من سبيل للفلسطينيين لكي يستعيدوا حقوقهم من دون إشراك فاعل للإسرائيليين في كفاحهم. ولهذه المشاركة أن تتخذ أشكالاً كثيرة، مثل إطلاق حملة دولية منظمّة ضدّ المستوطنات، أو القيام بمسيرات

مختلطة ضد مستوطنات رئيسية، أو تنظيم الاجتماعات الشعبية للتعبير عن الأهداف المشتركة. في كل هذه النشاطات علينا نحن، قبل الإسرائيليين، اتّخاذ المبادرة، وذلك في الوقت الذي نتكلّم فيه بوضوح وصراحة عن أوضاعنا الداخلية وكيفية إعادة ترتيب البيت الفلسطيني. ذلك أنّه يستحيل علينا كشعب الاستمرار في المعاناة الصامتة تحت طغيان النظام الفلسطيني الحالي وفساده. علينا أن ندرك بما لا يقبل الشك أن من مصلحة الحكومة الإسرائيلية استمرار سلطة فلسطينية تتّسم بهذا القدر من الضعف والفساد والافتقار إلى الشعبية. إنّها بعيدة تمام البعد عن الديمقراطية والحوار بين الأنداد. لهذا علينا إيصال كفاحنا إلى «الولاية» الإسرائيلية، للمناداة هناك بالسلام والعدالة للشعبين. وسنبقى في تخبطنا وتحملنا الّامّ الاحتلال من جهة، والحكم الفلسطينيّ اللاديموقراطيّ من جهة ثانية، إلى أن نقوم بذلك، وأن نقوم به من دون عقدة الذنب من مخاطبة «العدو»، وعلى أساس التمييز الواضح بين حزب العمل والقوى الحقيقية الساعية للسلام في إسرائيل.

الحياة ٩ حزيران ١٩٩٨



## كسر الجمود: طريق ثالث

الآن، وعندما تأكد بوضوح أن اتفاق أوسلو هو كما كان فعلاً منذ البداية عملية «سلام» تعاني اختلالاً عميقاً ويتعذر تطبيقها، يحتاج العرب والإسرائيليون وأنصارهم المتعدّدون والمتنوّعون إلى التفكير وبوضوح أكبر بكثير وليس العكس. ويبدو أن بعض النقاط الأولية تُطرح نفسها منذ البداية. أصبح «السلام» الآن كلمة مُخادعة لا تتمتع بصدقيّة، ولا تشكّل ضماناً لتجنب الشعب الفلسطينيّ المزيد من الأذى والدمار. فكيف يمكن المرء، بعد كلّ عمليات مصادرة الأراضي والاعتقالات وهدم المنازل وإجراءات الحظر وأعمال القتل التي جرّت من طرف واحد بسبب غطرسة إسرائيل وعنجهيتها في سياق لـ «عملية السلام» نفسه، أن يستمرّ في استخدام كلمة «السلام» من دون تردّد؟ هذا مستحيل. يقول المؤرّخ الرومانيّ تاسيتوس عن الاحتلال الرومانيّ لبريطانيا «إنّهم [الجيش الرومانيّ] أحدثوا خراباً، وسمّوه سلاماً». الشيء ذاته تماماً حدث لنا كشعب، بتعاون واع من السلطة الفلسطينيّة والدول العربيّة (مع بضعة استثناءات ذات شأن) وإسرائيل والولايات المتحدة.

ثانياً، لا جدوى من التظاهر بأنّه يمكن أن نحقق تقدّماً في معالجة الجمود الحاليّ، الذي يتعذر كسره في الإطار القائم لاتفاق أوسلو، بالعودة إلى فترات الماضي الذهبيّة. لا يمكن أن نعود إلى الأيام التي سبقت حرب ١٩٦٧، وفي الوقت نفسه لا يمكن أن نقبل شعارات الرفض التي تعيدنا عملياً إلى العصر الذهبيّ للإسلام. لا يمكن إعادة عقارب الساعة إلى الوراء. فالسبيل الوحيد لرفع الحيف،

كما قال إسرائيل شاحاك وعزمي بشارة على السواء، هو أن تخلق مزيداً من العدل، لا أن تخلق إشكالاً جديدة من الأعمال الظالمة الانتقامية، أي القول إن «لديهم دولة عبرية، ونحن نريد دولة إسلامية». من جهة أخرى، لا يقلّ سخفاً فرض مقاطعة كاملة على كل شيء إسرائيلي (كما هو رائج حالياً في أوساط عربية تقدمية مختلفة) والتظاهر بأن هذا هو الطريق القومي السليم فعلاً. هناك في أي حال مليون فلسطيني هم مواطنون إسرائيليون: فهل سيتعرضون أيضاً للمقاطعة كما كانت الحال خلال الخمسينيات؟ وماذا عن الإسرائيليين الذين يدعون كفاحاً، ولكنهم لا ينتمون إلى حركة «السلام الآن» المراوغة أو إلى «مريتس» أو إلى حزب العمل الإسرائيلي «العظيم» الذي يتزعمه إيهود باراك (الذي يُرجّح أنه قتل كمال ناصر وأبو أياد)؟ هل ينبغي لهؤلاء - فنّانين ومثقفين أحراراً وكتاباً وطلبةً وأكاديميين ومواطنين عاديين - أن يُقاطِعُوا لأنهم إسرائيليون؟ واضح أن القيام بذلك سيعني التظاهر بأن الانتصار على نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا لم يحدث، وتجاهل كل الانتصارات الكثيرة للعدالة التي تحققت بفضل التعاون السياسي غير العنفي بين أناس يحملون أفكاراً متماثلة على جانبي الجبهة المتشابكة إلى درجة كبيرة والمتحركة. وكما قلت في مقال نُشر أخيراً، لا يمكن أن ننتصر في هذا الصراع عبر التمني بأن يختفي ببساطة كل اليهود، أو بأن نتمكن من جعل كل شيء يصبح إسلامياً: بل نحتاج إلى «الولايات» الأخرى، داخل إسرائيل وعلى صعيد عالمي، وإلى الناس داخلها الذين يؤيدون كفاحنا. ويجب أن نجتاز حاجز الفصل - الذي كان إنشاؤه أحد الأهداف الرئيسية لأوسلو - الذي يديم الفصل العنصري الحالي بين العرب واليهود في فلسطين القديمة. أن نجتاز الحدّ الفاصل، لكن من دون أن نعزّزه.

ثالثاً، وقد يكون الأهم: هناك فرق كبير بين السلوك السياسي والسلوك الفكري. فدور المفكر هو أن يقول الحقيقة، بأكبر ما يمكن من الوضوح والمباشرة والصدق. لا يُفترض بأي مفكر أن يقلق ما إذا كان ما يقال يُجرّج أو يُرضي أو لا يُرضي أناساً في السلطة. وقول الحقيقة لأصحاب النفوذ يعني بالإضافة إلى ذلك أن القطاع الذي يتوجّه إليه المفكر لا يتمثل في حكومة أو شركة أو مصلحة فردية: لا شيء سوى الحقيقة بلا تزويق. ويعتمد السلوك السياسي بشكل أساسي على

اعتبارات تتعلق بالمصلحة: إحراز تقدم وظيفي، العمل مع حكومات، الحفاظ على موقع المرء، وغير ذلك. من الواضح إذاً في أعقاب اتفاق أوسلو أن الاستمرار في النهج الذي تروجّه الأطراف الثلاثة الملتزمة ببنوده، أي الدول العربية والسلطة الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية، يمثل سلوكاً سياسياً لا فكرياً. خذ على سبيل المثال الإعلان المشترك الذي صدر عن مصريين وإسرائيليين (وهم رجال في الأغلب) بالنيابة عن «جمعية القاهرة للسلام» وحركة «السلام الآن». فإذا طرحنا جانباً كلّ التعابير الطنانة عن «السلام» لن نحصل على تأييد مدوّ لاتفاق أوسلو فحسب، بل كذلك على عودة إلى اتفاقات السادات - بيجن في أواخر السبعينيّات وهي اتفاقات توصف بأنّها جريئة وبالغة الأهميّة.

حسناً. لكنّ ما علاقة هذا بالفلسطينيين الذين تجنّبت تلك الوثائق الجريئة والبالغة الأهميّة الإشارة إلى أرضهم وحقّهم في تقرير المصير؟ بالإضافة إلى ذلك، لا تزال مصر وإسرائيل في حال سلام. كيف سيكون الأمر إذا اجتمع بضعة إسرائيليين وفلسطينيين وأصدروا بيانات مدوّة عن السلام بين إسرائيل وسورية تُهدَف إلى «مناشدة» حكومتيهما؟ سيُعتبر معظم الناس ذلك ضرباً من الجنون. ما الذي يخوّل طرفين، أحدهما يَضطهد الفلسطينيين والآخر يدّعي لنفسه حقّ التحدّث بالنيابة عنهم، أن يعلنوا أهدافاً سلميّة في نزاع لا يدور بينهما؟ بالإضافة إلى ذلك، تبدو فكرة مناشدة هذه الحكومة الإسرائيلية، وتوقّع الحصول على حلول منها، أشبه بمناشدة مصاصّ الدماء الشهير الكونت دراكولا أن يتحدث بحماسة عن فضائل النباتيّة.

باختصار، يقوّي هذا النوع من السلوك السياسيّ سيطرة تلك الجرثومة القائلة، عمليّة أوسلو المهلكة رغم أنّها تسير إلى الموت، على مستقبل السلام الحقيقيّ المناقض للسلام الأميركيّ - الإسرائيليّ المخادع. لكنّ يتوجّب أن أقول أيضاً إنّهُ لن يكون موقفاً مسؤولاً على المستوى الفكريّ، من جهة أخرى، العودة عملياً إلى ذلك النوع من المقاطعة الشاملة الذي يُلقي الرواجّ حالياً في بلدان عربيّة مختلفة. وكما ذكرت سابقاً، فإنّ هذا النوع من التكتيك (لا يمكن أن يوصف بأنّه استراتيجيّة، إلاّ بالقدر الذي يمكن أن يُعتبر إخالّ الرأس في الرمل مثلّ النعامة ضرباً من الاستراتيجية) يؤدّي إلى الارتداد.

إنَّ إسرائيل ليست جنوب أفريقيا، أو الجزائر، أو فيتنام، واليهود شئنا أم أبينا، ليسوا مستعمرين عاديّين. نعم، لقد عانوا المحرقة، ونعم، إنَّهم ضحايا مناهضة السامية. لكنّ كلاً، لا يمكن أن يَسْتَخْمُوا هذه الحقائق ليستمرُّوا، أو يَشْرِعُوا، بتشريد شعب آخر لا يتحمَّل أيُّ مسؤولية عن أيٍّ من هذه الحقائق السابقة.

لقد دأبت على القول طوال عشرين سنة إنَّنا لا نملك أيَّ خيار عسكريّ، وليس من المحتمل أن نملك مثلَ هذا الخيار في المستقبل القريب. كما أنَّ إسرائيل لا تملك خياراً عسكرياً فعلياً. فعلى رغم القوة الهائلة للإسرائيليين لم ينجحوا في تحقيق الاعتراف أو الأمن اللذين يتوقَّون إليهما. من جهة أخرى، ليس كل الإسرائيليين على الشاكلة ذاتها، ومهما يحدث يجب أن نتعلَّم العيشَ معهم بشكلٍ ما، والأفضل أن يكون ذلك بشكلٍ عادل، بدل أن يكون بشكلٍ جائر.

يتجنَّب الطريقُ الثالث إذاً إفلاسَ أوسلو والارتدادَ إلى سياسات المقاطعات الشاملة على السواء. ويجب أن يبدأ انطلاقاً من فكرة المواطنة، لا القومية، لأنَّ فكرة الفصل (أوسلو) والنزعة القومية الثيوقراطية الأحادية الجانب الانتصارية، يهودية كانت أو إسلامية، لا تتعامل مع الحقائق التي نواجهها. ويقضي هذا أن يحلَّ مفهوم للمواطنة يَضمَّن لكلِّ فرد حقوقَ المواطن ذاتها، ولا يستند إلى العرق أو الدين بل إلى عدالة متكافئة يَكتفلها الدستور لكلِّ مواطن، مكانَ كلِّ الأفكار البالية عن الطريقة التي سَطَّهرَ بها فلسطين من الأعداء. فالتطهير العرقيّ، هو التطهير العرقيّ سواء نفَّذه الصربُ أو الصهاينةُ أو «حماس». ما يسعى عزمي بشارة ويهود إسرائيليون عديدون مثل إيلان بابي إلى تعزيزه حالياً هو وضعٌ وحياءٌ سياسيان يكفلان لليهود والفلسطينيين داخل الدولة العبرية امتلاكَ الحقوق ذاتها. وليس هناك أيُّ سبب يَحُول دون تطبيق المبدأ نفسه على الأراضي المحتلة حيث يعيش الفلسطينيون واليهود الإسرائيليون جنباً إلى جنب، معاً، ولكنَّ مع هيمنة أحد الشعبين، اليهود الإسرائيليين، وحده على الآخر في الوقت الحاضر.

الخيار إذاً هو إمَّا أن يكون هناك نظامٌ فصلٍ عنصريّ، أو عدالةٌ ومواطنة. ويجب أن تُقرَّ بحقائق المحرقة لا كصكٍّ على بياض يستخدمه الإسرائيليون للإساءة إلينا، بل كمؤشِّر إلى إنسانيَّتنا، وقدرتِنا على فهم التاريخ، ومطلبنا أن يجري الاعتراف على نحوٍ متبادلٍ بمعاناتنا. كما يجب أن نُقرَّ بأنَّ إسرائيل مجتمع ديناميّ

توجد داخله تيارات كثيرة، وليست كلها تابعة لكتلة ليكود أو حزب العمل أو تيارات دينية. يجب أن نتعامل مع أولئك الذين يُقرّون بحقوقنا. ينبغي أن نكون مستعدين كفلسطينيين للذهاب والتحدّث إلى الفلسطينيين أولاً، ولكن إلى الإسرائيليين أيضاً وينبغي أن نُطلعهم على حقيقة أوضاعنا، بدل المساومات الغريبة من النوع الذي تتعاطاه منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية، ويمثّل عملياً الفصل العنصري الذي تضمّنه اتفاق أوسلو.

القضية الرئيسية هي الحقيقة بذاتها وضرورة التصدي لأي نوع من الفصل العنصري والتمييز العرقي، بغض النظر عن الجهة التي تمارسه. هناك الآن موجة بغیضة متسلّلة من مناهضة السامية وانبعاث السمو الأخلاقي المرائي تتغلغل إلى فكرنا وخطابنا السياسي. وارى بقوة أنّ هناك شيئاً يجب أن يكون واضحاً: نحن لا نكافح الأعمال الجائرة للصهيونية كي نستبدلها بنزعة قومية (دينية أو مدنية) مثيرة للبعوض تقضي بأن يتمنّع العرب في فلسطين بمساواة أكثر من الآخرين. يعاني تاريخ العالم العربي الحديث - بكل إخفاقاته السياسية وانتهاكات حقوق الإنسان وعجز عسكري مذهل وتضالول إنتاج، وحقيقة أنّنا وحدنا بين كل الشعوب الحديثة تراجعنا على صعيد التطور الديموقراطي والتكنولوجي والعلمي - سلسلة كاملة من الأفكار البالية التي فقدت صدقيتها، ومن بينها الفكرة القائلة إنّ اليهود لم يعانون أبداً وإنّ المحرقة كذبة اختلقها حكماء صهيون، وهي فكرة تلقى رواجاً أكبر ممّا ينبغي بكثير.

لماذا نتوقّع أن يصدّق العالم معاناتنا كعرب إذا كنّا: (أ) لا نستطيع أن نُقرّ بمعاناة الآخرين، حتى بمعاناة مضطهدين، و(ب) لا نستطيع أن نتعامل مع الحقائق التي تتحدّى الأفكار التبسيطية من النوع الذي يروّجه مفكّرون مثاليّون لا يريدون أن يروا العلاقة بين المحرقة وإسرائيل. دعوني أكرّر، مرّة أخرى، أنّه لا يمكن أن أقبل الفكرة القائلة بأنّ المحرقة تبرّر للصهيونية ما فعلته بالفلسطينيين. فانا أقول العكس تماماً، وهو أنّه يمكننا عبر الإقرار بالمحرقة لما مثّلته فعلاً من جنون الإبادة أن نطالب الإسرائيليين واليهود عندئذٍ بالحق في ربط المحرقة بالأعمال الظالمة التي اقترفها الصهاينة ضدّ الفلسطينيين، في الربط وانتقاد الربط لما ينطوي عليه من رياء ومنطق أخلاقي فاسد.

لكنّ دعم مساعي غارودي وأصحابه المشكّكين في المحرقة بذريعة «حرية الرأي» هو حيلة سخيفة تُلحق مزيداً من الإساءة بسمعتنا التي شوّهت بالفعل في

أنظار العالم بسبب عجزنا وفشلنا في خوض المعركة كما يجب، وبسبب سوء فهمنا العميق للتاريخ وللعالم الذي نعيش فيه. لماذا لا نكافح بقوة أكبر من أجل حرية الرأي في مجتمعاتنا، هذه الحرية التي تكاد تكون معدومة كما يدرك الجميع؟ عندما أشرت إلى المحرقة في مقال كتبته هنا في تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي تلقّيتُ اتهامات أكثر غباءً مما كنتُ أتوقّعه إطلاقاً. وبلغ الأمر بمفكرٍ شهير أن اتّهمني بمحاولة الحصول على شهادة حسن سلوك من اللوبي الصهيوني. أزيد، بالطبع، حق غارودي في أن يقول ما يشاء وأعارض قانون «غيسسو» التعيس الذي حوكم غارودي ولين بمقتضاه. لكنّ أعتقد أيضاً أن ما يقوله مبتذل وغير مسؤول، وعندما نصادق عليه فإنّ ذلك يضعنا بالضرورة إلى جانب جان ماري لوين وكلّ العناصر الفاشية اليمينية الرجعية في المجتمع الفرنسي.

كلاً، إنّ معركتنا هي من أجل الديمقراطية والحقوق المتكافئة، من أجل رابطة أو دولة علمانية يكون فيها كلّ الأفراد مواطنين متساوين، ويكون المفهوم الذي يشكّل أساس هدفنا هو فكرة المواطنة والانتماء، وليس جوهرًا أسطوريًا أو فكرة تستمدّ سلطتها من الماضي البعيد، سواء كان هذا الماضي مسيحيًا أو يهوديًا أو إسلاميًا. وكما قلتُ، فإنّ عبقرية الحضارة العربية في نروتها، في الأندلس مثلاً، كانت تكمن في تعدّدها الثقافي وتعدّدها الديني وتعدّدها الإثني. هذا هو المثل الأعلى الذي ينبغي أن يحفز جهودنا الآن، بعد موت اتفاق أوسلو وموت مواقف الرفض أيضاً. فالحرّف يقتل، لكنّ الروح تَمُنح الحياة، كما يقول الكتاب المقدّس.

في غضون ذلك، ينبغي أن نركّز مقاومتنا على التصدي للاستيطان الإسرائيلي (كما وصِفَ في مقال كتبته قبل بضعة أسابيع) بتظاهرات جماهيرية غير عنيفة تعرقل مصادرة الأراضي، وعلى إقامة مؤسسات مدنيّة مستقرة وديموقراطية (مستشفيات وعيادات، ومدارس وجامعات، تعاني الآن تدهورًا مريعًا، ومشاريع عمل تحسّن بنيتنا التحتية)، وعلى مواجهة شاملة لأفكار وسياسات الفصل العنصري المتأصّلة في الصهيونية. هناك تنبّؤات كثيرة بانفجار وشيك بسبب المازق الحالي. ولكنّ حتى إذا تأكدتْ صحة هذه التوقّعات، فعلينا أن نخطّط بشكلٍ بناء لمستقبلنا، لأنّ من المستبعد أن يضمن الارتجال أو العنف إقامة المؤسسات الديمقراطية وترسيخها.

الحياة ٢٠ حزيران ١٩٩٨

## اليهود يأخذون الأرض ونحن نعلن دولة !

لأسباب يصعب عليّ فهمها لا يزال هناك لدى حكومات عربية بعض الأمل في أن يبلغ نفاذ صبر أميركا تجاه إسرائيل قريباً النقطة الحرجة، ليحفّز إطلاق مبادرة جديدة مثيرة، وربما يستحثّ أخيراً جبروت الولايات المتحدة لتتصدّى، بفاعلية، لتكتيكات رئيس وزراء إسرائيل بنيامين نتانياهو. لكنّ هذا، للأسف، يعني إساءة فهم ما يجري حالياً في إسرائيل والولايات المتحدة على السواء، إذ إنّ احتمال حدوث أيّ تغيير نوعي كالذي يحلم به قادة عرب ضئيل جداً.

فالرئيس بيل كلينتون يواجه معارضة من الكونغرس الذي يؤيّد بقوة، ولأسباب داخلية كثيرة، كتلة ليكود. نعم، هناك لوبي إسرائيلي، لكنّ الواقع أنّ الحزب الجمهوري متحالف مع اليمين المسيحي الأميركي، بالإضافة إلى مؤسسات محافظة، و«جماعات أعمال»، وجمهور عام غير متعلّم ومضلل لا يعتبر إسرائيل حليفاً عنيداً يفرض تعنّته على العالم كلّهُ فحسب بل ينظر إليها أيضاً كشريك دوليّ ينبغي للولايات المتحدة أن تحاكيه، وتُفعل ما تقوم به إسرائيل من التعامل بازدراء مع فكرة وجود مجتمع دولي ذاتها.

فائدة هذا كلّهُ للجمهوريين أنّه يمثلّ صفقة للرئيس كلينتون الذي تبدو إدارته الفاسدة والمبتلاة بالمشاكل لكثير من الأميركيين منغمسة أكثر ممّا ينبغي في مخططات الأمم المتحدة والمجتمع الدوليّ، وهو ما يحدّ من سيادة أميركا وقدرتها على استخدام قوّتها من طرف واحد. وكان الموقف السلبيّ لكلينتون من اللقاء

الأخير في روما في شأن جرائم الحرب يهدف، حسب اعتقادي، إلى اقناع معارضيه في الداخل بأنه قادر في الوقت المناسب، ومن أجل القضية المناسبة، أن يتصرف مثل إسرائيل، متحدثاً الرأي العالمي بإظهار أن مصالح بلاده تتجاوز مبادئ نورمبرغ نفسها التي كانت الولايات المتحدة أول من نادى بها إثر الحرب العالمية الثانية.

تراجعت القضية الفلسطينية حالياً في أذهان الناس بشكل كبير، بل إلى حدّ التلاشي تقريباً. ويدور الحديث بين حين وآخر عن الاقتراح الأميركي على إسرائيل بانسحاب يشمل ١٣ في المئة من أراضي الضفة الغربية، وهو ما وافقت عليه القيادة الفلسطينية. لكنّ هذا يقترن دائماً بنقاشات حول الإرهاب الفلسطيني وميثاق منظمة التحرير الفلسطينية، فيجري بذلك إفراغ قضية الأرض من أي مضمون جدّي.

ما يزيد الوضع سوءاً الغياب المطلق تقريباً لأي جهد إعلامي فلسطيني في الولايات المتحدة أو في أوروبا الغربية، وهو ما يتجلّى بشكل صارخ عندما نلمس اختفاء الأكاديميين والطلبة والمنظمات التي واطبت على التذكير بالتشريد والظلم الذي لحق بالفلسطينيين: فراغ هائل يتلغ الشيء الضئيل الذي يقال أو يجري القيام به دفاعاً عن شعب يعاني منذ قرنٍ الفقدان التدريجي للأرض والتهديد المتزايد للهوية. أمّا ما يجري داخل العالم العربيّ فلا يقلّ تثبيطاً بالنسبة إلى شخص مثلي يعيش خارجه. فالزعماء يتبادلون الزيارات، ويتحدثون عن تحولات مقبلة، ويعقدون المزيد من الاجتماعات، ويقومون بالرحلات. أما النتيجة: فلا شيء يستحقّ الذكر.

الواقع أن العالم العربيّ لا يتمتّع بأي نوع من التعبئة لمواجهة الوضع، خصوصاً داخل فلسطين حيث نجد الخسائر الأكثر مأسوية، والانتهاكات الأفطع بحق المواطنين العاديين، وحيث توشك إسرائيل أن تضع اللمسات الأخيرة على مشروعها النهائي.

أدرك أن هناك في بلدان عربية مثل مصر ولبنان، على سبيل المثال، مسعى فكرياً جدياً للتصديّ لمأساة الشعب الفلسطيني، في نقاشات عن المواقف التي ينبغي أن تتخذ، والمواقف التي ينبغي تأييدها، وهلمّ جراً. لكنّ هذا لا يؤثّر إطلاقاً



على ممارسات الجنود والمستوطنين الإسرائيليين، التي تشكل مجتمعة محاولة منظمة للتطهير العرقي. الفرق الرئيسي بين البوسنة وفلسطين هو أن التطهير العرقي في الأولى جرى في شكل مجازر صارخة أثارت انتباه العالم، بينما الذي يجري في فلسطين هو تكتيك القطرة فقطرة، حيث يدمر منزل أو منزلان يومياً، وتنتزع بضعة هكتارات من الأرض كل يوم، ويُجبر بضعة أشخاص على الرحيل. ولا يُبدي أحد اهتماماً يُذكر، خصوصاً الفلسطينيون الآخرون، الذين يعيشون مثلاً في رام الله، ولا تثير انتباههم خطوة مثل تدمير الطريق الرئيسي من حوسان (قرية صغيرة إلى الغرب مباشرة من بيت لحم) من قبل مستوطني «إفرا».

في غضون ذلك، تواصل الجاليات الفلسطينية المرفقة في لندن وعمّان حياتها اليومية متغافلة تماماً عما يصيب البقية المتضائلة من وطنها الأصلي. وتشهد الفنادق الراقية في هذه العواصم كل يوم حفلات زواج ضخمة، ويقود شبّان سيارات «بي إم دبليو» و«راجات» «هوندا» يطوفون بها في تلال عبيدون وجادات هولاند، يارك الوارفة. والانتطباع الذي يتركه ذلك هو أنهم مستغرقون في حلم يقظة طويل، من دون أن يعيروا أدنى اهتمام للماضي أو المستقبل.

جيل الشباب من الفلسطينيين - والعرب أيضاً - الذين حقق آباؤهم ثروتهم خلال الأيام السهلة للفترة النفطية في الخليج ومشاريع البناء يمضي حياته بما فيها من فترات ممتعة وسنوات دراسة في هارفرد أو جورج تاون، وعطل في غستاد وكان، ووظائف في قطاعات الإعلان أو التسويق أو الاستثمار أو البناء، في عالم مسحور يُنفق فيه من دون حساب من دون ضرائب. إنهم يشكّلون فئة فريدة من نوعها في تاريخ القرن العشرين من حيث مقدار الهدر وضاعة الإنتاج. لكنّها الفئة نفسها التي انتمت نظرياً على مستقبل كفاحنا ضدّ خصم شرس وعنيد.

أتذكّر أنني لفتُ الانتباه قبل حوالي ٢٥ سنة، في سياق مراجعة كتاب حول الاستيطان والاستعمار الصهيوني في فلسطين قبل ١٩٤٨، إلى تعليق من حاييم وايزمان مفاده أن هذه الحركة بدأت صغيرة، تنتزع أجزاء من الأراضي هنا وهنا، «فدآن آخر، معزاة أخرى». وكانت الفكرة أن مثل هذا المشروع المركّز، مهما كان متواضعاً، لم يغيب عن نظره أبداً الهدف النهائي الذي كان يتمثل بانتزاع السيطرة على كل فلسطين لإقامة دولة عبرية. حتى ١٩٤٨، كان الصهاينة يسيطرون على أقلّ

من ٧ في المئة من أرض فلسطين. وبعد ١٩٤٨، انتزعوا كل شيء باستثناء الضفة الغربية وقطاع غزة. وبعد ١٩٦٧، استولوا على بقية فلسطين. وبالتوقيع على اتفاقات أوسلو عزّزوا سيطرتهم على الأرض بالتخلي للسلطة الفلسطينية عن حوالي ٣ في المئة من الضفة الغربية (التي لا تؤلف سوى ٢٢ في المئة من كل فلسطين)، فيما حصلت السلطة الفلسطينية مقابل ذلك على الحق بإدارة حياة الفلسطينيين، لكن من دون سيادة على الأراضي.

ولم ينته الأمر عند هذا الحد. فبهدف إزالة الوجود الفلسطيني في معظم الضفة الغربية التي لا يشملها اتفاق أوسلو، تقوم إسرائيل بأمرين: تصدير الأرض لاستخدامها من قبل المستوطنين والجيش الإسرائيلي، وتدمير المنازل. ويتضمن مقال لمنى حمزة محسن نُشر في تقرير فلسطين الصادر في ١٥ تموز (يوليو) الجاري حقائق صارخة على هذا الصعيد. جاء في هذا التقرير: «منذ التوقيع على اتفاق أوسلو في ١٩٩٣، في الفترة بين أيلول (سبتمبر) ١٩٩٣ وأذار (مارس) ١٩٩٨، هُدمت الجرافات الإسرائيلية ٦٢٩ منزلاً للفلسطينيين، ٥٣٥ منها في الضفة الغربية و٩٤ في القدس. من ضمن المنازل الـ ٦٢٩ المدمرة، هُدمت حكومة حزب العمل ٢٦٨ منزلاً فيما هُدمت المنازل الـ ٣٦١ المتبقية من قبل الليكود. وفي ظل حكم نتانيا هو وخلال عام ١٩٩٧ وحده هُدم حوالي ٢٣٣ منزلاً. وفي الربع الأول من ١٩٩٨، هُدم ما مجموعه ٥٧ منزلاً للفلسطينيين. وخلال أسبوع، ابتداءً من ٢١ حزيران (يونيو)، هُدم ٣٠ منزلاً. وهناك حالياً أوامر تنتظر التنفيذ لتدمير أكثر من ١٨٠٠ منزل، الأمر الذي يهدّد بتشريد ١٠ آلاف شخص آخرين.»

ما يثير الرهبة هو التواصل التام والشرس بين تعليق وايزمان البسيط عن الفدان والمعزة، وكان قد أدلى به قبل أكثر من ٧٥ سنة، وبين ما يجري حالياً. إنَّها الرؤيا الأساسية للصهيونية التي لم تُشهد تعديلاً، وتُحكم على الفلسطينيين بوجود يتزايد تفكُّكاً وتضائلاً يوماً بعد يوم. هذا ما يجري تحت بصر الجميع، عرباً ويهوداً على السواء. لا يُحاط هذا المشروع بالكتمان، ولا يبدو بحاجة إلى أي ملطّف أو تحلية. إنَّهم ينتزعون الأرض جزءاً بعد آخر، وشيئاً بعد آخر، ومنزلاً بعد آخر. وتختتم منى محسن بالقول: «ستنجح إسرائيل بتحقيق هذا كلّ، في عزل السكان الفلسطينيين في ثلاثة أو أربعة بانتوستانات (معازل) مفصولة، وهي خطّة تُعرف في إسرائيل بـ

'ألون زائد'. وبهذه الطريقة، حتى إذا أعلن الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات، كما هو متوقع، إقامة دولة فلسطينية في أيار (مايو) ١٩٩٩، فإن إسرائيل ستكون قد خلقت واقعاً جديداً على الأرض يجعل من المستحيل لدولة كهذه التمتع بالتواصل الأرضي». تُبرز منى حمزة محيسن، ربما من دون قصد، الفرق بين الفعل الإسرائيلي ورد الفعل الفلسطيني: هم يأخذون الأرض، ونحن نعلن دولة! وكما قال أخيراً حيدر عبد الشافي في مقابلة: ما معنى العودة إلى إعلان دولة، ما دمنّا أعلنّاها سابقاً في الجزائر في ١٩٨٨؟ ولا بد لي من القول إنني أشارك الدكتور عبد الشافي الحيرة من هذا الردّ الغريب الأخرق على الوضع الخطير الحالي. إسرائيل تستولي على الأراضي في شكل منظم فيما نقف مكتوفي الأيدي، من دون ردّ سوى القول: «لم يأخذوها حقيقةً، لأننا نعتبرها أراضي دولتنا». المؤسف، بل الفاجع، أن هذه كانت استراتيجيتنا منذ البداية. فنحن نواجه منذ قرنٍ عملياً واضحةً فعليةً منظمة للاستيلاء على الأراضي، ولم نستطع، أو كنّا عاجزين أو عازفين عن القيام بشيء لوقف العملية، ناهيك عن إجبارها على التراجع.

إنّها الجدلية التي شهدتها طيلة حياتي، أولاً في طفولتي في فلسطين، ثم أخيراً قبل أسابيع عندما رأيْتُ الجنود الإسرائيليين يدمرون خيام بدو الجاهلین وأراضي المزارعين خارج الخليل وبيت لحم. حاولت وقتها ثني الجنود، وتحذيتهم، وذكرتهم أن أراضيهم، كيهود، صولدت قبل ستين سنة من قبل شعب «متفوق»، أي الألمان. لكن الحقيقة أنني كنت في موقع العاجز الذي ليس أمامه سوى أن يشاهد ثم يسجل مشاهداته على فيلم. كانت لهم الجرارات والبنادق، ولم يكن لي سوى الكلمات والصور.

إننا شعب يفتقر إلى التعبئة. إننا من دون قيادة. إننا من دون عزيمة. لم نستطع أن نركّز عقولنا وقلوبنا على المشكلة الجوهرية، وهي سرقة أراضينا. خلال الأسابيع القليلة الماضية تشكل عددٌ من الهيئات الإسرائيلية لمعارضة تدمير المنازل. وقامت هذه الهيئات بالتظاهرات وأعمال الاحتجاج. لكن لا يبدو أن هناك الكثير من هذا القبيل في الجانب الفلسطيني. إننا نبذو شعباً تحت التخدير، من دون قدرة على الحركة أو العمل. إنهم يأخذون أراضينا ونكتفي بالتفرّج، بل غالباً لا نكلّف أنفسنا وإن مشقة التفرّج. إننا نفترض أن ما يجري يستهدف الغير، ولذلك يمكننا

أن نشيح بوجوهنا وننصرف إلى أعمالنا. إننا نفتقر إلى شعور على الصعيد الوطني بحراجه الموقف يتجسد بتعبئة فلسطينية داخل فلسطين وفي أوروبا وأميركا الشمالية والعالم العربي - تعبئة يقوم بها المدركون بأن الوقت قد حان لمجابهة الخطر الإسرائيلي في مكان وجوده، أي في أرض فلسطين. بدل ذلك نجد أن إحصاءات نسف المنازل ذاتها هي إحصاءات إسرائيلية المصدر، وأن التقرير الأفضل عن النشاط الاستيطاني الإسرائيلي لم يأت من الفلسطينيين بل من مجموعة أميركية يقودها جيفري أرونسون، وهو يهودي.

إنني أناشد قرأني المساعدة. لماذا نبدو بهذا الضياع التام إزاء السرقة المفضوحة لأخر ما تبقى من أراضينا؟ لماذا لا نعي الصفوف ونقف أمام الجنود الإسرائيليين؟ لماذا لا نستطيع إقناع العمال الفلسطينيين الذين يقومون ببناء المستوطنات بوقف هذه الأعمال المضرة بشعبهم؟ لماذا لا يترك قادتنا مكاتبهم وسياراتهم الفخمة ليقفوا في الحقول والبساتين وجهاً لوجه أمام جنود إسرائيل، مدافعين بأجسامهم عن أرض وسكن الفلسطينيين؟ لماذا هذا الهوس بالبيروقراطية والحرس الشخصي والهواتف النقالة ورحلات التبضع المترفة والمفاوضات الغريبة التي لا تنتهي وتستنزف قوتنا وإرادتنا وتتركنا في عجز كامل إزاء المشهد، مشهور أرضنا وهي تختفي أمامنا؟

لا أستطيع أن أفهم عجزنا عن التحرك وجبن قادتنا، الذين يفضلون التنكيل بشعبهم واضطهاده على الحفاظ على الشعب وأرضه. كما لا أفهم شلل المثقفين الفلسطينيين والعرب الذين يعطون الأولوية للتنظير عن الاستراتيجية الفضلى بدل الذهاب مباشرة إلى فلسطين (وهو ممكن بسهولة للمصريين والأردنيين، بسبب معاهدتهما للسلام مع إسرائيل) للوقوف كتفًا إلى كتف مع عائلة أو قرية فلسطينية تتحدى السارقين الإسرائيليين. لا أفهم كيف أننا فشلنا، بعد مئة سنة، في التركيز على جوهر الموضوع ونبد كل أشكال الهراء. إنني أطلب مساعدة القراء المطلعين لكي أفهم، لأنني بالفعل لا أستطيع تحليل كل هذا، بل كل ما أعرفه هو أننا لن نجد عندما نستيقظ سوى أقل من القليل من أرض فلسطين. وقتها سنسال أنفسنا: ماذا حصل؟ لماذا تركنا الأرض تؤخذ شيئاً فشيئاً أمام عيوننا طيلة مئة سنة من دون أن نفعل شيئاً؟ إنها المرحلة الأخيرة، مرحلة النهاية، وما هي قد حلت. فإين نحن منها؟ الحياة ٢٩ تموز ١٩٩٨

## نهاية الترتيبات المؤقتة

أُكْتُب هذه السطور بعد الاجتماعات المتواصلة التي عقدها قادة الفلسطينيين والإسرائيليين والأميركيين، وكلهم يعاني الضعف بسبب الأزمات الداخلية، وأعلنوا بعدها عزمهم على اختتام مرحلة الاتفاقات المؤقتة التي حدّدها اتفاق أوسلو. وكان من الضروري بالنسبة إليهم التوصل إلى ذلك قبل أيار (مايو) المقبل، موعد البدء (أيضاً حسب أوسلو) بمفاوضات الوضع النهائي. وكان الرئيس بيل كلينتون أكّد منذ البداية أنّه يريد لاجتماعات «مزرعة واي» أن تؤدّي إلى نتيجة في أسرع وقت ممكن، على رغم الخلافات الكبيرة بين الفلسطينيين والإسرائيليين. وهذا ما حصل بالفعل، مع إعلان الاتفاق والاحتفال الرسمي بتوقيعه (أو على الأقل ذلك القدر من الاتفاق الذي يكفي للبرهنة على أنّ كلينتون لا يزال يسيطر على السياسة الخارجية).

بكلمة أخرى، من بين المتطلبات الأميركية الأساسية من مفاوضات «واي» إظهار كلينتون بمظهر «رئاسي»، لكنّ بالطبع من دون أيّ مساومة على مصالح إسرائيل أو تراجع عن موقف التأييد لها، (ولو أنّ رفضه الخجول لمطلب بنيامين نتانياهو إطلاق سراح الجاسوس الإسرائيلي جوناثان پولارد حفظ له قسطاً من ماء الوجه). كان هذا المطلب محاولة وقحة من نتانياهو لإفشال المحادثات والحصول على شيء من دون مقابل. كما أنّه مثال صارخ على صلافة إسرائيل المذهلة، بعدما سرق ذلك الجاسوس مقداراً كبيراً من معلومات الاستخبارات الأميركية، من ضمنها خريطة مقرّ منظمة التحرير الفلسطينية في تونس، حيث قامت إسرائيل بعد

ذلك باغتيال أبو جهاد في عملية أدت إلى مقتل عدد من الفلسطينيين. واعتقد أن المعارضة الرئيسية لمطلب نتائجها جاءت من الاستخبارات الأميركية نفسها، لكن هذا لا يضمن عدم إطلاق بولارد في وقت قريب، لأن كلينتون في النهاية يبقى كلينتون.

أُسِّمت تقارير الصحافة الأميركية، كما كان متوقعًا، بالإغفال الكامل للحقائق. مثلاً، لم يهتم أحد بالإشارة إلى أن الـ ٤٠ في المئة من الأراضي التي يُفترض لسلطة عرقات الفاسدة أن تستلمها مقسمةً إلى أجزاء متناثرة، كلها خاضعة لخيارات إسرائيل فيما يخصّ تحديد المواقع المعنوية أو موعد الانسحاب منها. ولن تتخلى إسرائيل عن أي من المستوطنات أو الطرق الالتفافية. كما طلبت من الولايات المتحدة زيادة المساعدات بمبلغ ١,٣ بليون دولار لتغطية تكاليف الانسحاب. ولا تزال الضفة الغربية مقسمة إلى ثلاث مناطق: المنطقة «أ» الواقعة تحت السيطرة الفلسطينية، باستثناء مجالات الأمن والمياه والدخول والخروج. المنطقة «ب» التي تعمل فيها دوريات أمنية فلسطينية - إسرائيلية مشتركة، فيما تسيطر إسرائيل في شكل كامل على الأمن والمياه وترخيص البناء والدخول والخروج. المنطقة «ج» الواقعة تحت السيطرة الإسرائيلية الكاملة. وكانت مساحات هذه المناطق، على التوالي وقبل محادثات «واي»، ٢,٨ في المئة و ٢٤ في المئة و ٧٢ في المئة من الضفة الغربية. ويعطي اتفاق «واي» الفلسطينيين واحدًا في المئة من المنطقة «ج» و ١٤,٢ في المئة من المنطقة «ب»، واضعًا بذلك ١٨,٢ في المئة من المجموع تحت سلطة الفلسطينيين، مع الاستثناءات نفسها المذكورة أعلاه. إضافة إلى ذلك ستحوّل إسرائيل نحو ١٣ في المئة من المنطقة «ج» إلى المنطقة «ب» (وهي المنطقة التي تسيطر عليها إسرائيل فعلياً كما قلنا)، من ضمن ذلك مساحة الـ ٢ في المئة التي ستكون «محمية طبيعية» (أيًا كان معنى ذلك).

ومن هنا فإن الفلسطينيين سيحصلون (إذا كانت هذه هي الكلمة المناسبة) على ١٨,٢ في المئة من الضفة الغربية مضافة إلى المنطقة «أ»، فيما تضاف البقية إلى المنطقة «ب». ولم يحصل الفلسطينيون في أي مرحلة من المراحل على السيادة أو السيطرة على الدخول والخروج أو الماء أو المسؤولية النهائية عن الأمن. إضافة إلى ذلك تكفي نظرة إلى الخريطة لتبيان مدى تناثر المناطق الفلسطينية بما لا يُسمع

بالتنقل الحرّ فيما بينها. وتبقى القدس، بالطبع، محظورة على سكان الضفة الغربية وغزة.

غالبية ما تبقى من «مذكرة واي ريفر» تعالج الترتيبات الأمنية، التي تلزم السلطة الفلسطينية بحماية أمن إسرائيل، لكن لا تلزم إسرائيل بأي شيء في المقابل. أي أن حياة الفلسطينيين ومعاشهم لا يستحقان ولو جملة واحدة في النصّ البالغ الالتواء الذي تتكوّن منه المذكرة. وفيما تعطي المذكرة وكالة الاستخبارات المركزيّة الأميركيّة (سي آي أي) دوراً تحكيمياً فاعلاً في قضايا مثل تسليم المطلوبين ومكافحة البنى التحتيّة لـ «الإرهاب» والتحريض... إلخ، فإنّ لإسرائيل أثناء ذلك أن تتصرّف كما يحلو لها، من ضمن ذلك إنشاء المزيد من المستوطنات والاستيلاء على المزيد من الأراضي وتوسيع حدود القدس والاستفادة من مياه الضفة الغربية. أمّا مصير حقوق الإنسان الفلسطيني فيبدو مظلماً حقاً، تحت السيطرة الديكتاتوريّة من عرفات الذي تسانده «سي آي أي» وإسرائيل. لكنّ المشكلة الحقيقيّة في ترتيبات نقل السيطرة على الأراضي إلى الفلسطينيين ليست في ترك الأمر بيد إسرائيل لجهة تحديد الأراضي المعنيّة فحسب، بل في «سخائها» عندما تسمح لإسرائيل بـ «مراحل» لإكمال النقل من دون آلية للسيطرة على الوتيرة أو عقوبات على التباطؤ فيها. وإذا أخذنا في الاعتبار سجلّ إسرائيل منذ اتفاقات أوسلو، بما فيه رفضها حتى الآن فتح ممرّ آمن بين غزة والضفة الغربية، فليس لنا أن نتفاجئ بأنّ إعادة الانتشار ستحصل حسب المواعيد المقرّرة، خصوصاً مع وجود السيئ الصيت أرييل شارون في موقع القيادة.

أمّا عن طلب إسرائيل تغيير الميثاق الوطني الفلسطيني، فإنّه يحتاج إلى اجتماع عاجل لتلك الهيئة، أي المجلس الوطني الفلسطيني، التي اختار كلينتون، لأسباب لا تشرّفه كثيراً، التوجّه إليها. وارتاحت الأطراف إلى ترك قضية المطار الفلسطيني ومرفأ غزة ملفوفة بالغموض، فيما اختارت إسرائيل، بشناعتها المعهودة، الإصرار على تفتيش طائرة ياسر عرفات قبل كل رحلة ويعدها، كما أنّ مسؤوليّة أمن المطار والمرفأ المزمعين ستبقى بيد إسرائيل. وهكذا فإنّ الحصيلة وثيقة ترّشح باللؤم واللحاجّة، من دون فرصة كبيرة للتطبيق (لأنّ قبيلة يدويّة واحدة من فلسطيني يمكن أن توقف عملها شهوراً طويلة). ولا تشكّل هذه الوثيقة مطلقاً أيّ تغيير في

العلاقة بين الطرفين، لأنَّ الإسرائيليين يتقنون السادة، فيما يبقى الفلسطينيون في موقع العبودية والهبوان.

وماذا الآن؟ هناك عدد من المواقف التي تطرح نفسها فوراً:

الأول هو الإدانة الكاملة على أوسع نطاق ممكن للقيادة الفلسطينية على أدائها التفاوضي المشين في خنوعه. فقد وضع عرفات ويطانته أنفسهم في قبضة أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية والأميركية، وهو ما ينهي تماماً أي نوع من الديمقراطية والاستقلال في الحياة السياسية الفلسطينية. وتمت التضحية بهذا من أجل بقاء عرفات ويطانته المكونة من المستشارين والمستزدين والقادة الأمنيين... إلخ، الذين لا يرون في مجتمع مدني فلسطيني وجهاز قضائي مستقل وهيئة تشريعية سوى عائق سخيف يمكنهم التخلص منه بالسهولة نفسها التي تخلّوا بها عن الأراضي الفلسطينية. ولا شك في أنَّ أي مقاومة للاستيطان الإسرائيلي ستلقى من الآن فصاعداً ردّاً فورياً من السلطة، في حين يوصمُ معارضو ممارسات عرفات بأنهم «الحاقدون على السلام».

ثانياً، إنَّ ترك ألوف السجناء الفلسطينيين لمصيرهم في سجون إسرائيل (نتانياهاو وافق على إطلاق ٧٠٠ من مجموع يقدر بما بين ثلاثة آلاف إلى خمسة آلاف سجين) قضية يتحمل عرفات شخصياً مسؤوليتها المباشرة.

ثالثاً، هناك القضية الأخرى المتمثلة بإرجاء النظر في قضايا مهمة مثل المزيد من إعادات الانتشار وفتح ممر آمن للفلسطينيين وإنشاء المناطق الصناعية. إذ من يصدق أنَّ السلطة الفلسطينية تملك ما يكفي من الإرادة أو وسائل الضغط لتحقيق هذه المطالب؟

باختصار، لقد تصرّف عرفات وجماعته، كما بات متوقعاً: استسلموا من دون مقاومة تذكر، ومن دون أثر مهما كان ضئيلاً من الرؤيا الاستراتيجية أو الأخلاقية. إنهم بالتأكيد سيقولون إنَّ شيئاً مثل «مذكرة واي» أفضل من لا شيء، لكن هل هو كذلك؟ ذلك أنَّ الفلسطينيين الآن مقيّدون بترتيبات أمنية إسرائيلية من شأنها الاستمرار في الحطّ من حياة الفلسطينيين، ناهيك عن تطلّعاتهم التي لم يعد يذكروها أحد. فقد أسدل الستار على كارثة ١٩٤٨ وأيضاً على كارثتي ١٩٦٧ و ١٩٨٢.



وسيبقى اللاجئون لاجئين، ويستمرّ الفلسطينيون تحت سطوة جنود إسرائيل، فيما لا يعلم أحد ما يبيّته المستوطنون الإسرائيليون من فظائع لسكان الضفة الغربية وغزة الذين لا حماية لهم. ولا شك في أنّ عرفات لن يعمل شيئاً لهم عدا حضّهم مراراً وتكراراً على انتظار إعلان «دولتنا» في حين يواصل خلال ذلك سرقتهم في وضع النهار والسماح للفساد بالاستمرار ومحاولة شراء نهم المعارضين ومعاقبة الذين يرفضون بالسجن والتعذيب والقتل.

الضرورة الملحة الآن هي حضّ الفلسطينيين على بذل أقصى الجهد للضغط على أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني لعدم المشاركة في ذلك الاجتماع الذي يفترض فيه إجراء التعديلات على الميثاق الوطني حسب رغبة إسرائيل. وإذا كان عليّ القول إنني لست من المعجبين تماماً بالميثاق، فإنني أجد مهانة لا مثيل لها في جمّع أعضاء المجلس خضوعاً لإرادة إسرائيل، التي لا تقدّم في المقابل أدنى تغيير في قوانينها التي تميّز ضد الفلسطينيين. إنّ السبيل الحقيقي الوحيد أمام الفلسطينيين الآن هو الضغط على ممثليهم للتصويت بأقدامهم، أي مقاطعة اجتماعات ذلك المجلس الذي لم يعد يمثل أحداً، والعودة إلى العمل على تكوين مجلس جديد لا يدين أعضاؤه لعرفات.

لم يعد أماننا الكثير من الوقت لمنع هذه القيادة الفاشلة والفاسدة من إكمال بيعنا بالهوان. وعلينا أن نسارع إلى تنظيم اجتماع فلسطيني رئيسي خارج العالم العربي. إنّها ساعة منتصف الليل... وهي تدقّ الآن!

الحياة ٦ تشرين الثاني ١٩٩٨

## يوميات الضفة الغربية

زرت فلسطين المرة السابقة خلال شهري شباط (فبراير) وأذار (مارس) الماضيين، أثناء تصوير فيلم «بحثاً عن فلسطين» لتلفزيون «بي بي سي»، الذي عُرض في قناة «بي بي سي ٢» في أيار (مايو) ثم في برنامج «بي بي سي وورلد» في حزيران (يونيو) الماضي قبل أن يختفي، للأسف، بشكل أو بآخر. فرغم أنه صُوِّر هنا وهناك في الحرم الجامعي وفي منازل مواطنين وفي واحد أو اثنين من الأماكن العامة في فلسطين وإسرائيل، أخفقت «بي بي سي» كلياً في إيصاله إلى شاشات التلفزيون في أميركا، حيث كان يمكن أن يفعل شيئاً لتصحيح الصورة المضلّة، بل الغيبة إلى درجة تبعث على السخرية، التي يحملها معظم الأميركيين في أذهانهم عن الشعب الفلسطيني و«عملية السلام». ولم تحقّق جهود التسويق التي بذلتها «بي بي سي»، حسب علمي، قدراً أكبر من النجاح مع مؤسسات التلفزيون الأوروبية والعربية. وتلمّسنا بشكل خاصّ أثناء التصوير في أماكن مثل الخليل وبيت لحم والقدس تدنّي نوعية الحياة اليومية بالنسبة إلى المواطن الفلسطيني العادي، الذي تقلّصت بشكل حادّ قدرته على كسب الرزق أو السفر منذ اتفاق أوسلو، ويواجه بشكل مستمرّ خطر فقدان أرضه وداره، وتحوّلت حياته في ظلّ سلطة الرئيس عرفات البغيضة (التي تحظى بدعم وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية «سي آي أي» والموساد) إلى كابوس. أمكن على الأقل أن نسجّل في صور ذلك الجزء الضئيل من الأراضي - حوالي ٣ في المئة - الذي تسيطر عليه السلطة

الفلسطينية، ونعني بذلك السيطرة التي تُستثنى منها المخارج والمداخل والموارد المائية والأمن، إذ لاتزال إسرائيل تتحكم بكل ذلك. ويُعرض آخرُ مشهور من الفيلم الأشياء بشكل صارخ: كانت الأرض تُصانَر يومياً من دون أن يتمكن أحد، أو أي مسؤول، من وقف البلدوزرات الإسرائيلية المفزعة والجنود الذين يقتحمون قرى عزلاء ويبدؤون فوراً عملهم المدمر بكفاءة وقسوة متناهية.

هذه المرة - خلال الأيام الثمانية التي قضيتها هناك في منتصف تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي - كان اتفاق «وأي بلانتيشن» لايزال طرياً في الذاكرة، لكنه لم يلقَ اهتماماً يذكر من كل الذين تحدثت إليهم. وتولد لديّ انطباع بأنّ هناك، في مكان ما بعيداً عن مسرح الأحداث الرئيسي، قرعاً بين الباحثين الإسرائيليين والفلسطينيين الذي يسعون إلى فهم الاتفاق (توجد حالياً شبكة مدهشة من المعاهد ومراكز الأبحاث المنتشرة في أنحاء الأراضي الفلسطينية، معظمها ممولٌ من جانب الأوروبيين، بشكل منفرد أو في مجموعات، ويعمل الكثير منها بالتعاون مع نظراء إسرائيليين. ونظراً لأنني لستُ خبيراً مهنيّاً أو أحد صناع السياسة أو صحافياً أو مرشحاً لوظيفة، فقد تحسّستُ، بشكل غير مباشر، وجود هذه المؤسسة الكبيرة نوعاً ما والتي توظّف لديها كثيرين من حملة (الدكتوراه). لا شك أنّ جهداً كبيراً قد استثمر في اتفاق السلام هذا. وكانت التحضيرات جارية بالفعل لافتتاح مطار غزة - كاد شايايم باتيا مراسل صحيفة ذي غارديان يُقنعني بالذهاب إلى غزة لمجرّد إلقاء نظرة على الموقع، الذي أنفق فيه حتى الآن أكثر من ٦٥ مليون دولار، ويبدو في تناقض صارخ مع الوضع المعيشي البائس لمئات الآلاف من اللاجئين الفقراء في أنحاء القطاع - وللإجتماع المقبل للمجلس الوطني الفلسطيني الذي القى الرئيس بيل كلينتون أمامه خطاباً فيما يمزق هذا المجلس «الميثاق الوطني» أو يعكله للمرة الرابعة.

التكرار موضوع ثابت أينما ذهبت. الأسئلة ذاتها تُسأل. الأشياء ذاتها تُقال (هناك، على سبيل المثال، وعدٌ عرفات بإعلان دولة في ٤ أيار (مايو) ١٩٩٩، رغم أنّ دولة أُعلنت بالفعل في ١٩٨٨). سيجري تغيير «الميثاق» مرةً أخرى. ومع ذلك، لايزال المستوطنون الإسرائيليون ينتشرون في كل مكان، ويُهدّد المزيد من القرى، ويُنسى المزيد من الطرق، ويُتزعزع المزيد من الأراضي. يقول أبو مازن، الرجل الثاني بعد

عرفات، إن أرييل شارون لم يعد الرجل نفسه الذي غزا لبنان وفرض حصاراً على بيروت لمدة شهرين، وقُصِفَ المدينة بشكل عشوائي في ١٩٨٢، وكان مسؤولاً عن مذبحه صبرا وشاتيلا. أدهشني أنه لم يدافع أيضاً عن الجنرال بينوشيه بالاستناد إلى المنطلقات نفسها.

كان عزمي بشارة، الفلسطيني ذو الشخصية الجذابة وعضو الكنيسة، قد نظم لي اجتماعاً عاماً في الناصرة حيث كنت سألتقي إسرائيليين من أصل فلسطيني للمرة الأولى في مثل هذا المنتدى. واصطحبني الصديق معين ريان، الذي يعمل في مشروع توأمة مع بلديات هولندية وفلسطينية، في سيارته من آخر مادية غداء في المؤتمر المنعش الذي نظّمته جامعة بيرزيت عن البيئة في فلسطين، إلى الناصرة مروراً بنابلس وجنين والعفولة، في رحلة استغرقت ثلاث ساعات. وعلى مشارف نابلس نقلنا معنا في السيارة شاباً كان يريد الذهاب إلى الزبائدة، وهي قرية مسيحية تبعد حوالي ١٠ كيلومترات من جنين في شمال الضفة الغربية. وتبين خلال الحديث أن الشاب موظف قيد التدريب في الكازينو الفلسطيني الجديد الذي افتُتح لتوّه في أريحا. سأله، وفي بالنا أولاً ما يقاسيه من وعاء السفر وطول الرحلة، «هل تسافر على هذا الطريق كل يوم؟» أجابنا: «كلا، سيستمر ذلك حتى انتهاء التدريب. لا أقضي هناك حالياً سوى بضع ساعات يومياً بينما يعمل الكازينو بدوام جزئي. حالما ينتهي تدريبنا ويبدأ الكازينو العمل على مدار الساعة سنقيم في سكن داخلي بجواره. يعيش المدير النسمائي في إحدى المستوطنات الإسرائيلية القرية، كما هي الحال بالنسبة إلى جميع الموظفين الأجانب.» ولما لم أكن من مرتادي الكازينوات فقد حاولت أن أعرف بالضبط ما يتدرب عليه. «بلاك جاك»، قالها باللغة الإنكليزية، وهي لعبة أعرفها (بخلاف البوكر أو البكاراه أو الكرايس، التي كان يتجهز للتدرب عليها وكانت قواعدهما تستعصي عليّ دائماً). وبدا أن اعترافي هذا أثار لديه إحساساً بالرضا. وعندما دخلنا الزبائدة قلت شيئاً يلمح إلى أنها تبدو بلدة مزدهرة. قال الشاب «لدينا كل شيء هنا. حتى فيياغرا.» لم أقهم هذه الكلمة الأخيرة، حتى أوضح ما كان يعنيه: «فيياغرا.» إنه حقاً تطور متفاوت.

في الناصرة، كان عزمي استأجر «قاعة فرانك سيناترا» لاستضافة تلك الامسية. نعم، فرانك سيناترا، أحد أنصار إسرائيل القدامى الذي تبرّع حسب ما

يبدو بالمال لإقامة منشأة للرياضة يستخدمها اليهود والعرب (الناصرية أكبر بلدة عربية في إسرائيل). وفي وقت لاحق، جرى تحويل المنشأة إلى مركز اجتماعات للهستدروت. وعندما وصلنا إلى المكان، أوضحوا لي أنه يمكن دائماً تأجيله لإقامة اجتماعات. شعرتُ بإطرء لمجيء مثل هذا الحشد الكبير من الجمهور (في ليل يوم أحد) لرؤيتي والاستماع إليّ. كانوا جميعاً من المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل الذين يبلغ عددهم الكليّ حوالي مليون شخص، أي حوالي ٢٠ في المئة من سكان إسرائيل. ويمثّل عزمي الجيل الجديد من فلسطيني ١٩٤٨ حسب ما يُطلق عليهم: يُتقن على نحوٍ مدهش أربع لغات (العربية والعبرية والإنكليزية والألمانية)، ويعتمد أسلوب المواجهة المباشرة في التعامل مع الإسرائيليين الذي يستمدّه من الاعتياد والدراية وعدم الخوف. وهو قبل كل شيء رجل لامع يحظى بإعجاب كبير من جانب الناضحين في منطقته الذين لا يرون فيه تابعاً خائفاً لأحد الأحزاب الإسرائيلية الكبيرة أو لمنظمة التحرير الفلسطينية بزعامة عرفات، بل مثقفاً ينادي بحق تقرير المصير عبر المواطنة والمساواة للجميع، يهوداً وعرباً. لذا فإنّه يمثل تهديداً للوضع العربيّ القائم لا يقلّ عن الخطر الذي يمثّله على إسرائيل. وتسعى وسائل الإعلام في كل مكان في إسرائيل والعالم العربيّ إلى التولّد إليه، وهو مستعدّ دائماً للتعبير بصراحة عن آرائه، مخلفاً وراءه الكثير من النقاش والجدل.

في تلك الأمسية في الناصرة، قدّمني عزمي بحرارة إلى الجمهور الذي أنسم بالودّ والفضول، ثم طلب منّي أن أعرض تطوّر أفكاري السياسيّة وصولاً إلى نقدي لعرفات واتفاق أوسلو والنظام الإسرائيليّ. وعند الانتهاء من ذلك، فُسح المجال لتوجيه الأسئلة، وعلى امتداد ساعة ونصف ساعة أجبت عن شتّى الأسئلة، ومن ضمنها انتقادات كان وجهها إلى الاستفشاراق ماركسيّ سوريّ في الثمانينيات. أشرتُ أثناء اللقاء إلى أنّ المناسبة كانت أشبه بعودة إلى الوطن بالنسبة إليّ لأنّ أمّي ولدت ونشأت في الناصرة حيث كان والدها أنشأ الكنيسة المعمدانيّة وكان راعي الأبرشيّة فيها. كما منحتني المناسبة الفرصة لأوضّح مدى افتقار تكويني السياسيّ إلى الدراية بأوضاع الفلسطينيين في إسرائيل الذين كان يُنظر إليهم في العالم العربيّ كما لو كانوا خونةً لأنّهم بقوا مواطنين غير يهود في إسرائيل. قلتُ إنّ ما يستوقفني الآن هو الدور الحاسم الذي أصبح يلعبه الفلسطينيون في إسرائيل

بالنسبة إلى مستقبلنا كشعب لأنهم جسّدوا بشكل مثير، نظراً إلى كونهم مواطنين غير يهود في دولة عبرية، الأوضاع الشاذة لأنظمة الحكم القومية والدينية في أنحاء الشرق الأوسط. إذ أصبحت القومية الطريق المسدود لحياتنا السياسية، وتتقضي تقديم تضحيات لا تنتهي وإلغاء الديمقراطية من أجل الأمن القومي. ينطبق هذا في إسرائيل وفي كل بلد عربي على السواء. وفي بلدان مثل لبنان حيث تجاهلت عملية أو سلب كلياً تجمعات كبيرة للاجئين الفلسطينيين، يمكن أن لاحظ تماثلاً مع معاناة الفلسطينيين في إسرائيل باستثناء أن هؤلاء، بالطبع، ليسوا مشردين بل حُرّموا فحسب من الحقوق السياسية؛ فيُسمح لهم بالتصويت، لكن لا يحقّ لهم شراء الأرض أو استئجارها أو بيعها، بل يُحتجز ٩٢ في المئة منها في رعاية «الشعب اليهودي»، ولا يتمتعون مثل كل الفلسطينيين، بما فيهم أنا، بحقوق الهجرة، وليسوا مشمولين بـ «قانون العودة». هكذا، برزت حملة للمطالبة بمواطنة كاملة وشكلت الأساس لصراع سياسي جديد داخل إسرائيل (وسط اليهود والفلسطينيين على السواء) وأقامت منبراً علمانياً يمكن أن تلفّ حوله العرب فضلاً عن اليهود. وأعدت إلى الذاكرة أنني وديانيل بارانبيوم التقينا في القدس الغربية في آذار (مارس) الماضي مجموعة من اليهود الإسرائيليين الذين كانوا مهتمين أيضاً بالعلمانية والحقوق الدستورية والمواطنة ضمن السياق اليهودي تماماً لإسرائيل الحديثة. كانت العلمانية بالنسبة إلى هذه المجموعة حاجة ملحة تنقذ الحياة السياسية من براثن المتطرفين الدينيين.

في اليوم التالي، بناءً على دعوة من شابة اسمها لينا جيوسي، تدير مجموعة أبحاث حول «المعرفة والعلمانية والمجتمع» في معهد فان لير في القدس الغربية، على مسافة بضعة أمتار من المنزل الذي ولدت فيه وأصبح الآن مكتب «السفارة المسيحية العالمية» ذات النزعة الأصولية المريعة، تحدثت أمام حوالي ثلاثين من الإسرائيليين الفلسطينيين واليهود. لم يكن لديّ وضوح حول ما يُفترض أن أتحدث عنه، وكنت منهكاً، وزادت من حيرتي التيارات الفكرية والانفعالات الجائشة في أنحاء البلاد. تمتعت ببضع كلمات حول سياسات الهوية والحاجة إلى رؤى جديدة حول التضمين، وهلمّ جراً. وسرعان ما أثار تلك سلسلة من المداخلات المثيرة للاهتمام فعلاً من الحاضرين، الذين كانوا جميعاً من الشباب وكلهم أكاديميون ويتحدثون

اللغة الإنكليزية بطلاقة. كنتُ قد قلت شيئاً عن أهمية الفكر المتصل بالجغرافيا (بالمقارنة مع ما يتعلّق بالزمان) بالنسبة إلى أعمالي حول الثقافة والإمبراطورية - كان مؤتمر جامعة بيرزيت حول البيئة لايزال طرياً في ذاكرتي - وأثار هذا مجموعة مدهشة من الردود. وللمرّة الأولى منذ حوالي ست سنوات من السجال الفكريّ مع العرب واليهود على السواء، حول السياسات المتعلّقة بفلسطين وإسرائيل، أحسستُ بانتعاش مفاجئ لأنّنا تجاوزنا بشكل ما سبيل الهجمات اللفظيّة والحواجز التي كانت دائماً قائمة، وبخلنا حيّزاً جديداً نسبياً يثير اهتماماً مشتركاً لدى اليهود والفلسطينيين على السواء في إسرائيل. انضمّ عزمي بشارة إلى هذه المجموعة في وقت لاحق. ورغم أنّي لن أخص هنا النقاط الرئيسيّة التي أثيرت، إلا أنّي أذكر بوضوح أنّ إحساساً انتابني بأنني أشاطر المجموعة افتراضات علمانيّة حول السياسة والتاريخ والمستقبل. لم يدافع أحد في الواقع عن الصهيونيّة القائمة. ومع قرب انتهاء النقاش الذي استمرّ حوالي ساعتين، بدأت أدرك بسرعة أنّي أتحدّث في مؤسّسة إسرائيلية، رغم وجود فلسطينيين، وأنّي كنت محقّقاً في التحدّث بشكل صريح ومن دون تحفّظ حول المسؤوليّة الأخلاقيّة التي تتحمّلها إسرائيل عن نكبة فلسطين.

خرجتُ من هذه الزيارة القصيرة بتصميم متجدّد على أنّ من المهمّ بالنسبة إلينا كمثقفين فلسطينيين، متمسّكين بحقّنا في تقرير مصيرنا كشعب، ومصمّمين على عدم التخلّي عن الكفاح ضدّ الظلم الذي نعانیه من جرّاء السياسة الإسرائيليّة - الصهيونيّة، أن ننقل رسالتنا إلى داخل إسرائيل والجامعات الإسرائيليّة والمؤسّسات الإسرائيليّة، وغيرها. وأتذكّر أنّي نكرتُ ذلك لعدد من أصدقائي الفلسطينيين في اليوم التالي، ويعد ذلك بيوم أثناء وجودي في مصر لحضور امتحان شفهيّ لطالب في جامعة طنطا. كان شاباً لامعاً عمل معي في دراسة عن كونراد لمدة سنتين في نيويورك. وكانت المناسبة ذاتها جديرة بأن تُذكر لحماسة الطلبة والأساتذة كما لحيوية النقاش. في أيّ حال، عندما أثّرتُ مع أصدقائي الحصريّين الذين لا يرقى شك إلى وطنيّتهم، ما تولّد لديّ من انطباعات في القدس والناصرة، حُدّرت فوراً من «التطبيع»، أي إقامة علاقات مع الإسرائيليين، خصوصاً على المستوى المؤسّساتي. ورغم أنّ مصر تعيش حال سلام رسميٍّ مع إسرائيل منذ

ما يقرب من عشرين عاماً، لم يقم أيّ مثقف أو فنان أو كاتب مصريّ ذي شأن بزيارة إسرائيل أو الاشتراك في حوار مع مثقفين إسرائيليين، ولمجرّاً، ولا توجه الجامعات الفلسطينية، كامر واقع، الدعوة إلى أكاديميين أو طلبة إسرائيليين للمشاركة في مؤتمرات أو ندوات، حتى إلى أولئك الإسرائيليين الذين يُعرفون بتعاطفهم مع القضية الفلسطينية. وأبلغني أحد أصدقائي أنّه، أخذاً في الاعتبار الهجمات الكثيرة التي شنّها الجيش الإسرائيليّ على الجامعات، يشعر الفلسطينيون أنّه سيبدو كما لو أنّ الاساتذة الإسرائيليين الزائرين يأتون إلى أماكن مثل جامعتي بيرزيت والنجاح كامتداد للجيش الإسرائيليّ. لذا فإنّ ذلك شيء مرفوض. ونظراً إلى أنّي لم أعش شخصياً هذه التجارب المؤذية فقد احتفظتُ بأرائي لنفسِي، بينما كنتُ أكثر صراحة بكثير في مصر.

قلتُ لبعض أصدقائي المصريين، وكلّهم معروفون ككتاب ومثقفين، إنّ الفلسطينيين عانوا الكثير من العزلة المفروضة عليهم داخل أراضٍ تُخضع كلّ مخارجها ومداخلها لسيطرة الجيش الإسرائيليّ. وكان الردّ الذي حصلتُ عليه أنّها مسألة التزام قوميّ ألاّ يجري اجتياز نقاط تفتيش إسرائيلية، والألّا تُختم جوازات السفر أو تُقدّم طلبات للحصول على تأشيرات دخول إسرائيلية، والألّا تُعطى أيّ إشارة إلى «التطبيع» مع إسرائيل ما دامت قوة محتلة. إزاء هذه الحجة كرّرتُ الردّ الذي تلقّيته من الفلسطينيين: لن يأتي مثل هؤلاء المثقفين العرب لـ «يطبّعوا» مع إسرائيل، بل سيذهبون هناك للتعبير عن تضامنهم مع كفاحنا من أجل تقرير المصير، ولتقديم المساعدة في مؤسساتنا، ولإلقاء محاضرات وما شابه على طلبتنا، وللظهور في مناسبات يكون هدفها رفع المعنويات والتعرّف في الوقت نفسه عن كتب على مشاكلنا كفلسطينيين، بشكل ملموس وعميق. كما قلتُ إنّ موقفكم يستبعد كلياً بشكل أو بآخر السكان الفلسطينيين في إسرائيل: ألا يملكون الحقّ في أن تُصغروا إليهم وتلقّوا بهم؟ لا أعتقد أنّي ولدتُ بمجاليّتي الانطباع الذي كنتُ أطمح إليه، لكنّي أحسستُ هنا وهناك ببصيص موقف جديد محتمل. أمّا بالنسبة إلى موقعي، فقد أدّغتُ بوضوح أنّه بسبب ضعفنا غير المتكافئ تجاه إسرائيل علينا أن نَشْرَعَ بمبادرات جريئة كي ننقل رسالتنا بالتحديد إلى أولئك الإسرائيليين الذين استفادوا من غيابنا وصمتنا.



إنه موقف محفوف بالمخاطر، بالطبع، لأسباب شتى، مادية وسياسية. فكسر الحواجز سيف نوحدين. لكنني مقتنع بقوة أن هذا هو ما نحتاج، نحن فلسطيني الشتات، القيام به رغم صعوبة مواجهة القوميّين الإسرائيليّين المتشدّدين في ملاذاتهم الفكرية حيث لا تمثل قضية فلسطين بأكملها حالياً سوى مسألة فصل (مثلاً كان النزاع بين السود والبيض في جنوب أفريقيا) وأمن إسرائيل وترتيبات تكتيكية. لم يجرِ الشروع بعدُ بمعالجة الحيف الذي وقع علينا، بسبب ارتباطه بكل تاريخ ما بعد الحرب وسياسات ما بعد المحرقة. وإذا لم نطرحه للنقاش، رافضين الاختباء وراء تناسي التاريخ المقبول من قبل عرفات والزمرة الصغيرة من المتواطئين معه، فإننا سنظلّ نقاسي الامة. وينطبق هذا على الإسرائيليّين كما ينطبق علينا. فننتائج ١٩٤٨ لن تختفي بهدوء فحسب، ويرجع هذا جزئياً إلى خصوصية نزاعنا مع الصهيونية، كما يرجع بشكل أساسي إلى أن وضعنا تفاقم في الخمسين سنة منذ ١٩٤٨، ولم يتغيّر إلا شكلياً، وبقي في جوهره من دون معالجة، مفتقراً إلى التحليل العميق، وغير معترف به أخلاقياً وسياسياً من جانب معظم الإسرائيليّين ومؤيدي إسرائيل.

الحياة ٢٩ كانون الاول ١٩٩٨

## الحقيقة والمصالحة

حان الوقت مرة أخرى، أخذين في الاعتبار انهيار حكومة نتانيا هو بسبب اتفاق السلام في «واي»، للتساؤل إذا كانت عملية السلام برمتها التي بدأت في أوسلو في ١٩٩٣ تمثل الأداة السليمة لتحقيق السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين. واتبى وجهة النظر القائلة بأن عملية السلام أدت في الواقع إلى تأجيل المصالحة الحقيقية التي يجب أن تتم إذا كان لحرب المئة سنة بين الصهيونية والشعب الفلسطيني أن تنتهي. لقد مهد اتفاق أوسلو للانفصال، لكن لا يمكن للسلام الحقيقي أن يتحقق إلا بدولة إسرائيلية - فلسطينية ثنائية القومية.

ليس من السهل تخيل هذا الأمر. فالخطاب الصهيوني - الإسرائيلي والخطاب الفلسطيني متضادان ويتعذر التوفيق بينهما. يقول الإسرائيليون إنهم خاضوا حرب تحرير وهكذا أحزروا الاستقلال، فيما يقول الفلسطينيون إن مجتمعهم تضرر وشُرد معظم السكان. وفي الواقع، كان هذا التضارب واضحاً تماماً بالفعل لأجيال عدة من الزعماء والمفكرين الصهاينة الأوائل، كما كان كذلك بالطبع لجميع الفلسطينيين.

يقول المؤرخ الإسرائيلي البارز زيف ستيرنهل في كتابه الأخير خرافات تأسيس إسرائيل إن «الصهيونية لم تكن تجهل وجود العرب في فلسطين. فالشخصيات الصهيونية التي لم تزر البلاد أبداً كانت تعرف هي نفسها أنها ليست خالية من السكان. وفي الوقت نفسه، لم تتمكن الحركة الصهيونية في الخارج أو

الرواد الذين بدأوا بالاستيطان في البلاد من صوغ سياسة تجاه الحركة الوطنية الفلسطينية. ولم يكن السبب الحقيقي يرجع إلى افتقار لفهم المشكلة بل إلى إدراك واضح للتناقضات التي لا يمكن تجاوزها بين الأهداف الأساسية للطرفين. فإذا كان المثقفون والزعماء الصهاينة تجاهلوا المعضلة العربية فإن ذلك يرجع بشكل أساسي إلى كونهم أدركوا أن لا حل لهذه المشكلة ضمن طريقة التفكير الصهيونية».

كان موقف بن غوريون، على سبيل المثال، يتسم دائماً بالوضوح. فقد قال عام ١٩٤٤ «ليس هناك في التاريخ مثال على شعب يقول نوافق على أن نتخلى عن بلادنا، دعوا شعباً آخر يأتي ويستوطن هنا ويفوقنا عدداً». ولم تكن لدى زعيم صهيوني آخر، هو بيرل كاتزنلسون، أي أوهام أيضاً بشأن استحالة التغلب على التعارض بين أهداف الصهاينة والفلسطينيين. وكان دعاة الدولة الثنائية القومية مثل مارتن بوهر وجوداه ماغنس وحنه أريندت يدركون تماماً كيف سيكون عليه الصدام، إذا وقع فعلاً، كما حدث بالطبع.

كان العرب الفلسطينيون، بحكم تفوقهم العددي الهائل على اليهود، يرفضون دائماً خلال الفترة التي أعقبت إعلان بلفور في سنة ١٩١٧ والانتداب البريطاني أي شيء من شأنه أن يهدد هيمنتهم. وليس من الإنصاف عند استعادة الماضي الانتقاص من الفلسطينيين لعدم قبولهم التقسيم في عام ١٩٤٧. فحتى عام ١٩٤٨، لم يكن الصهاينة يسيطرون إلا على حوالي ٧ في المئة من الأرض. تسامل العرب عندما قُدم قرار التقسيم لماذا ينبغي أن نتنازل عن ٥٥ في المئة من فلسطين لليهود الذين كانوا أقلية في فلسطين؟ لم يسلم إعلان بلفور أو الانتداب إطلاقاً بشكل محدد بأن للفلسطينيين حقوقاً سياسية، مقابل الحقوق المدنية والدينية، في فلسطين. لذا كانت فكرة عدم المساواة بين اليهود والعرب متأصلة منذ البدء في سياسة بريطانية، وفي سياسة إسرائيل والولايات المتحدة في ما بعد.

يبدو النزاع مستعصياً على الحل لأنه صراع على الأرض ذاتها بين شعبين يؤمنان بأن لهما حقاً شرعياً فيها ويأمل كل منهما أن يتخلى الطرف الآخر عنها عاجلاً أو آجلاً أو يرحل. انتصر أحد الطرفين في الحرب، وخسر الآخر، لكن النزاع لا يزال قائماً على أشده. نحن الفلسطينيون نتساءل لماذا يحق لليهودي ولد في وارسو أو نيويورك أن يستوطن هناك (وفقاً لـ «قانون العودة» الإسرائيلي)، بينما لا يحق ذلك لنا

نحن الشعب الذي عاش هناك طوال قرون. وتفاقت القضية بعد ١٩٦٧. فاذت سنين من الاحتلال العسكري إلى نشوء مشاعر سخط ومهانة وعداوة لدى الطرف الأضعف. ويؤخذ على اتفاق أوسلو أنه لم يفعل شيئاً لتغيير الوضع. وجرى تحويل عرفات والعدد المتضائل من أنصاره إلى عناصر تتولى حماية أمن إسرائيل، فيما أُجبر الفلسطينيون على تحمل المهانة الناجمة عن «المواطن» المريعة والمبعثرة التي لا تؤلف سوى حوالي ٩ في المئة من الضفة الغربية و٦٠ في المئة من غزة. طَلَبَ مَنْ اتفاق أوسلو أن ننسى ونتنكر للتاريخ الذي يروي ما فقدناه، إذ شَرَكْنَا على أيدي الشعب ذاته الذي علَّم الجميع أهمية عدم نسيان الماضي. هكذا، نحن ضحايا للضحايا، ولأجئون شَرَكُوا على أيدي لاجئين.

كان المبرر لوجود إسرائيل هو دائماً أنه ينبغي أن يكون هناك بلد منفصل، ملاذ، لليهود حصراً. وكان اتفاق أوسلو ذاته يستند إلى مبدأ الفصل بين اليهود والآخرين، كما اعتاد إسحق رابين أن يكرّر بلا كلل. ومع ذلك، على امتداد الخمسين سنة الماضية، وبشكل خاص منذ أن زُرعت المستوطنات الإسرائيلية للمرة الأولى في الأراضي المحتلة في ١٩٦٧، أصبحت حياة اليهود متشابكة أكثر فالكثير مع حياة غير اليهود. وتزامنت المساعي المبذولة للفصل، على نحو متناقض ظاهرياً، مع المساعي لانتزاع مزيد ومزيد من الأراضي، وهو ما كان يعني بدوره أن إسرائيل ضُمَّت إليها أعداداً متزايدة من الفلسطينيين. في إسرائيل ذاتها يبلغ عدد الفلسطينيين حوالي مليون، أي ٢٠ في المئة تقريباً من السكان. وفي غزة والقدس الشرقية والضفة الغربية، حيث تنتشر المستوطنات بكثافة أكبر، هناك ما يقرب من ٢،٥ مليون فلسطيني آخرين. وأقامت إسرائيل نظاماً كاملاً من الطرق «الالتفافية»، التي صُمِّمَتْ لتلتف حول البلدات والقرى الفلسطينية، كي تؤمّن ربط المستوطنات وتحاشي العرب، لكنّ صغر مساحة فلسطين الأصلية، والتداخل الكبير بين الإسرائيليين والفلسطينيين، رغم انعدام التكافؤ والتنافر بينهما، يبلغان حدّاً يتعدّر معه ببساطة حدوث هذا الفصل التام أو تحقيقه. ويقدّر أنه بحلول السنة ٢٠١٠ سيكون هناك تكافؤ ديموغرافي. كيف ستكون الحال عنئذ؟

من الواضح أن نظاماً يمنح امتيازات لليهود الإسرائيليين لن يرضي أولئك الذين يريدون دولة عبرية متجانسة كلياً، أو أولئك الذين يعيشون هناك ولكنهم ليسوا

يهودًا. فبالنسبة إلى المجموعة الأولى يمثل الفلسطينيون عقبة ينبغي التخلص منها بطريقة ما، وبالنسبة إلى المجموعة الثانية يعني الوجود كـ«فلسطينيين» في دولة عبرية أنهم يشعرون بسخط دائم بسبب مكانتهم الأدنى منزلة. لكن الفلسطينيين في إسرائيل لا يريدون أن يرحلوا، إذ يقولون إنهم موجودون بالفعل في بلادهم ويرفضون أي حديث عن الانضمام إلى دولة فلسطينية منفصلة إن ظهرت هذه الدولة إلى الوجود. وفي غضون ذلك، يصعب إخضاع السكان المسيحيين في غزة والضفة الغربية بسبب ما فرض على عرفات من شروط تسليبه القوة، فليس هناك ما يشير إلى اضمحلال طموحات هؤلاء الفلسطينيين إلى تقرير المصير، وذلك بالصد من الحسابات الإسرائيلية. كما يبدو واضحاً أن الفلسطينيين كعرب يريدون مهما كان الثمن - وهذه الحقيقة مهمة متى أخذت في الاعتبار معاهدات السلام الفاترة على نحو كئيب بين إسرائيل ومصر وبين إسرائيل والأردن - أن يحتفظوا بهويتهم العربية كجزء من العالم العربي والإسلامي الذي يحيط بهم.

تكمُن المشكلة، لهذه الأسباب كلها، في أن إعطاء حق تقرير المصير للفلسطينيين في دولة منفصلة شيء غير عملي، كما هي الحال تماماً بالنسبة إلى مبدأ الفصل بين سكان عرب من دون سيادة وسكان يهود يتمتعون بها فيما يعيش الفريقان تمازجاً ديموغرافياً وترابطاً يتعذر إلغاؤه. والسؤال، حسب اعتقادي، ليس كيف يمكن ابتكار وسائل لمواصلة السعي إلى الفصل بينهما، بل النظر في إمكان أن يعيشا معاً على أفضل نحو ممكن من العدل والسلام.

يمكن وصف الوضع القائم حالياً بأنه مازق محبط، إن لم نقل إنه دموي. فالصهاينة داخل إسرائيل وخارجها لن يتخلوا عن رغبتهم في إقامة دولة عبرية منفصلة، ويريد الفلسطينيون الشيء ذاته لأنفسهم رغم أنهم قبلوا من اتفاق أوسلو أقل من ذلك بكثير. ومع ذلك، في كلا الحالتين، تصطبم فكرة الحصول على دولة «لنا» بالحقائق: فباستثناء القيام بحملة تطهير عرقي أو تهجير جماعي كما حدث في ١٩٤٨، لا يمكن التخلص من الفلسطينيين أو أن تحقق رغبة الفلسطينيين في التخلص من الإسرائيليين. ولا يملك أي من الطرفين خياراً عسكرياً ممكناً ضد الطرف الآخر، وهو للأسف ما يفسّر لماذا اختار كلاهما سلاماً يسعى بوضوح إلى تحقيق ما عجزت عنه الحرب.

كلما استمرت الأنماط الحالية للاستيطان الإسرائيلي وفرض القيود على الفلسطينيين وما يُؤدونه من مقاومة، تضاعف احتمال حصول أي من الطرفين على أمن حقيقي. وكان التعبير عن هوس نتانياهوا بالأمن بشكل يقصره على إذعان الفلسطينيين لمطالبه يتسم دائماً بسخف واضح. فمن جهة، مارس هو وشارون ضغوطاً متزايدة على الفلسطينيين بدعواتهما الصاخبة للمستوطنين بأن ينتزعوا ما يُمكن انتزاعه. ومن جهة أخرى، توقع نتانياهوا أن تُكره مثل هذه الوسائل الفلسطينيين على قبول كل ما تفعله إسرائيل، من دون أي خطوات إسرائيلية في المقابل. ويصبح عرقات، مدعوماً من واشنطن، أكثر قمعاً كل يوم. فقد أصدر أخيراً، على سبيل المثال، بالاستناد إلى «أنظمة الطوارئ العسكرية» التي أصدرتها سلطة الانتداب البريطانية عام ١٩٣٦ ضد الفلسطينيين، مرسوماً لا يكتفي باعتبار التحريض على العنف والنزاع العرقي أو الديني جريمة فحسب بل يشمل بذلك أيضاً انتهاكاً عملياً للسلام. ليس هناك أي دستور أو قانون أساسي فلسطيني. ويرفض عرفات ببساطة القبول بأي قيود على سلطته، أخذاً في الاعتبار الدعم الأميركي والإسرائيلي له. فمن يعتقد حقاً أن هذا كله يمكن أن يحقق لإسرائيل الأمن والخضوع الدائم للفلسطينيين؟

ينبع العنف والكره والتعصب من الظلم والفقر والإحباط السياسي. وفي الخريف الماضي صادر الجيش الإسرائيلي مئات الفدادين من الأراضي الفلسطينية من قرية أم الفحم التي لا تقع في الضفة الغربية بل داخل إسرائيل. وأكد هذا حقيقة أن الفلسطينيين، حتى كمواطنين إسرائيليين، يُعاملون باعتبارهم أدنى منزلة وأشبه بفتة دنيا تعيش في ظل نظام تمييز عنصري. في الوقت نفسه، لما كانت إسرائيل هي الأخرى لا تملك دستوراً، ولأن الأحزاب الأرثوذكسية المتطرفة تستحوذ على مزيد من السلطة السياسية، فتمت جماعات وأفراد من اليهود الإسرائيليون الذين بدأوا ينظمون حول فكرة نظام ديمقراطي علماني كامل لكل المواطنين الإسرائيليين. كما يتحدث عضو الكنيست العربي ذو الشخصية الجذابة عن توسيع مفهوم «المواطنة» كوسيلة لتجاوز المعايير الإثنية والدينية التي تجعل إسرائيل عملياً في الوقت الحاضر دولة غير ديمقراطية بالنسبة إلى ٢٠ في المئة من سكانها.

يمتاز الوضع في الضفة الغربية والقدس وغزة بانعدام الاستقرار واختلال كبير في العلاقة لمصلحة أحد الطرفين. فالمستوطنون الإسرائيليون (حوالي ٣٥٠ ألفاً منهم) يستمرّون في العيش، تحت حماية الجيش، كأناس لا يخضعون للقوانين المحلية ويتمتعون بامتيازات وحقوق لا يملكها السكان الفلسطينيون. (على سبيل المثال، لا يمكن لسكان الضفة الغربية أن يذهبوا إلى القدس، وهم لا يزالون يخضعون في ٧٠ في المئة من المنطقة للقانون العسكري الإسرائيلي، وأراضيهم عرضة للمصادرة). وتتحكّم إسرائيل بموارد مياه الفلسطينيين وأمنهم، فضلاً عن المخرج والمداخل. وحتى مطار غزة الجديد يخضع لسيطرة إسرائيل الأمنية. ولا يحتاج المرء لأن يكون خبيراً كي يدرك أنّ من شأن هذا الوضع أن يؤدي إلى إطالة أمد النزاع بدلاً من الحد منه. يجب هنا أن نواجه الحقيقة، لا أن يجري تجبّؤها أو إنكارها.

هناك في الوقت الحاضر يهود إسرائيليون يتحدثون بصراحة عن «ما بعد الصهيونية»، بقدر ما يعني أنّ الصهيونية الكلاسيكية، بعد خمسين عاماً من تاريخ إسرائيل، لم توفر حلاً لوجود الفلسطينيين أو لوجود مقصور على اليهود. ولا أجد أيّ سبيل آخر سوى الشروع في الكلام عن اقتسام الأرض التي فرض علينا أن نوجد معاً عليها، اقتسامها بطريقة ديمقراطية فعلاً، بحقوق متكافئة لكل مواطن. لا يمكن أن تكون هناك أيّ مصلحة إلا إذا قرّر كلا الشعبين أن وجوده هو حقيقة دنيوية وأنه ينبغي التعامل معه تبعاً لذلك. وهذا لا يعني الانتقاص من حياة اليهود أو التخلّي عن طموحات العرب الفلسطينيين ووجودهم السياسي. إنّه، على العكس، يعني تقرير المصير لكلا الشعبين. لكنّ هذا يعني فعلاً الاستعداد لتخفيف المكانة الخاصة التي يتمتع بها أحد الشعبين على حساب الآخر والتقليل من شأنها والتخلّي عنها في النهاية. ويتعيّن النظر في «قانون العودة» لليهود وحق العودة للاجئين الفلسطينيين وتشنبيهما معاً. ونحتاج إلى أن نحدّ، من حيث المدى والإقصائية، من فكرتين على السواء: فكرة إسرائيل الكبرى باعتبارها الأرض التي منحها الله لليهود، وفكرة فلسطين باعتبارها أرضاً عربية لا يمكن أن تُعزل عن الوطن العربي.

ومن المثير للاهتمام أنّ تاريخ فلسطين الذي يمتدّ آلاف السنين يقدّم ما لا يقلّ عن سابقتين للتفكير بمثل هذه الصيغ العلمانية والأكثر اعتدالاً. أولاً كانت فلسطين

دائمًا ولا تزال مهدّ حضارات وأقوام كثيرة، وسيكون من قبيل التبسيط المفرط أن ننظر إليها باعتبارها يهودية أو عربية بشكل أساسي أو على وجه الحصر. فوجود اليهود فيها، رغم قدمه، ليس الوجود الرئيسيّ بثأية حال. ومن الأقوام الأخرى التي أقامت فيها الكتعانيون والمزايييون واليبوسيون والفلسطينيون في العصور القديمة، والرومان والعثمانيون والبيزنطيون والصليبيون في العصور الحديثة. تمتاز فلسطين بتعدد الثقافات وتعدد القوميات وتعدد الديانات. وليس هناك أيّ مبرر تاريخيّ للتجانس، مثلما لا يوجد مثل هذا التبرير لأفكار غامضة عن النقاء القوميّ أو الإثنيّ والدينيّ في الوقت الحاضر.

ثانيًا، خلال الفترة بين الحربين العالميتين، جادلت مجموعة صغيرة ولكن مهمة من المفكرين اليهود (جوداه ماغنس ويوير وأريندت وآخرون) وحرّضت على إقامة دولة ثنائية القومية. وغلب على جهودهم طبعًا منطق الصهيونية، لكنّ الفكرة لا تزال حيّة في الوقت الحاضر هنا وهناك وسط أفراد يهود وعرب محبطين جرّاء عيوب الحاضر ومصائبه. ويقوم جوهر هذه الرؤية على التعايش والاقتسام بأشكال تقتضي استعدادًا مبدعًا وجريئًا ونظريًا لتجاوز المأزق المجذب للاندعاء والرفض والإقصاء. واعتقد أنّه حاليًا يجري الاعتراف الأولي بالآخر كطرف مكافئ، لن يصبح الطريق إلى أمام ممكنًا فحسب بل جذابًا أيضًا.

لكنّ القيام بالخطوة الأولى أمر بالغ الصعوبة. فاليهود الإسرائيليون معزولون عن واقع الفلسطينيين، ويقول معظمهم إنّهم في الحقيقة لا يعنيهم. وأتذكّر، عندما انتقلت بالسيارة للمرة الأولى من رام الله إلى داخل إسرائيل، كيف بدا لي ذلك أشبه بالانتقال مباشرة من بنغلادش إلى جنوب كاليفورنيا. ومع ذلك فإنّ الواقع ليس أبدًا قريبًا إلى هذا الحدّ.

يجد أبناء جيلي من الفلسطينيين، الذين يعانون حتى الآن آثار الصدمة الناجمة عن فقدان كل شيء عام ١٩٤٨، أنّه يكاد يكون من المستحيل أن يقبلوا استيلاء شعب آخر على منازلهم ومزارعهم. ولا أرى أنّه يمكن بأيّ طريقة تجنّب حقيقة أنّه جرى في عام ١٩٤٨ تشريد شعب من قِبَل شعب آخر، مقترنًا بذلك ظلمًا خطيرًا. ولا تتيح دراسة تاريخ الفلسطينيين واليهود معًا إعطاء مأساة المحرقة وما حدث للفلسطينيين في وقت لاحق مداهما الكامل فحسب بل ستكشف أيضًا - في



سياق الحياة المتداخلة للإسرائيليين والفلسطينيين منذ ١٩٤٨ - كيف تحمل أحد الشعبين، الفلسطينيين، قسطاً غير متكافئ من الألم والخسارة.

لا تمثل مثل هذه الصياغة أي مشكلة بالنسبة إلى الإسرائيليين المتدينين واليمينيين. فهم يقولون: «نعم، انتصرنا، لكن هذا هو ما ينبغي أن يكون عليه الحال. هذه الأرض هي أرض إسرائيل وليست لأحد سواها». سمعت هذه الكلمات من جندي إسرائيلي يحرس بلدوزراً كان يقوم بتخريب حقل فلسطيني في الضفة الغربية (بينما كان ماله يراقب عاجزاً) بهدف توسيع طريق التفافي. لكن هؤلاء المتدينين واليمينيين ليسوا الإسرائيليين الوحيدين. فهناك آخرون، ممن يريدون السلام كنتيجة للمصالحة، مستأثرون من الهيمنة المتزايدة للأحزاب الدينية على الحياة في إسرائيل ومن جُور اتفاق أوسلو ومشاعر الإحباط الناجمة عنه على النساء. ويشارك كثيرون من أمثال هؤلاء الإسرائيليين بنشاط في تظاهرات ضد العمليات التي تنفذها حكومتهم بمصادرة أراضي الفلسطينيين وهدم منازلهم. هكذا، يتحسّس المرء استعداداً سليماً للبحث عن السلام في مكان آخر بدلاً من انتزاع الأراضي والتفجيرات الانتحارية.

ويعتبر بعض الفلسطينيين، لأنهم الطرف الأضعف، الخاسر، أن التخلي عن استعادة كاملة لفلسطين العربية يعني التخلي عن تاريخهم بالذات. لكن معظم الآخرين، خصوصاً من جيل أولادي، ينظرون بشك إلى من يكبرونهم سنّاً وينطلعون بطريقة أقل تقليدية إلى المستقبل تتجاوز النزاع والخسارة التي لا تنتهي. وواضح أن المؤسسات الحاكمتين في كلا الجانبين مشدودتان إلى تيارات الفكر والصيغ السياسية «البراغماتية» الراهنة لدرجة يجعلها لا تجرؤ على أي شيء أكثر مخاطرة. لكن بعض الآخرين (فلسطينيين وإسرائيليين) بدأوا بصوغ بدائل جذرية للواقع القائم. إنهم يرفضون قبول القيود التي فرضها اتفاق أوسلو، فيما يبلغني آخرون أن الصراع الحقيقي يدور على حقوق متكافئة للعرب واليهود، لا إقامة كيان فلسطيني منفصل يكون بالضرورة تابعاً وضعيفاً.

تكون البداية بتطوير شيء مفقود كلياً من الواقعيين الإسرائيليين والفلسطينيين على السواء في الوقت الحاضر: وهو فكرة وممارسة المواطنة، بدل الانتماء الإثني أو العرقي، باعتبارهما الأداة الرئيسية للتعایش. ففي الدولة الحديثة يُعتبر كل أفرادها

مواطنين بحكم وجودهم وتقاسم الحقوق والواجبات. المواطنة إذًا تعطي اليهودي الإسرائيلي والعربي الفلسطيني الحق في أن يتمتعوا بالامتيازات والموارد ذاتها. هكذا يصبح وجود دستور ووثيقة للحقوق أمرًا ضروريًا لتجاوز نقطة البدء في النزاع، لأن كل جماعة سيكون لها حق تقرير المصير ذاته، أي الحق في أن تمارس حياتها بطريقتها (اليهودية أو الفلسطينية) الخاصة، وقد يكون ذلك في كانتونات فيديرالية، مع عاصمة مشتركة في القدس، وتكافؤ في ما يتعلق بالأرض، وحقوق علمانية وقضائية ثابتة. ولا ينبغي لأي من الطرفين أن يكون رهينة بأيدي المتطرفين الدينيين.

ومع ذلك، فإن مشاعر الإحساس بالاضطهاد والمعاناة متأصلة إلى درجة أنه يكاد يكون من المستحيل القيام بمبادرات سياسية تشد اليهود والعرب إلى المبادئ العامة نفسها من المساواة المدنية، فيما يجري تجنب المخاطر التي تنجم عن وضع طرف في مواجهة مع الطرف الآخر. ويحتاج المثقفون الفلسطينيون إلى أن يعبروا للإسرائيليين عن قضيتهم بشكل مباشر في المنتديات العامة والجامعات ووسائل الإعلام. ويكمن التحدي إزاء المجتمع المدني وداخله على السواء، فقد ظل إلى وقت طويل خاضعًا لنزعة قومية تطورت إلى عقبة في وجه المصالحة. بالإضافة إلى ذلك، يعوق انحطاط الخطاب - كما يجسده تبادل الاتهامات بين عرفات ونتانيا هو فيما تهدد حقوق الفلسطينيين مخاوف «أمنية» مغالى فيها - نشوء أي منظور أوسع أفقًا وأكثر تسامحًا.

تبدو البدائل بسيطة على نحو مزعج: إما أن تستمر الحرب (إلى جانب الكلفة المرهقة لعملية السلام الجارية) أو أن يجري السعي الحثيث إلى سبيل للخلاص يقوم على السلام والمساواة (كما جرى في جنوب أفريقيا بعد انتهاء نظام التمييز العنصري)، رغم العقبات الكثيرة. فحالما نسلم بأن الفلسطينيين والإسرائيليين باقون هناك، لا بد أن يكون الاستنتاج اللائق هو الحاجة إلى تعايش سلمي ومصالحة حقيقية. تقرير فعلي للمصير. وللأسف، لا يتضائل الظلم ونزعة العدوان من تلقاء ذاتهما: بل يتعين الهجوم عليهما من قبل كل الأطراف المعنية.

الحياة ١ شباط ١٩٩٩

## تحريض !

كان لزيارة بيل كلينتون الأخيرة إلى غزة هدفان: إنقاذ عملية السلام وتقوية موقفه إزاء الكونغرس الذي كان وقتها يُنظر في عملية إقالته. وإذا كان الهدف الثاني قد فشل بعدما صوّت مجلس النواب الأميركي لإحالة على المحاكمة أمام مجلس الشيوخ، فقد مُني الهدف الأول أيضاً بالفشل، رغم كل المبالغيات والتهويلات في وسائل الاعلام. مع ذلك علينا القول إن خطاب كلينتون إلى الفلسطينيين كان الأول من نوعه من حيث التعبير عن التعاطف الإنساني مع مؤسساتهم. وما إن وصل كلينتون إلى فلسطين حتى أعلن بنيامين نتانياهو وقفَ عملية إعادة الانتشار الإسرائيلية التي نصّ عليها اتفاقُ «مزرعة واي» الذي عُقد في تشرين الأول (أكتوبر) الماضي. ولما كان الانسحاب المفترض رمزياً أصلاً، إذ لم يشمل سوى مساحة ضئيلة من الأرض (خمس في المئة من المنطقة «ج» التي تسيطر عليها إسرائيل تُضمّ إلى المنطقة «ب» الواقعة تحت السيطرة الأمنية الإسرائيلية في أيّ حال)، فإنّ الغاية من الإعلان كانت مجردُ إهانة الفلسطينيين والرئيس كلينتون. وتوالت في الأسابيع الأخيرة التقاريرُ عن «الاضطرابات» في الأراضي المحتلة، وكان سببها، من جهة، استهتارُ إسرائيل بمشاعر الفلسطينيين عندما أطلقت سراح نحو مئة سجين من سارقي السيارات والمجرمين العاديين (فيما نصّ اتفاقُ «مزرعة واي» على إطلاق ٧٥٠ سجيناً سياسياً)، ومن الجهة الثانية غضبُ الفلسطينيين من استعداد عرفات الدائم لتقديم التنازلات، وأسلوبِهِ التفاوضي المُسم بالتسبّب

واللامبالاة (وهو ما دفع عدداً من مفاوضاته إلى التهديد بالاستقالة). من هنا، بدلاً من التقدم نحو السلام، نجد هذا المزيج من صلافة نتانياهو وضعف كلينتون وتضاؤل شعبية عرفات إلى حد الاختفاء، وهو ما لم تتجج في تغطيته كل تلك المراسيم والطقوس العجيبة التي تَقَنَّن في ابتكارها الفلسطينيون والأميركيون، ومن ضمنها عروض فرق موسيقى القَرَب والفتيات الحاملات الزهور والسيدة عرفات إلخ...

ما أسْتغفريه هو عددُ المرّات التي يُقبل فيها عرفات وبعضُ أتباعه القيام بخطوات إلغاء الميثاق الوطني الفلسطيني تلبيةً لطلب الإسرائيليين. ولم يكن هناك بالطبع أخيراً اجتماع حقيقي للمجلس الوطني الفلسطيني، لأنّ تلك المؤسسة فقدت شرعيّتها واستقلاليتها فعلياً عندما عاد عرفات إلى غزّة في عام ١٩٩٤. وإذا كان عرفات سنة ١٩٩٦ جَمَعَ بعضُ الفلسطينيين لتغيير الميثاق فإنّه هذه المرّة اكتفى بدعوة حفنة من المسؤولين ورجال الأعمال والوصوليين للمناسبة «الكبرى» الجديدة. والغريب أنّني تسلّمتُ (عن طريق الخطأ) دعوةً لحضور الاجتماع، أرسلتها إلى مكنتي بالفاكس «الشركة الفلسطينية للخدمات التجارية» التي يُسيطر عليها عرفات. وحدثت لي الدعوة موعداً للوصول إلى عمّان والانضمام هناك إلى رحلة جويّة إلى غزّة مخصّصةً للمشاركين في الاجتماع، ثم العودة مساء اليوم نفسه. وجاءت الدعوة رغم أنّني استقلتُ من المجلس الوطني الفلسطيني في ١٩٩١، وهو ما يعطينا فكرة عن شرعيّة الاجتماع الجديد من حيث العضويّة والنصاب. في الوقت نفسه تسلّمتُ دعوةً لحضور اجتماع المعارضة الفلسطينية في دمشق بقيادة جورج حبش ونايف حواتمة. وأكّدت مصانع الإشاعات الفلسطينية (وهي المؤسسات الوحيدة الناشطة في الحياة السياسيّة الفلسطينيّة) أنّني حضرت الاجتماع.

المهزلة البائسة التي جرت في غزّة بحضور كلينتون الهمت دُبراً سونتاغ، المراسلة الجديدة في إسرائيل لصحيفة نيويورك تايمز، مقالاً بالغة السخف تغنّت فيها بالديمقراطية التي ينعم بها الفلسطينيون خلافاً لبقية العرب. لكنّ الأحداث على الأرض استمرّت في تكذيب المهزلة. من ذلك، أولاً، استمرار وتصاعد وتيرة الاستيلاء على الأراضي العربيّة من قبل المستوطنين الإسرائيليين، سواء عن طريق توسيع المستوطنات الأصليّة أو إنشاء مستوطنات جديدة. ويسيطر المستوطنون على

نحو أربعين في المئة من أراضي غزّة، فيما تحيط الحواجز الإلكترونيّة الإسرائيليّة بالقطاع من جهات ثلاث (الجهة الرابعة هي البحر، حيث دوريات الأسطول الإسرائيليّ). ولا يبدو أنّ كليتين أدرك مدى إسهام إسرائيل في تأمين سلامته خلال الزيارة. وحسب الدراسة الموثوق بها الصادرة في واشنطن أواخر السنة الماضية بعنوان «تقرير عن الاستيطان الإسرائيليّ» فإنّ «الديبلوماسية لا تتناول التغييرات التي تقوم بها إسرائيل في الأراضي المحتلة»، ومن هنا فإنّ سياسة الاستيطان الإسرائيليّة أثناء عمليّة السلام «سارت شوطاً طويلاً نحو الهدف الذي سعى إليه قادة إسرائيل خلال العقود الثلاثة الأخيرة: إعاقة إنشاء كيان سياسيّ فلسطينيّ مستقلّ يتمتع بسيادة حقيقية غرب نهر الأردن. إنّ هدف إسرائيل، كما يبدو، مناقض تماماً للأفكار السائدة عن هدف المفاوضات التي بدأت في أوسلو في ١٩٩٣». ويفشل الفلسطينيون في كل اجتماعات القمة المتوالية، رغم ما يرافقها من التطبيل الإعلامي، في وقف حملات الاستيطان الإسرائيليّ. ولم تشذّ محادثات «مزرعة واي» عن هذه القاعدة، كما أوضحتّ ليس أندوني في العدد الصادر في ١١ من الشهر الماضي لـ «مجلة ميدل إيست إنترناشونال»، لأنّ المفاضين لم يُفهموا أنّ إسرائيل «لم توافق سوى على عدم توسيع المستوطنات إلّا بعد الانتهاء من مرحلة الإنشاء الحاليّة، وهو ما يعني أنّ ما يُسمّى المناطق المحاذية (التي وافق عليها الفلسطينيون) يُمكن أنّ تُشتمل في النهاية مئات لا تحصى من الفدائين». ونجد في صحيفة هاريس في ٢٧ تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي وصفاً مخيفاً لكيفيّة توسّع مستوطنة أفرات قرب بيت لحم وخَنَقَها للقرى الفلسطينيّة المجاورة. وكنتُ صوّرتُ شريطاً تلفزيونياً للمنطقة خلال شباط (فبراير) الماضي، إلّا أنّ القرى هناك مثل وادي رحال والخضر التي زُرْتُها وقتها فَقَدَت الآن كلّ أراضيها تقريباً.

ثانياً، أدّت اقتصاديّات السلام إلى إفقار الفلسطينيين، كما تُبيّن سارا روي في دراسة جديدة مثيرة للإعجاب نشرها لتوه مركز الإمارات للدراسات الاستراتيجية، عنوانها «الاقتصاد الفلسطينيّ وعمليّة أوسلو: تدهور وتفكُّك». على كل مستويات المجتمع، تتدنّى الإنتاجيّة وتتقلّص الأسواق، وهناك أتكال أكبر على إسرائيل. وفيما تبلغ البطالة أعلى معدلاتها إطلاقاً، تُعتبر سلطة عرفات، بأجهزتها الأمنية الـ ١٤ وجهازها البيروقراطيّ المنتفخ وآلاف المخبرين وعناصر الأمن،

المستخدم الأكبر والأقل إنتاجية. فكل وزارة توظف مئات المدراء الذين لا يفعلون أي شيء سوى تقاضي أجور سخيفة. وتشير تقديرات البنك الدولي إلى أن حجم قوة العمل التابعة لعرفات يبلغ ١٢٠ ألف شخص، وهم يشككون مع الذين يتولون إعالتهم حوالى نصف الفلسطينيين المقيمين في الضفة الغربية وغزة. ويعتمد هؤلاء بشكل كامل على عرفات. لكن التذمر يخدم في أي حال. فقد تظاهر آلاف اللاجئين في سورية ولبنان. وأصيب أربعة فلسطينيين بجروح على أيدي القوات الإسرائيلية عندما أُجبرت مجموعة من العمال الفلسطينيين على أن يزحفوا على الأرض. ويستمر قذف الحجارة من قبل الفلسطينيين وإطلاق «الرصاص المطاط» من قبل الإسرائيليين. ومع ذلك، يتحدث نثانياهو بصخب عن التحريض عندما يرفع أحد الفلسطينيين شعاراً يطالب بحرية الوصول إلى الأماكن المقدسة في القدس التي لا يُسمح لفلسطيني الضفة الغربية وغزة بالوصول إليها (كما وصفت ذلك صحيفة هارتس في ١٤ كانون الأول).

كانت الفكرة الرئيسية لاتفاق «واي» إذاً هي عدم إعطاء الفلسطينيين مزيداً من الحرية، وفي الوقت نفسه عدم السماح للولايات المتحدة وإسرائيل بـ «مساعدة» الفلسطينيين على إقامة دولة مستقلة، بل العكس تماماً، أن تُزاد - بمساعدة من السلطة الفلسطينية - القيود والشروط التي يعيش في ظلها الفلسطينيون كي يبقوا طيعين ويحتمى بهم وفق أفضل التقاليد الاستعمارية. ويتجلى أحسن مثال رمزي على ذلك في إصدار مرسوم جمهوري من قبل عرفات في ١٩ تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي يحمل عنوان «بشأن تكريس الوحدة الوطنية ومنع التحريض». ويشير المرسوم، الذي يبدو واضحاً أنه جاء نتيجة هوس نثانياهو المفرط بأمن إسرائيل (يقابله إهمال عرفات لأمن الفلسطينيين)، إلى أن مراجعته الشرعية والأمثلة السابقة التي يستند عليها مستمدة من قوانين من ضمنها «قانون العقوبات الفلسطيني» الرقم (٧٤) لسنة ١٩٣٦ وتعديلاته. هذا القانون ليس سوى «أنظمة الطوارئ العسكرية» التي أصدرتها سلطة الانتداب البريطانية كوسيلة لمعاقبة المقاومة الفلسطينية، ثم تبناها الإسرائيليون بعد ١٩٤٨ للفاية ذاتها. والآن يستخدمها عرفات لتهديد أبناء شعبه. وما الغرض من ذلك؟ لمنع التحريض على أعمال العنف والإهانات والتمييز العنصري. كما يحظر المرسوم «الجمعيات غير

الشرعية». وكذلك «إفساد الحياة وتهيج الجماهير للتغيير بالقوة غير المشروعة أو التحريض على الفتنة أو التحريض على خرق الاتفاقات التي عقدها منظمة التحرير الفلسطينية مع دول شقيقة أو أجنبية». وستتولى تنفيذ هذا القانون الجديد والفريد لجنة مشكّلة من عدد متساوٍ من الفلسطينيين والإسرائيليين وعضو أو أكثر (العدد متفاوت حسب التقارير) من الأميركيين الذين قد يكونون، أو لا يكونون، أعضاء في وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية «سي آي أي». ولن تكون مهمتهم سوى مراقبة كل ما يتفوه به الفلسطينيون - كتابة أو شفاهاً، وما يُنشر أو يُبث - بالإضافة إلى الكتب المدرسية والصحف والمجلات، كما أوضح لي صديق من الضفة الغربية وصوته يتأرجح بين الأسى والبهجة.

هذه الوثيقة العجيبة لم تُلاحظ بعد من قبل وسائل الإعلام الأميركية أو العربية أو الأوروبية التي تبدي حماسة مفروطة في التبشير بنشوء الدولة الفلسطينية. لا يهم، بالطبع، الغياب الكامل للاتصال بين الأراضي في مناطق الحكم الذاتي. ولا يهم أن يكون عرفات رفض التصديق على الدستور أو القانون الأساسي الذي اقترحه مجلسه التشريعي. ولا يهم أن تخضع حياة الفلسطينيين، بفضل الضغوط الأميركية والإسرائيلية، لسلطة محاكم أمن الدولة التي تمنع حضور الشهود أو محامي الدفاع أو الجمهور. ولا يهم أن يستمر عرفات، الذي لا يخضع لأي مساءلة أو محاسبة، في التحكم بمبالغ كبيرة تعهد بها مانحون أوروبيون وأميريكيون، رغم أدلة كثيرة على تفشي الفساد على نطاق واسع. أمّا أن تُفرض إسرائيل والولايات المتحدة على الفلسطينيين الإنعان بتزلف لقانون مناهض للتحريض - مع لجنة على النمط الستاليني تقرر من طرف واحد ما هو التحريض وما هو غير ذلك - فإنه بالتأكيد ليس خطوة إلى الأمام في السعي إلى السلام أو تقرير المصير من قبل الفلسطينيين. هناك إذاً ما يدعو إلى العجب لأن زيارة كلينتون «التاريخية» إلى غزة لم تحرك مشاعر الفلسطينيين، أو لأنهم يرون في وصفات «السلام» الأميركية دوراً مستشاري الرئيس كلينتون الذين كان معظمهم، مثل دنيس روس، أعضاء سابقين في اللوبي الإسرائيلي؟

الحياة ٩ شباط ١٩٩٩

## مأساة في الطريق إلى التحقق !

فكرة إيهود باراك الغريبة عن «إمماج» الشروط البائسة الأخيرة في اتفاق واي (انسحاب إسرائيلي ثالث من نحو خمسة في المئة من الضفة الغربية) في مفاوضات الوضع النهائي تعطي مؤشراً خطيراً لما سيأتي. وكان باراك حرص منذ انتخابه في أيار (مايو) الماضي على إشاعة أجواء من التفاؤل والظهور بمظهر صانع السلام الإيجابي المنفتح والمراعي لشعور الآخرين. وهو ما صدقته الإدارة الأميركية كما يبدو، وكذلك عدد من القادة العرب والأوروبيين الذين التقوه. أسلوبه بالطبع مخالف لأسلوب بنيامين نتانياهو العدواني، لكن هل هناك فرق فعلي بين الاثنين؟ هل يؤمن باراك بسلام حقيقي، أم أن فكرته لا تختلف عن قادة إسرائيل السابقين، الذين أرادوا إدامة السيطرة على الفلسطينيين، إن لم يكن استعبادهم إلى الأبد، مهما كان الثمن؟ وإذا كان له موقف جديد مختلف نوعياً - مثلاً، انسحاب إسرائيلي كامل ودولة فلسطينية ذات سيادة حقيقية - فما فائدة تأجيل وإعادة صياغة اتفاقات سابقة بحجة الخوف على أمن إسرائيل، فيما يعرف العالم كله أن إسرائيل قوة عظمى تكاد تساوي الولايات المتحدة من حيث السلاح المتطور والتفوق الاستخباراتي على كل الدول العربية؟

من هنا يبدو أن باراك، إلى درجة لا تقل عن نتانياهو، سيحافظ على مكتسبات إسرائيل في الأرض، ولا يترك للفلسطينيين سوى حقوق على مستوى البلديات في بقعة ضئيلة من الأرض. وفي هذا بالتأكيد ما يعود إلى تذكير العرب



بأن إسرائيل لا تقدم التنازلات، بل إنها تخلق الوقائع ثم تقدم الفئات إلى عرفات وتسمح له بأن يعلن (أيضاً وأيضاً) عن انتصار فلسطيني جديد. لكن ربما يدرك الكل، حتى عرفات، أن لعبة إسرائيل الحالية لا تنطوي على تفهم أكثر للفلسطينيين مما كانت عليه قبل أن يصبح ضيف بيل كليتتون في البيت الأبيض. كما أن الولايات المتحدة اعتادت ولا تزال معارضة حق الفلسطينيين في العودة وتأييد كل خطوات إسرائيل على الأرض رغم انتهاكها قرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي. إنه الوضع المؤسف الذي يمكن أن يوضحه إلى عرفات ورجاله كل من يفهم سياسة أميركا الخارجية. لكن القيادة الفلسطينية تستمر على وهم الحصول من إسرائيل على صفقة أفضل عن طريق المزيد من التقرب إلى «بيل» (وهو بالتأكيد من أقل البشر صدقية في العالم). غير أن هذا لم يحصل سابقاً ولن يحصل مستقبلاً من دون ضغوط تفرض التغيير، فيما الموقف الفلسطيني المعلن هو التخلي عن الضغط واستبداله بالرضوخ والتعبير الخانع عن «حسن النية»، في خطوات مثل إلغاء اجتماع جنيف الشهر الماضي الذي كان سيبحث انتهاكات إسرائيل لقوانين الحرب كما ينص عليها الميثاق الرابع. ولم يؤد هذا الموقف إلا إلى مفارقة الوضع.

معنى هذا أن منظمة التحرير ستبقى تحت رحمة إسرائيل ما لم تتوفر التعبئة الشعبية العامة للفلسطينيين في كل مكان، والرؤيا المتماسكة الواضحة للمستقبل، والمثابرة والاستعداد لما سيأتي، من دون مساعدة إلا من تلك القلة من الدول العربية التي تعلن الاهتمام وتمارس اللامبالاة. ما يزيد الوضع سوءاً تحجّر شعور القادة العرب إزاء المظالم والعذاب الذي تلقاه شعوبهم (لا الفلسطينيين وحدهم) من الولايات المتحدة حسب نزواتها ونزوات إسرائيل. وما هو العراق يتعرض للقصف اليومي تقريباً، ويموت فيه الأطفال والنساء والشيوخ بأعداد هائلة بسبب العقوبات وتدمير البنى التحتية، دونما كلمة احتجاج من الجامعة العربية. وقبل سنة حاول كليتتون صرف الأنظار عن فضيحته مع مونیکا لوينسكي عن طريق مهاجمة السودان، ودمر نصف قدرة البلد على إنتاج الأدوية. وشهد السودان بعد ذلك موجة من وباء التهاب السحايا قضت على كثيرين بسبب الافتقار إلى الدواء. ومع ذلك استمر الصمت والشلل العربيّان، حتى مع اعتراف الولايات المتحدة بـ«غلطتها» عندما قصفت الخرطوم. لماذا لا يرفع أحد صوته ضد هذه المظالم الفاضحة؟ إلى

متى نتصرف وكأنّ شيئاً لم يكن؟ وهل هناك حدود للرياء والعجز في الموقف العربي؟ إنهم يكرّرون: «أعطوا باراك الفرصة»، فيما يوضحون لأميركا تلهمهم إلى السلام، لكيّ تتدفّق الاستثمارات والمساعدات وتتقدّم اقتصاداتهم المشوّهة وتتيح المزيد من الثراء للنخبة من أصحاب الأعمال.

أنا لست من السياسيين، ولذا يطول «الواقعيّين» الخبراء بالسياسة تذكيري بأنّها «فنّ المُمكن»، وأنّ ليس لنا إذا أخذنا في الاعتبار التفاوت الهائل في القوى بين أميركا وإسرائيل من جهة والعرب من جهة ثانية سوى أن نتوقّع سلاماً «براغماتياً» لا يصل إلى المعنى الكامل للسلام. لكنّ لو صحّ هذا المنطق لكنا لانزال في عصر الخيل والجمال، عصر تسليم الرسائل باليد بدل البريد الإلكتروني، والموت السريع بالجدري والطاعون. غير أنّ الحقيقة معاكسة: وهي أنّ الواقع (مثل التاريخ) من صنع الإنسان. وكان ابن خلدون المفكّر العظيم الأوّل الذي أدرك ذلك، كما أدرك أنّ قوانين التاريخ تُفرض نتائج محدّدة، معتمداً على ما يقوم به الإنسان أو ما لا يقوم به. وقال إنّ التفكّك يأتي عندما تفقد المجتمعات إرادتها وتواجه الفساد الداخلي والضغط الخارجي - والنتيجة دوماً دمار ذلك المجتمع واختفاؤه. وأمام العرب اليوم، ولاسيّما الفلسطينيّون، وضع بالغ البؤس، لكنّه ليس نتيجة «الواقع» بل الفشل في تحديد الرؤيا ثم الكفاح من أجل تحقيقها.

ما هي الخريطة المحتملة للشرق الأوسط التي ستبرز من عمليّة السلام هذه؟ ستتوصّل سورية ولبنان وإسرائيل إلى اتفاق يشمل انسحاب الأخيرة مقابل تعديلات تطالب بها إسرائيل على وضع سورّيّة العسكريّ. لكنّ من المُستبعد تماماً أن يؤدّي ذلك إلى السلام «الكامل» والتطبيع نظراً إلى افتقار الخطوة إلى التأييد الشعبي، أيّ أنّ الوضع سيكون كما نجده في مصر أو الأردن في علاقتهما بإسرائيل. أما الفلسطينيّون فإنّ أقصى ما يُمكنهم توقّعه هو استعادة نحو ٤٠ في المئة من الضفّة الغربيّة، على أن تستمرّ إسرائيل في المشاركة في نصف تلك المساحة. كما تبقى حدود غزة والضفّة الغربيّة في يد الإسرائيليّين، وتبقى القدس إسرائيليّة، مع تنازلات طفيفة في الحرم الشريف وكنيسة القيامة وإزاء مطلب أو مطلبين دينيّين غيرهما. الموارد المائية قضية رئيسيّة، ولا أتوقّع أيّ تنازل إسرائيليّ مهمّ حولها، أيّ أنّ السيطرة على المياه الجوفيّة في الضفّة ستبقى في يد

الإسرائيليّين. قد يكون هناك تنازل عن بعض المستوطنات الصغيرة، لكنّ المستوطنات الرئيسيّة مثل معالي أدوميم وأفراّت وغيرها قرب بيت لحم والخليل ونابلس ستبقى مكانها. وسيبقى اللاجئون في بلاد اللّجوء، من دون حقّ في العودة مواز لـ «قانون العودة» الإسرائيليّ. وإنّ تكون هناك تعويضات على تدمير فلسطين ١٩٤٨ أو سياسات الاحتلال منذ ١٩٦٧، على رغم مئات البلايين من الدولارات التي خسرها الفلسطينيّون.

ما استغريه أنّ عرفات لا يقدّم كلّ هذا على أنّه النتيجة المرجّحة للمفاوضات الحاليّة، ولا يطلب رأي الفلسطينيّين فيها. ألم يتعهد باراك إجراء استفتاء على الانسحاب من الجولان (ومناطق أخرى)؟ اليس للمواطن العربيّ حقّ مساوٍ في الإدلاء برأيه من خلال استفتاء؟ إنّ هذا يصحّ خصوصاً على الشعب الفلسطينيّ، الذي يقاد في هذه المرحلة «الواقعيّة» من تاريخه إلى كارثة لا مخرج منها، حيث التاريخ المسلوب والحرمان إلى الأبد من إقامة الدولة السيّدة الحقيقيّة ومن حقّ العودة والمطالبة بالمواطنة المتكافئة ومستقبل اقتصاديّ عادل وتنمية اجتماعيّة شاملة. لماذا هذا الصمت العميق من شعب بسبعة ملايين نسمة والاكتفاء بالتفرّج إزاء اختزال الاستقلال والكرامة إلى فتات متناثرة من دون معنى أو قدرة على البقاء؟

إنّهُ الليل الطويل الذي يوشك أن يتّلتج ٥١ سنة من الصراع. إنّها النهاية التي يريدها الجار والحليف، ويتوقّع من الفلسطينيّين «العرفان بالجميل» تجاهها لأنّهم «على الأقلّ قد حصلوا على شيء». لكنّ تاريخ البشريّة لا يعرف الخمود، وهو مليء بترتيبات للسلام وتقسيمات وتسويات مفروضة لم تمهّد في النهاية سوى للثورات والحروب الأهليّة والانفجارات الاجتماعيّة. علينا أن نقم أنّنا أمام هذا النوع من السلام، وعلى باراك وعرفات التفكير مليّاً، كلّ من جانبه، بمصلحة شعبه على المدى البعيد. إنّ ما يضرّ بمستقبل إسرائيل كدولة في الشرق الأوسط محاطة بمئات الملايين من المسلمين هو أن تبدو فارضة المهانة على شعب عربيّ يقوده رجل مريض أثقلته السنون ومفتقر إلى الشعبيّة. وليس لـ «بانتوستان» جديدة يمارس فيها العزل العنصريّ أن تشنّع الاندفاع الفلسطينيّ (أو العربيّ) نحو تقرير المصير. إنّ «حلاً» كهذا سيؤجّل فقط، ولن ينهي، المزيد من المواجهات والعنف. ولا بدّ لإسرائيل أن

تُعترف وقتاً ما بظلمها للفلسطينيين وترفعه عنهم، بدل الاطمئنان الواهم إلى أنها نجحت في أن تُفرض عليهم القبول بسلطتها. لأن نجاحاً كهذا يفترض لامة ما أن تنسى هويتها وتاريخها - وهذا مستحيل كما يعرف اليهود قبل غيرهم. ليس هناك بديل من التعايش المتكافئ بين الطرفين، فلماذا لا نخطط له بشجاعة الآن؟

اما منظمة التحرير الفلسطينية فأنا أعرف مدى افتقارها حالياً إلى مجال المناورة - وهذا يعود بالدرجة الأولى إلى أوهامها إزاء الولايات المتحدة. لكن السبب أيضاً هو احتقارها لشعبها وازدراؤها بمصالحه، في الوقت الذي لا يُمكن فيه، في وضعنا، صنعُ السلام من جانب ديكتاتور، بل يجب محاولة أخذ جملة الفلسطينيين في الاعتبار. لكن ماذا قال عرفات للناس في الدهيشة أو برج البراجنة أو البقعة في عمان أو غيرها من المخيمات؟ لا شيء. إنه يقضي وقتاً أطول في الحديث مع شيراك مما يقضيه مع اللاجئين أو المزارعين الذين تصادر أراضيهم يومياً. لكن لا بد له قريباً من مصارحة الشعب الفلسطيني، والقول علناً ويصدق ما يعتقد أنه يفعل، وماذا في إمكانه أن يقدم لهم فعلاً، ثم ترك الخيار لهم. غير أنه مهما يكن من أمر عرفات فإن مفاوضات الوضع النهائي تشكل نهاية حياته السياسية، التي قدم خلالها ما أمكنه - ببطولة أحياناً، وبدونها أحياناً أخرى. وعلى جيل جديد أن يواجه النتائج لكي تبدأ ولادة جديدة، وإلا فإن استلاب شعبنا سينخل التاريخ مأساةً مفتوحة أبداً، جرحاً ينزف إلى ما لا نهاية.

الحياة ١٧ آب ١٩٩٩

## ماذا يُمكن أن يعني الانفصال؟

يُبدى معظم الإسرائيليين والفلسطينيين رغبةً قويّةً وأكيدة، كما يبدو، في العيش في دولتين منفصلتين. وشهدت الأسابيع القليلة الماضية هدوءًا مؤقتًا في المفاوضات على كل الجبهات في عملية السلام، ويرجع السبب بشكل أساسي إلى عدم استعداد من جانب إسرائيل للمغامرة بأي شيء جديد أو ممكن في المستقبل القريب. لكنّ إيهود باراك كان في الواقع صريحًا تمامًا خلال هذه الفترة، ومنذ انتخابه أيضًا، في ما يتعلّق بهدفه السياسي الذي يقضي بفصل العرب واليهود بعضهم عن بعض الآن وفي المستقبل. وتوافق هذا مع سلسلة خطوات غير مألوفة تتعلّق بممر «مُحكم» (secure) (تُترجم هذه الكلمة دائمًا بشكل خاطيء على أنّها تعني «آمن») للفلسطينيين بين غزّة والضفة الغربية، كما لو كان الفلسطينيون من وجهة النظر الإسرائيلية جنسًا مُعديًا يتعيّن احتواء وجوده في أنحاء أرض إسرائيل وعزله وتطهيره من السموم. ويمثّل افتتاح حاجز تفتيش جديد في الطرف الشمالي من بيت لحم جزءًا من عقدة الارتياب ذاتها: قُتل أحد الفلسطينيين بالفعل في هذا الموقع، وهناك احتمال كبير جدًا أن ينشأ توثر حيثما حدث تماس بين الشعبين. لكنّ ما يجب أن نتذكّره هو أنّ هذا وضع غير متكافئ تملك فيه إسرائيل السلطة كلّها وتسيطر على الأرض كلها، فيما يبدو الفلسطينيون مثل أشياء توضع هنا وهناك وفق مشيئة إسرائيل.

لا ينتهي الأمر عند هذا الحدّ. فالمنطق الانفصاليّ للنزعة القومية الفلسطينية يزيد الوضع تعقيدًا. لا جدال إطلاقًا في أنّه يحقّ لشعب سَلْب هويته وانتزعت منه

أرضه، وأجبر على أن يعيش عقوداً من الاضطهاد والنفي العسكري، أن يتطلع إلى أن يستعيد مكانه في الأسرة الدولية كعضو كامل. لكن الوضع الفلسطيني أكثر تعقيداً من أي وضع آخر في تاريخ الكفاح من أجل التحرر أو الاستقلال. فالفلسطينيون الذين شتتوا يعيشون في الوقت الحاضر في ظل سلطات متنوعة، من ضمنها بالطبع سلطة فلسطينية تؤدي وظيفتها من دون استقلال حقيقي تحت وصاية إسرائيلية. هناك مليون من الفلسطينيين هم مواطنون إسرائيليون، وحوالي مليونين منهم أردنيون. ويعيش ألوف آخرون في بلدان عربية مختلفة في وضع قانوني «غير محدد». ويطمح جميع الفلسطينيون بحق إلى وضع يتمتعون فيه بتماسك وسيادة وطنيين، حتى في الوقت الذي يتفاوض فيه ممثلوهم المفترضون لتجديد الوضع الراهن غير المرغوب فيه بطريقة تفضي إلى إنشاء دولة لا يمكن أن تتمتع أبداً باستقلال كامل. منطق الانفصال الذي يتبناه باراك تماثله إذاً على نحو عجيب رغبة فلسطينية في الوجود بشكل منفصل عن إسرائيل، على رغم أن مثل هذا الانفصال غير ممكن حقاً في كل الأحوال. فإتينا ذهب المرء في فلسطين/إسرائيل سيجد أن شعبيهما ممتازان في الواقع، ويرجع السبب إلى حد كبير إلى الكفاءة المروعة لسياسات الاستيطان الإسرائيلية منذ ١٩٦٧. في كل أرجاء فلسطين الأصلية (بما في ذلك ٤٠ في المئة من غزة وكل المناطق المحيطة بالقدس) يعيش الإسرائيليون على مقربة من الفلسطينيين، ولو أنه وضع مشحون بالتوتر ولا يحظى بقبول. هكذا، سواء بالنسبة إلى حلم باراك بإقامة سياج من أسلاك شائكة يفصل بين الشعبين، أو بالنسبة إلى رغبة الفلسطينيين في أن يعيشوا في أرض خيالية من دون وجود يهودي - إسرائيلي متطفل، يبدو كلا وجهي العملة غير واقعي ويُفتح الباب لعقود من العنف في المستقبل. وتفرض عليّ الأمانة أن أرفض كلا الفكرتين باعتبار أنهما من حيث الجوهر، وعلى المستوى الفلسفي أيضاً، غير عمليتين إذا أخذنا في الاعتبار الحقائق التي يجري التفاوضي عنها حالياً في خضم التفصيلات الفنية السطحية لعملية السلام التي ترعاها الولايات المتحدة.

تؤكد الحقائق - نعم، إنها حقائق ولا يمكن إنكارها إطلاقاً إلا بالكذب الفاضح أو بيهام الذات - أن إسرائيل في الوقت الحاضر ليست دولة عبرية على نحوٍ صرف وأن فلسطين ليست دولة عربية فلسطينية على نحوٍ صرف. ربما كان

حلماً قبل عشرين سنة بإقامة دولة فلسطينية قابلاً للتحقيق آنذاك، لكننا اليوم لا نملك الإرادة أو القدرة العسكرية أو السياسية أو المعنوية لإنشاء دولة فلسطينية مستقلة حقيقية. أكرر: يُمكن أن اتفهم وأؤيد من نواح كثيرة فكرة استقلال فلسطين، إذا كان تحقيقها ممكناً. لكن كيف سنقتطع ٣٥٠ ألف إسرائيلي، وكيف سنخلي الأجزاء اليهودية التي شيدت أخيراً في القدس الشرقية، وكيف سنزيل المستوطنات، وكيف سندحر المستوطنين والجيش في أي وقت حالياً أو في المستقبل القريب؟ لا نملك أي وسيلة لتحقيق أي من هذه الأشياء، وواضح أن المفاوضات لن تفعل ذلك. فقد اقتضى الأمر ٦ سنوات من التنازلات لإسرائيل لتحقيق استقلال جزئي لحوالي ١٣ في المئة من الضفة الغربية، ناقصاً الأمن والمياه والهواء ونقاط السيطرة على الحدود التي لاتزال إسرائيل تتحكم بها. هل يوجد أي إمكان لقيام كيان فلسطيني مستقل فعلاً في ظل الظروف الراهنة أو حتى في المستقبل المنظور؟ كلاً، إطلاقاً. كما لا يُمكن تحقيق الأحلام الإسرائيلية، بغض النظر عن عدد الطرق والحواجز ونقاط التفتيش (بما في ذلك آخر نقطة تفتيش في بيت لحم) ووسائل الفصل التي يواصل باراك ومستشاروه اختراعها. لا يُمكن إبعاد الفلسطينيين والإسرائيليين بعضهم عن بعض. في المنطقة الواقعة بين رام الله في الشمال وبيت لحم في الجنوب يعيش ٨٠٠ ألف من الإسرائيليين والفلسطينيين على نحو متشابك، ولا يُمكن الفصل بينهم. هذه هي الحقيقة.

المنطق السياسي المقبول الوحيد إذاً بالنسبة إلى الفلسطينيين هو أن ننقل كفاحتنا من مستوى التفاوض الرفيع إلى مستوى الواقع الفعلي على الأرض. فمن الواضح، أولاً وقبل كل شيء، أن السلطة الفلسطينية لا تملك الدعم الشعبي لما تفعله في أوسلو، وثانياً، ليس هناك من يَخلف عرفات في المستقبل القريب ويستطيع أن يحتفظ بالسيطرة كما يفعل الآن. فإذا أردنا أن نتجنب معاناة فظيعة ومزیداً من العنف في المستقبل علينا أن ننقل جهودنا من السماء إلى الأرض. يجب أن نتبنى استراتيجية مع إسرائيليين من الرأي نفسه - هذا تحالف حاسم - على صعيد قضايا لنا مصالح متماثلة بشأنها: الحقوق العلمانية، الأنشطة المناهضة للاستيطان، التعليم، والمساواة أمام القانون، سواء كان القانون المناهض للديموقراطية فلسطينياً أو إسرائيلياً عندما يتعلق الأمر بغير اليهود وباليهود

العلمانيّين أيضاً. لا يُمكن تنفيذ مشروع كهذا بالتعاون مع مسؤولين يعملون إمّا للحكومة الإسرائيليّة أو للسلطة الفلسطينيّة لأنّ لدى كليّتهما مصلحةٌ في إدامة الوضع الراهن. لا شك عندي في أنّ ما أقوله هنا لن يكون له أيُّ تأثير على عمليّة السلام الجارية، أو على نمط تفكير القيادة الحاليّة. أنا أكتب كيّ يسمعنني عربٌ آخرون وإسرائيليّون آخرون، أولئك الذين تتخطى بصيرتُهم الآفاق العقيمة لما يُمكن أن يقدّمه التقسيم والفصل. ندرك أنّ محاولة رسم خطوط بين شعوب لا يُمكن الفصلُ بين ثقافاتِها وتاريخها وقريها الجغرافيّ لن يحلّ المشكلات الأساسيّة للنزاع بينها. فالفصل السياسيّ هو في أحسن الأحوال إجراء مؤقت. والتقسيم تركة للإمبرياليّة، كما تُظهر ذلك بوضوح الأمثلةُ المحزنةُ في الهند وباكستان وإيرلندا وقبرص والبلقان، وكما تُشهد على ذلك بشكل فاجع تماماً كوارثُ إفريقيا في القرن العشرين. يجب أن نبدأ الآن التفكير بلغة التعايش، بعد الانفصال، وعلى الرُغم من التقسيم. ويقتضي ذلك، كما قلتُ أعلاه، نشاطاً سياسياً للسكان المحليّين على الأرض، الذين يتعاملون مع أشكال الصيف والجور على الأرض، بعيداً عن اجتماعات القمة المضلّة مع كلينتون وقنوات أوصلو السريّة الفادحة. هؤلاء الرُعماء بعيدون عن المصلحة الحقيقيّة البعيدة المدى لشعوبهم، لكنّهم يفعلون ما يجب أن يفعلوه. ليس بوسعهم أن يفعلوا أكثر من ذلك.

دعونا إذاً ننظر إلى أشكال التقسيم الجديدة هذه باعتبارها المساعي اليائسة وخندق الدفاع الأخير لإيديولوجيا انفصالٍ محتضرة ابتليتُ بها الصهيونيّة والنزعة القوميّة الفلسطينيّة، إذ لم يتغلب كلّ منهما على مشكلة «الآخر» الفلسفيّة التي تكمن في تعلّم كيفيّة العيش مع «الآخر» بدل العيش على الرُغم منه. عندما يتعلّق الأمر بالفساد، وبالتمييز العرقيّ أو الدينيّ، وبالفقر والبطالة، وبالتعذيب والرقابة، يكون «الآخر» دائماً واحداً ممّا لا شخصاً غريباً وبعيداً. لا تعرف هذه الإساءات والانتهاكات سوى ضحايا السلطة الجائرة، ويتعيّن على هؤلاء الضحايا أن يقاوموا كلّ الجهود التي تُبذل لتعميق معاناتهم. هذا هو برنامج المستقبل.

الحياة ٧ كانون الأول ١٩٩٩



## احتجاج طال انتظاره

اصدر عشرون مواطناً فلسطينياً من الضفة الغربية وغزة، كلهم تقريباً شخصيات بارزة تتمتع بشعبية كبيرة، بياناً تضمن إدانة لاذعة للسلطة الفلسطينية برئاسة ياسر عرفات، متهماً إيّاها بقدر هائل من «الفساد والإذلال والاستغلال»، وخيانة الشعب الفلسطيني في «عملية السلام» كما لاتزال تُسمّى على نحو طريف، والسماح بشكل عام لأوضاع الفلسطينيين العامة بالتدهور على كل المستويات.

تلقى مسؤولية الكثير من ذلك على اتفاق أوسلو، لكنّ البيان اعتبر عرفات ذاته على وجه التحديد (وعلى نحو مبرّر) الطرف الذي يتحمل أكبر قدر من المسؤولية عن المآزق البائس كلّها. فقد أشير إليه باعتباره هو الذي شرّع الأبواب للفساد المالي وتضليل الشعب في ما يتعلّق بإنجازات اتفاق أوسلو، ووعدهم بـ «سنغافورة» بدلاً من المستنقع الراكد الذي يغرق فيه حوالي ثلاثة ملايين شخص، باستثناء ٢٠٠ أو ٣٠٠ شخص من المحيطين به الذين يتمتّعون بمكانة «أشخاص بالغى الأهمية» (VIP) ويعيشون في أحسن حال. وردّت السلطة بدعائها المميّز باعتقال أربعة من الموقعين العشرين على البيان، ووضعت اثنين آخرين قيد الإقامة الجبريّة في منزلهما، واستدعى آخرون للتحقيق معهم. وجرى هذا كلّهُ وفقاً لأوامر غازي الجبالي قائد جهاز الأمن الرئيسيّ التابع لعرفات، الذي عاد إلى فلسطين برفقة زعيمه عام ١٩٩٤ بعدما كان أمضى سنوات الانتفاضة في حال رفاه نسبيّ في تونس.

تناولت نيويورك تايمز ويضع صحف رئيسية أخرى هذه القصة في ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي. لكنّ لم يضع أيّ منها المسألة في سياقها الحقيقي، أو فسرها كما هي عليه فعلاً باعتبارها أشبه بقمة كتلة جليد طافية تشير إلى مدى ما آل إليه عرفات، وشريكاه الولايات المتحدة وإسرائيل، وسلامهم من افتقار إلى الشعبية، لا وسط «أعداء السلام الإسلاميين» الذين يُلحظهم بيل كلينتون حول كل زاوية، ولا وسط «عملاء سورية» الذين يحلو لأتباع الولايات المتحدة من العرب أن يلقوا عليهم المسؤولية عن الأصوات المشاكسة لاتفاق أوسلو، ولا وسط اشخاص «معزولين» مثلي أنا، بل وسط كل الفلسطينيين العاديين تقريباً ونظرانهم العرب.

لا علاقة للأمر إطلاقاً بما لَحَ إليه أخيراً توماس فريدمان بأنّه يمثل المشكلة، معتبراً أنّ الحكومات العربية التي وقّعت على عملية السلام لم تتفكّ سكاّنها على نحو كافٍ بـ «ثقافة السلام»، وهو تعبير سخيف إذا كان هناك إطلاقاً مثلّ هذا التعبير. بل يرجع الأمر إلى أنّ «السلام» يُصنع من قبل حكومات غير ديموقراطية تفتقر إلى الشعبية ومعزولة، ومضت قُدماً فيه بسبب الدُعم الأميركيّ لأنظمتها المهزوزة، ولأنّ عدم استعداد إسرائيل الصارخ للالتزام بتنفيذ قراري الأمم المتحدة اللذين ينصّان على مبادلة الأرض بالسلام كشف بوضوح أنّ المستوطنات ستستمرّ وتتوسّع، وستبقى القدس تحت سيادة إسرائيل وحدها، وستكون الحدود والأمن فضلاً عن المياه تحت سيطرة إسرائيل، وستفتقر أيّ «دولة» فلسطينيّة لا معنى لها يمكن أن تنشأ إلى مقومات البقاء بشكل جدير بالازدراء مثلما خُطّط لها دائماً أن تكون. وإذا أضيف إلى ذلك التدهور المريع في نوعيّة حياة الفلسطينيين، زائداً رفض إسرائيل التأمّ القبول بأيّ عودة ذات شأن أو تعويض للاجئين الذين كانت شركتهم في ١٩٤٨، يمكن للمرء أن يتصوّر مدى الإحساس باليأس والاشمئزاز الذي ينتاب الفلسطينيين الآن، إذ تقترب «مفاوضات الوضع النهائي» من نروتها، فيما بدأت وسائل الإعلام الغربية بالفعل الاحتفال بسلام الألفيّة، وأخذ البنك الدولي يضع مزيداً من الأموال مباشرة بين يديّ عرفات الجشعتين.

ويمتدّ تشويه صورة «السلام» أبعد من ذلك، كما سيكشف تفحص أسماء الموقعين على البيان. فيسأم الشكعة ليس مجرد رئيس البلدية السابق لمدينة نابلس، بل شخصية محوطة بالإعجاب حقاً، وكان فقد ساقيه عندما انفجرت قنبلة زرعتها

الإسرائيليون في سيارته في ١٩٨٠. ورفض الشككة، الذي يُعرف بكونه نصيرًا شجاعًا لاستقلال فلسطين، أن يُسمع لعرفات بزيارته في منزله في ١٩٩٤. وعندما تحدثتُ إليه الإثنين الماضي، أبلغني أنه على رغم قرار وضعه قيد الإقامة الجبرية فإنه يغادر منزله بانتظام في كرسيّ المُقعدين ليشتري الخبز ويتحدث الجبالي أن يعتقله. أما راوية الشوا فهي عضوة لامعة وخطيبة مفوّهة في المجلس التشريعي، وتتحدث من عائلة معروفة في غزة. وزوجها هو رئيس بلدية غزة، لكنها لم تُخفِ معارضتها لنظام عرفات البغيض. وتجنب الجبالي، المعروف بفظاظته، اعتقالها، مفضلاً، كما يبدو واضحاً، عدم خوض مواجهة مع شخص على هذا القدر من القوة، مقررًا بدل ذلك اختيار أهداف أسهل. فأحمد قطامش، الذي اعتقل، كان قد أطلق لثوّه من قبل الإسرائيليّين بعدما احتُجزَ لأطول مدّة (٦ أو ٧ سنوات) تحت الحجز الإداري، أي من دون محاكمة. وعبد الجواد صالح، الذي اعتُقل أيضاً، هو مسؤول سابق في منظمة التحرير الفلسطينية وعضو في حركة «فتح» (مثل كثير من الموقعين الآخرين) وعضو في المجلس التشريعي. وعادل سمارة وعبد الستار قاسم هما أكاديميان مستقلان يحظيان بالتقدير. وعدنان عودة هو رئيس وحدة الأبحاث البرلمانية. وعبد الرحمن كئانة طبيب معروف، كما هي الحال بالنسبة إلى ياسر أبو صفية الذي يشغل أيضاً عضوية مجلس نقابة لجان العمل الصحيّة. ويسعى عرفات حالياً إلى نزع الحصانة البرلمانية عن النواب التسعة، بعد عمليات اقتحام لمنازل ومكاتب نُفذت بوحشية مذهلة.

حتى وأنا أكتب هذه السطور، يرفع مئات بل آلاف آخرون من الفلسطينيين أصواتهم، ويوقعون المذكرات، مطالبين علناً بانتخابات جديدة وبتنحية عرفات. إنها لفضيحة أن يجري الإبقاء على الرئيس لمجرد التوقيع على هذا السلام السهل، فيما يشغل ما لا يقلّ عن ١٢٥ ألف شخص كجزء من جهازه الأمنيّ والبيروقراطيّ (٧٠ في المئة تقريباً من الموازنة) ولا ينفق سوى ٢ في المئة على البنى التحتية. وشيّد مساعدون له، يُمقّتون بقوة.. لكنّ يعاملون في إسرائيل وواشنطن كدعاة سلام شجعان - شقفاً فارهة بملايين عدّة من الدولارات على شاطئ غزة (على مرأى من معسكر جباليا الذي يقطنه ٩٠ ألف لاجئ) وتخترقه شبكة من قنوات الصرف المكشوفة، فيما تسافر زوجاتهم إلى باريس للتسوّق، ويدير أولادهم وأقرباؤهم شركات تكاد تحتكر كل شيء،

مع حسابات مصرفية في إسرائيل لخزن أموالهم فيها. ويتأرجح معدل البطالة بين ٢٠ و ٤٠ في المئة، وتستمر عمليات هدم المنازل ومصادرة الأراضي من دون إعاقة، بينما يواصل يهود باراك، بطل السلام الشهير، زيادة الإنفاق العسكري والاستيطاني بوتائر تفوق ما كان قائماً في عهد نتانيا هو نفسه.

كان سيتعذر حتى على كتاب موهوبين أمثال جوناثان سويت أو إيفلين واف، ولو مجتمعين، أن يبتكروا شيئاً أسخفَ وأفشل من عملية السلام الحالية التي تُسحق كل شيء يعترض طريقها. ستندفع بالتأكيد إلى أمام بقوة، لكنها ستجلب أيضاً بلا ريب المزيد من عدم الاستقرار وإراقة الدماء للفلسطينيين والإسرائيليين على السواء. لكن يبدو أن أيّاً من الإسرائيليين المتشوّيين أو اليسار الليبرالي في الغرب لا يريد أن يتقدم ليعلم ما هو واضح، كما لو أن كلمة «سلام» أصبحت تعويذة مقدسة وقّعوا جميعاً تحت تأثيرها المخنّ وجعلتهم يتصرفون ببلاهة. غير أن ما ينبغي لصنّاع القرار أن يعوه على الأقل هو أن الفلسطينيين والإسرائيليين شعبان على درجة من التسيّس والوعي لا يمكن معها أن يُخدعا لوقت طويل من قبل زعمائهما الجبناء، أو أن يقبلا مشاريع للفصل لا تعدو أن تكون أكثر من نظام للفصل العنصري تحت اسم جديد.

ينبغي للفضيحة التي أثارها هذا الاحتجاج الأخير أن تنبّه الناس إلى ما جرى حتى الآن في هذه العملية ذات التسمية المضلّة إلى أبشع حدّ من بين كل عمليات «السلام». لكنها، للأسف، لن تؤدّي إلى ذلك، فعلينا إذاً أن نتوقّع المزيد من الشيء ذاته حتى تُفتح بعضُ العيون، ويُخفى عرفات في النهاية - وهو ما سيحدث بالتأكيد حالما يُستنفد الغرضُ منه. عند ذاك قد يبلغ الجيْشان مدى لا يمكن إيقافه، وسيُكشف اتفاق أوسلو إلى الأبد على حقيقته مسخرةً جديرةً بالراء كما كان عليه منذ وقت طويل.

في غضون ذلك، يجري التخطيط لعقد مؤتمر عالمي يشارك فيه فلسطينيون ناشطون سياسياً ومستقلّون من الأراضي المحتلة وإسرائيل وكل تجمّعات اللاجئين. وسيضمّن برنامجه عملية سلام بديلة وانتخابات ديموقراطية ومؤسسات تمثيلية. ويأمل المرء أن تنجح مثل هذه المبادرة أخيراً في تمكين الفلسطينيين من أن يملّكوا أنفسهم.

الحياة ٧ كانون الأول ١٩٩٩

## الانتظار حين يصبح نوعاً من الحل... ولكن إلى متى؟

لو كان لي أن أختار العمل الفني الأهم رمزياً وروحياً في القرن الذي وصل لتوّه إلى نهاية عادية فريماً كان ذلك مسرحيّة صموئيل بيكيت الشهيرة في انتظار غودو. وكان المسرحيّ الإيرلنديّ كتبها بالفرنسيّة أوّل الأمر، وترجمت إلى الإنكليزيّة لاحقاً وغرّضت مرّات لا تحصى في أنحاء العالم. وقيل إنّ بيكيت وصف أحداث المسرحيّة بأنّها: «لا شيء يحصل: مرّتين!»، وهو بالفعل ما ينطبق على بنية المسرحيّة المكوّنة من فصلين، وينطبق أيضاً على محتواها، أيّ ذلك الحوار الدائريّ الذي لا ينتهي، المليء بالتوافه والحماقات بين صعلوكيّن ينتظران شخصاً اسمه غودو لكنّه لا يأتي.

هناك بالطبع الكثير من التفسيرات لمعنى المسرحية. مثلاً، هناك من يرى أنّ غودو يرمز إلى الله، وأنّ الصعلوكيّن هما آدم وحواء، وأنّ المسرحية تدور في عالم ما بعد الكارثة النوويّة... إلخ. لكنّ المعنى الرئيسيّ بالنسبة إليّ، بعد أن قرأتها وشاهدتها على المسرح مرّات كثيرة منذ صدورها قبل خمسين سنة، هي أنّها تدور على الانتظار، على التوقّع الذي لا يُعرف نهايةً، على اللّحظة التي تسبق شيئاً ما لا يأتي، وتأسر الإنسان في وضع المهرج الأبله الذي لا يُقدّر إلّا على الحركة المحدودة في المكان نفسه.

إنّها اللّحظة، كما أشعر أحياناً، التي تجسّد وضعنا الحاليّ كعرب، حيث نعيش في انتظار أشياء كثيرة من دون أن نعرف ما هي بالضبط، وكيف ستؤثّر

علينا، وماذا سيأتي بعدها. وما يُذهل في هذا المجال أن نرى كيف يقودنا عجزنا، المشابه لعجز الشخصين في مسرحية بيكيت، إلى وضع مشابه لوضعهما: الانتظار الدائم لوقوع حدث حاسم لا تُعرف ما هو، والاستمرار خلال ذلك في العابنا التافهة البعيدة عن المجري الرئيسي للأحداث. هكذا نجد أنفسنا الآن في انتظار نتيجة المفاوضات الإسرائيلية - السورية والمفاوضات - الفلسطينية الإسرائيلية وأشياء كثيرة غيرها لا نعرف الكثير عنها، لكننا في الوقت نفسه مثل المهرجين في المسرحية: نشغل أنفسنا بسيل لا يتوقف من التكهّنات والترهات والشائعات والملاحظات والمعلومات، وكلها لا قيمة لها في المآزق الحالي. نعرف أن «الكبار» مثل باراك وكلينتون ومفاوضيهم العرب يضعون مسودات الاتفاق (التي تُسرّب إلى الصحف أو يُعلن عنها رسمياً)، كما يرسمون الواقع الذي نُفترض، محقّقين إلى حدّ ما، أن السيطرة عليه بيد الأميركيين والإسرائيليين. أي أن باراك إذا أراد إعادة ٥ في المئة من أراضي الفلسطينيين في ١٥ كانون الثاني (يناير) أو ٤ في المئة في ١٠ شباط (فبراير) فالخيار متروك له تماماً. أمّا نحن فليس لنا سوى الانتظار مع بعض الاحتجاج الخافت، ثم في النهاية الانسحاق لما يريده مثل الخراف.

يبدو لي أن انتظارنا الحالي يدور على ما سيُتبع الجولة الحالية المفاوضات والتوقيع على اتفاقات السلام (وهو بالطبع ما سيحصل)، أي قضايا التطبيع ووضع اللاجئين وإعادة الأراضي (أو عدم إعادتها). ويشعر معظم العرب أن هذه القضايا ليست خارج سيطرتهم فحسب، بل إنها تستعصي على تفكيرهم العقلاني أيضاً، ولا يمكن تناولها إلا في شكل عجائبي وسحري: كالقول إن هناك مؤامرة أميركية إسرائيلية، وأن «هم» يخطّطون لوضع كل اللاجئين في العراق، أو إنهم سيُجبرون لبنان على تجنيس اللاجئين مقابل هذا الشيء أو ذاك، وإن الأطراف توصلت فعلاً إلى اتفاق كامل والمسألة الآن مسألة وقت فقط... إلخ. إن البعد بين الحاكم والمحكوم، بين الحكومة والمواطن، وصل إلى حدّ يمنع المرء من تناول الواقع إلا من خلال التسخير أو العُصاب أو الغيبات: «إنهم» قرروا (أيّاً كان الطرف المقصود بـ «هم»)، وسيفعلون كذا وكذا، وسيخضعوننا لمشيئتهم، وسينقلون هذا أو ذاك حسبما يريدون... إلخ. بتعبير آخر، كما تبين مسرحية في انتظار غودو في فصلها اللينين بالحوار المضحك (فهي في النهاية مسرحية هزلية، وبيكيت يريد

إضحاكنا لا إثارة مشاعر الشفقة والرعب)، أن الانتظار يحول وضعنا الذاتي الداخلي إلى بُعد خارجي، أي أنه يسمح لنا بإسقاط مشاعر الاضطراب والنقص والقلق لدينا على العالم خارجنا، بدل حصرها في الداخل. فمن المؤسف أن تلك المشاعر لا تبدو في ظاهرها رفيعة ولا مأسوية، بل تبدو مضحكة.

العمل الفني الآخر في القرن العشرين الذي يدور على الانتظار هو قصيدة «في انتظار البرابرة» للشاعر الإغريقي الإسكندراني قسطنطين كافافيس (١٨٦٣ - ١٩٣٣). كانت الإسكندرية وقتها عاصمة مصر الاقتصادية، وأيضاً عاصمتها السياسية الصيفية، وعمل كافافيس في دائرة الري هناك. كان مثلياً جنسياً وعاش منزوياً ولم يُنشر شيئاً من شعره إلا في طبعات خاصة محدودة التداول. لكنه يُعرف الآن كواحد من أعظم شعراء القرن مع أنه لم يكتب الكثير (الجدير بالملاحظة أنه لا يُذكر شيئاً في شعره عن مصر الحديثة أو المصريين). وتحتل قصيدته «في انتظار البرابرة» مكاناً متميزاً من أعماله (رغم أنه، في تطلّبه الدائم للكمال، لم يُعتبر أبداً أنه فرغ من العمل عليها). تقع القصيدة في ٣٥ سطراً، وكتبها بأسلوبه العميق والمختصر لكن الموحى بوضع درامي شمولي. يتخيل كافافيس في هذا العمل أيام الإمبراطورية الرومانية، حيث ينتظر السكان قدوم حشود البرابرة إلى أبواب المدينة. ويأتي الجزء الأكبر من القصيدة على لسان الراوي الذي يصف الاستعدادات المستعجلة التي يقوم بها الأمباطور والشيوخ وكبار المسؤولين والخطباء لتلقّي هؤلاء الذين يتوقّع الرومان العنف منهم: «لماذا استيقظ إمبراطورنا مبكراً، ولماذا يجلس على العرش متوجّاً محاطاً بالحاشية عند بوابة المدينة؟ لكن سرعان ما تنتشر الفوضى والحيرة في الحشد. لماذا؟ يأتي السبب في الأسطر الأخيرة من القصيدة: «لماذا تُفرغ الشوارع والساحات بهذه السرعة ويُسرّع كلُّ نحو بيته غارقاً في الفُكر؟

«لأنّ الليل جاء ولم يأت البرابرة.

«ويقول بعض الرّجال العائدين من الحدود أن لم يعد هناك برابرة.

«والآن ماذا سيحدث لنا إذا لم يكن هناك برابرة؟ فقد كان هؤلاء، في شكل

ما، حلاً ما.»

واستعار الروائي المرموق من جنوب أفريقيا جي. أم. كوتزي عنوان القصيدة وموضوعها لروايته عن نظام الفصل العنصري هناك، واصفًا حال الانتظار للتغيير الحتمي كما لو كان آتيًا من الخارج، مع أن البلاد كانت مرغمة على مواجهته في الداخل. وذلك هو مقصد كافافيس: إنَّ الخطر الخارجي (متخيلاً كان أم حقيقياً) ليس ضرورياً للمجتمع لكي يحتفظ بهويته كحاجز وهمي أمام البربرية فحسب، بل هو أيضاً أسلوب لتأجيل الحاجة إلى مواجهة وضع داخلي يتعفن وطالما أغفلت ملاحظته، وذلك عن طريق التعبئة لمواجهة الخطر الخارجي. وفي النهاية يتبين لنا استحالة مواجهة الوضع الخارجي أو الداخلي، لأنَّ بنية الانتظار بأكملها تنهار انهياراً مفاجئاً.

لا أريد أبداً أن أوحى أن الفلسطينيين وغيرهم من العرب، الذين احتلَّت أراضيهما وانقلبَت حياتهم رأساً على عقب بسبب التدخل الصهيوني في منطقة الشرق الأوسط على مرَّ القرن الماضي، لا يواجهون خطراً حقيقياً. فقد كان هناك بالفعل ذلك الخطر، خصوصاً للفلسطينيين الذين تعرَّض مجتمعهم بأسره للدمار. ولا شكَّ في أنَّ انتظار مئات الآلاف من اللاجئين للعودة إلى وطنهم يشكلُّ واحدةً من أعمق وأبشع مآسي زمننا. وما ممَّا لا شكَّ فيه حقيقة مفاجئة. لكنَّ المعنى العميق لدى بيكيت وكافافيس لا يتناول الواقع ذاته، بل طريقة تشكيل ذلك الواقع، وتحويله إلى ظاهرة تفرز حال الانتظار القلق تلك. لكافكا أمثلة رائعة عن كهنة ديانة غريبة يمارسون طقوسهم وتهاجمهم خلالها مجموعة من الفهود فيفِرُّ الجميع، كهنةً ومتعبدين، خوفاً على حياتهم. بعد ذلك يعود الجميع إلى تلك الطقوس مثلما كانت، لكنَّ مع الاحتفاظ بدور فيها للفهود. إلا أنَّ الفهود بالطبع لا تعود إلى الهجوم.

يمكن للانتظار أن يشكِّل نوعاً من الحلِّ لمشاكل لا نحاول مواجهتها أثناءه. وتبقى هذه المشاكل بالنسبة إلينا جزءاً من التشويهات التي قبلنا بها وأعطيناها مكاناً في حياتنا الوطنية والثقافية. من بين الأمثلة على ذلك قضية التعليم، الذي يبقى متخلفاً بسنين طويلة عن مستوياته في الدول النامية. إذ لا يزال التعليم الابتدائي في العالم العربي قائماً على الاستظهار ومحاكاة المعلم واستعمال العنف للعقاب. وهذا يقتل المبادرة الفردية ويلغي إمكان تشكيل عقل ناشط مليء بالتساؤلات متواصل النمو، والأهم من هذا أنه يسبِّب كرهاً عميقاً لـ «الآخر»



(المعلم، الحاكم، الأجنيبي). التبرير الذي يقدم عادةً لهذا الوضع هو ادعاء وجود أولويات أهم، مثل الدفاع ضد العدو الخارجي والتعبئة للحرب. ومن هنا وجوب إعطاء الجيش والحزب كل هذا المدى من السلطة وجعل الديكتاتورية لا الديمقراطية نظاماً للحكم. كل هذا لا يعدو أن يكون انتظاراً لغزو أو للبرابرة. لكن السؤال المهم هو إلى متى ننتظر، وهل أن حلاً من الخارج، يتمثل بالبرابرة أو باختفائهم، هو الجواب الحقيقي على مسألة إصلاح التعليم؟ إن المبادئ التي يقوم عليها التعليم لا تعتمد على إيجاد حل للأزمة العامة المتمثلة بالعدوان الإسرائيلي، بل إن العكس هو الصحيح: إن الأزمة تحتم علينا صوغ مناهج تعليمية جديدة واتخاذ موقف ديمقراطي يشجع على النمو الفكري والإبداع. لكن المشكلة هي اقتناع الكثيرين منا بالانتظار، وكأن انتظار حل خارجي معجز يكفي وحده لحل المشاكل الطويلة الأمد التي نواجهها «داخل» مجتمعاتنا. هكذا لا نجد أمامنا ديمقراطية تستحق الذكر، بل وضعاً يغري المواطن بتملق الحاكم أو إرضائه مهما كانت الكوارث التي يجلبها على الكل، بينما تُفرض غالبية المثقفين والصحافيين على نفسها رقابة ذاتية، إلا حينما تصل القيود التي تفرضها الأنظمة (الأردن، فلسطين) حداً لا يطاق.

ما يقلقني حالياً أننا كمجموعة من الدول قبلنا بمبدأ العولمة وحكم الولايات المتحدة من خلال منظمة التجارة العالمية. هكذا نجلس في انتظار نضج ثمار هذا التحالف مع الشيطان، فيما نواجه خلال ذلك تلاشي قوتنا العاملة المحلية واضمحلال نقاباتنا، التي عليها الانصياع طوعاً أو قسراً للقواعد التي تضعها المنظمة، كما نخضع لأوامرها بتحجيم القطاع العام المسؤول عن الصحة والضمان الاجتماعي، ونقبل الإجراءات القاسية المعوطة لحماية البيئة والمشوّهة لاقتصاداتنا بحيث تعطى الأولوية لإنتاج سلع للتصدير تتماشى مع متطلبات السوق العالمية لا مع الاحتياجات المحلية. كل هذا في حين نبقى نحن في انتظار الفوائد المرجوة. لكن الواقع، كما سرّني أن لاحظ، أن بعض الدول العربية بدأت في التنبيه إلى أن لا فائدة من الانتظار، لأن الولايات المتحدة في اندفاعها الذي لا يلين لتوسيع أسواقها فرضت على الدول النامية شروطاً مشددة، علينا على المدى البعيد أن نراعي مصالح مواطنينا قبل أن ننتظر وصول غوبو الموعود في هيئة الرفاه والحدادة.

هذا النوع من الوعي هو ما أتمناه لسياستنا الخارجية تجاه إسرائيل والولايات المتحدة، الطرفين اللذين لا يمكن القول إنهما يريدان تقديم حل لأي من مشاكلنا. وكما قال أنطونيو غرامشي قبل زمن فإن السياسة الوحيدة لتجنب الفشل هي بناء هيمنة مضادة للقوى المهيمنة فعلاً (لا أقصد بهذا الجانب العسكري، لأنه خارج طاقتنا، على رغم غرام العرب بالإسراف في الإنفاق على أسلحة لا فائدة منها). إن معنى مقولة غرامشي لنا هو تعزيز مؤسساتنا المدنية مثل الجامعات ووسائل الإعلام والأجهزة القضائية ومعاهد البحوث والديموقراطية والتعليم. وليس من أمل في التطور إلى ذلك النوع من المجتمعات الذي يشترق إليه بشدة، كما اعتقد، كل الجيل الجديد من العرب من دون النهوض لمواجهة الفقر والائتكال والخضوع التي يفرضها علينا الآخرون. لكن الحكام يرون أن السبيل الأفضل هو الانتظار، انتظار غودو أو البرابرة (وقد يكونون الشيء نفسه في النهاية) لأن الانتظار نفسه نوع من الحل لكن إلى متى يمكن حلاً كهذا أن يستمر؟

الحياة ٣ شباط ٢٠٠٠

## حقّ العودة... أخيراً

الآن وقد تبدّدت تقريباً أجواء الابتهاج التي رافقت وصول إيهود باراك إلى السلطة، وإذ يواجه هو أو حزبه في الداخل ملاحقة قضائية في فضيحة فساد أثناء حملته الانتخابية، ومطالباً متزايدة في الخارج بتحقيق نتائج، ينكشف الوجه الحقيقي لنظامه بوضوح مدهش ومقلق فعلاً. يعرف المرء بعض الأشياء عن الصهيونية كأيديولوجية، ولكن من المفزع على رغم ذلك أن يصادفها ويعاود مصادفتها مراراً. وينبغي عدم الانتقاص أبداً من الإحساس بالاستغراب والفزع لحال من الإنكار اللإنسانيّ يمثل هذه الفجاجة والبدائية، فالأفضل أن يتمكّن المرء من رؤيتها على حقيقتها، وهو شيء يؤسفني أن أقول إنّه لم يجرؤ أيّ نظام عربيّ على التصدّي له. وبالنسبة إليّ، فإنّ واحداً من أسوأ المذنبين في هذا العمل الأخلاقيّ هو القيادة الفلسطينية التي مهّدت عملياً الطريق لحجج الصهيونية ومشاريعها، من دون مراعاة تذكّر لمعاناة الكتلة البشرية الهائلة من الفلسطينيين الذين يرزحون في مخيمات وأحياء فقيرة ومساكن موقّعة في فلسطين وفي بلدان عربية أكثر من أن تُحصى.

نقطة الخلاف التي انتهت إليها أخيراً عملية السلام التي غدت الآن سيئة الصيت هي تلك القضية التي تكمن في صميم ما تعرّض له الفلسطينيون من سلب ونهب منذ ١٩٤٨: مصير اللاجئين الذين شردوا في ١٩٤٨، ومرة أخرى في ١٩٦٧، ومرة أخرى في ١٩٨٢ عبر عملية تطهير عرقيّ إسرائيليّة سافرة. إنّ أيّ وصف آخر

لهذه الأعمال التي قام بها الجيش الإسرائيلي هو تزييفٌ للحقيقة، مهما كان حجم الاعتراضات التي تُسمع من اليمين الصهيوني المتعنّت (على افتراض أن اليسار أكثر استعداداً لقبول الحقيقة). وحقيقة أن الفلسطينيين عانوا عقوداً من التشريد والعذابات القاسية قلماً عانت مثلها شعوبٌ أخرى - بشكل خاص لأنّه جرى تجاهل هذه العذابات أو إنكارها، ولأنّ المسؤولين عن هذه المأساة، وهو الأكثر إبلاماً، يحظون بتمجيد لإنجازاتهم الاجتماعية والسياسية التي لا تُذكر إطلاقاً أين بدأت هذه الإنجازات فعلاً - تمثّل بالطبع مركز «المشكلة الفلسطينية»، لكنّها نُفِعت إلى موقع بعيد في أسفل أجندة المفاوضات حتى برزت الآن، أخيراً على السطح.

ظهرت خلال الأسابيع القليلة الماضية مجموعتان متناقضتان من الأحداث ترويان، في تضادهما الصارخ الذي لا يقبل التوفيق، القصة الكاملة تقريباً للعلّة الكامنة في صهيونية متحجرة من جهة، والعلّة التي لا تقل خطورة في عملية السلام، من جهة أخرى. فلم يكفّ باراك وبعض أتباعه الأقل شأناً عن الإدلاء بتصريحات في إسرائيل، وفي أوروبا وأماكن أخرى، يؤكّدون فيها تنصلهم بقوة متزايدة من أيّ مسؤولية عن تشريد الفلسطينيين. وبين حين وآخر، يلجأ مسؤول إسرائيلي أكثر إنسانيّة، على سبيل المثال، إلى التخفيف من هذه التصريحات بالاعتراف بأنّ إسرائيل تتحمل بعض المسؤولية عن «التنقيلات» [الترانسفيرات] التي جرت في ١٩٤٨ و١٩٦٧، لكنّ «العرب» - الذين يُفترض أنهم طُرِدوا الفلسطينيين أيضاً، وهذه فكرة أسخف من أن يُردّ عليها - هم أيضاً مسؤولون، ممهداً بذلك الطريق لعرضٍ شهم بأن توافق إسرائيل على عودة ١٠٠ ألف من اللاجئين الذين يقدّر عددهم بحوالى ٤٠٥ مليون لاجئ يعيشون الآن في العالم العربيّ وخارجه. لكنّ مثل هذه التصريحات الفردية تمتاز بندرتها وانعدام الرّد عليها من جانب باراك وحاشيته، ناهيك عن الغالبية في الكنيست والمستوطنين وعدد كبير بشكل محبط من الإسرائيليين العاديين الذين يرون، على ما يبدو، أنّه أيّاً كان ما حدث في ١٩٤٨ فإنّ لا شأن لهم به إطلاقاً. إنّها ليست مشكلتهم، وبالتالي لماذا ينبغي أن يبدلو بشيء. وهذه، بالطبع، هي استراتيجية التفاوض التي يتّبعها باراك: رفض أيّ مناقشة إطلاقاً لمطالبة اللاجئين بالعودة وبإعادتهم إلى وطنهم و/أو التعويض. والمعلومات التي كُشِفَ عنها أخيراً باحث إسرائيلي بأنّ مذبحه أكبر من

تلك التي شهدتها دير ياسين وقعت في ١٥ أيار (مايو) ١٩٤٨ في طنطورة وراح ضحيتها أكثر من ٢٠٠ من المدنيين الفلسطينيين الذين قُتلوا رمياً بالرصاص وبدم بارد على أيدي الجنود الصهاينة، لم تغرّر قيد شعرة من رفض باراك المتعنت.

الجزء المتناقض في هذه القضية يكمن في التأثير المتعاظم لمطلب فلسطيني شامل أصبح يُسمع عملياً في أرجاء العالم بالحصول على حق العودة. فقد جرى التوقيع على عشرات المذكرات، وتضاف يومياً إلى هذه اللوائح الوفاء الأسماء في العالم العربي وأوروبا وأفريقيا والأميركيين. وللمرة الأولى إطلاقاً يُطرح حق العودة بقوة على الأجندة السياسية. وأدلى أسعد عبد الرحمن، الوزير في منظمة التحرير الفلسطينية المكلف قضية اللاجئين في عملية السلام، ببعض التصريحات القوية الممتازة أخيراً حول الحق المطلق في العودة للفلسطينيين الذين شرّبتهم إسرائيل. وتعبّر هذه التصريحات عن مستوى مناسب من التصميم والسخط الأخلاقي. يشير عبد الرحمن إلى أن أحد قرارات الأمم المتحدة (الرقم ١٩٤) جرى تكيده سنوياً منذ ١٩٤٨، وهو يعطي الفلسطينيين حق العودة و/أو التعويض. لماذا ينبغي للفلسطينيين أن يقبلوا بمساومة إذا كان هناك إجماع من جانب المجتمع الدولي؟ وحظي هذا القرار بتأييد الولايات المتحدة نفسها، ولم يعارضه أحد سوى إسرائيل. لكن التأثير للقلق أن عبد الرحمن يلجأ إلى أن قيادة منظمة التحرير قد تتوصل إلى صفقة مع إسرائيل بشأن اللاجئين من وراء ظهره. وهو قلق مشروع ومبرر تماماً بالفعل، أخذاً في الاعتبار التاريخ الطويل للمساومات العرفائية.

الشيء الوحيد المؤكد هو أن إقناع أي فلسطيني بأن الصفقة التي يُفترض أن يتم التوصل إليها (كما سيحدث بالفعل) من جانب منظمة التحرير لا تمثل عملياً إلغاء حق العودة، سيقضي قدراً كبيراً من البراعة والاعيب العلاقات العامة والمنطق المضلل. لنأمل في منطق ما جرى منذ ١٩٩١. على صعيد كل قضية رئيسية تُفصل الفلسطينيون عن الإسرائيليين، كان الفلسطينيون هم الذين تراجعوا. نعم، حققوا مكاسب ضئيلة هنا وهناك، لكن لا يحتاج المرء إلا أن يلقي نظرة على خريطة غزة والضفة الغربية، ثم يزور هذه الأماكن، ثم يقرأ الأتفاقيات، ثم ينصت إلى الإسرائيليين والأميركيين، كي يحصل على فكرة جيدة تماماً عما جرى على سبيل المساومة والترتيبات المنقوصة ونقض حق تقرير المصير الكامل للفلسطينيين. وقد

تحقق هذا كله لأن القيادة الفلسطينية تصرفت بشكل أناني ووضعت مصالحها الذاتية وأجهزتها الأمنية المتضخمة واحتكاراتها التجارية واستمرارها في السلطة واستبدانها للشرعي وجشعها ومناهضتها للديمقراطية، قبل المصلحة الجماعية للفلسطينيين. وقد تواطأت حتى الآن مع إسرائيل لدفع قضية اللاجئين إلى الوراء، لكن مع بدء مرحلة مفاوضات الوضع النهائي لم يعد هناك مجال للمناورة. لذا عدنا، كما قلت، إلى التناقض الأساسي، الذي لا يقبل التوفيق، والمتشابك على نحو لا ينقسم بين النزعتين القوميتين الفلسطينية والإسرائيلية. وللأسف لا أثق إطلاقاً بأن قيادتنا ستتمسك بمقاومتها الظاهرية وتواصل السماح لعبد الرحمن وآخرين مثله بالتعبير عن مواقفهم. ستكون هناك دائماً صفقة محتملة على نمط الاتفاق بين أبو مازن ويوسي بيلين، وإذا كان في إمكان الإسرائيليين أن «يقنعوا» رجال عرفات بأن أبو ديس هي في الواقع القدس، فلماذا لا يمكن أن يقنعوهم أيضاً بأنه سيتعين على اللاجئين أن يبقوا لاجئين لفترة أطول قليلاً؟ إنهم قادرون على ذلك، بالطبع، وسيفعلون.

يتروك هذا إذاً أمامنا جميعاً السؤال التالي من دون جواب: هل سيقبل الشعب الفلسطيني كله - أنت وأنا - أن تُستخدم هذه الورقة الأخيرة ضدنا أم لا؟ للأسف، لا تبدو التقديرات على المدى القريب مشجعة، كما تدلّ الفرصة التي ضيّعت لحاسبة السلطة الوطنية ومحاكمتها في تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي عندما نُشرت المذكرة التي تحمّل تواقع ٢٠ شخصية، واعتُقل بعض الموقعين بشكل غير شرعي وتعرّض البقية لتهديدات. لم تحدث تداعيات ذات شأن، وتمكّنت السلطة من الإفلات باستخدام وسائل القوة. ويتمكّن عرفات من البقاء داخل الأراضي الفلسطينية في الوقت الحاضر لسببين رئيسيين: أولاً، تحتاج إليه القوى الدولية المؤيدة لعملية السلام، وبين أهمها إسرائيل والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. إنّه مطلوب كي يوقّع، ولا شيء عدا ذلك، ويترك الجميع هذا الأمر. والسبب الثاني هو أنّه بحكم براعته تخلص من كل المعارضة المنظمة (هناك دائماً أفراد لا يمكن احتوائهم) وتخلص بالتالي من وجودها كخطر. أما بقية السكان فتنتابهم مشاعر قلق وإحباط تجعلهم عاجزين عن القيام بشيء يُذكر. توظّف السلطة حوالي ١٤٠ ألف شخص، فإذا ضرب هذا الرقم بخمسة أو ستة (عدد الأشخاص الذين يعيلهم

كلٌ موظف) تكون النتيجة ما يقرب من مليون شخص يعتمدون في معيشتهم على ما يقدمه ياسر عرفات. لذلك سيبقى مادام يحتفظ بأدوات الضغط على عدد هائل من الأشخاص الذين لن يعرضوا مستقبلهم للخطر لمجرد أنهم يخضعون لحكمه.

يبقى إذا الشتات الفلسطيني، الذي أنتج عرفات في المقام الأول: فهو قد برز من الكويت والقاهرة ليتحدثي الشقيري والحاج أمين. من المؤكد تقريباً أن قيادة جديدة ستظهر من الفلسطينيين الذين يعيشون في أماكن أخرى: إنهم غالبية، ولا يشعر أحد منهم بأن عرفات يمثلهم، وكلهم يرون أن السلطة الوطنية تقتدر إلى شرعية حقيقية، وهم الذين سيحققون أكبر مكاسب من حق العودة الذي سيُجبر عرفات ورجاله على التنازل بشأنه. يجب أن نشجع أنفسنا على أداء مهمة جرد رغبات اللاجئين وعددهم، وجدولة ما خسروه من ممتلكات، وإعداد لائحة بالقرى المدمرة، والمضي قدماً في حملة المطالبات، مثل المذكرة التي تقوم بترويجها حالياً شبكة «البديل». وقد أنجز المهندسون والباحثون الرائعون سلمان أبو ستة عملاً كبيراً بشأن الأملاك والإحصاءات الديموغرافية، ويحذو آخرون حذوه أو يقدمون له الدعم. وهو يعمل وحده أو بمساعدة أصدقاء. وسيكون من قبيل الآمال الكاذبة أن نتوقع من عرفات الاستفادة من كل هذه الخبرة المخلصة والالتزام الأصيل. فقد أوكل مهمة الإعداد لمفاوضات الوضع النهائي إلى «معهد آدم سميث»، وهو مركز أبحاث يميني مقره لندن، ويتلقى أتعاب خدماته من جانب وزارة الخارجية البريطانية. كما احتفظ بمؤسسة «آرثر أندرسون» الاستشارية الأميركية لتنظيم حملة إعلانات لاجتذاب الاستثمارات. لا توجد في التاريخ حركة تحرير أخرى باعت نفسها لأعدائها على هذا النحو. ونتحمل كلنا قسماً من المسؤولية لضمان فشل هذه الانحرافات، ولجعل تلك الحفنة الصغيرة من الخبراء الفلسطينيين، المنخرطة حالياً في هذه الترتيبات، تنسحب إلى ريشدها وتترك السلطة لتفوض بشكل نهائي في الوحل الذي يلقيها. وستتابع عندئذ بشكل جدي، مع قادة جدد، المطالبات بالعودة والتعويض.

الحياة ١١ شباط ٢٠٠٠

## جنوب لبنان وما بعد ...

هناك حاجة إلى تحليل متّزن، بعيد عن التشويه الذي تُقرضه وسائل الإعلام الأميركية، لهزيمة إسرائيل في جنوب لبنان - لانسحابها المتعجل، والوضع الذي لا يزال مضطرباً هناك بعد عرض للقوة العسكرية دام نحو عشرين سنة وأثبت فشله في النهاية على رغم ممارساته التدميرية التي فاقت التصوّر. الدافع الحقيقي للاحتلال الإسرائيلي لم يكن «حماية» حدود إسرائيل الشمالية، بل كانت هناك أهداف سياسية دارت في البداية على دحر منظمة التحرير الفلسطينية، ثم على تغيير بنية لبنان السياسية بما يتفق مع مصلحة إسرائيل، وأخيراً من أجل الضغط على سورية لكي تخضع لأوامر الدولة اليهودية. ونجحت إسرائيل جزئياً في تحقيق الهدف الأول، وتكلل ذلك عام ١٩٩٣ بتحويل ياسر عرفات، بعد طرده من لبنان وتهميشه، إلى شريك مطيع لإسرائيل في إنهاء الانتفاضة والسيطرة على الأراضي الفلسطينية التي لاتزال تحت الاحتلال، ثم المحاولة (الفاشلة حتى الآن) للتوصل إلى صيغة لاحتواء طموح الفلسطينيين إلى تقرير المصير وتحجيمه ليلائم مصلحة إسرائيل. أما الهدفان السياسيّان الآخران فقد كان مصيرهما الفشل الذريع، كما بيّنه بوضوح تفكك جيش جنوب لبنان العميل لإسرائيل (الذي تصفه وسائل الإعلام دوماً بأنه «مسيحي» فيما هو بالدرجة نفسها، إن لم يكن بالدرجة الأولى، شيعي أيضاً)، وبروز حزب الله بسياسته الناجحة في المقاومة وتوجيه الضربات المضادة، واستمرار رفض سورية شروط إسرائيل للسلام وإصرارها على الانسحاب الكامل.



تتجلى سيطرة اصدقاء إسرائيل على وسائل الإعلام الأميركية في منظورها المذهل في تبسيطه للواقع. لنأخذ مثلاً استخدام كلمة «دفاع» لوصف تكتيكات إسرائيل، مع أنها تملك القوة الجوية الهجومية الوحيدة في الشرق الأوسط، إضافة إلى الخيار النووي، ويتمتع جهازها السياسي - العسكري بدعم كامل من القوة العظمى الوحيدة. كيف يُمكن استخدام تعبير «دفاع» عندما وصلت إسرائيل طوال ٢٢ سنة تحديّ الإرادة الدولية بالاستمرار في احتلالها العسكري وقصف عواصم عربية كلّما استحسنّت ذلك وتدمير البنية التحتية المدنية للبنان، إضافة إلى قتل ما لا يقلّ عن ٢٠ ألف شخص وجرح أعداد لا تحصى، ٩٥ في المئة منهم من المدنيين، في لبنان وحده؟ أو لنأخذ كلمة «السلام»، كما في «عملية السلام». فقد حاولت إسرائيل فرض «السلام» على القيادات المخضّعة في العالم العربي، وواصلت في الوقت نفسه سياساتها العدوانية في الاستيطان والضّم على رغم إدانة الكلّ لذلك... عدا الإعلام الأميركي طبعاً، الذي يواجه ممارسة إسرائيل للتطهير العرقي والتمييز العنصريّ ضدّ غير اليهود إمّا بالتغافل التامّ أو بالاستغلال اللااخلاقي لذكرى المحرقة. والواقع أنّ هناك هوة متنامية بين مؤيدي إسرائيل في أميركا والإسرائيليين أنفسهم، إذ إنّ غالبية مهمة من الأخيرين تدرك أنّ على إسرائيل في النهاية أن تعترف بماضيها الحقيقيّ قبل أن تقبل، وإن اسمياً، في العالم العربيّ والإسلامي. ومهما استمرّت إسرائيل وأصدقائها في أميركا في محاولة الانتقاص من المقاومة اللبنانية التي سحرت أسطورة جيش إسرائيل في لبنان عن طريق وصفها بـ «الإرهابية» أو «المدعومة من إيران»، فلا سبيل لإنكار الطبيعة المحلية الصرفة للمعركة التي جاءت بهزيمة ناجزة لإسرائيل.

الحقيقة إذن هي أنّ انسحاب إسرائيل من لبنان كان بوضوح نتيجة مقاومة شعبية بأسلة مستعدة للتضحية وتحمل الضربات. ومارس حزب الله الحركة التي كشفت ترهل ولافاعلية قوات إسرائيل على الرغم من تفوقها الهائل أرضاً وجوّاً وقدراتها التدميرية الساحقة، فيما أثبتت مقاتلو الحزب حكمة وشجاعة أكثر بكثير من جنود الجيش المحتلّ الذين عانوا الإحباط والخوف، وكذلك حلفاؤهم المحليون الخونة. وإذ ركّزت وسائل الإعلام الأميركية على متاعب إسرائيل في جنوب لبنان نسي الكلّ أنّ إسرائيل استمرّت خلال عشرين سنة في تحديّ قرار الأمم المتحدة

الذي يدعوها إلى الانسحاب وفرضت على مواطني لبنان السيئني الحظ هناك عبر تلك السنين نظاماً يقوم على التعذيب والتهذيب وتسليط العملاء. ويشكل جنوب لبنان بعد تحرره من هذا النظام الإرهابي التحدي الأول لمستقبل المنطقة الذي يُستبعد أن تواجهه إسرائيل أو الأنظمة العربية بنجاح.

الأساس الوحيد حتى الآن لفكرة إمكان إنهاء الصراع العربي - الإسرائيلي هو ما عبّر عنه بصراحة أنور السادات وجسده، أي أن في إمكان قادة رسميين أقوياء التفاوض لإقامة سلام جديد بين أعداء قداماء. لكن مصر والأردن ومنظمة التحرير تقدم نماذج تكذب هذا الافتراض، فقد ذهب القادة إلى أقصى ذلك الشوط من دون أن يستطيعوا إقناع مواطنيهم بالسير على خطاهم. وعلى الرغم من استثناءات أصغر من أن تُذكر، ليس هناك في مصر أو الأردن أو فلسطين الحكم الذاتي شخصيئة سياسية على المستوى الوطني أو منظمة أو هيئة مستقلة غير حكومية قبلت بالسلام. وبقيت إسرائيل «لاطبيعية» ومعزولة على هذا الصعيد، وهو الأمر على المدى البعيد. ولا تزال التعابير عن مقاومة حضور إسرائيل (لا وجودها، وهو فرق مهم) بارزة، بل صاخبة في حديثها. ومن بين تلك التعابير حرص محطات التلفزيون العربية على أن تبث مراراً وتكراراً احتفالات الانتصار والبهجة في جنوب لبنان. بالمقابل نجد علاقات محدودة بين رجال أعمال عرب وإسرائيليين، فيما تستمر عملية العولة من دون عائق. لكن هذا هو كل ما هناك.

بكلمة أخرى، أبرزت الأحداث جوهرياً فشل الفكرة التقليدية عن صنع السلام في الشرق الأوسط، على الرغم من أن هذا لا يعني نهاية هذه الفكرة أو وقف المسارات التفاوضية الحالية. لكن ما برز أخيراً في شكل غير متوقع كان ذلك المخزون الهائل من المقاومة والصمود، الذي لن يمكن طمسه بسرعة الآن.

ثانياً، علينا أن لا ننسى أن هياكل السلطة حالياً في إسرائيل والدول العربية هي الأقدم في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وكلها تعاني العسكرية (الجيش في مصر هو المشغل الأكبر ويقوم بكل مشاريع البنية التحتية)، ويسودها إلى حد كبير حكم القلة ولهذا فهي لن تتجاوب مع تلك النوع من التغيير الذي يمثل انتصار حزب الله. وكانت الولايات المتحدة تعاملت تاريخياً مع حلفاء ونظراء تقليديين في المنطقة، لكنها حاولت بين حين وآخر ضم الحركات الإسلامية إلى صفها (كما في

أفغانستان) أو دعم مجتمع مدنيّ شبيه بما في أميركا (عن طريق المؤسسات وبرامج الأعمال والمدارس والتبادل الأكاديمي). لكنّ هناك قطاعاً حياتياً هائل الحجم يقبع خارج منظور الأنظمة والولايات المتحدة، والآن، للمرة الأولى منذ هزيمة منظمة التحرير الفلسطينية في الأردن في ١٩٧٠، يعود هذا الوجه اللارسمي للمجتمعات إلى توجيه تحديه الجيو-سياسي إلى البنى القديمة المصابة في غالبيتها بالتكسّر.

الحركات الإسلامية هي بالطبع جزء من هذا القطاع اللارسمي، وهي تقدّم واحداً من البدائل الفكرية والثقافية للنمط السائد حالياً. واذ تختلف هذه الحركات في ما بينها فإنّها تتفق على مقاومة الانصياع الثقافي وروحية الاستهلاك اللذين يميّزان النموذج الأميركي، وعلى معارضة إسرائيل كقوة خارجية مستكبرة يجب تحويلها عن الصهيونية وبحرماً بدل التفاوض الذليل معها (كما في أوسلو مثلاً). كما تدّعي كلّ من هذه الحركات أنواعاً مختلفة من الاستناد إلى أنماط «أصيلة» من التقاليد الثقافية والمدنية. لكنّ هناك أيضاً معارضة علمانية نشيطة تكافح على عدد من الجبهات (مثلاً، معارضة الصحافيين في أنحاء العالم العربي لقوانين النشر الجائرة، وحركات حقوق الإنسان ضدّ التعذيب والقضاء المسيس، وحركات حقوق المرأة، والمنظمات الناشئة لحماية البيئة - وهي كلّها موجودة في المجتمعات العربية كافة، ناهيك عن الروابط الأكاديمية والاتحادات العمالية ومنظمات الكتاب والفنانين، وكلها ناشطة ومسموعة). وتَنخُل هذه القوى العلمانية في منافسة حادة مع نظيراتها الدينية.

ويشهد الوضع حالياً توتراً استثنائياً، لا بسبب نجاح حزب الله في تحرير جنوب لبنان من دون دعم رسمي من الدولة فحسب، بل أيضاً لأنّ كل دول المواجهة تشهد مشاكل كبيرة تدور على انتقال السلطة. وإذا فكّرنا في أيّ بلد عربي فإنّ أول ما يأتي إلى الذهن هو الصعوبة التي يلاقيها النظام القديم في إدامة نفسه عبر الاصطفافات الجديدة للقوى المعارضة التي أطلقها فشل ما تعتبره الغالبية قياداته لاشعبيّة معزولة ومتقدّمة في السن. إنّها المرة الأولى منذ مرحلة الاستقلال التي ستحدّد فيها سياسات الشرق الأوسط بمحصلة هذه التيارات الداخلية المتلاطمة أكثر ممّا تحدّد بالقوى الخارجية أو القيادات الشكّلية التقليدية. من هنا فإنّ أية ترتيبات مقبلة للسلام لن تخضع لما يقرّره باراك وشركاؤه العرب في ما بينهم بل

تَخضع للفائزين في العالم العربي وإسرائيل (ناهيك عن إيران وتركيا) في الصراعات التي تخوضها أحزاب سياسية مثل شاس أو حزب الله وحماس، إضافة إلى تلك التشكيلة الواسعة من الأحزاب العلمانية المعارضة، من أجل قدر أكبر من النفوذ في مجالات كانت محرمة عليها سابقاً.

قد يبدو ما ساقوله غريباً الآن، لكنني مقتنع بأن المعارضة العلمانية ستنتصر في النهاية على معارضيها الدينيين. ذلك أن الشرق الأوسط منطقة أكثر تنوعاً وعصرية ووعياً سياسياً من أن يخضع لقوى هي في الواقع رجعية وذات نظرة مفعنة عندما تحاول إقامة أنظمة دينية إسلامية أو يهودية. الصراع الأهم الذي سيحدد المستقبل على المدى البعيد هو الذي يدور على قضايا مثل المواطنة والهوية والسلطة السياسية. أثناء ذلك علينا أن نتوقع الكثير من الأزمات والتقلبات.

الحياة ١٨ حزيران ٢٠٠٠

## كامپ دايفيد... قمة نهائية؟

حفلت وسائل الإعلام بكل أنواع الإشاعات والتكهنات (وبعض الأخبار) عن سير الأمور في قمة كامپ دايفيد ونتائجها ومعانيها. ولكن، بغض النظر عن النتيجة المباشرة للمفاوضات، فإن شيئاً واحداً يبدو واضحاً تماماً: مهما كانت الترتيبات التي ستُتخذ في ما يخص الأرض والحدود ووضع القدس واللاجئين والماء والسيادة، فالقضية الأساسية هي ما إذا كان الفلسطينيون سيوافقون على إنهاء صراعهم مع إسرائيل وإلغاء الماضي وإبطال أي علاقة له بالحاضر والمستقبل. إن إعلاناً كهذا، كما اعتقد، هو الجائزة الكبرى التي يستطيع ياسر عرفات (لنتذكر أن القرار النهائي يبقى في يده على رغم جيش من المساعدين معه في كامپ دايفيد) تقديمها إلى إسرائيل، الجائزة التي تريدها إسرائيل بالحاح أكثر من أي شيء آخر. إذن ليس لقضيّتي القدس وحق العودة نفسهما أهمية إعلان يقدمها الفلسطينيون طوعاً بأنهم يتوقعون نهاية لكل مطالبهم من إسرائيل ووقف الصراع مع الدولة التي سلبتهم، فردياً وجماعياً، الإرث التاريخي والأرض والسكن والممتلكات وكل شيء. وما أثار قلقي دوماً من تكتيك عرفات (أم تُراه استراتيجيَّة؟) في التهديد بإعلان الدولة هو خطر اعتراف الآخرين سريعاً بها على أنها تعني فعلياً تلبية مطلب تقرير المصير الفلسطيني، وأنها تبقى كذلك حتى لو كانت تلبية على الورق فقط. إذ لا يرجح لبلد مثل إسرائيل أن يحتل وجود دولة، ناهيك عن المساعدة على إقامة دولة، تحمل تاريخاً لايزال ناقصاً ينتظر التحقُّق. هكذا فإن من

المعقول تمامًا لإسرائيل أن تشترط تخلي تلك الدولة عن كل المطالب المتعلقة بالماضي، وهو ما على الدولة الجديدة، بطبيعتها، الاستجابة إليه. بكلمة أخرى: إن دولة فلسطينية منزوعة السلاح ومجرأة الأرض وتعاني الدمار الاقتصادي والضعف السياسي، ستصمم وتشكل وتبنى وتقوم أصلاً على أساس إلغاء الماضي وإبطاله. ذلك أن إسرائيل ترى أن الماضي المعني هنا هو ماضي الفلسطينيين دون غيرهم، لا الماضي الفلسطيني - الإسرائيلي. (المبدأ في حال إسرائيل هو رفض إسدال الستار على التاريخ والاستمرار إلى ما لا نهاية في ملاحقة مضطهدي اليهود في الماضي). أما للفلسطينيين، فإن ماضيهم الحقيقي، أي كل الكفاح والألام والسلب والتشريد والنهجير، سيُعتبر باطلاً ولاغياً باعتبار أنهم حصلوا بالمقابل على دولتهم.

لن تكون هذه قضية شكلية، بل إنها مُصممة لضرب جذور الهوية الفلسطينية، وهو ما بدأ فعلاً مع عملية أوصلو، التي تمارس تأثيرها السلبي على تاريخ الفلسطينيين من خلال الكتب المقررة للناشئة من جانب السلطة الفلسطينية. ويبرز الفلسطينيون في هذا المنظور الجديد شعباً يصدف الآن أنه يعيش في نابلس ورام الله وأريحا، مع إغفال أن بعضهم ذهب إلى تلك المناطق نتيجة ١٩٤٨ و ١٩٦٧، أو أن غالبية السكان في طبريا أو صفد كانت من العرب - كل هذه التفاصيل المزعجة اختفت تماماً من الكتب المقررة. ويقتصر كتاب التاريخ المقرر للصف السادس عند تعريفه لياسر عرفات على أنه رئيس السلطة الفلسطينية، طامساً تماماً تاريخه رئيساً لمنظمة التحرير الفلسطينية، ناهيك عن أيامه في عمان وبيروت وتونس. ويرسم كتاب آخر خارطة فلسطين كمستطيل فارغ، على أن يملأ الأطفال الفراغ لاحقاً، عند التوصل إلى اتفاق السلام، باسماء المدن والقرى والمناطق التي يخصصها كامب دايفيد للفلسطينيين.

هناك بالطبع فرق كبير بين كره الماضي أو استنكاره من جهة، ورفض الاعتراف بأنه الماضي الحقيقي، بل الماضي الذي يؤمن به الكثيرون إيماناً عميقاً. السبب في حرص العديدين من المثليين الرسميين للفلسطينيين على الإشارة إلى قراراتي الأمم المتحدة ١٩٤ (حق العودة) و ٢٤٢ (استرجاع الأرض) هو أن القرارين، على ما فيهما من اختصار وابتسار، يجسدان نقاطاً جوهرية من التاريخ الفلسطيني يعترف بها المجتمع الدولي، ولها بهذا شرعيتها مهما كانت رغبات هذا الطرف أو

ذاك. الخطر في كامب دايفيد أنه سيلغي، صراحة أو ضمناً، تلك الشرعية، أي أن إعادة كتابة التاريخ هذه لن تجري حسب جهود المؤرخين في تحديد ما حصل بل حسب رغبة الطرف الأقوى، أميركا وإسرائيل.

ما لا شك فيه أن هذا الطمس للماضي وما يمليه على الحاضر والمستقبل سيسري على الاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ في ١٩٦٧. ولدينا الآن سجل كامل بالممارسات الوحشية للاحتلال، الممتدة من أعمال القتل والتعذيب والقمع إلى التخريب المتعمد للاقتصاد، ومن ضمن ذلك تدمير الزراعة والمرافق البلدية والممتلكات. إنني بالتأكيد لا ادعو إلى إدامة الحقد على الجناة بل إلى الحرص على إدامة هذا الماضي في الذاكرة وعدم السماح لثلاثة عقود من الاحتلال بالتلاشي والضياع. وما هو العراق لا يزال يدفع التعويضات المستحقة إلى الكويت عن شهور الاحتلال القليلة في عامي ١٩٩٠ و١٩٩١، فلماذا يجري إعفاء إسرائيل من التعويض على كل جرائمها؟ كيف نتوقع لمواطني جنوب لبنان أن يضعوا طي الغفران والنسيان ٢٢ عاماً من الاحتلال، بما فيها أهوال التعذيب والحبس الانفرادي والظروف اللاإنسانية في معسكر الخيام، وكلها بإشراف وإدامة الخبراء الإسرائيليين ومرتزقتهم اللبنانيين؟

أعتقد أن هذه القضايا بحاجة إلى الكثير من التفكير والتفريق. وربما أمكن في الوقت المناسب تشكيل «هيئة للحقيقة والتصالح» مثلما حدث في جنوب أفريقيا. ولا أرى إمكان تسوية قضائية لها وزن وخطر الظلم التاريخي الذي لحق بالفلسطينيين على يد الإسرائيليين في صفقة «بازارية» سريعة خلف الكواليس. المطلوب، في وجه كل التشاوط والانتهازية السياسية، التمسك باعتبارات الحقيقة والكرامة والعدالة، إذ لا يمكن من دونها التوصل إلى اتفاق كامل.

الحذ الأدنى ضمناً لهذه الاعتبارات هو طرح سلام من النوع الذي هدفت إليه قمة كامب دايفيد على الشعب الفلسطيني في استفتاء ديموقراطي حر. إنها فرصة فريدة لعرفات ومؤيديه، وسط عملية أوصلو المهلهلة، لإنقاذ جزء صغير مما تبقى لنا كشعب، بعد كل ما أضاعناه خلال هذه السنين بسبب سوء الحكم والفساد والمهانة. هل لهم على الأقل أن يتخذوا خطوة على الطريق لاستعادة جزء من مصداقيتهم؟

الحياة ٢٥ تموز ٢٠٠٠

## فرصة أخرى وحيدة

كانت واحدة من أكثر اللحظات دلالة تلك التي جاءت خلال التحقيق القضائي العلني الذي خُصِمَ له بيل كلينتون بشأن علاقته مع مونيكا لوينسكي، حسب ما أذكر، عندما سُئِلَ بشكل صريح إذا كان مارس الجنس مع هذه المساعدة الشابة. وكان جوابه: «يتوقَّف الأمر على ما تعنيه بالجنس». إنَّ مراوغة الرجل الجريئة هذه وقدرته على تجاوز الواقع بمناورة جديدة مفاجئة (خصوصًا بعد ما كُشِفَ فعلاً للعالم كلُّه عبثه مع لوينسكي) وسَمَتًا أيضًا موقف كلينتون من عملية السلام في الشرق الأوسط في كامب دايفيد. فبفضل موقعه كرئيس أميركي امتلك فرصة القيام بما عجز سواه عن القيام به، وهو جعل الإسرائيليين والفلسطينيين على السواء (لكنَّ بشكل خاص الإسرائيليين) يدركون فعلاً ماهية القضايا المطروحة ومن ثمَّ جعل الطرف الأقوى، الذي يستحقُّ اللوم أكثر، يواجه خيارات حقيقية. مثل هذا النهج كان سيقترضني، بالطبع، أن يبذل جهدًا لتجاوز الكليشيهات ونزعات الانحياز لدى فريقه الخاص بالشرق الأوسط، الذي يكاد يكون كل واحد من أفراده صهيونيًّا معروفًا أو أحد العاملين السابقين في اللوبي الإسرائيلي، وأن يتعامل مع جوهر المشكلة التي تدور، ببساطة، حول قيام شعب بتشريد شعب آخر. هذه حقيقة تاريخية ترجع إلى تاريخ محدّد (١٩٤٨) وليست نزاعًا «تاريخيًّا يرجع إلى آلاف السنين» كما قالت السيدة أولبرايت التي تمتاز بقصور الأطلاع.



ومع ذلك، كان ينبغي لكليتون أن يسأل نفسه لماذا ترك رجل مرثا مثل ياسر عرفات كل هذا الوقت في قبول الشروط الإسرائيلية للوضع النهائي؟ أيمن أن يكون الأمر متعلقاً بشعب أصيل لديه مظلمة حقيقية لن تخفي بمجرد جلب زعيمين إلى كامب دايفيد وجعلهما يوقعان اتفاقاً يحو عملياً حقوق أحد الشعبين كي يخرج الآخر فائزاً بالكعبة كلها ومن دون مسؤولية عن أي شيء حدث؟

وتجلت أيضاً ضحالة الأسلوب الذي اعتمده كليتون في إذعانه لموقف إيهود باراك بأن إسرائيل يمكنها النظر في «إبداء التفهم» تجاه معاناة الشعب الفلسطيني «وأخذها في الاعتبار» لكنها لن تتحمل أي قسط من المسؤولية عن التسبب بها. هل خطر إطلاقاً لكليتون أنه لا وجود لشيء اسمه معاناة دون سبب أو مسؤولية؟ ألا يُعتبر فضيحة أن أحداً في كل وسائل الإعلام والتصريحات الرسمية عن فشل المحادثات لم ينطق بكلمة واحدة عن نذالة كليتون الأخلاقية؟ ألم يكن واضحاً بجلاء أن المحاولة المضللة التي كان كليتون ونائبه الباهت (الواقع في مشاكل بالفعل هو وحملته الانتخابية المتعثرة) يعملان من خلالها على تحقيق دفعة قوية بضمن بخس كان محكوماً عليه بالفشل، وعلى وجه التحديد لأن تهرب كليتون من الحقيقة قاده إلى ترتيب ضريبة مسرحية «جريئة» انفجرت بعدئذ في وجهه؟ كيف أمكنه أن يتخيل أن العالم الإسلامي والعربي كله، ناهيك عن كل فلسطيني، يقبل سيادة إسرائيل على القدس بالإضافة إلى معظم فلسطين التاريخية مقابل لا شيء سوى موافقة إسرائيلية وأميركية على مجرد فتات دولة زائفة؟ هل كان ضرورياً أن يُعامل عرفات والشعب الذي ادعى تمثيله لا كمخلوقات تافهة جديرة بالازدراء فحسب بل كمفلسين أيضاً؟ وبالإضافة إلى تجريدهم من تاريخهم كسكان فلسطين، كيف توقع كليتون وباراك من الفلسطينيين أن يتخلوا عن حقهم في العودة بعد خوض حرب السنة الماضية دفاعاً عن حقّ البان كوسوفو في العودة؟ ألم يكن هناك أي حدّ لازدواجية المعايير والنفاق الفج؟

المسؤولية لا تتحملها كلياً إسرائيل، أو كليتون. فقد نقلت صحيفة الغارديان في عددها الصادر في ٢٢ تموز (يوليو) الماضي عن مسؤول فلسطيني كبير في كامب دايفيد قوله إن «الصدقة مع أميركا هي كل شيء بالنسبة إلينا. فمن دونها نحن لا شيء». لم يجز التفوه أبداً من قبل بكلمات مخزية وجبانة كهذه، كلمات

تجسّد كلّ عيوب الموقف الفلسطينيّ خلال عمليّة السلام برمتها. فهي، أولاً وقبل كل شيء، تشوّه سمعة كفاح الفلسطينيين وتلغيه، وتنتقص من كل الجهود والتضحيات التي قدّمت بالنيابة عن فلسطين من جانب أشخاص كانوا يؤمنون بإخلاص، بل يمكن القول بحماس، بصواب قضيتهم وعدالتها. وهو نقيص إلغاء كل شيء. وهي، ثانيًا، تضع الفلسطينيين في موقع غير مؤاتٍ إلى حدّ لا يصدق وذلك بتخصيصهم بمرتبة عبيد يستجدون الرحمة. كيف يمكن المرء أن يتوقّع من تجار قوّة مثل باراك أو كلينتون أن يحترموا أشخاصًا لا يحترمون أنفسهم؟ وهي، ثالثًا، تعمّق مشاعر الإحباط لدى الفلسطينيين إذ تكشف أنّ قادتهم يحملون نظرة سيئة جدًّا عنهم. وهي، أخيرًا، تعطي الولايات المتحدة تفويضًا مطلقًا لأن تقول أو تفعل ما تشاء بالفلسطينيين. فإذا كانت قيادة ما لا تعتبر نفسها سوى أداة للخصم فسيكون الكفاح قد انتهى، ويمكن للمتصر أن يُقرض إرادته من دون أدنى اكتراث بالخاسر. ولي أن أضيف أنّ موقفًا دينيًّا إلى هذا الحدّ يمكن أن يملأ خصومنا (أو «شركامنا» في السلام)، حسب التعبير اللطّف المثير للاشمئزاز) بنوع من القرف تجاهنا.

ومع ذلك، وبعد إثبات هذا كلّ، لا بدّ من القول، حسب اعتقادي، إنّ عرفات فعل الشيء الصائب بعدم التوقيع. والمقالة التي كتبها بلال الحسن في الحياة (٢٨/٧/٢٠٠٠) تكشف خلفيّة مفيدة جدًّا للسياق الفلسطينيّ والعربيّ الذي كان يتحرّك فيه عرفات، وقد أهمل هذا بالطبع كليًّا من جانب وسائل الإعلام (ومن جانب كلينتون أيضًا بالطبع) في هجماتها الغاضبة على الفلسطينيين لأنّهم غير مستعدّين للتوصل إلى حل وسط. وفي المديح الذي كالتّه لباراك لأنّه كان «شجاعًا»، وهي كلمة لا تعني شيئًا في هذا السياق. فبعدما ضمتّ إسرائيل القدس بالفعل ووسّعت حدودها وملأت المكان بمستوطنات إسرائيلية جديدة، لم تعد تحتاج إلى شجاعة تُذكر للتعبير عن استعدادها لإعادة بيت حنانيا وأبو ديس إلى سيادة فلسطينيّة جزئيّة.

أمّا بخصوص شهامة إسرائيل التي جرى التبرّج بها كثيرًا بشأن ما تبديه من استعداد لتحديّ «المحرّمات» القديمة حول القدس عبر التحدّث عنها، فإنّ هذا أيضًا هراء في منتهى العفونة. فالحقائق الماثلة هي أنّ القدس لا تزال مقسّمة، وأنّ ٢٠٠ ألف فلسطينيّ يعيشون هناك، ومن دون دعم عربيّ وإسلاميّ لم يكن عرفات ببساطة في وضع يسمح له بأن يساوم بشأن القدس الشرقيّة فضلًا عن

المستوطنات وحق العودة. كل ذلك مقابل لا شيء سوى تربيته على الظهور ودولة زائفة لا يمكن أن تتخذ ولو شخصاً يُشدد الوهم بحماسة مثل عرفات. وكما تنبأت في مقالة قبل أسبوعين، كان باراك يريد في الواقع أن يوقع عرفات على إنهاء للنزاع العربي - الإسرائيلي (دعمت وجهة نظري معظم تقارير الصحافة الإسرائيلية حول لقاءات كامب دايفيد، التي يُقر الإسرائيليون أنها كانت مخططة فعلاً لانتزاع التنازل النهائي من عرفات السيئ الحظ)، وأن يُقَلَّت عملياً من دون إجراء تغييرات جوهرية في الموقف الإسرائيلي، أي بمعنى أنه يُمكن لإسرائيل أن تستمر في الاستحواذ على ٧٨ في المئة من فلسطين في عهد الانتداب معتبرة أنها تابعة لها، بالإضافة إلى أجزاء استراتيجية من الـ ٢٢ في المئة المتبقية، وأن يُبقي على عزل صارم بين اليهود وغير اليهود، وتحفظ بالقدس كلها، وتستمر في تطبيق «قانون العودة» المؤذي، وتواصل السيطرة على المياه والحدود والأمن، ولا تحتاج أبداً إلى مواجهة مسؤولياتها التاريخية لكونها شرّكت بالقوة شعباً بكامله كي تظهر إلى الوجود.

حسناً إذاً، ما هو الموقف الآن؟ أشعر بقلق من أن عرفات، وقد لقي استقبال المنتصرين عند عودته، سيستدير الآن، بعدما اطمئن إلى التأييد الذي يحظى به في الداخل، ويعود إلى كامب دايفيد ويستسلم لإسرائيل وكلينتون. لكنه يملك فرصة أخيرة وحيدة ليخلص نفسه وينبذ الدرب المضلل الذي تبناه سرّاً في أواسط قبل سبع سنوات. ويعني هذا، أخيراً، أن يقول لشعبه الحقيقة، بشكل صريح وأمين، وهو ما لم يفعله أبداً. إن قضية فلسطين، بل وقضية إسرائيل أيضاً، تشكّلان معاً إحدى أضخم القضايا وأكثرها تعقيداً في التاريخ كله. فهي تتضمن قضايا دينية وسياسية واجتماعية وثقافية وتاريخية هائلة يعجز عن استيعابها أي من الزعماء بمفرده (إن يدرّكها قطعاً أحد من أمثال باراك أو كلينتون والآخرين المحيطين بهم). فلا أحد منهم يملك الضمير الأخلاقي أو المقدرة الفكرية أو الحيوية للإحاطة بما هو مطروح. والسبيل الوحيد أمام عرفات هو أن يتوجّه إلى شعبه، لا فقط إلى مجموعة المتعلّقين الأذلاء والاقزام الذين أحاط (وعزّل) نفسه بهم. ما يجب أن يفعله للمرأة الأولى منذ ١٩٨٢ هو أن يعيّن شعبه، ويناشد مواهبهم، ويستجمع مواردهم، ليكرسوا أنفسهم للمهمة الآتية التي تتمثل بالتمسك الحازم برويتنا الجماعية كشعب مشرّد يطالب برّد جذّي منصف لمطالبنا ويرفع المظالم عنا. فعرفات، بشعبه لا بشيء

آخر غير شعبه، يُمكنه أن يتحوّل لا إلى ضمير عملية السلام فحسب وإنما إلى رؤيتها أيضاً، وهو ما تقتصر إليه هذه العملية في الوقت الحاضر.

ويمكنه إذا قام بذلك أن يعرض على الإسرائيليين سلاماً حقيقياً مع العدل، لا سلاماً بارداً مع إحساس بالظلم ينفور في صدر كل فلسطيني. إن إسرائيل والولايات المتحدة أقوى من أن يواجههما وحده، وبما أنه اكتشف أن وضع نفسه تحت رحمتهم لن يؤدي إلا إلى مزيد من المطالب منهما، فإن عليه أن يعتمد على موارد أخرى غير مستخدمة توجد تحت سيطرته. لا شك أن على الفلسطينيين في النهاية أن يتوصلوا إلى حل وسط، ويجب أن يكونوا على وضوح تام عندما يقولون إننا ننوي بشكل كامل الاعتراف بوجود أمن لليهود الإسرائيليين بيننا، لكن فقط كنتيجة لحل القضايا الأساسية بما يستجيب للحد الأدنى من مطالبنا. وهذا ليس مجرد نزوة: إنه مترسخ في كل قرار دولي وقانوني معروف. ويكتسب نموذج جنوب أفريقيا فائدة إضافية هنا: علينا، كما فعل مانديلا، أن نتحلّى بنظرة شمولية، ويجب أن نطالب بوضع حدّ للفكرة المؤذية التي تقول بأن أحد الشعبين يتمنّع بكلّ الحقوق بينما يتعيّن على الشعب الآخر أن يقبل بوضع أدنى مرتبة. بالإضافة إلى ذلك، سيكون إنشاء ما يشبه لجنة الحقيقة والمصالحة لتضم إسرائيليين وفلسطينيين يحظون بمكانة أخلاقية كبيرة في مجتمعاتهم فكرة جيّدة أيضاً. لكنّ المساواة هي المبدأ المحوري، وعلى رغم أنها لا يمكن أن تطبّق بدقة رياضية فإنّ عليها أن تعالج التفاوت الأساسي السائد حالياً بين اليهودي والعربي.

ليس لدي أيّ وهم إطلاقاً بأنّ هذا سيكون سهلاً، أو بأنّ الغياب التام للديموقراطية الحقيقية في العالم العربيّ يمثّل بالتأكيد عائقاً بوجه الصراع الفعليّ في فلسطين. لكن لا اعتقد أنّ هناك أيّ وسيلة أخرى متاحة لعرفات إذا كان يريد أن يتجنّب النهاية المنطقية الكئيبة لعملية أو سلو للسلام، التي لم يكدها يفلت منها في كامب دايفيد. إنها لحظة تتطلب التحلّي بروية ومبادئ وشجاعة. وإذا كان يريد منّي الدعم في مهمّة كهذه، فإنّه سيلقاه.

الحياة ١٨ آب ٢٠٠٠

## الصهيونية الأميركية، المشكلة الحقيقية (١)

هذه هي المقالة الأولى ضمن سلسلة حول الدور الذي أسبى فهمه وأسبى تقديره للصهيونية الأميركية في قضية فلسطين. وحسب ما أرى فإن دور الجماعات والأنشطة الصهيونية في الولايات المتحدة لم يُعالج بصورة كافية خلال مرحلة «عملية السلام»، وهو إهمال أجد أنه مدهش تماماً، أخذاً في الاعتبار أن السياسة الفلسطينية تمثلت أساساً بإلقاء مصيرنا كشعب في أحضان الولايات المتحدة من دون أي إدراك استراتيجي للطريقة التي تخضع بها السياسة الأميركية عملياً للهيمنة، إن لم يكن للسيطرة الكاملة، من جانب أقلية صغيرة تبدو مواقفها من السلام في الشرق الأوسط بشكلٍ ما أكثر تطرفاً من تلك التي تتبناها كتلة ليكود في إسرائيل نفسها.

دعوني أقدم مثلاً بسيطاً. قبل شهر أوفدت صحيفة هآرتس الإسرائيلية أحد كتّاب أعمدتها البارزين، آري شافيت، ليمضي بضعة أيام في التحدث معي. ونُشر ملخص جيد لهذه المحادثة الطويلة كمقابلة بصيغة سؤال وجواب في ملحق الصحيفة الصادر في ١٨ آب (أغسطس) الماضي، من دون أن تُحذف مقاطع منها أو تخضع للرقابة. وقد عبّرت عن وجهات نظري بصراحة تامة مع تأكيد كبير على حق العودة وأحداث العام ١٩٤٨ ومسؤولية إسرائيل عن هذا كله. أثار استغرابي أن تُعرض آرائي كما عبّرت عنها بالضغط من دون أدنى تحريف من جانب شافيت الذي كانت أسئلته دائماً كيسة وغير استفزازية.

بعد أسبوع على نشر المقالة جاء ردُّ عليها من ميرون بنفنيستي، النائب السابق لرئيس بلدية القدس تيدي كوليك. اتُّسم الردُّ بطابع شخصيٍّ مثير للاشمئزاز، وكان يطفح بالإهانات وتشويه السمعة ضدِّي وضدَّ عائلتي. لكنَّه لم يُكرَّر أبداً أنَّ هناك شعباً فلسطينياً، أو أننا شُركنا في ١٩٤٨. لقد قال في الواقع، نحن قهرناهم، ولماذا ينبغي أن نشعر بالذنب؟ بعثتُ بردَّ على بنفنيستي نشرته هارِتس بعد ذلك بأسبوع. وما كتبته نُشر أيضاً من دون حذف. نكَّرتُ القراءَ الإسرائيليَّين بأنَّ بنفنيستي كان مسؤولاً عن تدمير (والأرجح أنَّه كان على معرفة بقتل عدد من الفلسطينيين) حارة المغاربة في ١٩٦٧ التي قُعدَ فيها مئاتٌ عدَّة من الفلسطينيين منازلهم تحت جنازير البلدوزرات الإسرائيلية. لكنني لم أكن بحاجة إلى تذكير بنفنيستي أو قراء هارِتس بأننا كشعب موجودون ويمكن على الأقل أن نناقش حقنا في العودة. فهذا أمر مفروغ منه.

توجد هنا نقطتان. الأولى هي أنَّ المواجهة كُلها ما كان يمكن أن تُظهر في أيِّ صحيفة أميركيَّة، وقطعاً ليس في أيِّ صحيفة أميركيَّة - يهوديَّة. ولو كانت هناك مقابلة فإنَّ الأسئلة الموجهة إليَّ كانت ستكون عدائيَّة ومتغطرسة ومهينة، مثلاً، لماذا كنت متورطاً في الإرهاب، ولماذا ترفض الاعتراف بإسرائيل، ولماذا كان الحاج أمين نازياً، ولهم جراً. النقطة الثانية هي أنَّ صهيونياً إسرائيلياً يمينياً مثل بنفنيستي، مهما كان يَمَقَّتني أو يَمَقَّت أراني، لن يُكرَّر أنَّ هناك شعباً فلسطينياً أُجبر على الرحيل في ١٩٤٨. لكنَّ صهيونياً أميركياً سيظلُّ يقول إنَّه لم يكن هناك أيُّ احتلال أو، كما زعمتُ جون پيترز في كتاب صدر في ١٩٤٨ بعنوان منذ زمنٍ سحيق وقد اختفى الآن وكاد يطويه النسيان (فاز بكلَّ الجوائز اليهوديَّة عندما ظهر في أميركا)، لم يكن هناك أيُّ فلسطينيَّين يعيشون في فلسطين قبل ١٩٤٨.

سيُعرف كلُّ إسرائيليٍّ من دون تردُّد، وهو يعرف تماماً، بأنَّ إسرائيل بكاملها كانت في ما مضى فلسطين، أي (كما قال موشي دايان علناً في ١٩٧٦) أنَّ كل بلدة أو قرية إسرائيلية كان لها يوماً اسم عربيٍّ. ويقول بنفنيستي بشكل صريح «نحن» انتصرنا، ثم ماذا؟ لماذا ينبغي أن نشعر بالذنب بشأن الانتصار؟ أمَّا الخطاب الصهيونيُّ الأميركيُّ فإنَّه ليس صادقاً على هذا النحو إطلاقاً. فهو يجب أن يلفَّ دائماً ويتحدث عن جعل الصحراء تُزهر، وعن ديموقراطية إسرائيل، وغيرها،

متحاشيًا كليًا الحقائق الأساسية عن ١٩٤٨ التي عاشها فعلاً كلُّ إسرائيلِيّ. بالنسبة إلى الأميركيّ تمثّل هذه في الأغلب تخيّلات، أو أساطير، لا وقائع. ويبلغ مدى ابتعاد انصار إسرائيل الأميركيّين عن الواقع، وانغماسهم في تناقضات الشعور بالذنب الذي تولّده حياة الشتات (فماذا يعني أن يكون المرء صهيونيًّا ولا يهاجر إلى إسرائيل؟)، وفزع الغرور باعتبارهم الأقلّيّة الأكثر نجاحًا والأكثر نفوذًا في الولايات المتحدة، حدًّا يجعل ما يظهر في معظم الأحيان مزيجًا مرعبًا من ممارسة العنف بالنيابة عن آخرين ضدّ العرب ومن الخوف والكره العميقين لهم. وهذا نتيجة لعدم وجود أيّ تماس مباشر ودائم مع العرب، بخلاف اليهود الإسرائيليّين.

لا يمثّل العرب إذاً بالنسبة إلى الصهيونيّ الأميركيّ أشخاصًا حقيقيّين بل تخيّلات عن كل شيء تقريبًا يمكن تبشيعه وازدراؤه، وبالأخصّ الإرهاب ومناهضة الساميّة. تسلمت أخيرًا رسالة من أحد طلّبيّ القدامى، ممن أتيت لهم فرصة الاستفادة من أرقى تعليم متوافر في الولايات المتحدة، يسألني فيها رغم كل شيء بصدق وكياسة لماذا أسمح كفلسطينيّ لنازيّ مثل الحاج أمين أن يستمرّ في تحديد أجندتي السياسيّة؟ وقال مجادلًا «قبل الحاج أمين لم تكن القدس مهمّة بالنسبة إلى العرب. ولأنّه كان شريرًا تمامًا فقد جعل منها قضية مهمّة للعرب لإحباط التطلّعات الصهيونيّة التي اعتبرت القدس دائمًا مهمّة». لا يمثّل هذا منطق شخص عاش مع العرب ويعرف شيئًا ملموسًا عنهم. إنّهُ منطق شخص يتكلّم بخطاب منظّم وتحركه إيديولوجيّة لا تعتبر العرب سوى دالّات سلبية، يجسّدون مشاعر عنفيّة مناهضة للساميّة، ولذا ينبغي محاربتهم والتخلّص منهم إذا أمكن ذلك. ولم يكن محض صدفة أن يكون الدكتور باروخ غولنشتاين، الذي قتل بصورة مروّعة ٢٩ فلسطينيًّا كانوا يصلّون بخشوع في الحرم الإبراهيميّ في الخليل، أميركيًّا، كما كان الحاخام مائير كاهانا. وبدلًا من اعتبار كاهانا وغولنشتاين حالتيّن شاذّتين تشكّلان إخراجًا لاتباعهما، يُنظر إليهما في الوقت الحاضر بتبجيل من جانب آخرين على شاكليتهما. كما أنّ كثرة من المستوطنين المتطرفين اليمينيّين الأكثر تعصّبًا الذين يجثمون على أراض فلسطينيّة، ويتحدّثون بقسوة عن «أرض إسرائيل» باعتبارها عائدة لهم، ويكرهون ويتجاهلون المالكين والقيمين الفلسطينيين الذين يحيطون بهم،

ولقد هم أيضاً في أميركا. ويبدو المشهد مرعباً عندما تراهم يسيرون في شوارع الخليل كما لو كانت هذه المدينة العربية كلها ملكاً لهم، ويفاقم ذلك ما يظهرونه من استخفاف وازدراء سافرين ضد الغالبية العربية.

ألفت الانتباه إلى هذا كله لتثبيت نقطة أساسية واحدة. عندما اتخذت منظمة التحرير الفلسطينية في أعقاب حرب الخليج القرار الاستراتيجي - الذي كان بلدان عربيان رئيسيان حسماه قبل المنظمة - بالعمل مع الحكومة الأميركية وإذا أمكن مع اللوبي النافذ الذي يتحكم بمناقشة سياسات الشرق الأوسط، فإنها أقدمت على هذه الخطوة (كما فعل البلدان العربيان قبلها) بالاستناد إلى جهل هائل وافتراسات خاطئة على نحو استثنائي تماماً. كانت الفكرة، كما أوضحها لي دبلوماسي مصري كبير بعد ١٩٦٧ بوقت قصير، هي أن يتم الاستسلام عملياً ويقال إننا لن نواصل الكفاح بعد الآن، وإننا الآن مستعدون لأن نقبل إسرائيل ونقبل أيضاً دور الولايات المتحدة المقرر في مستقبلنا. كانت هناك أسباب موضوعية وراء وجهة نظر كهذه في ذلك الحين، كما هي الحال الآن، مثل التساؤل عن جدوى مواصلة المعركة كما فعل العرب تاريخياً إذا كان ذلك سيؤدي إلى هزيمة أخرى بل كارثة. لكنني اعتقد جازماً أنها كانت سياسة خاطئة أن يلقى بسياسة العرب ببساطة في أحضان الولايات المتحدة، وفي أحضان المنظمات الصهيونية الرئيسية أيضاً لأن الأخيرة تمارس نفوذاً كبيراً في كل مكان في الولايات المتحدة، معلنين في الواقع أننا لن نقاتلكم، دعونا ننضم إليكم، لكن رجاءاً أحسنوا معاملتنا. كان الأمل هو أننا إذا تنازلنا وقلنا نحن لسنا أعداءكم سنصبح كعرب أصدقائهم.

المشكلة تكمن في التفاوت في القوة الذي ظل قائماً. فمن وجهة نظر الأقوى، أي تأثير سيطراً على استراتيجيتك إذا كان خصمك الأضعف يقر بعجزه ويقول ليس هناك شيء آخر أقاتل من أجله، خذني، أريد أن أكون حليفاً لك، حاول فحسب أن تفهمني بشكل أفضل وربما ستكون عندئذ أكثر إنصافاً؟ إحدى الوسائل المفيدة للإجابة عن هذا السؤال بطريقة عملية ولموسة هي أن تلقي نظرة على آخر تطورات الأحداث في السباق الانتخابي على مقعد ولاية نيويورك في مجلس الشيوخ، حيث تتنافس هيلاري كلينتون مع الجمهوري ريك لازيو على المقعد الذي يشغله حالياً الديموقراطي دانييل باتريك موينيهان الذي سيتقاعد من منصبه. فقد أعلنت هيلاري



العام الماضي أنها تؤكد إقامة دولة فلسطينية، وخلال زيارة رسمية إلى غزة مع زوجها عانقت سهى عرفات. إلا أنها منذ دخول السباق الانتخابي في نيويورك برزت أكثر الصهاينة يمينية في حماسها لإسرائيل ومعارضتها لفلسطين، بل ذهبت إلى حد تأييد نقل السفارة الأميركية من تل أبيب إلى القدس (وما هو أكثر تطرفاً) تأييد تخفيف الحكم الصادر بحق جوناثان پولارد، الجاسوس الإسرائيلي الذي دين بالتجسس ضد الولايات المتحدة ويقضي الآن حكماً بالسجن مدى الحياة. وقد حاول خصومها الجمهوريون إخراجها بتصويرها «نصيرة متحمسة للعرب» وبترويج صورة فوتوغرافية تظهر فيها وهي تعانق سهى. ولما كانت نيويورك هي قلعة النفوذ الصهيوني فإن إطلاق نعوت مثل «نصيرة متحمسة للعرب» و«صديقة سهى عرفات» يعادل أسوأ إهانة ممكنة. هذا كله على رغم أن عرفات ومنظمة التحرير الفلسطينية هما حليفان معلنان لأميركا، ويتلقيان مساعدات عسكرية ومالية أميركية، ويستفيدان في مجال الأمن من الدعم الأمني لوكالة الاستخبارات المركزية الأميركية «سي آي أي». في غضون ذلك، وزع البيت الأبيض صورة فوتوغرافية يظهر فيها لازيو وهو يصافح عرفات قبل عامين. واضح أن كل ضربة تستحق الأخرى.

الحقيقة التي لا مراء فيها هي أن الخطاب الصهيوني هو خطاب القوة، والعرب في هذا الخطاب هم أهداف للقوة - وأهداف محتقرة أيضاً. وعندما راهنوا على هذه القوة باعتبارهم خصمها السابق المستسلم لم يعد بإمكانهم أن يتوقعوا أبداً أن يكونوا على قدم المساواة معها. ومن هنا المشهد المخزي والمهين لعرفات (رمز العداء دائماً وأبداً بالنسبة إلى عقل الصهيوني) وهو يُستخدم في سباق محلي تماماً في الولايات المتحدة بين خصمين يحاولان أن يبرهنوا أيهما أكثر تأييداً لإسرائيل... علماً أن أيّاً من الاثنين، هيلاري كلينتون وريك لازيو، ليس يهودياً.

ما سناقشه في مقالتي المقبلة هو كيف أن الاستراتيجية السياسية الممكنة الوحيدة تجاه الولايات المتحدة، بمقدار ما يتعلق الأمر بسياسة العرب والفلسطينيين، ليست إقامة حلف مع الصهاينة أو مع السياسة الأميركية بل تنظيم حملة تعبئة جماهيرية موجهة إلى السكان الأميركيين لمصلحة حقوق الفلسطينيين الإنسانية والمدنية والسياسية. كل الترتيبات الأخرى، سواء أوسلو أو كامب دايفيد،

مصيبرها الفشل لأن الخطاب الرسمي يُخضع كلياً، ببساطة، لهيمنة الصهيونية، وما عدا استثناءات فريضة لا توجد أي بدائل منه. لذا فإن كل ترتيبات السلام التي تتم على أساس تحالف مع الولايات المتحدة هي تحالفات تعزز النفوذ الصهيوني بدلاً من التصدي له. إن الإذعان الانبطاحي لسياسة شرق أوسطية يتحكم بها الصهاينة، كما فعل العرب على مدى ما يقرب من جيل حتى الآن، لن يحقق الاستقرار في بلادهم أو المساواة والعدل في الولايات المتحدة.

ومع ذلك، تكمن المفارقة في أنه يوجد داخل الولايات المتحدة كتلة رأي ضخمة مستعدة لأخذ موقف نقدي تجاه إسرائيل والسياسة الخارجية للولايات المتحدة على السواء. والمساءة هي أن العرب يعانون الضعف والتشرذم وغياب التنظيم والجهل إلى حد يحول دون إمكان الاستفادة منها. وسناقش في مقالتي أيضاً [الجزء الثاني] الأسباب التي تكمن وراء ذلك، لأن طموحي هو أن أسعى إلى الوصول إلى جيل جديد ربما يعاني الحيرة والإحباط معاً بسبب الموقع البائس والمزبدى الذي توجد فيه الآن ثقافتنا وشعبنا، والإحساس الدائم بالخسارة المثيرة للسخط ولكن المهينة التي نعانيها جميعاً نتيجة ذلك.

الحياة ٢٨ أيلول ٢٠٠٠

## نهاية أو سلو

عملية السلام التي بدأت في أو سلو تدخل اليوم مرحلة الاحتضار - مرحلة المواجهات العنيفة والرد الإسرائيلي المוגل في الوحشية والخسارة الكبيرة في الأرواح، غالبيتها الساحقة من الفلسطينيين. ولم يكن لزيارة أرييل شارون إلى الحرم الشريف في ٢٨ آب (أغسطس) أن تحصل من دون موافقة رئيس الوزراء إيهود باراك، وإلا كيف كان لمجرم الحرب البدين ذاك أن يذهب محروساً بالآف جندي؟ بعد تلك الزيارة قفزت نسبة التأييد لباراك من ٢٠ في المئة إلى ٥٠ في المئة، وتمت تهيئة المسرح، كما يبدو، لتشكيل حكومة للوحدة الوطنية مستعدة لإيصال العنف والقمع إلى مستوى جديد من البشاعة.

لكن المؤشرات إلى ما حصل كانت بارزة منذ البداية في ١٩٩٣، وكما لوحظ في الحياة (١٣ و ١٤/١٠/٩٣)، فإن قادة حزب العمل أو ليكود لم يخفوا أن أو سلو صُممت لعزل الفلسطينيين في جيوب متفرقة تحيطها حدود تسيطر عليها إسرائيل، بمستوطنات وطرق التفافية تنتهك تكامل الأراضي الفلسطينية، مع المواصلات الحديثة للمصادرات وهدم المساكن خلال الحكومات الإسرائيلية المتوالية، من إسحق رابين إلى شيمون بيريز إلى بنيامين نتانياهو إلى باراك، وتوسيع وزيادة المستوطنات (توطين مئتي ألف يهودي إسرائيلي في القدس، ومئتي ألف غيرهم في الضفة الغربية وغزة)، واستمرار الاحتلال العسكري، وقيام إسرائيل كما يحلو لها بعرقلة أو تأجيل أو إلغاء كل خطوة مهما كانت متواضعة نحو السيادة الفلسطينية، مثل

الاتفاقات على الانسحاب أيًا كان صغر المناطق المعنية ويطه الوتيرة. هذا الأسلوب كان أحمق، بل انتحاريًا، على الصعيدين السياسي والاستراتيجي. ووضعت القدس الشرقية المحتلة خارج أي إطار ممكن للتسوية، من خلال الحملة الإسرائيلية الشرسة لحظرها على الفلسطينيين والانعواء أن المدينة المنقسمة في الحق هي «العاصمة الأبدية والموحدة» لإسرائيل. فيما قيل للاجئين الفلسطينيين الذين يبلغ عددهم أربعة ملايين نسمة - هم الآن مجموعة اللاجئين الأكبر والأطول معاناة في العالم - إن عليهم نسيان حقهم في العودة أو في التعويض.

خلال ذلك استمر ياسر عرفات ونظامه الغبي القائم على القمع والفساد، المدعوم من الـ «موساد» والـ «سي آي أي»، في الاعتماد على وساطة الولايات المتحدة، على رغم سيطرة مسؤولين سابقين في اللوبي الإسرائيلي على فريق السلام الأميركي، وبوجود رئيس ذي أفكار عن الشرق الأوسط لا تزيد على ما لدى اصولي مسيحي صهيوني، من دون أي اطلاع أو فهم للعالم العربي والإسلامي. واضطر الزعماء العرب المسايرين لأميركا، بعزلتهم وافتقارهم إلى الشعبية، للخصوع للخط الأميركي بكل ما في ذلك من المهانة، وهو ما زاد في تراجع صنقيتهم - على تواضعها أصلاً - في بلادهم. وجاءت في صدر جدول الأعمال دومًا أولويات إسرائيل ومطالبها الخرقاء ومخاوفها الأمنية التي لا نهاية لها، دونما تنازل حقيقي إزاء الظلم العميق المحقق بشعب فلسطين الذي سلبته إسرائيل الأرض والحقوق في ١٩٤٨.

تكمن في أساس عملية السلام فرضيتان ثابتتان من أميركا وإسرائيل، مستمكتان من تجاهل مذهب الحقيقة. أولاً، إن قدرًا كافيًا من القمع خلال السنين منذ ١٩٤٨ سيؤدي إلى رضوخ الفلسطينيين في النهاية والقبول بتنازلات مشينة - قبلها عرفات فعلاً - تنهي القضية الفلسطينية وتمسح عن إسرائيل كل ما ارتكبتها بحقهم. من بين الأمثلة الصارخة على ذلك أن «عملية السلام» هذه لم تتناول بجدية الخسائر الهائلة التي تحملها الفلسطينيون في الأرض والممتلكات، ولا العلاقة بين تلك الكارثة في الماضي والافتقار الحالي إلى الدولة والمواطنة - هذا في الوقت الذي تستمر فيه إسرائيل، الدولة النووية ذات القوة العسكرية الكبيرة، في التأكيد على وضعها كضحية، وعلى المطالبة بالتعويض عن جرائم الإبادة التي ارتكبتها

اللاسامية الأوروبية. الغريب حالياً، بعدما خاضت الولايات المتحدة الحرب في العراق وكوسوفو بدعوى حماية اللاجئين، أن لا نجد اعترافاً رسمياً بمسؤولية إسرائيل عن مأساة ١٩٤٨، على رغم أنها موثقة تاريخياً الآن. لكن لا يمكن إجبار الشعوب على النسيان، خصوصاً أن العرب يشهدون أمام أعينهم يومياً تكرار المأساة الأصلية.

ثانياً، بعد سنوات سبع من الانهيار المتزايد للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للفلسطينيين، يصرّ صانعو السياسة الأميركية والإسرائيلية (بغواء كما أرى) على التطويل والتزوير لمخزاتهم، وإبعاد الأمم المتحدة وغيرها من الأطراف ذات العلاقة، وإخضاع وسائل الإعلام، المشينة في انحيازها أصلاً، إلى إرادتهم، وطمس الواقع بالانتصارات الوهمية لـ «السلام». لكنّ ما هو الوضع القائم، بكل تنافره وشذوذه، يتفكك الآن، وينهض العالم العربي بأسره ضدّ هليكويترات إسرائيل ومدفعتها الثقيلة التي تدكّ المباني المدنية الفلسطينية، ومقتل نحو مئة فلسطيني وجرح ٢٠٠٠ غيرهم (بين الضحايا الكثير من الأطفال)، وثورة فلسطيني إسرائيل على معاملتهم مواطنين غير يهود من الدرجة الثالثة. إزاء كل هذا ليس لأميركا - بقيادة بطتها العرجاء كلينتون، وعزّلتها في الأمم المتحدة، والكراهة الشامل لها من قبل كل العالم العربي بسبب دعمها غير المشروط لإسرائيل - ما يمكن أن تقدّمه اليوم.

ولكنّ ليس هناك أيضاً ما يمكن أن تقدّمه القيادات العربية والإسرائيلية، رغم أنها قد تتمكّن من تليق «اتفاق موقت» جديد. فيما كانت الصدمة الكبرى هي الصمت التام من معسكر السلام الصهيوني، في أوروبا وأميركا وإسرائيل نفسها. أو أنّ عصبه السلام المفترضة هذه كانت بالأحرى تكتفي، إزاء استمرار المجزرة بحق شبيبة فلسطين، بتأييد وحشية إسرائيل أو التعبير عن الأسف لـ «جحود» الفلسطينيين. الأسوأ هو موقف الصحافة الأميركية التي يربعها «اللوبي الإسرائيلي» بالمعلقين ومقدّمّي البرامج الذين يدبّجون تقاريرهم المضلّة عن مقتل الفلسطينيين في «تبادل النار» و«العنف الفلسطيني»، ويَقُولون أنّ إسرائيل قوة محتلة وأنّ الفلسطينيين يقاتلون ولا «يهاصرون إسرائيل» كما تقول الشيعة مادلين أولبرايت. في هذه الأثناء تحتفل أميركا بانتصار الشعب الصريّ على

سلوبودان ميلوسيفيتش، فيما يرفض كليتون ومرووسوه ان يروا في الانتفاضة الفلسطينية تجسيدا للصراع نفسه ضد الظلم.

حديسي هو ان الانتفاضة الفلسطينية الحالية موجّهة في جزء منها ضد ياسر عرفات، الذي ضلّ شعبه بالوعود المزيفة، واحاط نفسه بطاقم من المسؤولين الفاسدين، القابضين على الاحتكارات التجارية، الذين يفاوضون إسرائيل باسمه، وبأي ضعف وتخبط. والمعروف ان عرفات يُتفق ٦٠ في المئة من الموازنة العامة على جهازه الأمني والبيروقراطي، فيما لا ينفق على البنية التحتية سوى اثنين في المئة. وقبل ثلاث سنوات اعترف محاسبوه أنفسهم باختفاء ٤٠٠ مليون دولار من الحسابات. ولكنه وضع يرضاه المانحون الدوليون إكراماً لـ «عملية السلام»، هذا التعبير الأكثر استتارة للكره في القاموس الفلسطيني اليوم.

تبرز تدريجاً بين الفلسطينيين، في الضفة الغربية وغزة وداخل إسرائيل والشتات، قيادة جديدة وخطّة بديلة للسلام، جوهرها ان لا عودة إلى إطار أوسلو، ولا مساومة على قرارات الأمم المتحدة ٢٤٢ و ٣٣٨ و ١٩٤ التي كانت أساس مؤتمر مدريد في ١٩٩١، وإزالة كل المستوطنات والطرق العسكرية، وإخلاء كل الأراضي التي احتلت أو ضمت في ١٩٦٧، ومقاطعة كل البضائع والخدمات الإسرائيلية. وربما يتعمق الآن الاقتناع بأن لا نجاح إلا من خلال تحرك شعبي شامل ضد نظام العزل العنصري الإسرائيلي، المماثل لما كان في جنوب أفريقيا. إن من الغباء لباراك أو أولبرايت تحميل عرفات مسؤولية وضع لم يعد قادراً على ضبطه. الأفضل لمساندي إسرائيل، بدل رفض الإطار الجديد المطروح، أن يدركوا أن قضية فلسطين تخص شعباً بأكمله، لا قائداً فقدّ صدقيته وأنهكه تقدّم السن. عليهم أن يفهموا أن لا سلام في فلسطين / إسرائيل إلا بين طرفين متكافئين، وبعد زوال الاحتلال العسكري. وليس هناك فلسطيني واحد، ولا عرفات نفسه، يمكنه أن يقبل حقيقة بأقل من هذا.

الحياة ١٢ تشرين الأول ٢٠٠٠

## المزيد عن الصهيونية الأميركية ( ٢ )

طرا حدث صغير ينطوي على إحراج منذ أن كتبتُ مقالتي الأولى عن الصهيونية الأميركية قبل أسبوعين. فقد جُرّد مارتن أنديك، سفيرُ الولايات المتحدة (للمرة الثانية خلال إدارة كلينتون) لدى إسرائيل، بشكل مفاجئ من الإذن الأمنيّ الدبلوماسيّ الممنوح له من جانب وزارة الخارجية الأميركية للاطلاع على الوثائق السريّة. وحسب الرواية المتداولة فإنّه استخدم جهاز الكمبيوتر النقال العائد له من دون اتّباع إجراءات أمنية مناسبة، ومن ثمّ يُحتمل أن يكون قد أفشى معلومات أو كشفها لأشخاص غير مخوّلين. ونتيجةً لذلك لم يعد بإمكانه أن يدخل وزارة الخارجية أو يغادرها من دون مرافقة، ولا يمكن أن يبقى في إسرائيل، ويجب أن يخضع لتحقيق كامل.

ربما لن نعرف أبداً ما حدث فعلاً، بليل أن أنديك أُعيد إلى منصبه ثانية من دون أيّ إيضاحات. لكنّ الشيء المعروف على نطاق واسع، ورغم ذلك لم تتناوله وسائل الإعلام، هو فضيحة تعيين أنديك. إذ أعلنَ عشيةً تقلّد كلينتون منصبه رسمياً في كانون الثاني (يناير) ١٩٩٣ أن مارتن أنديك، الذي وُلد في لندن وكان مواطناً أسترالياً، مُنح الجنسية الأميركية بناءً على رغبة عاجلة للرئيس المنتخب. ولم تُتبع الإجراءاتُ الأصوليّة: فقد كان إجراء يستند إلى امتياز رئاسيّ أتاح تعيين أنديك، بعد حصوله على الجنسية الأميركية مباشرةً، عضواً في مجلس الأمن القوميّ ومسؤولاً عن الشرق الأوسط. كان هذا كلّهُ، حسب اعتقادي، هو الفضيحة الحقيقيّة،

وليس طيش أنديك اللاحق أو حماقته أو حتى ضلوعه في تجاهل قواعد السلوك الرسمية. فقبل أن يصل أنديك إلى قلب الحكومة الأميركية في منصب رفيع المستوى ومحاط بالكتمان إلى حد كبير، كان رئيساً لمعهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، وهو مؤسسة أبحاث ذات طابع فكريٍّ ظاهرياً تمارس دعايةً نشيطةً لمصلحة إسرائيل وتنسق عملها مع «إيباك» (لجنة الشؤون العامة الأميركية الإسرائيلية)، اللوبي الأقوى والأعظم نفوذاً في واشنطن. وتجدر الإشارة إلى أن دنيس روس، مستشار وزارة الخارجية الذي يرأس الفريق الأميركي في عملية السلام، كان أيضاً رئيساً لمعهد واشنطن قبل التحاقه بإدارة بوش. لذا فإن قناة الاتصال بين جماعات الضغط الإسرائيلية وسياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط منظمّة جداً، ومنظمة.

مارست «إيباك» نفوذاً كبيراً على مدى سنين، ولا يرجع ذلك لاستنادها إلى جالية يهودية حسنة التنظيم وذات صلات جيّدة وحضور بارز وناجحة وثيرة فحسب، بل أيضاً لأنها في أغلب الأحوال لم تلق مقاومة تذكر. وهناك رهبة واحترام كبيران لـ «إيباك» في أرجاء البلاد، لكن بشكل خاص في واشنطن حيث يمكن في غضون ساعات أن يعيّن مجلس الشيوخ بأكمله لتوقيع رسالة إلى الرئيس لمصلحة إسرائيل. فمن سيعارض «إيباك» ويحتفظ بموقعه في الكونغرس، أو يتحدثها من أجل القضية الفلسطينية، مثلاً، عندما لا يمكن هذه القضية أن تقدم شيئاً ملموساً لمن يتحدث «إيباك»؟ في الماضي، تصدّى واحد أو اثنان من أعضاء الكونغرس علناً لـ «إيباك» لكن سرعان ما جرت عرقلة إعادة انتخابهما من جانب لجان العمل السياسية الكثيرة التي تخضع لسيطرة «إيباك»، وهكذا انتهى الأمر. وكان السناتور الوحيد الذي تبنى موقفاً يمكن اعتباره معارضاً ولو من بعيد لـ «إيباك» هو جيمس أبو رزق، لكنه لم يكن يرغب في إعادة انتخابه وقرّر، لأسباب خاصّة به، أن يستقيل عندما انتهت فترة عضويته التي استمرت ست سنوات.

لا يوجد الآن في الولايات المتحدة أيُّ معلقٍ سياسيٍّ يتبنّى موقفاً واضحاً وصريحاً تماماً في التصدي لإسرائيل في الولايات المتحدة. وبين حين وآخر يتنقد بعض كتاب الأعمدة، مثل أنتوني لويس في نيويورك تايمز، ممارسات الاحتلال الإسرائيلي، لكن لا يُذكر أبداً أيُّ شيء عن ١٩٤٨ وقضية تشريد الفلسطينيين التي



تكن في صلب وجود إسرائيل وسلوكها اللاحق. وفي مقالة نُشرت أخيراً، لاحظ المسؤول السابق في وزارة الخارجية الأميركية هنري براكت الإجماع المذهل في كل قطاعات الإعلام الأميركي، من السينما إلى التلفزيون والراديو والصحف والمطبوعات الأسبوعية والشهرية والفصلية واليومية: كل واحد منها يتبع بشكل أو بآخر الموقف الإسرائيلي الرسمي الذي أصبح أيضاً الموقف الأميركي الرسمي. هذا هو التوافق الذي حققته الصهيونية الأميركية في السنوات المنصرمة منذ ١٩٦٧، واستغلته في معظم الخطاب الرسمي حول الشرق الأوسط. وهكذا فإن السياسة الأميركية تساوي السياسة الإسرائيلية، باستثناء مناسبات نادرة جداً (أي قضية بولارد) عندما تتجاوز إسرائيل الحد وتفترض أن لها الحق في نيل ما تشاء.

وهكذا أيضاً يقتصر انتقاد ممارسات إسرائيل على هجمات عرضية ونادرة حتى إنها تكاد تكون غير منظورة. ويبدو الإجماع العام متبعاً وفعالاً إلى حد أنه يطبق في كل مكان في إطار الاتجاه السياسي السائد. ويتألف هذا الإجماع من حقائق لا يرقى إليها الشك، وتتعلق بإسرائيل كديموقراطية تتمثل فضيلتها الأساسية في عصريّة وعقلانيّة شعبيها وقراراتها. ذات مرة قال الحاخام آرثر هرتزبرغ، وهو رجل دين ليبرالي أميركي، إن الصهيونية هي الدين العلماني للجالية اليهودية الأميركية. ويحظى هذا بدعم واضح من جانب منظمات أميركية متنوعة يتمثل دورها في مراقبة الحيز العام منعاً لأي خروقات، حتى في الوقت الذي تدير فيه منظمات يهودية أخرى كثيرة مستشفيات ومتاحف ومعاهد أبحاث لمصلحة البلاد كلها. هذه الثنائيّة أشبه بتناقض ظاهري يستعصي على الحل، تتعايش فيه مشاريع عامّة نبيلة مع أحقر المشاريع وأكثرها لاإنسانيّة. فإذا أخذنا مثلاً حديثاً، فقد قامت «المنظمة الصهيونية في أميركا» (ZOA)، وهي جماعة صغيرة من المتعصبين لكنها صاخبة جداً، بدفع كلفة إعلان نُشر في صحيفة نيويورك تايمز في ١٠ أيلول (سبتمبر) الماضي يخاطب إيهود باراك كما لو كان مستخدماً لدى اليهود الأميركيين، مذكراً بأن ستة ملايين منهم يفوقون عدداً الخمسة ملايين إسرائيليين الذين قرروا التفاوض بشأن القدس. ولم تكن لهجة الإعلان تحذيريّة فحسب بل كادت تكون تهديديّة، قائلة إن رئيس وزراء إسرائيل قرر بصورة غير ديموقراطية أن يشرع في تنفيذ ما يُعدّ شيئاً محرّماً بالنسبة إلى اليهود الأميركيين

الذين كانوا مستائين من سلوكه. وليس واضحاً إطلاقاً من الذي خول هذه المجموعة الصغيرة والمشاكسة من المتعصبين توبيخ رئيس الوزراء الإسرائيلي بهذه اللهجة، لكن «المنظمة الصهيونية في أميركا» تشعر أن لديها الحق في أن تتدخل في شؤون الجميع. فهي توجه رسائل أو تتصل هاتفياً بشكل روتيني برئيس جامعتي لتطلب منه أن يثبيني أو ينتقذي رسمياً بسبب شيء ما قلته أو كتبته، كما لو كانت الجامعات أشبه برياض أطفال وينبغي معاملتها مثل جانحين أحداث. وشنت هذه المنظمة العام الماضي حملة تهدف إلى إقالتني من المنصب الذي انتخبت إليه كرئيس لجمعية اللغات الحديثة، وهي جمعية تعرض أعضاها البالغ عددهم ٣٠ ألف شخص للتوبيخ من جانب المنظمة باعتبارهم بلهاء. ويمثل هذا اسوأ صنوف «البلطجة» الستالينية، إلا أنه مثال نموذجي على الصهيونية الأميركية المنظمة في أسوأ صورها وأكثرها تعصباً.

وعلى نحو مماثل، تبني كتاب ومحررون يهود يمينيون (نذكر، على سبيل المثال، نورمان پودهورتز وتشارلز كروتهايمر وويليام كريستول، ضمن الدعاة الأكثر صخباً) موقفاً نقدياً من إسرائيل لأنها أغضبتهم، كما لو أنهم أكثر أحقية بها من أي شخص آخر. وتمتاز مقالاتهم هذه وغيرها بلهجة كريهة، فهي توليفة منقّرة من الفطرسة السافرة وادعاء الوعظ الأخلاقي وأقبح أشكال النفاق، وينفذ هذا كله في أجواء من الثقة الكاملة. فهم يفترضون أنهم قادرون بفضل نفوذ المنظمات الصهيونية التي تدّعم وتؤيد صخبهم المشين على أن يُقْلَتوا من دون أن يحاسبوا على هذا النوع من الهراء الذي لا يمت بصلة إلى الحقائق السياسية الفعلية في الشرق الأوسط وينظر إليهم معظم الإسرائيليين الواعين بنفور.

لقد بلغت الصهيونية الأميركية في الوقت الحاضر مستوى من الفتنازيا التامة التي يكون فيها ما هو صالح للصهاينة الأميركيين في إقطاعيتهم وخطابهم الخيالي صالحاً في الغالب لأميركا وإسرائيل، وبالتأكيد للعرب والمسلمين والفلسطينيين الذين لا يبدو أنهم سوى مجموعة منغصات تافهة. وكل من يتحدّاهم أو يجرؤ على تحدّيهم (خصوصاً إذا كان عربياً أو يهودياً ناقداً للصهيونية) يكون عرضةً لأقذع أنواع السباب والتوبيخ، وهي كلها ذات طابع شخصي وعنصري وإيديولوجي. إنهم قساة، يفترقون كلياً إلى أيّ سماحة نفس أو تفهم إنساني

صديق. والقول إنَّ نكدهم الساخر العنيف وتحليلاتهم شبيهة بالتوراة في أسلوبها يمثل إهانة للتوراة.

بمعنى آخر، سيكون أيُّ تحالف معهم، على نحو ما حاولت الدول العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية تشكيله منذ حرب الخليج، أغبي نوع من الجهل. فهم يناهضون بثبات كلَّ ما يناضل من أجله العربُ والمسلمون، وبشكل خاص الفلسطينيين، وسيفجرون الوضع بدلاً من التوصل إلى سلام معنا. ومع ذلك، فإذا كان صحيحاً أيضاً أنَّ معظم المواطنين العاديين غالباً ما يشعرون بالحيرة إزاء عنف نبرة هؤلاء فإنهم لا يدركون حقاً ما يقف وراءها. وكلّما تحدث المرء مع أميركيين ليسوا من اليهود أو العرب ولا يملكون أيَّ خبرة بالشرق الأوسط، ينتابه دائماً إحساسٌ بالحيرة والسخط إزاء موقفهم المتطرس إذ يتصرفون كما لو أنَّ الشرق الأوسط كله ملغاً مستباحاً لهم. وقد خلصت إلى أنَّ الصهيونية في أميركا ليست تخيلات مبنية على أسس متصدعة تماماً فحسب بل إنَّ من المستحيل إقامة تحالفٍ أو توقيع حوارٍ عقلائيٍّ معها. لكنَّ يمكن الالتفاف حولها وبحرماً.

دأبتُ في منتصف الثمانينيات على أن أوضح لقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ولكلِّ فلسطينيٍّ وعربيٍّ التقيته أنَّ سعي المنظمة إلى كسب تعاطف الرئيس الأميركي هو وهم كامل لأنَّ كلَّ الرؤساء في العقود الأخيرة كانوا صهاينة مخلصين، وأنَّ السبيل الوحيد لتغيير السياسة الأميركية وتحقيق تقرير المصير يكمن في تنظيم حملة جماهيرية دفاعاً عن حقوق الإنسان للفلسطينيين، وهو ما سيمكن من الالتفاف على الصهاينة والتوجُّه مباشرةً إلى الشعب الأميركي. فالأميركيون، الذين يعانون نقصاً في الإطّلاع ولكنهم يتفاعلون مع نداءات الاستغاثة طلباً للعدل، كانوا سيجابون كما فعلوا مع حملة المؤتمر الوطني الأفريقي ضدَّ نظام التمييز العنصري التي غيّرت في النهاية توازن القوى داخل جنوب أفريقيا. وإنصافاً ينبغي أن أشير هنا إلى أنَّ جيمس زغبي، الذي كان في ذلك الحين مدافعاً ناشطاً عن حقوق الإنسان (قبل أن يرمي بثقله إلى جانب عرفات والحكومة الأميركية والحزب الديمقراطي)، هو أحد مبتكري هذه الفكرة. وكوَّنه قد تخلّى عنها يدلُّ على ما طرأ عليه من تغيير، وليس إبطالاً للفكرة ذاتها. لكنَّ أصبح واضحاً تماماً بالنسبة إليَّ أنَّ منظمة التحرير لن تفعل ذلك أبداً لأسباب عدة. فهذا يقتضي

جهداً وتقانياً. ثانياً، سيعني ذلك اعتناقَ فلسفةٍ سياسيةٍ تستند في الواقع إلى تنظيم ديمقراطيٍّ على مستوى القواعد. ثالثاً، سيتعيَّن أن تكون حركة بدلاً من مبادرة شخصيةٍ لمصلحة الزعماء الحاليين. وأخيراً، فإنَّها تتطلَّب معرفةً حقيقيةً لا سطحيةً بالمجتمع الأميركي. بالإضافة إلى ذلك، شعرتُ أنَّ من الصعب جداً تغييرَ الذهنية التقليدية التي قادتنا من وضع سيئٍ إلى آخر، وقد أثبت الزمنُ أنَّني كنتُ على صواب. فاتفاقات أوسلو جسَّدت القبولَ الضيقَ الأفق من قبل الفلسطينيين بالتفوق الإسرائيلي - الأميركي بدلاً من كونها محاولةً لتغييره.

وفي أيِّ حال، سينتهي مألُ أيِّ تحالفٍ أو حلٍّ وسطٍ مع إسرائيل في الظروف الحالية، حيث تُخضع السياسةُ الأميركية كلياً لهيمنة الصهيونية الأميركية، إلى النتائج ذاتها تقريباً بالنسبة إلى العرب بشكل عام والفلسطينيين بشكل خاص. فإسرائيل يجب أن تَسُود، ومخاوفُ إسرائيل هي الأساس، وستجري إطالةُ أمد الظلم الإسرائيلي المنظم. وعليه، فما لم يَجْرِ التصدي للصهيونية الأميركية وتُجَبَّر على التغيير - وهذه ليست مهمةً بالغة الصعوبة، كما سأحاول أن أبين في مقالتي المقبلة - فإنَّ النتائج ستكون هي ذاتها، كثيفة ومسيئة للعرب.

الحياة ١٩ تشرين الأول ٢٠٠٠

## الصهيونية الأميركية (٣)

أعطت أحداث الأسابيع الأربعة الأخيرة انتصاراً شبه كامل للصهيونية الأميركية، وذلك للمرة الأولى منذ عودة الحركة الوطنية الفلسطينية الحديثة إلى البروز في أواخر الستينيات. إذ تحولت إسرائيل خلال الصدامات الأخيرة، على صعيد الخطابين السياسي والإعلامي، إلى ضحية، إلى درجة أنه على رغم مقتل أكثر من ١٤٠ فلسطينياً وجرح نحو خمسة آلاف منهم فإن ما يسمى «العنف الفلسطيني» هو ما جاء ليعرقل التقدم الهادئ الذي كانت تحرزه عملية السلام.

وهناك الآن مجموعة من العبارات يكررها المعلقون الصحفيون، إما حرفياً أو بالاعتماد عليها مسلماتٍ ضمنية، وهي الآن محفورة في كل أذن وعقل وذاكرة، لتعمل بذلك كـ «دليل الحائر»، أو هي بمثابة لائحة تعليمات جاهزة، أو الترضع تلك العبارات التي ملأت الأجواء شهراً على الأقل. ويمكنني تلاوة غالبيتها عن ظهر قلب: باراك عرض في كامب دايفيد تنازلات لم يعرضها رئيس وزراء إسرائيل قبله (٩٠ في المئة من الأراضي وسيادة جزئية على القدس الشرقية)؛ عرفات كان جبائلاً وافترق إلى الشجاعة اللازمة للقبول بعروض إسرائيل لإنهاء الصراع؛ العنف الفلسطيني الذي يوجهه عرفات يهدد إسرائيل (هناك تنويعات كثيرة على هذه النغمة، من بينها الرغبة في إزالة إسرائيل، اللاسامية، الغضب الانتحاري ضمناً للوصول إلى شاشات التلفزيون، وضع الأطفال في المقدمة لتحويلهم إلى شهداء)؛ وهذا العنف يبرهن أن الدافع هو «حق» الفلسطينيين القديم على اليهود؛ عرفات

زعيم ضعيف يسمح لشعبه بمهاجمة اليهود والتحريض ضدهم عن طريق إطلاق الإرهابيين ونشر كتب مدرسية تُذكر وجود إسرائيل.

الأرجح أنني نسيت واحدة أو اثنتين من هذه الصفات الجاهزة. لكن الصورة العامة تبقى أن إسرائيل محاطة ببرابرة يهاجمونها بالحجارة، وأن الصواريخ والدبابات تُستعمل لـ «حماية» الإسرائيليين من العنف ودرء تلك القوة المخفية التي يمثلها الفلسطينيون. كما أن مطالبات بيل كلينتون (التي ترددها وزيرة الخارجية مادلين أولبرايت مثل الببغاء) للفلسطينيين بـ «التراجع» توجي بقوة بأن الفلسطينيين هم الذين يستولون على أرض إسرائيل لا العكس.

ما يستحق الذكر أيضاً أن النجاح في صهينة وسائل الإعلام الأميركية بلغ درجة أن الصحف وشبكات التلفزيون لم تحمل حتى الآن خريطة واحدة لكي تذكر القارئ أو المشاهد الأميركي - المعروف بجهله الجغرافيا والتاريخ - بأن المعسكرات والمستوطنات والطرق والحواجز الإسرائيلية تقطع أوصال الأرض الفلسطينية في الضفة الغربية وغزة. إضافةً إلى ذلك، ومثلما كانت الحال في بيروت عام ١٩٨٢، هناك الآن حصار إسرائيلي حقيقي للفلسطينيين، بل لياسر عرفات ورجاله أيضاً. وقد نسي الرأي العام الأميركي الآن، هذا إذا كان قد فهم أصلاً، نظام تقسيم الأراضي إلى مناطق «أ» و«ب» و«ج»، الذي يستمر بفضل الاحتلال الإسرائيلي لـ ٤٠ في المئة من أرض غزة و٦٠ في المئة من الضفة الغربية - ذلك النظام الذي لم يكن اتفاق أوسلو مصممًا لإنهائه ولا لمجرّد تعديله في شكل كامل.

لهذا الفراغ الذي يتركه إخفاء البعد الجغرافي أهمية أساسية لأنه يزيل عن الصور التلفزيونية للأحداث أو وصفها من جانب المراسلين الصحفيين أي سياق ممكن. إنّه، كما اعتقد، إخفاء تعمدته وسائل الإعلام الصهيونية منذ البداية وأصبح تلقائيًا الآن. وسمح هذا لمعلقين مزيّفين مثل توماس فريدمان بتسويق بضاعته بلا خجل، مواصلاً شغفه عن «الإنصاف» الأميركي ومرونة إسرائيل وكرمها وحكمته البراغماتية التي يتّصح قادة العرب باتباعها - وكل هذا يُقذف إلى أحضان النوم بقرآنه الضحجرين أصلاً. النتيجة لم تكن إدامة الانطباع الممسوخ بأن ما يدور هو هجوم الفلسطينيون على إسرائيل فحسب، بل المزيد من تجريد الفلسطينيين من إنسانيتهم وتصويرهم وحوشًا دون وعي أو دافع مفهوم. لذلك لا غرابة إذا لم نجد

عند تلاوة أعداد الضحايا أي ذِكْرُ لانتقامهم، وهو ما يسمح للاميركيين افتراض أن الخسائر متساوية بين «طرفي الحرب». بل إن التقارير تبالغ في تقدير معاناة اليهود، ولكنها تخفف من معاناة العرب ومشاعرهم أو تحذفها كلياً - عدا شعور «الغضب» بالطبع، وبكل أشكاله وأنواعه، الذي يبقى العاطفة الفلسطينية الوحيدة، بل الجوهريّة، بالنسبة إلى هذا المنظور: فهو ما يفسّر كل هذا العنف، ويطلقه ظاهرة قائمة بذاتها بما يسمح بتصوير إسرائيل مجتمعاً يمثل الصلّاح والديموقراطية محاطاً دوماً بالغضب والعنف، من غير احتمال وجود أيّ تعليل منطقي للمواجهة بين رماة الحجارة وإسرائيل الصامدة في «الدفاع» ضدّهم.

في كل هذا السيل الإعلامي لا نجد ذِكْراً لنسف المساكن ومصادرة الأراضي والاعتقالات اللاقانونيّة والتعذيب وما شابه، ولا نجد ذِكْراً للاحتلال العسكريّ الأطول عهداً في العصر الحديث (عدا احتلال اليابان لكوريا)، ولا عن قرارات الأمم المتحدة أو انتهاك إسرائيل لمواثيق جنيف - ولا شيئاً عن عذاب شعب باكمله وتحجّر شعب آخر تجاه ذلك. وغطى النسيانُ نكبة ١٩٤٨ والتطهير العرقيّ والمجازر في دير ياسين وقبية وصبرا وشاتيلا، والسنتين الطويلتين من الحكم العسكريّ على مواطني إسرائيل غير اليهود، ناهيك عن اضطهادهم المستمرّ كاقليّة تشكّل ٢٠ في المئة من سكّان إسرائيل. أمّا أرييل شارون فهو في أسوأ الأحوال شخصيّة «استفزازيّة»، لا مجرّم حرب. وباراك «رجل دولة»، لا ذلك المشارك في عمليّات الاغتيال في بيروت. كما أن الإرهاب يأتي دوماً من الجانب الفلسطيني، أمّا إسرائيل فتقتصر أعمالها على الدفاع.

ما يُغفله فريدمان ودعاة السلام الإسرائيليّون عند الإشادة بكرم باراك الذي لا سابق له هو جوهر تلك العروض. إنهم لا يذكرون أن التزامه في «اتفاق واي» قبل ١٨ شهراً القيام بانسحاب ثالث (من نحو ١٢ في المئة) لم يتحقّق أبداً. ما هي إذن قيمة المزيد من هذا النوع من «التنازلات؟» ويخبروننا أنّه مستعدّ لإعادة ٩٠ في المئة من الأراضي، لكنهم لا يقولون إنّها ليست ٩٠ في المئة من المجموع، بل من المتبقّي من أراض لا تنوي إسرائيل أبداً الانسحاب منها. فمساحة القدس الكبرى تزيد على ٣٠ في المئة من الضفّة الغربيّة، فيما مساحة المستوطنات الكبيرة التي تنوي إسرائيل ضمّها تشكّل ١٥ في المئة إضافيّة، زِدْ على تلك الطرق والمناطق

العسكرية التي لم تحدّد بعد. إذن، وبعد حذف هذه المساحات، فإنّ هذه التسعين في المئة من الباقي لا تعني الكثير.

أمّا بالنسبة إلى القدس فقد كان التنازل الرئيسيّ الإسرائيليّ هو الاستعداد للبحث، ومن ثمّ ريماء، ريماء فقط، عرض سلطة مشتركة على الحرم الشريف. الغشّ المذهل هنا أنّ عرفات تنازل أصلاً عن القدس الغربيّة بأسرها، التي كانت عربيّة في شكل رئيسيّ عام ١٩٤٨، إضافةً إلى غالبيّة القدس الشرقيّة حسب توسيعها الهائل لاحقاً. ومن التفاصيل المفيدة أنّ إطلاق النار من بيت جالا من قبل الفلسطينيين على مستوطنة غيلو يصوّر من قبيل العنف الأعمى. وأمّا الحقيقة التي لا يذكرها أحد فهي أنّ غيلو تقبع على أرض صولت من بيت جالا. إضافةً إلى ذلك فقد كان الرّد الإسرائيليّ مفرطاً في العنف، حيث قصّفت طائراتُ الهليكوبتر بيت جالا بالصواريخ ودمّرت فيها عدداً من مساكن المدنيين.

قمتُ منذ ٢٨ أيلول (سبتمبر) بجريدة مفصّلة للصحف الأميركيّة. ووجدتُ يومياً منذ ذلك التاريخ من بين مقالة وثلاث مقالات تحريريّة في كل من نيويورك تايمز وواشنطن بوست وول ستريت جورنال ولوس انجليس تايمز وواسطن غلوب. وكانت كل المقالات - ربما باستثناء ما لا يزيد على ثلاث منها كُتبت من منظور مؤيّد للفلسطينيّين في لوس انجليس تايمز، ومقالتيْن في نيويورك تايمز، واحدة من المحامية الإسرائيليّة اليغرا باتشيكو والثانية من الصحافيّ الليبراليّ الأردنيّ المؤيّد لأوسلو رامي خوري - مؤيّدّة لإسرائيل وعملية السلام برعاية الولايات المتحدة، وملقيّة المسؤولية عن الأحداث على العنف الفلسطينيّ وعدم تعاون عرفات والاصوليّة الإسلاميّة. وكان من بين كتابها معلقون دانون مثل فريدمان ووليام سافاير وتشارلز كراوتهامر وأمثالهم، وكلّهم كانوا سابقاً من المسؤولين العسكريّين والمدنيّين الأميركيّين، ودعاة لإسرائيل ومسؤولين سابقين فيها، ومختصّين وخبراء في مراكز أبحاث، ومسؤولين في لوبي إسرائيل والتنظيمات المؤيّد لها. بكلمة أخرى، هذه التغطية الشاملة في الصحف الرئيسيّة تفترض أن لا وجود لموقف فلسطينيّ أو عربيّ أو مسلم من قضايا مثل تكتيكات الإرهاب الإسرائيليّة ضدّ المدنيّين وكولونياليّة المستوطنين والاحتلال العسكريّ، أو أنّ ذلك الموقف لا يستحقّ السماع.



إنه في الحقيقة وضع لا سابق له في تاريخ الصحافة الأميركية، وهو انعكاس مباشر لعقلية صهيونية تجعل من إسرائيل المقياس المطلوب للسلوك الإنساني، ومثل هذه النظرة المنصفة تُقصي وجود ٢٠٠ مليون عربي و١٠٢٠ بليون مسلم. هذا الموقف الصهيوني بالطبع انتحاري على المدى البعيد. لكن يبدو أن الاغترار بالقوة يحجب هذه الحقيقة عن الجميع.

العقلية التي وصفت مذهباً في تهورها. ولو اقتصرَت على تشويه الحقائق لربما أمكن اعتبارها نوعاً من الجنون الفردي، لكن خطرها هو ما تجرّه من مستتبعات عملية على الأرض. فهي تتطابق في شكل دقيق مع سياسة إسرائيل الرسمية في التعامل مع الفلسطينيين، لا كشعب مسلوب تاريخياً وتتحمل إسرائيل في شكل رئيسي المسؤولية المباشرة عن ذلك، بل كإزعاج عابر بين حين وآخر لا ردّ ممكناً عليه سوى القوة، ومن المستحيل التفكير في أي أسلوب آخر غيرها بما في ذلك التفهّم أو التجاوب. ويقاوم من هذا العمى المذهل في الولايات المتحدة أن ليس فيها من اهتمام يُذكر بالعرب أو المسلمين سوى (كما قلت في مقالة سابقة) استهدافهم عدائياً من جانب السياسيين الطامحين إلى البروز. من ذلك إعلان هيلاري كلينتون قبل أيام، في رياء مقرف، أنها ستعيد إلى مجموعة أميركية مسلمة تبرعاً لحملتها الانتخابية بمبلغ خمسين ألف دولار، لأن المجموعة، حسب كلينتون، تدعم الإرهاب. وكانت هذه كذبة صارخة، لأن تلك المجموعة لم تزد على إعلان تأييدها لمقاومة الفلسطينيين ضد إسرائيل في المواجهة الحالية. وإذا بدا هذا الموقف عادياً فهو إجرامي في أميركا اليوم، لأن الهيمنة الصهيونية تُضمّن لأي انتقاد لإسرائيل (أي انتقاد، مهما كانت درجته أو نوعه) الرفض الفوري الكامل له واعتباره أخطأ صنف من اللسامية. هذا على رغم أن العالم بأسره انتقد سياسة إسرائيل في إدامة الاحتلال والعنف المفرط وحصار الفلسطينيين. أمّا في أميركا فعليك عدم انتقاد إسرائيل، وإلا طُورِدَت كواحد من اللساميين الذين يستحقون أشدّ azraa.

من الصفات الغريبة الأخرى للصهيونية الأميركية، وهي نظام من الفكر المتناقض والتحريف الكلامي الذي وصفه أرويل، استحالة الكلام عن العنف «اليهودي» أو الأعمال «اليهودية» عندما يتعلق الأمر بإسرائيل، على رغم أن إسرائيل

تقوم بكل أعمالها باسم الشعب اليهودي باعتبارها دولة يهودية. ولا يُذكر أحد أبداً أن هذه التسمية خاطئة لأن عشرين في المئة من سكان إسرائيل ليسوا من اليهود، وهو ما يفسر ذلك التفريق العجيب ما بين ما يسمونه «عرب إسرائيل» و«الفلسطينيين»، بحيث لا يمكن لمشاهد أو قارئ أن يعلم أنهم الشعب نفسه وقد فرقته السياسة الصهيونية، أو أن المجموعتين تمثلان نتيجة للسياسات الإسرائيلية، سياسة الفصل العنصري للمجموعة الإنسانية الأولى، وسياسة الاحتلال العسكري والتطهير العرقي في ما يخص الثانية.

الخلاصة أن الصهيونية الأميركية جعلت أي مناقشة جدية لوضع إسرائيل ماضياً وحاضراً ومستقبلاً أمراً محرماً تماماً، على رغم أن إسرائيل هي المنتفعة الكبرى، ويتفوق هائل على غيرها، من المساعدات الأميركية.

وليس من المبالغة القول إنها القضية الوحيدة التي بقيت قيد التحريم برغم توسع النقاش العام ليتناول بحرية (ولو ضمن حدود) قضايا مثل الإجهاض والتمييز الجنسي وأحكام الإعلام، بل الموازنة العسكرية نفسها التي اعتُبرت دوماً مقدسة وفوق أي نقاش. إن في الإمكان إحراق العلم الأميركي علناً في الولايات المتحدة، لكن من المستحيل تصوّر مناقشة سجل إسرائيل تجاه الفلسطينيين منذ ١٩٤٨ إلى الآن - فهذه هي القصة التي لا يُسمح لها بالظهور.

إن في الإمكان التعايش، وإن على مضض، مع وضع كهذا، لولا أن نتيجته هي تصوير الانتهاك المستمر لإنسانية الفلسطينيين على أنه فضيلة أخلاقية. إن تقارير التلفزيون عن القتل الذي يتعرض له أي شعب في العالم تثير أشد الاستنكار من لدن المشاهد الأميركي - عدا عذاب الفلسطينيين، الذي يظهر أن غالبية المشاهدين الأميركيين تعتبره عقوبة مستحقة. ويجري وصف أعمال القتل اليومية هناك على أنها من قبيل «العنف المتبادل»، وكأن رمي الحجارة من قبل شباب ندد صبرهم من الظلم والاضطهاد جريمة كبرى، لا مقاومة شجاعة لصير المهانة الذي تحاول إسرائيل المسلحة أميركياً فرضه عليهم - وليست إسرائيل هي وحدها من يحاول ذلك، بل أيضاً «عملية السلام» تلك، المصممة بعناية لوضعهم في معازل ودبانتوسانات لا تصلح إلا للحيوان.

الجريمة الحقيقية هي المأزعة المستمرة منذ سبع سنوات من جانب مساندي إسرائيل في أميركا، الذين يحاولون فرض وثيقة هدفها احتجاجاً شعبياً بأكمله كما في سجن أو محجر. ولا يستطيع فهم أو تصوّر محاولة تمرير هذا بوصفه هو «السلام» المطلوب إلا على أنه أخطأ نوع من اللاأخلاقيّة. والأبشع في كل هذا أن هناك حائطاً حديدياً يحمي الخطاب الأميركي فيما يخص إسرائيل، مانعاً أي سؤال يمكن طرحه على تلك العقول التي وضعت صيغة أو سلو ونجحت في تسويقها طيلة السنين السبع هذه على أنها تعني «السلام». ولا نعلم أيهما أكثر شراً: العقلية التي تعتبر أن لا حق للفلسطينيين بمجرد التعبير عن شعورهم بالظلم، لأنهم أخطأ من أن يتمتعوا بذلك الحق، أم تلك العقلية التي تواصل التخطيط لفرض المزيد من العبودية عليهم.

لو كان هذا كل ما هنالك لكفى وزاد. لكن ما يفاقم وضعتنا المزري إزاء الصهيونية الأميركية هو غياب أي مؤسسة هنا أو في العالم العربي قادرة على إيجاد البديل. كما أخشى أن تظاهرات الحجارة في بيت لحم وغزة ورام الله و نابلس والخليل وغيرها لن تنعكس في شكل فاعل على القيادة الفلسطينية المترددة، التي لا تستطيع الانسحاب أو التقدم. وهذا هو أشد ما يحزن.

الحياة ٨ تشرين الثاني ٢٠٠٠

## المأساة تتعمق

ليس هناك مَنْ يعرف إذا كان سبب التراجع المؤقت في انتفاضة الأقصى إعلان ياسر عرفات في ١٧ من الشهر الماضي استنكاره لها، أم أنها هداة عابرة نتجت عن الإرهاق أو البحث عن مواقف جديدة. لكن رغم خسائر الفلسطينيين الكبرى في الأرواح والممتلكات فإن المشاكل الجوهرية لاتزال على حالها، ويواصل الإسرائيليون هجماتهم العمياء، والغيبية في التحليل النهائي، على الفلسطينيين، من خلال الإغلاق والحصار الاقتصادي والقصف المستمر بلا هوادة للمدن والبلدات.

المطلوب الآن من كل قائد عربي رَحْبَ بانتخاب إيهود باراك قبل سنة ونصف السنة أن يعيد علينا تصريحاته للبرهنة النهائية على فراغها. إنني أجد المواقف العربية الرسمية غير مفهومة في شكل كامل تقريباً، بعدما قضيت أكثر حياتي محاولاً فكّ طلاسمها حسب قوانين العقل وأبسط أنواع المعقوليّة. هل اعتقدوا حقاً أن باراك منقذُ عملية السلام، وإذا اعتقدوا ذلك فعلاً أقلّم يدركوا أن إنقاذ عملية السلام لا يعني سوى إطالة عذاب الفلسطينيين؟ هل رأوه مختلفاً عن «بطل الحرب» ذاك الذي كرّس حياته لقتل العرب، وإذا كان الأمر كذلك، لماذا استغفرتهم كل هذه المدة لكي يُعرفوا أن لا فرق بين الاثنين؟ وهل تعني مسابقة الولايات المتحدة كل هذا المقدار من الخضوع، وكلّ هذه البهلوانيات المعقّدة في التلويّ واللفّ والدوران، وكلّ هذا الانبطاح؟ إلى متى، ولأي سبب، سيستمرّون في التمسك بالوضع القائم، بكل ما فيه من قمع وسلبية، والمفتقر إلى الإرادة والقدرة على شنّ الحرب أو العيش بسلام، وكلّ ذلك إرضاء لقوة عظمى متغترسة لم تعاملهم وشعوبهم إلا بأعمق الاحتقار وأشدّ الوحشية؟

الا يمكنهم أن يعملوا شيئاً أكثر تأثيراً مما عملوه حتى الآن، عندما تستخدم إسرائيل طائرات الهليكوبتر لقتل المدنيين الفلسطينيين وتدمير مساكنهم، وتُسَلِّم الولايات المتحدة إسرائيل كبرى الصفقات منذ عشر سنوات من طائرات الهليكوبتر الهجومية، وعندما تضيق إسرائيل ٥٠٠ مليون دولار إلى موازنتها للمستوطنات؟ لم تكن هناك كلمة احتجاج رسمية واحدة على سياسة الولايات المتحدة التي جاءت لشعبنا بالكارثة. إنه الخوف الذي يسمع لصانعي السياسة الأميركية، ومن بينهم دنيس روس غير المأسوف على مغادرته - ذلك النكرة الذي استطاع بمفرده خدمة إسرائيل أكثر من البقية مجتمعين - القول إن العرب يشقون بالولايات المتحدة وسياساتها ويبقون أصدقاء وحلفاء أوفياء لها. لا بد أن الوقت قد حان للكلام بصراحة عن رياء واشنطن ووحشيتها، بدل الوقوف بصمت حاملين قبعة الاستجداء فيما يقتل المزيد من الفلسطينيين بأسلحة يتكفل ثمنها دافع الضرائب الأميركي.

لكن قلب المسألة هو ما يحصل للضحايا أنفسهم، أي الشعب الفلسطيني. هنا علينا الكلام بعقلانية ومنع العواطف والأهواء قدر المستطاع من التأثير في الموقف: انطباعي هو أن الفلسطينيين في كل مكان يشعرون بغياب أي قيادة حقيقية، أي صوت أو مرجع يتكلم منطلقاً من قدر من الرؤيا للحاضر والمستقبل، معبراً عن هدف شامل متماسك بعيداً عن تحصيلات الحاصل المعتادة التي يبدو بوضوح أنها تحاول تأجيل القرارات والرؤى ببلاغياتها الفارغة. الكل يعرف أن الفلسطينيين يكافحون الاحتلال العسكري منذ ٣٣ سنة. لكن هناك أيضاً أربعة ملايين لاجئ يكافحون الغربة، إضافة إلى مليون فلسطيني من مواطني إسرائيل يعيشون تحت نظام من التمييز العنصري والديني يتخفى منذ زمن طويل تحت شعارات سخيفة مثل «الديموقراطية الإسرائيلية». ومن مشاكل أوسلو الكثيرة أن المفاوضات الفلسطينية اقتصرنا على تناول قضية الاحتلال وأغفلنا البعدين الآخرين في القضية. لكن يجب أن يكون واضحاً الآن أننا على الأبعاد الثلاثة كلها نقاتل ضد الصهيونية، ومن الضروري أن تكون لنا قيادة قادرة على صوغ استراتيجية متكاملة للكفاح على الجبهات الثلاث. المسألة أن الانتفاضة تستمر، مع الخسائر اليومية في الأرواح، في إطار سياسي يعمق الفروق بين الفلسطينيين، بدل أن يوحدكم. نحن بحاجة إلى رؤيا جديدة وصوت جديد وحقيقة جديدة.

اليس من الواضح الآن أن شعارات قديمة مثل «الدولة الفلسطينية» و«القدس عاصمتنا» هي ما أوصلنا إلى هذا المازق؟ اليس لنا أن نتوقع من قائد حقيقي أن

يخاطب كل الفلسطينيين بصراحة وشجاعة، من دون مخادعة أو غمز إلى أميركا وإسرائيل، وأن يُرسم طريقاً للتقدم تندمج فيه جبهات الكفاح الثلاث - ضد الاحتلال والتشريد في الشتات والتمييز العنصري؟ ولماذا الاستمرار في إيهام الشعب بالآمل الكاذب في أن «الكفاح» الكلمة التي يبدو أنها تعني أن مواجهة الموت هي مسؤولية الآخرين، سيوصل العالم العربي عمومًا والفلسطينيين خصوصًا إلى ما يريدونه منذ زمن طويل؟ اليس من المخيف فعلاً أننا بعد نصف قرن من الجعجة، ومن بذل الدم والمال، والعسكرة وإلغاء الديمقراطية وأبسط ما يمكن من حقوق المواطنة في العالم العربي، نجد أنفسنا أمام العدو نفسه والهزائم ذاتها والمناورات والتقلبات العابثة عينها، ومع الترسانة المستهلكة القديمة من التهديدات والوعود والشعارات والكليشيات، بعدما تبرهن مرارًا وتكرارًا على لاجدواها وجاءت بالفشل بعد الفشل، من حزيران ١٩٦٧ إلى أيلول الأسود إلى حرب ١٩٧٣ إلى بيروت إلى أوسلو؟

لا يُمكن لأحد أن يُنكر أن فلسطين تشكّل حاليًا استثنائية من بين قضايا الكولونيالية خلال القرنين الأخيرين. إن تاريخ الإنسانية مليء بحالات متشابهة، وإن لم تكن متطابقة تمامًا. وما يثير استغرابي، كشخص يعيش بعيدًا عن الشرق الأوسط لكنه يبقى قريبًا منه من نواح كثيرة، هو مدى عزلتنا أنفسنا عن العالم. ففيما يمكننا، كما أرى، تعلّم الكثير من تاريخ الشعوب المضطهدة في الأمريكيتين وأفريقيا وآسيا وحتى أوروبا، لماذا نرفض مقارنة أنفسنا بالسود في جنوب أفريقيا مثلاً، أو الهنود الأمريكيين، أو الفيتناميين؟ لا أعني هنا المقارنة بمعنى اليأس أو من أجل التقليد الأعمى، بل في شكل إبداعي مفتوح الأفق.

كان الراحل إقبال أحمد، وهو بالتأكيد واحد من ألمع محلّي التاريخ المعاصر الذين التقيتهم، يشير دومًا إلى أن حركات التحرر الوطني الناجحة تدين بنجاحها إلى استعمالها الأفكار الخلاقة المبتكرة، في حين نجد في الحركات الفاشلة (مثل حركتنا للأسف) اجترار الصيغ والشعارات وأنماط الممارسة القديمة. لنأخذ مثلاً فكرة الكفاح المسلح. لقد اعتمدنا منذ عقود أفكار السلاح والقتل، وهي الأفكار التي جلبت لنا منذ ١٩٣٦ الكثير من الشهداء لكن من دون تأثير مهم، لا في الصهيونية فحسب بل في أفكارنا عن الخطوة التالية المطلوبة. وفي حالنا فإن عبء القتال يقع على مجموعات صغيرة شجاعة تواجه عدوًا هائل التفوق - أي بالحجارة مقابل

الهليكوپترات ودبابات ميركافا والصواريخ. إلّا أن نظرة سريعة إلى حركات التحرّر الأخرى - مثل الحركة الوطنيّة الهنديّة أو حركة التحرّر الوطنيّ في جنوب أفريقيا أو حركة الحقوق المدنيّة الأميركيّة - ترينا قبل كل شيء أن ليس من تأثير حقيقيّ في الاحتلال أو الاضطهاد سوى بحركة شعبيّة تُستخدم تكتيكات واستراتيجيات تُضمّن المستوى الأعلى من التعبئة للشعب. ثانيًا، لا فرصة للتحرّر من الاضطهاد أو الاحتلال إلّا من خلال حركات شعبيّة مُشبّعة بالسياسة تدور رؤياها على المشاركة المباشرة في صنع المصير. فالمستقبل، مثل الماضي، هو من صنع البشر، وليس هناك مخلص أو وسيط يأتي من بعيد ليُحدث التغيير.

من الواضح بالنسبة إليّ في هذا السياق، على سبيل المثال، أن المهمّة المباشرة في فلسطين هي تخليص أنفسنا من الاحتلال بابتداع أساليب جديدة في الكفاح. وهذا يعني بالضرورة تدخل إعداد كبير من الفلسطينيين في شكل مباشر في عمليات الاستيطان، من خلال تحركات مثل سدّ الطرق ومنع موادّ البناء من الدخول، أيّ عزل المستوطنات، بدّل ما يحصل اليوم، أي السماح لها، بسكّانها القلائل نسبيًا، بعزل الفلسطينيين ومحاصرتهم. كما لا يزال من الصحيح، على سبيل المثال، أن العمال الذين يشيّدون المستوطنات هم من الفلسطينيين، وهذا مؤشر واضح إلى مدى الضياع والافتقار إلى التعبئة والرعي السياسيّ لدى الشعب الفلسطينيّ. لقد حان الوقت، بعد ٣٣ سنة من عمل الفلسطينيين على بناء المستوطنات، لأنّ توفّر السلطة الفلسطينيّة مصادر رزق بديلة لأولئك العاملين. ألا يمكن للسلطة، التي تنفق ملايين الدولارات على قوات أمنيّة لا نفع فيها وعلى جهاز بيروقراطيّ غير منتج، تخصيص مبلغ متواضع لهذا الغرض؟ إنّها بالطبع واحدة من نقاط الفشل التي تسجّل للقيادة، لكنّ المسؤوليّة في التحليل النهائي تقع أيضًا على كل العناصر الواعية - كالمهنيّين والمثقفين والمعلّمين والأطباء إلخ... - التي تملك القدرة على التعبير والوسائل اللازمة له لكنّها لم توجه إلى القيادة حتى الآن ما يكفي من الضغط للتعامل مع القضية.

وهنا بالضبط المسألة العظمى: فما هو الشعب يُبذل من نفسه بلا حساب، مضحيًا بزهرة شبابه وكل طاقاته في صراع شجاع ضدّ عدوّ ساديّ متوحّش لا تُطرف له عين حين يتقدّم لخنق الفلسطينيين حتى الموت. لكنّ ياسر عرفات يبقى صامتًا. فهو منذ بداية الأزمة لم يخاطب شعبه بصراحة وإخلاص، ولو بكلمة من عشر دقائق،

لتشجيع المكافحين وشرح سياساته وتوضيح الوضع الحالي وأين تُتَّجِه منه بعد كل الدماء والعذاب. ليس من دَقِيقَة يَخْصُصُها لمُصارَحة شعبه بالحقيقة، بالرَّغْم من كل ترحاله في العالم من فرنسا إلى الصين مقابلاً رؤساء الدول والحكومات ومن دون أننى فائدة. هل تحجَّر قلبه وأصيب ضميره بالخدر الكامل؟ إنَّه أمر مذهل يستحيل على الفهم، وهو يأتي بعد ٣٠ سنة قاننا خلالها من كارثة إلى كارثة ومن مغامرة فاشلة إلى مغامرة فاشلة، دونما مهلة لالتقاط الأنفاس أو لجرِّد همسة تقول: «شكراً على صبركم عليّ وعلى تخبُّطي وأخطائي الشنيعة وسوء حساباتي طوال هذه السنين!» لقد نغد صبري تماماً حيال موقف عرفات المهيمن لشعبه، وجموده البيروقراطي الصخري، وعجزه عن الاستماع إلى الغير أو أخذهم بجدّ، وتصريحاته اللاتيسة التي لا تنتهي، وسريته وتخبُّطه الأعمى من «راع» إلى آخر، تاركاً شعبه المعبَّّ خلال ذلك ليتدبَّر أمر نفسه. قُدَّ شعبك يا عرفات! وإذا لم تستطع أو لم تُردِّ فصاركه بذلك. لكنّ ما حصل يوماً منذ أوُسُلو لم يكن سوى التضليل والمراوغة وعقد الصفقات السريّة التي لم تُنْفَع إلّا حفنة من السياسيين الفاسدين حولك، فيما أوصلت وضعنا إلى حضيض جديد.

إنَّ انتفاضة الأقصى موجّهة ضدّ أوُسُلو وصانعي أوُسُلو، لا ضدّ دنيس روس وإيهود باراك وحدهما بل ضدّ كل تلك الجوقة من المسؤولين الفلسطينيين. على هؤلاء الأخيرين، إنَّ كانت لهم خطّة للتقدّم، أن يملّكوا ما يكفي من اللياقة للوقوف أمام شعبهم للاعتراف بأخطائهم وطلب الدعم (إنَّ كان سيقدّمه بعد كل ما جرى). أمّا إذا لم تكن ثمة خطّة أو مخطّطون (وهو الواقع كما اعتقد) فإنَّ واجبهم الأخلاقيّ الأبسط هو مصارحة الشعب. عدا ذلك ليس في نهاية الطريق الحالي سوى استمرار المأساة وتعمُّقها. لقد وقَّع المسؤولون الفلسطينيون على اتِّفاق لتقسيم الخليل، ووقعوا الكثير من الاتفاقات الأخرى، دون ضمانات مسبّقة بإزالة المستوطنات (أو على الأقلّ عدم إقامة مستوطنات إضافية) وإنهاء كلّ مظاهر الاحتلال العسكريّ. وعليهم الآن أن يوضحوا علناً ماذا اعتقدوا آنذاك ولماذا أقدموا على تلك الخطوات؟ بعد ذلك يجب أن يتروكوا لنا التعبير عن رأينا في أعمالهم ومستقبلهم. عليهم هذه المرّة أن يستمعوا، وأن يحاولوا وضع المصلحة العامّة فوق مصالحهم، على رغم ملايين الدولارات التي بُدِّتْ أو هُرِيتْ لشرء الشقق في باريس وصفقات المتاجرة والعقار مع إسرائيل. نقول لهم: كفى! قد بلغت حدكم، ولا من مزيد!

الحياة ١٢ كانون الأول ٢٠٠٠



## البديل الوحيد

زرت جنوب أفريقيا للمرة الأولى في أيار (مايو) ١٩٩١، في شتاء مظلم ممطر، وبوجود النظام العنصريّ - على رغم إطلاق نيلسون مانديلا ورفع الحظر عن المؤتمر الوطنيّ الأفريقيّ. وعدتُ إليها بعد عشر سنوات، في موسم الصيف، لأراها بلداً ديمقراطياً اندحرت فيه العنصريّة ويحكمه المؤتمر الوطنيّ، بمجتمع مدنيّ مليء بالنشاط والتحدّي لاستكمال مهمة ضمان المساواة والعدالة الاجتماعيّة في وجه الانقسام والمشاكل الاقتصاديّة.

يبقى الكفاح من أجل الحرية، الذي أنهى النظام العنصريّ وأرسى في ٢٧ نيسان (أبريل) ١٩٩٤ أوّل حكومة منتخبة ديمقراطياً، واحداً من أعظم الإنجازات في تاريخ الإنسانية. وعلى رغم مشاكل الحاضر فإنّ جنوب أفريقيا بلد يُلهما الكثير عند زيارته والتفكير فيه، خصوصاً الدروس التي يقدّمها لنا كعرب في الكفاح والإبداع والمثابرة.

زيارتي هذه المرّة كانت للمشاركة في مؤتمر نظّمته وزارة التعليم عن «القيم في التعليم». الوزير هو صديقي القديم أسمل قادر، الذي أكنّ له أعلى التقدير منذ أن التقيته قبل سنين طويلة في منفاه في إيرلندا. واستطاع قادر، بفضل عضويّته في الحكومة وكفاحه الطويل مع المؤتمر الوطنيّ الأفريقيّ، وبفضل نجاحه محامياً وأكاديمياً، إقناع نيلسون مانديلا (وهو في الثالثة والثمانين الآن، وبصحة ضعيفة، ومتقاعد رسمياً عن الشؤون العامّة) بالتحدّث أمام المؤتمر في أمسيته الأولى. وتأثرتُ بعمق بخطاب مانديلا، لا لمكانته الرفيعة وشخصيّته الأسرة فحسب، بل أيضاً وبالمقدار نفسه للصياغة المتقنة في التعبير. إنّه بليغ في شكل متميّز - فهو

أيضاً محام بالمهنة. وعلى رغم حديثه في آلاف المناسبات الرسمية والاحتفالات فإنه يبدو أن له معيّنًا لا ينضب من الأفكار الأخاذة.

كان هناك تعبيران أثرا في بشكل خاص في خطابه الرائع عن التعليم، الذي سلط فيه الضوء على الأوضاع التعيسة لغالبية السكّان «التي تزعج في ظروف مزرية من الحرمان الاجتماعي والاقتصادي». ومن هنا نكر المستمعين بأن «صراعنا لم ينته بعد»، على رغم أن الحملة ضد التمييز العنصري (وهنا التعبير الأول) «كان واحدًا من الصراعات الأخلاقية العظيمة» التي «أسرّت مخيلة العالم». التعبير الثاني دار على وصفه الكفاح ضد النظام العنصري بأنه ليس مجرد حركة لإنهاء التمييز بل وسيلة «لنا جميعًا لتأكيد إنسانيتنا المشتركة». تعبير «لنا جميعًا» تضمّن تصوّره لمشاركة كل أجناس جنوب أفريقيا، من بينها البيض المؤيدون للفصل العنصري، في كفاح هدفه في النهاية التعايش والتسامح وتحقيق القيم الإنسانية.

التعبير الأول كان مؤلماً تماماً بالنسبة إليّ: لماذا لم يستطع النضال الفلسطيني (حتى الآن) أن يأسر مخيلة العالم؟ ولماذا، على وجه الخصوص، لا يتخذ هذا النضال أمام الجميع مظهر الصراع الأخلاقي العظيم لكي يحصل، مثلما قال مانديلا عن تجربة جنوب أفريقيا، على «الدعم شبه الشامل... من كل التوجّهات والأحزاب السياسية تقريباً»؟ لقد حصلنا بالطبع على الكثير من الدعم العام، ونخوض بالتأكيد صراعاً أخلاقياً ملحماً. لكننا ندرك أن الصراع بين الصهيونية والشعب الفلسطيني أكثر تعقيداً من الكفاح ضد نظام الفصل العنصري، حتى إذا كان الشعب في واحدة من الحالتين دفع، وفي الثانية لا يزال يدفع، ثمناً فادحاً من السلب والتطهير العرقي والاحتلال العسكري والظلم الاجتماعي الهائل. ذلك أن لليهود كشعب تاريخاً مأساوياً من الاضطهاد والتعرض للإبادة. ولما كان تاريخه القديم يربطه بأرض فلسطين، فقد نظر الكثيرون في العالم (خصوصاً في الغرب المسيحي) المسؤول عن أقسى فظائع اللاسامية) إلى «العودة» إلى وطن وعَدَتهم به الإمبريالية البريطانية على أنه إنجاز بطولي وتعويض عادل عن معاناتهم. لكن لم يلتفت إلا قليلون إلى احتلال فلسطين من قبل قوات يهودية، أو إلى عذاب العرب الذين كانوا هناك بالفعل عند تدمير مجتمعهم، وطُرِدَ غالبيتهم، وفرض نظام قانوني شائن يماثل عملياً نظام الفصل العنصري، ولا يزال يميّز ضدّهم داخل إسرائيل وفي الأراضي المحتلة. هكذا أصبح الفلسطينيون الضحية الصامتة لهذا الظلم الشنيع، وأخرجوا بسرعة من المشهد من قبل تلك الجوقة الانتصارية المحفلة بـ «روعة» إسرائيل.

بعد عودة حركة تحرير فلسطينية حقيقية إلى الظهور أواخر الستينيات، تبنت الكفاح الفلسطيني شعوب آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية الخاضعة سابقاً للكونيالية. لكن الميزان الاستراتيجي بقي مائلاً في شكل هائل لصالح إسرائيل، بالدعم غير المشروط من قبل الولايات المتحدة (مساعدة سنوية قيمتها خمسة بلايين دولار)، وبالمساندة في الغرب عمومًا من قبل وسائل الإعلام والأوساط الثقافية الليبرالية وغالبية الحكومات. في المقابل، ولأسباب أشهر من أن تُذكر، وجد الفلسطينيون من البيئة العربية الرسمية إما العداء الصريح أو الدعم الفاتر، الكلامي والمالي غالباً.

إضافة إلى ذلك كانت الأعمال الإرهابية غير المجدية تغطي دومًا على الأهداف الاستراتيجية لمنظمة التحرير الفلسطينية، بما لم يسمح بدراس تلك الأهداف وصياغتها في شكل مؤثر بليغ. كما أن الخطاب الحضاري الغربي الرئيسي كان مجهولاً من قبل صانعي السياسة والمثقفين الفلسطينيين، أو أنهم أساءوا فهمه. ومن هنا لم نستطع أن نُبرز أحقيتنا الأخلاقية في شكل فاعل، في حين كان بإمكان الإعلام الإسرائيلي أن يستغل المحرقة، وأعمال الإرهاب الفلسطيني الاعتبائية والسيئة التوقيت سياسياً، في شكل يحدد أو يطمس رسالتنا (على ضعفها أصلاً).

لم نركز أبداً، كشعب، على الصراع الثقافي في الغرب، بينما أدرك المؤتمر الوطني الأفريقي مبكراً أنه المفتاح لإضعاف النظام العنصري. ولم نعتن، في شكل إنساني متواصل، بإبراز الانتهاكات الكبرى والتمييز البشع بحقنا من قبل إسرائيل. من ذلك أن غالبية مشاهدي التلفزيون اليوم لا تعرف شيئاً عن الطبيعة العنصرية لقوانين وسياسات الأراضي في إسرائيل، ولا عن سلبها وتعذيبها وحرمانها المنظم للفلسطينيين من دون سبب إلا لكونهم ليسوا يهوداً. وكان صحافي جنوبافريقي أسود كتب في صحيفة محلية هنا أثناء زيارة إلى غزة أن النظام العنصري في جنوب أفريقيا لم يصل أبداً إلى مستوى الصهيونية في القسوة واللاإنسانية، معديداً مشاهد التطهير العرقي والمهانة اليومية والعقوبات الجماعية على نطاق واسع، ومصادرة الأراضي... إلخ.

لكن هذه الحقائق، حتى لو كانت معروفة أكثر كسلاح في المعركة حول القيم بين الصهيونية والفلسطينيين، لم يكن لها أن تكفي. ما لم نركز عليه في شكل كاف هو أن علينا، في مواجهة انعزالية الصهيونية، أن نقدم حلاً للصراع يشدد، كما في التعبير الثاني من مانديلا، على إنسانيتنا المشتركة عرباً ويهوداً. لاتزال غالبيتنا ترفض فكرة أن اليهود الإسرائيليين وجدوا هنا ليعقوا، وأنهم لن يغادروا مثلاً أن الفلسطينيين لن

يفادروا. إن صعوبة قبول الفلسطينيين بهذا أمر مفهوم، أخذاً في الاعتبار أنهم لا يزالون يعانون الاستيلاء على أرضهم والاضطهاد اليومي. لكننا لم نؤكد كفايةً، في تعابيرنا الاعتبارية اللامسؤولة التي توحى بأنهم سيُجبرون على المغادرة (مثل الصليبيين)، العمق الأخلاقي لمطلبنا في إنهاء الاحتلال العسكري، أو أن نعرض عليهم نوعاً من الضمان للأمن وتقرير المصير بما لا يلقي أمتنا وتقريرنا لمصيرنا. وهذا ما يجب أن يقدم أساساً لحملة كبرى في كل مكان، لا الاعتماد الذي لا أساس له في الحقيقة على أن رئيساً أميركياً متقلّباً سيقدم لنا دولة: شعبان في أرض واحدة، أو المساواة للجميع، صوت واحد للشخص الواحد، أو الإنسانية المشتركة المؤطرة في دولة من قوميتين.

أدرك، بالطبع، أننا ضحايا اجتياح رهيب، واحتلال عسكري شنيع، ولوبي صهيوني يواصل الكذب لكي يحولنا إما إلى لا شعب أو إلى إرهابيين. لكن ما هو البديل الحقيقي لما أقوله؟ شن حملة عسكرية؟ هذا حلم. المزيد من التفاوض على أساس أوسلو؟ بالتأكيد لا. المزيد من الخسائر في الأرواح من قبل شبابنا الأبطال الذين لا يجدون من قائدهم مساعدة أو توجيهاً؟ إنه خيار محزن، لكن لا. الاعتماد على الدول العربية التي تنكرت حتى لوعدوها بتقديم المساعدة العاجلة؟ فلنكن جديين!

يهود إسرائيل والفلسطينيون مرتبطون ببعض في وضع يماثل جهنم كما تصورها سارتر - «جهنم هي الآخرون» - ولا فكاك أو مهرب. الفصل بين الطرفين لن ينجح في هذه البقعة الصغيرة من الأرض، مثلما لم ينجح العزل العنصري في جنوب أفريقيا. لكن قوة إسرائيل العسكرية والاقتصادية تحجب هذه الحقيقة عن الإسرائيليين. وهذا هو معنى انتخاب أرييل شارون - مجرم الحرب الذي طمره الزمن، قبل أن يستحضره من تلك الأعماق - ولكي يعمل ماذا؟ «يؤدّب» العرب؟ مستحيل.

إنن، ليس ثمة غيرنا من يستطيع تقديم الحل الذي لا يمكن أن يأتي من أوهام القوة وغفلة الاضطهاد. لكن الكلام العمومي عن السلام لا يكفي، بل يجب تقديم أسسه الفعلية، ولا يمكن لهذه أن تنبع إلا من الرؤيا الأخلاقية لا من «البراغماتية» و«الواقعية».

وإذا كان لنا كلنا أن نحيا - وهو مطلبنا الجازم - فعلينا أن نستحوذ لا على مخيلتنا فقط بل على مخيلة مضطهدينا أيضاً، وأن نلتزم القيم الإنسانية والديمقراطية.

هل تسمع القيادة الفلسطينية الحالية؟ وهل يمكنها أن تقدم اقتراحاً أفضل، أخذاً في الاعتبار سجلها في «عملية السلام» التي قادت إلى الأوضاع البشعة الحالية؟

الحياة ٢ آذار ٢٠٠١

## فرويد والصهيونية وقينا

إنها أمثلة تستحق بضعة أسطر، على رغم أنها تتناول تجربة شخصية غريبة نوعاً ما حصلت لي وجذبت (ربما من دون استحقاق) الكثير من الاهتمام من الصحافة والرأي العام. وإذا اتجنب عادة تقديم تجاربي الشخصية مثلاً، فإنني أقوم بذلك هذه المرة، نظراً إلى التشويه الكبير الذي تعرضت له تلك التجربة، وهو ما يلقي الضوء على سياقها العام، أي الصراع الفلسطيني - الصهيوني:

في أواخر حزيران (يونيو) وأوائل تموز (يوليو) ٢٠٠٠ قمتُ بزيارة عائلية خاصة إلى لبنان، حيث القيتُ أيضاً محاضرتين. ومثل غالبية العرب رغبتُ أنا والعائلة في زيارة جنوب لبنان لكي نرى «الحزام الأمني» الذي احتلته إسرائيل طوال ٢٢ عاماً، وطردتها منه المقاومة اللبنانية. الزيارة كانت ليوم واحد هو الثالث من تموز، قضينا خلالها بعض الوقت في سجن الخيام السيئ الصيت الذي أقامته إسرائيل في عام ١٩٨٧ وعُذبت فيه ٨ آلاف شخص سُجنوا هناك في ظروف بالغة الوحشية. بعد ذلك مباشرة ذهبنا إلى نقطة الحدود، التي أخلتها قواتُ إسرائيل أيضاً، ولم يكن فيها أحد سوى بعض الزوّار اللبنانيين من ضمن الأعداد الكبيرة التي تدفقت على المنطقة للاحتفال بالانسحاب عن طريق رمي الحجارة عبر الحاجز الحدودي القوي التحصين. وكانت المنطقة خالية تماماً من الإسرائيليين، مدنيين أو عسكريين.

لم يزد توقُّفنا هناك على عشر دقائق. وبدون أن أدري التُّقطت لي صورة وفي يدي حصاة صغيرة القيتها في مسابقة مع بعض الشباب برفقتنا. المؤكّد أننا لم

نستهدف أحداً، فقد كانت المنطقة مقفرة تماماً لأميال وأميال. بعد يومين على ذلك نُشرت تلك الصورة في إسرائيل وأنحاء الغرب، ضمن تقارير وصففتني بأنني إرهابي يلقي الحجارة وداعية للعنف... إلخ، في تلك المعزوفة المعهودة من التشهير والتزوير التي يعرفها كل من تعرّض لعداء الدعاية الصهيونية.

هناك مفارقتان واضحتان في القضية. الأولى هي أنني، على رغم أنني أُلْتُ ثمانية كتب على الأقل عن فلسطين وبعوث إلى مقاومة الاحتلال الصهيوني، حرصت في الوقت نفسه على الدعوة إلى التعايش السلمي بيننا وبين يهود إسرائيل ما إن توقّف إسرائيل سبّها للفلسطينيين واضطهادها العسكري لهم. وانتشرت كتبتي في أنحاء العالم بعد ترجمتها إلى ٢٥ لغة، وهو ما يعني أن موافقي لا بد أن تكون واضحة للجميع. لكن عندما وَجَدَت الحركة الصهيونية أن من العبث محاولة دحض الوقائع والحجج التي قَدَّمْتُها، وفشلت أيضاً في منع أعمالي من الوصول إلى أعداد متزايدة من القراء، لجأت إلى أساليب منحطة لوقفني. من ذلك أنهم استأجروا قبل سنتين محامياً أميركياً إسرائيلياً مغموراً للقيام بـ «أبحاث» عن السنين العشر الأولى من عمري، لكي «يبرهن» أنني رغم ولادتي في القدس لم أسكنها أبداً. الهدف المفترض هو إظهارني كاذباً يزور تاريخه الشخصي ليكتسب حق العودة - وبلغ من ثقافة هذه الحجة وغبائها أنها تتغافل عن قانون العودة الإسرائيلي البغيض الذي يَمنَح أي يهودي من أي مكان ذلك «الحق»، سواء أكانت له أدنى معرفة بإسرائيل قبل ذلك أم لا.

بالإضافة إلى ذلك، كانت أساليب هذا المحامي على قدر من الفجاجة والاعوجاج دفع الكثيرين ممن قابلهم إلى الكتابة لدحض أقواله. ورفضت كل المجلات نشر مقالته بسبب ما فيها من التزييف والتحريف، باستثناء مجلة واحدة. وقال رئيس تحرير هذه المجلة بصراحة إنه نشر هذا الهراء من جانب المحامي المأجور لأنه يريد النيل من مصداقيتي، بالضبط لأن لي عدداً كبيراً من القراء! لكن المذهل أن الهدف تجاوزَ النيل مني شخصياً ليصيب كل الفلسطينيين باعتبارهم كاذبين لا يمكن تصديقهم عندما يتكلمون عن حق العودة.

إثر ذلك مباشرةً برزت قضية رمي الحجر، وهنا المفارقة الثانية: فلقد عملت إسرائيل خلال ٢٢ سنة في جنوب لبنان سحقاً، ودمرت قرى بكاملها، وقتلت المئات

من المدنيين، وسلّطت مرزقتهها لنهب وترويع السكّان وممارسة أشنع أنواع التعذيب والسجن في معسكر الخيام وغيره. ولكنّ، على رغم كل هذا فإنّ الدعاية الصهيونيّة، بدعم وتواطؤ من الإعلام الغربيّ الفاسد، اختارت التركيز على عملي البسيط ذاك، والتضخيم والتحويل فيه إلى درجة تُظهِرنني متطرّفًا مؤمنًا بالعنف يتعطّش إلى قتل اليهود. وأغلقت الدعاية السياق والظروف، أيّ أنني ببساطة لم أفعل شيئًا سوى إلقاء حصاة، وفي مكانٍ خالٍ من أيّ إسرائيليّ، ومن دون تعريض أيّ كان لأذى أو إصابة. والأعجب أنّ الصهاينة لم يكتفوا بذلك بل عمدوا إلى تنظيم حملة أخرى ضدّي لطردني من الجامعة حيث أعمل منذ ٢٨ عامًا، واستخدموا في الحملة المقالات والتعليقات في الصحف ورسائل الشتم والتهديد بالقتل لتخويفي وإخراسي، من بينها ما كتبه بعض زملائي الذين اكتشفوا فجأة ولاهم لدولة إسرائيل. لكنّ هذه المهزلة الحمقاء المتمنّية بمحاولة ربط ذلك الحدث الصغير في جنوب لبنان بكل حياتي وأعمالي انتهت إلى الفشل الذريع، بفضل تكاتف زملائي والكثيرين من العموم، وفوق كل ذلك بفضل الدفاع الرائع من إدارة الجامعة عن حريّتي في الرأي والعمل، وملاحظتها أنّ الحملة لم تكن أبدًا بسبب رمي لثقل الحصاة (الذي وصّفته محقّةً بأنّه من قبيل حريّة التعبير التي يحميها القانون)، بل بسبب مواقفي ونشاطي السياسيّ في مقاومة سياسة الاحتلال والاضطهاد الإسرائيليّة.

ثم هناك الفصل الأخير في هذا المسلسل، وهو رؤيما الأكثر خزيًا وإثارةً للحرز. ففي أواخر تموز (يوليو) ٢٠٠٠ اتّصل بي مدير «معهد ومتحف فرويد» في فيينا ليسأل إذا كنتُ أقبل الدعوة لإلقاء المحاضرة السنويّة عن فرويد في أيار (مايو) ٢٠٠١. وافقتُ على الدّعوة، وتسلّمتُ في ٢١ آب (أغسطس) الماضي رسالةً رسميّةً من مدير المعهد دعاني فيها باسم مجلس الإدارة لإلقاء المحاضرة. ووافقتُ فوراً، لأنني كتبتُ كثيرًا عن فرويد عبر السنين وأنا من أشدّ المعجبين بأعماله وحياته. (يمكن أن نلاحظ بالمناسبة، أنّ فرويد كان من أوائل المناهضين للصهيونيّة لكنّه غير موقفه لاحقًا عندما بدا له مع اضطهاد النازيّين لليهود أوروبا أنّ إقامة دولة لليهود قد تكون حلًّا ممكنًا للاساميّة الضارية الواسعة الانتشار وقتذاك. لكني أرى أنّ موقفه من الصهيونيّة اتّسم دومًا بالتردّد). كان الموضوع الذي اقترحتّه لمحاضرتي هو «فرويد وغير الأوروبيّ»، وكنتُ أنوي أن أجادل فيه بأنّه على رغم كون

عمل فرويد موجَّهًا إلى أوروبا ويدور حولها فإنَّ اهتمامه بالحضارات القديمة مثل حضارات مصر وفلسطين واليونان وأفريقيا كان مؤثِّرًا إلى شموليَّة رؤيته والمنظور الإنسانيِّ لعمله. بالإضافة إلى ذلك، كنْتُ مقتنعًا بأنَّ فكره يستحقُّ التقدير لمناهضته النزعة المحليَّة الضيِّقة، على العكس تمامًا من معاصريه الذين عاملوا بازدياد الثقافات غير الأوروبيَّة باعتبارها أقلَّ شأنًا أو أدنى منزلةً.

بعدئذٍ ومن دون إنذار، في ٨ شباط (فبراير) الماضي، أبلغتُ من جانب رئيس المعهد، وهو عالمُ اجتماع نمساويٍّ اسمه شولايين، أنَّ مجلس الإدارة قرَّر أن يلغي محاضرتي بسبب الوضع السياسيِّ في الشرق الأوسط والنتائج المتربِّة عليه،» حسب قوله. ولم يعطِ أيَّ تفسير آخر. وكان ذلك موقفًا غيرَ مهنيٍّ وجديرًا بالراء إلى أبعد حدٍّ، ويتناقض كليًّا مع عمل فرويد روحًا ونصًّا. لم يحدث مثل هذا لي أبدًا على امتداد ثلاثين عامًا من إلقاء المحاضرات في أنحاء العالم، وأجبتُ فورًا برسالة من عبارة واحدة طلبتُ فيها من شولايين أن يوضِّح لي كيف يمكن محاضرةً عن فرويد في فيينا أن تكون لها أيُّ صلة مع «الوضع السياسيِّ في الشرق الأوسط.» ولم أتلُق، بالطبع، أيَّ ردٍّ.

ما زاد الأمور سوءًا أنَّ فيويوروك تايمز نشرتُ رواية في ١٠ آذار (مارس) الجاري عن المسألة، مع نسخة مكبَّرة على نحوٍ يشع للصورة الشهيرة في جنوب لبنان في تموز (يوليو) الماضي، وهو حَدَثٌ وقع قبل وقت طويل من قيام جماعة فرويد بتوجيه الدعوة إليَّ في أواخر آب (أغسطس) الماضي. وفي المقابلة التي أجرتها فيويوروك تايمز مع شولايين، بلغتُ به الوقاحة أن يثير موضوعَ الصورة وينطق بما لم يكن يملِّك الشجاعة أبدًا ليقوله لي، مدَّعيًا أنَّها (فضلاً عن نقدي لاحتلال إسرائيل) السبب وراء إلغاء الدعوة وأخذًا في الاعتبار، على حدِّ تعبيره، أنَّها قد تجرح مشاعر اليهود في فيينا في سياق وجود يورغ هايدر والمحركة وتاريخ مناهضة السامية في النمسا. يعجز المرء عن أن يتخيَّل كيف يمكن التفوُّه بهراء كهذا من جانب أكاديميٍّ محترم، لكنَّ أن يفعل ذلك في وقتٍ تحاصر فيه إسرائيل الفلسطينيون وتقتلهم بلا رحمة وبشكل يوميٍّ فهذا أمر فاحش.

ما لم تقله الزمرة الفرويديَّة علنًا في جنبها المريع هو أنَّ السبب الحقيقي وراء إلغاء محاضرتي بشكل غير لائق يكمن في أنَّ الإلغاء هو الثمن الذي دفعوه لمانحيهم



في إسرائيل والولايات المتحدة. فالمعرض الذي نظّمه المعهد لأوراق فرويد أقيم بالفعل في فيينا ونيويورك، والآن يؤمل أن يُعرض في إسرائيل. ويبدو أن المؤيدين المحتملين اشترطوا لتمويل المعرض في تل أبيب أن تُلغى محاضرتي. فاذعن مجلس الإدارة الجبان، وألغيت محاضرتي وفقاً لذلك، لا لأنني أدعو إلى العنف والكراهة بل لأنني لا أفعل ذلك!

قلتُ وقتها إن فرويد طُرد وأُجبر على مغادرة فيينا من جانب النازيين وغالبية الشعب النمساوي. واليوم تَمُنَع نماذجُ الشجاعة والاستقامة الفكرية هذه ذاتها فلسطينياً من إلقاء محاضرة. لقد انحط هذا الصنفُ الكريه بشكل خاص من الصهيونية إلى حدٍّ يعجز معه عن تبرير موقفه بالنقاش الصريح والحوار الصادق. فهو يستخدم تكتيكات المافيا الملتوية باعتماد التهديد والابتزاز لانتزاع السكوت والإذعان. وفي سعيه اليائس إلى المقبولية يبلغ حدًّا أن يُكشَف عن نفسه في إسرائيل وعبر مؤيديه في أماكن أخرى، ويا للأسف، مؤيداً لطمس الصوت الفلسطيني كلياً، سواءً بخنق قرى فلسطينية مثل بيرزيت، أو بقمع النقاش والنقد حيثما أمكن أن يجد متعاونين وجبناء لتنفيذ مطالبه المشيئة. لا عجب، إذًا، في جو كهذا، أن يكون أرييل شارون زعيم إسرائيل.

لكن تكتيكات البلطجة هذه سترتدّ على أصحابها في النهاية، لأنّ ليس كلَّ امرئٍ جباناً، ولا يمكن إخراسُ كلِّ صوت. فبعد خمسين عاماً من ممارسة الرقابة وتشويه الحقائق من جانب الصهيونية، يواصل الفلسطينيون كفاحهم. وفي كل مكان، على رغم رداة التغفية الإعلامية، وعلى رغم فساد مؤسسات مثل معهد فرويد، وعلى رغم جبن المثقفين الذين يدعون ضمائرهم تنام، يرفع الناس أصواتهم تأييداً للعدل والسلام. فمباشرةً بعد إلغاء الدعوة من فيينا، دعاني «معرض فرويد في لندن» لإلقاء المحاضرة التي كنتُ سأقدمها في فيينا. (وفرويد، بعد إرغامه على مغادرة فيينا في ١٩٣٨، أمضى السنة الأخيرة من حياته في لندن). ودعّنتي مؤسستان نمسويتان، هما «معهد العلوم الإنسانية» و«الجمعية النمساوية للآداب»، لإلقاء محاضرة في فيينا في موعد تُرك لي تحنيده. ووجهت مجموعةً من الأطباء النفسيين ونقاد التحليل النفسي البارزين (من ضمنهم مصطفى صفوان) رسالةً إلى «معهد فرويد» تعبر فيها عن احتجاجها على إلغاء الدعوة. وصمّم كثيرون غيرهم

لمثل هذه البلطجة السافرة وأفصحوا عن رأيهم هذا علناً . في غضون ذلك، تستمر المقاومة الفلسطينية في كل مكان.

مازلتُ أعتقد أنَّ دورنا كشعب يُنشد السلام مع العدل هو أن نقدم رؤيةً بديلةً للصهيونية، رؤيةً تقوم على المساواة والشمولية لا على التمييز العنصري والإقصاء. وكل مواجهة كالتى وصفتها هنا تزيد قناعاتي بأن لا بديل لدى الإسرائيليين أو الفلسطينيين سوى تقاسم الأرض التى يطالب بها كلا الطرفين. كما أعتقد أنَّ انتفاضة الأقصى يجب أن توجه نحو هذا الهدف، على رغم ضرورة تصعيد التصدي السياسي والثقافي لسياسات الاحتلال المشينة التى تمارسها إسرائيل من حصار وإذلال وتجويع وعقاب جماعي. فالجيش الإسرائيلي يُلحق أذى كبيراً بالفلسطينيين يوماً بعد آخر: يُقتل المزيد من الأبرياء، وتدمر أرضهم أو تصادر، ويُقصف منازلهم وتهدم، ويُقيد حركتهم أو تُمنع كلياً. ويعجز اللف المدني عن إيجاد عمل، أو الذهاب إلى المدارس، أو تلقي العلاج الطبي نتيجةً لهذه الأعمال الإسرائيلية. لن تحقق مثل هذه الغطرسة والهيجان الانتحاري ضد الفلسطينيين أي نتائج سوى المزيد من المعاناة والمزيد من الكره، وهو ما يفسر إخفاق شارون دائماً في النهاية ولجوءه عبثاً إلى القتل والسلب. ويتعين علينا، من أجل قضيتنا، أن نسمو فوق إفلاس الصهيونية ونواصل التعبير بوضوح عن رسالتنا الداعية إلى السلام مع العدل. فإذا كان الرب يبدو صعباً فإنه لا يمكن التخلي عنه. وإذا أوقف أي واحد أو واحدة منا، يُمكن عشرة آخرين أن يحلوا مكانه أو مكانها. هذه هي السمة المميزة بحق لكفاحنا، ولا يمكن الرقابة أو التواطؤ الدنيء أن يحوّلا دون نجاحه.

الحياة ١٦ آذار ٢٠٠١

## حان الوقت للالتفات إلى الجبهة الثانية

لن يكون هناك أي أمل في حصول الفلسطينيين على المساواة والعدل لكي تفهم الانتفاضة في الغرب باعتبارها انتفاضة مدنية ضد اضطهاد استعماري.

انتهجت الحكومة الإسرائيلية بنشاط خلال الأسابيع الماضية سياسات على جبهتين، إحداها على الأرض والأخرى في الخارج. الأولى تنتمي إلى سياسات شارون المألوفة، أو بالأحرى سياسة الجيش الإسرائيلي المألوفة. وتقوم الفكرة على ضرب الفلسطينيين بكل وسيلة ممكنة، بما يجعل حياتهم لا تطاق ويؤدي إلى عزلهم وخنقهم لدرجة يشعرون معها أنه لم يعد بإمكانهم تحمل البقاء هناك. ومنطق هذه السياسة، كما تناولها الباحث الفلسطيني نور مصالحة بالتحليل في ثلاثة كتب مهمة، هو أن الصهيونية كانت دائماً تريد مزيداً من الأرض وعدداً أقل من العرب. فمن بن غوريون إلى رابين وبيغن وشامير وبتانياهو وباراك والآن شارون، يوجد تواصل إيديولوجي غير منقطع يُنظر فيه إلى الشعب الفلسطيني كـ «حال غياب» يُعتبر مرغوباً ويجري الكفاح لتحقيقه.

إنه أمر واضح تماماً، وفي الوقت ذاته مخفي بعناية عن نظر الرأي العام العالمي (بل والإقليمي أيضاً) لدرجة أنه لا يقتضي سوى بعض الملاحظات الإضافية هنا. الفكرة الأساسية هي أنه إذا كان لليهود كل الحقوق في «أرض إسرائيل»، فإن أي شعب غير يهودي هناك لا يتمتع بأي حقوق إطلاقاً. الأمر هو بهذه البساطة ويمثل هذا الإجماع الإيديولوجي. فلم يُنظر أي زعيم أو حزب إسرائيلي أبداً إلى

الشعب الفلسطيني كأمة أو حتى كأقلية قومية (بعد التطهير العرقي في ١٩٤٨). وتنتظر الصهيونية إلى الفلسطينيين، ثقافياً وتاريخياً وإنسانياً، باعتبارهم أقل شأناً أو أدنى منزلة. وحتى شمعون بيريز، الذي يبدو أحياناً أنه يتحدث بلغة إنسانية، لا يمكن أن يحمل نفسه أبداً على النظر إلى الفلسطينيين باعتبارهم جديرين بالمساواة. فاليهود يجب أن يبقوا غالبية، ويملكوا كل الأرض، ويحددوا القوانين لليهود وغير اليهود على السواء، ويضمنوا لليهود وحدهم الهجرة والعودة إلى الوطن.

وعلى رغم وجود شتى أنواع التضاربات والتناقضات (على سبيل المثال، لماذا ينبغي أن تكون هناك ديموقراطية، كما يُطلق عليها، لشعب ما دون سواه في دولة «ديموقراطية»)، تواصل إسرائيل سياساتها - التي تتّصف بالاستعلاء العرقي والإقصاء والتعصب - غير أبهة بما يُنجم عنها. ولا يُمكن أي دولة أخرى على الأرض باستثناء إسرائيل أن تواصل سياسة تمييز بهذا القدر من البشاعة ضدّ سكان أصليّين وفق مبررات دينية وإثنية فحسب، سياسة تمنع السكّان الأصليّين من امتلاك الأرض أو الاحتفاظ بها أو العيش فيها بغير قمع عسكري، لولا سمعتها العالمية العجيبة كبك لبيراليّ ومتقدّم ومثير للإعجاب.

يقودني هذا إلى الجبهة الثانية لسياسة إسرائيل، التي يجب النظر إليها تبعاً لذلك عبر عدسة مزدوجة. فحتى في الوقت الذي تحاصر فيه بلدات فلسطينية، باستخدام أساليب قروسطيّة مثل الخنادق وعمليات التطويق العسكريّ الشاملة، يمكنها أن تفعل ذلك وهي محاطة بهالة تظهرها ضحية محاصرة لعنف خطر يستهدف إبادتها! يقوم الجنود الإسرائيليّون (يُطلقُ عليهم «قوة دفاع») بقصف منازل الفلسطينيين بمروحيّات حربية وصواريخ متطورة وبنيران دبابات، ويقتل الجنود الإسرائيليّون ٤٠٠ مدنيّ ويتسبّبون بـ ١٢ ألف إصابة، ويجعلون الحياة الاقتصادية تتدهور إلى مستوى فقر يبلغ ٥٠ في المئة وإلى بطالة تبلغ ٤٥ في المئة. وتدمّر البلدوزرات الإسرائيليّة ٤٤ ألف شجرة فلسطينيّة وتهدم المنازل وتقيم تحصينات تجعل الحركة مستحيلة. ويبنّي مخطّطون إسرائيليّون المزيد من المستوطنات ويشقّون الطرق المؤبّدة إليها. كل هذا يحدث بينما يجري الاحتفاظ بصورة شعب مسكين وأعزل ومهدّد بشكل فظيع. كيف؟ بواسطة حملة علاقات عامة عالميّة، وخصوصاً أميركيّة، مستهترّة أخلاقياً بقدر ما هي فاعلة.

قبل نحو أسبوعين كان شارون وبيريز وأبراهام بورغ (رئيس الكنيسة) في الولايات المتحدة لتعزيز صورة إسرائيل باعتبارها تكافح بشكل مبرر أخلاقياً ضد العنف الإرهابي. وتناوبَ الثلاثة على اعتلاء منابر عامة نافذة الواجد تلو الآخر، ليكسبوا التأييد والتعاطف لسياسات إسرائيل. بالإضافة إلى ذلك، أعلنت وسائل الإعلام أن الحكومة الإسرائيلية استأجرت شركتي علاقات عامة لمواصلة ترويج سياساتها عبر الإعلانات والمسابي المنظمة لجماعات الضغط وتنسيق الاتصالات على صعيد الكونغرس في واشنطن.

واختفت أخبار الانتفاضة الفلسطينية تدريجاً من وسائل الإعلام. فكيف يُمكن «العنف» الذي لا يبدو موجّهاً ضد ظلم مستديم (مثل الاحتلال العسكري والعقاب الجماعي) أو ضد سياسة معينة (مثل رفض إسرائيل المنعّت إعطاء أي قيمة لمطالب الفلسطينيين)، أن يبقى مستحوذاً على اهتمام مراسلين يعاقبون على أي انحراف عن سياسة صحافيّة مقبولة مؤيّدّة لإسرائيل؟ لا يرجع الأمر فقط إلى أنه لا توجد لدى المراسلين قصّة كبيرة يكتبون عنها (مثل رواية جاهزة عن تحرير فلسطين)، بل إن إسرائيل كذلك لم تُدَنِّ بقوة أبداً على مدى سنوات وسنوات من الانتهاكات الفظة لحقوق الإنسان ضدّ كلّ السكان الفلسطينيين.

لا شك في أن لجنة التحقيق التي يرأسها السناتور جورج ميتشل والفريق المماثل من خبراء حقوق الإنسان التابع لماي روبنسون، الذي يتألّف من مجموعة بارزة تضم البروفسور ريتشارد فولك من جامعة پرينستون، سيقوَّضان إلى استنتاجات متشابهة. وقد أُطلعت على تقرير روبنسون وهو يدين بشكل قاطع وحشية إسرائيل وردّها العسكري غير المتناسب على ما هو في الواقع انتفاضة مدنيّة مناهضة للاستعمار. لكن يُمكن المرّة أن يثق بأنّ قلّة من الناس سيطلعون على هذه التقارير الممتازة أو يتأثرون بها. فمأكنة العلاقات العامة التابعة لإسرائيل، في الولايات المتحدة بشكل خاص، ستتكفّل بذلك.

ومثل هذه الحملات الدعائيّة في الولايات المتحدة أكثر فاعليّة بكثير مما هي عليه في المملكة المتحدة، على سبيل المثال. وشكا روبرت فيسك، المراسل الممتاز لصحيفة إنديبنډنت لشؤون الشرق الأوسط، من الهجمات التي تعرّض لها وصحيفته من قبل اللوبي الإسرائيلي في بريطانيا، إلا أنه يواصل الكتابة بشجاعة.

وعندما حاول صاحب الإمبراطورية الإعلامية الكندي كونراد بلارك أن يُوقف أو يُخضع للرقابة انتقاد إسرائيل في دايلي تلغراف أو سبكتاتور، اللّتين يملكهما، تمكّنت مجموعة من الكتاب العاملين لديه وغيرهم، مثل إيان غيلمور، من الردّ عليه في صحفه بالذات.

لا يمكن أن يحدث هذا الأمر في الولايات المتحدة، حيث لا تُسمح الصحف البارزة والصحافيون في أغلب الأحوال بأيّ تعليق مؤيّد للفلسطينيين في أعمدة التحرير. ولم تنشر نيويورك تايمز سوى عمودين أو ثلاثة من هذا النوع مقابل عشرات التعليقات «الحادية» أو المؤيّدة لإسرائيل. ويسود نمط مماثل في كلّ صحيفة أميركية رئيسية. هكذا، فإنّ القارئ العاديّ يفرّق بعشرات وعشرات من المقالات حول «العنف» كما لو كان هذا العنف يعايل أو هو أسوأ من هجمات إسرائيل بالمرحليّات والديابات والصواريخ. وإذا كان صحيحاً للأسف أنّ موت إسرائيليّ واحد يعادل كما يبدو موت فلسطينيّ كثيرين على الأرض، فإنّ من الصحيح أيضاً أنّ الفلسطينيين على رغم كل معاناتهم الفعلية وإذلالهم اليوميّ، لا يبدون في وسائل الإعلام أكثر أدميّة من الصراصير والإرهابيّين الذين قورنوا بهم.

حقيقة الأمر ببساطة هي أنّ الانتفاضة الفلسطينية غير محمية وغير فاعلة ما لم تبدّ في الغرب كفاحاً من أجل التحرّر. فالولايات المتحدة هي أقوى مؤيّد إسرائيلي، وتقدّم لها ٥ بلايين دولار سنوياً. والشئ الوحيد الذي أدركه الإسرائيليّون منذ وقت طويل هو القيمة المباشرة لدعايتهم التي تُسمح لهم بشكل لا يقبل الشكّ بفعل أيّ شيء إطلاقاً والاحتفاظ على رغم ذلك، بصورة العدالة الهادئة والصواب الواثق. يتعيّن علينا، نحن الفلسطينيون، كشعب أن نفعل ما فعلته الحركة المناهضة لنظام التمييز العنصريّ في جنوب أفريقيا، أيّ كسب الشرعية في أوروبا وفي الولايات المتحدة بخاصّة، ومن ثم نزع الشرعية عن نظام التمييز العنصريّ. يجب أن يُضخّ مبدأ الاستعمار الإسرائيليّ برمّته على نحو مماثل كي يمكن إحراز أيّ تقدّم على صعيد تقرير المصير من قبل الفلسطينيين.

لم يعد بالإمكان تأجيل هذه المهمّة. خلال حصار بيروت في ١٩٨٢ من قبل قوات شارون، التقيتُ مجموعة كبيرة من رجال الأعمال والمنقّفين الفلسطينيين في لندن. وكانت الفكرة هي المساعدة على تخفيف معاناة الفلسطينيين، والعمل أيضاً

على تنظيم حملة إعلامية في الولايات المتحدة. جرى النظر إلى المقاومة الفلسطينية على الأرض وصورة الفلسطينيين باعتبارهما جبهتين متكافئتين. لكن بمرور الوقت، تمّ التخلّي كلياً عن الجبهة الثانية لأسباب مازلتُ عاجزاً عن فهمها بصورة كاملة. لا يحتاج المرء لأن يكون أرسطو كي يربط الإطار الدعائي الذي يحوّل الفلسطينيين إلى إرهابيين متعصّبين بشعين بالسهولة التي تمكّنت بها إسرائيل، وهي ترتكب جرائم حرب شنيعة بشكل يومي، مع إدامة صورتها دولة صغيرة جريئة تتصدّى لمحاولات الإبادة، وإدامة الدّعم الأميركي غير المشروط الذي يسدّده بالكامل دافع ضرائب أميركي غير مدرك.

هذا وضع لا يُطاق. وإلى أن يركّز الكفاح الفلسطيني الانتباه بعزم على المعركة لتصوير نفسه متصدّياً ببسالة للاستعمار الإسرائيلي، لن يكون لنا أي أمل إطلاقاً بكسب حقوقنا ك شعب. لذا فإنّ كل حجر يُقذف بصورة رمزية دعماً للمساواة والعدالة يجب أن يُفسّر بهذا الشكل، ولا يساء تمثيله سواء كعنف أو كرفض أعمى للسلام. يتعيّن على الإعلام الفلسطيني أن يغيّر الإطار، وأن يكون مسؤولاً عنه، وأن يفعل ذلك فوراً. يجب أن يكون هناك هدف جماعي موحد.

في عالم معلوم، تكاد السياسة والإعلام يكونان متكافئين. لم يعد بإمكان الفلسطينيين أن يتهربوا من مهمّة تعجز القيادة، ويا للأسف، عن إدراكها. يجب القيام بها إذا كان يتعيّن وقف الخسائر في الأرواح والممتلكات، وإذا كان الهدف الحقيقي هو التحرّر وليس عبودية لا تنتهي لإسرائيل. المفارقة تكمن في أنّ الحقيقة والعدالة هما إلى جانب الفلسطينيين، لكنّ إلى أن يتمكّن الفلسطينيون أنفسهم من جعل ذلك واضحاً بسهولة - للعالم بشكل عام، ولأنفسهم، وللإسرائيليين والأميركيين، بشكل خاص - لن تنتصر الحقيقة أو العدل. لا شك في أنّ بإمكان شعب قاسى الظلم على مدى قرن أن يتوصّل إلى سياسة إعلامية مناسبة. المطلوب هو إرادة يتم إعادة توجيهها وإعادة تركيزها على تحقيق الانتصار على الاحتلال العسكري والتشريد على أساس قومي وديني.

الحياة ١٤ نيسان ٢٠٠١

## علينا احتلال موقع التفوق الأخلاقيّ مقابل التفاوت الهائل في القوة مع إسرائيل

وصلت الانتفاضة الفلسطينية في شهرها السابع إلى اقصى مراحلها وأشدّها خفناً للفلسطينيين. والواضح أنّ قادة إسرائيل مصمّمون على أن يقوموا بما يقومون به دومًا، أي تحويل حياة هذا الشعب المضطهد إلى جحيم. أرييل شارون لا يعرف حدًّا في اندفاعه في هذا الاتجاه، وكل ذلك باسم «مبدأ» وافقت عليه الولايات المتحدة، ويتلخّص بعدم القيام بأيّ شيء ما استمرّ «العنف». ويبدو أنّ هذا يحوّل شارون محاصرة مجموعة سكانيّة تعدادها ثلاثة ملايين نسمة، في الوقت الذي يشكو فيه هو وشمعون بيريز - المراني والكذاب الأكبر في إسرائيل - للعالم من «الإرهاب» الفلسطيني. لذا، لا داعي لإضاعة الوقت في التساؤل عن السبب في تمكّنهم من استخدام تكتيكات حقيرة كهذه. فالواقع أنّهم يتمكّنون، وسيواصلون العمل بها في المستقبل المنظور.

لكنّ الاعتراف بهذا الواقع لا يعني الاستكانة له ولنتائجه. لذا، علينا أن ننظر إلى الوضع بهدوء على المستويين التكتيكيّ والاستراتيجيّ. وهذا ما نلاحظه:

١ - القيادة الفلسطينية التي دخلت في عمليّة أوسلو وقبلت الطوق الأميركيّ المدرّ وقدّمت كلّ تنازلاتها البائسة (من ضمنها تنازلاً إزاء حملة الاستيطان المستمرة)، لا تستطيع القيام بالكثير ممّا تقوم به الآن - أيّ مهاجمة إسرائيل كلامياً



والإيماء لها تحت الطاولة بأنها مستعدة للعودة إلى المفاوضات السابقة (العميدة الجدوى)، وفي الشكل القديم نفسه تقريباً. عدا ذلك ليس لها قوة أو صدقية تذكر. إن عبقرية ياسر عرفات في الحفاظ على الذات قد أوصلته إلى الحد الأقصى الممكن. وهو يدرك، بلا شك، أنه وصل إلى نهاية الخط، لكن من المؤكد أيضاً أنه لا ينوي التخلي. والسبب وهمه العميق بأنه يجسّد فلسطين، وأن لا وجود لها من دونه. وسيبقى عرفات مؤمناً بذلك طيلة حياته مهما كانت الظروف. والصعوبة الإضافية هنا أن كل خلفائه المحتملين أقل شأناً منه، والأرجح أنهم سيزيدون الوضع سوءاً.

٢ - معاناة الفلسطينيين، مهما اشتدت، لا تؤثر في سياسة الولايات المتحدة، والرئيس جورج بوش لا يقلّ عن بيل كلينتون في مسانفته تل أبيب. كما أن اللوبي المؤيد لإسرائيل في أميركا وأوروبا سيواصل دون هوادة سياسته في الكذب والتضليل، على رغم السنين الطويلة من جهود العرب للتقارب مع الإدارة الأميركية، وللتقارب أيضاً (وهو أمر غريب) مع اللوبي الإسرائيلي. مع ذلك، هناك في الولايات المتحدة وأوروبا الكثير من مشاعر التعاطف التي لم تتم تعبئتها، إذ لم تقم أبداً حملة فلسطينية منظمة لكسب مجموعات مهمة مثل الأميركيين الأفارقة والهسبانيّين، وغالبية الكنائس خارج الكنائس الأصولية في الجنوب الأميركي، إضافة إلى الدوائر الأكاديمية. بل إن هناك في أوساط يهود أميركا أنفسهم من لا يقلّ عنّا استبشاعاً لإيهود باراك وشارون، كما تجلّى في الإعلان المدفوع المثير المساند لحقوق الفلسطينيين الذي نشرته أخيراً صحيفة نيويورك تايمز حاملاً توقيعات مئات الحاخامات.

٣ - المرجح أن الدول العربية لن تقدّم أكثر من الدعم التكتيكي الهامشي المعتاد. فلكل منها مصالح مباشرة تربطها بسياسة الولايات المتحدة، وليس لأي منها القدرة على أن تكون حليفاً استراتيجياً للفلسطينيين. البرهان القاطع الأخير على ذلك كان قمة عمان. في المقابل، هناك هوة عميقة بين الحاكم والمحكوم في العالم العربي، وفي هذا ما يكفي من التشجيع للقضية الفلسطينية، إذا ما تمّ توجيه تلك الطاقات نحو التحرّر وإنهاء الاحتلال.

٤ - الإسرائيليون لن يوقفوا سياسة الاستيطان، ولن يرفعوا الحصار عن حياة الفلسطينيين عموماً. لكنّ شارون، على رغم تبجّحه، ليس مفرداً في الذكاء أو

المقدرة. لقد اعتمد على القوة والخداع طوال حياته العملية، ومارس الجريمة والإرهاب كلما اعتقد أنه لن يتحمل النتائج. إزاء ذلك لم نحاول التوجه إلى الرأي العام الإسرائيلي، وخصوصاً نحو المواطنين القلقين من التطورات الحالية التي تأتي إلى إسرائيل بصراع لا نهاية له. كما ليس لنا حتى الآن ما نقوله إلى المثات من جنود الاحتياط الإسرائيليين الذين رقصوا الاستدعاء إلى الخدمة خلال الانتفاضة. هناك قطاع من الرأي العام الإسرائيلي علينا التوجه إليه، مثلما تبني المؤتمر الوطني الأفريقي بثبات سياسة التوجه إلى البيض في الصراع ضد نظام الفصل العنصري.

٥ - الوضع الفلسطيني نفسه قابل للإصلاح، لأن البشر هم الذين يصنعون التاريخ لا العكس. هناك ما يكفي من الشبيبة الفلسطينية في أنحاء العالم، وكذلك من الفلسطينيين الأكبر سناً، الذين نعد صبرهم وضاق ذرعهم تماماً من وجود قيادة فلسطينية تخبطت من كارثة إلى أخرى دون أي مساهمة أو إقرار بالحقيقة أو توضيح للأهداف (عدا هدف الاستمرار كقيادة).

إن منظمة التحرير الفلسطينية، كما وصفها مرةً الراحل إقبال أحمد، كانت دوماً مرنة إلى حد كبير استراتيجياً لكنها بالغة التحجر على صعيد التكتيك. وتشكل سياسة القيادة وأدائها منذ ١٩٩٣ برهاناً عملياً على هذا الرأي. فعلى صعيد الاستراتيجية بدأ عرفات بالموافقة على قراراتي مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨، ثم أظهر مرونة خلال السنين التالية بقبوله إدخال تعديل بعد آخر على هذه الاستراتيجية: مثلاً، كانت هناك أولاً ضرورة وقف الاستيطان، وعندما لم يتوقف تم الرضوخ لذلك. وحصل الشيء نفسه مع القدس، واستعادة «كل» الأراضي. لكن عرفات بقي ثابتاً على تكتيكاته، التي تلخصت بالبقاء في عملية السلام والاعتماد على الأميركيين مهما حصل. إنها المرونة الاستراتيجية، مقابل التحجر التكتيكي.

٦ - إن، تتطلب المرحلة بالحاح شيئاً يقاومه كل اللاعبين: طرحاً حقيقياً للأهداف والغايات. ولا شك أن من بين الأولويات إنهاء الاحتلال العسكري الإسرائيلي وإزالة المستوطنات، إذ لا سبيل من دون ذلك إلى سلام عادل للفلسطينيين والإسرائيليين. وليس هناك شيء يسمى السلام «المرحلي» (كما أصررت عليه عملية أوسلو دوماً والحقت من خلاله ضرراً كبيراً بالشعب الفلسطيني). ولا

يمكن أن يكون للفلسطينيين بعضُ الحقوق دون غيرها، لأنَّ هذا وراء مرفوض. المطلوب منظومةٌ واحدة للقوانين والحقوق، ومنظومةٌ واحدة للأهداف والغايات. ويمكن على هذه القاعدة تنظيمُ حركة فلسطينية للسلام لا بدَّ لها أن تضمَّ يهوداً إسرائيليين وغير إسرائيليين، خصوصاً مَنْ يمتلكون، أفراداً ومنظمات، تلك البطولة المتمثلة بحركة «الساخامات من أجل حقوق الإنسان» بقيادة جيف هالبر المطالية بوقف عملية هدم المساكن.

٧ - ما هي أهداف حركة كهذه؟ أولاً، أن تكون حركة منظمة تركز على التحرُّر الفلسطيني والتعايش، حيث يكون كلُّ فرد جزءاً من كلِّ، لا متفرجاً خاملاً ينتظر صلاح الدين جديداً أو أوامر تأتي من الأعلى. يجب التركيز على المجتمعين الآخرين اللذين يؤثران بشكل رئيسي في فلسطين: أولاً الولايات المتحدة، مصدر الدُّعم لإسرائيل الذي لولاه ما كان للأحداث الدائرة اليوم في فلسطين أن تحصل؛ ذلك أنَّ دافع الضرائب الأميركي يقدم لإسرائيل مساعدة سنوية مباشرة بقيمة ثلاثة بلايين دولار، إضافةً إلى تلك السيل الذي لا ينقطع من الأسلحة (ومن بينها المروحيات التي تُقصف المدن والقرى الفلسطينية العزلاء)، لكي يصل مجموعُ المساعدات إلى ثمانية بلايين دولار. هذه المساعدات يجب قطعها أو تعديلها في شكل جذري. ثانياً، المجتمع الإسرائيلي، الذي استمرَّ في الانسياق السلبي وراء السياسات العنصرية التي تُعتبر الفلسطينيين «أدنى إنسانية»، أو في الدُّعم الإيجابي لها عن طريق الخدمة في الجيش أو في أجهزة مثل «موساد» و«شين بيت» لتنفيذ تلك السياسات المرفوضة إنسانياً وأخلاقياً. والغريب أنَّنا تحملنا هذه السياسات طيلة هذا الوقت، مثلما تحملها الكثيرون من مواطني إسرائيل الذين يجب إشراكهم في تغييرها.

٨ - المعروف أنَّ كل إعلانات حقوق الإنسان في العالم اليوم (ومن ضمنها شرعة الأمم المتحدة) تطعي للشعوب حقَّ مقاومة قوى الاحتلال بكلِّ وسيلة متاحة، وكذلك حقَّ اللاجئين في العودة. لكنَّ الصحيح أيضاً أنَّ التفجيرات الانتحارية في تل أبيب لا تحمُ القضية سياسياً أو أخلاقياً، وهي مرفوضة تماماً. فهناك فرق هائل بين حركة للعصيان المنظم أو الاحتجاج الشعبي من جهة، وأن تُسف نفسك وبعض الأبرياء من جهة ثانية. علينا إبرازُ هذا الفرق بوضوح وإصرار، واعتباره مبدأً ثابتاً في أي برنامج فلسطيني جدي.

٩ - المبادئ الأخرى واضحة إلى حد كبير: تقرير المصير للشعبين، التكافؤ في الحقوق، لا احتلال ولا تمييز ولا استيطان، التسوية تشمل الجميع. هذا هو الأساس المطلوب لأيّ مفاوضات، ويجب أن يعلنَ بوضوح من البداية، لا أن يُفَقَّلَ أو يبقى قيد التضمنين مثلاً هو الوضع في عملية أوسلو برعاية الولايات المتحدة. ولا بدّ للأمم المتحدة من أن توفّر إطاراً لتلك المفاوضات. أثناء ذلك، علينا كلّنا، فلسطينيّين وعرباً ويهوداً وأميركيّين وأوروبيّين، مسؤولية حماية الذين لا حامي لهم ووقف جرائم الحرب، مثل العقوبات الجماعية والقصف والاضطهاد، التي يتعرّض لها الفلسطينيون يومياً.

هذه هي حقائق الوضع اليوم، ويقع في جوهر التفاوت الهائل في القوة بين إسرائيل والفلسطينيّين. لهذا علينا الإسراع في احتلال موقع التفوق الأخلاقي، بوسائل سياسية لا تزال متاحة لنا - أي القدرة على التفكير والتخطيط والكتابة والتنظيم. إنّها مهمة لكلّ الفلسطينيين، سواء كانوا في فلسطين أو إسرائيل أو الشتات. وليس هناك من يمكن استثناءه من تحمل قسط من المسؤولية عن تحرّرونا. المؤسف أنّ القيادة الفلسطينية الحالية تبدو عاجزة تماماً عن فهم ذلك، ولهذا عليها التنحي، وسيأتي بالتأكيد الوقت الذي يضطرّها إلى ذلك.

الحياة ١٧ نيسان ٢٠٠١

## التفكير في إسرائيل

لكلمة «إسرائيل» بالإنكليزية وقع بالغ التمييز، خصوصاً في الولايات المتحدة. ومن يستمع إلى السياسيين وهم يرددون الترتيلة المعهودة عن دعم إسرائيل وإبقائها قوية لا بد أن يدرك أن القضية لديهم تتجاوز بلدًا أو دولة فعلية، بل إنها تحولت فكرة أو تعويذة من نوع ما، بمكانة تفوق بكثير أي دولة أو بلد في العالم. وقبل أسابيع أعلنت عضوة مجلس الشيوخ هيلاري كلينتون التبرع بمبلغ ١٢٥٠ دولارًا للمستوطنين الإسرائيليين ليتمكنوا من شراء المزيد من الخوذ والأقنعة الواقية من الغازات. وأضافت بكل جدية، دون أدنى شعور بالمفارقة المضحكة المبكية التي ينطوي عليها موقفها، أنها تفعل ذلك ضمن التزامها بقاء إسرائيل قوية آمنة. وكان من الطبيعي - على الأقل بالنسبة إلينا، نحن الذين نسكن الولايات المتحدة - أن الإعلام أورد الخبر وكأنه أمر معتاد جدًّا، لا بما فيه من الغرائبية والشناعة.

ونجد أن صحفًا مثل نيويورك تايمز وواشنطن بوست مليئة بمعلقين مثل وليام سافاير أو تشارلز كراوتهامر الذين كانوا سيُعتبرون من المجانين لو كتبوا في سياق آخر غير إسرائيل. فقد عبر الاثنان عن الابتهاج بتسليم أرييل شارون السلطة، لا بسبب ما أبداه من ميل إلى العنف الوحشي والخطوات الدمّرة الغبية، بل لأنه، كما يحتاجان بجدية تامّة، الشخص الوحيد القادر على أن يُلغى الفلسطينيين درسًا عقائديًا يكفل لهم التوجّه الصحيح. فقد قدّم اقتراحه السخّي بإعطائهم ٤٢ في المئة من الضفة الغربية، وربما أكثر قليلًا، مع إبقاء كل المستوطنات وإحاطة الأراضي

الفلسطينية بأسوار إسرائيلية دائمة، وهي الطريقة المنطقية والصحيحة لحل مشكلة الانتفاضة. وكان شارون قال في مقابلة مع جيزوزايم بوست إن الإسرائيليين يسمحون ببقاء مليون عربي في إسرائيل، فلماذا لا يسمح الفلسطينيون بوجود مئات آلاف قليلة من المستوطنين؟ وهناك أمر آخر مثير للاستغراب في ما يخص هؤلاء المدافعين عن شارون، وهو إعطاء أنفسهم، كاميركيين، حق إبلاغ إسرائيل بما يجب عليها عمله والتفكير به لتحقيق مصلحتها.

من هنا يمكن القول إن إسرائيل تحولت إلى وهم ذاتي شخصي لدى كل مؤيديها الأميركيين، أو هكذا يبدو. لكن لليهود الأميركيين علاقة خاصة تخوّلهم التدخل أكثر من غيرهم في تقديم النصائح إلى إسرائيل، خصوصاً - وهو الأمر الأغرب - في مجال الأمن، من دون أن يرى الكثيرون أو يهتمهم أن يروا أن الإسرائيليين هم الذين يخطّطون ويقاثلون لا يهود أميركا البعيدون عن مسرح الأحداث. وهذا كله جزء من تحويل إسرائيل إلى شأن داخلي ذاتي يعزلها عن مجرى التاريخ وعن مستتبعات أعمالها. وعندما تخاطر بالقول إن إسرائيل، من خلال قصفها وعقوباتها الجماعية، هي التي تزرع الكراهية لنفسها في قلب كل عربي، فالجواب دوماً هو أنك «لاسامي». أي أنه لا دخل للعدالة والحكمة في الموضوع، بل إن مشكلة العرب المنتقدين لإسرائيل لا تتجاوز الحقد العميق المتأصل على اليهود.

هكذا نجد، بما يشبه المعجزة، أن إسرائيل بالرغم من تاريخها الطويل في الاحتلال العسكري لا تتماثل في الأذهان أبداً مع الكولونيالية أو الممارسات الكولونيالية. ويبدولي أن هذا من بين أهم نقاط القصور في الإعلام والخطاب الفلسطيني، وأيضاً للمعارضة داخل إسرائيل، عند محاولة انتقاد سياسة حكومة إسرائيل. ونجد في العدد الأخير من مجلة نيويورك ريفيو أوف بوكس تحليلاً ممتازاً من أفيشاي مارغاليت، بروفيسور الفلسفة في الجامعة العبرية، يختلف تماماً عن التحليلات الأميركية عن الوضع، من حيث صراحته في التحدث عن العقوبات الجماعية على الفلسطينيين، وعدم لجوئه إلى التجميل اللفظي للأوضاع عند تناول قضية أمن إسرائيل، كما هي العادة المزمومة للمثقفين الذين يشعرون أنهم لا يستطيعون أخذ أنفسهم بجد إلا إذا تكلموا كجنرالات. انتقادي الوحيد لمارغاليت هو أنه لا ينتهي إلى المطالبة الصريحة بإنهاء الاحتلال واعتراق إسرائيل بظلمها

للفلسطينيين، على رغم أن هذا هو ما يُفترض بالثقف عمله بدل الإمعان في الكلام عن السياسة من منظور السياسيين. لكن إذا تركنا هذا جانباً تبقى لتحليل مارغاليت أهمية عميقة في تبديده الهالة التي اصطنعت لإسرائيل بعناية ومثابرة عبر السنين بقصد إقصاء الفلسطينيين تماماً عن الصورة.

لهذا اعتقد أن الإنجاز الأول المطلوب من أي جهد فلسطيني للسلام هو الربط ما بين إسرائيل وممارساتها، والتركيز على إنهاء تلك الممارسات لا على محاولة التوصل، مباشرة أو بالوساطة، إلى صفقة معها. إن من أخطر نواقص أوسلو أن قيادة منظمة التحرير الفلسطينية (أي ياسر عرفات) أغفلت ما علمته إسرائيل كقوة محتلة، بل أغفلت الاحتلال نفسه، في حين أن الحقيقة هي أنه لا يمكن التوصل إلى صفقة مع الاحتلال، لأنه مثل السرطان الذي يستمر في الانتشار ما لم يتم تشخيصه ومحاصرته ثم الهجوم عليه. وهذا ما يبرهن عليه تاريخ إسرائيل ذاته. وليس من جواب عقلائي للقائلين بوجوب القبول بإسرائيل سوى السؤال: أي إسرائيل؟ فهي بلد من دون حدود معلنة دولياً، بل يستمر في تغيير مساحته كما يحلو له. إنه وضع فريد من البلدان منذ الحرب العالمية الثانية، وليس هناك ما يدعو إلى استمراره كذلك إلى ما لا نهاية. السلام لا يمكن أن يقوم إلا على أساس الانسحاب الكامل وإنهاء الاحتلال. إن هذه اعتبارات واضحة محدثة تختلف عن تلك العموميات التي حادت بنا في أحيان كثيرة عن هدفنا كشعب يسعى إلى تقرير المصير.

أنا اتفهم رغبة القيادة الفلسطينية الآن في أن تعمل شيئاً لوقف حرب الاستنزاف المنهكة الحالية، لكنني أعتقد في الوقت نفسه أن من عمق اللااخلاقية والغباء العودية، بكل بساطة، إلى مفاوضات أوسلو وكأن شيئاً لم يكن. وكانت انتفاضة مصغرة انفجرت في أيلول (سبتمبر) ١٩٩٦ بعدما قامت إسرائيل في شكل لاشعري بفتح ممر تحت الحرم الشريف، ثم انتهت الانتفاضة بعد مقتل الكثيرين من الفلسطينيين ولم يتغير شيء على الأرض أو في المفاوضات التي تلت. وفي ظل حكومة إيهود باراك، كما يلاحظ مارغاليت محقاً، تسارع إنشاء المستوطنات وتضاعفت معاناة الفلسطينيين. إن ما الفائدة في أن تديم منظمة التحرير عذاب الشعب الفلسطيني دون سبب سوى أن يحظى عرفات بدعوة إلى البيت الأبيض؟ ليس هناك من فائدة أبداً. لكن ما يثير استغرابي هو موقف المنظمة

الواقع في طلب العودة إلى التفاوض، وكائنًا لم نَشْهَد مقتل ٤٠٠ فلسطيني وجرح ١٣ ألفًا غيرهم. هل لهؤلاء القادة أي شعور بالكرامة أو اللياقة أو الوعي بتاريخهم؟

يظهر من هذا أن استيطان وحشية إسرائيل الرسمية تجاه الفلسطينيين، لكي تبدو أمرًا عاديًا، لم يتم فقط من قِبل الصهاينة الأميركيين المتطرفين وأربيل شارون البشع والطاغم السياسي الإسرائيلي، بل أيضًا من قِبل القيادة الفلسطينية. وكرّر شارون مرارًا في مقابلته مع جيسروزاليم پوست في ٢٧ من الشهر الماضي أن الانتفاضة ليست إلا «إرهابًا»، أي أنه يختزل كل أعمال الفلسطينيين، عدا إنهاء المقاومة وإعادة اعتقال الناشطين الإسلاميين، إلى مجرد الإرهاب. إن تفاوض عرفات مع شارون وصحبه على السلام قبل إلغاء كلمة «إرهاب» من قاموسهم يعني القبول بمساواة مقاومة الفلسطينيين للاحتلال بالإرهاب. لكن، حسب علمي، ليس هناك جهد مركّز يُبذل من خلال توفير المعلومات ومخاطبة الإسرائيليين والأميركيين لإعادة عنصر الحقيقة إلى الخطاب السياسي المتداول عن فلسطين. الافتراض، كما يبدو، هو أن إسرائيل تساوي الاحتلال العسكري بالمقاومة الفلسطينية. لذا يجب تركيز الجهد العربي على زعزعة هذه المعادلة بل تدميرها، لا على تقديم حجج مجردة عن حق العودة للاجئين الفلسطينيين.

عودة شارون إلى السياسة ترافقت مع جهد متقصد منه لإعادة المشهد إلى ما كان عليه في ١٩٤٨، أي استعادة الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني بوصفه معركة البقاء بالنسبة لإسرائيل. والظاهر أنه لا يجد صعوبة في الحصول على المساندة لهذا المنظور المفرط في الارتداد من بعض الإسرائيليين (لا كلّهم بالطبع)، الذين تجاوبوا مع الفكرة المضمرّة التي يقوم عليها هذا المنظور، وهي أن لا خلاص لليهود أينما كانوا من الاضطهاد والعداء. لكنّ الفكرة تبدو للمراقب الخارجي متهافّة وبعيدة عن الواقع. نلّك لأنّ اليهود الإسرائيليين، بعد إقامة دولة قويّة وناجحة من أوجه عدّة، يبدون بالتاكيد في موقع ممتاز يتيح لهم الثقة بالنفس والتعامل بكرم مع ضحايا انتهاكاتهم وظلمهم. غير أن ما يحصل هو أن الإسرائيليين يواصلون استعادة الوضع الأصلي الذي بدأوا فيه بسلب الفلسطينيين، أي استرجاع مشاعر العداء والرعب التي سببها لدى الآخرين، لكنّ باعتبارها مشاعرهم هم لا مشاعر الفلسطينيين. هذه هي العقدة النفسية الرهيبة التي يستغلّها شارون، وهي من بين أقوى الأمثلة على العصاب الذي سماه سيغموند فرويد «الإكراه على التكرار»، أي



العودة مرةً بعد أخرى إلى مشهد الصدمة الأولى وإبقاء الذات في قبضة الخوف العصائبي من غير الاستعانة بإمكانات الشفاء التي يقدمها الواقع أو العقل.

الهدف إذن يجب أن يكون إظهار سياسات إسرائيل على حقيقتها، لا كما يريد دعاؤها. ونحن بحاجة من أجل ذلك، إلى جهد واسع يشارك فيه المعارضون الإسرائيليون والمثقفون العرب والمواطنون العاديون. ذلك أن الفساد الذي نَحَلُّ على اللغة، وإغفال التاريخ، لم يُلحَقا بعملية السلام إصابةً قاتلةً فحسب، بل يبدو أنهما دخلا إلى عمق تفكير القادة، الذين يتحملون هم المسؤولية في الدرجة الأولى تجاه شعبهم لا أعدائهم أو «رعايَهم» المفترضون (الولايات المتحدة في هذه الحال). إن علينا استخلاص الدروس الصحيحة من تصريحات كولن باول عن الغزو الإسرائيلي لغزة. فقد كان أساس موقفه أولاً إدانة المقاومة الفلسطينية، ثم إدانة «إفراط إسرائيل في الرد على تلك المقاومة. إن هذا بالطبع بعيد تماماً عن الحقيقة، ويديم تشويه صورتنا لدى الآخرين، وهو ما يشلّ حجّتنا كشعب مضطهد. وإذا نظر الآخرون إلينا على أننا مجرد مصدر تهديد لوجود إسرائيل - في حين يرونها دولة محاصرةً مظلومةً، وهو ما ينعكس سلباً عند حكم الآخرين على مقاومتنا - فليس لنا ما نامله سوى طول منهار وعملية سلام بالغة السخف مثل التي شهدنا. ويبدولي تبعاً لذلك أن المهمة السياسيّة الأولى أمام مفاوضات تنبع من الانتفاضة هو بذل أعظم الجهد لتصحيح هذا الخطأ الأساسي وإعطاء إسرائيل صورتها الحقيقيّة كقوة كولونياليّة ناضجة تقوم جماعياً باضطهاد الفلسطينيين منتهكةً قوانين الحرب والسلم. ويجب إقناع القيادة الفلسطينية نفسها، على تحجّرها وتفكّكها، بهذا الواقع الصراح، قبل أن تصيب القضية بأضرار أكثر ممّا قامت به حتى الآن.

بكلمة أخرى، وكما قلّت في مقالتي الأخيرة، علينا احتلال موقعنا الحقيقي، موقع التفوّق الأخلاقي، وطرح قضيتنا على أساسه ضد الظلم الذي يمثّله الاحتلال العسكري المتطاول. أمّا التوصل الآن إلى اتفاق أمنيّ مرحليّ فإنّه في الوقت نفسه أمر يجمع ما بين اللاأخلاقيّة واللاجدوى. إضافةً إلى ذلك فليس لاتفاق كهذا أن يُثبت ما دامت إسرائيل تستمرّ في إقامة المستوطنات وخنق الفلسطينيين في سجنهم الجماعيّ. المفاوضات الوحيدة التي تعني شيئاً يجب أن تدور على شروط الانسحاب الإسرائيلي من كل الأراضي المحتلة في ١٩٦٧. أمّا غير ذلك فهو مضیعة لوقتتنا كشعب.

الحياة ١٤ أيار ٢٠٠١

## عن التحدي والكرامة والدغمائية

فاجاني أثناء نقاش محاضرة أقيمت في جامعة أكسفورد قبل ثلاث سنوات ونصف السنة سؤال طرحته شابة عرفت لاحقاً أنها طالبة فلسطينية تُعد شهادة الدكتوراه في تلك الجامعة. كنتُ اتحدث عن أحداث ١٩٤٨ وكيف أنه من الضروري، كما أرى، ليس فقط فهم العلاقة بين تاريخنا وتاريخ إسرائيل، بل إننا نحتاج إلى دراسة ذلك التاريخ الآخر على أنه موضوع يعني لا تجنبه أو إغفاله إغفالاً تاماً كما هي الحال منذ زمن طويل. إلا أن سؤال الشابة الفلسطينية جاء ليثير الشكوك في موقفي هذا. إذ قالت: «الآن يكون هذا النوع من الاهتمام بإسرائيل شكلاً من أشكال التنازل أمامها؟» أي أنها كانت تسأل إذا لم يكن «اللاتطبيع» الجاهل هو الموقف الأفضل تجاه الدولة التي تدور سياساتها منذ زمن طويل على رفض ومنع حق الفلسطينيين في تقرير المصير، بل هي أصلاً الطرف المسؤول عن سلبهم.

عليّ أن أعترف بأن هذه الفكرة لم تخطر في بالي قط حتى خلال السنين الطويلة حين كان التفكير بإسرائيل من المحرمات في العالم العربي، إلى درجة أن الاسم لم يكن يُذكر مباشرة بل باستعمال تعابير مثل «الكيان الصهيوني». ووجدتني أتساءل في المقابل عن معنى موقفها في الوضع الحالي، بعدما أقامت دولتان عربيتان رئيسيتان السلام مع إسرائيل، واعترفت بها منظمة التحرير الفلسطينية وتواصل معها عملية السلام، ويقع عدد من الدول العربية علاقات تجارية معها. إلا أن المثقفين العرب جعلوا من بين مقدساتهم رفض أي نوع من التعامل مع إسرائيل، بما في ذلك زيارتها أو ملاقاتة الإسرائيليين، لكن هؤلاء أنفسهم بقوا صامتين إزاء خطوات مثل بيع مصر كميات كبيرة من الغاز الطبيعي إلى إسرائيل، وإدامة العلاقات الدبلوماسية معها أثناء حملاتها

القمعية المتكررة ضد الفلسطينيين. لكن كيف يُمكن أيّاً منّا أن يعارض السعي إلى معرفة وتحليل أكثر ما يمكن من المعلومات عن هذا البلد الذي كان لحضوره بيننا منذ خمسين سنة كل هذا التأثير في طبيعة حياة كل رجل وامرأة وطفل في العالم العربي؟

افتراض الباحثة الشابة كان أنّ نقيض التنازل هو التحديّ، أي المقاومة ورفض الرضوخ لإرادة طرف ظالم مجحف. هذا، كما اعتقد، هو الموقف الذي أرادت لنا اتّخاذَه تجاه إسرائيل، لا ما كنت أقترحه، أي التنازل للخلاق لثقافة ومجتمع اتّخذوا على كل المستويات المهمة (ولايزالان يتّخذان كما تبين وحشية الإسرائيليين تجاه الانتفاضة) سياسة تُهدف إلى تدمير إنسانية العرب عموماً والفلسطينيين على وجه الخصوص. وليس في هذا المجال فرق يُذكر بين أرييل شارون الشنيع وإيهود باراك أو إسحق رابين أو دايفيد بن غوريون (ناهيك عن العنصرية المسعورة لدى حلفاء لشارون مثل شارانسكي وليبرمان والحاخام أوفاديا يوسف). ولا يقتصر موقعي هذا على محاولة فهم هؤلاء، بل أيضاً أن نفهم أنفسنا، لأنّ تاريخنا يبقى ناقصاً إذا لم نأخذ إسرائيل في الاعتبار، بكل ما مثّلته في حياتنا وقامت به تجاهنا. إضافةً إلى ذلك ما زال على اعتقادي، كمعلم، بأنّ المعرفة - أي معرفة - أفضل من الجهل. وليس هناك، ببساطة، على صعيد الفكر، أي تبرير منطقي لآخذ الجهل سياسة أو لاستعماله سلاحاً في الصراع. الجهل هو الجهل، لا أقل ولا أكثر، وهو كذلك دوماً ومهما كانت الظروف. ومع ذلك فقد بقيت على شيء من الحيرة والانعراج وعدم الرضى عن جوابي المبدئيّ عن ذلك السؤال - لكنّه عاد فجأةً لكي يتحدّاني الآن. ولأوضح: قرأت أخيراً في صحف نيويورك أن القانون الفيدرالي أجبر هيلاري كلينتون على إعادة مجوهرات قيمتها سبعة آلاف دولار جاعتها هديةً من ياسر عرفات. إضافةً إلى ذلك، وحسب المصدر الأميركيّ الرسميّ نفسه، فإنّ ماندين أولبرايت، وزيرة الخارجية في ولاية بيل كلينتون الثانية، تسلّمت من ذلك المتبرّع الكريم نفسه مجوهرات بقيمة ١٧ ألف دولار. وألقى الخبران ضوءاً مفاجئاً على طبيعة العلاقة بين الموقعين الشخصي والعام في العالم العربي، ومكّن من فهم العلاقة، من جهة، بين فكرة التحديّ لدى الباحثة الشابة وما اعتبرته تنازلاً لإسرائيل، ومن الجهة الثانية ذلك الكرم الذليل من القيادة الفلسطينية تجاه سياسة أميركيّين مسؤولين في شكل مباشر، إلى هذا الحدّ أو ذاك، عن عذاب الشعب الفلسطيني. وما أنا أكتب هذه السطور فيما تستعمل إسرائيل - في انتهاك واضح للقوانين الأميركيّة نفسها - أسلحة الدمار الشامل التي توفرها لها الولايات المتحدة لمهاجمة وقتل وتشويه الأطفال والنساء والرجال الفلسطينيين الذي لا حامي لهم، ولنسف مساكنهم وتدمير مخيماتهم وتحويل حياتهم إلى جحيم لا

يطاق، مع ذلك فقد استمرّ خلال السنين العملُ بسياسة تفقّر إلى العقل والكرامة تحاول استمالة قادة أميركا بأكثر الأساليب فجاجةً، وكان استرضاءُ الرغبات الشخصية لهيلاري أو مادلين بهدايا على حساب المال الفلسطينيّ العامّ نوعاً من السياسة لا رشوة فاضحة. الافتراض المذهل في السخف هنا هو أنّ أميركا أو إسرائيل تُشبهان تماماً دولاً من العالم الثالث - مثلاً، زائير في عهد موبوتو - حيث تصاغ السياسة حسب رغبات الحاكم أو لإثراء أسرته. ولا نجد هنا أيّ إدراك أنّ أميركا وإسرائيل من البلدان المعقّدة التركيب، حيث يلعب المجتمع المدنيّ ومصالحه دوراً كبيراً، إنّ لم يكن حاسماً، في رسم سياسة الدولة. لكنّ قادتنا، بدل تناول أمزجة وأفكار تلك المجتمعات المدنيّة ومحاولة تغييرها، يُغفلونها ويركّزون على ما يعتبرونه الحلول السريعة، أيّ تملّق أو رشوة الحكام، في حين يمكن لكلّ من يعرف شيئاً عن إسرائيل أو الولايات المتحدة أن يخبّرك أنّ حيلاً كهذه لا تجدي شيئاً، وأنّ أكثر ما يمكن تحقيقه منها هو دعوة عشاء أو مصافحة جافية من الجنرال الراحل رابين في البيت الأبيض.

البرهان على قلبي يُبرزه بوضوح التاريخُ الكارثيُّ لعلاقاتنا مع الولايات المتحدة وإسرائيل منذ التوقيع على اتفاقات أوسلو. فالقيادة الفلسطينية، منذ أن خانت ثقة شعبها وتضحياتها بالدخول في عمليّة أوسلو على الشكل الذي تمّ به، تَحْرِص في الوقت نفسه على أن تتخذ علناً موقفاً لا يمكن تسميته بغير موقف التحديّ - وهو تحدّيّ، كما يجب أن نضيف فوراً، يقوم في الدرجة الأولى على البلاغيّات الفارغة ويتناقض في شكل صارخ مع السلوك الفلسطينيّ الرسميّ، الذي بقي (على أقل ما يمكن أن يقال) على خنوعه الغريب أمام الولايات المتحدة وإسرائيل. وتعطي المجوهرات الثمينة المهداة مجاناً إلى الرسميين الأميركيين مثلاً ممتازاً على ذلك. والآن إذ يواصل الفلسطينيون تحديهم الشجاع بالحجارة والبنادق القليلة لقوة إسرائيل العسكرية، لاتزال القيادة تحاول بالخنوع المعهود نفسه إعادة التفاوض مع إسرائيل والولايات المتحدة. ويمكن قول الشيء نفسه عن الأنظمة العربيّة، ومن ضمنها قطاعات المثقفين، التي ترفع صوتها بالعداء لإسرائيل والولايات المتحدة وتعلن إدانتها للتطبيع، في حين تتعاون في الواقع مع الدولتين اقتصادياً وسياسياً. والمؤسف أنّ الكثيرين لا يرون التناقض في الموقف، بل يعتبرونه جزءاً لا مهرب منه من حياتنا اليوم. لكنني أعتقد أنه بدلاً من لعن إسرائيل من عاليها إلى سافلها فإنّ الأفضل والأذكى هو التعاون مع قطاعاتها التي تدافع عن الحقوق المدنيّة وحقوق الإنسان، وتعارضُ سياسة الاستيطان، وتخاطبُ بأخاذ موقف ضدّ الاحتلال

العسكري، وتؤمن بالتعايش والمساواة، وتستبشع الاضطهاد الرسمي للفلسطينيين. إذ لا أمل من دون ذلك بتغيير سياسة إسرائيل، آخذين في الاعتبار التفاوت الهائل في القوة العسكرية بين إسرائيل من جهة والعرب مجتمعين من جهة ثانية. أرى أيضاً أن الصديقة تستدعي النأي عن الهجمات اللاسامية الفجة؛ فما هي نتيجة هذه إلا أن تكشف للعالم ذهنياً تجمع ما بين التعصب والغباء الشرير؟

أعرف تماماً صدقية المشاعر إزاء اضطهاد إسرائيل للفلسطينيين اليوم والاضمحلال الذي تثيره في كل مكان سياسات حكومة شارون. لكن هل تشكل المشاعر تبريراً كافياً للتخلي الكامل عن العقلانية؟ وأيضاً، فيما يخص المثقفين، هل يستمر هذا التخبط والتفكك بدل بذل محاولة جادة لتحديد موقف سياسي أخلاقي يقوم على المعرفة بدل الجهل الأعمى، الذي لا يمكن في أي شكل وصفه بأنه موقف سياسي؟ أولناخذ مثلاً الحملة الأخيرة ضد ترجمة كتب عربية إلى العبرية (الحياة ٢٠٠١/٥/١٠). أفليس لنا أن نعتبر أن زيادة توفر الأدب العربي في إسرائيل تزيد من تمكّن الإسرائيليين من فهمنا كبشر والتوقف عن معاملتنا كالحوان أو من هم دون البشر؟ بدل ذلك نجد المشهد المؤسف حيث يندد كتاب عرب جديون بزملائهم الذين «سمحوا» لأنفسهم بـ «التطبيع» مع إسرائيل، وهو تعبير غبي يستعمل بمعنى التعاون مع العدو. لكن اليس المفترض بالمثقف، كما قال جولين بندا أولاً، السير ضد تيار المشاعر السائدة بدل المتاجرة الديماغوجية بها؟ وأي «تعاون» هناك في ترجمة كتاب ما إلى العبرية؟ إن الدخول إلى لغة أجنبية يمثل دوماً انتصاراً للمؤلف. دوماً، وفي كل حالة من الحالات. اليس هذا أذكى وأنفع بكثير من «التطبيع» الجبان الذي تمارسه بعض الدول التي توصلت علاقتها التجارية والديبلوماسية، في حين يستمر جيش إسرائيل وسلاحها الجوي في حصد الفلسطينيين؟ اليس ترجمة الأدب العربي إلى العبرية سبيلاً لدخول حياة إسرائيل ثقافياً، وإحداث تأثير إيجابي فيها بتحويل الأذهان هناك عن العواطف الدموية باتجاه تفهم عاقل لـ «الأخر» العربي، خصوصاً أن الناشرين الإسرائيليين قاموا بإصدار الترجمات تعبيراً عن الاحتجاج الثقافي على سياسة إسرائيل الوحشية تجاه العرب؟

كل هذا الاضطراب والتخبط يشير إلى مرض عربي عميق. فعندما نتوهم أن أعمال التحدي الصببانية مقاومة حقيقية، ونفترض الجهل المتقصّد موقفاً سياسياً (وهو ليس ذلك بالتأكيد)، ونستجدي رعاية أميركا واهتمامها، فإننا نتخلى بذلك عن الكرامة واحترام الذات. من منا لا يقشعر خجلاً عندما يتذكر ياسر عرفات في حديقة البيت الأبيض في ١٩٩٣، بكلمة «شكراً» التي ردها ثلاثاً بتملق خانع؟ ومن لم يشعر

أن قادتنا يفتخرون إلى احترام الذات عندما لا يستطيعون أن يقرّروا إذا كانت أميركا عدونا أم أمتنا الوحيد؟ وبدلاً من سياسة تقوم على مبادئ وأصول التصرف الصحيح تتمرّع في أعمال التحديّ العديمة الجدوى التي تقوم على أفكار دغمائية سخيفة جاهلة عن معارضة إسرائيل، دون أن نقدّم لإخوتنا الفلسطينيين المحاصرين سوى الدعم الكلامي والوصفات الوطنية الجاهزة. ولا نجد نموذجاً نقف عليه لكي يهدي خطانا. إنّ العالم العربيّ اليوم يمثل انتصار الخاملين والانتهازيين. لكنّ فشل القيادة على كل الجبهات تقريباً يضع على المثقفين مسؤولية تقديم التحليلات والمؤشرات إلى الموقف العقلانيّ العادل، بدل الانضمام إلى جوقة المصفّقين المتعلّقين الذين يملأون قصور الرئاسة وغرف إدارة الشركات بحضورهم اللّزج وموافقتهم الصفيقة على كل شيء.

أختتم بمثال فعليّ على ما اقصد: لاحظتُ، في كل الضوضاء عن التطبيع، غياباً صارخاً لقضية مهمة، وهي الوضع التمسّ للاجئين الفلسطينيين في كل بلد عربيّ رئيسيّ من دون استثناء. فهناك حيثما يوجد فلسطينيون في العالم العربيّ قواعد ونظم تحرمهم الحقوق الكاملة التي يتمنّع بها المقيمون، مثل منعه من العمل والسفر، والزامهم التسجيل شهرياً لدى الشرطة إلخ... أيّ أن إسرائيل ليست الوحيدة التي تسيء معاملة الفلسطينيين، بل إنّ الدول العربيّة تقوم بذلك أيضاً. وإذا حاولنا أن نعثر على حملة منظمة يقوم بها المثقفون العرب ضدّ هذه المعاملة المحلّة القاسية للاجئين الفلسطينيين فلن نجد لها أثراً. ما هو التبرير الممكن لتلك المخيمات البشعة، حتى في غزة والضفة الغربيّة حيث يسكن الكثيرون من اللاجئين، وبأيّ حقّ تواصل المخابرات ملاحقتهم وتنغيص عيشهم؟ لماذا لا نجد حملات متواصلة في الصحافة لإنهاء هذا الوضع المؤلم؟ السبب هو أنّ الأسهل (والأمن) بكثير التنبيد بالتطبيع وبالترجمة إلى العبريّة، بدل فضح الظروف المرفوضة للاجئين الفلسطينيين في العالم العربيّ، الذين يقال لهم يوماً - ويا له من هراء - إنّ «تطبيع» أوضاعهم يعني الانصياح لمخطط إسرائيل.

علينا العودة إلى القيم الأصليّة والنقاش المخلص. ليس هناك حلّ عسكريّ لأصاينا، عرباً ويهوداً على حدّ سواء. هذه الحقيقة لا تترك سوى قوّة العقل والثقافة لتحقيق المهمة التي فشلت الجيوش في تحقيقها طيلة أكثر من نصف قرن. وليس لنا الحُكم على مدى فشل المثقفين الإسرائيليّين أو نجاحهم في القيام بمسؤولياتهم في هذا السياق، لأنّ مهمتنا هي مواجهة المستوى المتردّي للخطاب والتحليل العربيّين. هذه هي المسؤولية التي علينا الاضطلاع بها كمواطنين، والخطوة الأولى في هذا الاتجاه تتمثل بالتحرّر من الكليشيهات الغيبية والوصفات الجاهزة التي تملأ كتاباتنا وكلامنا.

الحياة ٢٢ أيار ٢٠٠١

## المحتويات

٥	الخطوة الأولى نحو سلام حقيقي
١٠	الاعتذارات والتعويضات: كم وإلى متى؟
١٦	حصار المفاوضات
٢٢	حسنًا... وماذا بعد؟
٣٠	ملاحظات على دور القطاع الخاص... في السلام!
٣٥	الانتخابات والمؤسسات والديمقراطية
٤١	تأملات في الانتخابات وما بعد الانتخابات
٤٦	إعلان الحرب على «الإرهاب الإسلامي»
٥٤	الرفض الكامل والقبول الكامل وجهان لعملة واحدة
٦٠	مانديلا... نتانياهو... وعرفات
٦٦	نظرية خطر الكتب والأفكار... وتطبيقها
٧١	الانتفاضة ضدّ أوسلو
٧٦	المسؤولية والحساب
٨٢	المتقنون والأزمة
٨٨	مع أيّ إسرائيل... نتكلم؟
٩٥	المعنى الحقيقي لاتّفاق الخليل
١٠٣	استعمالات الثقافة
١٠٨	سلطة التلفزيون... أو فقدان الدقّة
١١٥	سياق زيارة عرفات إلى الولايات المتحدة
١٢٠	ذكرى دير ياسين
١٢٤	بعد ثلاثين سنة
١٣١	«متفقو كوينهاغن»... ونقاش مستمر
١٣٧	الجيل المقبل؟
١٤١	هل هناك حدود للفساد؟
١٤٥	التعويضات: القوة والضمير
١٥١	قنابل وجرفات
١٥٧	استراتيجيات الأمل
١٦٤	إسرائيل الحائرة
١٧٠	أسس للتعاضد
١٧٦	العراق وأزمة الشرق الأوسط
١٨٢	اشعيا برلين: بين الليبرالية والصهيونية
١٨٨	فلسطين وإسرائيل: منظور عبر ٥٠ سنة
١٩٤	التحدي الإسرائيلي... بعد خمسين سنة

٢٠٠	المشكلة هي الوحشية.....
٢٠٥	صنع التاريخ... بناء الواقع.....
٢١١	غاليقر... في الشرق الأوسط.....
٢١٧	مَشَاهِد من فلسطين.....
٢٢٤	نهاية عملية السلام أم بداية مرحلة جديدة؟.....
٢٢٨	الفرق، الثقافة، القومية.....
٢٣٤	خمسون سنة من السلب.....
٢٤١	تاريخ جديد... أفكار قديمة.....
٢٤٦	«الولاية» الأخرى.....
٢٥١	كسر الجمود: طريق ثالث.....
٢٥٧	اليهود يأخذون الأرض ونحن نعلن دولة!.....
٢٦٣	نهاية الترتيبات المؤقتة.....
٢٦٨	يوميات الضفة الغربية.....
٢٧٦	الحقيقة والمصالحة.....
٢٨٥	تحريض!.....
٢٩٠	ماساة في الطريق إلى التحقق!.....
٢٩٥	ماذا يُمكن أن يعني الانفصال؟.....
٢٩٩	احتجاج طال انتظاره.....
٣٠٣	الانتظار حين يصبح نوعاً من الحل... ولكن إلى متى؟.....
٣٠٩	حقّ العودة... أخيراً!.....
٣١٤	جنوب لبنان وما بعد.....
٣١٩	كامب دايفيد... قمة نهائية؟.....
٣٢٢	فرصة أخرى وحيدة.....
٣٢٧	الصهيونية الأميركية، المشكلة الحقيقية (١).....
٣٣٣	نهاية أوصلو.....
٣٣٧	المزيد عن الصهيونية الأميركية (٢).....
٣٤٣	الصهيونية الأميركية (٣).....
٣٥٠	الماساة تتعمق.....
٣٥٥	البديل الوحيد.....
٣٥٩	فرويد والصهيونية وثينا.....
٣٦٥	حان الوقت للانتفات إلى الجبهة الثانية.....
٣٧٠	علينا احتلال موقع التفوق الأخلاقي مقابل التفاوت الهائل في القوة مع إسرائيل.....
٣٧٥	التفكير في إسرائيل.....
٣٨٠	عن التحدي والكرامة والدغمائية.....





في هذا الكتاب، يقرّ البروفسور إدوارد سعيد بأنّ عدم توازن القوى الذي أجبر الفلسطينيين والدول العربيّة على قبول التنازلات المفروضة عليهم من قبل الولايات المتحدة وإسرائيل قد منع قيام مفاوضات حقيقية ودفع إلى معاملة الفلسطينيين كأفراد من الدرجة الثانية.

وتوثّق مقالاته هذه الأحداث الفعلية التي تلت توقيع معاهدات أوسلو عام ١٩٩٣ في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتنقل الظروف التي تزداد سوءاً بالنسبة للشعب الفلسطيني، وتنتقد قيادة ياسر عرفات المغلقة على ذاتها والقمعيّة، وتفضّح رفض إسرائيل الاعتراف بماضٍ فلسطيني...

ولد إدوارد سعيد في القدس وهو أستاذ الأدب الإنكليزي والمقارن في جامعة كولومبيا في نيويورك، ويعدّ أبرز مدافع عن قضية فلسطين في الولايات المتحدة. وهو من المشوّرين الطليعيين لحقول النقد الأدبي والإنسانيّات. من كتبه: الثقافة والإمبرياليّة، وخارج المكان، وتأمّلات حول المنفى، وجميعها صادرة عن دار الآداب.

Bibliotheca Alexandrina



0726906

SHOROUK BOOKSHOP



38070093

85 L.E.

دار الآداب

هاتف ٨٦١٦٣٣-٨٠٣٧٧٨

ص ب ٤١٢٣ - ١١ بيروت